المركز الديمقراطي العربي برلين - ألمانيا

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي
الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

إشراف وتنسيق:

د.أمال بن يخلف-جامعة الجزائر03 –الجزائر

الجزء الثاني

وقائع اعمال المؤتمر الدولي الافتراضي أيام 11 – 12 اذار - مارس

2023

المركز الديمقراطي العربي

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي – الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

المركز الديمقراطي العربي ألمانيا – برلين
&
جامعة إب – اليمن
جامعة طبرق – ليبيا
مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق- ليبيا

VR . 3383 – 6800 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب وقائع المؤتمر الدولي العلمي:

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي – الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

إشراف وتنسيق:

د. أمال بن يخلف-جامعة الجزائر03-الجزائر

الجزء الثاني

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

النـــاشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049- Germany Code

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي-برلين-ألمانيا

جامعة إب –اليمن

جامعة طبرق – ليبيا

مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق-ليبيا

ينظمون المؤتمر الدولي العلمي الموسوم بـ:

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي – الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

أيام 11و12آذار، مارس2023

إقامة المؤتمر بواسطة تقنية التّحاضر المرئي عبر تطبيق Zoom

ملاحظة: المشاركة مجانا بدون رسوم

لا يتحمل المركز ورئيس المؤتمر واللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب من آراء، وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

الرئاسة الشرفية:

أ.عمار شرعان، رئيس المركز العربي الديمقراطي-برلين-ألمانيا

أ. د. طارق أحمد قاسم المنصوب – رئيس، جامعة إب – اليمن.

أ. د. حسن علي حسن – رئيس جامعة طبرق – ليبيا.

أ. د فؤاد عبد الرحمن حسان – نائب رئيس جامعة إب للدراسات العليا والبحث العلمي – اليمن.

أ. د. وليد شعيب آدم – وكيل الجامعة للشؤون العلمية – جامعة طبرق – ليبيا.

أ. د. مصطفى عوادي – الجزائر.

أ. أحمد ابريك مراجع – مدير مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق – ليبيا

رئيس المؤتمر: د. بن يخلف آمال – جامعة الجزائر3-الجزائر

رئيس اللجنة العلمية :د. تقرارت يزيد – جامعة أم البواقي -الجزائر

نائب رئيس اللجنة العلمية : د. عبابة علي – جامعة الجزائر3-الجزائر

مدير المؤتمر: د. فضل قاسم الحضرمي – جامعة إب – اليمن

رئيس اللجنة الاستشارية :د.عمامرة محمد العيد- جامعة تلمسان- الجزائر

أمانة الملتقى :د. نسيب أحمد – جامعة تلمسان- الجزائر

التنسيق و الاشراف العام :أ. غربي خليل- جامعة سطيف – الجزائر

المنسق العام : د. ربيعة تمار– مدير أدارة النشر– المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

رئيس اللجنة التحضيرية : د. أحمد بوهكو – المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين

التنسيق والنشر : د.حنان طرشان – جامعة باتنة1 – الجزائر

رئيس اللجنة التنظيمية :أ. كريم عايش – المدير الأداري – المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا – برلين

أعضاء اللجنة العلمية:

د. وهيب عبدالعزيز الحبيشي نائب عميد كلية العلوم الإدارية جامعة إب- اليمن	أ.أمير عقيد كاظم العرداوي- جامعة الكوفة-العراق
د. مراد عبدالسلام قمحان رئيس قسم المحاسبة-كلية العلوم الإدارية – جامعة إب- اليمن	د.محمد الحبيب مرحوم-جامعة مستغانم-الجزائر
أ.د. فؤاد احمد العفيري -جامعة إب- اليمن	د.باحيدة أحمد- المركز الجامعي-تيبازة-الجزائر
أ.د. محمد حمود السمحي- جامعة إب- اليمن	د.عوادي منير-المركز الجامعي تيبازة-الجزائر
د.مختار عبد الحكيم الصباحي -جامعة إب – اليمن	د.بوعلاق مبارك- جامعة ورقلة -الجزائر
أ.د.حسين زكريا- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.ديش فاطمة الزهراء-جامعة سيدي بلعباس-الجزائر
د..بوسواك أمال- جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- الجزائر	أ.د.حسياني عبد الحميد-جامعة الجزائر3-الجزائر
د.بريش خالد- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.بوجمعة بن الصالح- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.خيري محمد- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.رجراج وهيبة- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.زرموت خالد- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.صليحة سمسوم- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.عبد السلام طبيبل- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.قندوز بلال- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.مرابط بلال- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.مرسلي خيري- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.مزيان أمين- جامعة الجزائر3- الجزائر	د.موساوي هاجر- جامعة الجزائر3- الجزائر
د.يوسفي صلاح- جامعة الجزائر3- الجزائر	أ.د.عوادي مصطفى-جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-الجزائر
د. عمر عطاء الله- جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- الجزائر	د.سليمان زواري- جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-الجزائر
د.عدائكة أسماء- جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي- الجزائر	
أعضاء اللجنة التنظيمية	
أ. عبد الملك محمد السقاف – جامعة إب – اليمن	أ. بشير محمد فيروز – جامعة إب – اليمن.
أ. عفاف عبد السلام الوهابي-جامعة إب – اليمن.	أ. عيسى حزام دبوان-جامعة إب – اليمن.

ديباجة المؤتمر:

تجاوبا مع التطور والتبادل التجاري بين مختلف دول العالم، سعت هذه الدول الى بذل الجهود والمحاولات لإرساء أسس دولية لمهنة المحاسبة أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS، والتي تهدف بدورها إلى توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات بمختلف أنواعها بهدف توحيد المبادئ والمنظومة المحاسبية على المستوى العالمي.

والجزائر كغيرها من الدول سلكت نفس المسار من خلال تبنيها لسياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي، إذا جاء هذا الإصلاح بفعل الإنخراط الفاعل في الفضاءات الدولية والإنفتاح العالمي وظهور العولمة، مما أدى بها بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وإعتمادها على النظام المحاسبي المالي الجديد، هذا الأخير الذي يسمح بتقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية مع الممارسات المحاسبية العالمية من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، بهدف الحصول على معلومات مالية ومحاسبية تعبر عن الواقع الحقيقي والصادق لأداء الفعلي للمؤسسات، بغية تحديد القرارات المناسبة من قبل مستخدمي هذه المعلومات.

ومن خلال هذا المنطلق، يمكن صياغة إشكالية الملتقى على النحو التالي:

- ما هي الاقتراحات والآليات المعتمدة لتحيين المنظومة المحاسبية في الجزائر لتتوافق مع مستجدات المنظمات الدولية في مجال المحاسبة لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي؟

محـاور المؤتمر:

انطلاقا من إشكالية المؤتمر تتضح محاوره الأساسية فيما يلي:

- **المحور الأول:** أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لدى المرجعيات المحاسبية الدولية
- **المحور الثاني:** الإفصاح المحاسبي وعلاقته بجودة المعلومة المالية والتقارير المالية
- **المحور الثالث:** آليات تنشيط البورصة لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي
- **المحور الرابع :** الإفصاح المحاسبي ودوره في تفعيل الممارسات المحاسبية.
- **المحور الخامس:** تحيين البيئة المحاسبية الجزائرية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي.
- **المحور السادس:** مشاكل القياس المحاسبي في ظل البيئة الاقتصادية الراهنة وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي.
- **المحور السابع:** مساهمة جودة الإفصاح المحاسبي في ترقية الاستثمار ودعم التنمية المستدامة.

- **المحور الثامن:** آليات وكيفيات تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري وفقا للمستجدات العالمية في مجال المحاسبة.

أهداف المؤتمر:

- التطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي والتعرف على أهم متطلباته ومقتضياته؛
- البحث في كيفية مساهمة الأسواق المالية في تحقيق تنمية اقتصادية في ظل ما يقدمه الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المالية في حال توفر الثقة والشفافية في مختلف البيانات والمعطيات المحاسبية المفصح عنها؛
- إبراز دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وأثره في رفع كفاءة الأسواق المالية؛
- توضيح إشكالية القياس المحاسبي في ظل غياب معلومات مالية مساعدة، وأثر ذلك على جودة القوائم والتقارير المالية والإفصاح المحاسبي؛

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

السادة أعضاء الرئاسة الشرفية كل بمقامه واسمه

سيدي - رئيس المركز الديمقراطي العربي، سيدي - المدير الإداري للمركز الديمقراطي العربي

الأستاذات والأساتذة الكرام، السيدات والسادة الباحثين

طلبتنا الأعـــزاء

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم في هذا الفضاء الإفتراضي، بمناسبة انعقاد هذا ا المؤتمر العلمي الدولي الذي يكون على مدار يومين – 11 و 12 مارس 2023 – والذي يحمل عنوان : متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي في الجزائر – الأطر المقترحة والآفاق الواعدة –

أود أن أعرب عن خالص الشكر لجميع الحاضرين الذين حرصو على المشاركة والتواجد في هذا المؤتمر ، لإحاطتنا بالتطورات والمستجدات ذات العلاقة بموضوع الملتقى ,

حيث شهد العالم خلال الفترة الأخيرة عدة تغيرات جوهرية وتحولات واسعة في شتى المجالات ومن بينها الأنظمة المحاسبة ، حيث أدت هذه التغيرات بضرورة لتبني الجزائر لسياسة إصلاح جذري لنظامها المحاسبي خاصة بعد ظهور المعايير المحاسبية الدولية التي كانت من أقوى الدوافع للإصلاحات، فمن خلال مشاركتكم يمكننا الإجابة على الإشكالية الرئيسية للملتقى والتي تدور حول : ما هي الاقتراحات والآليات المعتمدة لتحيين المنظومة المحاسبية في الجزائر لتتوافق مع مستجدات المنظمات الدولية في مجال المحاسبة لتحقيق جودة الإفصاح المحاسبي؟

حيث تم تقسيم موضوع المؤتمر إلى ثمانية محاور تتضمن عرض أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لدى المرجعيات المحاسبية الدولية وعرض مشاكل القياس المحاسبي في ظل البيئة الاقتصادية الراهنة و أثرها على جودة الإفصاح المحاسبي وذلك لتعزيز البحوث العلمية وفتح نقاش عام بين الباحثين بالإضافة إلى فتح الحوار لتبادل الخبرات ووجهات النظر.

فمن خلال أبحاثكم ومداخلاتكم نستطيع الوصول إلى الأهداف المسطرة لهذا المؤتمر. يجعلنا نتطلع إلى مناقشات وحوارات شيقة وذلك للخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات تعزز إدراكنا بإلزامية تحيين المنظومة المحاسبية لما لها من آثار على عدة مستويات وكذلك تبني المبادرات والإصلاحات المناسبة بما يساعد على دعم العلاقة بين الأكاديميين والباحثين ودورهم المشترك في خدمة البحث العلمي.

شكرا لكم جميعا لتواجدكم اليوم معنا ونتمنى لكم التوفيق النجاح في أعمال هذا المؤتمر.

رئيسة المؤتمر: الأستاذة الدكتورة أمال بن يخلف

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان المداخلة	الباحث
28-13	أثر الرقابة الجبائية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. _دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية الجلفة_	ط.د. بن حليمة دلال أ.د. طويل آسيا
44-29	متطلبات تحقيق جودة الافصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية	د. إيمان عميرش د. نجوم قمازي
66-45	متطلبات تصميم نظام للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	د. فتيح بريحة د. بلقاسم قريشي
91-67	دور الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وصعوبات تطبيقه في الجزائر	تريرات أيمن كيموش بلال
105-92	التوجه الاستراتيجي نحو تبني الإفصاح المحاسبي البيئي وعلاقته بمؤشرات الأداء المالي في المؤسسة	د. حنان سعيدي سياف د. ليندة دواس د. سامية معتوق
130-106	الإفصاح المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية	ط.د. مزيان رفاء ملاك د. عزي منال فريال د. هولي رشيد
139-131	علاقة الافصاح المحاسبي الالكتروني بجودة المعلومة المالية	ط.د. بن عمر أسامة
152-140	أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين	ط.د بومنقار جهاد د. بن علي سمية
170-153	إسهامات المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية – عرض بعض التجارب الدولية	أ.م. يزيد بن صوشة ط.د. وائل ملياني
186-171	ضرورة تفعيل السوق المالي في الجزائر لتلبية متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي	د.محمد قبايلي د.محمد علاء الدين جناي د.محمد حواس
200-187	تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر ومتطلبات تطويرها (دراسة تحليلية لبنك البركة ومصرف السلام)	د. الحاج أحمد فوزي د. مركان محمد البشير ط.د. شاني محمد عبد الوهاب

الباحث	عنوان المداخلة	الصفحة
PhD student. Ahmed Rami Azouaou **Dr. Rabeh Touirat**	The adequacy of the information provided by the notes prepared in accordance with the financial accounting system SCF compared to the information provided by the nots prepared and presented in accordance with IAS/IFRS standards Comparative study between Almarai and Biopharm)	213-201
د. سهام موفق د. وئام حمداوي د.علي عبابه	دور تنشيط البورصة في تفعيل الإفصاح المحاسبي ومعوقات تنشيطها	226-214
أد.محمد بوشريبة ط د.حياة عكاشة	الإفصاح المحاسبي ودوره في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية -دراسة حالة شركة الاستثمار SPA AOM Invest-	246-227
د. إيمان جودي	إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي في ظل التغيرات المحاسبية الدولية	272-247
د. طحاح فضيلة	آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التوجه للمستجدات العالمية – دراسة ميدانية –	307-273
د. سهام زرقان د. وليد بيبي	دراسة تقييمية لمدى مواءمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS	323-308
ط.د. نسيمة أقرور ط.د. محمد الأمين بلميلود	واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل التوجه نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)	335-324
ط.د بوعبدالله عبدالوهاب ط.د ربيحي جميلة	الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وفق متطلبات المحاسبة البيئية	359-336
ط د. نابتي هند د. لفايدة عبد الله	الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ودوره في دعم التنمية المستدامة -دراسة حالة بنك الجزيرة السعودي-	381-360
د. بطاره بختة	المعايير المحاسبية الدولية ومدى توافقها مع مشروعات إصلاحات المحاسبة العمومية في الجزائر	396-382
ط.د. سالمي محمد د.لخضر عبيرات د.عبدالحفيظي عيسى	أسس ومتطلبات الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية	414-397

الصفحة	عنوان المداخلة	الباحث
429-415	إستكشاف دور نظام الرقابة الداخلية في التحسين من جودة القوائم المالية للمؤسسات	ط د. نخلة حراث ط د. نبيلة عمروش
445-430	دور الإفصاح المحاسبي في تحسين ورفع جودة المعلومة المالية وأثره على التقارير المالية	د. بلعجال نسرين د. مركيك عبدالله د. بوزيد سفيان
456-446	دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، التقارب والاختلافات بين المعايير المحاسبية IFRS وAAOIFI	ط.د. حمودي فلاح ا.د. عيساوي نصرالدين
470-457	مساهمة رأس المال البشري بالقوائم المالية في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي– دراسة حالة مصنع الإسمنت GICA بعين التوتة - باتنة -	ط.د.مروان أولاد عبد النبي ط.د.رونق بوزيد
483-471	اهتمام مهني المحاسبة في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية IFRSفي ظل إعتمادها في النظام المحاسبي المالي(SCF)– دراسة ميدانية لعينة من مهني المحاسبة و التدقيق بولايتي سطيف و جيجل.	د.كبيش محمود ط/د بومخلوف عبد العزيز
497-484	Financial Accounting System SCF and International Financial Reporting Standards IAS/IFRS : From the gap of differences to the horizons of updates	PhD student.Arezki Dr.Hamel meriem abdelmalek
513-498	آليات تحيين بيئة المحاسبة العمومية في الجزائر لتحقيق جودة الافصاح المحاسبي في القطاع العام	د.العايب سهام ط.د.العايب فارس
523-514	حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز جودة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية	ط.د. تومي نور الهدى د. عدة بن عطية محمد شريف

أثر الرقابة الجبائية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية_دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية الجلفة_

a _The impact of fiscal control on accounting disclosure in the financial statements case study in the tax center of djelfa state

ط.د. بن حليمة دلال / جامعة علي لونيسي- البليدة 2 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
أ.د. طويل آسيا / جامعة علي لونيسي- البليدة 2 - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الرقابة الجبائية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية التي من خلالها يتم التأكد من صحة وصدق الوثائق المحاسبية والتحقق من المعطيات المحاسبية، وذلك بطرح الإشكالية التالية : ما هو أثر الرقابة الجبائية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؟ ولقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الجانب النظري المتعلق بالرقابة الجبائية والإفصاح المحاسبي والجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية الجلفة، وتوصلنا في الأخير إلى أنه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تتصف بالدقة والموثوقية ويتحقق هذا عن طريق الامتثال لمتطلبات الإفصاح المحاسبي، كما توصلنا إلى أن الوعاء الضريبي للمكلفين يتم تحديده انطلاقا من المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمكلف.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي، المعلومات المحاسبية، القوائم المالية، الرقابة الجبائية، المكلف بالضريبة.

Summary:

This study aims to highlight the impact of fiscal control on accounting disclosure in the financial statements through wich the validity and authenticity of accounting documents is confirmed and verifying accounting data ,by asking the following problem: what is the effect of fiscal control on accounting disclosure in the financial statements? in our study we relied on the analytical descriptive approach, through the theoretical side related to tax control and accounting disclosure and the applied side through a case study in the tax center of the state of djelfa finally we concluded that the accounting information contained in the financial statements must be characterized by accuracy and reliability and this is achieved through compliance with accounting disclosure requirements as we have concluded that the tax base of the taxpayers is determined based on the accounting information disclosed in the financial statements of the taxpayer.

Keywords: Accounting disclosure, accounting information, financial statements, tax controle, the taxpayer.

المقدمة:

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في ضمان تدفق المعلومات المالية لمستخدمي القوائم المالية، إذ تعد المعلومة المالية حجر الأساس في عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستخدمين، فالهدف الرئيسي للإفصاح هو تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية، لذا لابد أن تتميز هذه المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من الجودة حتى تحقق الغرض منها، ونظرا لتداخل الأهداف والغايات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية فانه من الصعب الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية ومن هنا تظهر لنا الرقابة الجبائية التي تتضمن أساليب وطرق تمكنها من اكتشاف الأخطاء والانحرافات . فالالتزام بقواعد الإفصاح عند إعداد القوائم المالية من شانه أن يعكس صورة صادقة عن رقم الأعمال والربح المحقق الذي يمثل كل منهما الأوعية الضريبية التي تحدد مختلف الضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة.

الإشكالية:

ما هو أثر الرقابة الجبائية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؟

الأسئلة الفرعية:

- ماذا نقصد بالإفصاح المحاسبي؟
- ماذا نقصد بالرقابة الجبائية؟
- كيف تؤثر الرقابة الجبائية على الإفصاح المحاسبي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إعطاء صورة عن ماهية الإفصاح المحاسبي وماهية الرقابة الجبائية والدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وبالتالي تأثيرها على الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال اكتشاف الأخطاء ومحاولات الغش .

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على الإفصاح المحاسبي من خلال التطرق لإطاره المفاهيمي.
- التعرف على مختلف أشكال الرقابة الجبائية.
- إبراز دور الرقابة الجبائية في التأكد من صحة وصدق الوثائق المحاسبية.

أولا: ماهية الإفصاح المحاسبي:

نظرا لأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرار وان أي تضليل في المعلومات الواردة فيها من شانه التأثير على قرارات المستخدمين ، وعليه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تتصف بالدقة والموثوقية ويتحقق هذا عن طريق الامتثال لمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

1. مفهوم الإفصاح:

- الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير والقوائم المالية سواءا كانوا داخليين أو خارجيين صورة واضحة وصحيحة عن الشركة.[1]
- يعرف الإفصاح على انه عملية إظهار المعلومات المحاسبية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة.[2]
- الإفصاح المحاسبي هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.[3]
- كما يعرف بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية.[4]

ومما سبق يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بصورة صحيحة وواضحة لمساعدة مستخدمي هذه القوائم المالية على اتخاذ القرار.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي إلى مايلي:[5]

---

[1] قسمية عائشة، عبيرات مقدم،(دت)، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص372.

[2] معمري خيرة، قورين حاج قويدر،(2019)، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد21، ص251.

[3] صديق مسعود، صديقي فؤاد،(2016)، **محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد02، ص76.

[4] واضح صالح، (2020)، **أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف-مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص بنوك، مالية ومحاسبة، ص2.

[5] ناجي بن يحي، (2012-2013)، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، ص ص 93،94.

- **الإفصاح الكامل:**

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات اثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

- **الإفصاح العادل:**

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

- **الإفصاح الكافي:**

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار ناهيك عن انه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

- **الإفصاح الملائم:**

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشاة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشاة وظروفها الداخلية.

- **الإفصاح التثقيفي(الإعلامي):**

يتمثل في الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شانه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

- **الإفصاح الوقائي:**

يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

3. **أهمية الإفصاح المحاسبي:**

تعتبر التقارير والقوائم المالية من بين أهم المصادر لمختلف المعلومات،وذلك بالنظر إلى أهمية المعلومات التي تحتويها، والتي من خلالها يتم اتخاذ مختلف القرارات ، ومن هنا تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي الذي يهدف لضمان شفافية

هذه المعلومات الواردة بكل من التقارير والقوائم المالية بالشكل الذي يظهر الوضع الحقيقي للمؤسسة بما يسمح بخدمة مصالح مختلف مستخدمي المعلومات وذلك دون تضليل.

كما يعمل الإفصاح المحاسبي على تحقيق المصداقية في القوائم المالية ، والتي تعتبر احد المبادئ المحاسبية التي تناولتها معايير المحاسبة الدولية، والتي كانت قد أولت اهتماما بالغا بموضوع الإفصاح المحاسبي ، وهو ما يظهر جليا من خلال المعايير المحاسبية الدولية الخاصة به، بالإضافة إلى وضع قواعد خاصة بالإفصاح المحاسبي في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.[1]

4. أساليب الإفصاح المحاسبي:

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح وهي:[2]

- **إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:** إن جزء من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتسهل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.
- **المصطلحات والعرض التفصيلي:** يمكن أن تؤدي العناوين الواضحة والأوصاف الملائمة لعناصر القوائم إلى الفهم الجيد لها، كما يؤدي استخدام المصطلحات العامة إلى التشويش وسوء الفهم، وقد تكون المصطلحات الفنية مفيدة إذا انطوت على معاني دقيقة وكانت معرفة جيدا بصفة عامة.
- **الملاحظة الهامشية:** يتم استخدامها لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات اقل أهمية، والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.
- **الملحق:** ويشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي تستوعبها الملاحظات الهامشية.
- **شهادة المراجع:** تقدير المراجع الخارجي ليس معدا للإفصاح، ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح من خلال إعطاء رأي محايد عن موضوعية الأرقام وسلامتها الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة.

[1] قسمية عائشة، عبيرات مقدم،مرجع سبق ذكره، ص374.

[2] محمد سفير،(ديسمبر2011)، **حوكمة الشركات سبيل لاعادة الثقة في الافصاح المحاسبي**، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد11، ص152.

ثانيا: الإطار النظري للرقابة الجبائية:

1. تعريف الرقابة الجبائية

تعددت التعريفات المقدمة للرقابة الجبائية، نذكر منها :

- الرقابة الجبائية هي مفهوم قانوني ويمكن تعريفها على أنها السلطة المخولة للإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والوثائق المستعملة لتحديد كل ضريبة أو رسم أو حق أو إتاوة، من أجل اكتشاف النقائص وتصحيح الأخطاء المرتكبة من طرف المكلفين بالضريبة، وكذا فحص المحاسبة مهما كانت الدعامة المستعملة لحفظ الوثائق.[1]
- تعرف الرقابة الجبائية على أنها فحص للتصريحات و كل سجلات و وثائق و مستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية و ذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.[2]

2. أسباب إجراء الرقابة الجبائية

الإدارة الجبائية تقوم بالرقابة الجبائية على تصريحات المكلف بالضريبة، وذلك راجع إلى سببين رئيسيين:[3]

- **حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله:**

النظام الضريبي الجزائري يتميز بكونه تصريحي أي يسمح للمكلف بالتصريح بمداخيله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومداخيله للإدارة الجبائية باعتبارها أساس لتحديد الوعاء الضريبي ويفترض أنها صحيحة مالم يثبت العكس، للتأكد من ذلك وجدت الرقابة الجبائية لمراقبة هذه التصريحات للتأكد من صحتها ومطابقتها لما هو موجود في الحقيقة.

- **محاربة التهرب والغش الضريبيين:**

يسعى بعض المكلفين إلى التهرب من دفع الضريبة عن طريق التحايل بشتى الطرق المختلفة، بالإضافة إلى ضخامة هذه الظاهرة وتوسع نطاقها لذلك يصعب قياسها لذا دعت الضرورة إلى وجود آلية رقابية تهدف إلى المحافظة على حقوق الخزينة من خلال محاربة التهرب الضريبي.

فالتهرب الضريبي هو تجنب دفع الضريبة دون مخافة قواعد القانون الجبائي وهو مشروع ويدخل في إطار حرية تصرف المكلف إيجابا أو سلبا.

---

[1] عبود ميلود، برباوي كمال، (جوان2018)، **الرقابة الجبائية في الجزائر ، الإطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل**، مجلة المقارللدراسات الاقتصادية، العدد2، ص312.

[2] لياس قلاب ذبيح، (2010-2011)، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، تخصص محاسبة،ص19.

[3] طالبي محمد، زايبي مولود،(2020)، **فعالية الرقابة الجبائية_ النظرية والواقع**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد08،العدد02،،ص23.

أما الغش الضريبي فهو تهرب ضريبي غير مشروع يتمثل في استعمال طرق تدليسية واحتيالية لمخافة التشريع الجبائي وهو يعتبر جريمة اقتصادية يعاقب عليها القانون الجبائي وقانون العقوبات.

3. أهداف الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية أهداف متنوعة يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

- **الهدف المالي و الاقتصادي:** تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع والعبث بمختلف أشكاله ويكون الغرض منها الحفاظ على إيرادات الخزينة العمومية و بالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد و الجباية.
- **الهدف الإداري:**

تلعب الرقابة الجبائية دورا هاما في مساعدة الإدارة الجبائية قصد زيادة مردودها وفعاليتها من خلال المعلومات التي تقدمها ويمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية:

- تمكن الرقابة الإدارة الجبائية في الكشف عن الطرق الالتوائية التي يسلكها المكلفون للتهرب من دفع الحقوق التي يكونون مدينين بها، بحيث تساعد الإدارة في المعرفة والإلمام بأسبابها وبالتالي اتخاذ القرارات والإجراءات لمواجهتها واحتمال حدوثها قبل وقوعها.
- تساعد الرقابة المصالح الجبائية بإعداد الإحصائيات كنسب التهرب الضريبي ونسب المكلفين الخاضعين للرقابة والملفات المجدولة والمفصول فيها من أجل تقدير حجم الأموال المهربة.
- تمكن الأجهزة الإدارية من القيام بتشكيل معايير ومؤشرات تساعد على الكشف على الثغرات القانونية التي تساعد على التهرب من الضريبة ومحاولة إيجاد حلول لها.
- تحدد الوضعية الحقيقية المالية للمكلفين بالضريبة.

4. أشكال الرقابة الجبائية

أ. الرقابة العامة:

تتم الرقابة العامة على مستوى مفتشيات الضرائب(مراكز الضرائب حاليا)، حيث يقوم رئيس المفتشية بمراقبة وفحص تصريحات المكلفين بالضرائب، من غير تنقل أو إجراء أبحاث خاصة من طرف مصلحة الضرائب وتتم بمكتب المراقبة على مستوى ملف المكلف بالضريبة من خلال ما سبق يمكن التمييز بين نوعين من الرقابة العامة على النحو الآتي:

- **الرقابة الشكلية:**

تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الضريبية من طرف المكلفين فهي تخص مجمل التسجيلات التي لها علاقة بتصحيح الأخطاء المادية الظاهرة في التصريحات و الملاحظة من طرف المراقبين الجبائيين،

[1] بن غماري ميلود، (2010-2011)، **الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابة بكر القايد تلمسان، ص 170

إضافة إلى مراقبة هوية و عنوان المكلفين بالضريبة و الهدف هو مراقبة شكل و كيفية التصريحات دون التأكد من صحة هذه الأخيرة.[1]

- **الرقابة على الوثائق:**

وهو ثاني إجراء تقوم به الإدارة الجبائية بعد الرقابة الشكلية بعكس الرقابة الشكلية فان الرقابة على الوثائق يجب أن تكون كاملة وهذا ما يستلزم المراقبة الانتقادية والإجمالية فيتجلى دورها في مجموعة من العمليات والفحوصات الدقيقة التي تتم على مستوى المكتب ، فتقوم الإدارة الجبائية بمقارنة المعلومات المصرح بها بالمستندات الملحقة بالتصريح وكذا جميع المعلومات والبيانات التي هي في حوزة الإدارة الجبائية، فهذا النوع من الرقابة يمكن أن يؤدي إلى التحقيق أو الرقابة المعمقة ويمكن للمحقق طلب تبريرات أو توضيحات من المكلف إذا لزم الأمر[2]

ب. الرقابة المعمقة:

على خلاف الرقابة العامة تتمثل الرقابة المعمقة في التدخل المباشر لأعوان المحققين في الأمكنة التي يزاول فيها المكلفين بالضريبة نشاطاتهم إذ تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات من خلال الفحص المبدئي للدفاتر والوثائق المحاسبية وجميع الوثائق الملحقة وتبريراتها اللازمة في محاولة استدراك التهرب الضريبي ، هذا النوع من الرقابة ينقسم الى ثلاثة أقسام وتتمثل في:

- **التحقيق في المحاسبة:**

هو مجموعة من العمليات الرامية إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة، و يتم التحقيق في الدفاتر و الوثائق المحاسبية من طرف أعوان الإدارة الضريبية بعين المكان، ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجهه كتابيا و تقبله المصلحة، أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة، و تتم المراقبة على الوثائق مهما كان السند المستعمل لحفظ المعلومات (سندات تقليدية أو أنظمة الإعلام الآلي).[3]

- **التحقيق المصوب في المحاسبة:**

يتميز هذا النوع من الرقابة المعمقة بأنه أقل إرهاقا للمكلف بالضريبة والمحقق، أكثر سرعة أقل مدى من التحقيق المحاسبي، حيث يتم من خلاله التحقق من الوثائق والقيود المحاسبية والوثائق المبررة لنوع واحد

[1] لشلح صافية ، (ديسمبر2018)، **تفعيل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي**، مجلة اللمقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد2،ص268.

[2] عوادي مصطفى، رحال نصر، عيدة انور،(2019)، **الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد01، ص76.

[3] اسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، (ديسمبر2019)، **الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها**، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد03،العدد01،ص159.

من الضريبة أو الرسم أو عدة أنواع(ليس كل الضرائب والرسوم)، أو لنوع واحد من الحسابات سواء في الأصول أو الخصوم أو الأعباء أو النواتج[1]

- **التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية :**

تضم مجموعة من المعلومات المشكلة للمصلحة التي تقوم بدراستها عن طريق الرقابة المعمقة والتي تتمثل في دراسة الملفات بدقة وبصفة معمقة وبكل موضوعية ومقارنتها مع العناصر الخارجية لكل مكلف، وهذا النوع من الرقابة يستطيع لمس النشاط وكذا الشخص الطبيعي.[2]

ثالثا: دراسة حالة بمركز الضرائب ولاية الجلفة

بما أن موضوع البحث يتمحور حول اثر الرقابة الجبائية على الإفصاح المحاسبي فسوف نحاول التعرف على الإجراءات الجبائية المستخدمة من طرف مركز الضرائب لولاية الجلفة من باب التحقيق المحاسبي،حيث أن المؤسسة محل الدراسة هي مؤسسة لصناعة الآجر.

إن عملية التحقيق المحاسبي والجبائي الذي تم في المؤسسة تم كما يلي:

أ. إجراءات التحقيق:

- تسليم الإشعار بالتحقيق المؤرخ في 2019/04/30 يدا بيد بتاريخ 2019/05/14
- التدخل بتاريخ 2019/05/26 بعين المكان حيث تم تسليم الدفاتر الإجبارية والوثائق التبريرية وبدأت أشغال التحقيق على مستوى المكتب بمركز الضرائب الجلفة بطلب من المؤسسة بعد تعذر توفير مكتب لممارسة عمليات التحقيق بعين المكان
- تم تحرير استدعاء مؤرخ في 2019/12/10 لمناقشة مشروع التبليغ الأولي حيث استلم من طرف المؤسسة بتاريخ 2019/12/10 وتم عقد الاجتماع بنفس التاريخ.

ب. من الناحية الشكلية:

- دفتر اليومية مرقم ومؤشر عليه من طرف محكمة الحراش ومستعمل ابتداءا من سنة 2010
- دفتر الجرد مرقم ومؤشر عليه من طرف محكمة الحراش ومستعمل ابتداءا من سنة2010

ج. من الناحية الموضوعية: من خلال تفحصنا لمحاسبة المؤسسة والتصريحات الجبائية ظهرت لنا النقائص :

- عدم التقييد المحاسبي لمادة الطين التي تعتبر المادة الأساسية لصناعة الآجر وهذا لسنوات التحقيق.

[1] عياشي فاطمة زهراء، سماش كمال،(جوان 2018)، **الرقابة الجبائية كالية للحد من ممارسات ادارة الارباح**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6،العدد1، ص 281.

[2] عبود ميلود، برباوي كمال، مرجع سبق ذكره، ص313.

الجدول رقم (01): "خصم ديون سابقة قبل سنوات التحقيق من الأرباح السنوية"

الحقوق/السنة	مبلغ ديون أملاك الدولة	التاريخ	القيد المحاسبي
2016	6100000	2016/10/30	في ح614
	3000000	2016/12/20	في ح/614
2017	2500000	2017/03/31	في ح/645
	2500000	2017/06/14	في ح/645
	2500595	2017/09/20	في ح/645
2018	3050000	2018/03/29	في ح/656
(لم تخصم من الربح الجبائي)	3050000	2018/08/26	في ح/656

المصدر : مركز الضرائب ولاية الجلفة ، 2023 .

المؤسسة قامت بخصم ديون سابقة قبل سنوات التحقيق من الأرباح السنوية(لغير سنة الانجاز) .

- سنة2016 تم تسجيل حقوق الموثق المقدرة ب 20000000دج في حساب خاطئ 631 (أجور المستخدمين) .
- سنة 2017 تم تسجيل مصارف الاتصالات المقدرة ب 1040000دج و2453781 دج في حساب خاطئ 631 (أجور المستخدمين) .
- قيد المبلغ بقيمة: 385000 دج والمتمثل في مصاريف الكراء والنقل في حساب 627 عوض الحساب الصحيح 624.

الجدول رقم (02): " الرسم على التكوين والتمهين"

البيان	2015
أساس اليد العاملة في التصريحات الشهرية G50	42144753
حقوق TFPA في التصريحات الشهرية G50	_
حقوق TFPA واجبة التسديد	842895

المصدر: مركز الضرائب ولاية الجلفة، 2023 .

- المؤسسة لم تقم بتسديد حقوق الرسم على التكوين والتمهين لسنوات المعنية بالتحقيق.

حساب الصندوق:

وجود مبالغ في حساب الصندوق غير مبررة تعبر مبيعات غير مصرح بها تتم التسوية عليها في مجال الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل للشركاء.

حساب البنك:

وجود مبالغ محصلة في حسابات المؤسسة البنكية غير مبررة تعتبر أرقام أعمال غير مصرح بها تتم التسوية عليها في مجال الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل للشركاء.

الجدول رقم (03): "تحديد رقم الأعمال"

البيانات	2015	2016	2017	2018
أرقام الأعمال المصرح بها خارج الرسم	_	429844406	371017616	193299447
مقبوضات (البنك) غير مصرح بها خارج الرسم	130384615	67162393	_	82462184
مقبوضات (الصندوق) غير مصرح بها خارج الرسم		151968090	5882352	21848739
أرقام الأعمال المؤسسة خارج الرسم	130384615	648974889	376899968	297610370
أرقام الأعمال المصرح بها خارج الرسم	_	429844406	371017616	193299447
الفروقات	130384615	219130483	5882352	104310923

المصدر: مركز الضرائب ولاية الجلفة ، 2023 .

تم إعادة تأسيس أرقام الأعمال بإضافة المقبوضات (البنكية والصندوق) غير المصرح بها والتي تعتبر مبيعات غير مصرح بها إلى أرقام الأعمال المصرح بها.

الجدول رقم(04): "الرسم على القيمة المضافة"

البيانات	2015	2016	2017	2018
أرقام الأعمال المؤسسة خارج الرسم	130384615	648974889	376899968	297610370
أرقام الأعمال المصرح بها G50	_	429844406	371017616	193299447
الفروقات	130384615	219130483	5882352	104310923
الرسم المستحق	22165384	37252181	1000000	17732856

المصدر: مركز الضرائب ولاية الجلفة، 2023 .

إخضاع الفروقات في أرقام الأعمال للرسم على القيمة المضافة بالمعدل المعمول به .

الجدول رقم(05): " الرسم على النشاط المهني"

البيانات	2015	2016	2017	2018
أرقام الأعمال المؤسسة خارج الرسم	130384615	648974889	376899968	297610370
أرقام الأعمال المصرح بها G50	_	429844406	371017616	193299447
الفروقات	130384615	219130483	5882352	104310923
الحقوق	1303846	2191304	58823	1043109

المصدر: مركز الضرائب ولاية الجلفة، 2023 .

إخضاع الفروقات في أرقام الأعمال للرسم على النشاط المهني بالمعدل المعمول به .

الجدول رقم(06):" الضريبة على أرباح الشركات"

البيانات	2015	2016	2017	2018
عجز مرحل	_	56322450	_	-27941090
فروقات أرقام الأعمال	130384615	219130483	5882352	104310923
الأرباح المصرح بها (عجز)	-186707065	-62198852	-33823442	-136600606
الفروقات المستخرجة	-56322450	100609181	-27941090	-60230773
الفروقات المستخرجة الخاضعة	_	100609181	_	_
الضريبة على أرباح الشركات	_	19115744	_	_

المصدر : مركز الضرائب ولاية الجلفة. 2023.

أرباح المؤسسة تخضع للضريبة على أرباح الشركات بالمعدل المعمول به.(19 % بما ان المؤسسة انتاجية)

الجدول رقم (07): "الضريبة على الأرباح الموزعة"

البيانات	2016
الفروقات المستخرجة الخاضعة	100609181
الضريبة على أرباح الشركات	19115744
أرباح المؤسسة الموزعة	81493436
الضريبة على الدخل للشركاء	8149343

المصدر : مركز الضرائب ولاية الجلفة، 2023 .

تخضع الأرباح الصافية الموزعة بعد استخراج الضريبة على أرباح الشركات للضريبة على الدخل الإجمالي للشركاء بالمعدل المعمول به .

تبعا لرد المؤسسة المؤرخ في 2020/01/16 عن التبليغ الأولي المؤرخ في 2019/12/10 والمستلم من طرفها بتاريخ 2019/12/10 مع طلب التحكيم والمودعان في الآجال القانونية والذي من خلاله قدمت المؤسسة بعض الملاحظات، وبعد تقديم التبريرات المطلوبة أثناء جلسة التحكيم المؤرخة في 2020/02/26 .(تمنح مدة 40 يوما للمكلف للرد على الاشعار المرسل اليه والابلاغ عن اجاباته وتدوين ملاحظاته، وفي حالة القبول الصريح يصبح اساس فرض الضريبة محدد نهائيا ولا يمكن للادارة الرجوع فيه)

الجدول رقم (08):"خلاصة المبالغ المبررة وغير المبررة لسنوات التحقيق"

السنة	مبالغ مبررة	صندوق/بنك	مبالغ غير مبررة	صندوق/ بنك
2015	3315597210	بنك	8985000000	بنك
	2770000000			
	184402790			
2016	5750000000	بنك	10662202700	بنك+صندوق
	9530000000	صندوق		
2017	00	_	700000000	صندوق
2018	00	_	12413000000	بنك+صندوق

المصدر: مركز الضرائب ولاية الجلفة،2023 .

الجدول رقم (09): "يتضمن مبلغ المبالغ المرفوضة والمقبولة"

البيانات	2015	2016	2017	2018
المبالغ المقبولة	6270000000	15280000000	_	_
المبالغ المرفوضة	8985000000	10662202790	700000000	12413000000

المصدر : مركز الضرائب ولاية الجلفة،2023 .

وعليه تصبح وضعية المؤسسة النهائية بالشكل التالي:

الجدول رقم (10): "يتضمن أرقام الأعمال"

البيانات	2015	2016	2017	2018
أرقام الأعمال المصرح بها خارج الرسم	_	429844406	371017616	193299447
مقبوضات(البنك) غير مصرح بها خارج الرسم	76794871	18017094	_	82462184
مقبوضات (الصندوق) غير مصرح بها خارج الرسم	_	73112844	5882352	21848739
أرقام الأعمال المؤسسة خارج الرسم	76794871	520974344	376899968	297610370
أرقام الأعمال المصرح بها خارج الرسم	_	429844406	371017616	193299447
الفروقات	76794871	91129938	5882352	104310923

المصدر : مركز الضرائب ولاية الجلفة،2023 .

الجدول رقم (11): "يتضمن الرسم على القيمة المضافة"

البيانات	2015	2016	2017	2018
أرقام الأعمال المؤسسة خارج الرسم	76794871	520974344	376899968	297610370
أرقام الأعمال المصرح بها في التصريحات الشهرية G50	_	429844406	371017616	193299447
الفروقات	76794871	91129938	5882352	104310923
الرسم المستحق	13055128	15492089	1117646	19819075

المصدر : مركز الضرائب ولاية الجلفة، 2023.

الجدول رقم(12): "يتضمن الرسم على النشاط المهني "

البيانات	2015	2016	2017	2018
أرقام الأعمال المؤسسة خارج الرسم	76794871	520974344	376899968	297610370
أرقام الأعمال المصرح بها في التصريحات الشهرية G50	_	429844406	371017616	193299447
الفروقات	76794871	91129938	5882352	104310923
الحقوق	767949	911299	58823	1043109

المصدر : مركز الضرائب ولاية الجلفة، 2023.

جدول الحقوق والزيادات:

الجدول رقم(13):" يمثل جدول الحقوق"

البيانات	2015	2016	2017	2018
الرسم على القيمة المضافة	13055128	15492089	1117646	19819076
الرسم على النشاط المهني	767949	911299	58823	1043109
الرسم على التكوين والتمهين	842895			
المجموع	14665972	16403388	1176469	20862185
مجموع الحقوق	53108014			

المصدر: مركز الضرائب ولاية الجلفة، 2023.

الجدول رقم(14):" يمثل جدول الزيادات"

البيانات	2015	2016	2017	2018
الزيادة/ الرسم على القيمة المضافة	3263782	3873022	279411	4954769
الزيادة/ الرسم على النشاط المهني	191987	227825	8823	260777
الزيادة/ الرسم على التكوين والتمهين	210723	_	_	_
المجموع	3666492	4100847	288234	5215546
مجموع الزيادات				13271119

المصدر: مركز الضرائب ولاية الجلفة،2023.

- وتمثل هذه الزيادات الغرامات المفروضة على المؤسسة.

الخاتمة:

لقد كانت في القديم المحاسبة تخدم الجباية أي أن المحاسبة وجدت لخدمة أغراض جبائية أي تحديد النتيجة لغرض فرض الضريبة أما في الوقت الحالي ونظرا لتداخل الأهداف والغايات بين مستخدمي المعلومات المحاسبية فانه من الصعب الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية ولهذا تناولنا في دراستنا اثر الرقابة الجبائية على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية تطرقنا فيها الى دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية الجلفة حيث تطرقنا لشكل من أشكال الرقابة الجبائية المتمثل في التحقيق المحاسبي الذي من خلاله يتم التأكد من صحة وصدق المعلومات المحاسبية المفصح عنها. ومن خلال دراستنا توصلنا للنتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- يهدف الإفصاح المحاسبي لضمان شفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بحيث تظهر الوضع الحقيقي للمؤسسة وهو ما يخدم مصالح مختلف مستخدمي المعلومات ؛
- يجب أن تكون المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تتصف بالدقة والموثوقية ويتحقق هذا عن طريق الامتثال لمتطلبات الإفصاح المحاسبي ؛
- الوعاء الضريبي للمكلفين يتم تحديده انطلاقا من المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للمكلف ؛
- التحقيق المحاسبي شكل من أشكال الرقابة الجبائي يتم من خلاله التحقق من صحة وصدق المعلومات المحاسبية ؛
- من أسباب ظهور الرقابة الجبائية هو حرية المكلف بالضريبة في التصريح بمداخيله فالنظام الضريبي الجزائري يتميز بكونه تصريحي.

قائمة المراجع:

- اسيا قاسيمي، فهيمة حدادو، (ديسمبر2019)، **الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها**، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد03،العدد01.
- بن غماري ميلود،(2010-2011)، **الرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابة بكر القايد تلمسان.
- صديق مسعود، صديقي فؤاد،(2016)، **محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد02.
- طالبي محمد، زايمي مولود،(2020)، **فعالية الرقابة الجبائية_ النظرية والواقع**، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد08،العدد02.
- عبود ميلود، برباوي كمال، (جوان2018)، **الرقابة الجبائية في الجزائر ، الإطار العام، الأهداف والطرق، العوامل المعيقة لها وسبل التفعيل**، مجلة المقارللدراسات الاقتصادية، العدد2.
- عوادي مصطفى، رحال نصر، عيدة انور،(2019)، **الرقابة الجبائية ودورها في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد01.
- عياشي فاطمة زهراء، سماش كمال،(جوان 2018)، **الرقابة الجبائية كالية للحد من ممارسات ادارة الارباح**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6،العدد1.
- قسمية عائشة، عبيرات مقدم،(دت)، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
- لشلح صافية ، (ديسمبر2018)، **تفعيل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي**، مجلة اللمقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد2، العدد2.
- لياس قلاب ذبيح، (2010-2011)، **مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، تخصص محاسبة.
- محمد سفير،(ديسمبر2011)، **حوكمة الشركات سبيل لاعادة الثقة في الافصاح المحاسبي**، مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، العدد11.
- معمري خيرة، قورين حاج قويدر،(2019)، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد21.
- ناجي بن يحي، (2012-2013)، **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة.
- واضح صالح، (2020)، **أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف-مسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص بنوك، مالية ومحاسبة.

متطلبات تحقيق جودة الافصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية

Requirements for achieving the quality of accounting disclosure in the Algerian business environment

د. إيمان عميرش/ جامعة سطيف/ الجزائر
Dr.Imane Amireche/University of Setif/Algeria
د. نجوم قمازي/ جامعة سطيف/ الجزائر
Dr.Noudjoum Guemazi/University of Setif/Algeria

ملخص الدراسة

لقد قامت الجزائر بتبني استراتيجية الاصلاح المحاسبي من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي الذي يهدف إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي والرفع من جودة المعلومات المالية، تهدف هذه الدراسة الى إبراز أهم متطلبات تحقيق جودة الافصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل التوجه لتبني المعايير الدولية، والذي من شأنه اعطاء معلومات مالية ذات مصداقية وقابلية المقارنة تساعد على اتخاذ القرارات.

توصلت الورقة البحثية إلى **وجود دور مهم للمعلومات المحاسبية في تعزيز جودة ما تحتويه التقارير المالية من معلومات لما تمتلكه هذه الأخيرة من خصائص نوعية اساسية ومعززة تسهم في رفع جودة الافصاح المحاسبي، كما توصل البحث إلى وجود** خصوصية في الافصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية، فالمؤسسات الجزائرية لا تزال لا تلبي الحد القانوني للافصاح المحاسبي وبذلك افتقادها خاصية الملائمة في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: جودة الافصاح المحاسبي، بيئة الأعمال الجزائرية، النظام المحاسبي المالي، المعلومات المحاسبية

Abstract

Algeria has adopted the strategy of accounting reform through the adoption of the financial accounting system, which aims to increase the level of accounting disclosure and raise the quality of financial information. It would give credible and comparable financial information that would help in making decisions.

The research paper concluded that there is an important role for accounting information in enhancing the quality of the information contained in the financial reports, because the latter possesses basic and enhanced quality characteristics that contribute to raising the quality of accounting disclosure. The research also concluded that there is a privacy in accounting disclosure in the Algerian business environment. Algerian institutions It still does not meet the legal limit for accounting disclosure, and thus it lacks the appropriate feature in the financial statements.

Keywords: Quality of accounting disclosure, Algerian business environment, financial accounting system accounting, information.

مقدمة

تعتبر عملية الافصاح المحاسبي في القوائم المالية الركيزة الأساسية للأطراف ذات العلاقة المتمثلين في مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة، نظرا لما يقدمه من معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال تقديم معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة ومتوافقة لمتطلبات المعايير المعمول بها، التي يمكن أن يكون لها تأثير على قرارات مستخدميها.

لقد اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بالافصاح المحاسبي نظرا لأهميته من خلال اصدارها عدة معايير محاسبية خصوصا تلك التي تحكم قواعد العرض والافصاح في التقارير المالية نظرا للدور الذي تلعبه في مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم أداء المؤسسة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم.

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى إعادة النظر في نظامها المحاسبي من أجل تنميط وتكييف منظومتها المحاسبية مع متطلبات الافصاح الدولي لمسايرة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، لذلك عملت على تبني نظام محاسبي مستوحى من معايير المحاسبة الدولية بغية إعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية التي يتم الافصاح عنها.

بعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي أصبح الافصاح المحاسبي من بين أهم التحديات التي تواجه الشركات الجزائرية، حيث قامت الجزائر بابني النظام المحاسبي المالي لتواكب معايير القياس والافصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية، من هنا تبرز إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل الرئيسي التالي:

هل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي يحقق متطلبات جودة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها في التأكد من أهمية تحقيق متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الجزائرية والاستفادة منها في تطوير الممارسات المحاسبية، وذلك من خلال إبراز أثره على جودة وشفافية المعلومات المحاسبية التي يتم إصدارها عن طريق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي؛
- إبراز مقومات تحقيق جودة الافصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية؛
- التعرف على الافصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية.

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية السابقة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الافصاح المحاسبي ومتطلبات تحقيق جودة المعلومات المفصح عنها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى التعرف على أهم جوانب الافصاح المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي، وقد تم تقسيم عناصر الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** الاطار النظري للإفصاح المحاسبي.
- **المحور الثاني:** جودة الافصاح المحاسبي.
- **المحور الثالث:** تكييف الجائر مع متطلبات الافصاح المحاسبي.

أولا: الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

ارتبط مبدأ الافصاح المحاسبي بظهور شركات المساهمة والزامها بنشر قوائمها دوريا، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى الأطراف ذات العلاقة تقريرا عن نتائج أعمالها ومركزها المالي، من أجل اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وزيادة موثوقيتهم في المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير، سنحاول من خلال هذا المحور التعرف على مفهوم الافصاح ومقوماته، مع إبراز أهميته وأهم أنواعه.

1. تعريف الافصاح ومقوماته

تختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الافصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، وبذلك يصعب الوصول الى مفهوم موحد للإفصاح، ويمكن تقديم جملة من التعاريف كالتالي:

يقصد بالإفصاح هو تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون، وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد. (رضوان حنان حلوة، 2001، صفحة 298)

كما عرف الافصاح على أنه عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بها، وهذا يعني أن تعرض المعلومات بالقوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل . (عباس مهدي الشيرازي ، 1990، صفحة 577)

يعني الافصاح شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. (عباس مهدي الشيرازي ، 1990، صفحة 322)

بشكل عام يمكن تعريف الافصاح على أنه عملية إظهار العمليات المحاسبية بشكل يعكس الصورة الحقيقة عن وضع المؤسسة دون تضليل، ليستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة، يعد الافصاح من أهم أدوات تقييم كفاءة الأداء الاستثماري في الأسواق المالية، وله دور في تحقيق التنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية في العناصر التالية: (بن أفرج زوينة، 2007، صفحة 4)

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية؛
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المالية؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المالية التي يجب الافصاح عنها؛
- تحديد أساليب وطرق الافصاح عن المعلومات المالية.

وتعتبر هذه المقومات الأربعة مترابطة ومتسلسلة وكل يسهل المهمة للعنصر الذي بعده.

2. أهمية الافصاح المحاسبي

تكمن أهمية الافصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرار المناسب، ومنه فإن الافصاح المحاسبي يحقق المزايا التالية: (محمد مهدي ضيف، 2012، صفحة 4)

- يساهم في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية، حيث يؤدي الافصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز؛
- الافصاح عن المعلومات بصورة دورية يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات والذي تستغله الاطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية؛
- يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب؛
- يساهم الافصاح المحاسبي في حل مشكلة الوكالة لما يوفره من معلومات تسمح باستمرار العلاقة التعاقدية بين الإدارة والمساهمين.

3. أنواع الافصاح المحاسبي

تتعدد أنواع الافصاح المحاسبي وتختلف نتيجة اختلاف الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ويمكن تلخيص أهم أنواع الافصاح المحاسبي فيما يلي: (شاهد الياس، دفرور عبد النعم، 2016، الصفحات 153-154)

- **الافصاح الكامل:** يشير الى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على مستخدم القوائم المالية، ويأتي التركيز على ضرورة الافصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الافصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم؛
- **الافصاح العادل:** يهتم الافصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الاطراف المالية، اذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن؛
- **الافصاح الكافي:** يكمن في تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرة في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع الأهداف التي يسعى إليها الشخص المستفيد؛
- **الافصاح الملائم:** هو الافصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، اذ أنه ليس من المهم فقط الافصاح عن المعلومات المالية، بل المهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستخدمين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية؛

- **الافصاح الاعلامي(التثقيفي):** هو الافصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الافصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الافصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، وهذا ما يترتب عليه مكاسب لبعض الفئات على حساب الأخرى؛
- **الافصاح التقليدي(الوقائي):** يقوم هذا النوع من الافصاح على ضرورة الافصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستخدم العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الافصاح الكامل لانهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعل القوائم المالية غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

من خلال ما سبق نتوصل إلى أنه بالرغم من تعدد أنواع الافصاح إلا أنها هدفها واحد وهو تحقيق الجودة في المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة ضمن التقارير المالية، ويجب على المحاسب اختيار النوع المناسب الذي يمكن من خلاله توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية.

ثانيا: جودة الافصاح المحاسبي

إن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية والمالية بدرجة عالية من الجودة، حيث يمكن الاستعانة بها في اتخاذ القرارات المناسبة من طرف مستخدمي المعلومات المحاسبية، وسيتم من خلال هذا المحور التعرف على مفهوم جودة الافصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى عرض مقومات جودة الافصاح حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

1. تعريف جودة الافصاح المحاسبي

تعد المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المصدر الرئيسي للمستخدمين في اتخاذ القرارات، وهناك العديد من الجهات التي تستخدم هذه القوائم لذلك يجب أن يكون الإفصاح بصدق وعدالة ليلبي جميع احتياجات المستخدمين من مقرضين ومستثمرين وجهات حكومية...الخ. (وآخرون، 2020، صفحة 350).

تعرف جودة الافصاح المحاسبي بأنها مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. (مناعي، 2018، صفحة 377).

كما تعرف بأنها السمات والمعايير والخصائص التي تتصف بها وظيفة الافصاح المحاسبي، والتي ترتكز على خصائص وجودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها والقدرة على التأثير في قرارات المستخدمين. (الغرباوي، 2018، صفحة 228).

هناك تعريف أخر لجودة الافصاح المحاسبي بأنها توافر مجموعة من الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والتي يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي متكامل يعمل في ظل معايير محاسبية عالية الجودة، وذلك للوصول إلى بيانات مالية موثوق بها ومفيدة وخالية من الأخطاء نتيجة الغش والتحريف والتضليل، وأن تعبر بصدق عن الوضع الاقتصادي للمؤسسة. (العزام، 2017، صفحة 16).

من خلال التعاريف السابقة نتوصل إلى أن جودة الافصاح المحاسبي تتركز على نوعية المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية، ومدى تأثيرها على القرارات المتخذة من طرف مستخدمي هذه القوائم المالية.

2. العوامل المؤثرة على جودة الافصاح المحاسبي

تؤثر على جودة الافصاح المحاسبي مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها في ما يلي:

1.2. عوامل تتعلق بالمعلومات

لكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفعالية فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها حتى تكون ذات جودة بالنسبة لمستخدميها، يمكن تلخيص أهم هذه الخصائص في الجدول التالي:

جدول رقم (01): خصائص جودة المعلومات المحاسبية

خصائص المعلومة	مضمونها
خصائص أساسية	-**الملاءمة:** حتى تكون المعلومة ملائمة يجب أن يكون لها تأثير في سلوك متخذي القرار، من خلال أن تكون لها قدرة تنبؤية عن نتائج الأحداث من أجل اتخاذ القرار، بالإضافة إلى إمكانية التحقق من هذه التوقعات وضرورة توفر هذه المعلومات في الوقت المناسب. - **الموثوقية:** يقصد بها أن تكون المعلومة خالية من الأخطاء ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار، من خلال أن تتصف بالصدق وعدم التحيز لمصالح فئة معينة من المستخدمين، بالإضافة إلى قابلية التحقق منها من خلال الوصول إلى نفس النتائج في حالة استخدام نفس الطرق والأساليب.
خصائص ثانوية	-**الثبات:** يقصد بهذه الخاصية ضرورة اتباع نفس الأساليب والطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية من دورة إلى أخرى، وفي حالة تغيير هذه الطرق أو الأساليب يجب على المؤسسة الافصاح عن طبيعة هذا التغيير وأسبابه وتأثيره في القوائم المالية. -**القابلية للمقارنة:** يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية من دورة إلى أخرى بالنسبة للمؤسسة الواحدة، أو المقارنة مع مؤسسات أخرى مماثلة تعمل في نفس قطاع النشاط.

المصدر: رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، مكتبة دار حامد، عمان، الأردن، 2004، ص.32.

2.2. عوامل تتعلق بالوحدة المحاسبية

هناك عدة عوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية وتؤثر على جودة الافصاح المحاسبي في التقارير المالية يمكن تلخيصها فيما يلي: (يحيى، 2013، صفحة 52)

- **حجم الوحدة الاقتصادية:** تقوم الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم بالإفصاح المحاسبي أكبر من الوحدات المتوسطة وصغيرة الحجم، وذلك راجع كون أن الوحدات كبيرة الحجم يكون لها تأثير أكثر وضوح على المجتمع، ويمكنها أن تتحمل التكاليف المترتبة عن الافصاح المحاسبي؛
- **عدد المساهمين:** إن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة الطلب على المعلومات التي يجب الافصاح عنها من جانب المساهمين أو المحللين أو سماسرة الأوراق المالية؛
- **إدراج الشركة في سوق الأوراق المالية:** تجد الشركات المدرجة في البورصة نفسها تحت ضغط زيادة حجم الافصاح في القوائم المالية وتحسينها، والالتزام بتعليمات الافصاح التي يحددها السوق المالي؛

- **عوامل تتعلق بالمدقق الخارجي**: للمدقق الخارجي تأثير على جودة ودرجة الافصاح المحاسبي للشركة، وهذا من خلال إبداء رأيه على القوائم المالية المعروضة عليه لتدقيقها والتحقق فيما إذا ما تم إعدادها وعرضها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وكذا متطلبات القانون المعمول بها.

3.2.عوامل خارجية

بالإضافة إلى العوامل الداخلية تتأثر جودة الافصاح المحاسبي بمجموعة من العوامل الخارجية يمكن ايجازها فيما يلي: (صديق و صديقي ، 2016، الصفحات 80-82)

- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم**: إن تحديد الإدارة للمستخدمين الأساسيين للمعلومة المالية يساعدها في تحديد طبيعة احتياجاتهم لتلك المعلومات الواجب الافصاح عنها في القوائم المالية، وتم تصنيف المستخدمين إلى مستخدمين رئيسيين وهم المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين، ومستخدمين ثانويين كالدولة، العمال، الزبائن،...الخ؛
- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الافصاح**: إن اختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى نتيجة لتباين الظروف، جعل الهيئات والمنظمات المحاسبية المحلية للدول تضع معايير تتكيف مع تصور حكوماتهم لأهداف المحاسبة، فنجد الدول التي تعتمد على الأسواق المالية في التركيبة الاقتصادية تعمل على تكييف افصاحها بما يساعد المساهمين والمستثمرين على التداول في السوق المالي، من خلال توفير مستوى راقي من الافصاح لزرع الثقة في تسيير العلاقة مع مختلف المتدخلين في السوق المالي؛
- **المنظمات والمؤسسات الدولية**: على المستوى الدولي نجد العديد من المنظمات والمؤسسات متباينة التأثير على عمليات الافصاح، من أهم هذه المؤسسات نجد: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يتولى مهمة إصدار المعايير المتعلقة بالإفصاح.

3. متطلبات جودة الافصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية

لقد اهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وذلك من خلال إصدار معايير محاسبة دولية تتعلق بالإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى تضمين كل معيار محاسبي تم إصداره البيانات أو المعلومات الواجب الافصاح عنها، بغرض مساعدة مستخدمي القوائم المالية من فهم الأسس التي أعدت عليها هذه القوائم وتضييق الاختلافات وتسهيل المقارنة. (محمد، 2021، صفحة 222).

لا يوجد معيار واحد يتناول الافصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث محتوى وشكل وهيكل القوائم المالية، بل إن جميع معايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الافصاحات المطلوبة، ومن أهم معايير المحاسبة الدولية الذي تطرق إلى عرض البيانات المالية والافصاح عنها هو المعيار المحاسبي IAS01 المعدل سنة 1997، وقد تم اعتماد هذا المعيار وأصبح ساري المفعول ابتداء من سنة 1998. (وأخرون، 2016، صفحة 228).

يمكن تلخيص أهم المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في الجدول التالي:

جدول رقم (02): معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي

المعيار	مضمونه
المعيار IAS01 عرض القوائم المالية	تضمن هذا المعيار المعلومات الواجب الافصاح عنها في صلب القوائم المالية والإفصاح عن بنود أخرى إما في صلبها أو في الملاحق، وتتمثل هذه القوائم في: -**الميزانية:** تعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة، ولم تشترط المعايير الدولية شكل محدد لعرض عناصر الميزانية لكنها حددت البنود والعناصر التي يجب أن تظهر فيها وهي: بنود الأصول، الخصوم. -**حساب النتيجة:** لم تفرض المعايير الدولية شكل محدد لعرض هذه القائمة، لكن اشترطت توفر حد أدنى من عناصر الايرادات والأعباء ويمكن عرض هذه العناصر بطرق مختلفة من أجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية. -**قائمة التغير في الأموال الخاصة:** تعكس التغيرات في الأموال الخاصة في المؤسسة بين تاريخين للميزانية سواء بالزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثروتها خلال الفترة، بموجب مبادئ القياس المتبعة والمفصح عنها في القوائم المالية. -**الملحق:** يشمل على تحليل أكثر تفصيلا للمبالغ الظاهرة في صلب القوائم المالية، ويشمل كذلك معلومات تطلبها وتشجع الافصاح عنها معايير المحاسبة الدولية، وافصاحات أخرى لازمة لتحقيق العرض العادل والصورة الصادقة لحالة المؤسسة.
المعيار IAS07 قائمة التدفقات النقدية	تطرق هذا المعيار إلى كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث ألزم المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية والنقدية المعادلة، لأن القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تتطلب تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية والنقدية المعادلة وكذلك توقيت ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد تلك التدفقات. كما صنف المعيار تدفقات هذه القائمة إلى 03 أنواع: تدفقات ناتجة عن الأنشطة التشغيلية، تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية، وهذا ما يفيد المستخدمين في تقدير أثر تلك الأنشطة على الوضع المالي للمؤسسة.
المعيار IAS14 التقارير القطاعية	يسعى هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع والمتعلقة بأنواع المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها، وهذا كله من أجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أفضل لأداء المؤسسة والقدرة على تقييم المخاطر المتعلقة بها، ويجب أن يكون إعداد المعلومات القطاعية متوافق مع السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة لإعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة.
المعيار IAS34 التقارير المالية المؤقتة (المرحلية)	تتمثل القوائم المرحلية في القوائم التي يتم إعدادها لفترات أقل من سنة وتحتوي على مجموعة كاملة أو مختصرة من القوائم المالية للمؤسسة، وهدف هذه القوائم هو إمداد المستخدمين بالمزيد من المعلومات في أوقات متقاربة لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقراض، إضافة إلى معلومات متعلقة بالجوانب العملية والموسمية، وقد حدد هذا المعيار الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي على أنه يشمل قوائم مالية مختصرة وايضاحات تفسيرية.
المعيار IAS24 الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة	حدد المعيار الدولي الأطراف ذات العلاقة بأنهم كل الأطراف القادرين على التحكم بالطرف الآخر، وممارسة تأثير هام عليه في صنع القرارات المالية والتشغيلية، ولقد أوجب هذا المعيار ضرورة افصاح المؤسسة عن هذه الأطراف وعلى طبيعة العلاقة في حالة كانت هناك عمليات بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى أنواع العمليات والعناصر الضرورية لفهم القوائم المالية، من أجل تمكين مستخدمي هذه القوائم من تكوين رأي حول تأثير الأطراف ذات العلاقة على المؤسسة.
المعيار IFRS7 المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية	يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الافصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بطريقة تسمح لمستخدمي تلك القوائم المالية من تقييم الأهمية للأدوات المالية على الوضعية المالية والأداء المالي

	للمؤسسة، وإبراز المعلومات المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة والطريقة التي يمكن إدارة بها هذه المخاطر.

Source: Eric Tort, Normes comptables internationales, Gualino, 2018-2019.

من خلال الجدول السابق نتوصل إلى أن لجنة معايير المحاسبة الدولية قد اهتمت بالإفصاح المحاسبي من خلال إصدار مجموعة من المعايير التي تحكم وتنظم قواعد العرض والافصاح في القوائم المالية، وهذه القواعد واجبة التطبيق في الواقع العملي بغرض الدقة والتوحيد والاتساق، وخدمة مستخدم القوائم المالية حتى يتمكن من المقارنة والتحليل وتفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية بصورة مناسبة.

ثالثا: تكيف الجزائر مع متطلبات جودة الافصاح المحاسبي

تماشيا مع الانفتاح الاقتصادي العالمي تبنت الجزائر معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي الذي أصبح ساري المفعول منذ سنة 2010، حيث التزمت بأغلبية معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية، وقد جاء هذا النظام بتغييرات جذرية في مهنة المحاسبة من أجل الاستجابة لمتطلبات الأطراف العديدة المستخدمة للقوائم المالية وتحقيق متطلبات الافصاح المحاسبي، حيث سمح النظام المحاسبي المالي للمؤسسة الجزائرية بإعادة النظر في عملية انتاجها للمعلومة المحاسبية من أجل زيادة مستوى الشفافية والمصداقية وزيادة الموثوقية بها، وسيتم من خلال هذا المحور التعرف على الافصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي ومتطلباته، وكيفية تحقيق جودة الافصاح المحاسبي في الجزائر.

1.3. الافصاح في النظام المحاسبي المالي

هدف المشرع الجزائري عند إصداره لقانون النظام المحاسبي المالي إلى تحسين المعلومة المحاسبية وجعلها أكثر ملاءمة ومصداقية، تفيد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الصحيحة، ويتم ذلك من خلال تمكين المؤسسات الاقتصادية من نظام يتوفر على إطار تصوري كانت تفتقد إليه المحاسبة الجزائرية، يضع القواعد والأسس والخصائص التي تجعل المعلومة المحاسبية ذات نوعية جيدة، بحيث تكون متجانسة ومتناسقة مع المحيط الخارجي من خلال ايجاد مكان للمؤسسة الجزائرية في السوق الدولية والاستفادة من التكنولوجيا والشركات الأجنبية، وهذا لا يتم إلا بالقضاء على السلبيات التي كانت بمثابة عائق للمؤسسة الاقتصادية في التعبير بصدق عن الوضعية المالية. (وآخرون و.، 2020، صفحة 27).

ورد في المادة 25 من القانون رقم 07-11 والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي أنه يجب على الكيانات التي تدخل حيز تطبيق هذا القانون، أن تعد كشوفا مالية سنوية على الأقل، والتي تتضمن: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتيجة. (الجزائرية، 2007، صفحة 5).

كما جاء في القانون السابق أنه يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة صادقة الوضعية المالية للمؤسسة وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة، وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطها، مع إلزامية عرض القوائم المالية بالعملة الوطنية.

يمكن توضيح أهم بنود الإفصاح المحاسبي والتي تضمنها النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

جدول رقم (03): الافصاح في النظام المحاسبي المالي

بنود الافصاح	المحتوى
الافصاح في قائمة الميزانية	تعرف الميزانية على أنها جدول يصنف عناصر الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين، فهي تشمل بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم، تتكون الأصول غير المتداولة من العناصر الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة، أما الأصول التي ليست لديها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصولا متداولة، كما تصنف الخصوم خصوما متداولة عندما يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية أو يجب تسديدها خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الاقفال، وتصنف باقي الخصوم أنها خصوم غير متداولة.
الافصاح في قائمة حساب النتائج	حساب النتائج هو بيان مالي يلخص الأعباء والايرادات وما يترتب عنها من نتائج بالنسبة للمؤسسة على الفترة، بنوع من التفصيل مع إمكانية عرض هذه القائمة حسب الوظيفة ضمن الملاحق. يمكن عرض حساب النتائج بطريقتين الطريقة الأولى حسب الطبيعة وهي المعتمدة، ويمكن عرضه اختياريا بالطريقة الثانية وهي حسب الوظيفة، ويجب أن يتم الافصاح عن العناصر التالية: الأعباء والايرادات التي تحملتها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، إجمالي فائض الاستغلال، نتيجة الأنشطة العادية، النتيجة الصافية للسنة المالية.
الافصاح في قائمة جدول سيولة الخزينة	يعرض جدول سيولة الخزينة التدفقات المالية التي تنشأ من مختلف الأنشطة العملياتية، حيث يتم عرض المقبوضات والمدفوعات النقدية الواقعة خلال السنة المالية، ويتم تقسيم قائمة سيولة الخزينة تبعا لأنشطة المؤسسة إلى تدفقات ناشئة من الأنشطة التشغيلية، تدفقات ناشئة من الأنشطة الاستثمارية، تدفقات ناشئة من الأنشطة التمويلية، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول سيولة الخزينة وهي الطريقة المباشرة وهي الموصى بها والطريقة غير المباشرة.
الافصاح في قائمة جدول تغيرات الخزينة	يعتبر جدول تدفقات الخزينة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية، والهدف من هذه القائمة هو تمكين المستثمر أو المستخدم من تحليل تغير أمواله خلال السنة المالية. حسب النظام المحاسبي المالي فإن المعلومات المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي: النتيجة الصافية للسنة المالية، تغييرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء، المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة، عمليات الرسملة، توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.
الافصاح في الملاحق	يعد الملحق جزءا من الكشوفات المالية وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وجدول حساب النتائج، ويشمل الملحق المعلومات التالية: -القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛ -معلومات ضرورية إضافية لفهم الكشوف المالية؛ -المعلومات التي تخص المعاملات بين المؤسسات المشتركة والفروع والمؤسسة الأم؛ -المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعنى ببعض العمليات الخاصة. لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية وتتمثل في: جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية، جدول الاهتلاكات، جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية، جدول

	المؤونات، جدول المساهمات، بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية.

المصدر: جيلالي عبدلي وأخرون، الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد02، المجلد04، 2021، ص. 156-160.

من خلال الجدول السابق نتوصل أن النظام المحاسبي المالي قد أعطى أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، والتي كانت متوافقة إلى حد كبير مع ما جاءت به المعايير الدولية للمحاسبة، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المصداقية والشفافية وزيادة موثوقيتها من طرف الأطراف المستخدمة لهذه القوائم المالية.

2. متطلبات الانتقال إلى الافصاح حسب النظام المحاسبي المالي

إن عملية انتقال المؤسسات إلى الافصاح وفق ما يقتضيه النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية يتطلب تغييرات جذرية وجهودا كبيرة في هذا المجال، ويمكن تلخيص أهم هذه المتطلبات فيما يلي: (زغدار و سفير، 2009-2010، الصفحات 86-87)

- **تحضير المؤسسات الجزائرية:** لقد قامت وزارة المالية بالتمييز بين المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي وفق ما جاء به محتوى القانون رقم 11-07 والمجبرة بالالتزام بمتطلبات الافصاح وفق ما ينص عليه هذا القانون، لكن هذه الخطوة يسبقها تدريب لمختلف الممارسين والمستعملين للمحاسبة ومخرجاتها، حيث قامت وزارة المالية بتنظيم ملتقيات ومحاضرات، إذ أن التدريب ورفع كفاءة ومستوى المهنيين هي مهمة كبيرة، يجب أن تكون مبرمجة بشكل جيد من حيث الوقت والمكان والطريقة بمراعاة التدرج الزمني؛
- **تحديث الأطر التشريعية والجبائية:** إن التعديلات التي شهدها النظام المالي المحاسبي يتطلب إعادة النظر وتنقيح القانون التجاري، والذي سيكون له أثر واضح على سير عمل المؤسسات وتنظيم الأنشطة الخاصة بها، كما أن العمل على التماشي مع متطلبات الافصاح حسب النظام المحاسبي المالي يستوجب على المؤسسات أن تقدم في الملحق معلومات متعلقة بالتقارب بين النتيجة المحاسبية والأعباء الجبائية الواردة في جدول حساب النتيجة، وهذا يتطلب تحديد المعالجات اللازمة عند المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية.
- **تحضير المحترفين والممارسين للمهنة:** إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي يستدعي من المهنيين السعي إلى المعرفة الجيدة لهذا النظام والاتقان العملي في مجال الممارسات المحاسبية له، أما بالنسبة لمهنة المحاسبة فيجب أن تتجند لهذا الاصلاح وتحضر لهذا التطور حتى تتكيف مع التغيرات الوطنية والدولية، من خلال الانضمام إلى برنامج التدريب في الاتحاد الدولي للمحاسبين وتشجيع التعاون الاستراتيجي بين المهنيين الجزائريين والمحترفين الأجانب.

3.تحقيق جودة الافصاح المحاسبي في الجزائر

لقد أحدث النظام المحاسبي المالي تغييرات هامة على مستوى التعاريف والمفاهيم وقواعد التقييم، وكذا طبيعة ومحتوى البيانات المالية التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق متطلبات جودة الافصاح المحاسبي، ويمكن عرض أهم البنود التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من أجل تعزيز جودة الافصاح المحاسبي فيما يلي:

- تبني النظام المحاسبي المالي لنفس القوائم المالية التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية، مع التركيز على ضرورة عرض المعلومات ضمن القوائم المالية طبعا لطبيعتها وواقعها الاقتصادي دون التمسك بمظهرها القانوني فقط، وهذا خدمة للأطراف المستخدمة لهذه القوائم ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، كما أن النظام المحاسبي المالي قد تبنى قائمتين إضافيتين وهما جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة مع التركيز على ضرورة توفر الحد الأدنى من المعلومات الواجب الافصاح عنها؛
- تركيز النظام المحاسبي المالي على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال تركيزه على ضرورة توفر الخصائص النوعية لهذه المعلومات، من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى المستخدمة للقوائم المالية، فقد ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بالإفصاح عن كل المعلومات الضرورية والتي تكون صادقة وكافية لكل المتعاملين، مع الثبات في عرضها عن طريق اتباع نفس الأساليب والطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى، من أجل تسهيل إجراء المقارنات لفترات سابقة لنفس المؤسسة أو بين المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس مستوى النشاط، كما ركز النظام المحاسبي المالي على خاصية القابلية للفهم من خلال الزام المؤسسات بإعداد الملاحق التي تهدف إلى تفسير بنود القوائم المالية الأساسية وعرض القواعد والطرق المحاسبية لإعداد القوائم المالية ومكملات الإعلام اللازمة لفهمها؛
- ركز النظام المحاسبي المالي على مبدأ الأهمية النسبية، حيث تعتبر المعلومة مهمة نسبيا إذا كان حذفها أو اهمالها يؤثر على قرارات مستخدميها، أما المعلومات التي تكون غير مهمة نسبيا فيتم الافصاح عنها وعرضها في شكل مجاميع على أساس خصائص متجانسة؛
- فرض النظام المحاسبي على المؤسسة قائمة تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية وهي قائمة تغير الأموال الخاصة، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في التسيير، وترجع الفائدة من المعلومات التي يجب عرضها في هذه القائمة إلى: (صلاح، 2008، صفحة 219)

  - توضح التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة بين تاريخين للميزانية، وكذا الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تبنتها للإفصاح عنها في البيانات المالية.
  - تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية، التي تتطلب إدراج كافة عناصر الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة.
  - تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح.
  - تبرز إجمالي أرباح وخسائر المؤسسة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

- نص النظام المالي المحاسبي من خلال المادة رقم (1-138) من القرار الصادر في 25 مارس 2009 أنه في حالة قامت المؤسسة بالتغيير في طريقة التقدير والترتيب للقوائم المالية، أن تقدم شرحا في الملحق عن أسباب هذا التغيير في الطريقة وطبيعة الخطأ والتعديلات والتصحيحات التي أنجزت خلال الفترات السابقة، وكذلك التي حصلت خلال الفترة الحالية، بطريقة تمكن من الحصول على المعلومة ومقارنتها؛
- تطرق النظام المحاسبي المالي لضرورة الافصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ اقفال القوائم المالية والتي تكون ذات أهمية وذات تأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال التطرق إليها في الملاحق من حيث نوع الحدث وتقدير التأثير المالي؛
- أكد المرسوم التنفيذي رقم 08-156 على احترام المبادئ المنصوص عليها في القانون 07-11 والحرص على إنتاج معلومات مالية تتوفر على خصائص نوعية مثل: الملاءمة، الدقة، قابلية المقارنة والوضوح؛
- ألزم النظام المحاسبي المالي الكيانات الصغيرة بإعداد وعرض كشوف مالية خاصة وهي: جدول تغيرات الخزينة، حساب النتائج، الوضعية الختامية للسنة المالية.

خاتمة

من خلال عرضنا لهذه الورقة البحثية نتوصل إلى أن الافصاح المحاسبي قد أصبح مطلبا ضروريا في الوقت الراهن من خلال زيادة الثقة من قبل مستخدمي القوائم المالية، واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد ركزت معايير المحاسبة الدولية على موضوع الافصاح كون أن مستخدمي القوائم المالية يطالبون بالمزيد من المعلومات لتحقيق أغراضهم المختلفة.

كما توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الجزائر تمكنت من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي والذي كان متوافقا إلى حد كبير مع ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، من تحقيق مستوى معين من الافصاح المحاسبي لكنه لا يلبي الحد القانوني المطلوب وهذا راجع لافتقار الجزائر إلى سوق مالي جيد يسمح بالتقييم المستمر للقيمة العادلة.

يمكن ايجاز أهم النتائج التي توصلت إليهم الدراسة فيما يلي:

- تتحدد جودة المعلومات المحاسبية من خلال توافرها على مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية والثانوية؛
- الافصاح عن القوائم المالية يحقق العديد من المزايا ويحل العديد من المشاكل التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية؛
- إن الالتزام بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفق لمعايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية وقابليتها للتحقق؛
- معايير الافصاح المحاسبي هي من أهم المعايير المحاسبية التي أولت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة؛
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر مكن المؤسسات من الافصاح عن القوائم المالية المجسدة في معلومات مفهومة وسهلة للقراءة من قبل مستعملها على المستوى المحلي أو الدولي؛
- تعرض القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي بصفة صادقة الوضعية المالية للمؤسسة، الأمر الذي يجعلها تتصف بالملاءمة والموثوقية؛
- إن الامتثال لقواعد ومتطلبات النظام المحاسبي المالي يعزز الثقة لدى المستثمرين المحللين والأجانب ويلبي مختلف حاجياتهم ويرشد قراراتهم الاستثمارية والتمويلية؛
- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسات الجزائرية بالدخول إلى الأسواق المالية الدولية، ويمكنها من إدراج أسهمها في هذه الأسواق.

بناءا على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تحيين النظام المحاسبي المالي حتى يستجيب للتطورات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية؛
- إلزام المؤسسات الجزائرية بضرورة إعداد قوائم مالية تستجيب لمتطلبات الافصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية؛

- إعادة تأهيل المحاسبين والمهنيين وذلك من خلال التعرف على المعايير والسياسات التي تتبناها المؤسسات إضافة للمعايير ذات العلاقة بعمل المؤسسة؛
- ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية باحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بمختلف فئاتهم بالإفصاح عن تلك المعلومات بالكم والنوع اللازمين في الوقت المناسب؛
- تحيين التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة حتى تستجيب للتغييرات الحاصلة على المستوى الدولي؛
- ضرورة نشر تقارير إضافية للكشوفات المالية الأساسية التي تزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار؛
- قيام الجهات المعنية بتفعيل دور المؤسسات الرقابية وتذكير المؤسسات بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي، وفرض عقوبات رادعة في حالة ثبوت عدم التزامها.

قائمة المراجع

- **الكتب**

1. عباس مهدي الشيرازي . (1990). نظرية المحاسبة (المجلد ط4). الكويت: ذات السلاسل للطباعة ولنشر والتوزيع.
2. رضوان حنان حلوة. (2001). *تطور الفكر المحاسبي 'مدخل نظرية المحاسبة'* (المجلد الاولى). عمان، الأردن: دار الثقافة و الدار العلمية للنشر والتوزيع.

- **المقالات والرسائل الجامعية**

17777. أحمد زغدار، و محمد سفير. (2010-2009). خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS). *مجلة الباحث*(07).

2. بن أفرج زوينة. (2007). الاتجاهات العالمية في الافصاح بالبنوك التجارية. (الملتقى الوطني الأول، المحرر) *مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية*.
3. بن الصديق محمد. (2021). دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 4*(2).
4. حكيمة مناعي. (2018). أثر جودة الافصاح المحاسبي على تخفيض تكلفة رأس المال. *مجلة الاقتصاد الصناعي، 1* (14).
5. حواس صلاح. (2008). التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق. *أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه*. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
6. سجاد مهدي عباس الغرباوي. (2018). جودة الافصاح المحاسبي ودورها في تعزيز الفكر الاستراتيجي لدى المستثمرين. *مجلة كلية الكوت الجامعة، 3*(1).
7. شاهد الياس، دفرور عبد النعم. (5, 2016). االاالاالاالافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية – دراسة مقارنة- . *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية*.
8. فارس بن يدير وأخرون. (2016). واقع الالتزام بمتطلبات الافصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*(2).
9. محمد مهدي ضيف. (4-5 ديسمبر, 2012). الاتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الافصاح في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية. *المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الاعمال الدولية*.
10. مسعود صديق، و فؤاد صديقي . (2016). محددات الافصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*(2).
11. مهند محمد جاسم التميمي وآخرون. (2020). أثر رقابة جودة التدقيق على جودة الإفصاح المحاسبي في ظل دوافع الإدارة بالتلاعب بالسياسات المحاسبية. *مجلة دنانير*(20).
12. ناجي بن يحيى. (2013). دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين جودة الافصاح المحاسبي. *مذكرة ماجستير*. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر.
13. واضح صالح وآخرون. (2020). الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 4*(1).
14. ولاء ربيعة عبد العزام. (2017). قياس جودة الافصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية. *المؤامر الدولي الثاني للمحاسبة*. جامعة القاهرة.
15. جيلالي عبدلي وأخرون. (2021). الافصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، العدد02، المجلد04.

- **القوانين:**

1. الجريدة الرسمية الجزائرية. (25 نوفمبر, 2007). النظام المحاسبي المالي. *(74)*. الجزائر.

- **المراجع باللغة الأجنبية**

- Eric Tort, Normes comptables internationales, Gualino, 2018-2019.

متطلبات تصميم نظام للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

د. فتيح بريحة / جامعة قاصدي مرباح_ ورقلة (الجزائر)
د. بلقاسم قريشي / جامعة الحاج موسى آق أخموك_ تمنراست (الجزائر)

ملخص:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى استعراض أهم التحيينات الواجب المبادرة بها والتغييرات التي تمليها متطلبات تصميم وإرساء نظام للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، عبر تحديد مدخلات هذا النظام، والمعالجات المناسبة لها وصولاً إلى مخرجاته المتمثلة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية الختامية، وهذا استناداً إلى آخر مستجدات النقاش الأكاديمي الدائر حول الموضوع، مع رصد أهم المشاكل والصعوبات التي تعيق تطبيق مثل هذا الفرع من المحاسبة، خصوصاً ما تعلق بعمليات: الاعتراف والقياس والإفصاح المتعلقة بها؛ باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

حيث تم التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي يوفر أرضية مناسبة لتصميم مثل هذا النظام وأن تجسيده على أرض الواقع ممكن التحقيق في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية شرط إجراء بعض التغييرات الهيكلية وإضافة حزمة من الإجراءات الوظيفية لضبط طرق العمل وتحسين نمط التسيير.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية، نظام محاسبي، قياس محاسبي، إفصاح محاسبي، تقارير مالية.

Abstract:

Through this paper, we aim to review the most important updates that must be initiated and the changes dictated by the requirements of designing and establishing a system of accounting for social responsibility in Algerian economic institutions, by defining the inputs of this system, and the appropriate treatments for it, leading to its outputs represented in the accounting information disclosed in the financial reports. Conclusion, and this is based on the latest developments in the academic debate on the subject, while monitoring the most important problems and difficulties that impede the application of such a branch of accounting, especially those related to the processes of: recognition, measurement and disclosure related thereto; By following the analytical descriptive method.

Where it was concluded that the financial accounting system provides a suitable ground for the design of such a system and that its embodiment on the ground can be achieved in the Algerian economic

institution, provided that some structural changes are made and a package of functional procedures is added to adjust work methods and improve the management style.

Keywords: social responsibility, accounting system, accounting measurement, accounting disclosure, financial reports.

مقدمة:

نكاد نتفق جميعاً على أن الحياة تعقدت كثيراً خصوصاً في المجال الاقتصادي و الاجتماعي بسبب العولمة والتطور التكنولوجي الذين اكتسحا حياتنا في كل النواحي والاتجاهات أفراداً وجماعاتٍ، والذي نجم عنه ظهور مشاكلَ وتحدياتٍ وجب التصدي لها أو التأقلم معها ومجاراتها للحفاظ على السيرورة العادية والاستدامة المطلوبة؛ حيث صار لزاماً على المؤسسات مثلاً وهي الركيزة الأساسية لأي اقتصاد وأحد المكونات الهامة للمجتمع في أيامنا هذه، أن تتأقلم مع التحديات الكبيرة التي تفرزها بيئة عملها المعقدة، والتي تتغير بسرعة اقتصادياً واجتماعياً، سياسياً وتقنياً، ذلك التعقيد والتطور السريع الذين أنتجا بالموازاة مع ذلك زيادة في الوعي لدى أفراد المجتمع بمكانة المؤسسة ودورها، وضرورة مطالبتها بلعب دورها كشريك اجتماعي له ما له من حقوقٍ وعليه ما عليه من واجباتٍ اتجاه المجتمع والأفراد، فأصبح لزاما عليها أن تغير من نظرتها المقتصرة على ضمان تحقيق أهدافها الاقتصادية فقط، بل بات من المفروض عليها بالمقابل أيضا أن تسهر على تحقيق أهدافٍ من نوع آخر تعرف بالأهداف الاجتماعية، استجابة لمسؤوليتها اتجاه هذا المجتمع وأفراده، إذ أن استعمالها لموارد المجتمع وثرواته يحتم عليها المساهمة في الحد من التأثيرات الجانبية السلبية الملازمة لاستغلال تلك الموارد على أقل تقدير، إضافة إلى أنها ستكون مطالبة بالإسهام والمشاركة في تنمية محيطها ورفع مستوى معيشة أفراده وحل مشاكلهم اليومية من باب الاعتراف بالجميل أو رده؛ وهو الأمر الذي عجل بميلاد ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات اتجاه الأفراد والمجتمعات.

وعليه فإن ما سينبثق عن قرار المؤسسة بالانخراط في هذا النوع الجديد من النشاط، أو ما يصدر عنها من التزامات أو تعهدات خلال ذلك سيكون محل معالجة ومتابعة في الجانب المحاسبي لجميع تلك الأنشطة أو الالتزامات وما ينتج منها من عوائد وما ينجم عنها من تكاليف؛ بهدف إظهار الأثر المالي لذلك على المؤسسة من جهة ولأن أهدافها سوف تختلف في المفهوم الجديد عن نظيراتها في الجانب الاقتصادي من جهة أخرى، فهي إلى جانب ما هو مألوف ستتضمن المحافظة على الطاقة والرقابة على مصادرها، والحد من التلوث والمحافظة على الثروات الاقتصادية المهددة بالنضوب، بالإضافة إلى السعي وراء توظيف أكبر عدد ممكن من الأفراد وضمان منصب عمل دائم لهم لتحسين مستواهم المعيشي؛ على عكس الأهداف الاقتصادية المعروفة سابقاً.

وكنتيجة حتميةٍ لهذا التطور الملاحظ في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ظهرت ضرورة ملحة لمواكبة الفكر المحاسبي لهذا التغيير كاستجابة آلية، في ظل تنامي المطالبات وزيادة الضغوط من طرف الحكومات والمنظمات الاجتماعية من أجل تطوير أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بهذا الجانب المهم من نشاط المؤسسات، في تقاريرها

المالية السنوية بُغْيَةَ الحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنبٍ مع الأهداف الاقتصادية وتقييم أدائها في الجانبين معاً.

لكن عملية الإفصاح هذه بالذات والمعلومات المقدمة في التقارير المالية كمخرجات للمحاسبة على هذا النوع من النشاطات سيبقى مرهوناً أساساً بمدى موضوعية وموثوقية عملية القياس المحاسبي لها، والتي تتسم بصعوبة قياسها نظراً لاعتبارات عدة منها : ما يتعلق بعادات الأفراد وطرق تفكيرهم ومستوى طموحاتهم ومتطلباتهم؛ ومنها ما يتعلق بالظروف المحيطة بالمؤسسة سواء كانت بيئية أو اجتماعية ومدى تأثيرها فيها، ومنها ما يتعلق بتَّغَيُّر منظومة القوانين والتشريعات أو التقدم العلمي والتكنولوجي الذين يفرضان متطلبات جديدة يجب الالتزام بها؛ وعليه فإن علاج هاته المشاكل المتعلقة بالقياس والإفصاح سيكون تحدياً كبيراً، يجب على المؤسسة التغلب عليه لمعالجة جميع الحالات الممكن أن تواجهها ، فلا يمكن أن يكون لمحتويات التقارير المالية المفصح عنها تلك الفائدة المرجوة والمنتظرة، إذا انتفت عنها الموضوعية والموثوقية اللازمة إلى جانب الدقة الشديدة، خصوصاً إذا ما كان النظام المحاسبي مازال فتياً كما في حالة النظام المالي المحاسبي الجزائري، بحيث يفتقر إلى النضج المطلوب للتعامل مع مثل هذه المستجدات ولا يملك تلك الصلابة التي يعوّل عليها في مثل هذه المواقف.

ولا يمكن تحقيق تلك المعايير المطلوبة في المعلومات المالية المفصح عنها إلا من خلال نظام محاسبي محكم يتكفل بمعالجة البيانات المتعلقة بتلك الأنشطة، لغاية إخراجها في شكل معلومات محاسبية مفيدة لجميع المستعملين داخلياً وخارجياً، كما هو الحال في جميع أنظمة المعومات الإدارية؛ وعليه فإننا سنحاول من خلال هذه الورقة أن نرصد متطلبات إنشاء نظام محاسبي من هذا النوع والتطرق إلى أهم مكوناته ومقوماته التي يتوجب توفرها والمشاكل التي من الممكن أن تصادفه كتلك المتعلقة بعملية القياس المحاسبي للأنشطة الاجتماعية على ضوء ما يفرضه النظام المحاسبي المالي .

الإشكالية:ماهي متطلبات تصميم نظام للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي؟

أهداف البحث: نهدف من وراء انجاز هذه الورقة البحثية إلى :

- شرح مفهوم نظم المعلومات المحاسبية.
- التعريف بالمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية كمفهومٍ حديثٍ وأهم مبادئها ، فروضها، مجالاتها وأهدافها.
- حصر أهم مشاكل القياس والإفصاح المتعلقة بهذا المفهوم الحديث.
- اكتشاف المشاكل المتوقعة حين الاعتراف والقياس المحاسبي للنشاطات الاجتماعية على ضوء النظام المحاسبي المالي.
- رصد الصعوبات والتحديات التي يملها واقع الاقتصاد المحلي الجزائري إزاء التوجهات الحديثة في المحاسبة.
- اقتراح طريقة تصميم نظام للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الجزائرية.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في كونه يسعى إلى إبراز دور بعض النقاط منها:

- التأكيد على ضرورة المرور إلى تطبيق المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية كونها أحد الوسائل المهمة في التحكم ومراقبة ممارسة المؤسسة لدورها وواجبها نحو المجتمع.
- حتمية إرساء القواعد الحديثة في التسيير داخل المؤسسة الاقتصادية بالتحول نحو الإبداع الإداري المبني على نظم المعلومات واستعمال التقنيات المتطورة.
- التوفيق بين متطلبات التحول نحو استغلال نظم المعلومات في التسيير و الصعوبات المتواجدة على أرض الميدان.

هيكل البحث: تم تقسيم هذا البحث وفقاً لما تتطلبه مناقشة الإشكالية على ثلاثة محاور هي:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.
- المحور الثاني: متطلبات تصميم نظام للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.
- المحور الثالث: تحديات وصعوبات تصميم نظام للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية

أولاً: مفهوم المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية:

أ. المسؤولية الاجتماعية:

عند البحث في معاني المصطلحات العلمية نجد أن الأكاديميين قد حاولوا أن يعطوا لها تعاريفَ مختلفةً عن بعضها البعض، وهو يرجع أساساً في رأينا الخاص إلى اختلاف المداخل والمقاربات العلمية التي ينطلق منها كل واحد منهم ، وفي تباين التوجهات والغايات في الأخير؛ لكن هذا طبعاً لا يؤثر في مفهوم أو معنى المصطلح بل يعطيه تنوعاً رائعاً ،ويزيده زخماً وجمالاً؛ ويفتح مساحة من الحرية أمام الدارسين في تبني المفاهيم التي تناسبهم؛ وهو الشيء الملاحظ في تعريف المسؤولية الاجتماعية فهناك تعاريف كثيرة لها نورد بعضها باختصار في ما يلي:

- عرفها (Drucker) بأنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به، و أن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة أصحاب المصالح في هذا المجتمع و تباين وجهاتهم.
- و أما من وجهة نظر (Holmos) فهي تمثل التزام منشأة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر و تحسين الخدمات الصحية و مكافحة التلوث و خلق فرص عمل وحل مشكل الإسكان والمواصلات.[1]
- بينما يعرفها روبنسون (ROBINSON) بأنها تستند إلى اعتبارات أخلاقية مركزة على الأهداف بشكل التزامات بعيدة الأمد تفي بها المؤسسة بما يعزز صورتها في المجتمع.

[1] سعيد محمد جلال، (2017)، تطور الفكر المحاسبي المعاصر،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية- مصر، ص 152.

- ويعرفها (PRIDE & FERRELL) بأنها التزام المنظمات بتعزيز أثرها الايجابي و التقليل من تأثيرها السلبي على المجتمع فهي تهتم بالتأثيرات الكلية لقرارات التسويق .[1]

إن التعاريف ستختلف نوعاً ما ظاهرياً بتركيز بعضها على جوانب خاصة من المفهوم وتركيز البعض الآخر على جوانب أخرى منه، وهذا انطلاقاً من الخلفية الفكرية لكل واحدٍ من هؤلاء المنشغلين بالموضوع ومروراً بانتمائه إلى مدرسة من المدارس الفكرية ووصولاً إلى أهدافه أو رؤيته الشخصية للموضوع ولكن على الإجمال يمكن صياغة تعريفٍ شاملٍ وبسيطٍ حسب رأينا الشخصي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كما يلي: **"هي التزام المؤسسة نحو المجتمع، والذي تعبر عنه بمجموعة الأنشطة والعمليات التي تقوم من خلالها بالتقليل من الآثار السلبية لنشاطاتها على أفراده أو التعزيز من دورها الايجابي من أجل تحسين صورتها لدى المجتمع".**

ب. **المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية :**

هناك عدة تعاريف لهذا المفهوم نذكر منها ما يلي:

- عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين على أنها : فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من مدخلٍ اجتماعيٍ وذلك باعتبارها عضواً فاعلاً في المجتمع ترتبط بفئات أخرى فيه، ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من أسس العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات .
- وعُرِّفَتْ على أنها منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤوليتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن تقييم الأداء الاجتماعي للشركة.[2]
- وهي كذلك مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للشركات وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة بذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك الشركات.[3]
- و هناك من يعتبرها فرعاً من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي من مدخل اجتماعي باعتبارها عضواً فعالاً في المجتمع ترتبط بالفئات الأخرى فيه ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات.[4]
- وعُرِّفَتْ أيضا على أنها عملية حصر وقياس وتحليل تكاليف ومنافع الأنشطة ذات المضمون الاجتماعي والإفصاح عنها في القوائم المالية والتقارير المرفقة لاستخدامها في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء.[1]

---

[1] أمينة شباح. (2009). واقع و أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. شهادة ليسانس . بسكرة، الجزائر. ص 37.

[2] سلامة نبيل، (1999)، بحوث في في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية، مكتبة الجلاء الحديثة، بور سعيد مصر، ص 17.

[3] الصبان محمد عبد السلام، (1987)،المحاسبة الاجتماعية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، جامعة الاسكندرية،مصر،ص 33.

[4] سعدون مهدي الساقي، عبد الناصر نور، (2006)،محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، المؤتمر الدولي للتحديات المعاصرة للإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية ، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 19.

ويمكننا على ضوء ما سبق من تعاريفٍ أن نقول بأنها: **نظام معلومات متكامل يهتم بقياس وتحليل التكاليف والأنشطة ذات التوجه الاجتماعي للمؤسسات والإفصاح عنها لمختلف المهتمين لاستخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة.**

ج. مفاهيم و مصطلحات:

هناك بعض المصطلحات والمفاهيم المتداولة عند دراسة هذا الجانب من المحاسبة يجب توضيحها مثل:[2]

1. التكاليف الاجتماعية: هي التضحية التي يتحملها المجتمع نتيجة مباشرة الشركة لعملياتها الإنتاجية، وهي نفسها قيمة الآثار السلبية الناتجة عن مزاولة نفس الشركة لأنشطتها.
2. العوائد الاجتماعية: هي الفائدة التي تعود على المجتمع من الموارد المضافة بواسطة المؤسسة كنتيجة لعملياتها الاجتماعية.
3. الدخل الاجتماعي: يمثل صافي المساهمة الاجتماعية للشركة، ويتم حسابه بالفرق بين المنافع والتكاليف الاجتماعية.
4. الأطراف الاجتماعية المستفيدة: هي المجموعات التي لها علاقات مميزة بالشركة، كالمستهلكين، العاملين، المستثمرين، العملاء، الإدارات المحلية والسلطات.
5. صافي الأصول الاجتماعية: هي كل الموارد التي يحويها محيط الشركة ويمكنها التصرف فيها، ويعد ذلك التصرف الذي تنجم عنه آثار سلبية استنفاذاً وإهلاكاً لها، والذي تجدر الإشارة إلى أنه يختلف عن الإهلاك العادي للأصول من حيث أنه لا يمكن معه استرجاع الأصل على عكس ما هو عليه الحال في المحاسبة على الأصول المادية والمعنوية والمالية.
6. الإفصاح الاجتماعي: هي العملية التي من خلالها تقوم الشركة بإعلام المجتمع بمختلف أطيافه وألوانه بالمعلومات المالية المتعلقة بنشاطاتها ذات المضامين والنواحي الاجتماعية.
7. التدقيق والمراجعة الاجتماعية: هي مجموعة من الإجراءات المنظمة والمرتبة والتي تهدف إلى التأكد من قيام الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية عبر تفكيك نشاطاتها إلى وحدات يمكن مراقبتها وقياس أدائها وكفاءتها والتأكد من صدقيتها.
8. العمليات الاجتماعية: هي عمليات تبادل العوائد والتكاليف الاجتماعية بين الشركة والمجتمع، وهناك معياران للتفرقة بين نشاطات الشركة الاجتماعية وغيرها من باقي النشاطات ذات الطابع الاقتصادي:[3]

---

[1] عبد الزهرة عطية الأسدي وأشرف عبد ربه أحمد، (2017)، مدى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصحية، مجلة جامعة ذي قار،العراق، ص62.

[2] خالد صبحي حبيب،(2011)، مدى الادراك لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة غزة، فلسطين،ص 19.

[3] زماو محمد حسام،(2002)،القياس والافصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية، رسالة ماجيستر غير منشورة،ص 89.

- المعيار الأول: وجود الإلزام القانوني من عدمه، فالأنشطة الاجتماعية هي تلك التي تنفذها الشركة اختياريا للوفاء بالتزاماتها نحو المجتمع من غير وجود إرغام أو ضغط عليها.
- المعيار الثاني: هو نوع النشاط في حد ذاته فطبيعته هي من يفرض تصنيفه ضمن النشطة الاجتماعية للشركة.

ثانياً: نشأة و تطور المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية :

ظهرت المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية كجانبٍ مُهمّ يحظى باهتمام الكثيرين في مجال البحث العلمي في فترة السبعينات حين بدأ الكلام يدور، والجدل يحتدم على تأثير الشركات من خلال نشاطاتها الاقتصادية على البيئة من جهة ومن جهة أخرى على المجتمع عموماً ، إلا أن الانطلاقة الكبرى كانت مع بداية التسعينيات وظهور الجمعيات البيئية والمنظمات الحقوقية المطالبة بتَحمُّلِ الشركات لمسؤولياتها حول التأثير السلبي لنشاطاتها الاقتصادية، وما تسببه من مخاطر على البيئة والإنسان، ودعوتها إلى المساهمة في الحد من هذه التأثيرات السلبية وإيجاد حلول لمختلف المشاكل والأضرار التي سببتها للحياة البشرية والإختلالات في الأنظمة الإيكولوجية بصفة عامة.

وكرد فعل لهذه الضغوط الاجتماعية واستجابة لعديد الدعوات الحكومية اتجهت الشركات نحو هذا البعد المهم والضروري انطلاقاً من التزاماتها نحو المجتمع الذي تحتل فيه مكاناً بارزاً كأحد أهم مكوناته من جهة، ومن جهة أخرى باعتباره المجال الحيوي الذي تنشط فيه وتمارس فيه أعمالها ويجب عليها مراعاته والحفاظ عليه، وهذا بتبنيها لهذا النوع من المسؤولية ووضعها لخططٍ ومشاريعَ للإسهام في هذا الجانب والذي سيترتب عنه بطبيعة الحال مجموعة من التكاليف والأعباء و صرف لبعض الموارد مع توَقُّعِ الحصول على بعض العوائد من ذلك سواءً كانت ذات قيمة بالمفهوم الاقتصادي أو لم يكن؛ وهو الأمر الذي يحتم على المحاسبة كنظام معلومات يرصد كل حركة أو تغيير في الجوانب المالية للمنظمات، التدخل بحكم تخصصها لتتبع تلك التغيرات والحركات وتسجيلها وتفقد أثرها؛ وعلى العموم فإن ظهور المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية كان متأخراً لارتباطه بتطور المفهوم أساساً في الوسط الاقتصادي والاجتماعي وتبلوره في الفكر الإنساني كُكُلْ.[1]

ثالثاً: مبادئها و فروضها :

تشكل مجموعة الفروض والمبادئ لأي علمٍ، الإطار المفاهيمي أو التصوري والذي يعد مجالاً حيوياً يتم فيه مناقشة المفاهيم وتحديد القواعد وصياغتها، وبالنسبة لهذا المجال الحيوي الحديث نسبياً فقد حظيت بعضها بإجماع الباحثين منها:[2]

[1] عمار بن عيشي،(2019)، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن القضايا المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، ص 79.

[2] محمد مطر، (2004)، الإطار النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجال القياس،العرض والإفصاح، دار وائل للنشر عمان-الأردن،ص36

أ- فرض الوحدة المحاسبية: ويقصد به الشخصية المعنوية للشركة والتي تمنحها الأهلية في تسجيل وإثبات كل العمليات المالية باسمها، وتفرض بذلك سيطرتها ونفوذها على جميع أصولها الموضوعة تحت تصرفها، وتتحمَّل كل التزاماتها التي نجمت عن نشاطاتها المختلفة.

ب- فرض استمرار المشروع: في خضم هذا الفرض يتم إعداد البيانات المحاسبية وصياغة المعلومات المالية والإفصاح عنها مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشركة مستمرة في نشاطها لمدة طويلة ولو أنها لن تكون دائمة بلا نهاية طبعاً، فيتم على ضوء هذا تقسيم حياتها إلى فترات مالية متساوية لغرض القياس والمقارنة.

ت- فرض الموضوعية: ويقصد به الحياد وعدم التحيز والابتعاد عن الذاتية، خصوصاً في ما تعلق بعمليات القياس لمختلف البنود وتسجيل البيانات، بحيث أنه إذا تم إعادة أو مراقبة أي عملية من طرف أو جهة أخرى غير تلك التي قامت بها، لا تختلف النتائج بينهما، وهو أمر مهم بالنسبة لهذا النوع من المحاسبة نظراً للتغير الدائم الذي تتميز به البيئة المحيطة بالشركة.

ث- مبدأ التوقيت: وهو فرضٌ مُنبثقٌ عن فرض الاستمرارية ودعت إليه الحاجة إلى تحديد وقت معين لبدء النشاط ونهايته وقياس ما بينهما من فترة وتحديد وقت لعرض البيانات والإفصاح عنها.

ج- مبدأ التحقيق: ويُقصَدُ به إخضاع جميع البيانات والمعلومات المتدفقة من نظام المحاسبة إلى عملية المراجعة والتدقيق بصفة مستمرة داخلياً وعلى فترات بواسطة المراجعة الخارجية.

ح- مبدأ الأهمية النسبية: وفقاً لهذا المبدأ يتم فصل بعض المعلومات المالية المفصح عنها في بنود خاصة أو دمجها مع بعضٍ تبعاً لأهميتها من ناحية قيمتها أو حجمها أو مدى حاجة متخذي القرارات إليها.

خ- مبدأ الثبات: يقضي هذا الفرض بأن تحافظ الشركة على تطبيق نفس الطرق المحاسبية على جميع المعاملات التي تقوم بها لضمان تجانس المعلومات المالية الناتجة عن تلك المعاملات ، بالإضافة إلى أن الشركة في حالة ما إذا أرادت أن تغير طريقة أن تفصح عن ذلك وتبين سببه وأثره على المعلومات الجديدة الناتجة.

د- مبدأ القياس النقدي: يقضي هذا المبدأ بأن كل المعاملات والمعلومات التي تنتجها الشركة أو تعالجها يجب أن تترجم إلى كميات نقدية ليسهل تحليلها ومناقشتها لكن وفي بعض الحالات حين يتعذر ذلك يمكن توضيحه في التقارير المالية على شكل ملاحظات توضيحية في المرافق.

ذ- مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات: تتطلب عملية تحديد نتيجة عمليات الشركة ونشاطاتها مقابلة مع حصلت عليه من إيرادات وعوائد بما رافق ذلك من نفقات وأعباء أو تكاليف تم استنفاذها في سبيل الحصول على الإيرادات.

رابعا: مجالاتها:

حاول علماء الاجتماع دراسة سلوك الشركة الاجتماعي لغرض التعرف على المجالات التي تتأثر بهذا السلوك، و تمكنوا من التوصل إلى أربعة منها هي كما يلي:[1]

أ. مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: حيث تشمل أهم الأنشطة التي تدخل في إطار المحافظة على البيئة، والحدِّ من تدهورها بتخفيض نسب تلوث الموارد الحيوية الهامة كالماء والهواء والتربة بسبب المخلفات الصناعية وإيجاد طرق سليمة للتخلص منها، ومحاولة الاقتصاد في استعمال الموارد الطبيعية خصوصاً الطاقوية منها والتفكير في إيجاد بدائل عنها.

ب. مجال المساهمة العامة: وهو المجال الذي يضم تلك الأنشطة التي من شأنها تحسين معيشة الأفراد والرفع من مستوى الرفاه الاجتماعي ككل انطلاقاً من ضمان مناصب عمل مناسبة ودائمة وما يتبعها من توفير للرعاية الصحية و وسائل الترفيه و ترقية النشاطات الجمعوية على الأصعدة الثقافية والعلاقات البينية بين أفراد المجتمع.

ت. مجال الموارد البشرية: وهو أحد المجالات الداخلية والذي يهتم بشؤون العاملين وتحسين أوضاعهم من خلال ضمان أجور مناسبة وتحقيق عدالة اجتماعية بتوفير برامج تدريبية وتكوينية للرفع من مستواهم وتحقيق تكافؤ الفرص في المكافآت والمنح والترقيات إلى درجات أعلى.

ث. مجال مساهمات المنتج أو الخدمة: وهذا المجال يتوجه تحديداً إلى مجموعة العملاء والمستهلكين بهدف تحقيق رضاهم عن المنتجات والخدمات بالدرجة الأولى، وثانياً بضمان علاقة تشاورية لتحسين المنتج وتطويره من خلال ملاحظاتهم واقتراحاتهم في سبيل تعديل وتطوير التصميمات المناسبة لذلك.

خامسا: أهدافها

يمكن تلخيص الأهداف التي تصبو إليها المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية بصفة عامة إلى تحقيقها في ما يلي:[2]

- تقييم الأداء الاجتماعي للشركة: وذلك من خلال مقارنة مدى تماشي واتفاق أهداف الشركة الإستراتيجية وطموحاتها مع أولوياتها الاجتماعية وما تسعى لتوفيره من مكاسب للمجتمع و الأفراد .
- تحديد و قياس صافي المساهمة الاجتماعية للشركة: نحو المجتمع وخصوصاً الخارجية منها لمعرفة مدى تأثيرها ومساهمتها في تحسين الحياة العامة للمجتمع .
- الإفصاح عن تلك الأنشطة التي تقوم بها الشركة: وتحمل آثاراً اجتماعية وتوصيلها للأطراف المهتمة بأخذ القرارات لترشيدها وتحسينها.
- المساهمة في خلق نظام معلومات متكامل: يظهر أهداف الشركة وسياساتها وبرامجها المستقبلية وتقديم أدائها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية المسطرة على وجه خاص.

---

[1] حنان رضوان، (2003)، *بدائل القياس المحاسبي المعاصر*، دار وائل للنشر، عمان الأردن ،ص 256.

[2] *Toms .(2002) .Firm Ressources , Quality Signals and enviremental reputation:some united Kingdom evidence .British Accounting Review,P 201.*

- تنفيذ نوع من الرقابة الداخلية على سيرورة تنفيذ وتحقيق الأهداف الاجتماعية المسطرة من طرف إدارة الشركة: وهذا من خلال كمية المعلومات التي توفرها حول هذا الجانب في التقارير المالية الختامية.
- المساهمة في نظام الإدارة بالأهداف : وهذا بالربط بين الموازنات التخطيطية وبين مراكز المسؤولية ومستوياتها من خلال عقد المقارنة بين الأهداف المسطرة وبين ما تم التوصل إليه من نتائج.
- تقييم مختلف مستويات الإدارة والهياكل التنظيمية : كل منها على حدى من خلال قياس تحقيق كل مستوى للأهداف المسطرة وإعطاء صورة شاملة على درجة النجاعة لمختلف مراكز المسؤولية والقرار في الشركة إجمالاً.

المحور الثاني: متطلبات تصميم نظام معلومات للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية

1- مفهوم نظام المعلومات المحاسبي: يمثل نظام المعلومات المحاسبية أحد أهم النظم الإدارية في المؤسسة، باعتباره النظام الرسمي للمعلومات في هذه الأخيرة، وهو الأمر الذي يحتم عليه توفير مختلف المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المالية منها وغير المالية لجميع الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة، وما يتعلق بتحقيق أهدافها.

1-1 مفهوم نظام المعلومات: عند تعريف نظام المعلومات عموماً يتم فصل المصطلحين عن بعض حيث يتم تقديم تعريف منفصل لكل منهما على حدى:[1]

- **فالنظام:** هو مجموعة من العناصر أو المكونات مترابطة تتفاعل مع بعضها داخلياً ومع الوسط الخارجي لإنتاج وتسهيل تدفق حزمة من المعلومات، المواد أو الطاقة.
- **والمعلومات:** هي مجموعة من المعطيات أو البيانات المعروضة بشكل يجعلها مفيدة للفرد الذي يتلقاها ويتمكن من تفسيرها أو يقوم باستعمالها من أجل حل مشكلة ما أو تساعده على اتخاذ قرار ما؛ وهي كذلك البيانات المعروضة والتي تقدم إضافة جديدة إلى المعرفة المتوفرة لديه حول ظاهرة ما، أو حدث في مجال معين.

أما نظام المعلومات كما مصطلح عام وشامل فيعرف بأنه:

- مجموعة العناصر البشرية والإجراءات والموارد التي تتفاعل مع بعضها ومع بيئتها الخارجية بهدف توفير المعلومات المفيدة حول ظاهرة ما لاتخاذ القرارات اللازمة لحل المشكلات وتحقيق الأهداف.[2]
- وهو كذلك مجموعة الموارد المختلفة والطرق والوسائل التي تقود إلى استغلال جيد للمعلومات المتوفرة والضرورية لعمل الأفراد وتحقيق إستراتيجية المؤسسة.[3]
- وهو أيضا مجموعة منظمة من العناصر والطرق الإجرائية التي تسمح بتسيير المعلومات الضرورية لقيادة المؤسسة.[1]

---

[1] PANTAZIS, D.DONNAY, J. 1996,« la conception de SIG, méthode et formalisme, collection géométrique », Paris, P342

[2] LAUDEN Kenith, LAUDEN Jane, « management des systèmes d'information », Pearson Education, 9ème édition, Paris, P 15.

[3] David AUTISSIER, Valérie DELAYE, « mesurer la performance du système d'information », Edition d'organisation Groupe Eyrolles, 2008, p 49.

ومما سبق يمكننا على العموم استخلاص تعريف شامل لنظام المعلومات بأنه **"مجموعة من الموارد والطرق الإجرائية والموارد المختلفة والموظفة بطريقة منظمة ومترابطة في بينها تسمح بإنتاج وتسيير المعلومات المفيدة والضرورية لمتخذي القرارات في المؤسسة عن طريق تفاعلها في ما بينها وما يتم من تبادل بينها وبين بيئتها الخارجية".**

2-1 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي: هناك عدة تعاريف لنظام المعلومات المحاسبي، نذكر منها:

- يعرف بأنه نظام فرعي ضمن المؤسسة يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيلها وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج المؤسسة[2].
- وهو أيضا: مجموعة العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم إنجاز الدورة المحاسبية الكاملة[3].
- ويعرف كذلك بأنه:نظام خاص يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية: مدخلات، معالجات ومخرجات، تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه.[4]
- وهناك من يعرفه بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع، تبويب، معالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية.[5]

وعليه يمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبي هو: **"أحد أهم الأنظمة الفرعية في المؤسسة، والذي يتكون من مجموع الموارد المختلفة والإجراءات التنظيمية المترابطة والمتناسقة مع بعضها البعض من خلالها تفاعلها داخليا وخارجيا من أجل توفير المعلومات المالية وغير المالية، الخاصة بماضي وحاضر ومستقبل المؤسسة وتقديمها لجميع الجهات المهتمة بنشاطها بما يخدم تحقيق أهدافها".**

2- مقومات نظام المعلومات المحاسبي: يمكن تصنيف مقومات نظام المعلومات المحاسبي من خلال ما سبق من تعريفات إلى نوعين: مقومات مادية وأخرى بشرية، والتي تعتبر ضرورية لقيام النظام وعمله على أحسن وجه، وتتمثل في مايلي:

---

[1] Souhila kheira BOUKESSA, (2017), système d'information comptable : un aperçu sur le système comptable financier algérien, journal of Academic Finance Vol.8N°1.

[2] MOSCOVE, S. Accounting information system, John Wiley and sons New York and London, 2004, P7.

[3] فخر، نواف،(2002) مدخل إلى المحاسبة، الطبعة الأولى ،جامعة تشرين. سوريا، ص 21.

[4] مهدي مأمون الحسين،(2013)، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،ص 188.

[5] خليل الرفاعي وآخرون، (2009)،أثراستخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، ص 11.

- الإطار البشري المؤهل: يشكل الفرد عموماً وخاصة الفرد المؤطر والكفء، أحد أهم العناصر الأساسية والضرورية لعمل أي نظام حيث يركز جميع الباحثين والكتاب على أهمية توظيف الفرد الكفء لما يوفره هذا الأخير من ضمان حول درجة فعالية ونجاعة أي نظام.[1]
  - المحاسبون: بمختلف درجاتهم حيث يقع على مسؤوليتهم كل المعالجات اللازمة من تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات المحاسبية وإجراء المعالجات المحاسبية الضرورية عليها.
  - محللو ومصممو النظام: والذين يتمثل دورهم في تصميم ووضع الإجراءات والطرق والمعالجات الضرورية لإنجاز وتوفير المعلومات المالية الضرورية وفقا لحاجة المستعملين والمهتمين بما يتماشى مع تحقيق أهداف المؤسسة.
  - المحللون الماليون: يظهر دور هؤلاء في تحليل مخرجات النظام المحاسبي من معلومات واردة في القوائم المالية لإبداء رأيهم التقني حولها ليكون بمثابة التغذية العكسية لمتخذي القرار في المؤسسة في مستقبل نشاطهم.
  - المراجعون والمدققون: سواء كانوا داخليين أو خارجيين فلا بد من التأكيد على دورهم المهم كصاحبي آراء قانونية وتقنية مهمة لزيادة كفاءة النظام ونضجه من النواحي القانونية والتقنية وتصحيح الاختلالات والنقائص غير المتوقعة، والمساعدة على التأقلم مع المستجدات.
  - المبرمجون:بعد التطور الشديد الذي عرفه مجال التكنولوجيا الرقمية وعالم الاتصال أصبح استعمال البرامج الالكترونية والتطبيقات والسهر على تطويرها عملية أساسية لا يمكن إهمالها أو الاستغناء عنها، الأمر الذي يجعل من وجود مبرمجين بكفاءة عالية جزءاً لا يتجزأ من مكونات أي نظام معلوماتي.
- أجهزة الحاسوب:تعتبر الحواسيب في الوقت الحالي أهم أداة من أدوات العمل اليومي في أي ميدان مهما كان اختصاصه، لما توفره من خدمات على مستوى تشغيل البيانات ومعالجتها بالسرعة والدقة المطلوبتين أو على مستوى الاتصال وتوصيل المعلومات بين مختلف أجزاء النظام ومكوناته وبين باقي الأطراف المهتمة؛ إضافة إلى جديد التطبيقات المتطورة والمساعدة في مختلف الجوانب التسييرية: التطبيقات الإحصائية، التحليلية، تسيير قواعد البيانات والمساعدة على اتخاذ القرارات، برامج التخطيط، تقنيات العرض...الخ[2]
- البرمجيات:هي مجموعة التطبيقات الالكترونية المصممة لإنجاز المعالجات التي نصت عليها الإجراءات الوظيفية والتوصيات الصارمة، وهي متعددة منها ما هو برامج مساعدة وتطبيقات جاهزة لأداء مهام معينة، ومنها ما هو خاص بالعمليات المحاسبية المختلفة الضرورية لمعالجة المعلومات، إضافة إلى قواعد البيانات و التي تعد الركيزة الأساسية لكل هذا لاحتوائها على جميع البيانات و المعلومات.[3]

---

[1] KENNETH ,L & Jane, (2000), « management information system : organization & technology in the Network Enterprise", Prentice Hall International, Inc, USA, Page 55.

[2] هاشم أحمد عطية، (2000)، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، ص 91.

[3] محمد عبد الفتاح ،محمد وطارق عبد االعال،(2000)،التطبيقات المحاسبية باستخدام الحاسب، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،ص 30.

- الإجراءات الوظيفية:ويقصد بها مجموعة السياسات والأساليب التي يجب احترامها وإتباعها عند القيام بأي خطوة من خطوات معالجة المعلومات المحاسبية والتي تكون في الغالب مستمدة من القانون الساري المفعول،إضافة إلى بعض الإضافات التي تكون لخصوصية كل مؤسسة وظروف نشاطها، وهي تحوي على العموم تفاصيل العمليات و المعالجات وتحدد المسؤولين عليها، وحدود صلاحياتهم وطرق الرقابة عليها وحجم المعلومات الصادرة في كل مرحلة ووجهتها.[1]
- تقنيات الاتصال:تتمثل هذه الأخيرة في الوسائل التقنية التي تتكفل بأنشطة النقل والتبادل الالكتروني للبيانات والمعلومات المحاسبية من موقع إلى آخر وهذا باستعمال الأجهزة والوسائط والبرامج عبر ما يسمى بالشبكات الالكترونية ويبرز دورها في أنها هي الضامن لنقل وتبادل المعلومات داخل المؤسسة وخارجها ومن ثم توصيل المعلومات إلى كافة مستعمليها.
- خدمة الانترنت: هي خدمة أساسية لا بد منها في العصر الحالي فلا يمكن لأي نظام أن ينشط خارج هذه الشبكة الكبيرة من الحواسيب في العالم والتي تعد بيئة خصبة لتبادل مختلف المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية اللازمة لتغذية النظام وتزويده بالبيانات الضرورية، وهي نقط الوصل بينه وبين العالم الخارجي.
- تقنيات الشبكات:هي منظومة عملاقة تربط مجموعة لا نهاية لها من الحواسيب في مختلف أنحاء العالم، ترتبط في ما بينها بتقنية الانترنت، وتقوم بتوفير كمية هامة من المعلومات لمختلف الأفراد والمؤسسات وتسهل عملية تبادلها مهما كانت المسافات الفاصلة بينها؛ وقد أصبحت تصمم لتلبي حاجيات مختلف الأفراد والمؤسسات.

3- **مكونات نظام المعلومات المحاسبي:** يتكون نظام المعلومات المحاسبي على العموم من عدة وحدات تنقسم بين المكونات الثلاثة المعتادة في أي نظام معلوماتي : مدخلات-معالجات-مخرجات ؛ ويمكن حصرها في ما يلي:[2]

- **وحدة تجميع البيانات:** تقوم هذه الوحدة برصد وتجميع كل البيانات اللازمة والتي يحتاجها النظام في عمله من خلال الاتصال بالمحيط الخارجي للمؤسسة أو عبر التغذية العكسية من مختلف مكوناتها الداخلية من أجل إرسالها للإدارة وتزويدها بها، حيث يتم تحديديها نوعها وكميتها ومواصفاتها وفقاً لحاجتها وتماشياً مع أهدافها المسطرة مسبقاً، وخدمة للمخرجات المراد الحصول عليها.
- **وحدة تشغيل أو معالجة البيانات:** تقوم هذه الوحدة بمعاينة البيانات المحصل عليها سابقاً لمعرفة ما إذا كانت تحتاج إلى بعض المعالجات لتصبح معلومات جاهزة ومفيدة، أو هي جاهزة ويمكن استعمالها مباشرة لمتخذي القرارات في الإدارة.
- **وحدة تخزين واسترجاع البيانات:** تسهر هذه الوحدة على المحافظة على البيانات وتخزينها في انتظار معالجتها من طرف الوحدة السابقة والاستفادة منها قبل تمريرها إلى متخذي القرارات، أو إضافة بعض التعديلات عليها في انتظار استعمالها.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، (2005)،مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،ص 34-35.

[2] جهان عبد المعز الجمال، (2014)، المراجعة في البيئة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ص 46.

- **وحدة توصيل المعلومات:** هي الوحدة المسؤولة عن ضمان الاتصال بين جميع مكونات النظام، عن طريق نقل جميع البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى بداخله، وضمان توصيلها إلى متخذي القرارات عبر مختلف القنوات اليدوية والآلية حسب الحاجة ووفق الإمكانيات المتوفرة.
- **وحدة القرارات الإدارية:** يكمن دور هذه الوحدة في اتخاذ القرار المناسب من خلال المفاضلة بين الخيارات والبدائل المتوفرة بناءً على المعلومات المتاحة والتي تم الحصول عليها، بعد دراستها وتحليلها ومقارنة مدى توافقها مع أهداف المؤسسة، للوصول إلى اختيار الخيار الأمثل و المناسب في ظل القيود المفروضة والمحددات السائدة على أرض الواقع.

4 – متطلبات تصميم نظام المعلومات المحاسبي

إن عملية تصميم نظام معلومات محاسبي تفرض توافر بعض المتطلبات من أجل الوصول بالنظام إلى مستوى الكفاءة والنجاعة المطلوبة في معالجة البيانات وتقديم المعلومات الضرورية والتي يمكن حصرها في ما يلي:

- الإطار البشري المؤهل: يبقى العامل البشري هو الوحيد الذي لا يمكن التخلي عنه بأي حال من الأحوال في تنفيذ الأعمال داخل المؤسسات رغم تطور العلم والتكنولوجيا وسيطرة الآلات على المشهد الإداري، ولكن بالموازاة يجب مراعاة جوانب التطوير والتدريب والتأهيل وهي المقومات التي تؤثر مباشرة وتسهم بصورة فاعلة في الرفع من مستوى كفاءة النظام ونجاعته.
- جانب المعالجات: ويعتبر أهم مقوم من مقومات قيام النظام وكفاءته، ويتمثل في مجموعة المبادئ والفروض التي يجب ممارسة النشاط في ظلها ومراعاتها والعودة إليها، إضافة إلى السياسات والطرق الواجب إتباعها في تنفيذ المعالجات وحل المشكلات الممكنة الحدوث، دون إغفال الجوانب القانونية التي تفرض احترامها والاحتكام إليها.
- الجانب الوثائقي: يجب حصر وتحديد جميع الوثائق والمستندات الضرورية المتعلقة بعمل نظام المعلومات المحاسبي، والطريقة الأنسب لذلك القيم بجردها وتشفيرها والعناية بمحتوياتها بدقة، وتحديد مدة حياتها وتقنين عملية اصدراها ومنحى استعمالها وصلاحية الأفراد في ذلك؛ و تجدر الإشارة إلى أنه يجب مراعاة تطابق المستندات والوثائق الورقية مع تلك الصادرة عن التطبيقات والبرامج الالكترونية لتحقيق التوحيد والتوافق وتفادي إهمال أو إغفال أي معلومة مهما كانت.
- الوسائل التقنية والعتاد: وتشكل الوسائل التقنية أهم ركيزة في هيكل أي نظام معلوماتي حيث أنها المسؤولة عن حفظ البيانات ومعالجتها وعرض المعلومات النهائية كمخرجات لمستعمليها والمهتمين بها،كما تساعد في نفس الوقت على الرقابة على النظام وصيانته، إذ تعد قاعدة البيانات أهم جزء في النظام، كونها تمثل ذاكرته وأرشيفه الذي يحوي كل ما يتعلق به.
- جهاز الرقابة: لا يمكن تصور أي نشاط إداري مهما كان نوعه دون أن يكون مرفقاً بنشاط رقابي للتأكد من تنفيذه بالكيفية المسطرة والكفاءة المرجوة وضمان استعمال موارد المؤسسة بالنجاعة المطلوبة والحفاظ عليها من التلف أو الضياع من خلال سوء استعمالها عن قصد أو غير قصد، لأنه في الحالة العكسية سوف يتم لا محالة تسجيل العديد من التجاوزات نتيجة لغياب الرقابة و الضبط الداخلي، ينجم عنها أضرار مادية ومعنوية بمصالح المؤسسة

ومقدراتها؛ و للحيلولة دون ذلك يجب عل القائمين على نظام الرقابة إضافة إلى عمليات التفتيش والتوعية والمتابعة الدائمة أن يقوموا بوضع آليات وإجراءات تتكفل برصد المخاطر الكامنة والتي يمكن أن تكون مواطن لظهور أخطار مستقبلية وقياس درجة احتمال وقوعها، وإعداد العدة لمجابهتها والتصدي لها.

2- متطلبات تصميم النظام المحاسبي على المسؤولية الاجتماعية:

إن الموارد البشرية تشكل جانباً هاماً يجب متابعته والاهتمام به في المؤسسة الاقتصادية انطلاقا من دوره الأساسي في العملية الإنتاجية، ومروراً بحجم التكاليف المتحملة في الحصول عليه والمحافظة على جاهزيته وتطويره باستمرار؛ لذا فإن تصميم نظام معلومات محاسبي لمتابعته يعد أمراً ضرورياً وهو ما نحاول أن نتطرق إلى مقوماته في ما يلي على ضوء ما رأيناه في المبحث السابق.

1- المتطلبات غير المادية

- الإطار البشري المؤهل: على مستوى الجانب البشري يجب تكوين إطارات تتميز بالكفاءة الضرورية ومحيطة بالجانبين النظري والتطبيقي لهذا الفرع من المحاسبة حيث يجب في الجانب النظري:

  - على مستوى مديرية تسيير الموارد البشرية يجب تكوين المسيرين وأعوان المكاتب على الجوانب النظرية في هذا الفرع من المحاسبةخصوصاً والنظام المحاسبي المالي عموماً.

  وفي الجانب التطبيقي يجب التركيز على أن يتمكنوا من :

  - التفريق بين التكاليف القابلة للرسملة وبين تكاليف التسيير من بين جميع التكاليف المتحملة على الموارد البشرية.
  - إحصاء وتسجيل كل تلك التكاليف وتبويبها في جداول وتقارير ترسل إلى مديرية المحاسبة والمالية بصفة دورية (شهرية أو فصلية حسب حاجة المؤسسة).
  - إنشاء ومتابعة قاعدة بيانات شاملة حول نشاطات المؤسسة التي تنتج عنها آثار سلبية عل البيئة أو على الأفراد،معلومات موثوقة حول مدى تأثيرها، التدابير المتخذة من أجل الحد من هذا التأثير أو تقليله.
  - إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط المتعلقة بالتدريب والتطوير والتأهيل المهني لمختلف الكفاءات.

  - على مستوى مديرية المحاسبة والمالية: يجب تكوين المحاسبين على الجوانب النظرية المتعلقة بهذا الفرع من المحاسبة وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة(IAS16, IAS38, IAS 19) والنظام المحاسبي المالي.

أما في الجانب التطبيقي فلا بد أن يكونوا قادرين على:

- التفريق بين التكاليف القابلة للرسملة وبين تكاليف التسيير من بين جميع التكاليف المتحملة على الموارد البشرية.
- التحكم في إجراء جميع المعالجات المحاسبية الممكنة في هذا المجال من المحاسبة بصورة مثالية (القيود المحاسبية، إعداد التقارير المالية، إعداد الموازنات التقديرية، دراسات الجدوى...).
- قياس التأثيرات السلبية لمختلف نشاطات المؤسسة في الجانب البيئي و على مستوى أفراد المجتمع.

■ مراقبة ومتابعة تنفيذ برامج التدريب والتطوير ومدى تطابقها مع الخطط المسطرة مسبقاً مادياً ومعنوياً.

2- المتطلبات المادية:

- <u>جانب المعالجات:</u> ويجب في هذا الجانب وضع إطار تصوري شامل لكيفية سير النظام ككل، إضافة إلى تحديد الصلاحيات والمسؤوليات، بالموازاة مع وضع الإجراءات الوظيفية الضرورية على ضوء ما يمليه النظام المحاسبي المالي والتنظيم الداخلي للمؤسسة على النحو التالي:
  - الإشارة إلى تبني هذا الفرع من المحاسبة في سياسة المؤسسة وشرح الأهداف المرجوة من تطبيقه في الجانبين الإداري والمالي.
  - وضع جهاز إداري مستقل يتكفل بهذا الفرع من المحاسبة سواء بفصله هيكيلياً داخل مديرية المحاسبة وضبط العلاقة الوظيفية بينه وبين مديريتي الإنتاج وتسيير الموارد البشرية، أو بتحديد مهام القائمين عليه وصلاحياتهم ومسؤولياتهم وعلاقاتهم الوظيفية بذات المديرية في بطاقات مناصبهم إلى جانب مهامهم ومسؤولياتهم الأخرى، تماشياً مع سياسة المؤسسة.
  - وضع إجراء وظيفي أو بروتوكول يوضح الإطار التصوري لهذا الفرع من المحاسبة حيث يشرح: المبادئ والفروض، الأهمية والأهداف، مجال التطبيق، شروط الاعتراف، يضع قائمة بالتكاليف الواجب رسملتها، طرق الإطفاء، طرق القياس المعتمدة، نماذج الإفصاح...
  - وضع حزمة من الإجراءات الوظيفية تشمل وتوضح في نفس الوقت خطوات تنفيذ الأعمال في جميع مراحل المعالجات بالموازاة مع تحديد الوثائق والمستندات والأشخاص ومسؤولياتهم، بالاعتماد على المعايير الدولية للمحاسبية وفي إطار النظام المحاسبي المالي.
  - إنجاز تطبيق إلكتروني لتسيير المعالجات المرتبطة بهذا الفرع من المحاسبة يساعد على ضبط كل الخطوات وتحديد المدخلات والمخرجات الضرورية.
- <u>الجانب الوثائقي:</u> في هذا الجانب تكون المؤسسة مطالبة بضبط وتحديد المستندات والوثائق الضرورية لسير النظام بصورة مثالية من خلال:
  - ضبط قائمة المستندات والوثائق وتشفيرها.
  - تحديد مصدر كل منها وتبعيتها والغرض منها.
  - تعيين الأشخاص المتدخلين عليها وصلاحياتهم.
  - مدة حياة كل منها ومكان حفظه قبل الأرشفة وبعدها، ومدة الاحتفاظ بها وكيفية إتلافها.(يستحسن أن يكون الإتلاف بتحرير محاضر على حسب أهمية الوثيقة أو المستند على أن يتم الاحتفاظ بنسخة الكترونية).
  - الاحتفاظ بنسخ الكترونية للوثائق والمستندات ذات الأهمية البالغة.
  - في التطبيق الالكتروني يجب تقنين الوصول إلى المستندات والوثائق وتحديد الصلاحيات باستعمال جوازات المرور.

- الوسائل التقنية والعتاد: وتشكل الوسائل التقنية والعتاد عناصر رئيسية في نجاح وفعالية نظام المعلومات المحاسبي دون شك، لذا وجب توفير القدر الكافي منها، مع التركيز على تطوره وحداثته للزيادة من الكفاءة والنجاعة المطلوبتين، وربطها الأجهزة الالكترونية منها بشبكات داخلية والسهر على ضمان أمنها وحمايتها بالطرق المعروفة، وصيانتها باستمرار.

- جهاز الرقابة: سيكون من مهام جهاز الرقابة إضافة إلى ما هو موكل له من قبل، أن يسهر على تطبيق البروتوكول حيز التنفيذ بالدقة اللازمة مع احترام كل توصياته وإجراءاته، وإيفاد التقارير الضرورية حول ذلك إلى الأطراف المعنية داخلياً، إضافة على اقتراح التوصيات والتصحيحات اللازمة ومتابعة تنفيذها وتجسيدها بنفس الدقة والكفاءة المطلوبة، وهذا عبر:

- وضع إجراء وظيفي (Procédure de travail) شامل يتناول جميع أجزاء النظام بالمراجعة والتدقيق.
- وضع برنامج أو مخطط دوري لإجراء المراجعات و التدقيقات الضرورية.
- إنجاز تقارير المراجعة وإيفادها إلى الأطراف المعنية المخولة لذلك دورياً بعد كل عملية.
- اقتراح الإجراءات التصحيحية والتوصيات اللازمة لتعديل وتصويب الاختلالات والنقائص المعاينة.
- إعداد تقييم سنوي للنظام بالاعتماد على عمليات المراجعة المنجزة وجودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية وملاءمتها لأهداف المؤسسة وتطلعات الأطراف المهتمة.

المحور الثالث: صعوبات تصميم نظام للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

إن تصميم نظام للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة سيلقى حتماً بعض الصعوبات في الميدان، وهو أمر طبيعي ومتوقع عند إجراء أي تغيير هيكلي أو إجرائي داخل أي مجتمع أو منظمة أو إدراج أي تعديل أو تطوير فيه؛ وسنقوم في ما يلي برصد أهم الصعوبات والتحديات الممكنة:

1- مقاومة التغيير التنظيمي:

تعتبر مقاومة التغيير التنظيمي من أهم والذي يأخذ أشكالاً عديدةً ومظاهراً متنوعة بحسب الأفراد الصادرة عنهم من مختلف الأطراف المشاركة في محيط المؤسسة وتتنوع بين ما هو بشري، مادي، فني، تنظيمي، بيئي وغيره من المكونات التي يمكن أن تؤثر فيها أو تتأثر بها المؤسسة: [1]

[1] بن روقيي بشيرة وبريحة فتيح، (ديسمبر 2019)،المصاعب التي تواجه المديرين في وضع وتنفيذ خطط التغيير،مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة يحي فارس المدية،ع04، ص 277

a. مصاعب متعلقة بالجانب البشري: وهي من أصعب التحديات والصعوبات نظراً لكون أن مصدرها البشري هو من أحد العوامل المؤثرة والفاعلة في المؤسسة، فقد تنبع المقاومة من أصحاب المصالح في المؤسسة ذوي التأثير القوي بقراراتهم المصيرية في حاضر المؤسسة ومستقبلها حيث تنبع مقاومتهم من عدم اقتناعهم بجدوى التغيير أو بسبب ارتفاع تكلفته أو بالطريقة التي يحدث بها؛ كما يمكن أن تكون المقاومة من العملاء أو الموردين بسبب تعارض التغيير مع مصالحهم بأي شكل من الأشكال؛ كما يمكن أن تكون المقاومة داخلياً من طرف العناصر القيادية التي يوكل لها تنفيذ عملية التغيير بسبب تأثيرها على الاستقرار الذي تعبوا من أجله وعلى تماسك الفرق التي كونوها وتخوفهم من الاضكراب التي قد تحدثه، إضافة إلى الاختلالات التي يمكن أن تحدثها مستوى العمال وتنعكس على وتيرة عملهم وانتاجيتهم.

b. مصاعب متعلقة بالجانب التنظيمي: يؤثر هذا الجانب بشكل كبير على إحداث التغيير خصوصاً إذا ارتبط بتغييرات جوهرية في التقسيمات الهيكلية أو بتفويض الصلاحيات والمسؤوليات، الأمر الذي قد يحدث اختلالات أو توازنات جديدة يذهب بالمقاومة إلى حد التصدي والرفض.

c. مصاعب متعلقة بالجانب التقني: لا يخلو الجانب التقني هو كذلك من بعض الصعوبات التي تشكل تحديات أمام عملية التغيير، تتعلق خصوصا بسرعة التطور في هذا المجال وغياب مواكبته بنفس الوتيرة على مستوى الكفاءات بسبب نقص التدريب والتمهين، أو عدم الإلمام ببعض المكتسبات المعرفية، أو محدودية استعمال التكنولوجيا والتحكم فيها.

2- صعوبات تطبيق المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية:

مازال هذا الفرع من المحاسبة يواجه صعوبات عديدة في تطبيقه وتبنيه على أرض الواقع رغم عدم تعارض إطارها التصوري مع شروط وظروف الواقع الاقتصادي أو متطلبات النظام المحاسبي المالي الجزائري، يمكن حصرها في ما يلي:

a. تأخر صدور معيار محاسبي إضافة إلى غياب نص قانوني يؤطر ويفرض تطبيق هذا النوع من المحاسبة، يقلل من عدد المبادرات ويرهن كل المحاولات الرامية إلى تطوير هذا الجانب المهم.

b. صعوبة الفصل بين التكاليف الواجب رسملتها وباقي التكاليف الأخرى وكذلك تحديد المنافع المستقبلية المتوقعة بطريقة موضوعية وموثوقة يقلل من قيمة وفائدة المعلومات المقدمة من طرف المحاسبة.

c. صعوبة قياس بعض البنود الاجتماعية المتعلقة أساساً ببعض التأثيرات المعنوية التي يصعب إلحاقها بقيم عددية.

d. عدم حسم الجدل القائم بين المعارضين لهذا الفرع من المحاسبة والمؤيدين له بصفة نهائية خصوصاً في جانب الاعتراف وموضوعية القياس ناهيك عن الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في القوائم المالية وما يعترضه من رفض على المستوى الأخلاقي، يؤخران كثيراً اقتناع المؤسسات بتطبيقها.

3- صعوبات التأقلم داخل المؤسسة:

قد يتم رصد كل الامكانيات والمتطلبات الضرورية لسير نظام المعلومات المحاسبية على الوجه الحسن، لكن انطلاقته قد تكون صعبة بالنظر إلى بعض المحددات التي تحيط به داخل المؤسسة والتي يمكن حصرها في ما يلي:

- صعوبات متعلقة بعملية الاتصال: قد يواجه نظام المعلومات المحاسبي الجديد مشاكل وصعوبات في الحصول على البيانات الأولية التي يحتاجها أو في إيصال المعلومات المالية والكمية التي أنتجها بسبب التقصير في ذلك عند التصميم الأولي وعدم أخذه بعين الاعتبار أو بسبب بعض السياسات والتوجهات داخل المؤسسة في مجال الاتصال وصلاحيات توزيع المعلومات والحصول عليها عموماً.
- ثقافة المؤسسة: ويقصد بها مجموعة الأفكار والقيم والمسلمات التي يتفق ويجمع عليها العاملون داخل المؤسسة وقد تصل إلى لديهم إلى حد الاعتقاد بصحتها ورفض كل ما هو مخالف لها، ومثال ذلك ما هو سائد كثيراً في الأوساط المهنية من التحفظ الشديد في نشر المعلومات والبيانات المالية وتبادلها في إطار الشفافية التامة التي تشترطها مبادئ الإفصاح؛ مما قد يعيق عمل النظام ويجعل المجهودات المبذولة غير ذات فائدة.
- سلطة القرارات:قد يبدو للوهلة الأولى أن نظم المعلومات والقائمين عليها سيجدون الطريق مفتوحاً أمامهم في توجيه القرارات المصيرية للمؤسسة بناء على ما يوفرونه من معلومات ستجعل متخذي القرارات يستندون إليها في كل مرة، لكن ما يحدث هو خلاف ذلك في كثير من الأحيان لاصطدامها بمصالح أصحاب القرارات وانصياعهم للتأثيرات الذاتية.
- هيكلة المؤسسة: إن عملية تدفق المعلومات والتي تعبر عن فعالية أي نظام ونجاعته قد تصطدم ببعض التعقيدات الهيكلية الموجودة في المؤسسة، وبالعلاقات والارتباطات الوظيفية بين مصالحها ومديرياتها، وبحزمة الإجراءات الوظيفية الموضوعة مسبقاً، و التي قد تكون سلاحاً ذا حدين في مواجهة سيرورة عمل أي نظام معلوماتي جديد، وستقرر مصيره بدرجة كبيرة.

الخاتمة:

في ختام هذا العمل والذي حاولنا من خلاله التطرق إلى ما يجب يتوفر في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من إمكانيات ووسائل حتى تتمكن من تصميم نظام للمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية وما يمكن أن يعترض من صعوبات وتحديات نابعة من الواقع والبيئة المحلية الجزائرية، حيث تم التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن حصرها في ما يلي:

1- النتائج:

- المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية أضحت ضرورة لا بد منها في ظل تنامي متطلبات التنمية المستدامة.
- المؤسسات الاقتصادية مطالبة بأن تسارع في التحول نحو الإبداع الإداري والاعتماد على الطرق الحديثة في التسيير، بمواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات.
- تصميم نظم المعلومات والاعتماد عليها في التسيير سيسهل على المؤسسة معالجة المعلومات بالدقة اللازمة ويوفر مرونة كبيرة في الرقابة عليها.
- الصعوبات التي تواجه المحاسبة على رأس المال البشري لا تشكل عائقاً كبيراً على المستوى الوطني كونها قابلة للتأقلم مع شروط التشريع المحلي.
- أن الواقع المحلي للمؤسسات الاقتصادية يفرز بعض التحديات التي يمكن التغلب عليها إذا توفرت الإرادة والنية الصادقة.

2- **التوصيات:** على ضوء ما سبق يمكن أن نقترح التوصيات التالية:

- إثراء الجانب القانوني خصوصاً في مجال المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية في انتظار صدور المعيار لتكتمل الصورة ويسهل معالجة هذا المورد المهم.
- تطوير التكوين والتدريب في جانب صقل المهارات والكفاءات وعدم الاكتفاء بالمكتسبات الأولية لدى العاملين.
- تعزيز انفتاح المؤسسة على محيطها الخارجي من أجل تحقيق أداء متميز وربط علاقات متميزة مع شركائها الاجتماعيين.
- تشجيع تبني طرق التسيير الحديثة والاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية كأحد أنجع تلك الطرق.
- تشجيع الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في تسيير المؤسسات الاقتصادية باستعمال البرامج والتطبيقات الالكترونية.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أمينة شباح. (2009). واقع و أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. *شهادة ليسانس*. بسكرة، الجزائر. ص 37.
- أمين السيد أحمد لطفي، (2005)،مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،ص 34-35.
- الصبان محمد عبد السلام، (1987)،المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، جامعة الاسكندرية،مصر،ص 33.
- بن روقيبي بشيرة، بريحة فتيح، (ديسمبر 2019)،المصاعب التي تواجه المديرين في وضع وتنفيذ خطط التغيير،مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة يحي فارس المدية،ع04، ص 277.
- جهان عبد المعز الجمال، (2014)، المراجعة في البيئة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ص 46.
- حنان رضوان، (2003)، *بدائل القياس المحاسبي المعاصر*، دار وائل للنشر، عمان الأردن ،ص 256.
- خالد صبحي حبيب،(2011)، مدى الادراك لأهمية المحاسبة والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة غزة، فلسطين،ص 19.
- خليل الرفاعي وآخرون، (2009)،أثراستخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، ص 11.
- زماو محمد حسام،(2002)،القياس والافصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية، رسالة ماجيستر غير منشورة،ص 89.
- فخر، نواف،(2002) مدخل إلى المحاسبة، الطبعة الأولى ،جامعة تشرين. سوريا، ص 21.
- سعيد محمد جلال، (2017)، تطور الفكر المحاسبي المعاصر،مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية- مصر، ص 152.
- سعدون مهدي الساقي، عبد الناصر نور، (2006)،محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، المؤتمر الدولي للتحديات المعاصرة للإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية ، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 19.
- سلامة نبيل، (1999)، *بحوث في في المحاسبة والمراجعة الاجتماعية*، مكتبة الجلاء الحديثة، بور سعيد مصر، ص 17.
- عبد الزهرة عطية الأسدي وأشرف عبد ربه أحمد، (2017)، مدى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصحية، مجلة جامعة ذي قار،العراق، ص62.
- عمار بن عيشي، (2019)، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن القضايا المحاسبية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، ص 79.
- محمد عبد الفتاح محمد وطارق عبد العال حماد،(2000)،التطبيقات المحاسبية باستخدام الحاسب، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،ص 30.
- محمد مطر، (2004)، الإطار النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجال القياس،العرض والإفصاح، دار وائل للنشر عمان-الأردن،ص36
- مهدي مأمون الحسين،(2013)، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،ص 188.
- هاشم أحمد عطية، (2000)، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،مصر، ص 91.

المراجع باللغة الأجنبية:

- David AUTISSIER, Valérie DELAYE, « mesurer la performance du système d'information », Edition d'organisation Groupe Eyrolles, 2008, p 49.
- KENNETH ,L & Jane, (2000), « management information system : organization & technology in the Network Enterprise", Prentice Hall International, Inc, USA, Page 55.
- LAUDEN Kenith, LAUDEN Jane, « management des systèmes d'information », Pearson Education, 9ème édition, Paris, P 15.
- MOSCOVE, S. Accounting information system, John Wiley and sons New York and London, 2004, P7.
- PANTAZIS, D.DONNAY, J. 1996,« la conception de SIG, méthode et formalisme, collection géométrique », Paris, P342.
- Souhila kheira BOUKESSA, (2017), système d'information comptable : un aperçu sur le système comptable financier algérien, journal of Academic Finance Vol.8N°1.
- Toms *.(2002) .Firm Ressources , Quality Signals and enviremental reputation:some united Kingdom evidence .British Accounting Review,P 201.*

دور الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وصعوبات تطبيقه في الجزائر

The role of accounting disclosure based on fair value in enhancing the quality of accounting information and the difficulties of its application in Algeria

تريرات أيمن / جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة– الجزائر
كيموش بلال / امعة 20 أوت 1955 سكيكدة– الجزائر

ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على أهم الصعوبات التي تحول دون تطبيقه وفق النظام المحاسبي المالي، من خلال عرض مفهوم الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة ضمن الأدبيات المحاسبية، وكذا نظرة النظام المحاسبي المالي له، ومدى جاهزية المؤسسات الاقتصادية والمنظمات المهنية المحاسبية في الجزائر لتطبيقه.

خلصت الدراسة إلى أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا زالت تعاني من عدة مشاكل تعيق تطبيق الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة، على الرغم من إشارة النظام المحاسبي المالي له في عدة مواضع، وإقراره بضرورة قياس وعرض بعض الأصول والالتزامات بقيمها العادلة، إلا أن المؤسسات الجزائرية لازالت تجد عدة عراقيل في تطبيقه، نظرا لغياب سوق نشط للأوراق المالية والأصول المادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، القيمة العادلة، معايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي، جودة المعلومات المحاسبية.

Abstract:

The aim of this paper is to highlight the role of accounting disclosure based on fair value in enhancing the quality of accounting information, and determine the most important difficulties against its application of the Financial Accounting System. This can be achieved by presenting the concept of accounting disclosure based on fair value within the accounting literature, as well as the view of the Financial Accounting System in this regards, and whether companies and accounting professional organisations in Algeria are ready to apply it.

The study concluded that the Algerian accounting environment still suffer from several problems that obstruct the application of accounting disclosure based on fair value, despite that the Financial Accounting System cite it in several places, and requires companies to evaluate and present some assets and liabilities with their fair values. However, the Algerian companies still face several obstacles in its implementation due to absence of active markets for securities and physical assets.

Keywords: Accounting disclosure, Fair value, International Accounting Standards, Financial Accounting System, Quality of accounting information.

1. مقدمة:

يعد الإفصاح المحاسبي أحد أسس النظرية المحاسبية التي يجب مراعاتها عند إعداد وعرض القوائم المالية، كما يعتبر أحد ركائز حوكمة الشركات، حيث يسمح بتحقيق الشفافية، ويتيح لأصحاب المصلحة الحصول على المعلومات التي تساعدهم في إتخاذ قراراتهم، من خلال إعداد وعرض القوائم المالية وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية، بهدف تمكين المستخدمين من فهم وتفسير البيانات المالية، واتخاذ قراراتهم بناء على معلومات ذات جودة عالية.

شهدت بداية القرن الواحد والعشرين سلسلة من الفضائح المالية والمحاسبية في العديد من الشركات الكبيرة حول العالم، على غرار انهيار عملاق الطاقة الأمريكي "إنرون"، ومكتب "آرثر أندرسون" للمراجعة والتدقيق، نتيجة التورط في التلاعب بالبيانات المالية، والتأثير في الأرباح المحاسبية، وما تبعه من خسائر للمستثمرين، وهو ما أدى بدوره إلى زعزعة الثقة في القوائم المالية المنشورة، بل وزعزعة الثقة حتى في مهنة المحاسبة والتدقيق والمعايير المحاسبية الدولية ككل.

تبعا لهذه الأحداث، تعالت المزيد من الأصوات لمطالبة الهيئات والمنظمات المهنية الدولية والإقليمية والمحلية بضرورة التدخل في تنظيم مهنة المحاسبة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تعديل وإصدار معايير جديدة ترتكز في مضمونها على طرق وأساليب حديثة في القياس والإفصاح المحاسبي، على غرار إستخدام نموذج القيمة العادلة بدلا من نموذج التكلفة التاريخية.

1.1. إشكالية الدراسة

لقد شكل تزايد الإهتمام بموضوع الإفصاح على أساس القيمة العادلة في القوائم المالية، في الآونة الأخيرة، دافعا للهيئات الدولية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة لتبني هذا المفهوم، حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة الأسلوب الأكثر ملاءمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية، كونه يعكس تقديرات الأسواق المالية السائدة في الوقت الفعلي، ولهذا تم وضع معايير محاسبية ترتكز في مضمونها عليه.

بناء على ما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما هو دور الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، وماهي صعوبات تطبيقه في الجزائر؟

يتفرع هذا التساؤل إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم الإفصاح عن بنود القوائم المالية وفق كل من النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ؟
- ما أهمية الإفصاح المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ؟
- ما هي صعوبات الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية ؟

- ما هي الصعوبات التي تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر؟

2.1. أهمية الدراسة

يستمد البحث أهميته من أهمية الموضوع الذي يتناوله، وهو دور الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، وصعوبات تطبيقه في الجزائر، والذي يعتبر من القضايا المحاسبية المثيرة للجدل في الجزائر، ومحل بحث مستمر من قبل العديد من المحاسبين والباحثين، على أمل إيجاد الحلول المناسبة التي تساعد المتعاملين الاقتصاديين في تطبيق متطلبات الإفصاح على أساس القيمة العادلة، لما له من أهمية في تعزيز مصداقية المعلومات المالية التي تظهر بالقوائم المالية.

3.1. أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التأكد من مدى وجود توافق بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص متطلبات الإفصاح عن بنود القوائم المالية؛
- الإحاطة بمفهوم محاسبة القيمة العادلة، أهميته، والانتقادات الموجهة له؛
- تقديم مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية التي تعتمد على القيمة العادلة كنموذج للقياس والإفصاح؛
- تحديد الحالات المرخص بقياسها بالقيمة العادلة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي؛
- إبراز أهمية الإفصاح المستند إلى القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية؛
- التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التزام الشركات الجزائرية بالإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

4.1. محاور الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة والإلمام بجميع جوانب البحث تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية وهي:

- مفهوم الإفصاح المحاسبي ومقوماته؛
- محاسبة القيمة العادلة كأسلوب قياس وعرض بديل؛
- علاقة الإفصاح على أساس القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية؛
- معوقات تطبيق الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في الجزائر.

2. مفهوم الإفصاح المحاسبي ومقوماته

1.2. تعريف الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من أبرز المبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة أهمها إتخاذ قرارات الاستثمار، والإئتمان في الشركات (مفروم و مراكشي، 2019، صفحة 6). كما يعتبر الإفصاح أساس نجاح الأسواق المالية، فهو يحقق جو من الثقة بين المتعاملين، من خلال إتاحة الفرصة للجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المدرجة في الأسواق المالية،

والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة، التي تعتمدها هذه الشركات، والتدخل للحد من الغش والتلاعب، ومنع نشر معلومات مضللة للمستثمرين، وجميع المهتمين بأداء الشركات ومركزها المالي بشكل عام.

إن مكانة الإفصاح في الفكر المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية أدت إلى ظهور مفاهيم عديدة ومتباينة له، فقد عرفه البعض بأنه "بث المعارف ونقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها" (فضيل و ضيوفي، 2013، صفحة 116).

هناك من يرى بأنه "ينبغي على القائمين بالقياس المحاسبي تصميم وإعداد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة، حيث يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية، تجعلها مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي والمتوسط " **Average Investor**" (حنان، 2009، صفحة 446).

يشير البعض الآخر للإفصاح بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية، سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المرفقة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية موثوقة وغير مضللة وملائمة لمستخدميها والأطراف الخارجية التي ليس لها سلطة الإطلاع على دفاتر وسجلات الشركة" (سعيداني، 2018، صفحة 3).

من التعاريف السابقة يلاحظ أنها ركزت على ضرورة أن يوفر الإفصاح المحاسبي كافة المعلومات الهامة واللازمة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالتقرير المالي، لأن الهدف من التزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية، هو إيصال المعلومات المالية وغير المالية دون تضليل أو تحريف إلى الأطراف ذات المصلحة، من أجل إعطائهم صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

2.2. أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي تبعا لحجم المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية كما يلي: (فضيل و ضيوفي، 2013، صفحة 117)

1.2.2. الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية القوائم المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر على القارئ، وذلك بالإفصاح عن الوقائع الحالية واللاحقة التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي القوائم المالية.

2.2.2. الإفصاح العادل: هذا النوع يهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف ذات العلاقة بالتقرير المالي، إذ يتوجب نشر القوائم والتقارير المالية بشكل يضمن المصلحة العامة لجميع الأطراف، وعدم ترجيح مصلحة فئة على حساب مصالح الفئات الأخرى.

3.2.2. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب توفيها، وهو يختلف حسب الإحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثير مباشرت في إتخاذ القرارات، غير أنه يخضع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

4.2.2. الإفصاح الملائم: وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها بحيث تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها.

5.2.2. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): ويتطلب الإفصاح عن المعلومات المناسبة لإتخاذ القرارات، كما يعتبر هذا النوع اتجاها معاصرا، فهو يهتم بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، والمعلومات الكمية وغير الكمية، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية، من خلال الفصل بين العناصر العادية والعناصر غير العادية في القوائم المالية.

6.2.2. الإفصاح الوقائي: يهتم هذا الإفصاح بتبسيط المعلومات المنشورة في القوائم المالية حتى تصبح مفهومة للقارئ حتى لو كان محدود المعرفة، بمعنى آخر ضرورة الإفصاح عن القوائم المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب المصلحة، والغرض من ذلك هو حماية الأطراف ذات القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المالية، لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.

3.2. أهمية الإفصاح المحاسبي

يمكن سرد أهمية الإفصاح إنطلاقا من تحديد أهميته بالنسبة للمساهمين والأطراف الأخرى من أصحاب المصالح، وذلك على النحو التالي:

1.3.2. أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين:

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمساهمين في (قسوم، 2016، صفحة 61):

- إن الالتزام بمبدأ الإفصاح في القوائم المالية سوف يخفض من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والمديرين التنفيذيين؛
- تساعد معلومات القوائم المالية المساهمين على تقييم الأداء وبيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الموارد الاقتصادية للشركة؛
- تخفيض حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمارات؛
- أثبت الباحثون أن المزيد من الشفافية في القوائم والتقارير السنوية سوف يقلل من تكلفة رأس المال؛
- يساعد الإفصاح المحاسبي المساهمين على رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للمؤسسة؛
- يساهم الإفصاح المحاسبي في إمداد المساهمين والدائنين الآخرين بالمعلومات التي تمكنهم من إتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.

2.3.2. أهمية الإفصاح بالنسبة لأصحاب المصلحة الآخرين

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للأطراف الأخرى في (قسوم، 2016، صفحة 62):

- إتاحة المعلومات لجميع الأطراف المختلفة بصورة عادلة مع الأخذ بعين الإعتبار توقيتها المناسب وتكلفتها؛
- توفير معلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛
- تقديم معلومات عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة؛
- يساعد الإفصاح على تحسين فهم المستخدمين لهيكل ونواحي نشاط الشركة، سياساتها، وأداءها فيما يتعلق بالمعايير البيئة والأخلاقية وعلاقتها مع المجتمع ككل؛
- توفير معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين (مؤهلاتهم، كيفية إختيارهم، مدى إستقلاليتهم، مرتباتهم، أجورهم...)؛

- تنظيم الأسواق المالية وتنشيطها من خلال توفير معلومات شفافة ومفيدة عن المتعاملين.

4.2. أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق ما يلي (عمامرة، بن لدغم و ضيف الله، 2020، صفحة 390):

- مساعدة متخدي القرارات على اتخاذ قرارات ذات موثوقية عالية، وذلك بالإعتماد على معلومات دقيقية، خاصة بالنسبة للمستثمرين والمقرضين؛
- تعزيز حوكمة الشركات حيث يصبح بالإمكان تفادي حدوث أزمات مالية مفاجئة؛
- إشباع متطلبات مستخدمي القوائم المالية بكل أشكالهم بما يرضي جميع الأطراف؛
- المساهمة في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، ومساعدة المستثمرين في التنبؤ بالأرباح المستقبلية المتوقعة وهو ما يساعد على استقرار أسعار الأوراق المالية والحد من التقلبات في أسعارها.

5.2. مقومات الإفصاح المحاسبي

أشارت العديد من الأبحاث والدراسات التي إهتمت بموضوع الإفصاح المحاسبي إلى أن عملية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية ترتكز على المقومات الرئيسية التالية (سليماني، 2020، الصفحات 161-162):

1.5.2. تحديد المستخدم المستهدف بالمعلومات المحاسبية: إن الغاية من تحديد الأطراف والجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية المنشورة هو تحديد الإطار المناسب للإفصاح الذي يلبي رغباتهم المختلفة.

2.5.2. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المنشورة في القوائم المالية من شأنه أن يحقق خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية، وهو ما يجعلها مناسبة لإتخاذ القرارات.

3.5.2. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المتضمنة في القوائم المالية الأساسية، بالإضافة إلى المعلومات الوصفية التي يتم عرضها في الإيضاحات المرفقة بها.

4.5.2. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يتطلب الإفصاح المناسب عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تستند على الأهمية النسبية.

5.5.2. تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: حتى لا يفقد الإفصاح المحاسبي قيمته وأهميته ينبغي على الإدارة توفير المعلومات المحاسبية لمستخدميها في الوقت المناسب، كما يفضل أن تكون فترات الإفصاح متقاربة، لذا يستحسن من الإدارة اللجوء إلى نشر تقارير مرحلية.

6.2. العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في الإفصاح عموما والإفصاح المحاسبي خصوصا، أهمها (قمان، صفحة 20):

1.6.2. العوامل المتعلقة بالبيئة: تختلف القوائم المالية من بلد إلى آخر، ومن بيئة محاسبية إلى أخرى، وذلك لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية وتاريخية.

2.6.2. العوامل المتعلقة بخصائص المعلومات: إذ تتأثر درجة الإفصاح المحاسبي بمدى توفر الملاءمة والثقة في المعلومات المنشورة، إضافة إلى إمكانية التحقق منها وقابلية مقارنتها.

3.6.2. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: إذ تتضمن هذه العوامل حجم الشركة، عدد المساهمين، القوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها، الضوابط التي تحكم عملية التدقيق، ونظام الحوكمة ككل... إلخ.

7.2. مدى توافق متطلبات الإفصاح المحاسبي في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية

بعد أكثر من ثلاث عقود من العمل بالمخطط المحاسبي الوطني، وضعت الجزائر نظاما محاسبيا بموجب القانون 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والذي يبين أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008، ولقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي (Système Comptable Financier, SCF) في الأول بدء من جانفي 2009، إلا أنه تأجل تطبيقه إلى الأول من جانفي 2010، بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 (مفروم و مراكشي، 2019، صفحة 17) .

إن المشرع الجزائري عند إصداره لقانون النظام المحاسبي المالي كان يهدف إلى تحسين المعلومات المحاسبية للشركات الجزائرية وجعلها أكثر ملاءمة وموثوقية، حتى تفيد مستخدميها في اتخاذ قراراتهم الصحيحة، ويتم ذلك من خلال تمكين الشركات من نظام محاسبي يتوفر على إطار تصوري، كانت تفتقد إليه المحاسبة في الجزائر سابقا، حيث يبين هذا الإطار القواعد والأسس والخصائص التي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية، ويجعلها منسجمة ومتناسقة مع المحيط الخارجي للشركات، من خلال إيجاد مكان للشركات الجزائرية في الأسواق المالية العالمية والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والشركات الأجنبية. ولن يتحقق ذلك إلا بتفعيل مبدأ الإفصاح المحاسبي وتعزيز جودة الإبلاغ المالي (واضح صالح و بن مسعود، 2020، صفحة 27). ويمكن توضيح مدى توافق متطلبات الإفصاح في الجزائر مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 01 "عرض القوائم المالية" (IAS 1) في الجدول الموالي:

جدول 1: مقارنة بين متطلبات الإفصاح الواردة في النظام المحاسبي المالي ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية"

مجال المقارنة	معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية"	النظام المحاسبي المالي
القوائم المالية التي يجب الإفصاح عنها	يتطلب الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 تقديم القوائم المالية لمعلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، من خلال تقديم معلومات حول الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتغيرات الأخرى في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الخاصة بها.	بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، فإنه يتعين على كل كيان يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي -عدا الكيانات الصغيرة- أن يعد ويعرض الكشوفات المالية الآتية: جدول الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغيرات في الأموال الخاصة، ملحق الكشوف المالية.
الإفصاح في صلب الميزانية	وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 "فإنه، يجب أن تظهر قائمة المركز المالي العناصر التالية: - الأصول المتداولة، وتتمثل في البنود التي من المحتمل تحويلها إلى نقود أو استهلاكها أو بيعها خلال 12 شهرا؛ - الأصول غير المتداولة (الاستثمارات طويلة الأجل، الممتلكات	حسب الفقرة 1.220 من قرار الوزارة المالية المؤرخ في 26 جويلية 2008، فإنه يجب أن تفصح الميزانية عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية في تاريخ محدد، وأن تصف وبصفة منفصلة العناصر التالية: - الأصول: وتشمل التثبيتات بمختلف أنواعها المعنوية والعينية،

	والمعدات، والموجودات ذات الطبيعة غير الملموسة)؛ - الالتزامات المتداولة، وهي عبارة عن التزامات حالية على المنشأة ويتوقع سدادها أو الوفاء بها خلال 12 شهرا؛ - الالتزامات طويلة الأجل: وهي الالتزامات الحالية على المنشأة التي لا يتوقع سدادها إلا بعد انقضاء 12 شهرا.	الأصول المالية، المخزونات، والزبائن والمدينون الآخرين...إلخ؛ - الخصوم: وتشمل رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، الموردون والدائنون الآخرون، الخزينة السالبة ...إلخ.
الإفصاح في قائمة الدخل	يجب أن تعرض قائمة الدخل بشكل عام نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة؛ ويسمح المعيار (IAS 1) بعرض بنود قائمة الدخل من خلال طريقتين: - الطريقة الأولى: عرض قائمة واحدة تسمى قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل أو (قائمة الدخل الشامل)؛ - الطريقة الثانية: عرض قائمتين الأولى قائمة الربح أو الخسارة للفترة المالية بشكل منفصل، تليها قائمة بإسم عناصر الدخل الشامل الأخرى.	حسب المرسوم التنفيذي رقم 156-08، والمتعلق بتطبيق أحكام القانون رقم 11-07، فإن جدول حسابات النتائج يجب أن يلخص الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، كما حدد النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج وهي: منتجات الأنشطة العادية، المنتجات والأعباء المالية، الضرائب والرسوم، مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، العناصر غير العادية.
الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية	إن الهدف من إعداد هذه القائمة هو توضيح المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية.	ينبغي على المؤسسة أن تقوم بإعداد جدول يتضمن إدخالات وإخراجات الخزينة، من أجل تحديد التدفقات النقدية التي تولدها الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، بالإضافة إلى التدفقات النقدية المتأتية من عوائد وحصص الأسهم.
الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية	من الضروري على الشركات إعداد قائمة أو جدول يبين التغيرات في حقوق الملكية حيث يشير المعيار في الفقرة 87 بأن تعكس قائمة التغيرات في حقوق الملكية التغيرات في حقوق مساهمي الشركة بين تاريخين للميزانية العمومية للمنشأة، من خلال الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها أو ثرواتها خلال السنة المالية.	يتضمن الجدول تحليلات للحركات في كل فصل من رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة، وذلك خلال السنة المالية، ويجب الإفصاح في الجدول عما يلي: - النتيجة الصافية وتوزيعاتها المقررة خلال السنة المالية؛ - تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المحاسبية التي لها تأثير مباشر على رؤوس الأموال الخاصة.
الإفصاح في الإيضاحات	حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 01 فإن الشركة مطالبة بتقديم شروحات وتفسيرات عن: - السياسات والتقديرات المحاسبية المستخدمة في عرض بنود القوائم المالية؛ - المعلومات المتعلقة برأسمال الشركة سواء كانت نوعية أو كمية؛ - توزيعات أرباح الأسهم المقترحة أو المعلن عن توزيعها قبل تاريخ الإقرار بإصدار القوائم المالية؛ - إسم الشركة الأم أو الشركة الأم النهائية، ومقر الشركة، وعمرها منذ نشأتها، وتقديم وصف شامل لطبيعة عملياتها.	يحتوي ملحق الكشوف المالية على معلومات إضافية لتوضيح وفهم البيانات الواردة في الكشوف المالية المفصح عنها، ويحتوي الملحق على معلومات ذات أهمية بالغة أهمها: - المكملات الضرورية لفهم الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛ - القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛ - معلومات خاصة بالمؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع بالنسبة للشركة الأم؛ - المعلومات ذات الطابع العام، والتي تعني بعض المعلومات الخاصة والضرورية للحصول على صورة وافية عن المؤسسة.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (حميدات، 2019) و (واضح صالح و بن مسعود، 2020، الصفحات 17-38)

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يتوافق إلى حد كبير مع معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية" فيما يخص الإفصاح وعرض المعلومات في القوائم المالية، وكان الغرض من ذلك هو تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية التي تتم بين الوحدات الاقتصادية داخل الوطن وخارجه.

3. محاسبة القيمة العادلة كأسلوب قياس وعرض بديل

ضمن هذا الجزء سنتطرق إلى مفهوم القيمة العادلة، أهميتها والهدف من استخدامها، بالإضافة إلى التعرف على أبرز الانتقادات التي وجهت لاستخدمها في القياس المحاسبي.

1.3. نشأة وتطور محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي

إن موضوع اختيار أساس ملائم للقياس المحاسبي ليس من الموضوعات الحديثة في مجال البحث المحاسبي، وليس نتيجة لظروف طارئة أو أزمات معينة، ولكنها من الموضوعات التي لاقت اهتمام العديد من الباحثين وكافة الجهات العلمية والهيئات المهنية المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبية، فقد ظل الجدل والخلاف قائما ومازال بين هذه الجهات بخصوص الاتفاق على الأسلوب الملائم للقياس المحاسبي عبر الفترات المتتالية (غنيمي، 2012، صفحة 19). وقد انقسم كل منهم إلى فريقين، حيث تبنى الفريق الأول مدخل القياس وفق أسلوب التكلفة التاريخية، في حين نادى الفريق الثاني إلى ضرورة التخلي عن استخدام التكلفة التاريخية وإتباع منهج القيمة العادلة من أجل تحقيق ملاءمة ودقة أكبر للبيانات المالية المفصح عنها في القوائم المالية.

يعتبر منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس، هو الأكثر إغراء للمهنيين وواضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، والمنهج الأفضل والأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، والسبب في ذلك حسب رأي أنصار القيمة العادلة كون مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية تستند إلى معلومات تكون موثوقة بداية، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت، ولا تتوافر فيها خاصية الملاءمة لاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للأصول والالتزامات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة (وجدي، 2010، صفحة 45)، كما أن استخدام منهج القيمة العادلة في التقرير عن كل الأحداث الاقتصادية الماضية والحاضرة من خلال إتباع منهج تقييمي يأخذ بعين الاعتبار الظروف السائدة، سوف يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات، في حين تشتمل طريقة التكلفة التاريخية على جملة من التقييمات التي يصعب من خلالها إجراء مقارنات بدرجة عالية من الدقة والموثوقية.

لذلك تبنت العديد من اللجان والهيئات المحاسبية الدولية مفهوم القيمة العادلة في إصداراتها حتى قبل انتشار المعالجة المحاسبية للأدوات المالية، وقد كان مجلس مبادئ المحاسبة (APB) أول من تطرق للقيمة العادلة في الإطار المفاهيمي للمحاسبة لسنة 1953، يليه مجلس معايير المحاسبة الدولية الأمريكي (FASB) سنة 1973، بينما كان أو ظهور للقيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية سنة 1981 في المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 (IAS 16). وبعد سنة 1990 بدأ مفهوم القيمة العادلة يأخذ معناه الحالي وانتشر استخدامه وكان مقتصرا على إعطاء معلومات حول الأدوات المالية في الملاحق، ثم بعد ذلك بدأ يستخدم في الاعتراف المحاسبي، ليصبح ليتسع مجال استخدامه في مطلع

القرن الواحد والعشرين وفي مجالات مختلفة، على غرار استخدام القيمة العادلة في عمليات التقييم الأولي ومراجعة التقييمات ومتابعة الأصول والخصوم (زعيم، 2018، صفحة 49).

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن السبب الحقيقي من وراء ظهور القيمة العادلة كاتجاه جديد يفرض نفسه بشدة كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي هو كثرة الانتقادات الموجهة لمنهج التكلفة التاريخية، فلا جدال في أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، والتي تم بلورتها في إصدار معايير محاسبية دولية تعتمد على القيمة العادلة كمبدأ للتقييم والقياس المحاسبي.

2.3. مفهوم محاسبة القيمة العادلة

لقد قام الإطار التقليدي للمحاسبة في بدايته الأولى بشكل رئيسي على مبدأ التكلفة التاريخية، فخدم مهنة المحاسبة عهودا طويلة من الزمن، ثم ظهر من ينادى باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وذلك من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عن طريق تعديل المعايير المحاسبية القديمة وإصدار معايير جديدة تستند في مضامينها على منهج القيمة العادلة (السويطي و مطر، 2008، صفحة 16)، فعلى الرغم من المزايا التي يحققها استخدام أسلوب التكلفة التاريخية كالموضوعية والمصداقية في قياس أرباح الشركات، إلا أن هناك العديد من العيوب المرتبطة بهذا الأسلوب مثل التقليل من دقة وواقعية البيانات المالية في القوائم المالية، وبالتالي تنخفض جودة المعلومات المالية، بسبب عدم ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ومن هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، ليظهر بعد ذلك أسلوب جديد في القياس المحاسبي يطلق عليه منهج القيمة العادلة، والذي جاء لمعالجة القصور الموجود في أسلوب التكلفة التاريخية (Al-Sakini & Al-Awawdeh, 2015, p. 230).

تم تعريف القيمة العادلة من طرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) بأنها "المبلغ الذي يمكن تحصيله نتيجة بيع أصل أو سداده نتيجة تسويه التزام في عملية منظمة بين أطراف مطلعة في السوق في تاريخ القياس" (FASB, 2006, p. 8). من جانب آخر، عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) القيمة العادلة بأنها "المبلغ الذي يمكن أن يتم به مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت" (السويطي و مطر، 2008، صفحة 195). بحيث يكون كل طرف من أطراف العملية على معرفة تامة بالعمليات التجارية والمالية التي يرغب في القيام بها، من خلال عملية تفاوض ومبادلة حقيقة، وهناك من عرفها بأنها "ذلك المقدار من النقدية وما يكافئها في المعاملات المالية لجميع الأصول والمطلوبات والأجزاء المستقرة وغير المستقرة داخل الشركة"، وبمعنى آخر هي القيمة السوقية لبند ما والتي يمكن تحديدها بسهولة من طرف معدي القوائم المالية استنادا إلى الأسواق المالية النشطة (Zianee, 2017, p. 6).

نلاحظ من التعاريف السابقة، أنها تتفق في مضمونها حول ضرورة توافر أسواق مالية نشطة من أجل تحديد قيمة التبادل في ظروف عادية وتتسم بالشفافية والمصداقية في التعبير عن الحقائق الاقتصادية، بعيدا عن التضليل والاستغلال، فوجود مثل هاته الأسواق سوف يحقق الكثير من المزايا، سواء بالنسبة لواضعي المعايير المحاسبية الدولية، كتسهيل عملية الإرشاد والتطوير والتوجيه، أو بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية، من خلال إشباع رغباتهم

وتزويدهم بمعلومات مالية تستند على أحداث ووقائع اقتصادية تقترب أكثر من الواقع، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات سليمة.

3.3. أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

إن لاستخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص فيما يأتي (علي بوزيت و بن دينار، 2019، صفحة 58):

- إن الهدف من استخدام منهج القيمة العادلة كمبدأ للقياس والاعتراف المحاسبي عند التقرير عن الأحداث الاقتصادية هو سعي إدارة الشركة إلى تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات أكثر دقة وحداثة، لتكون أقرب ما تكون للتنبؤ بالقرارات الاقتصادية المستقبلية، وذلك من خلال التعبير عن المركز المالي بشكل أقرب ما يكون للواقع.
- تسعى إدارة الشركة من خلال استخدام القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع، في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية لحملة الأسهم في الشركة، أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للشركة.
- تمكين الشركة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل:
  - اتخاذ القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة؛
  - قياس وإدارة المخاطر المحتملة.
- كما أن هناك أهداف أخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات مثل:
  - إضفاء شفافية أكبر على البيانات المالية الصادرة عن الشركات؛
  - التوجه إلى علاج أي قصور قد يترتب عن استخدام أسلوب التكلفة التاريخية.

4.3. أساليب قياس القيمة العادلة

هناك ثلاثة أساليب يمكن استخدامها في عملية قياس القيمة العادلة وهي (روتال، 2021، صفحة 555):

1.4.3. أسلوب السوق: يستخدم هذا الأسلوب الأسعار والمعلومات ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق المطابقة أو المشابهة للأصول والالتزامات موضوع التقييم.

2.4.3. أسلوب التكلفة: يستخدم أسلوب التكلفة المبالغ اللازمة للحصول على الخدمة التي يقدمها الأصل موضوع التقييم وتسمى بتكلفة الإحلال الحالية أو تكلفة الاستبدال.

3.4.3. أسلوب الدخل: يقوم هذا الأسلوب على تحويل المبالغ المستقبلية (التدفق النقدي أو الدخل أو المصاريف) إلى قيمة أو مبلغ واحد مخصوم، وعند استخدام هذا الأسلوب فإن قياس القيمة العادلة يعكس التوقعات الحالية للسوق حول المبالغ المتوقعة في المستقبل: ويشمل أسلوب الدخل على (روتال، 2021، صفحة 556):

- **طريقة القيمة الحالية:** وتقوم هذه الطريقة على تقدير صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل.
- **طريقة نماذج الخيارات:** تقوم هذه الطريقة على دمج القيمة الحالية والقيمة الزمنية والضمنية لعقد الخيار.

- **طريقة فائض الأرباح السنوية:** تستخدم هذه الطريقة لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة، وتعتمد على الأرباح غير العادية، وقد تستخدم الإيرادات أو التدفقات النقدية غير العادية بدل الأرباح.

5.3. الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة

بالرغم من المزايا الكثيرة التي يعكسها استخدام منهج القيمة العادلة في القياس المحاسبي، إلا أنه هناك انتقادات عديدة وجهت لهذا المنهج، والتي يمكن إظهارها على النحو التالي (Alfatih & Suleiman, 2015, p. 152):

- ينطوي تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها على قدر كبير من التحيز وإتباع أسس قياس مختلفة؛
- هناك الكثير من الاستثمارات ليس لها أسواق نشطة، وبالتالي يتطلب تحديد قيمتها استخدام أسلوب التكلفة التاريخية؛
- يعد تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات أمر في غاية التعقيد والصعوبة، نظرا لاختلاف طرق التعامل مع هاته الاستثمارات، فهناك استثمارات ترغب الشركة في الاحتفاظ بها، وهناك ما يتعلق بتقدير قيمتها العادلة في ظل مفاهيم معقدة؛
- قد يترتب عن استخدام القيمة العادلة بذل جهود غير عادية وتحمل مصاريف إضافية تتسبب في ارتفاع التكاليف، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن الفائدة المرجوة؛
- الاختلاف والتباين في تحديد التقديرات المطلوبة لضبط القيمة العادلة من شخص لآخر حسب الميولات الشخصية، وهو الأمر الذي ينقص من مصداقيتها وصحة تعبيرها.

6.3. القياس بالقيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)

هناك العديد من المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تطرقت إلى معالجة الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات باستخدام القيمة العادلة، وفيما يأتي نذكر بعض هذه المعايير.

1.6.3. المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 "الممتلكات، المصانع والمعدات"

تعد الأصول الملموسة طويلة الأجل التي تمتلكها الشركة نتيجة لأحداث سابقة، من أهم العناصر التي تساعدها في القيام بأنشطتها الرئيسية، فلا تكاد تخلو أي ميزانية لأي شركة مهما كان نشاطها من وجود أحد بنود الممتلكات والمصانع والمعدات، ومن أجل المعالجة المحاسبية والتصرف السليم مع هذا النوع من البنود وضع المعيار الدولي رقم 16 الذي يوضح المعالجة المحاسبية الدقيقة لمختلف بنود المعدات والمصانع والممتلكات وكيفية إدراجها في حسابات الميزانية العمومية، بالإضافة إلى طريقة تحديد أعباء الإهتلاكات وتوزيعها على مدار العمر الإنتاجي لهذه البنود، كما بين المعيار أيضا طريقة تقييم الأصول طويلة الأجل، حيث يلزم إدارة الشركة بضرورة قياس كل بند من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات عند الاعتراف الأولي بتكلفة الحصول عليها بتاريخ الشراء، بينما يتم تقييمها بعد الاعتراف الأولي بإحدى النموذجين وهما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (عباس، جراهام، و أوريل، 2008، صفحة 86). حيث يتطلب نموذج التكلفة قياس الأصل بالتكلفة مطروح منها مجموع الإهتلاكات وخسائر الانخفاض في قيمة الأصل، بينما يتطلب نموذج إعادة التقييم قياس الأصل بالقيمة العادلة مطروحا منها مجموع الإهتلاكات وخسائر الانخفاض في قيمة الأصل.

2.6.3. المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 "الإنخفاض في قيم الأصول"

يتطرق المعيار المحاسبي رقم 36 إلى تدني قيم الأصول، وتدور محاوره الرئيسية حول التأكيد على أن الأصول غير الجارية سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة يجب أن لا تظهر بما يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد، والتعريف بكيفية احتساب المبلغ القابل للاسترداد وكيفية تسجيل خسائر الانخفاض في قيم الأصول وكيفية قياسه، فبموجب هذا المعيار تلتزم إدارة الشركة في نهاية كل فترة تقرير بإعادة تقييم عناصر أصولها، وفي حالة وجدت مؤشرات تدل على انخفاض قيمة أصل ما عن مبلغه الدفتري، تقوم بالاعتراف مباشرة بخسارة القيمة كمصروف في قائمة الدخل بمقدار ذلك الانخفاض، حيث تمثل خسائر القيمة مصاريف يجب تحميلها في قائمة الدخل، إلا إذا كانت تتعلق بإعادة تقييم أصل فيتم الاعتراف بتغيرات القيمة مباشرة في قائمة حقوق الملكية، كما يتطلب أيضا الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول تعديل أقساط الإهتلاك للفترات القادمة، بعد أن يتم تعديل قيمة الأصل بمبلغ الهبوط، وذلك بطرح القيمة المتبقية من مبلغ الأصل المعدل وتخصيصه على العمر الإنتاجي المتبقي لهذا الأصل (الجعارات، 2015، صفحة 98).

3.6.3. المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 5 "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع"

يتناول هذا المعيار الأحكام المتعلقة بمعالجة الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها بغرض البيع بالإضافة إلى الأصول المهجورة المستغنى عنها والعمليات غير المستمرة، كما يتطرق هذا المعيار أيضا إلى القضايا المتعلقة بالعرض والإفصاح المرتبطة بالعمليات غير المستمرة، ويقصد بالعمليات غير المستمرة ذلك الجزء من المنشأة الذي يتم التخلص منه أو تصنيفه كمقتنى لغرض البيع، وفي هذا الإطار يحدد المعيار الدولي رقم 5 الكيفية التي يتم بها قياس الأصول المتداولة أو مجموعة الأصول المهجورة والمصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع، حيث تقاس هذه العناصر بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع أيهما أقل، بينما تقاس الأصول المتداولة أو مجموعة الأصول المهجورة والمصنفة كمحتفظ بها لغرض التوزيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف التوزيع أيهما أقل، وفي حالة انخفاض القيمة العادلة للأصل عن قيمته الدفترية يجب أن تعترف إدارة الشركة فورا بمبلغ الانخفاض كخسارة قيمة في قائمة الدخل بمقدار ذلك الانخفاض في الفترة التي حدث فيه (شراقة، 2019، صفحة 122).

4.6.3. المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 9 "الأدوات المالية"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" سنة 2014، ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 المتعلق بالأدوات المالية من حيث الإثبات والقياس، ويقدم المعيار الجديد متطلبات جديدة تتعلق بالتقرير عن الأصول والالتزامات المالية، كما ينقسم هذا المعيار إلى ثلاث أقسام مهمة هي (السيد ر.، 2020، صفحة 143):

- تقييم الأدوات المالية؛
- احتساب خسائر الائتمان المستقبلية؛ و
- إدارة المخاطر والتحوط.

حيث يتم تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية وفقا لمتطلبات القسم الأول إما بالتكلفة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وذلك من خلال نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية. كما قدم المعيار آلية جديدة لحساب خسائر الائتمان في القسم الثاني، وهي آلية تختلف عن تلك المستخدمة في المعيار رقم 32، إذ أصبح المعيار الجديد يعتمد على منهج الخسائر المستقبلية المتوقعة، أي أنه يقوم على الاعتراف بالخسائر قل حدوثها، من خلال الاعتماد على الظروف الحالية والتنبؤات المعقولة، مما يؤدي إلى التنبؤ بالخسائر بشكل أفضل. أما في القسم الأخير فتضمن المعيار تعديلات جوهرية وجذرية في المعالجة المحاسبية للتحوط، حيث وسع نطاق تطبيق محاسبة التحوط ليحتوى على المزيد من الإفصاح عن أنشطة إدارة المخاطر.

7.3. محاسبة القيمة العادلة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي (SCF)

تعتبر محاسبة القيمة العادلة من بين أهم الاتجاهات الجديدة التي فرضت نفسها بشدة كنموذج للقياس في الفكر المحاسبي، نظرا لكثرة الانتقادات الموجهة لأسلوب التكلفة التاريخية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مساهمة نموذج القيمة العادلة في تحقيق ملاءمة ودقة أكبر في البيانات المالية المفصح عنها في القوائم المالية. لذا حاول المشرع الجزائري توضيح كيفية المحاسبة عنها، من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008. غير أن هذا التوضيح جاء مقتضبا جدا، وهو ما يتطلب العودة في كل مرة إلى معايير المحاسبة الدولية للحصول على تفاصيل أكثر.

1.7.3. تعريف القيمة العادلة حسب النظام المالي المحاسبي المالي (SCF)

لقد تبنى المشرع في النظام المحاسبي المالي (SCF)، نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية"، فحسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم (08/156) المؤرخ في 26 ماي 2008 الذي يحدد القواعد العامة لتقييم وإدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات، أشارت الفقرة 111.2 بأن "ترتكز طريقة تقويم العناصر المقيدة في الحسابات، كقاعدة عامة على اتفاقيات التكاليف التاريخية، في حين يعمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم بالنسبة لبعض العناصر إلى مراجعة تجرى على ذلك التقييم بالاستناد إلى كل من القيمة الحقيقية أو قيمة الإنجاز أو القيمة المحينة" (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 87).

من خلال قراءتنا لهذه الفقرة يتضح لنا أن هناك إقرارا من المشرع الجزائري بضرورة مراجعة تقييم بعض العناصر بالاستناد إلى أسس التقييم التالية (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 87):

- **القيمة الحقيقية (أو التكلفة الراهنة):** ويقصد بها المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل أصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية؛
- **قيمة الإنجاز:** وهي مبلغ أموال الخزينة الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول أثناء خروج إرادي؛
- **قيمة المنفعة:** وهي القيمة المحينة للأصل وتعني تقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال أصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به.

من خلال ما سبق ذكره، نلاحظ أن هناك توافقا كبيرا حول مفهوم القيمة العادلة الذي وضعه المشرع الجزائري والتعريف الذي جاءت به معايير المحاسبة الدولية، على الرغم من عزوف النظام المحاسبي المالي الجزائري عن استخدام المصطلح العالمي للقيمة العادلة.

2.7.3. الحالات المرخص بقياسها بالقيمة العادلة وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي (SCF)

ذكر القرار المؤرخ في 26 جويلية من سنة 2008م الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مجموعة من القواعد العامة التي تنظم عملية تقييم وإدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات، والتي سنحاول التطرق إلى جزء منها كما يلي:

- **المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ**

تعد المخزونات أو المخزونات قيد التنفيذ من أهم العناصر المستخدمة داخل الشركة مهما كان مجال نشاطها، كما تمثل العنصر السلعي الذي يعبر عن موضوع نشاط، وفي هذا الصدد يعرف النظام المحاسبي المالي المخزونات بأنها عبارة عن أصول محتفظ بها من أجل أن:

- تباع في الظروف العادية للنشاط؛
- أو جاري إنجازها من أجل أن تباع لاحقا؛
- أو موجهة للاستهلاك في سيرورة الإنتاج أو أداء الخدمات، في صورة مواد أولية ولوازم.

من الناحية المحاسبية يأخذ المشرع الجزائري بمعيارين لتصنيف المخزونات في مدونة الحسابات، حيث يتمثل المعيار الأول في الترتيب الزمني لدورة الإنتاج (التموين، إنتاج قيد الإنجاز، إنتاج مخزن وسلع مباعة على حالها)، في حين يتمثل المعيار الثاني في طبيعة الأصل المخزن، والذي يكون موضع توزيع على مستوى المنشأة وفقا لاحتياجات التسيير الداخلي (هوام، 2010، صفحة 44). زيادة على ذلك يلزم المشرع الجزائري كافة المتعاملين الاقتصاديين بضرورة تقييم المخزون السلعي مرتين على الأقل، إذ تتم عملية التقييم الأولي عند إدخالها للمؤسسة، وتسمى بعملية القياس الأولي عند الإدخال، في حين تتم عملية القياس الثانية عند جردها في نهاية الدورة، حيث يتطلب القياس الأولي للمخزون تسجيل البضائع والسلع والمواد الأولية والتموينات والمنتجات التامة بجميع التكاليف الحقيقية أو على أساس تكاليف محددة مسبقا، وفي حالة تعذر تحديد تكلفة الاقتناء أو الإنتاج بتطبيق القواعد العامة للتقييم، يتم قياس المخزون بتكلفة شراء أو إنتاج أصول مساوية لها تثبت أو تقدر في أقرب تاريخ لعملية اقتناء أو إنتاج المخزون، بينما يتطلب القياس اللاحق بعد الاعتراف الأولي قياس المخزونات بتكلفتها أو قيمة إنجازها الصافية أيهما أقل، وأي انخفاض في تكلفة المخزون عن قيمة إنجازه الصافية يستوجب من إدارة الشركة إرجاع القيمة الدفترية للمخزون إلى مبلغه القابل للتحقق، واعتبار مبلغ التخفيض كخسارة قيمة تسجل كعبء في قائمة الدخل بمقدار الإنخفاض في قيمة المخزون، ويجب أن تحدد خسائر القيمة في المخزون مادة بمادة، أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 12).

- **إعادة تقييم التثبيتات العينية والمعنوية**

حسب النظام المحاسبي المالي يتم إدراج أي تثبيتات عينية أو معنوية في الحسابات عقب إدراجها الأول باعتبارها أصولا بتكلفتها المنسوبة منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة إن وجدت، غير أنه يرخص للكيان أن يدرج في الحسابات التثبيتات العينية والمعنوية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي يحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقييمه، وبعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للإهتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها، أي بالقيمة العادلة مطروحا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة إن وجدت، كما يوصي المشرع بضرورة القيام بعمليات إعادة التقييم بشكل منتظم، وفي حالة عدم وجود أسواق مماثلة للأصل المعني بالتقييم فإن الكيان يتخذ إما الأسعار الحالية لأصول مماثلة أو آخر أسعار الأسواق الأقل نشاطا وتعديل أو تحديث تدفقات الخزينة النقدية المحتملة (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 12).

- **إنخفاض قيمة الأصول**

تلتزم الشركات بموجب النظام المحاسبي المالي عند حلول كل تاريخ إقفال للحسابات بفحص وإعادة تقييم أصولها بعد التسجيل الأولي، وتحديد فيما إذا كانت هناك أي مؤشرات تدل على فقدان أصل ما لجزء من قيمته، فإذا ثبت وجود مثل هذه المؤشرات، يجب على الكيان أن يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها، وفي هذا الإطار لم يبين المشرع الجزائري بشكل صريح كيف ومتى تراجع المؤسسة المبلغ الدفتري للأصل، وكيف تحدد المبلغ الممكن استرداده من الأصل، ومتى تثبت خسارة تدني قيمته وعكسها، حيث ورد في نص الفقرة 6.112 بأن "يتم تقييم القيمة القابلة للتحصيل لأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي للأصل والقيمة النفعية إذ تتمثل كلا القيمتين في (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 7):

- يشمل ثمن البيع الصافي المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أصل عند إبرام أي معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية بين أطراف على علم تام ودراية وتراضي مع طرح تكاليف الخروج منه؛
- تشمل القيمة النفعية لأي أصل القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظر أن تتدفق من استخدام المؤسسة للأصل بشكل متواصل والتنازل عليه يكون في نهاية مدته النفعيه.

من أجل تطبيق الإجراء المحاسبي السليم واختيار القيمة المناسبة للأصل عندما تنخفض قيمته الدفترية عن قيمته القابلة للتحصيل، يجب إرجاع القيمة الدفترية إلى القيمة القابلة للتحصيل، عندئذ يشكل مبلغ الفائض بين القيمتين خسارة قيمة يجب الاعتراف بها مباشرة كمصروف في قائمة الدخل.

- **الأصول المالية**

إن المشرع الجزائري يوصى في النظام المحاسبي المالي بضرورة قياس الأصول المالية عند دخولها ضمن الذمة المالية للشركة بتكلفتها، أي بالقيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك المصاريف والرسوم المرتبطة بالعملية ما عدا الحصص والفوائد المنتظر استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب، بينما يتم التقييم اللاحق بعد القياس الأولي لسندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي تم اقتناؤها بغرض التنازل، بالإضافة إلى السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع (درواسي و ضيف الله، 2011، صفحة 8)، ويدرج في

الحسابات ما يظهر من فوراق التقييم المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة، وفي حالة تجلي مؤشر موضوعي عن تناقص في قيمة الأصل المالي، فإن الخسارة الصافية المجتمعة المدرجة في الحسابات المباشرة لرؤوس الأموال الخاصة يجب إخراجها إلى رأس المال وتسجيلها في النتيجة الصافية للسنة المالية باعتبارها خسارة قيمة وذلك طبقا لمحتوى الفقرة 5.122 من النظام المحاسبي المالي، كما يستوجب على إدارة الشركة إخضاع التوظيفات المالية التي تم حيازتها في حلول آجال استحقاقها، وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي تصدرها الشركة ولا يتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة إلى اختبار تدني القيمة عند حلول كل تاريخ إقفال، وفي حالة توفر أي دليل على تدهور القيمة للعناصر السابقة يجب الاعتراف مباشر بخسارة القيمة بمقدار الانخفاض وتسجيلها كمصروف في قائمة الدخل، وذلك طبقا لمضمون الفقرة 6.122 من النظام المحاسبي المالي، بهدف إدراج أي خسائر محتملة في القيمة بموجب القواعد العامة لتقييم الأصول (الجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 9).

4. علاقة الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية

1.4. تطور مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

لقد رافقت المحاسبة المسيرة الإنسانية في تطورها وارتقائها وكانت دائما تستجيب لتغيرات البيئة المحيطة بها، فالباحث في الشأن المحاسبي يرى بأن المحاسبة في صورتها اليوم هي نتاج دولي مشترك، أي أن كل حضارة أو دولة ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل المحاسبة، ويعتبر ظهور شركات المساهمة في بداية القرن 19 م من أبرز التغيرات الجذرية التي حدثت في المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل فيه المحاسبة (الشيرازي، 1990، صفحة 21). من المعروف أن هذه الشركات لها خاصية انفصال الملكية عن الإدارة، وكان لهذه الخاصية تأثير بالغ في المحاسبة، فقد أظهرت أهمية الدور المحاسبي في مجال تقييم الإدارة، كما ساهمت في إبراز الأهمية القصوى لنتيجة الدورة كمؤشر لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة لها، فأصبح مدراء الشركات يسعون لإظهار نجاحهم في أداء مهامهم عن طريق تعظيم الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية (عكوش و كشرود، 2019، صفحة 224).

خلال تلك الفترة وقعت أزمة الكساد العالمية سنة 1929 م، والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات نتيجة الخسائر الفادحة التي تحملها أصحاب المصلحة، بسبب الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات (عمر و القضاة، 2014، صفحة 896) ، فتعالت المزيد من النداءات لمطالبة الدولة بالتدخل في تنظيم المحاسبة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعد دراسة جمعية المحاسبين الأمريكية AAA في عام 1977م من أوائل الدراسات الجادة التي أخذت بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية وأكدت بأن مستوى جودة المعلومات يتحدد على أساس مدى منفعتها كمدخلات مؤثرة في عملية اتخاذ القرارات (الشيرازي، 1990، صفحة 157)، ليتبعها بعد ذلك اتفاق أكبر هيئتين محاسبيتين في العالم IASB وFASB على تحديد مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية حتى تكون مفيدة لمستخدميها والتي سيتم التطرق لها في الجزء الموالي.

2.4. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى خصائص أساسية وخصائص معززة.

1.2.4. الخصائص النوعية الأساسية

تتمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية في الملاءمة والموثوقية (مرعي، 2006، صفحة 190).

- **الملاءمة:** لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لابد أن ترتبط بالهدف أو الغرض المطلوب تحقيقه، وتحدث فرقا في القرار الذي سيتخذه المهتم بتلك المعلومات، ولتحقيق ذلك يجب أن تتوفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمتخذ القرار، حتى لا تفقد قيمتها، وأن يكون لها القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وأن يكون لها القدرة على تقييم وتصحيح التوقعات السابقة.
- **الموثوقية:** ويقصد بها أن تخلو المعلومات المحاسبية من الأخطاء الجوهرية والتحيز، ويتحقق ذلك عندما يقوم أشخاص مؤهلون بفحص البيانات بأنفسهم ويتوصلون إلى نفس النتائج، وتعبر المعلومات المحاسبية بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي عرفتها الشركة، وتكون المعلومات المحاسبية محايدة وغير منحازة أو مجهزة لخدمة جهات معينة.

2.2.4. الخصائص النوعية المعززة

تتمثل الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية في القابلية للمقارنة والثبات (Mohammed, Heyrani, & Nezam, 2013).

- **القابلية للمقارنة:** يقصد بها القدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية للشركة بين فترة وأخرى أو مع شركات أخرى تشتغل ضمن نفس القطاع.
- **الثبات:** وتعني استخدام الشركة لنفس الطرق والسياسات المحاسبية في عملية القياس لأكثر من سنة مالية.

3.4. دور الإفصاح المستند إلى القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية

هناك العديد من المزايا التي يعكسها استخدام منهج القيمة العادلة كأسلوب قياس وعرض بديل لمنهج التكلفة التاريخية سواء على الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية أو الخصائص النوعية المعززة، نذكر منها ما يلي: (Alfatih & Suleiman, 2015, p. 152)

- يعد الإفصاح على أساس القيمة العادلة الأسلوب الأكثر ملاءمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية، فهو يعكس تقديرات الأسواق الاقتصادية السائدة في التاريخ الفعلي؛
- يعد الإفصاح على أساس القيمة العادلة أداة مناسبة لإجراء التحليلات المالية والتنبؤ بنتائج أعمال الشركة خلال الفترات القادمة؛
- تمكن المعلومات المحاسبية المفصح عنها على أساس القيمة العادلة المنشأة من إجراء المقارنات مع المنشآت المماثلة لها، والتي تستخدم هي الأخرى القيمة العادلة؛
- يعتبر الإفصاح على أساس القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، لأنه يظهر بشكل أفضل الوضع المالي الحالي للشركة، ويسهل تقييم أداءها الماضي مع التوقعات المستقبلية؛
- يوفر الإفصاح على أساس القيمة العادلة أساسا أفضل لتقييم كفاءة الإدارة في المحافظة على رأسمال الشركة وأرباحها؛

- يؤدي الإفصاح على أساس القيمة العادلة دورا هاما في تدعيم الشفافية في الاقتصاد من خلال تحديد المتطلبات الضرورية للإفصاح وعرض المعلومات المحاسبية؛
- يعكس الإفصاح على أساس القيمة العادلة تقديرات القيمة الحالية للأدوات المالية بناء على الأسعار الموجودة في الأسواق المالية؛
- يساعد الإفصاح على أساس القيمة العادلة المقرضين والمستثمرين في بناء التوقعات بشأن التدفقات النقدية المستقبلية؛
- يعتبر أسلوب الإفصاح على أساس القيمة العادلة الأسلوب الأقرب لإظهار بيانات المركز المالي للشركة ونتيجة أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق ملكيتها مقارنة بصورتها الحقيقية.

4.4. معوقات تطبيق الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في الجزائر

يواجه تطبيق الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة العديد من الصعوبات والعوائق المرتبطة بالبيئة المحاسبية والمالية في الجزائر، يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1.4.4. غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالنشاط والكفاءة

يعتبر غياب سوق مالي نشط في الجزائر أهم عائق يواجهه المستثمرون الماليون في الداخل والخارج، فرغم الدور المهم الذي تؤديه الأسواق المالية في عمليات التمويل إلا أن أهميتها في الجزائر ودورها في تمويل المؤسسات الاقتصادية مازال محدودا جدا، نظرا لغياب ثقافة التداول في الأسواق المالية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى غياب الاهتمام الوطني بالاستثمار المالي، وانعدام الرغبة الجادة في استحداث سوق مالي (بلعور و بن أودينة، 2017، صفحة 736).

2.4.4. عدم وجود قوانين فعالة لضمان الإلتزام الكامل بمتطلبات الإفصاح

بالرغم من كثرة القوانين والتشريعات وإعتماد نظام مالي ومحاسبي ذو مرجعية دولية، فمازال هناك حاجة للتلاحم بين كافة التشريعات بحيث يكون هناك ضوابط محددة تعكس نسيج القوانين والتشريعات المحاسبية في الممارسة الفعلية لها داخل المنظمات (فضيل و ضيوفي، 2013، صفحة 116) .

3.4.4. عدم مواكبة التطورات المحاسبية الدولية

عدم مسايرة النظام المحاسبي المالي للتطورات والمستجدات التي تمس معايير المحاسبية الدولية خاصة فيما يتعلق بموضوع الإفصاح وتكييفها مع البيئة الاقتصادية الجزائرية، فكما هو معروف فإن السبب الرئيسي لتبني الجزائر لمشروع النظام المحاسبي المالي هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وجعل الممارسات المحاسبية تقترب أكثر من معايير المحاسبة الدولية، إلا أن ما يلاحظ هو أن مشروع قانون النظام المحاسبي المالي أعد في جويلية عام 2006، ودخل حيز التنفيذ في 01 جانفي 2010، ومنذ ذلك الحين لم يشهد النظام المحاسبي المالي أي تحديث من أجل الاستجابة لمستجدات معايير المحاسبة الدولية، ولم تطرأ عليه أي مراجعة، خاصة على مستوى قواعد التقييم والإدراج في الحسابات (طيبي و بن صالح، 2011، صفحة 17).

4.4.4. عدم توافر أسواق نشطة للأصول

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في المبلغ الأقصى الذي يمكن تحصيله من استخدام الأصل إلى غاية نهاية مدته النفعية (القيمة الاستعمالية)، أو من التنازل عنه (صافي سعر البيع أو القيمة العادلة مطروحا منها المصاريف اللازمة لإتمام عملية البيع). ويواجه المحاسب صعوبة كبيرة في قياس القيمة العادلة التي من المفترض أن يتم تحديدها استنادا للمنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع أغلب أسواق الأصول المادية طويلة الأجل في الجزائر، فعلى سبيل المثال سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية، البائع هو المتحكم في القيمة السوقية (بلعور و بن أودينة، 2017، صفحة 736).

5.4.4. نقص في التوضيحات والتفسيرات

هناك عدة توضيحات وشروحات وردت في معايير المحاسبة الدولية على غرار المعيار الدولي (IAS 16) الممتلكات والمصانع والمعدات، والمعيار الدولي (IAS 36) "تدني قيم الأصول"، عكس النظام المحاسبي المالي، فيما يتعلق بتحديد المبلغ القابل للاسترداد بالنسبة لأصل منفرد أو وحدة مولدة للنقدية، وهذا ما سوف ينشأ عنه صعوبة تطبيق متطلبات عمليات إعادة التقييم وطريقة تدني قيم الأصول الواردة في النظام المحاسبي المالي، وبالتالي سوف ينتج عنه اختلافات كبيرة في تطبيق المتطلبات من مؤسسة لأخرى، وحتى من فترة لأخرى بالنسبة لنفس المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك لم يتضمن النظام المحاسبي المالي، عكس معيار المحاسبة الدولي (IAS 36)، أي مؤشرات (داخلية أو خارجية) يمكن الاستناد إليها عند تقييم فيما إذا كان الأصل أو الوحدة المولدة للنقدية قد انخفضت قيمته، أو فيما إذا كانت خسارة تدني قيمة الأصل أو الوحدة المولدة للنقدية قد زالت (قادري، 2016، صفحة 60).

6.4.4. غياب نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة

يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر، وربما يرجع ذلك حسب رأيهم كونها تهدد تقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير (بلعور و بن أودينة، 2017، صفحة 736).

5. خاتمة

تبقى مسألة تطبيق الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل جدل واسع، وبحث مستمر من قبل المحاسبين والباحثين، على أمل إيجاد الحلول المناسبة التي تساعد المتعاملين الاقتصاديين على الإلتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل عام، ومتطلبات القيمة العادلة بشكل خاص، نظرا للخصائص والشروط التي يتميز بها كلا المفهومين، والتي يتطلب تحقيقها توفر أسواق نشطة للأوراق المالية وللأصول المادية طويلة الأجل، وهو أمر في غاية التعقيد والصعوبة، بسب غياب هذا النوع من الأسواق في الجزائر.

انطلاقا من الأسس النظرية لدور الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وصعوبات تطبيقه في البيئة الجزائرية التي تم عرضها في هذا البحث، يمكن تقديم نتائج وتوصيات الدراسة كما يلي:

1.5. النتائج

- لتطبيق الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة أهمية كبيرة في الشركات الجزائرية تتمثل في:
  - إبراز الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة؛
  - تعزيز شفافية الإفصاح وتحقيق الصورة الصادقة للقوائم المالية الصادرة عن الشركات؛
  - توفير أساس أفصل لتقييم كفاءة الإدارة في المحافظة على رأسمال الشركة وأرباحها؛
  - تمكين المساهمين من إجراء التحليلات المالية والتنبؤ بنتائج أعمال الشركة خلال الفترات المستقبلية؛
  - مساعدة المقرضين والمستثمرين في إعداد التوقعات بشأن التدفقات النقدية المستقبلية.
- توجد معوقات مؤسساتية تحد من تطبيق الإفصاح على أساس القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أهمها:
  - عدم توفر أسواق مالية نشطة وضعف بيئة الأعمال الجزائرية وسبل تطويرها؛
  - عدم توفر أسواق نشطة للأصول المادية طويلة الأجل.
- توجد معوقات قانونية تحد من تطبيق الإفصاح على أساس القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أهمها:
  - نقص التوضيحات والشروحات الواردة في النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بكيفية تحديد القيمة العادلة مقارنة بالتفسيرات الواردة في معايير المحاسبة الدولية؛
  - عدم مواكبة النظام المحاسبي المالي للتطورات المحاسبية الدولية.
- توجد معوقات ثقافية تحد من تطبيق الإفصاح على أساس القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أهمها:
  - غياب الوعي المؤسساتي في بيئة الأعمال الجزائرية لأهمية الإفصاح على أساس القيمة العادلة؛
  - نقص إدراك المجتمع المهني وغياب الدور الفعال للمنظمات المحاسبية في الجزائر للتوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة كأسلوب قياس وعرض بديل.

2.5. التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- ضرورة تنشيط بورصة الأوراق المالية في الجزائر؛
- ضرورة توفير البيئة الاقتصادية والقانونية والثقافية التي تسمح بالتطبيق الكامل لكل ما نص عليه النظام المحاسبي المالي؛
- تعزيز ثقافة الإفصاح المحاسبي والإبتعاد عن السرية وإخفاء المعلومة المالية؛
- ينبغي على الجهات والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر الإهتمام أكثر بوظيفة الإفصاح المحاسبي لما لها من أهمية في إثراء القوائم المالية وإبراز الأداء الحقيقي للشركات؛
- العمل على مسايرة المستجدات والتطورات التي تمس معايير المحاسبة الدولية خاصة فيما يتعلق بموضوع استخدام نموذج القيمة العادلة في القياس والإفصاح.

6. قائمة المراجع

1.6. قائمة المراجع باللغة العربية

- الجريدة الرسمية، العدد رقم 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009،. المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية ومدونة الحسابات. الجزائر
- باهية زعيم. (2018). واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية-دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة. *(رسالة دكتوراه)*. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- برودي مفروم، وعبد الحميد مراكشي. (2019). متطلبات الإفصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم: 01 (IAS1). *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، 3* (1)، 1-22.
- جمعة فلاح حميدات. (2019). *خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)* (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين.
- جمعة هوام. (2010). *المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- حلوة رضوان حنان. (2009). *تطور الفكر المحاسبي: مدخل النظرية المحاسبية* (الإصدار1). عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- حنان قسوم. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. *(رسالة دكتوراه)*. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس 01.
- خالد جمال الجعارات. (2015). مختصر المعايير المحاسبة الدولية. *(مطبوعة جامعية)* . ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
- رنا السعيد السيد. (2020). أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية. *مجلة البحوث المالية والتجارية ، 21* (4)، 139-152.
- سليمان بلعور، و بوحفص بن أودينة. (2017). صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، 10* (2)، 719-741.
- صبرينة شراقة. (2019). أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية -دراسة حالة -. *(رسالة دكتوراه)* . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
- صديق واضح صالح، و عطا الله بن مسعود. (2020). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية (دراسة مقارنة). *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، 4* (1)، 17-38.
- عبد الحكيم سليماني. (2020). تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة حالة مجمع صيدال 2019). *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية ، 3* (2)، 157-178.
- عبد الرحمن مرعي. (2006). دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، 22* (2)، 181-209.
- عبد الفتاح وجدي. (2010). محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية. *(رسالة ماجستير)* . كلية الأعمال، الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

- عبد القادر روتال. (2021). معوقات وسبل تفعيل تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي، دراسة استطلاعية لعينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد ، 12* (1)، 549-568.
- عبد القادر قادري. (2016). قياس انخفاض قيمة الأصول وفقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS: دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي المالي SCF. *مجلة دفاتر بوداكس ، 5* (6)، 60-82.
- عبد اللطيف طيبي، و بوجمعة بن صالح. (2011). إشكالية تحديث النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية. *المؤتمر العلمي الدولي: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة يومي 13 و14 ديسمبر*. البليدة،الجزائر: جامعة سعد دحلب.
- علي ميراز عباس، هولت جراهام، و ماغنوس أوريل. (2008). *عباس علي ميراز وأخرون، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: كتاب ودليل*. ترجمة وتعريب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- عمر قمان. الإفصاح في الجزائر بين واقع الإصلاح المحاسبي ومتطلبات البيئة الدولية (دراسة ميدانية لآراء عينة من المختصين في المجال المحاسبي). *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، 31* (1).
- فارس فضيل، و حمزة ضيوفي. (2013). أسباب ومعوقات عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات. *Revue d'économie et de statistique appliquée* ، 111-119.
- فتحي عمامرة، بن لدغم، و محمد الهادي ضيف الله. (2020). معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، 6* (1)، 386-405.
- محمد أحمد غنيمي. (2012). محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة دراسة نظرية اختبارية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، 2* (1)، 1-49.
- محمد السعيد سعيداني. (2018). الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *(رسالة دكتوراه)* . غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة غرداية.
- مسعود درواسي، و الهادي ضيف الله. (2011). مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS قياس وتقييم بنود القوائم المالية، الملتقى الدولي حول:النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA. البليدة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يومي13 و 14، ديسمبر، الجزائر: بجامعة سعد دحلب.
- موسى السويطي، و محمد مطر. (2008). *التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية: في مجالات القياس،العرض،الإفصاح* (الإصدار 2). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- هشام علي بوزيت، وفارس بن دينار. (2019). عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في الهيئة المحاسبية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، 6* (2).

2.6. قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Alfatih, A. A., & Suleiman, E. H. (2015). The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information. An Empirical Study on a Group of Companies Listed on the Khartoum Stock Exchange. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences , 5* (1), 148-160.

- Al-Sakini, S., & Al-Awawdeh, H. (2015). The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies. *International Journal of Business and Social Science , 6* (7), 229-240.
- FASB, F. A. (2006, July 6). Conceptual Framework for Financial Reporting:Objective of financial reporting and qualitative characteristics of decision. *Useful Financial reporting information (6)* . USA.
- Mohammed, H. k., Heyrani, F., & Nezam, G. (2013). Impact of Conservatism on the Accounting Information Quality and Decision Making of the Shareholders and the Firms Listed on the Tehran Stock Exchange. *International Journal of Academic Research in Accounting , 3* (3), 186-197.
- Zianee, A. (2017). The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation. *Middle East Comprehensive Journal For Education And Science Publications , 1*, 59-76.

التوجه الاستراتيجي نحو تبني الإفصاح المحاسبي البيئي وعلاقته بمؤشرات الأداء المالي في المؤسسة

The strategic direction towards adopting the environmental accounting disclosure and its relationship to the financial performance indicators in the institution

د. حنان سعيدي سياف/ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي / الجزائر
د. ليندة دواس / جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي / الجزائر
د. سامية معتوق / جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي / الجزائر

ملخص الدراسة:

يكمن الهدف من الدراسة في فحص العلاقة بين التوجه الاستراتيجي نحو الإفصاح المحاسبي البيئي ومؤشرات الأداء المالي في المؤسسة، بما يدعم جودة المعلومة المالية، بالاعتماد على مقاربة (Branco&Rdriguez, 2007) لعرض المداخل النظرية المفسرة لتحليل دوافع المؤسسات للتوجه نحو الإفصاح المحاسبي البيئي، ثم عرض أهم المحددات التي تحكم اتجاه العلاقة الترابطية بينه وبين مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة.

أشارت نتائج التحليل النظري لوجود علاقة تأثيرية تربط الإفصاح المحاسبي البيئي والأداء المالي، وفقا لمدخل نظرية أصحاب المصلحة، بما يدعم دور الإفصاح المحاسبي البيئي في تحسين جودة قوائمها المالية.

الكلمات المفتاحية: التوجه الاستراتيجي، الإفصاح المحاسبي البيئي، مؤشرات الأداء المالي، جودة المعلومة المالية جودة القوائم والتقارير المالية.

Abstract:

The study aims at examining the relationship between the strategic direction on environmental accounting disclosure and the organization's financial performance indicators. Thereby enhancing the quality of the accounting and financial information disclosed in the financial reporting, according to (Branco & Rdriguez, 2007) approach's, to demonstrate the interpreted theoretical approaches for analyzing companies' motives for moving towards environmental disclosure, then presented the most important determinants of the orientation of the relationship between it and the indicators of financial performance.

The results of the theoretical analysis showed that there is an influential relationship linking the environmental accounting disclosure to financial performance. According to stakeholder theory, that supports the role of environmental accounting disclosure in strengthening the organization's financial position and improving the quality of its financial lists.

Keywords: Strategic direction; Environmental accounting disclosure; financial performance indicators; Quality of financial information; Quality of financial reporting.

مقدمة:

إن تركيز النظم المحاسبية التقليدية انصب على قياس الآثار الاقتصادية لأنشطة المؤسسة، من خلال المقارنة بين القيمة الاقتصادية لمدخلات العملية الإنتاجية ومخرجاتها، بهدف تحديد ما أضافته تلك الوحدة الاقتصادية من قيمة وكيفية توزيعها على العناصر التي ساهمت في تحقيقها متجاهلة في ذلك قياس الآثار البيئية، أما الاتجاه الحديث في الدراسات المحاسبية(النظرية الإيجابية المحاسبية)، لاسيما في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS، فإنها تميل إلى توسيع نطاق المحاسبة ليشمل خدمة جميع فئات المجتمع وأصحاب المصالح فيه، من خلال عرض المعلومات والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية للمؤسسة.

تطورت مجالات التوسع في الإفصاح المحاسبي بتطور مراحله، والتي كان من أهمها مرحلة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ثم الإفصاح عن تقارير الاستدامة، وأخيرا الإفصاح عن التقارير المتكاملة، أين تغيرت وجهة النظر التقليدية لنجاح المؤسسات المعتمدة على تحقيق أعلى ربح ممكن إلى الأخذ في الحسبان أداء المؤسسات الاجتماعي والبيئي عند التقييم، بالإضافة إلى أدائها الاقتصادي المالي.

تزايدت احتياجات مستخدمي القوائم المالية إلى الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي، لمواجهة قصور الإفصاح التقليدي عن تلبية هذه الاحتياجات، ومن ثم كانت هناك ضرورة ملحة لتطوير معيار الإفصاح في الفكر المحاسبي ليشمل الإفصاح البيئي من خلال التوجه الاستراتيجي للمؤسسات نحو تبني الإفصاح المحاسبي البيئي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة تشغيل المعلومات بواسطة متخذي القرارات، ويساعد في ترشيد قراراتهم المتعلقة بتقييم المسؤولية الاقتصادية والبيئية.

يتطلب البحث في طبيعة العلاقة التي تربط الإفصاح المحاسبي البيئي بمؤشرات الأداء في المؤسسة، ضرورة الإحاطة بالإطار الفكري للإفصاح المحاسبي البيئي من خلال المداخل النظرية المفسرة له، وخصوصية كل مدخل، فأهم المحددات والعوامل المؤثرة فيه، وصولا إلى اتجاهات العلاقة الترابطية التي تجمع بينه وبين الأداء المالي في المؤسسة.

- **إشكالية الدراسة:** تتمثل الإشكالية المعنية بالدراسة والتحليل في محاولة عرض المداخل النظرية المفسرة للتوجه الاستراتيجي للمؤسسات نحو تبني الإفصاح المحاسبي البيئي، وتحليل طبيعة العلاقة التي تربطه بمؤشرات الأداء المالي في المؤسسة، من خلال التساؤل الرئيسي التالي: **فيما تتمثل أهم المداخل المفسرة للإفصاح المحاسبي البيئي، وما طبيعة العلاقة التي تربطه بمؤشرات الأداء المالي في المؤسسة؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، نوجزها فيما يلي

- **ما هي أهم المداخل النظرية المفسرة للتوجه الاستراتيجي للإفصاح المحاسبي البيئي؟**
- **ما هي أهم العوامل المحددة للتوجه الاستراتيجي نحو الإفصاح المحاسبي البيئي؟**

- ما هي اتجاهات العلاقة التي تربط الإفصاح المحاسبي البيئي ومؤشرات الأداء المالي في المؤسسة؟

-أهمية وأهداف الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع ذاته كونه يعالج أحد المواضيع الحديثة المتعلقة بالتوجه الاستراتيجي للمؤسسات على اختلاف أشكالها، وخاصة تلك الناشطة في صناعات حساسة بيئيا لتبني الإفصاح المحاسبي البيئي، خاصة في ظل وجود معايير محاسبية تفرض عليها ضرورة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء البيئي، التي تعتبر ذات طبيعة مالية وكمية، مما يجعلها تؤثر تأثيرا مباشرا في المركز المالي للمؤسسة وفي نتيجة نشاطها وهو ما يتوافق وهدف هذه الدراسة المتمثل في عرض المداخل النظرية المفسرة للإفصاح المحاسبي البيئي بما يدعم جودة المعلومة المالية، بالاعتماد على مقاربة (Branco&Rdriguez, 2007) لتحليل دوافع المؤسسات للتوجه نحو الإفصاح المحاسبي البيئي، ثم عرض أهم المحددات التي تحكم اتجاه العلاقة الترابطية بينه وبين مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة.

- منهج الدراسة: إن دراسة موضوع **"التوجه الاستراتيجي نحو تبني الإفصاح المحاسبي البيئي وعلاقته بمؤشرات الأداء المالي في المؤسسة"** بمختلف متغيراته ومحاولة الربط بين هذه المتغيرات يجعلنا نستخدم المنهج الوصفي التحليلي لاعتماده على وصف الظاهرة المراد دراستها واستخلاص أهم النتائج التي يمكن التوصل لها.

- هيكل الدراسة: يتم هيكلة الدراسة في ثلاث محاور رئيسية، وهي

- المحور الأول: المداخل النظرية المفسرة للإفصاح المحاسبي البيئي؛

- المحور الثاني: العوامل المحددة للإفصاح المحاسبي البيئي؛

- المحور الثالث: اتجاه العلاقة الترابطية بين الإفصاح المحاسبي البيئي ومؤشرات الأداء المالي.

أولًا: المداخل النظرية المفسرة للإفصاح المحاسبي البيئي

يلحظ المتتبع للأدبيات الفكرية المحاسبية تعدد الدراسات والإسهامات التي خصت موضوع الإفصاح المحاسبي الاجتماعي والبيئي، والتي يمكن إرجاع تنوعها إلى التداخل المنطقي والمقبول فيما بينها، إضافة إلى الهدف الذي ترتكز عليه كل نظرية في تفسيرها وتحليلها للإفصاح البيئي وأهم الأساسيات المرتبطة به، الأمر الذي أسفر عنه عدة مداخل تفسيرية ومقاربات نظرية **(Baalouch, DamakAyad, & Hussainey, 2019, p. 942)**،ارتكزت في الغالب على اتجاهين للوصف والتحليل، وهما الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي البيئي لعرض الممارسات المحاسبية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي **(F.Zubek, June2008, p. 56)**، ومن أجل فهم وضبط العلاقة بين الأساس النظري والعلمي، أخذنا بمقاربة (Branco&Rodriguez,2007) التي تقترح ثلاث مداخل نظرية لتحليل دوافع المؤسسات عندما تقرر الإفصاح البيئي، وهي **(Mahugnon ZINSOU, 2013, p. 21)**

النظرية الاقتصادية؛

النظرية السياسية/ الاجتماعية؛

نظرية أصحاب المصلحة.

.مدخل النظرية الاقتصادية: يقوم هذا المدخل على المصلحة الذاتية وتعظيم الأرباح من العوامل الاقتصادية ومن النظريات التي يستخدمها هذا المدخل في تفسير الإفصاح البيئي نجد، نظرية الوكالة، ونظرية الإشارة.

1.1.نظرية الوكالة: تقوم هذه النظرية على العلاقة بين الموكل والوكيل، وتعرف على أنها "عقد يؤسس بين شخص الموكل أو أكثر مع شخص آخر وهو الوكيل، لأداء بعض الخدمات بالنيابة عنه، أين يتم تفويضه بسلطة اتخاذ القرارات، التي في سياقها يتصرف الوكيل(المدير) بالنيابة عن الموكل (حملة الأسهم)".

ووفقا لنظرية الوكالة وفي ظل انفصال الملكية عن الإدارة، يكون للطرف الوكيل القدرة على الوصول إلى المعلومات مقابل الأصيل غير القادر على ذلك، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بحالة عدم التماثل في المعلومات، الذي ينجم عنه صعوبات للطرف الأصيل من ناحية قدرته على مراقبة سلوك الوكيل.

قصد التقليل من مشاكل الوكالة بين طرفي العقد، ولضمان حسن تنفيذ المؤسسة لعقد الوكالة المؤسسة، يكون عليها أن تتحمل تكاليف إضافية، يطلق عليها بتكاليف الوكالة، والتي تتوزع بين ما يأتي **(ميهوب زحلوط، ، 2015، صفحة 43)**

تكاليف الإلتزام: تتمثل في إجراءات يقوم بها الوكيل لتأمين مصالح الموكل ومنحه الثقة؛

تكاليف الإشراف والمتابعة: تخص الإجراءات التي يقوم بها الموكل للرقابة على تصرفات الوكيل ومتابعة أداءه؛

الخسارة المتبقية: تتمثل في الأثر السلبي الذي ينعكس على سعر أسهم وسندات المؤسسة، الناشئ من احتمالات اتخاذ قرارات من قبل الوكيل لا تتفق مع مصالح الموكل.

تعتبر حالة عدم التماثل في المعلومات يجعل من المساهمين في حاجة إلى مزيد من الإجراءات للتمكن من مراقبة ومتابعة الإدارة للتمكن من حماية مصالحهم، وبالتالي إلقاء المزيد من العبئ على الإدارة، وهو ما يرافقه إرتفاع الحافز لديها للسعي للتفسير وإقناع المساهمين بسلوكياتها، الأمر الذي يدفع بالمؤسسة للتوجه نحو قرار الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بما فيها المعلومات البيئية، بما يساهم في التقليل من مستوى عدم التماثل في المعلومات.

يعتبر الإفصاح المحاسبي المالي وغير المالي أو الإفصاح البيئي، وفي سياق **نظرية الوكالة آلية للالتزام وللإشراف** فالالتزام يعني أن تبني المؤسسة للإفصاح البيئي، يكسب إدارتها القدرة على التخفيض والتقليل من حالة عدم التماثل في المعلومات بين أطراف العقد، بما يساهم في التقليل من صراع المصالح بين الإدارة والمساهمين، وبالتالي التقليل من تكاليف الوكالة ، وهذا باعتباره آلية للإشراف، والتي بموجبها يرغب المساهم في الحصول على المزيد من المعلومات عن نشاط المؤسسة ومجهوداتها اتجاه البيئة، والتي يكون غير قادر على الحصول عليها من مصادر أخرى غير المؤسسة، بما يمكنه من تقييم أفضل لأداء الإدارة، وبالتالي عد التوسع في إجراءات الإشراف، الأمر الذي يترتب عليها التقليل من تكاليف الوكالة.

2.1.نظرية الإشارة: تعمد هذه النظرية إلى أن الإدارة تتجه عادة إلى الإفصاح عن المعلومات والمخاطر البيئية لإرسال إشارة إلى السوق حول قدرة المؤسسة في التعامل مع المخاطر والآثار البيئة، وأنها قادرة على حماية وخلق قيمة للمستثمرين بالمقارنة بمؤسسات أخرى. كما وتظهر مهارات المؤسسة في إدارة وتسيير الأداء البيئي، لذلك فإن الإفصاح

البيئي في سياق هذه النظرية، يمثل حافزا للمؤسسات الأخرى لزيادة الإفصاح الإختياري عن أدائها الاجتماعي والبيئي بشكل أكبر عما كانت عليه. **(مليجي عبد الحكيم، 2019)**

تعد نظرية الإشارة من النظريات ذات الصلة بعدم التماثل في المعلومات إلى جانب نظرية الوكالة، حيث أن هذا التباين بالمعلومات عندما يكون موجودا بين المؤسسات المفصحة والمستثمرين والتفاوت في ملكية المعلومات، قد يسبب حالة من عدم التكامل في الأسواق، من المرجح أن تزيد معها المخاطر المتوقعة وكذا تكلفة رأس المال. ومن أجل تضييق فجوة عدم التماثل في المعلومات تقوم بعض المؤسسات بإرسال إشارات من خلال الإفصاح عن المعلومات بشكل واضح إلى الأطراف ذات العلاقة، والتي ستحقق لها في النهاية مكاسب اقتصادية، أكثر فائدة، الأمر الذي ينعكس إيجابا على سمعتها أكثر من غيرها من المؤسسات التي تفشل في القيام بذلك. فكلما كان إرسال الإشارة أكبر كان مقياسا للتميز بين الشركات الأعلى والأقل جودة.

تنطلق نظرية الإشارة من فرضية أن المديرين في تلك المؤسسات الأحسن أداء بإمكانهم إصدار إشارات خاصة وفعالة تميز إدارتهم عن الوحدات الأخرى، ذات المستوى الأقل من حيث الأداء، كون هذه الإشارات تتميز بخاصية مميزة وهي صعوبة تقليدها من طرف وحدات اقتصادية ضعيفة، وعلى هذا الأساس تسند نظرية الإشارة إلى فكرتين، همـا **(كحيط، محمد أيوب، و حمران نامس، 2015، صفحة 14)**

- المعلومة نفسها غير موزعة في جميع الاتجاهات، بما يتيح للمديرين في مؤسسة ما تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين؛
- المعلومات المنشورة والمتوفرة لدى الجميع لا تفهم ولن تدرك بنفس الأسلوب.

يمكن للمؤسسة بسياق الإفصاح البيئي وفي ظل نظرية الإشارة أن تميز نفسها عن باقي المؤسسات ذات الأداء البيئي السلبي، وذلك من خلال إرسال إشارات للمستثمرين وأصحاب المصالح ذوي العلاقة المالية مع المؤسسة بأنها تأخذ بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية في تقييم استثماراتها وقراراتها بما يزيد من سمعتها وقيمتها السوقية.

نخلص إلى أن الإفصاح البيئي، وفقا **لنظرية الإشارة** يعد وسيلة يمكن أن تستخدمها الإدارة **لتقليص فجوة عدم التماثل في المعلومات**، تثبت من خلاله تميزها عن باقي المؤسسات، بما يكسبها سمعة بيئية حسنة، تزيد من موثوقيتها لدى المجتمع وأصحاب المصلحة فيه، وهو ما ينعكس بالإيجاب على توقعات المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين.

2.مدخل النظرية السياسية الاجتماعية: يركز هذا المدخل على العلاقة السياسية والاجتماعية التي تربط المؤسسة بأصحاب المصلحة في المجتمع، ويعتمد هذا المدخل في تفسيره لدوافع الإفصاح البيئي، على النظريات التالية

1.2. نظرية المشروعية: تقوم هذه النظرية على فكرة وجود عقد اجتماعي بين المؤسسة والمجتمع، والذي يكون إما في صورة ضمنية أو واضحة صريحة، يتم التعبير عنه من خلال عدد من التوقعات، تتميز بعدم الثبات وأنها متغيرة عبر الزمن، والتي تقترض علم المجتمع بكيفية إدارة المؤسسة لعملياتها.

تكتسب المؤسسة صفة المشروعية من خلال تلبيتها لتوقعات أفراد المجتمع ومحاولة استيفاء جل التوقعات وحسب (Dowling and Pfeffer, 1975)، هناك ثلاث طرق لإضفاء المشروعية على أنشطة المؤسسة، وهي

- تبني المؤسسة للأهداف والقيم والعمليات التي تتوافق ومفهوم الشرعية الحالي؛
- استخدام إستراتيجية الاتصال لإضفاء المشروعية على ممارساتها الحالية من خلال التأثير في مفهوم المشروعية القائمة؛
- استغلال إستراتيجية الاتصال التي تخص معايير التقييس الدولية، مثل Iso9000, iso14000والتي لها أساس قوي للشرعية. **(Rizwan & Waris , 2013, p. 593)**

يكون الإفصاح الاجتماعي والبيئي وفقا لنظرية المشروعية، إفصاحا اختياريا حتى تضمن المؤسسة بقاءها وإستمراريتها في السوق، حيث أن الاستمرارية تكون مرهونة بقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المتوقعة منها اتجاه المجتمع وأصحاب المصلحة فيه، وليس اتجاه الملاك فقط، إذ أن هدف المؤسسة من منظور هذه النظرية لا يقتصر على تعظيم أرباح ملاكها فقط، وإنما على الإلتزام ببنود العقد الاجتماعي الرابط بينها وبين المجتمع وتنفيذ متطلباته، والذي يظهر في عدة صور للنشاط، نجد من بينها ما تقوم بها المؤسسة في ظل الإفصاح الاجتماعي والبيئي من إعداد لتقارير المسؤولية الاجتماعية والبيئية، التي تتضمن عرضا للمعلومات البيئية المفصح عنها خدمة للمجتمع والأطراف المستفيدة من داخل المؤسسة وخارجها.

تلجأ المؤسسة لاستخدام الإفصاح البيئي **كآلية للتقليص من فجوة المشروعية** (فجوة بين سلوك المؤسسة وتوقعات المجتمع اتجاه هذا السلوك) والتخلص منها، ضمن أربع استراتيجيات تتبعها كرد على التهديدات التي يمكن أن تمس مشروعيتها، والدفاع عن موقفها اتجاه المجتمع وإقناعه بأن نشاطاتها تتلائم وتوقعاته، ومن هذه الاستراتيجيات، نذكر **(شرشافة، 2018، صفحة 29)**

- استراتيجيات جذب الانتباه: تجد فيها التثقيف والإعلام، تغيير النظرة وتغيير التوقعات الخارجية؛
- استراتيجيات صرف الانتباه: تكون من خلال التأثير على الإدراك.

3.مدخل نظرية أصحاب المصلحة: تختلف هذه النظرية عن النظرية المشروعية، في كون هذه الأخيرة تتعامل مع المجتمع ككل، كمجموعة واحدة تطالب المؤسسة بتلبية كل توقعات المجتمع، في حين أن نظرية أصحاب المصلحة قسمت المجتمع إلى مجموعات يطلق عليها بأصحاب المصالح، والتي تعرف في المؤسسة بأنها أي مجموعة أو فرد يمكن أن يؤثر على أهداف المؤسسة أو يتأثر من تحقيق المؤسسة لأهدافها، وتستند نظرية أصحاب المصلحة في تفسيرها للإفصاح البيئي على بعدين أو معيارين، أحدهما أخلاقي والآخر إداري.

- المعيار الأخلاقي: يقصد به أن يعامل جميع أصحاب المصالح بالمؤسسة على قدم المساواة، وليس هناك قوة لأصحاب مصلحة على أخرى، فكلهم متساوون من وجهة نظر المؤسسة في الحصول على المعلومات الاجتماعية والبيئية، وعلميا من المستحيل تلبية توقعات جميع الجهات المعنية لأصحاب المصالح، بسبب تمايزها في الطلب وفي قدرتها على التأثير على المؤسسة، ولتجاوز هذه الإشكالية تم اقتراح المعيار الإداري كحل لهذه المشكلة كما يلي؛

- المعيار الإداري: يتم فيه الأخذ بالاعتبار مصالح عدد محدد من أصحاب المصالح الذين يتمتعون بقوة التأثير على المؤسسة، بأن تلبي توقعات هذه الفئة ذات القوة، وهذا راجع لأن بقاء واستمرارها يعتمد عليهم.

نخلص إلى أن الإفصاح البيئي وفي سياق نظرية أصحاب المصلحة، يعتبر آلية تمكن المؤسسة من حل التعارض في المصالح بين رغبة الإدارة في الاستثمار في أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وبين رقابة الأطراف أصحاب المصالح. **(زلوم، 2011، صفحة 64)**

ثانيًا: العوامل المحددة للإفصاح المحاسبي البيئي

يغلب على قرار الإفصاح البيئي في المؤسسة الصفة الطوعية والاختيارية، وهذا راجع لجملة من المحددات التي تقف أمام المؤسسات وتحول دون قيامها بالإفصاح البيئي، يأتي في مقدمتها غياب أو ضعف التشريعات والمتطلبات القانونية التي تحكم هذه العملية، وهو ما جعل قرار القيام بالإفصاح دالة في العديد من العوامل المؤثرة فيه والمرتبطة بالمؤسسة ومحيطها الخارجي، والتي يمكن أن تؤثر فيه بالسلب أو الإيجاب، نأتي على ذكر أهم هذه العوامل في العناصر التالية

1. التكلفة والعائد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية

يتوقف قرار إعتماد وتبني المؤسسة للإفصاح المحاسبي البيئي من عدمه على المنافع المكتسبة منه، مقابل التكاليف التي تتحملها لقاء ذلك، فهو يساهم في الحد من تناسق المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وكذلك تخفيض التكاليف المرتبطة برأس المال، وكل هذا يتوقف على مدى مصداقية الإفصاح الاجتماعي والبيئي.

وعليه فالعلاقة بين معيار أو عامل تكلفة/عائد ودرجة الإفصاح المحاسبي البيئي هي علاقة طردية إيجابية، أي كلما كانت المنافع المكتسبة أكبر من التكاليف المنفقة، كلما زادت درجة الإفصاح البيئي في المؤسسة؛ (زايد، و زيدان إبراهيم، 2018، صفحة 593)

2. درجة المنافسة بين المؤسسات

نظرا لأن التوسع في الإفصاح بشكل عام والإفصاح المحاسبي الاجتماعي والبيئي بشكل خاص، قد يؤثر على الوضع التنافسي في المؤسسة، وعلية فإن قرار الإفصاح من عدمه يتوقف على وضع المؤسسة التنافسي وما إذا كانت هذه المعلومات تضر بهذا المركز التنافسي أم لا؟

وعليه فإن طبيعة العلاقة بين معيار الدرجة التنافسية والإفصاح البيئي هي علاقة سلبية، كلما زاد الوضع التنافسي للمؤسسة كلما قل قرار توسعها في الإفصاح عن أدائها البيئي؛ (عزيز محمد، 2018، صفحة 161)

3. خصائص المؤسسة

يتأثر مستوى الإفصاح المحاسبي الاجتماعي والبيئي بخصائص المؤسسة، التي تتوزع بين الحجم، الربحية، حساسية الصناعية أو القطاع والسيولة، ونأتي على ذكر طبيعة العلاقة بين متغير الإفصاح البيئي وأهم هذه الخصائص في

1.3. حجم المؤسسة: يعد حجم المؤسسة عاملا مهما في التأثير على الإفصاح المحاسبي، إذا كلما ازداد أو كبر حجم المؤسسة، كلما زاد معه قرارها بالإفصاح المحاسبي البيئي، وهو ما يجعل المؤسسات الكبرى أكثر إفصاحا عن المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية مقارنة بالمؤسسات الأصغر حجما، ويمكن إرجاع السبب وراء ذلك إلى ما يلي **(Galani, Stavropoulos, & Gravas, p. 2011)**

- اتساع حجم فئة أصحاب المصلحة للمؤسسات الكبرى مقارنة بالمؤسسات الصغرى؛
- قلة تكاليف الإفصاح لدى المؤسسات الكبرى مقارنة بالمؤسسات الأصغر منها حجما؛
- زيادة اهتمام المحللين الماليين بأخبار المؤسسات الكبرى ومعلوماتها المفصح عنها أكثر من المؤسسات الأصغر حجما؛

وعليه هناك ايجابية للعلاقة بين حجم المؤسسة كمتغير مستقل ودرجة الإفصاح المحاسبي البيئي في المؤسسة وهو ما أكدته عديد الدراسات التي تناولت موضوع علاقة الإفصاح المحاسبي الاجتماعي والبيئي بحجم المؤسسة **(Nguyen and all, 2017, p. 263)**

2.3.ربحية المؤسسة: هناك علاقة إرتباط ايجابية بين الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات وربحيتها، حيث تميل المؤسسات الأكثر ربحية إلى الإفصاح المحاسبي البيئي، سعيا منها للتميز عن تلك المؤسسات الأقل قدرة على تحقيق الأرباح، وذلك من خلال توفير إفصاح اختياري للمعلومات البيئية، قصد إمكانية زيادة رأس المال بأقل تكلفة ممكنة عن طريق جذب المزيد من رؤوس الأموال وبالتالي مساهمين جدد.

3.3.السيولة: أثبت عديد الدراسات عن إيجابية العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وسيولة المؤسسات حيث أن تلك المؤسسات التي يكون لديها سيولة عالية أكثر عرضة للإفصاح في تقاريرها عن المعلومات الاختيارية البيئية عن المؤسسات ذات السيولة المنخفضة.

. حساسية قطاع الصناعة: يتأثر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي والبيئي بحساسية الصناعة وطبيعتها، فكلما كان نشاط المؤسسة مؤثرا في البيئة والمجتمع، كلما زادت مسؤوليتها، وبالتالي يكون لديها دافع أكبر لممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، التي تعمل بها مقارنة بالشركات الأقل تلويثا للبيئة. **(BEN RHOUMA, May2008, p. 14)**

وعليه يمكن أن نستشف إيجابية العلاقة بين حساسية القطاع والإفصاح المحاسبي البيئي، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن المؤسسات التي تمارس نشاطات حساسة بيئيا عليها أن تمتثل لقوانين صارمة بفعل خصوصية أنشطتها الملوثة للبيئة، ما يوجب عليها أن تفصح عن قضاياها البيئية، خدمة للمجتمع ولأصحاب المصلحة فيها من مستثمرين ومستهلكين؛

5.3. قوة حملة الأسهم: كلما زادت درجة خصخصة المؤسسة، كلما زاد استعداد إدارتها للإفصاح عن أدائها الاجتماعي والبيئي، وهذا راجع لكون متخذي قرار الاستثمار يرون أن معلومات الإفصاح البيئي ستكون أكثر أهمية لأغراض اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم.

ثالثا: اتجاه العلاقة الترابطية بين الإفصاح المحاسبي البيئي ومؤشرات الأداء المالي

تعتبر أنشطة الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي والأداء المالي مرتبطة ببعضها البعض، حيث يهتم المجتمع والأطراف أصحاب المصلحة فيه بالأنشطة البيئية، انطلاقا من كونه وسيلة تساعد المؤسسات في تحسين الأداء المالي

وتحقيق مؤشرات أداء أفضل، حيث يعمل الإفصاح البيئي كأداة لمعرفة مدى قدرة المؤسسات الصناعية على الاستمرار، البقاء، تحقيق الربحية والتوسع في الأسواق وتحقيق ميزة تنافسية على المدى الطويل. **(قحطان السامرائي، ، 2013، صفحة 4)**

تذهب عديد الدراسات البحثية الكمية والنوعية إلى التأكيد على وجود علاقة معنوية إحصائية بين الإفصاح المحاسبي البيئي وتحسين مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة، حيث تؤكد دراسة **(Qi Gy,** Qi Gy and al, 2014 **ZengSx, shi JJ, Meng XH, & Lin H, Yang QX, 2014,, pp. 349-356)** على وجود علاقة ترابطية بين الأداء البيئي والأداء المالي للمؤسسات الصناعية، بحكم أن المعلومات البيئية هي ذات طبيعية كمية تؤثر في المركز المالي للمؤسسة، والذي بينته نتائج الدراسة.

إن الجدل القائم في العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاجتماعي البيئي والأداء المالي، يتضمن قضية أساسية للمؤسسة هي اتجاه العلاقة إلى أين؟ (إيجابي، سلبي، دون علاقة معنوية)، وهذا راجع إلى كون الإلتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية يكلف المؤسسات إلتزامات مالية، وللتعويض عن هذه التكاليف تتوقع المؤسسات الحصول على عوائد ومنافع اجتماعية وبيئية. ولإثبات هذه العلاقة حاولنا رصد مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بالموضوع البحثي، لتحديد اتجاه العلاقة الترابطية بين المتغيرين، والتي تتخذ أحد الاتجاهات التالية

- الاتجاه الأول: علاقة معنوية موجبة؛
- الاتجاه الثاني: علاقة معنوية سالبة؛
- الاتجاه الثالث: عدم وجود علاقة معنوية.

تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات قياس الأداء المالي، لا تخرج عن ثلاث محددات رئيسية توضحها الصيغة التالية **(جلال أحمد و الكسار، 2015، صفحة 20)**

الأداء المالي= معدل نسب الربحية + معدل نسب الأداء الإداري + معدل نسب المديونية والسيولة.

1. الإتجاه الإيجابي للعلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي

وفقا لهذا الاتجاه فإن المؤسسات من الممكن أن تحقق أرباحا من الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، من خلال زيادة إنتاجية الموظفين وتخفيض التكاليف أيضا، كون هذه المؤسسات تتجنب الضرائب الحكومية باستفادتها من إعفاء الضريبة على المبالغ المنفقة في الأنشطة الاجتماعية، بما يخفض من تعرضها للمخاطر المالية، ويزيد من توسعها في إنتاج منتجات صديقة بالبيئة إرضاء للمجتمع وللأطراف أصحاب المصلحة فيه من مستهلكين.

يساهم الإفصاح المحاسبي البيئي بشكل إيجابي في تعزيز سمعة المؤسسة وتحسين جودة قوائمها المالية من خلال زيادة شفافية وموثوقية توقعاتها المالية المستقبلية من قبل المستثمرين والأطراف أصحاب المصلحة، الأمر الذي يجعل من هذه التأثيرات الإيجابية عاملا مهما في تحسين الموقف المالي للمؤسسة، من خلال تأثير الإفصاح البيئي على مختلف مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة، وهذا راجع لأن المؤسسات المفصحة عن أدائها البيئي تستفيد من مزايا كونها أكثر جذبا للمستثمرين، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة أسهمها السوقية وزيادة قدرتها التنافسية، وهو ما

أكدته دراسة(عبد الصادق محمد، 2017) (محمد عبد الصادق محمد،، 2017، صفحة 20)التي قامت باستطلاع آراء معدي التقارير المالية وبعض متخذي القرارات في المنشآت بقطاع المقاولات حول أثر القياس والإفصاح البيئي في ترشيد القرارات الاستثمارية المستقبلية من أجل تحقيق ميزة تنافسية بالقطاع المقاولاتي محل الدراسة.

أكدت دراسة(Cormier&Magman, 2007) على إيجابية العلاقة بين المتغيرين، التي يبرز فيها التأثير الإيجابي على مؤشرات الأداء المالي من خلال الرفع في قيمة أسهمها في السوق وبالمقابل التخفيض من تكلفة رأس مالها.

كما جاءت نتائج دراسة (محمد عبد الكريم، 2015) تأكد على أن هناك بنودا من المؤشرات الفرعية الثلاثة المحددة في الدراسة وهي قواعد ومعايير الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، لها تأثير إيجابي على عملية ضبط مؤشرات الأداء المالي بالمؤسسة، بالتركيز على عاملين مهمين منها والأكثر تأثيرا وهما الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية والبيئية.

2. الإتجاه السلبي في العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي

يجادل الاقتصاديين النيوكلاسيكين في أن موضوع الإفصاح البيئي، يؤدي إلى تكبد المؤسسة لتكاليف ينجم عنها التقليل من أرباح وثروة المساهمين، ويتفق هذا التوجه مع وجود علاقة سلبية بين إلتزام المؤسسات بالإفصاح المحاسبي عن أدائها الاجتماعي البيئي والأداء المالي، والأساس المنطقي لهذه العلاقة يقوم على أن الانتهازية الإدارية التي تعمل على تخفيض الإنفاق على المسؤولية الاجتماعية والبيئية، تؤدي إلى زيادة الربحية، وبالتالي زيادة التعويضات للإدارة، الأمر الذي سيدفع بالمديرين لمحاولة تحويل الإنتباه عن طريق الإنفاق على برامج اجتماعية واضحة، عندما تصبح مؤشرات الأداء المالي ضعيفة.

توصلت عديد الدراسات إلى تحديد سلبية العلاقة الترابطية بين تقارير الإفصاح عن الأداء البيئي وتحسين الأداء المالي في المؤسسة، معبرا عنه بمؤشرات عدة تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ومن أهم الدراسات التي تمكنا من رصدها والتي جاءت نتائج بحثها لتؤكد هذا الإتجاه السلبي، نذكر

دراسة(**David Mathuwa & Kiweu, September2016**) التي توصلت نتائجها، إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح الاجتماعي البيئي ومؤشرات الأداء المالي، بالتطبيق على تعاونيات الادخار والائتمان في كينيا، والتي أرجع الباحث سببية الإرتباط السلبي إلى المنطق التنظيمي الذي تنتهجه المؤسسة، وانتقالها أو تركيزها في الأداء المالي على كيفية تحقيق الربحية دون التركيز على الإفصاح الأمثل للقضايا البيئية والاجتماعية.

3. الإتجاه المحايد أو عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين

نجد أن أصحاب هذا الإتجاه يستندون في طرحه على الحجة القائلة بأن البيئة التي تعمل فيها المؤسسة معقدة وغير مباشرة، انطلاقا من كونها تعتبر نظاما مفتوحا في علاقة مع مختلف أطراف السوق.

كما يمكن تفسير عدم وجود علاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي أيضا إلى اعتماد أصحاب هذا الاتجاه على نظرية السوق في تحديد الأسعار، التي تتساوى فيها قوى العرض والطلب، وذلك بافتراض أن تكلفة الأنشطة الاجتماعية والبيئية يمكن أن تتم موازنتها من خلال تخفيض التكاليف الأخرى الجارية، ويتفق هذا التوجه مع عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين متغير الإفصاح البيئي ومؤشرات الأداء المالي في المؤسسة، ويدعم هذا الاتجاه عديد الدراسات التي جاءت نتائجها لتؤكد على عدم وجود علاقة بين المتغيرين والتي أرجعتها لعدة أسباب .

- **العلاقات المختلطة أو المزيج بين الإفصاح البيئي ومؤشرات الأداء المالي**

في ظل هذا الإتجاه نجد الدراسات التي مزجت نتائجها بين إيجابية وسلبية العلاقة الترابطية بين الإفصاح المحاسبي البيئي ومؤشرات الأداء المالي في المؤسسة، أو حتى معنويتها مع بعض المؤشرات وغيابها مع مؤشرات مالية أخرى. ومن أهم هذه الدراسات نذكر على سبيل الحصر، دراسة **(Hassel, Nilsson , & Nyquist, 2005)** التي حدد من خلالها مدخلين لاختبار العلاقة بين الإفصاح المحاسبي البيئي والأداء المالي وهما المدخل الأول على أساس التكلفة (الاستحقاق) والمدخل الثاني على أساس القيمة (النقدي).

ركزت الدراسة على المدخل الأول الذي يقوم على أساس الاستحقاق والتكلفة، الذي يحدد **سلبية العلاقة** بين المتغيرين، في حين المدخل الثاني الذي يستند إلى الأساس النقدي للتقييم يحدد **إيجابية العلاقة الترابطية** بين الإفصاح البيئي وتحسين الأداء البيئي.

بهدف اختبار معنوية وطبيعة إتجاه العلاقة بين الأداء البيئي والأداء المالي على مستوى المؤسسة، قام **(Stevanovic, Jovanovic, & Hanic, 2019)**بفحص مجموعة من الأدبيات والدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، والتي استند فيها للتعبير عن الأنشطة البيئية على مجموعة من مقاييس ومؤشرات تقيس الأداء البيئي، والتي تتضمن إنبعاثات الملوثات، النفايات والإفصاح في التقارير البيئية، لتتوصل نتائج الدراسة والتحليل إلى وجود علاقة مختلطة ومزيجة بين المتغيرين المدروسين في الأدبيات المرصودة للبحث.

الاستنتاجات والتوصيات:

استعرضت عناصر هذه الورقة البحثية تأصيلا نظريا وعلميا للإفصاح المحاسبي البيئي، بإعتباره أحد أهم ركائز نظام المحاسبة البيئية، الذي تستند إليه في توصيل المعلومات البيئية للأطراف أصحاب المصلحة مع المؤسسة لغرض استخدامها في دعم عملية إتخاذ القرارات، وقد أسفرت عملية تحليل الإشكالية والأسئلة الفرعية، عن جملة من الاستنتاجات نوردها فيمايلي:

- تجسد الإطار النظري للإفصاح المحاسبي البيئي في الاتجاهات والمجالات المختلفة له كمفهوم يتعلق بالمدخل المحاسبي للأداء البيئي، والذي يندرج تحته كل من البيئة بمفهومها الواسع والضيق. معتمدا على مجموعة من المتطلبات تمثل المقومات الرئيسية اللازمة لنجاح الإفصاح المحاسبي البيئي في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وتتوزع هذه المتطلبات بين متطلبات عامة، متطلبات خاصة، تتعلق بالمحتويات الأساسية من البيانات المالية والكمية اللازمة للإفصاح ومتطلبات مهنية محاسبية تخص الاعتبارات المحاسبية الواجب مراعاتها لتحديد الوضع الملائم لإظهار البيانات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة؛
- خصص الإطار النظري أيضا لدراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي البيئي كمتغير مستقل ومؤشرات الأداء في المؤسسة وهذا من خلال المداخل النظرية الثلاثة المفسرة للإفصاح المحاسبي البيئي، بالتركيز على المدخل الثالث الذي يخص نظرية أصحاب المصلحة، التي تستند في تفسيرها للإفصاح على بعدين أحدهما أخلاقي والآخر إداري.

- تأخذ اتجاهات العلاقة الترابطية بين الإفصاح المحاسبي البيئي والأداء المالي، والتي تتخذ أحد الاتجاهات (3) الثلاثة إيجابي سلبي أو عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، يساهم فيها الإفصاح المحاسبي البيئي في تعزيز سمعة المؤسسة وتحسين جودة قوائمها المالية.

أما عن توصيات الدراسة فمن الضروري التركيز على تبني المؤسسات للإفصاح المحاسبي البيئي باعتباره أداة لمعرفة مدى قدرتها على الاستمرار، البقاء، تحقيق الربحية والتوسع في الأسواق وتحقيق ميزة تنافسية على المدى الطويل.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

إلياس شرشافة. (2018). أثر ممارسة الحوكمة على الإفصاح المحاسبي البيئي للشركات-دراسة مجموعة من المؤسسات الفرنسية والجزائرية. رسالة دكتوراه علوم في العلوم التجارية. جامعة فرحات عباس، سطيف1.

زايد، م .ع & .،زيدان إبراهيم ,م .(2018). أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسؤولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية ."لمؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة حول دور المحاسبة والمراجعةحول دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر .كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

زلوم، ,ن .ع .(2011) .نموذج مقترح لقياس أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي .رسالة دكتوراه فلسفة في الأعمال، تخصص محاسبة، كلية الأعمال .جامعة عمان العربية.

عزيز عزيز محمد. (2018). دور الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العراقية-دراسة تطبيقية على بعض الشركات المدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية. "، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 8(4).

كحيط ,ع .ن .،محمد أيوب ,ل & .،حمران نامس ,ج .(2015) .إستعمال نظرية الإشارة في تفسير العلاقة بين الإفصاح البيئي وتحقيق المزايا التنافسية-دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية .مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية.(19)

مجدي مليجي عبد الحكيم. (2019). "محددات الإفصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق رأس المال المصري. تاريخ الاسترداد 09 ماي, 2019، من http://cc.psau.edu.sa/ar/article/

مهوب زحلوط، ,ع .(2015) .رسالة دكتوراه في المحاسبة .تأثير عوامل بيئة الإستثمار على التباين في الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير الدولية -عينة من الشركات الصناعية المدرجة في الأسواق المالية العربية .كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

المراجع باللغة الأجنبية

Baalouch, F., DamakAyad, S., & Hussainey, K. (2019). "A study of the determinants of environmental disclosure quality : evidence from French Listed Companies". Journal of Management and Governance.

David Mathuwa, & Kiweu, J. (September2016). "Cooperative Social and Environmental Disclosure and Financial Performance of Savings and Credit Cooperatives in Kenya" (Vol. 35). Advences in Accounting, Incorporating Advances In International Accounting.

F.Zubek, F. (June2008). thesis of doctor of philosophy of the business school. An investingation into Human Resource Disclosure, with specific reference to corporate social responsability in the LibyanOilindustry. , Liverpool John Moores University (JMU), .

Galani, D., Stavropoulos, A., & Gravas, E. (n.d.). Company Characteristics and the Environmental Policy. Business Strategy and The Environment, 21(4).

Hassel, L., Nilsson , H., & Nyquist, S. (2005). "The Value Relevance of environmental performance. European Accounting Review, 14(1), 41-61.

Mahugnon ZINSOU, K. (2013, Nov). Effets de l'Adoption des Normes IFRS sur les pratiques de Divulgation d'informations Financière à Caractère Environnemental des Sociétés Cotées Canadiennes : Cas des dispositions du Règlement 51-102 des ACVM. Mémoire Présenté pourMémoire Présenté pour l'obtention du grade de maitrise en sciences és Gestion. HEC Montréal.

Nguyen and all, L. (2017). Factors Affecting Disclosure Levels of Environmental Accounting Information : The Case of Vietnam. Accounting and Finance Research.

Rizwan, M., & Waris , A. (2013). Factors InfluencingCorporate Social and Environmental disclosure (CSED) Practices in the Developing Countries : An Institutional Theoretical. International Journal of Asian Social Science, 3(3).

Stevanovic, S., Jovanovic, O., & Hanic, A. (2019). Environmental and Financial Performance : Review of Selected Studies. EconomicAnalysis, 25(2), 115.

الإفصاح المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

Accounting disclosure between the financial accounting system and International accounting standards

ط.د. مزيان رفاء ملاك/ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-/ الجزائر
د. عزي منال فريال/ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-/ الجزائر
د. هولي رشيد / المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-/ الجزائر

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة لمعرفة الإختلاف الموجود في الإفصاح المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، من خلال مفهوم الإفصاح المحاسبي، الذي يرتبط مباشرة بعرض ونشر القوائم المالية وتقديم معلومات حول العمليات والأحداث المالية المرتبطة بها، التي يستفيد منها مستخدموا هذه القوائم لإتخاذ القرارات المناسبة، وعرض متطلبات الإفصاح عن البنود الواجب إظهارها في صلب القوائم المالية وفق كل من النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية ومقارنتها.

وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها أن الإفصاح المحاسبي يضمن جودة القوائم المالية و ضمان التعبير الصادق وموثوقية عمليات المؤسسةوأن هناك تطابق شبه تام بين متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، لأن المرجعية الأولى للنظام المحاسبي المالي هي معايير المحاسبة الدولية مع وجود بعض التعديلات التي كانت من الضروري أخذها بعين الإعتبار بما يتماشى مع البيئة المؤسساتية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، الإفصاح المالي، القوائم المالية، المعلومة المحاسبية.

Abstract:

The study aims to identify the similarities and differences between accounting disclosure according to the financial system accounting and the international accounting standards by addressing the concept of accounting disclosure, which is directly related to the presentation and publication of the financial statements in order to provide information about the financial operations and events associated with them, which benefit the users of these statements to make rational decisions and present requirements disclosure of the items to be shown in the financial statements according to both of the financial system accounting and the international accounting system, and their Comparison. Where the qualitative approach was relied upon by adopting the comparative study technique to identify the most important differences and similarities between the financial accounting system and international accounting standards.

The study found that accounting disclosure guarantees the quality of the financial statements, and therefore ensures the honest and reliable expression of the operations of the institution. In addition, it found that there is a perfect match between the financial system accounting and the international accounting standards ,which is the reference for the financial system accounting with some adjustments that were necessary to be taken into consideration, in line with the Algerian economic environment.

Keywords: financial accounting system, international accounting standards, financial disclosure, financial statements, accounting information

مقدمة:

في اطار التوجه نحو التوافق المحاسبي عمدت الجزائر إلى القيام بعدة إصلاحات في مجال المحاسبة، من خلال إعتماد نظام محاسبي جديد يعرف بالنظام المحاسبي المالي، يعتمد في إعداده بشكل كبير على معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي،يهدف إلى عرض معلومات مالية تتصف بخصائص جوهرية، تجعلها ملائمة لتلبية حاجات مستخدميها، تترجم في شكل قوائم مالية، تقوم المؤسسة بإعدادها وعرضها وفقا لأسس ومبادئ وقواعد معترف بها منها الإفصاح المحاسبي، الذي يعتبر أهم مبدأ محاسبي وجوهر النظرية المحاسبية، حيث يمثل أداة إتصال رئيسية لإيصال المعلومات للأطراف المعنية بها.

لاقى مفهوم الإفصاح المحاسبي إهتماما كبيرا من قبل الباحثيين والمفكرين والمنظمات المحاسبية الدولية، نظرا لأهميته الكبيرة في توفير المعلومات المهمة والضرورية التي تكون الخلفية والركيزة الأساسية لعملية إتخاذ القرار حيث نرى أن الإفصاح المحاسبي أخذ الصدارة في معايير المحاسبة الدولية، إذ جاء المعيار الدولي رقم 1عرض القوائم المالية ليشمل أساسيات العرض والمقارنة والمعلومات الواجب إظهارها، كما تم التطرق إليه في معايير أخرى وذلك حسب الموضوع الذي تم تناوله في كل معيار.

الإشكالية:

في ظل ما تم تقديمه ومن أجل التطرق لمفهوم الإفصاح المحاسبي في صلب القوائم المالية وفق كلا من معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي ووفقا لنظام المحاسبي المالي، يمكن حصر مشكلة البحث في:

ما مدى التطابق في الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكاليةالسابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

-هناك توافق بين متطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ومتطلبات الإفصاح التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية؛

- يدرج النظام المحاسبي المالي محتوى مبسط مقارنة مع محتوى المعايير المحاسبية الدولية.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

-الإحاطة بمفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته في عملية إتخاذ القرار؛

-التعرف على مختلف القوائم المالية الواجب عرضها نهاية كل سنة مالية وفروض إعدادها؛

- بيان أهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها وفق للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية وأهم الفروق بينهما.

منهج البحث:

لتحقيق الأهداف السابقة، والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم الإعتماد على المنهج الكيفي (الوصفي) حيث تم تبني تقنية الدراسة المقارنة لتحديد أهم أوجه الإختلاف والتشابه بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية.

هيكل البحث:

تبعا للأهداف المذكورة أعلاه ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية حيث تم التطرق في الأول إلى الإفصاح المحاسبي من خلال تعريف الإفصاح وأهميته، أنواعه ومقوماته. أما الثاني فتم التطرق فيه إلى القوائم المالية من خلال تعريفها وبيان أهدافها، عناصرها، وفروض إعدادها والجهات المستفيدة منها. أما المحور الأخير فتناول الإفصاح المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية مع إجراء مقارنة بينهما وإستخراج أوجه الشبه والإختلاف بينهما.

أولًا: الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي الأداة الرئيسية والفعالة لإيصال نتائج النشاط للمستخدمين، من خلال توفير المعلومات اللازمة لتسهيل عملية إتخاذ القرار.

1-تعريف الإفصاح وأهميته:

1-1- التعريف: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

"الإفصاح المحاسبي يعني أن تتضمن القوائم المالية أو التقارير المالية للوحدة الإقتصادية المعلومات التي يحتاجها مستخدموها، مع الإبتعاد عن أي تضليل أو إخفاء للمعلومات وبما من شأنه تحريف الصورة الحقيقية لأداء الوحدة".

(دفرور، 2016، صفحة 153)

كما يعرف كذلك على أنه: "تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة" (يوسف، 2017، صفحة 33)

ومما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه"عرض وتقديم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل كامل وواضح، على أن تتصف هذه المعلومات بالصدق والشفافية، وأن تقدم في التوقيت المناسب للمستخدمين لإعتمادها في عملية إتخاذ القرار".

1- **2-أهمية الإفصاح المحاسبي :** يمكن حصر أهمية الإفصاح المحاسبي فيما يلي: (زاف، 2019، الصفحات 51-52)

-توفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية لترشيد القرارات الإستثمارية والإئتمانية من القرارات الإقتصادية؛

-يساعد على بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال؛

-توفير معلومات حول التدفقات النقدية من خلال تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة؛

-تقديم معلومات حول الموارد الإقتصادية للوحدة الإقتصادية وإلتزاماتها والتغيرات التي تطرأ عليها؛

- يمكن من إظهار القيمة الإقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي يركز عليها مستقبل المؤسسة وإستمرارها في صورة قوائم مالية؛

-يمكن من إظهار مدى مساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحمل مسؤولياتها الإجتماعية في صورة قوائم مالية؛

-تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى صلاح الإدارة؛

- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ.

2-أنواع الإفصاح: هناك عدة أسس لتصنيف الإفصاح المحاسبي نذكر منها:

2-1- الإفصاح من حيث الهدف:

- الإفصاح الوقائي: وهوتقديم معلومات بصورة مبسطة لجعلها سهلة الفهم لمرعاة القدرة المحدودة للفهم لدى المستخدم العادي.؛ (شبايكي، (د.ت)، صفحة 54)
- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): تقديم معلومات ملائمة لعملية إتخاذ القرار. (الله م.، (د.ت)، صفحة 88)

2-2- الإفصاح من حيث المعلومة المفصح عنها:

- الإفصاح الكامل (التام أو الشامل): الإفصاح عن جميع المعلومات سواءا كانت ملائمة أو غير ملائمة. (باي، 2022، صفحة 99)
- الإفصاح الكافي: يشمل تقديم الحد الأدنى من المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية كما له تأثير مباشر في إتخاذ القرارات فضلا على أنه يتيح الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد. (الله ع.، 2020، صفحة 390)
- الإفصاح العادل: الإفصاح عن جميع المعلومات دون تحيز لفئة على حساب فئة أخرى، وبذلك يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات نفسها في وقت واحد. (راشدي، (د. ت)، صفحة 6)

2-3- الإفصاح من حيث درجة الإلتزام:

- الإفصاح الإلزامي (القانوني أو الإجباري): الإفصاح المنصوص عليه في المعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات لتقديم القدر الكافي من المعلومات المحاسبية؛ (زاف، 2019، صفحة 46)
- الإفصاح الطوعي (الإختياري): الإفصاح عن معلومات لا ينص عليها القانون ولا المعايير الدولية إلا أنه يرفع من درجة الإفصاح المحاسبي بهدف تعزيز الشفافية ومصداقية القوائم المالية. (زاف، 2019، صفحة 47)

3- مقومات الإفصاح: تركز عملية الإفصاح المحاسبي على المقومات الآتية:

1-تحديد نوعية المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تختلف نوعية المستخدمين للقوائم المالية من دولة إلى أخرى، وذلك بإختلاف طبيعة ونوعية النظام السياسي السائد. بحيث يشمل عدة أطراف كالملاك، المقرضين، الدولة، المستثمرين المحتملين...إلخ، وعليه فإن هذه الأطراف كلها تساهم في تحديد المعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية، سواءا من حيث شكلها أو محتواها. (شبايكي، (د.ت)، صفحة 55)

2-تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومة المحاسبية: يتطلب عنصر الملائمة وجود صلة وطيدة بين طريقة إعداد المعلومة المحاسبية والإفصاح عنها، وكذلك الغرض من إستخدامها. وعليه فإن المعلومة المحاسبية قد تكون ملائمة لغرض معين ولمستخدم معين، قد لا تكون ملائمة لمستخدم أخر ولغرض أخر بالضرورة، وذلك لعدم تطابق مصالح الأطراف ذات العلاقة. وعليه وجب الربط بين الغرض التي تستخدم فيه المعلومة المحاسبية بخاصية الملائمة والتي تعد المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها. (قسوم، 2016، صفحة 69).

3-طبيعة ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها: حتى تتلائم المعلومة المحاسبية مع إحتياجات المستخدمين والأطراف ذات العلاقة، يجب أن تمتاز بعدة خصائص نوعية محددة في قائمة المفاهيم رقم2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من طرف مجلس معايير المحاسبة المالية. تميز هذه الخصائص المعلومات الأكثر فائدة.

(طحاح، 2020، صفحة 576)

4-أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومة المحاسبية: يفصح عن المعلومة المحاسبية المهمة في صلب القوائم المالية الأساسية بالإضافة إلى بعض المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق والتي تعد جزء من القوائم المالية بحيث تستخدم عدة أساليب نذكر منها: (قسوم، 2016، الصفحات 70-71)

- الشرح بين قوسين؛
- الملاحظات؛
- الجداول الملحقة؛
- البنود المقابلة؛
- تحليلات الإدارة؛
- تقرير مراجع الحسابات.

5-التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومة المحاسبية: يجب أن تعد المعلومة المحاسبية وتعرض وتقدم للمستخدمين في التوقيت المناسب بحيث تزول منفعتها إذا تأخر عرضها، إذ أن تحقيق المعلومة المحاسبية للمنفعة في إتخاذ القرار مرتبط بشكل كبير بالتوقيت المناسب في الحصول عليها. (باي، 2022، صفحة 100)

ثانيًا: القوائم المالية

تعكس القوائم المالية الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة، وتعد المصدر الرئيسي لتزويد مستخدمها بالمعلومات المحاسبية وتحليلها وإستخراج نقاط القوة والضعف.

1-تعريف القوائم المالية وأهدافها:

1-1-تعريف القوائم المالية: تعرف على أنها "الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم تلخيص جميع البيانات وتسجيلها لتظهر

في النهاية على شكل مجموعة من القوائم، وهذه الأخيرة ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للإستفادة منها في إتخاذ القرارات، والحكم على نتائج عمليات المؤسسة وتقييم مركزها المالي". (قسوم، 2016، صفحة 42)

تعرف كذلك على أنها" مجموعة كاملة من الحسابات تتضمن: الميزانية: قائمة حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة والملاحق، والهدف منها هو تقديم المعلومات عن الوضعية والأداء المالي من أجل إتخاذ القرارات الإقتصادية. (طالب، 2020، صفحة 101)

وعليه يمكن تعريف القوائم المالية على أنها "النتائج النهائية لعملية المحاسبة، والوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية، تعد وفق أسس ومفاهيم ومبادئ وفروض محاسبية متعارف عليها، تكون في شكل كشوفات مالية تهدف الى إعلام الأطراف ذات العلاقة الداخلية والخارجية حول الوضعية المالية والأداء المالي لتسهيل عملية إتخاذ القرار.

1-2-أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية في المؤسسة في خدمة المستفدين الخارجيين منها، وذلك بتزويدهم بالبيانات والمعلومات المحاسبية التي يرغبون في الحصول عليها للأعمال الخاصة ولا يملكون سلطة في ذلك مثال عن ذلك نجد الأجهزة الحكومية، المستثمرين المحتملون....إلخ. ويمكن حصر هذه الاهداف فيما يلي: (دفرور، 2016، الصفحات 150-151)

- تحديد نتيجة المؤسسة من ربح أو خسارة من خلال قائمة الدخل وذلك بالمقارنة بين الإيرادات والمصاريف؛
- تحديد موجودات المؤسسة وإلتزاماتها للغير من خلال قائمة المركز المالي وذلك من خلال العرض المنظم للأصول والخصوم؛
- تحديد موقف السيولة من خلال قائمة التدفقات النقدية وذلك بالمقارنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والناتجة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، تمويل، إستثمار وإستغلال؛
- تحديد أسباب التغيرات في حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية وذلك بمقارنة بين حقوق الملكية بين أول وأخر مدة.

2- القوائم المالية وفروض إعدادها:

2-1-القوائم المالية: هناك 5 قوائم مالية أساسية الميزانية، قائمة الدخل، قائمة تدفقات الخزينة،قائمة التغيرات في حقوق الملكية والملاحق.

1-الميزانية (المركز المالي): تعتبر الميزانية تصوير للوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وعليه فإن محتواها يكون عبارة عن عناصر لحظية، والتي تعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة وهي ما تميزها عن عناصر باقي القوائم المالية (تدفقات، تيارات..) . تنقسم الميزانية إلى جانبين الأصول (الموجودات) يندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة

وهي موارد وحقوق المؤسسة على الأخرين، والتي تتحكم فيها كمحصلة لأحداث سابقة يتوقع أن تحقق منافع إقتصادية مستقبلية . أما الخصوم (المطلوبات) تدرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة وإلتزاماتها إتجاه الغير، والناتجة عن أحداث سابقة إطفاءها يؤدي الى تدفقات نقدية خارجة.(طالب، 2020، صفحة 102)

يشترط عند إعداد الميزانية الفصل بين ما هو متداول وغير متداول .

2- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): تعتبر قائمة الدخل جدول تعرض فيه نتائج نشاطات المؤسسة من ربح أو خسارة، مع توضيح القدرة الكسبية للمؤسسة في فترة زمنية معينة غالبا تحدد بالسنة المالية، تهدف هذه القائمة في الأساس إلى تزويد المستخدمين بالمعلومات الضرورية لعملية إتخاذ القرارات. إلا أنها تسعى إضافة إلى ذلك إلى تقييم جدوى الإستثمارات وعوائدها، تقييم قدرة المؤسسة على الإقتراض من المصارف والمستثمرين أو الإستقلالية المالية وكذلك تقييم كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعاليتها.(دفرور، 2016، صفحة 151)

3- قائمة التدفقات النقدية: تعد بمثابة كشف للمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة غالبا تحدد بالسنة المالية الواحدة، تحتوي على 3 أنواع من التدفقات النقدية: (حميدات، 2019، صفحة 70)

1-التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية: التدفقات الناتجة عن الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيراد (بيع وشراء بضائع، دفع الضرائب ورسوم ..) وكافة العمليات التي تمثل الدورة التشغيلية بالإضافة إلى الأنشطة التي لا تعتبر إستثمارية ولا تمويلية.

2- التدفقات المتأتية من النشاطات الإستثمارية: هي التدفقات الناتجة عن إمتلاك أصول طويلة الأجل أو التخلص منها وغيرها من الإستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

3-التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة تمويلية: تدفقات ناتجة عن النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقتراض التي تقوم بها المؤسسة المنشأة.

4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تعرض هذه القائمة من خلال المعلومات التي تتضمنها تحليلا مفصلا لحركة رؤوس الأموال في المؤسسة خلال السنة المالية، بحيث تتمثل هذه المعلومات في النتيجة الصافية للسنة المالية، التغيرات في السياسات المحاسبية والطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء السابقة والتي من شأنها التأثير على هيكل رأس المال،

المنتوجات والأعباء المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، عمليات الرسملة، توزيعات النتيجة والتوزيعات المقررة.(تجانية، 2021، صفحة 157)

5-الملاحق: الملاحظات الإظافية والهوامش والتوضيحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تعتبر جزء لا يتجزا منها، يمكن أن تكون أساس لإتخاذ القرارات برشد وعقلانية، تحتوي هذه الملاحق على المعلومات حول القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة بالإضافة إلى مختلف المعلومات حول المؤسسات التابعة والمشتركة والفروع أو الشركة الأم. بحيث ترتب هذه المعلومات بشكل منظم وفق كل فصل وباب من أبواب القوائم المالية، ويتعين على المؤسسة المعدة لهذه الملاحق إعدادها وعرضها بنفس طرق إعداد وعرض كل القوائم المالية. (زاف، 2019، صفحة 68)

2-2 –الفروض المتعلقة بإعداد القوائم المالية: تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 التغير في السياسات المحاسبية، التقديرات وتصحيح الأخطاء الفروض الأساسية الواجب إتباعها عند إعداد القوائم المالية. نذكرها:

- **فرض الاستحقاق:** ويعني الإعتراف بالمصروفات والإيرادات عند إستحقاقها بغض النظر عن تحصيلها أو سدادها وذلك بما تقتضيه المبادئ المحاسبية. (الله م.، (د.ت)، صفحة 91).
- **فرض الإستمرارية:** تعد المؤسسة قوائمها المالية وفقا لفرض الإستمرارية، أي أنها مستمرة لأجل غير محدد في المستقبل و تعد وتعرض هذه القوائم بإفتراض عدم وجود نية أو الحاجة في الدخول في عملية تصفية أو وقف النشاط، وفي حالة العكس هنا يتم إعداد قوائم مالية على أساس مختلف ويجب الإفصاح عن الأساس المستخدم، والظروف التي تؤول إلى عدم الإستمرار والمتوقع حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية. (حميدات، 2019، صفحة 15)
- **قابلية المقارنة:** يستخدم محتوى القوائم المالية لإجراء مقارنة بين الدورات المتتالية أو بين عدة مؤسسات. تعد عملية المقارنة أمر هام وأساسي للأطراف ذات العلاقة، بحيث تسعى هذه الأطراف من خلال خاصية المقارنة إلى إجراء مقارنة بين المنشأة محل التحليل والمنشأت التي تنشط في نفس القطاع، وذلك لتقييم أدائها وتحديد نقاط القوة والضعف، وكذلك إجراء مقارنة للمنشأة نفسها عبر عدة سنوات متتالية بهدف رصد التغيرات وتفسيرها. (براهيمي، 2019، صفحة 792)
- **الثبات (الإتساق في العرض):** يعني الثبات البقاء على نفس السياسات المحاسبية المستخدمة، ونعني بالسياسات الأسس والطرق والمفاهيم المحاسبية خلال الفترة والأخرى عند إعداد القوائم المالية وعرضها، وفي حالة التغيير في السياسات المحاسبية المتبعة وكان ذلك يأثر على الفترة الجارية وجب الإفصاح عنه وعن قيمته والإفصاح عن السياسة الجديدة المتبعة. (الله م.، (د.ت)، صفحة 91)
- **المقاصة:** تعني المقاصة إظهار بند معين بقيمته الصافية، أي الرصيد الصافي وذلك بإجراء عمليات طرح بين حسابات الذمم المدينة والذمم الدائنة. يمنع إجراء عملية المقاصة بين الأصول والإلتزامات أو الدخل والمصاريف مالم يقتضي أو تجبر به المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لا تعتبر مقاصة عملية عرض الأصول مطروح منها مخصصاتها وهو إجراء مقبول. (سعيداني، 2018، صفحة 264)
- **الأهمية النسبية والتجميع:** تعني الأهمية النسبية لبند أن يكون مهم كقيمة منسوبة إلى بنود أخرى، يتطلب المعيار الدولي رقم 1 عرض كل بند مادي مهم نسبيا بشكل منفصل في القوائم،وعرض البنود المختلفة في طبيعتها أو وظيفتها بشكل منفصل، ويجب تجميع البنود الغير مادية التي ليس لها أهمية والتي لا توجد حاجة لعرضها بشكل منفصل. (حميدات، 2019، صفحة 42)
- **العرض العادل والإمتثال لمعايير المحاسبة الدولية:** تعرض مجمل القوائم المالية بشكل عادل وصادق وذلك بعرض أثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها المنشأة بشكل صادق، وبالشكل الذي يتماشى مع ماتم تعريفه وتحديده للأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية، والمحددة من قبل معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي. (حميدات، 2019، صفحة 40)

- **تكرار إعداد التقارير:** على المؤسسة عرض القوائم المالية سنويا على الأقل، في حالة تغيير فترة العرض لفترة أقل أو أكثر من سنة وجب الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية، والسبب وراء إستخدام فترة أقل أو أكبر. تسمح المعايير في بعض الأحيان عرض القوائم المالية لفترة تقل أو تزيد عن سنة. (حميدات، 2019، صفحة 43)

3-الجهات المستخدمة للقوائم المالية: يعتبر المستخدمون الطرف المستفيد من القوائم المالية بصفة مباشرة نذكر منها:

- **المستثمرون:** يهتم المستثمرون بالقوائم المالية وذلك بما يفيدهم في تحديد المخاطر والعوائد المتعلقة بأموالهم المستثمرة، بحيث تقوم هذه الفئة بطلب معلومات تساعدهم في عملية إتخاذ القرارات المتعلقة بالشراء أو الإحتفاظ أو بيع إستثماراتهم. تحتاج كذلك لمعلومات حول قدرة المؤسسة على القيام بتوزيع الأرباح. (زاف، 2019، صفحة 59)
- **الموظفون:** تهتم هذه الفئة بالقوائم المالية من أجل الحصول على المعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع تعويضاتهم، أجورهم، تحفيزاتهم، مكافأتهم، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل وإستقرار وربحية المؤسسة. (قسوم، 2016، صفحة 51)
- **المقرضون:** يعتبر المقرضون المتعاملون الذين يمنحون الموارد المالية للمؤسسة، غالبا ما يكون البنك والمؤسسة المالية. تستفيد هذه الفئة من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لمعرفة ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم تسديدها في مواعيد إستحقاقها، أي معرفة القدرة الإئتمانية للمؤسسة على المدى الطويل، وبعدها إتخاذ قرار إستمرار التعامل مع المؤسسة محل التحليل من عدمه. (زاف، 2019، صفحة 59)
- **الموردون والدائنون الأخرون:** تهتم هذه الفئة بالقوائم المالية المعروضة وذلك لمعرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند إستحقاقها أم لا. (قسوم، 2016، صفحة 51)
- **العملاء والمدينون الأخرون:** يهتمون بالمعلومات المحاسبية المعرضة في القوائم المالية للمؤسسة المتعلقة بإستمرارية المؤسسة خاصة في حالة إرتباطهم أو إعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل. (زاف، 2019، صفحة 60)
- **المدراء:** تعتبر المهمة الأساسية للمدراء إتخاذ القرارات المصيرية للمؤسسة، يستفيدون من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لأجل التخصيص الأمثل للموارد، وإختيار الخدمات التي يتم تقديمها بالإضافة الى تنظيم عمليات التسديد وترتيب التمويل، تسيير الأموال بطريقة أكثر فعالية وكفاءة لتحقيق الأهداف. (دفرور، 2016، صفحة 153)
- **الحكومات والمؤسسات العامة:** تحتاج هذه الفئة للقوائم المالية لأجل تنظيم عملية تخصيص وتوزيع الموارد، تحديد السياسات الضريبية وإجراء إحصائيات الدخل القومي والإحصاءات المماثلة. (قسوم، 2016، صفحة 51)

- **الجمهور العام**:قد يكون للمؤسسة تأثير على الجمهور بعدة طرق، فمثلا قد يكون لهذه المؤسسة مساهمات فعالة في الإقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل، تساعد القوائم المالية الجمهور العام من خلال تزويده بالمعلومات التي تتعلق بإتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات الخاصة بتلك الأنشطة وفرص إزدهارها. (زاف، 2019، صفحة 60)

ثالثا: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المحاسبة المالية والمرجعية الدولية

أعطى كل من النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي بهدف الحصول على قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية. (مفروم، 2019، صفحة 17)

1-الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي: وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والذي يبين أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008. والذي ينص على تحديد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوفات المالية وبيان كل من إسم الشركة أو المجمع، الاسم ورقم التسجيل التجاري، طبيعة الكشوفات منفردة أو مجمعة، تايخ الاقفال، العملة، مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان مقر الشركة، الأنشطة الرئيسة. (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، الصفحات 22-23)

يسعى النظام المحاسبي المالي من خلال التوافق والمعايير الدولية لضمان الافصاح عن معلومات مالية ذات نوعية والمقدمة في شكل قوائم مالية صادقة وشفافة تعكس الوضع المالي للمؤسسة وتفي باحتياجات المستفدين منها في اتخاذ القرارات، لأن أي تضليل في عرض المعلومات من شأنه أن يفقدها أهميتها، وتاثيرها على قرارات مختلف مستخدميها، لذلك نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة إعداد وعرض قوائم على اسس تتفق مع متطلبات الإفصاح المناسب بتوفير معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية والتي تخدم مصلحة كافة مستخدميها. لذا تعتبر سياسات الافصاح من بين أهم التحديات التي ترفعها جهود الاصلاح المحاسبي في الجزائر وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي يعتبر أكبر خطوة نحو مسار التوافق المحاسبي الدولي.

ولقد اعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للافصاح المحاسبي من خلال اعطاء الأولية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفق المصداقية والشفافية لأجل التوافق والمرجع الدولي على تحسين نوعية المعلومة المالية. هناك عدة شروط لابد توفرها ووجودها في القوائم المالية لتحقيق الإفصاح وهي: (بوزوينة، 2019، الصفحات 16-17)

-أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها، مع مراعاة عامل الزمن، بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها؛

-يجب أن يكون الافصاح عن المعلومات المالية موجها لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى؛

-يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث يجب أن تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الافصاح التكلفة بكثير؛

-يهدف الافصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدي القوائم المالية، حيث ان الافصاح الكامل يساعد على إتخاذ القرارات؛

-يجب ان يضيف الافصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول الى القرار الامثل.

1-1-متطلبات الإفصاح عن القوائم المالية: ينص النظام المحاسبي المالي على عرض مايلي:

- **الميزانية:** تعرض الميزانية عناصر الأصول والخصوم وهي: (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، صفحة 23)

✓ **البنود الواجب إظهارها في جانب الإصول:**

- التثبيتات العينية، المعنوية والمالية؛
- الإهتلاكات؛
- المخزون؛
- أصول ضريبية؛
- الزبائن والمدينين الأخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

✓ **البنود الواجب إظهارها في جانب الخصوم:**

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والإحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير جارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الأخرون؛
- خصوم ضريبية؛
- المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

- **جدول حسابات النتائج:** تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الأتية: (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، الصفحات 24-25)

- الهامش الإجمالي؛
- القيمة المضافة؛
- الفائض الإجمالي للإستغلال؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات والأعباء المالية؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛

- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير عادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

جدول سيولة الخزينة: تعطي أساسا لتقييم قدرة المؤسسة في توليد الأموال بحيث يقدم مداخيل ومخارج

- الموجودات المالية الحاصلة خلال الدورة المالية حسب منشئها: (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، صفحة 26)

✓ **تدفقات الأنشطة العملياتية**: الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالإستثمار ولا التمويل؛

✓ **تدفقات أنشطة الإستثمار**: عمليات سحب أموال عن إقتناء أو تحصيل أموال عن بيع أصول طويلة الأجل؛

✓ **تدفقات أنشطة التمويل**: أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملياتية للإستثمار أو التمويل.

يقدم هذا الجدول إما بالطريقة المباشرة أو الغير مباشرة، بحيث يوصي النظام المحاسبي المالي بإستخدام الطريقة المباشرة والتي تتمثل في تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب..)، قصد إبراز تدفق مالي صافي وتقريبه إلى النتيجة قبل الضرائب الفترة المقصودة.

أما الطريقة الغير مباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير على الخزينة(إهتلاك، تغيرات الزبائن، المخزون، تغيرات الموردين....)؛
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة...)؛
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ..) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** يتلخص الحد الأدنى للمعلومات الواجب إظهارها في هذه القائمة والتي ترتبط بالمتغيرات التالية: (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، الصفحات 26-27)
  - النتيجة الصافية للسنة المالية؛
  - تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
  - المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
  - عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد..)؛

- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

- **الملاحق**: تشمل الملاحق المعلومات الأتية: (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، صفحة 27)

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير الموضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة)؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول التغيرات الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص المؤسسة المشاركة (فروع، الشركة الأم..) وكذلك المعاملات مع هذه المؤسسة (طبيعة وسياسة تحديد الأسعار...)؛
- المعلومات ذات طابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق مقترحة في الملحق 2 (نموذج الكشوف المالية).

-تقدم الملاحظات بشكل منظم وتشمل كل باب من أبواب القوائم المالية يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة..

محتوى الملاحق: عناصره تعد بنفس المبادئ والشروط التي تعد وفقها القوائم المالية بحيث تتضمن معلومات لا يمكن تسجيلها في الكشوف المالية الأخرى، وتحدد هذه المعلومات وفق معيارين وهما الطابع الملائم للإعلام وأهميته النسبية.

وفيما يلي بعض المعومات يمكن أن تحتويها الملاحق إذا كانت ذات أهمية ومفيدة لفهم أكثر القوائم المالية: (تجانية، 2021، الصفحات 159-160)

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك وإعداد الكشوف المالية: وهي المعلومات التي تظهر جميع القواعد والطرق المحاسبية من طرف المؤسسة لاعداد قوائمها المالية، ومدى تطابقها مع المعايير والقوانين المعلنة، وتفسير كل الاختلافات الموجودة، ومن مجمل ما يحمله من معلومات بيان طرق التقييم المعتمدة في مجال اهتلاكات العناصر العينية والعناصر المعنوية الواردة في الميزانية، كذا طرق تقييم سندات المساهمة، وتقييم ومتابعة المخزون وقياس الأصول والخصوم في حالة مخالفة طريقة التكلفة التاريخية، بحيث تجدر الإشارة إلى الزامية الإفصاح في حالة تغيير طريقة القياس لأي عنصر إذا كان ممكن طبعا، مع إدراج تفسيرات لهذه التغيرات وتأثيرها على النتيجة ورؤوس الاموال الخاصة للسنة المالية الحالية والسنوات السابقة.
- مكملات الإعلام اللازمة لفهم أحسن القوائم المالية: الافصاح عن تطور الأصول الثابتة والأصول المالية غير الجارية، وذلك ببيان قيمتها الاجمالية لبداية الدورة مع توضيح كل زيادات أو انخفاضات انتهاءا عند القيمة الاجمالية عند اقفال السنة المالية، وبيان المعلومات الخاصة بالتزامات حيازة الأصول الثابتة عن طريق عقد ايجار تمويلي مثل طبيعة الممتلكات، المعالجة المحاسبية، المبالغ والاستحقاق،

وبيان طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات، وطريقة معالجة تغيرات القيمة السوقية بالنسبة إلى التوظيفات المدرجة بالقيمة السوقية، وبيان الاعباء و الإيرادات الناتجة عن النشاط العادي ذات الأهمية البالغة، كتكلفة إعادة الهيكلة، خسائرالقيمة الاستثنائية للمخزون، التنازل عن الاصول الثابتة وتسوية النزاعات.

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والفروع والمعاملات التي تحصل بينهم؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية: وهي المعلومات والتوضيحات فيما يتعلق بالاسهم، بحيث يجب الافصاح عن عدد الأسهم وتطورها خلال الفترة المالية ومبالغ توزيعات الحصص المقترحة والالتزامات المالية الأخرى إتجاه المساهمين الواحبة الدفع أو الإستلام، والمخاطر غير قابلة للقياس التي لم تكون لها متوقعة والافصاح عن الأحداث التي وقعت بعد إقفال السنة المالية.

هناك أساليب أخرى للافصاح وفق النظام المحاسبي المالي تتمثل في تقارير المدقق الخارجي، حيث تهدف إلى بعث الثقة في المعلومات المدرجة في القوائم المالية الاساسية، كما أن خطاب رئيس مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين بالادارة في توضيح الاستراتيجية المستقبلية للمؤسسة وهي كذلك أسلوب للإفصاح. (عطاالله، 2020، صفحة 29)

1-2-القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية: يدرج أثر التغيير في السياسات المحاسبية والتقديرات، والتي تسمح بالحصول على إعلام أفضل في النتيجة الصافية للسنة المالية الجارية أو السنوات السابقة أو المستقبلية، بحيث تخص هذه التغيرات تعديلات للمبادئ والأسس والممارسات المطبقة من طرف المؤسسة لإعداد وتقديم الكشوف المالية، أحيانا تكون هذه التغيرات إلزامية يفرضها التنظيم أو القوانين والتشريعات و أحيانا تكون إختيارية وهي التي تكون للمؤسسة حرية التغيير.

- يقدم الأثر على نتيجة السنوات السابقة والنتائج عن التغيرات أو تصحيح الخطأ بعد موافقة أجهزة التسيير المؤهلة عليها، كتصحيح لإنفتاح نتيجة غير موزعة وذلك لتكييف معلومات السنوات السابقة، لضمان إمكانية مقارنتها خلال عدة فترات إذا كان هذا التصحيح أو التكييف غير ممكن يجب توضيح سبب ذلك في الملاحق.

- يثبت تأثير التغيرات في التوجهات الجبائية المناسبة للسنة المالية الجارية في نتيجة السنة المالية. (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، صفحة 21)

1-3-الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية: وهي الأحداث التي تحدث بين تاريخ إقفال السنة المالية وتاريخ إصدار القوائم المالية، تنقسم إلى نوعين أحداث معدلة وأحداث غير معدلة.

إذا طرأت أحداث بعد تاريخ إقفال السنة المالية ولم تؤثر هذه الأحداث في وضع الأصول والخصوم خلال الفترة سابقة الإقفال هنا يمكن تجاوزها، إلا أنه يفصح عنها في الملاحق إذا كانت ذات أهمية أو تؤثر في القرارات، بحيث وجب الإفصاح عن طبيعة الحدث وتقدير أثره المالي وعند عدم القدرة على التقدير الإفصاح عن الأسباب، وهي ما تعرف بالأحداث الغير معدلة. أما الأحداث المعدلة فهي تلك التي تؤثر على محتوى القوائم المالية ويجب تعديلها وتصحيحها. (الجريدة الرسمية، 25 مارس 2009، صفحة 27)

2-الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية: تم التطرق لموضوع الإفصاح المحاسبي في عدة معايير دولية، حيث عالجت هذه الأخيرة طرق عرض القوائم المالية شكلا ومضمونا ووضعت قواعد للإفصاح وفق الموضوع الذي يعالجه كل معيار.

1- **المعيار المحاسبي 1 عرض القوائم المالية:** تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية للإبلاغ المالي عن الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، تزداد أهميتها من خلال دورها في مساعدة الأطراف ذات العلاقة في إتخاذ القرارات الرشيدة.

تقتضي الفقرة 53 من المعيار المحاسبي الدولي 1 أنه واجب على كل مؤسسة تحديد بناءا على طبيعة عملياتها إذا كانت ستعرض الموجودات المتداولة وغير متداولة والمطلوبات المتداولة وغير متداولة كفئات مستقلة في صلب المركز المالي،إذ أنه عند إختيار عدم إجراء هذا التصنيف يجب تقديم الموجودات والمطلوبات حسب سيولتها. ومهما كان أسلوب العرض الذي تتبناه المؤسسة وجب الإفصاح عنه، بحيث لكل بند من بنود قائمة المركز المالي التي تشمل مبالغ يتوقع إستغلالها أو تعديلها قبل وبعد 12 شهر من تاريخ الميزانية العمومية، المبلغ المتوقع إسترجاعه أو تسويته بعد أكثر من 12 شهر. كما أن المعلومات الخاصة بتواريخ إستحقاق الأصول والخصوم تفيد في تقييم سيولة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بمطلوباتها المالية، والمبالغ الخاصة بالتاريخ المتوقع لإستعادة وتسوية الموجودات والمطلوبات غير النقدية مثل المخزون والمخصصات مقيدة كذلك سواء صنفت الأصول والخصوم على أنها جارية أو غير جارية، مثل أن تفصح المؤسسة عن مبلغ المخزون التي يتوقع إستعادتها بعد أكثر من سنة واحدة من الميزانية العمومية. (مفروم، 2019، الصفحات 15-16)

- **متطلبات الإفصاح في القوائم المالية:** يتطلب المعيار المحاسبي الأول عند عرض القوائم المالية الإفصاح عن كل مكون من مكونات القوائم المالية بشكل واضح وعرض كل من إسم المؤسسة، إذا كانت هذه القوائم لمؤسسة منفردة أو مجمع شركات، الفترة التي تغطيها القوائم المالية، عملة العرض وعملة التقرير في حالة المجمعات.

تعد القوائم المالية وفقا لأساس الإستحقاق ماعدا قائمة تدفقات الخزينة تعد وفق الأساس النقدي. (حميدات، 2019، صفحة 44)

1-1-قائمة المركز المالي: تتمثل البنود الواجب إظهارها في صلب قائمة المركز المالي في مايلي: (حميدات، 2019، صفحة 50)

- الأصول العينية، المعنوية والمالية ، الإستثمارات في الأدوات المالية والأصول المصنفة كأصول محتفظ بها للبيع والتي تشمل مجموعات التصرف والتي تدخل ضمن نطاق ifrs5.
- العقود الواقعة ضمن نطاق ifrs17 "عقود التأمين" (أصول وألتزامات)؛
- الإستثمارات التي تمت محاسبتها بطريقة حقوق الملكية؛
- الأصول البيولوجية؛
- المخزونات؛

- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى؛
- النقد والنقد المعادل؛
- الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى؛
- المخصصات والإلتزامات المالية؛
- الإلتزامات والأصول الضريبية الحالية والمؤجلة المعرفة بموجب ias12؛
- الإلتزامات التي تشمل مجموعة التصرف والمصنفة على أنها محتفظ بها للبيع وفق ifrs5؛
- حصة الأقلية؛
- رأس المال المصدر والإحتياطات التي تعزى لحملة الأسهم في الشركة الأم.

يجب التمييز بين ماهو متداول وغير متداول عند عرض قائمة المركز المالي، بحيث تشمل الأصول المتداولة البنود المتوقع تحويلها إلى نقد أو بيعها أو إستهلاكها خلال السنة الجارية أو البنود النقدية. غير ذلك فهو مصنف ضمن الغير المتداول، وهي التي تتمثل في الإستثمارات طويلة الأجل والموجودات والممتلكات والمعدات بالإضافة إلى الأصول المعنوية. الإلتزامات المتداولة والتي تشمل التعهدات المنتظر تسديدها خلال الدورة الحالية ذلك بإستخدام أصول متداولة أو بخلق مطلوبات متداولة أخرى. غير ذلك فهو مصنف ضمن الغير متداول، وتشمل التعهدات المنتظر تسديدها خلال فترة تفوق سنة. (الله م.، (د.ت)، صفحة 93)

1-2- قائمة الدخل (الدخل الشامل): تعرض بشكل منفصل في حالة كون الأهمية النسبية للبند عالية، أما الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهار في صلب قائمة الدخل هي: (شبايكي، (د.ت)، صفحة 59)

- الإيرادات؛
- نتيجة الأنشطة التشغيلية؛
- تكلفة التمويل؛
- نصيب المؤسسة من أرباح وخسائر في المؤسسات الزميلة أو أي مشروع مشترك؛
- الضرائب؛
- حصة الأقلية وصافي الربح أو الخسارة للفترة.

تعد قائمة الدخل وفق طريقتين حسب طبيعة الأعباء أو حسب الوظيفة، أيهما يوفر معلومات أكثر ملائمة ويكون ذلك بناءا على معلومات تاريخية وعوامل مرتبطة بقطاع وطبيعة نشاط المؤسسة . تعرض في شكل قائمة واحدة قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل الأخر (قائمة الدخل الشامل)، أو قائمتين قائمة الأرباح والخسائر للفترة المالية تليها قائمة الدخل الشامل تعرض وفق طريقتين: (حميدات، 2019، صفحة 52)

- حسب الطبيعة أين يتم تجميع الأعباء حسب طبيعتها (الإهتلاك، مشتريات المواد وتكاليف النقل..).
- حسب الوظيفة والتي تصنف الأعباء حسب وظيفتها مثل تكلفة المبيعات، التوزيع، المصاريف الإدارية... وهذه الطريقة الأكثر شيوعا في معظم دول العالم. (حميدات، 2019، صفحة 57)

-**بنود الدخل الشامل الأخر:** وهي البنود الغير معترف بها في قائمة الدخل بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف تتمثل في: (حميدات، 2019، الصفحات 52-53)

- أرباح وخسائر عمليات ترجمة العملات الأجنبية بموجبias21؛
- أرباح وخسائر الجزء الفعال من التحوط بموجب ifrs9؛
- أرباح وخسائر إعادة تقييم الأصول المالية المتوفرة للبيع بموجب ifrs9؛
- فارق إعادة تقييم التثبيتات العينية والمعنوية بموجب ias16 وias38؛
- إعادة قياس خطط المنافع المحددة بموجب ias19؛
- حصة المؤسسة في الدخل الشامل الأخر للمؤسسة التابعة؛
- مصروف الضريبة.

1-3-قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تتضمن هذه القائمة تسوية لحقوق الملكية بين أول وأخر الفترة، بحيث تعرض هذه القائمة كل مكونات حقوق الملكية وتحليل للدخل الشامل الأخر. حسب ias1 يجب أن تشمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية البنود التالية كحد أدنى: (حميدات، 2019، الصفحات 60-61)

- مكونات إجمالي الدخل الشامل للفترة مع الفصل بين حصة ملاك الشركة الأم وحصة الأقلية؛
- مكونات حقوق الملكية؛
- أثر التغير في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء بموجب ias8؛
- تسوية لمبالغ البنود الواردة ضمن حقوق الملكية بين القيمة المسجلة في بداية ونهاية الفترة؛
- التغيرات في الأرباح والخسائر والدخل الشامل؛
- التغيرات في رؤوس الأموال وتوزيعات الأرباح.

تكتسي هذه القائمة أهمية كبيرة في شركات الأموال وهذا بإعتبارها تقوم على الإعتبار المالي الذي يتولد عنه المسؤولية المحدودة بمسؤولية كل شريك في رأس المال، وعليه يمكن إجمال الفوائد المتولدة من المعلومات المعروضة من خلال هذه القائمة في بيان التغير في الأموال الخاصة بين تاريخين للميزانية وكذلك الزيادة أو الإنخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة، بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنيها للإفصاح عنها في البيانات المالية، كما تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج كافة عناصر الإيرادات والمصروفات المعترف بها في تحديدها في الربح أو الخسارة للفترة، وتعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح وإبراز إجمالي الأرباح وخسارة المؤسسة. (عطاالله، 2020، صفحة 23)

1-4-الإفصاح في الإيضاحات: تتمثل في المعلومات المطلوبة وفق ias/ifrs والتي لا تكون واردة في صلب القوائم المالية وتتمثل في: (الله م.، (د.ت)، صفحة 99)

- أسس القياس والسياسات المحاسبية المطبقة بحيث يمكن عرضها كمكل منفصل للقوائم المالية؛

- أحيانا يجب تغيير ترتيب بنود معينة في الإفصاحات، مثلا دمج المعلومات الخاصة بأسعار الفائدة وتعديلات القيمة العادلة مع معلومات حول إستحقاقات الأدوات المالية، على الرغم من أن الأولى إيضاحات تخص قائمة الدخل والأخرى تخص المركز المالي، إلا أنه يتم الإحتفاظ بهيكل منتظم للإيضاحات إلى الحد الممكن عمليا؛
- البنود والإلتزامات الطارئة والأيضاحات المالية الأخرى؛
- إفصاحات غير مالية.

2-المعيار المحاسبي الدولي 7 قائمة التدفقات النقدية: تعرض هذه القائمة وفق طريقين وهما:

2-1-طرق عرض وإعداد قائمة التدفقات النقدية: (حميدات، 2019، صفحة 74)

- الطريقة المباشرة: يتم بموجبها الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية للفترة المالية، بحيث يشجع ias7 على إستخدام الطريقة المباشرة لما توفره هذه الطريقة من معلومات بإمكانها أن تفيد المؤسسة في عملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، والتي لا توفرها طريقة العرض الغير مباشرة.
- الطريقة الغير مباشرة: يتم العرض بموجب هذه الطريقة تعديل صافي الربح أو الخسارة للفترة بتغيرات في أرصدة الأصول والمطلوبات المتداولة التشغيلية خلال الفترة المالية، قيم ومبالغ الإهتلاكات الخاصة بالأصول الثابتة، ومبلغ إطفاء الأصول المعنوية وأي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، بالإضافة إلى المكاسب أو الخسائر التي تنتج عن عملية التنازل أو التخلص من الأصول الثابتة أو المالية.

2-2-المعلومات الواجب إظهارها: حدد ias7 الحد الأدنى للبنود الواجب إظهارها حسب طبيعة كل تدفق نقدي وهي:

- **التدفقات المتأتية من الأنشطة التشغيلية:** (حميدات، 2019، صفحة 71)

  -المقبوضات النقدية من العملاء والحسابات الملحقة؛

  -المدفوعات النقدية لموردين والمستخدمين؛

  -الضرائب المدفوعة؛

  -الفوائد المدفوعة.

- **التدفقات المتأتية من الأنشطة الإستثمارية:** (حميدات، 2019، الصفحات 72-73)

  -مقبوضات التنازل عن أصول مادية، معنوية ومالية؛

  -مدفوعات عن إقتناء أصول مادية، معنوية ومالية؛

  -فوائد محصلة؛

  -توزيعات أرباح مستلمة.

- **التدفقات المتأتية من أنشطة التمويل:** (حميدات، 2019، صفحة 73)

  -مقبوضات جراء إصدار أسهم؛

  -مدفوعات شراء أسهم؛

-الحصول على قروض جديدة؛

-تسديد قروض؛

-توزيعات أرباح.

متطلبات الافصاح وفق ias 7:

- الإفصاح عن مجموع التدفقات النقدية الناجمة عن شراء أو بيع شركات تابعة بشكل منفصل وتصنف ضمن الأنشطة الإستثمارية، وذلك بالإفصاح عن تكلفة الشراء وقيمة البيع، التدفقات المتعلقة بعمليات الشراء والبيع، مبلغ النقدية والنقدية المكافئة في الشركة المشتراة أو المباعة، قيمة الأصول والإلتزامات الغير نقدية وما يعادلها ملخصة حسب فئات رئيسية؛ (حميدات، 2019، صفحة 84)
- الإفصاحات التي تمكن من تقييم التغيرات التي تطرأ على إلتزاماتها من الأنشطة التمويلية، وعليه الإفصاح عن التغير الوارد في بنود التدفقات النقدية التمويلية، فقدان السيطرة على الشركات التابعة، تغيرات أسعار الصرف، القيمة العادلة، التغيرات الأخرى. (حميدات، 2019، الصفحات 86-87)

كما يتطلب المعيار إفصاحات أخرى وهي:

-الإفصاح عن مبلغ الأرصدة النقدية الهامة وما يعادلها والمحتفظ بها ومقيدة للإستعمال؛

-المعلومات الإضافية الملائمة للمستخدمين لفهم أكثر المركز المالي والسيولة؛

-إجمالي مبلغ التدفقات النقدية التي تمثل الزيادة في الطاقة التشغيلية بشكل منفصل عن تلك المطلوبة للمحافظة على الطاقة التشغيلية؛

-مبالغ التدفقات النقدية الناجمة عن النشاطات التشغيلية والإستثمارية،والتمويلية لكل قطاع عمل تم التقرير عنه بموجب ifrs 8. (حميدات، 2019، صفحة 87)

2-3-بدائل التصنيف: يسمح ias7 بوجود بدائل للإفصاح عن بعض البنود بشكل منفصل كمايلي: (حميدات، 2019، صفحة 76)

- الفوائد المدفوعة تصنف كنشاط تشغيلي أو تمويلي؛
- الفوائد المقبوضة وتوزيعات الأرباح المقبوضة تصنف كنشاط تشغيلي أو إستثماري؛
- توزيعات الأرباح المدفوعةتصنف كنشاط تمويلي أو تشغيلي؛
- ضرائب الدخل تصنف ضمن الأنشطة التشغيلية إلا إذا كان يمكن تحديد الجزء المتعلق بباقي الأنشطة فتصنف حسب ذلك النشاط.

3-المعيار المحاسبي الدولي 8 السياسات المحاسبية، التغير في التقديرات المحاسبية والأخطاء المحاسبية: وضع هذا المعيار لإختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية للتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء المتعلقة بفترات سابقة نشرت قوائمها المالية.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة والافصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم إختيارها، وبيان كيفية تطبيقها بإعتبارها أنها الأكثر ملائمة وفقا لظروفها، وقد صدر في هذا الشأن وجوب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل

ملخص واحد ومستقل بدلا من إظهارها في شكل ملاحظات، كما يفرض أن تتبع المبادئ من فترة إلى أخرى ولكن النتيجة حرية الإدارة في المبادئ الملائمة لها وتعدد البدائل، أحياناً تلجأ إلى تغيير المبادئ مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال، وهذا يؤدي إلى صعوبة فهم وتقييم المعلومات ويجعلها غير قابلة للمقارنة. هنا قد يحدث تظليل أو سوء الفهم ويصعب إتخاذ القرار فألزمت المعايير المؤسسة بالإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية وبيان الأثر بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال. (دفرور، 2016، الصفحات 157-158)

3-1-السياسات المحاسبية: هي المبادئ والأسس والمحددات والقواعد المطبقة من قبل المؤسسة عند إعداد وتقديم القوائم المالية. (حميدات، 2019، صفحة 109)

3-2-التغير في التقديرات المحاسبية: هو تعديل للمبلغ المسجل لأصل أو إلتزام أو الإستهلاك الدوري لأصل ما ناتج عن تقييم الوضع الحاضر والمنافع والإلتزامات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بأصول وإلتزامات مالية، تنتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة لم تكن متوفرة ومعلومة سابقا وعليه فهي ليست تصحيحا للأخطاء. (حميدات، 2019، صفحة 109)

3-3- أخطاء الفترات السابقة: هي أخطاء واردة في القوائم المالية عن فترات سابقة ناتجة عن اللامبلاة أو سوء إستعمال البيانات أو أخطاء متعمدة أو غير متعمدة أو أخطاء حسابية. (حميدات، 2019، صفحة 110)

3-4- متطلبات الإفصاح وفق ias8: (حميدات، 2019، الصفحات 120-121)

- في حالة تطبيق معيار جديد، إسم المعيار؛
- طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي والذي يؤثر على الفترات الحالية ويتوقع أن يؤثر على الفترات اللاحقة، إلا إذا كان الإفصاح عن الأثر المستقبلي الغير قابل للتطبيق لتقدير الأثر مع الإفصاح عن حقيقة أن الأثر المستقبلي غير قابل للتطبيق؛
- إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة غير عملي، الإفصاح عن أسباب ذلك؛
- الإفصاح عن الأخطاء والمبالغ المصححة للبنود المتأثرة في بداية الفترة، وإذا كان إعادة العرض بأثر رجعي غير عملي بيان الأسباب.

4-المعيار الدولي 10 الأحداث اللاحقة لتاريخ الإقفال: يعالج هذا المعيار الأحداث التي تقع في الفترة ما بين تاريخ إقفال الميزانية وتاريخ صدور القوائم المالية بحيث وجب الإفصاح عن: (حميدات، 2019، الصفحات 143-144)

- تاريخ إقرار القوائم المالية لإصدارها وتحديد الجهة المخولة بإصدارها؛
- في حالة وجود من لديه السلطة في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها الإفصاح عن ذلك؛
- في حالة الحصول على معلومات بعد تاريخ الإقفال حول ظروف كانت قائمة بتاريخ الميزانية يتطلب ias10 تحديث الإفصاح في القائمة التي لها علاقة بهذه الظروف والأحداث؛
- في حالة ما كانت الأحداث الغير معدلة ذات أهمية معتبرة وأن عدم الإفصاح عنها يؤثر في القرارات فإن ias 10 يتطلب الإفصاح عن هذه المعلومات الخاصة بتلك الأحداث والتي تتمثل في:

- ماهية وطبيعة الحدث؛
- تقدير الأثر المالي لهذا الحدث وإذا كان صعب تقديره وجب الإفصاح عن ذلك.

إذا حصلت المنشأة على معلومات جديدة بعد تاريخ إنتهاء الفترة المالية حول أحداث وظروف كانت قائمة بتاريخ قائمة المركز المالي يجب تحديث الإفصاحات التي لها علاقة بهذه الظروف والأحداث في ضوء المعلومات الجديدة، حتى إذا لم تؤثر المعلومات الجديدة في المبالغ المعترف بها في القوائم المالية. ومن الأمثلة على ذلك نشوء معلومات جديدة حول قضية مقامة على المنشأة وتم الإفصاح عنها في القوائم المالية كإلتزامات طارئة بحيث تؤدي المعلومات الجديدة إلى تكوين مخصص يعترف به في القوائم المالية .(حميدات، 2019، صفحة 144)

3-مقارنة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية:

عنصر المقارنة	أوجه الشبه بين scf وias/ifrs	أوجه الإختلاف بين scf و ias/ifrs
الميزانية أو قائمة المركز المالي	يتفق scf مع ias1 في عدم وجود شكل معين لعرض القائمة إلا أنه من الضروري الفصل بين ماهو متداول وغير متداول، إتفق كذلك على الحد الأدنى للمعلومات الواجب عرضها وأن الميزانية تعرض في شكل قسمين أصول وخصوم.	هناك إختلاف في التسمية حيث أن scf تطلق عليها إسم الميزانية في حين ias1 يطلق عليها إسم قائمة المركز المالي -المعايير فصلت أكثر في محتوى الأصول والخصوم .
جدول حسابات النتائج أو قائمة الدخل الشامل	تتفق scf مع ias على عرض القائمة وفق طريقتين حسب طبيعة أو وظيفة المصروف.	المعايير فصلت أكثر في محتوى الإيرادات والمصاريف وفي طرق العرض حيث أنها تعرض في شكل قائمة واحدة تسمى بقائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الأخر (قائمة الدخل الشامل) أو في قائمتين الأولى قائمة الربح والخسارة للفترة والثانية قائمة الدخل الشامل والتي تحتوي بنود الدخل الشامل الأخر. -scf لم تتطرق لمفهوم الدخل الشامل الأخر؛ Ias ألغت البنود غير عادية في حين scf لا زال يسمح بإدراجها؛ Scfتشجع على إتباع طريقة العرض حسب الطبيعة في حين ias تشير إلى أن معظم دول العالم تتبع طريقة العرض وفق الوظيفة.
جدول سيولة الخزينة أو تدفقات الخزينة	إتفق scf مع ias7 في طرق العرض بحيث يشجع كلاهما على إتباع طريقة المباشرة، إتفق كذلك على محتوى التدفقات المتأتية من كل نشاط والحد الأدنى للمعلومات الواجب إظهارها.	يسمح ias7 ببدائل التصنيف لبعض البنود مثل توزيعات الأرباح.. لم يتم التطرق إليها scf إختلاف في التسمية scf يطلق عليها إسم سيولة الخزينة أما ias تدفقات الخزينة.
قائمة التغيرات في حقوق الملكية	تتفق scfمع ias1 في طريقة العرض والبنود الواجب إظهارها في القائمة	يتطلب ias1 الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرفي حين لم تشير إليها scf.
الملاحق أو الإيضاحات	تتفق scf مع ias1 في أن المعلومات الواجب عرضها في الملاحق هي تلك التي لا يمكن عرضها في	تسمح المعايير أحيانا بتغيير ترتيب بعض البنود.

	القوائم المالية، إلا أنها ضرورية وذات أهمية نسبية في فهم محتوى القوائم، وتقدم هذه الإيضاحات بشكل منتظم وتعد وتعرض بنفس طرق إعداد وعرض باقي القوائم.	
السياسات والتقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء	تتفق scf مع ias8 في أن الإفصاح عنها يكون في قائمة الملاحق والإفصاح عن الأثر المترتب عنها يكون في بند مستقل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية تحت إسم أثر التغيير في الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء.	المعايير فصلت أكثر في المعالجة المحاسبية لهذه التغيرات و الأخطاء.
الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	تتفق scf مع ias10 على أنه يجب تصحيح البنود المتأثرة بالأحداث المعدلة وأن الأحداث الغير معدلة يمكن عدم تتصحيحها إلا أنه يجب الإفصاح عنها في الملاحق إذا كانت تؤثر على القرارات	Ias10 فصل أكثر في الأحداث وذكرها في حين scf لم يتطرق إليها.

من خلال المقارنة السابقة يمكن القول أنه هناك تطابق كبير بين scf و ias، إذ أن scf مستوحاة من المعايير الدولية مع بعض التعديلات بما يتماشى مع البيئة الإقتصادية الجزائرية. إلا أنه يلاحظ أن المعايير في تحديث وتتطور مستمر بما يواكب المحاسبة الدولية في حين scf لم يتم إستحداثه وفق مستجدات المعايير وعليه الفجوة بينهما تزداد كلما تم إستحداث للمعايير. يلاحظ كذلك أن محتوى scf بسيط وأقل تعقيد من محتوى المعايير، كذلك محتوى المعايير أكثر تفصيل من محتوى scf.

خاتمة:

شهد العالم عدة تطورات في مجال تحرير التجارة الدولية وظهور الشركات متعددة الجنسيات، وإستجابة لكل هذه التطورات ظهرت معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي بهدف توحيد المحاسبة على المستوى العالمي، وسعت الجزائر لإصدار نظام محاسبي جديد، لوجود عيوب ونقائص التي يعاني منها النظام السائد، لا سيما عدم مواكبته لمتطلبات المحاسبة الدولية، فظهر نظام المحاسبة المالية والذي يعالج عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وبأسلوب ملائم وبالشكل الذي يعزز قيمتها ومنفعتها، ولقى هذا النظام عدة تحديات عند تطبيقه ومحاولة تقريبه للمحاسبة الدولية، لعل أهم هذه التحديات هو الإفصاح المحاسبي، والذي يحقق المصلحة المشتركة للمؤسسة

والمستخدمين، فكان التركيز على الرفع من مستواه من عدة نواحي سواءا بعرض قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم الرئيسية أو من خلال توحيد الطرق والأسس وقواعد العرض.

إختبار صحة الفرضيات: بعد القيام بالدراسة النظرية والتحليلية توصلنا إلى إختبار الفروض على النتائج التالية:

- الفرضية الأولى: تؤكد الدراسة صحة الفرضية، إذ أن معظم محتوى النظام المحاسبي المالي مستوحى من معايير المحاسبة الدولية، إلا أن الفجوة بينهما تزداد أكثر فأكثر وذلك لأن معايير المحاسبة الدولية مستمرة التحديث والتغيير بفعل التطور والتوسع المستمر للأعمال الدولية. في حين الجزائر لم تستحدث النظام المحاسبي المالي منذ أن تم وضعه .
- الفرضية الثانية: تؤكد الدراسة صحة الفرضية،إذ أن النظام المحاسبي المالي يدرج مفاهيم ومحاسبة مبسطة يمكن فهمها، في حين أن محتوى المعايير أكثر دقة وأكثر تفصيل، ولا يمكن فهمه إلا من قبل أشخاص متخصصين.

النتائج: من خلال العرض والتحليل لما سبق وعلى ضوء الفرضيات التي قام على أساسها البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- بما أن المرجعية الضمنية للنظام المحاسبي المالي هي معايير المحاسبة الدولية فهناك توافق كبير بين متطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي و متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- وجب النظر في واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحديثه بما يواكب متطلبات معايير المحاسبة الدولية والتي تعد دائمة التحديث؛
- إن أهم مبدأ محاسبي هو الإفصاح وذلك من خلال دوره في الرفع من جودة المعلومة المالية؛
- تعد القوائم المالية المرأة العاكسة للعمليات والأحداث المالية التي تقوم بها المؤسسة في ظل نشاطها الرئيسي؛
- إن أهم خطوة إتخذتها الجزائر لمواكبة التطورات العالمية في مجال المحاسبة هي وضع النظام المحاسبي المالي؛
- تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال ما يحققه من فوائد لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال تحسين خاصية الملائمة وإيصال المعلومات في الوقت المناسب وبسرعة.

التوصيات:

أستنادا للدراسة النظرية فقد تمت التوصية بمايلي:

- إعادة النظر في النظام المحاسبي المالي وتحديثه من خلال إجراء بعض الإصلاحات بما يواكب المحاسبة الدولية وبيئة الأعمال في الجزائر؛
- التركيز أكثر على الملاحق لما لها أهمية في قابلية الفهم للمستخدمين خارج التخصص؛
- الإستعانة بأهل الإختصاص لإستخراج نقاط ضعف النظام المحاسبي المالي والعمل على تحسينها ومعالجتها؛
- التأكيد على متطلبات الإفصاح في المؤسسة من خلال نشر ثقافة الحوكمة بالإستعانة بالجمعيات المهنية.

قائمة المراجع:

الجريدة الرسمية. (25 مارس 2009). القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008. (19).

إلياس شاهد،عبد النعيم دفرور. (2016). الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي ووفق معايير المحاسبة الدولية، دراسة مقارنة. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*(5).

براهيمي مها كلثوم: براق محمد. (2019). دور الإفصاح الإلكتروني في تحسين ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية. *مجلة البشائر الإقتصادية، 5*(3).

بوعبدلي ياسين، سعيدي سياف حنان، راشدي فاطمة. ((د. ت)). أهمية تطوير الإفصاح المحاسبي نحو نظام متكامل للإفصاح عن المعلومات المحاسبية البيئية.

جمعة فلاح حميدات. (2019). *مناهج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Expert*. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: المجمع الدولي العربي للمحاسبيين القانونيين.

جيلالي عبدلي، محمد الهتادي ضيف الله، حمزة تجانية. (2021). الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية. *مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، 4*(2).

خلف الله بن يوسف. (2017). أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسة. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*(7).

سعيداني محمد السعيد، زريقان بوبكر. (2018). مدى توافق النظام المحاسبي المالي scf مع المعايير المحاسبية الدولية (ias/ifrs) دراسة تحليلية تقيمية. *مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية*(3).

ضيف الله محمد الهادي. ((د.ت)). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (ias/ifrs). *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 1* (1).

طالب عبد العزيز، بلمداني محمد. (2020). مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 4*(2).

طحاح فضيلة، قمان عمر. (2020). دور النظام المحاسبي المالي scf في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. *مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13* (3).

قسوم حنان. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. *أطروحة دكتوراه في المحاسبة والتدقيق؛ كلية العلوم التجارية*.

لبنى بن زاف. (2019). دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية. *أطروحة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة*.

محمد العيد عمامرة: فتحي بن لدغم، محمد الهادي ضيف الله. (2020). معوقات الإفصاح المحاسبي للمعلومات المتضمنة بالقوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية في ظل البيئة الجزائرية. *مجلة إدارة العمال والدراسات الإقتصادية، 6*(1).

مريم باي. (2022). الإفصاح المحاسبي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2020. *مجلة إقتصاد المال والأعمال، 6*(1).

مفروم برودي، مراكشي عبد الحميد. (2019). متطلبات الإفصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم1 ias1. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 3*(1).

نوارة محمد، مليكة حفيظ شبايكي. ((د.ت)). مدى توافق الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ias1. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات إقتصادية، 32*(1).

هجيرة بوزوينة. (2019). واقع القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي -دراسة استطلاعية-. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 08*(02).

واضح صالح، حسوس صديق، بن مسعود، بن مسعود عطاالله. (2020). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية-دراسة مقارنة-. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 04*(01).

علاقة الافصاح المحاسبي الالكتروني بجودة المعلومة المالية

The Relationship of Electronic Accounting Disclosure with the Quality of Financial Information

ضمن المحور الثاني: الافصاح المحاسبي وعلاقته بجودة المعلومة والتقارير المالية
ط/د. بن عمر أسامة/ المركز الجامعي تيبازة-عبد الله مرسلي/مخبر الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية المستدامة/ الجزائر
PhD student.BENOMAR OUSSAMA/ UNIVERSITY CENTER OF TIPAZA/ Laboratory of studies in Islamic finance and sustainable development/ ALGERIA

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى إبراز العلاقة القائمة بين الافصاح المحاسبي الالكتروني وجودة المعلومة المالية، حيث سيتم التطرق إلى متطلبات الإفصاح المحاسبي، وأهدافه وأنواعه، ومقوماته الأساسية، وتم التطرق أيضًا إلى متطلبات توفر الجودة في المعلومة المالية، من أجل انتاج الصورة الصادقة والحقيقية المعبرة عن الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة، من شأنها اتخاذ أنجع القرارات وأصوبها.

الكلمات المفتاحية: الافصاح المحاسبي، الافصاح المحاسبي الالكتروني، المعلومة المالية، الجودة، القوائم المالية.

Abstract:

This research paper aimed to highlight the existing relationship between electronic accounting disclosure and the quality of financial information, where the requirements of accounting disclosure, its objectives, types, and basic components will be addressed, and the requirements for the availability of quality in financial information will also be addressed, in order to produce a true and true image expressing the situation The financial and accounting of the institution, which will make the most effective and correct decisions.The study adopted a reading of the previous studies and the results reached, and an attempt to clarify the compatibility of the preparation of the financial statements with the requirements of the computerized declaration brought by the international accounting standards within the framework of the financial accounting system.

Keywords: Accounting disclosure, Electronic accounting disclosure, financial information, quality, financial statements.

مقدمة:

مع تزايد الشركات والمؤسسات وأعمالها، خاصةً التي لها مواقع الكترونية، اتجهت العديد منها إلى الاعتماد على هذه المواقع من أجل عملية الافصاح المحاسبي للمعلومات والقوائم المالية، والتي تستهدف من خلاله مجموعة من المستخدمين والأطراف ذات المنفعة، وحتى تكون هذه المعلومات المالية تتصف بجودة عالية من الدقة والمصداقية، وجب على هذه المؤسسات مسك محاسبة عن طريق أنظمة معلوماتية تواكب التكنولوجيات الحديثة، بما توفره هذه الأخيرة من مميزات وخصائص تساعد على الرفع من جودة المعلومة المالية المنتجة من طرفه، كل هذا لاتخاذ أنجع القرارات وأصوبها.

- **اشكالية الدراسة:**

من خلال ما تقدم، يمكن طرح الاشكالية الرئيسية على النحو التالي:

"فيما تتمثل العلاقة القائمة بين الافصاح المحاسبي الالكتروني وجودة المعلومة المالية؟"

- **فرضية الدراسة:**

وكإجابة مؤقتة للإشكالية المطروحة، نقترح الفرضية التالية:

هناك علاقة خدمية بين الافصاح المحاسبي الالكتروني وجودة المعلومة المالية.

- **أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف الدراسة من خلال التعرف على العناصر التالية:

- التأصيل العلمي لعملية الافصاح المحاسبي؛
- متطلبات تطبيق الجودة على المعلومة المالية؛
- توضيح العلاقة بين الافصاح المحاسبي الالكتروني وجودة المعلومة المالية.

- **المنهج المستخدم:**

سلكت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك لوصف أدبيات الدراسة وملاءمة موضوع "الافصاح المحاسبي وجودة المعلومة المالية" لإمكانية وصف متطلبات تطبيقهما، وكذا تم الاعتماد أيضًا على المنهج التحليلي لتوضيح العلاقة القائمة بين المتغيرين.

1. الإطار النظري للإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المالية:

1.1. الافصاح المحاسبي:

1.1.1 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تعددت واختلفت تعاريف الافصاح المحاسبي، وفيما يأتي سنعرض أهم تعاريفه كالتالي:

- يقصد به بصفة عامة هو الاعلان عن شيء أو نشره، أو الإبلاغ عن موضوع معين أو محدد، وقد يكون هذا الإبلاغ موجها إلى شريحة معينة ومحددة في المجتمع، وقد يكون الإفصاح تثقيفيًا أو توجيها أو إلزاميا، حسب طبيعة الإفصاح والجهة الصادرة عنه (حابي، 2020، ص41)؛

- وعرفه آخرون، على أنه تقديم المعلومات إلى المستخدمين بشكل مضمون، صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشكل المستخدمين الداخليين والخارجيين بآن واحد (بوعزيز و بن موسى، 2022، ص103)؛
- يعرف بأنه يظهر المعلومات المالية سواء كانت كملية أو وصفية والمدرجة في القوائم المالية إلى المستفيدين منها دون تحيز أو تضليل، بشكل يسمح بالإعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرار (بن الصديق، 2021، ص218).

2.1.1. أهمية الإفصاح المحاسبي:

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال النقاط التالية(محمد، 2016، ص،ص 41،42):

- أن القوائم المالية هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، وبالتالي حتى تكون القوائم المالية مفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لابد من أن يتم اعدادها وعرضها بطريقة منتظمة ومقبولة؛
- زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة مراجع خارجي محايد، وهو ما ساهم في ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته؛
- زادت أهمية الافصاح المحاسبي بزيادة حاجة الشركات المساهمة في التمويل عن طريق المؤسسات الاقتصادية، فأصبح الافصاح المحاسبي شرطًا أساسيًا لتأسيس وإدارة الأداء المالي بكفاءة؛
- تقليل المخاطر واكتشاف الأخطاء الغش والالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعة.

3.1.1. أنواع الافصاح المحاسبي:

يمكن الاشارة إلى أنواع الإفصاح تبعًا لأهدافه، من خلال ما يلي (القطامية، 2022، ص،ص 68،69):

- **الإفصاح الكامل (الشامل):**

يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الافصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الافصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يتمد إلأى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

- **الإفصاح العادل:**

يهتم الافصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

- **الإفصاح الكافي:**

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحسبية والمالية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أنه يتبع الخبرة التي يتمته بها المستفيد.

- **الإفصاح الملائم:**

هو الافصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس المهم الافصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

- **الإفصاح التثقيفي (الاعلامي):**

أي الافصاح عن المعلومات المناسبة لغرض اتخاذ القرارات، مثل الافصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الافصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الاضافية بطرق غير رسمية يترتب عنها مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.

- **الإفصاح الوقائي (التقليدي):**

يقوم هذا النوع على ضرورة الافصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالافصاح الوقائي يتفق مع الافصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومة المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

4.1.1. المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية:

يقوم الافصاح المحاسبي من خلال عرض المعلومات المالية على المبادئ التالية (ضيف الله، 2013، ص87):

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المالية؛
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المالية؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المالية التي يجب الافصاح عنها؛
- تحديد أساليب وطرق الافصاح عن المعلومات المالية.

2.1. جودة المعلومة المالية:

سيتم التطرق في هذا المبحث من الدراسة، إلى توضيح ماهية جودة المعلومة المالية، وما هي متطلباتها.

1.2.1. تعريف جودة المعلومة المالية:

يقصد بها إحدى مكونات التنظيم الاداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والمحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات، سواءً للأطراف الخارجية أو الداخلية، وكما تعرف أيضًا على أنها مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق هذا يجب أن تكون خالية من التضليل والتحريف، وتعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية (زاوي، 2013، ص101).

2.2.1. خصائص جودة المعلومة المالية:

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها من قبل مستخدميها، فإن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، وتتعلق هذه الخواص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة من المعلومات المحاسبية.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بإصدار البيان رقم (2) عام 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الدراسة الأكثر شمولية وأهمية، حيث قامت بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية، وقدتم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلى (قراطم، عون، و فرحات، 2022، ص،ص 443،444) :

- الخصائص الأساسية؛
- الخصائص الثانوية.

أولًا : الخصائص الرئيسية:

- الملاءمة:

عرفها FASB بأنها تلك المعلومات القادرة على احداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية او تعزيز التنبؤات السابقة او تصحيحها ويمكن للمعلومات المحاسبية ان تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على الفهم والأهداف والقرارات.

وللملاءمة ثلاث خواص ثانوية هي:

–القدرة التنبؤية:

تتميز المعلومات بقدرتها على توفير اساس يستند اليه للتنبؤ بالأحداث المستقبلية لمتخذ القرار؛

–امكانية التحقق من التوقعات:

تكون المعلومات ملائمة اذا كانت لها القدرة على التحقق من صحة التوقعات السابقة لتصحيحها، وتوجد هذه المعلومات في التقارير المرحلية؛

–التوقيت المناسب:

تكون المعلومات مفيدة عندما تتوفر لدى متخذ القرار في الوقت المطلوب قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على قراره؛

- الموثوقية:

أشار FASB في البيان رقم (2) الى الموثوقية بأنها خلو المعلومات من الخطأ والتحيز بدرجة معقولة، وأن تنطوي بصدق على الخصائص المستهدف ابرازها عن الموضوع الذي يتم التقرير عنه.

وللموثوقية ثلاث خصائص ثانوية هي:

– صدق التعبير:

بحيث تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بصورة سليمة؛

– الحياد وعدم التحيز:

وذلك لفئة معينة من المستخدمين اي لا تغلب مصالح فئة على مصالح فئة أخرى؛

– قابلية التحقق أو الموضوعية:

أي القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا تم استخدام نفس الطرق والأساليب الت استخدمت في قياس المعلومة.

ثانيا: الخصائص الثانوية:

- **الثبات:**

يقصد به الانتظام في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية في المؤسسة وعدم تغييرها من دورة الى اخرى دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، اذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك وينتظر منه أن يؤدي الى الحصول على معلومات ذات جودة احسن، إضافة الى وجوب الافصاح عن ذلك في الدورة التي حدث فيها مع توضيح الأثار المترتبة.

- **القابلية للمقارنة:**

يقصد بها امكانية مقارنة المعلومات المحاسبية في المكان والزمان بمعنى أن يكون بالإمكان اجراء المقارنة بين معلومات محاسبية لعدة فترات لنفس المؤسسة، كما يمكن اجراؤها بين معلومات محاسبية لعدة مؤسسات مماثلة، والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل الى اخذ فكرة عن مسائل معينة.

3.2.1. معايير تحقق جودة المعلومة المالية:

لتحقيق أعلى درجة من الفعالية والكفاءة لجوة المعلومة المالية، تم توفير مجموعة من المعايير، وهي كالتالي (هوام و لعشوري، ب/ت، ص،ص 18،19):

- **معايير قانونية:**

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

- **معايير رقابية:**

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والادارية في تنظيم المعالجة المحاسبية والمالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة، فكلما كان عنصر الرقابة فعال فإنه سيكون له تأثير إيجابي على جودة المعلومة المالية، وبالتالي فإنه تلبي احتياجات مستخدميها.

- **معايير مهنية:**

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم المساءلة الإدارية من قبل الملاك للإطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

- **معايير فنية:**

إن توفر معايير فنية تؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع زيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفيروضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للمحاسبة، من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الادارية وسن القوانين التي تنظم عمل المؤسسات والشركات وتحفظ حقوق المساهمين.

علاقة الافصاح المحاسبي الالكتروني بجودة المعلومة المالية

بات من المهم اليوم على مهنة المحاسبة إنتاج معلومات مالية تتصف بالجودة والفعالية، وحتى تتمكن المؤسسة اليوم من انتاج هكذا معلومات لزم عليها مسك نظام معلومات محاسبي الكتروني، وذلك بالانتقال من الأنظمة المعلوماتية المحاسبية التقليدية إلى المعاصرة والحديثة، وذلك لما توفره هذه الأنظمة المعاصرة من مميزات وخصائص تجعل المعلومة المالية ذات جودة، ومن بين هذه الخصائص والمميزات نذكر –على سبيل المثال لا الحصر-:

- السرعة في إنتاج المعلومات المالية؛
- معالجة أكبر قدر من البيانات في ظرف وجيز؛
- الأمن وخصوصية الوصول والتحم في النظام؛
- أداء العمليات المحاسبية والمالية بدرجة عالية من الكفاءة؛
- انتاج معلومات أكثر دقة؛
- استجابة نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني لمتطلبات التغيير، أي قابليته للتغيير في بيئة عمل المؤسسة؛
- تفادي الأخطاء، والغش؛
- إنتاج تقارير مالية دورية ومستمرة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

وكل هذا، يساعد المؤسسة على الافصاح المحاسبي، من خلال ربط نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني بعملية الافصاح، لأن جوهر النظام يهدف إلى نقل المعلومات المالية عبر خادم أو موقع عن طريق الأنترنيت، يستهدف كل من:

- مستخدمي القوائم المالية؛

- المستثمرين والمساهمين؛
- المراجع الخارجي.

ويهدف الافصاح الالكتروني عن التقارير والقوائم المالية إلى تحقيق المنافع التالية (عبد اللطيف، 2014، ص،ص 30،31):

- توفير وسيلة نشر فورية وسريعة؛
- كثرة وتنوع المستخدمين الذين تصلهم الرسالة؛
- تخفيض تكاليف النشر، مثل تكاليف الطباعة ..

خاتمة:

ختامًا، فإن الدراسة خلصت إلى أن هناك علاقة خدمية بين الافصاح المحاسبي الالكتروني وجودة المعلومة المالية، وذلك من خلال أساس هذا الافصاح المحاسبي، عن طريق ما يقدمه النظام المعلوماتي المحاسبي الالكتروني من مميزات وخصائص جعلت من المعلومة المالية تتصف بجودة عالية من الدقة، والمصداقية والملائمة، يساعد مختلف الأطراف ذات المصلحة والمنفعة من اتخاذأنجع القرارات وأصوبها من بناءً على معطيات الافصاح المحاسبي الالكتروني، وعلى هذا الأساس، يمكن اعتماد مجموعة النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- تتمثل عملية الافصاح المحاسبي في تقديم المعلومات المالية لمختلف أصحاب المصلحة والمنفعة؛
- الهدف الأساسي لعملية الافصاح المحاسبي هو اتخاذ أنجع القرارات حسب الفئة المستهدفة (مساهمون، مستثمرون، الدولة...)؛
- تعدد أنواع الافصاح المحاسبي، بتعدد الهدف من كل نوع؛
- تتأثر جودة المعلومة المالية بفعالية نظام المعلومات المحاسبي، فكلما كان هذا النظام فعال فإنه سيؤثر على قرارات مختلف الأطراف من خلال اتخاذ أصوب وأمثل القرارات .

توصيات الدراسة:

- وجوب توضيح متطلبات عملية الافصاح المحاسبي؛
- تثقيف المجتمع العامل في مجال المحاسبة بضرورة عملية الافصاح المحاسبي الالكتروني؛
- العمل على ادخال الأدوات الحديثة والمعاصرة في مجال المحاسبة مما يساعد على الرفع من جودة المعلومات المالية المفصح عنها.

قائمة المراجع:

الكتب والمؤلفات:

1. ناصر عبد اللطيف. (2014). المحاسبة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات وتصميم وادارة قواعد البيانات. الاسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي.

المقالات العلمية:

2. أحمد حابي. (2020). العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية. *مجلة المدبر، 07*(02)، 41.
3. أمال زاوي. (01 04, 2013). جودة المعلومة المالية والمحاسبية وشورط تحققها. *مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، 07*(01)، 101.
4. انصاف القطامية. (02 02, 2022). "أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الحكومية". *المجلة العربية للنشر العلمي، 05*(49)، 69-68.
5. خالد قراطم، محمد عون، و محمد فرحات. (01 04, 2022). أثر جودة المعلومات المحاسبية التي يقدمها النظام المحاسبي على اتخاذ القرارات. *مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، 03*(04)، 443-444.
6. رضا بوعزيز، و كمال بن موسى. (2022). الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. *مجلة اقتصاد المال والأعمال، 07*(01)، 103.
7. محمد الهادي ضيف الله. (30 06, 2013). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 06*(01)، 87.
8. محمد بن الصديق. (2021). دور الافصاح المحاسبي في تعزيز جودة القوائم المالية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 04*(02)، 218.

الأطروحات والمذكرات:

9. نادية محمد. (2016). أثر الافصاح النحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية (مذكرة ماجستير). 41-42. كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الملتقيات والمداخلات:

10. جمعة هوام، و نوال لعشوري. (ب/ت). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية. 19-18. أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر.

أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين

The effect of Earnings Management Practices on The Quality of Accounting Information From The Point of View of Algerian Accountants

ط.د بومنقار جهاد / جامعة باجي مختار / الجزائر
Phd. Boumenkar Djihed / University of Badji Mokhtar / Algeria
د. بن علي سمية / مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي / جامعة باجي مختار / الجزائر
Dr. Benali Soumaya / University of Badji Mokhtar / Algeria

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين، ولتسهيل عملية جمع المعلومات تم استخدام الاستبيان الالكتروني، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من 100 محافظ حسابات مسجل في المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ومحاسبين المعتمدين، لكن تم استرجاع 70 استبيانا فقط، حيث تمت معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSSV26.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إدراك جيد من قبل المستجوبين بأساليب إدارة الأرباح ومدى ممارستها في المؤسسات الجزائرية بالإضافة إلى ادراكهم بعدم توفر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية، وكذا من بين النتائج التي تم التوصل أنه أن ممارسة إدارة الأرباح من قبل المؤسسات الجزائرية تقل من جودة معلوماتها المحاسبية على مستوى قوائمها المالية ومنه لابد من العمل على زيادة وعي مستخدمي التقارير المالية والمستثمرين بممارسات إدارة الأرباح حتى يكونوا أكثر دراية بها وبأثرها على قراراتهم.

الكلمات المفتاحية: ممارسة إدارة الأرباح، جودة المعلومات المحاسبية، محافظي الحسابات، المعلومة المحاسبية، القوائم المالية.

Abstract:

This study aimed to study the impact of earnings management practices on the quality of accounting information from the point of view of Algerian accountants, and to facilitate the process of collecting information, an electronic questionnaire was used, as it was distributed to a sample of 100 account holders registered in the National Qualifications of Accounting Experts, Accountants and Certified Accountants. However, only 70 questionnaires were retrieved, as the data were processed using the SPSSV26 statistical software

The study concluded that there is a good awareness by the respondents of the methods of earnings management and the extent of their practice in Algerian institutions, in addition to their awareness of the lack of quality of accounting information in the financial statements and reports, as well as among the

results that were reached that the practice of earnings management by Algerian institutions is less than The quality of its accounting information at the level of its financial statements, and therefore it is necessary to work on increasing the awareness of users of financial reports and investors of earnings management practices so that they are more aware of them and their impact on their decisions.

Keywords: Earnings Management Practice, Quality of Accounting Information, Account Keepers, Accounting Information Financial Statements.

مقدمة:

شهد بداية القرن الحادي والعشرين العديد من الفضائح المالية للشركات الكبرى في مختلف أنحاء العالم، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها قيام الشركات بممارسات مفرطة لإدارة الأرباح في ظل إهمال مكاتب المراجعة للواجبات المهنية المفروضة عليها، فيما يخص فحص الحسابات والتأكد من أن الأرباح المعلنة للشركات موثوقة وذات مصداقية بما يتناسب مع أداء المؤسسة، لما للأرباح من محتوى معلوماتي وآثار هامة تنعكس على البيانات المالية المنشورة ومن ثم على القرارات الاستثمارية والتمويلية لمستخدميها، ومنه فأي تلاعب في أرباح المؤسسة بالزيادة أو النقصان سيؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية.

الإشكالية الرئيسية:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: هل يوجد أثر لممارسات إدارة الأرباح على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين؟

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر لممارسات إدارة الأرباح جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهم تعاريف إدارة الأرباح وإبراز أهم أساليبها ودوافع ممارستها؛
- التعرف على جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها؛
- دراسة أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في معالجتها موضوع مهم وهو ممارسات إدارة الأرباح والتي تمارسها المؤسسة في القوائم المالية لإظهارها بصورة تختلف عن وضعها الحقيقي، حيث أن ممارسة إدارة الأرباح له آثار سلبية على المستوى الجزئي والكلي، فهو يؤدي إلى التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم زيادة حالة عدم اليقين عند أصحاب ذات المصلحة.

منهجية الدراسة:

من أجل معالجة حيثيات الموضوع وتحقيقا لأهداف الدراسة، اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، وذلك من أجل الوصول إلى أهداف محددة إزاء مشكلة ما وكذا المنهج التحليلي الذي يضفي على عمل الباحث الصفة العلمية.

هيكل الدراسة:

تمت هيكلة الدراسة وفقا لمحورين تمثلا في:

- المحور الأول: الجانب النظري للدراسة
- المحور الثاني: الدراسة التطبيقي للدراسة

نموذج الدراسة:

يمكن توضيح نموذج الدراسة في الشكل التالي:

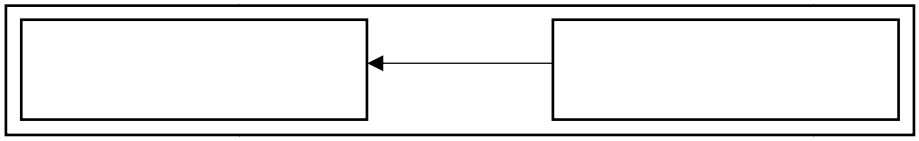

المحور الأول: الجانب النظري للدراسة

1- الإطار النظري لإدارة الأرباح

1-1 مفهوم إدارة الأرباح

هناك العديد تعريفات لإدارة الأرباح حيث يرى الباحث **Shipper** أنها "تدخل مقصود في عملية إعداد التقارير المالية بقصد تحقيق بعض المكاسب الخاصة" (Sandeep Goel, 2016, p. 50)، في حين يرى الباحث **Scott** أنها عبارة عن "اختيار للسياسات المحاسبية أو الإجراءات الملموسة التي تؤثر على الأرباح، حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المحددة مسبقا" (I Putu Edi Darmawan, Sutrisno T, Endang Mardiati, 2019, p. 9)، وفي نفس الاتجاه يصفها الباحث **McKee** على أنها "اتخاذ قرارات إدارية عقلانية وقانونية في إعداد تقارير تهدف من خلال ذلك لتحقيق نتائج مالية مستقرة يمكن التنبؤ بها" (Thomas E. McKee, 2005, p. 1)، أما الباحث **Giroux** يؤكد أن إدارة الأرباح "ما هي إلا تخطيط وتحكم في نظام المحاسبة لإعداد تقارير تلبي الأهداف الشخصية للإدارة" (Malek El Diri, 2018, p. 7).

أما الباحثان **Healy&Whalen** فوضحا أن إدارة الأرباح تحدث عندما يستخدم المديرون السلطة التقديرية الممنوحة لهم للتلاعب بالتقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة، أو للتأثير على إبرام العقود التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها (Paul M. Healy, James M. Wahlen, 1999, p. 368)، ويوافقه الرأي الباحثون **Darrough&Pourjalali&Saudagaran** حيث وصفوا إدارة الأرباح بأنها "تلاعب اصطناعي من قبل المدراء لتحقيق المستويات المرغوبة لاتخاذ بعض القرارات المعينة، حيث أن الدافع الرئيسي في الواقع لإدارة الأرباح هو تصور المستثمرين حول وضعية المؤسسة" (Fatemeh Darogheh Hazrati and others، 2015، صفحة 2).

تعقيبا على التعاريف السابقة يمكن القول بأنها فعلا اختلفت فيما بينها، فكل باحث له وجهة نظر خاصة به، إلا أنه يمكن القول أن إدارة الأرباح تتخذ من قبل الإدارة بشكل متعمد وليس بمحض الصدفة، حيث تعتبر ممارسات إدارية تعتمدها الإدارة للتأثير والتحكم في أرباح الشركة، باستخدام وسائل وطرق متعددة، وترتكز في ذلك على استغلال الفجوة والطبيعة المرنة التي تسمح بها المعايير المحاسبية والسلطة التقديرية لبعض عناصر القوائم المالية وكذا القرارات الاقتصادية من خلال الخروج عن الممارسات التشغيلية الروتينية، للوصول إلى الأرباح التي تعكس رغبة الإدارة وليس الأداء المالي الحقيقي، مما يؤثر على جودة أرباحها وبالتالي على شفافيتها ومصداقيتها.

2-1 دوافع إدارة الأرباح

هناك دوافع قد تدفع الإدارة لممارسة إدارة الأرباح وهذه الدوافع قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي أو دافع الكفاءة، أو على الدافعين معا كما يلي:

- توقعات وتقييم السوق المالي: تساعد المعلومات المحاسبية المستثمرين والمحللين الماليين على تقييم الأسهم، إذن يمكن أن يولد ذلك دافعا أو حافزا للمديرين للتلاعب بالأرباح (هبه عمر محمد التل، 2015، صفحة 17)، وذلك للتأثير على سعر سهم المؤسسة في الأسواق المالية، حيث تكون الغاية من ذلك تعظيم القيمة المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك المؤسسات في الأسواق المالية (خالدي عادل، موسى سعداوي، 2017، صفحة 88)؛
- دوافع كبار حملة الأسهم: يؤدي تركز الملكية في أيدي القليل من كبار حملة الأسهم، إلى الضغط على إدارة المؤسسة لتبني الطرائق والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الربح المحقق، وذلك لتغطية عمليات تسرب موارد هذه المؤسسات وأصولها لأيدي هؤلاء المساهمين الأكثر سيطرة (بوبكر رزيقات، 2018-2019، صفحة 79)؛
- دوافع التكاليف السياسية: تتمثل التكاليف السياسية في الأعباء التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية نتيجة للقوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة، كالقوانين المتعلقة بزيادة أجور العاملين أو تحسين ظروف العمل أو ممارسة الرقابة السعرية على المنتجات أو تحميل المؤسسة أعباء مرتفعة وزيادة معدلات الضرائب، وبالتالي فإن هذه العوامل ستدفع الإدارة في تلك المؤسسة نحو العمل على تخفيض الدخل بهدف تجنب التكاليف السياسية التي تفرض على المؤسسة الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود دخل مرتفع بشكل غير اعتيادي يزيد من احتمالات التعرض لضغوط وتدخلات خارجية في شؤون المؤسسة (عباس فاضل علي، 2019، صفحة 43)؛
- دوافع الإدارة: تقدم نظرية الوكالة تفسيرا لوجود إدارة الأرباح، فهي تفترض أن المديرين لديهم القدرة على أن يعملوا على تحقيق مصالحهم الشخصية مستغلين في ذلك عدم تماثل المعلومات بينهم وبين الملاك، فنشأت الحوافز الإدارية لتقليل حدة التعارض بين مصالح الإدارة ومصالح الأطراف الأخرى، والتي تتمثل في المكافآت، الأمان الوظيفي ومنح حقوق خيارات الأسهم، في ظل اعتماد هذه الحوافز على ما يتم تحقيقه من أرباح، فإن الإدارة ستسعى إلى الأساليب والطرق التي تزيد الأرباح للحصول على أكبر قدر يمكن تحقيقه من المكافآت (بوبكر رزيقات، 2018-2019، صفحة 77)؛

- دوافع ضريبية: إن من أهم دوافع المديرين لإدارة الأرباح دافع الضريبة، وذلك من خلال اختيارهم للطرق المحاسبية التي تقلل من القيمة الحالية المتوقعة لمدفوعات الضرائب (جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد، 2009، صفحة 826)، وهو تعبير عن رغبة الإدارة في تحقيق مكاسب ضريبية، حيث تستغل المؤسسات المرونة في المعايير المحاسبية لإدارة الأرباح بهدف التهرب من الضريبة، ويتم ذلك من خلال تضخيم التكاليف، عدم تسجيل المبيعات، تحويل المصاريف من مدة محاسبية إلى أخرى، أو تأجيل الاعتراف بالإيراد وغيرها من البنود الأخرى (عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، 2015، صفحة 48)؛

- دافع عقود عمليات الإقراض: تعتمد المؤسسات في نشاطاتها على مصادر تمويل سواء كانت هذه المصادر داخلية أم خارجية، وعليه فإن الإدارة تسعى دائما إلى إيصال رسالة إلى المقرضين من خلال القوائم والكشوفات المالية، مفادها أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وأنها في وضع جيد من السيولة وتمتلك مقدارا جيدا من الأرباح المحتجزة، بالإضافة إلى مستوى معين من صافي الدخل، وهذه العوامل (السيولة، الأرباح المحتجزة، صافي الدخل) تكون محل اهتمام الجهات المقرضة، وغالبا ما تحدد هذه العوامل كشروط مسبقة لمنح الائتمان (عباس فاضل علي، 2019، صفحة 43).

3-1 محددات إدارة الأرباح

هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم في سلوك الإدارة عند ممارسة إدارة الأرباح من أهمها: (خالد فتحي جابر، أسامة وجدي، 2018، صفحة 24)

- حجم المؤسسة: حيث تحاول المؤسسات الصغيرة تجنب التقرير عن الخسائر، لذا تكون عرضة لممارسة إدارة الأرباح بعكس المؤسسات كبيرة الحجم والتي تكون محط أنظار الحكومة والمحللين الماليين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي تسعى إلى المحافظة على سمعتها؛

- نسبة المديونية: كلما ارتفعت نسبة المديونية، تحاول إدارة المؤسسة تخفيض هذه النسبة باللجوء لممارسات إدارة الأرباح؛

- ربحية الشركة: تلجأ بعض المؤسسات ذات الربحية المرتفعة لممارسة إدارة الأرباح لأغراض المحافظة على قيمتها السوقية والتهرب من التكاليف السياسية والضرائب؛

- القيد بالبورصة: المؤسسات المقيدة بالبورصة أقل عرضة لممارسة إدارة الأرباح؛

- نوع الصناعة: المؤسسات التجارية أكثر ميلا لممارسة إدارة الأرباح لوجود أرصدة كبيرة لحسابات العملاء والمخزون، من خلال تقييم المخزون وتكوين المخصصات؛

- سيولة المؤسسة: قد تكون السيولة سببا في إدارة الأرباح لأغراض زيادة الأموال السائلة وجذب العديد من المستثمرين إلى المؤسسة.

2- الإطار النظري لجودة المعلومات المحاسبية

1-2 مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من بين المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد حولها، حيث يمكن تعريفها على انها ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأنها تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف (بن التاج موسى، بوعلاق مبارك، 2022، صفحة 131)، وكما هو معروف "يجب أن تتمتع بجودة عالية وفقا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يستطيع أصحاب المصالح اعتمادها لاتخاذ القرارات المختلفة وفقا لحاجاتهم" (شلابي عمار، تريرات أيمن، 2021، صفحة 654).

ومنه يمكن القول إن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في تلك المعلومات المحاسبية التي لها مستوى عالي من المصداقية وبالتالي تعكس الوضع الحقيقي لمؤسسة مما يتيح لأصحاب المصلحة الحق في اصدار قرارات مبنية على أسس صحيحة حيث أن المعلومة الجيدة هي المعلومة التي لها أكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات.

2-2 خصائص جودة المعلومات المحاسبية

لجودة المعلومات المحاسبية مجموعة من الخصائص، حيث يمكن تقسيم هذه الخصائص إلى خصائص أساسية وخصائص نوعية ثانوية: (خضر الطيب الأمين الشفيع، موسى عيسى محمد بابكر، محمد يوسف الشيخ نور الهادي، 2020، الصفحات 145-147)

- **الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية**

يمكن استعراض الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية كالآتي:

- **الملائمة:** وتعني مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها كما يقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية في التأثير على القرارات الإدارية، والملاءمة ميزة هامة سواء كانت للمستخدم الداخلي أو الخارجي ولكنها أكثر أهمية للاستخدام الداخلي وذلك للاعتماد المباشر عليها في معالجة المشكلات واتخاذ القرارات المتعلقة بمشكلة محدودة بذاتها؛

- **التوقيت الملائم:** وتعني أنه يجب أن تقدم المعلومات لمستخدمها في الوقت المناسب ويتحقق ذلك على ضوء السرعة في تقديم المعلومات وتقديم التقارير العادية في الوقت المحدد لذلك؛

- **الموثوقية:** وتعني إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية المقدمة أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها، وتعرف أيضا أنها الجودة التي تمنح للمستخدمين الاعتماد على المعلومات أما البعض فينظر إلى الموثوقية المعلومات المحاسبية بأن تكون خالية من التحيز أو الخطأ ويجب على مستخدمي المعلومات أن يكون لديهم ثقة في القوائم المالية.

- **الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية**

يمكن عرض الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية على النحو التالي:

- **القابلية للمقارنة:** تعرف بأنها مقارنة المعلومات المحاسبية لذات المؤسسة وربما بشأن عنصر أو علاقة معينة بين حسابين أو أكثر من عناصر القوائم المالية رأسيا عبر عدد من الفترات المحاسبية من جهة وإمكانية مقارنة هذه المعلومات مع مثيلاتها لدى مؤسسات أخرى؛
- **الثبات والاتساق:** يقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة لأخرى ويتطلب ذلك من المؤسسة الثبات في اتباع نفس الطرق المحاسبية؛
- **قابلية المعلومات للفهم:** يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية بسيطة واضحة ويسهل فهمها وأنها تركز على البيانات الضرورية؛
- **الدقة:** يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء؛
- **المرونة:** يقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحديث والتطوير وما يتلاءم مع المتغيرات الطارئة على المؤسسة.

3-2 أهداف جودة المعلومات المحاسبية

تهدف جودة المعلومات المحاسبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المؤسسات الاقتصادية منها: (أحمد قايد نور الدين، هلايلي اسلام، 2019، صفحة 248)

- اتخاذ قرارات مرتبطة باستخدام مجموعة من الموارد للمؤسسات؛
- توفير معلومات تفيد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة وتوفير هذه المعلومات إلى جهات داخل المؤسسة وإلى أطراف خارجية؛
- توفير معلومات مفيدة لمن يتخذون القرارات الاستثمارية التي يمكن أن يستفيد منها المستثمرون والدائنون؛
- تهدف جودة المعلومات المحاسبية لمعرفة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والمالية المرتبطة بالأنشطة المختلفة للمؤسسة ومدى قدرتها على السداد والمساعدة في عملية اتخاذ قرارات سليمة؛
- توفر جودة المعلومات المحاسبية بيانات مالية كافية من حيث النوعية والكمية وتكون ذات أهمية وتستفيد منها المؤسسات؛
- اشتمال نظم المعلومات المحاسبية على مقومات الرقابة بأنواعها منها الرقابة التنظيمية ورقابة المعايير؛
- توفر جودة البيانات ومعلومات تستفيد منها جهات خارجية تتسم بالدقة والتوقيت المناسب؛
- تساعد جودة المعلومات المحاسبية على تقويم أساليب الرقابة.

4-2 معايير جودة المعلومات المحاسبية

تتحقق جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ظل مجموعة من المعايير القانونية والرقابية

والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها، حيث تتمثل هذه المعايير في: (يوسف مومني، الطيب فراج، 2020، الصفحات 312-313)

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من الهيئات المهنية لتطوير معايير جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين منظمة لعمل هذه الهيئات وكذا ضبط جوانب الاداء في المؤسسة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

- **معايير رقابية:** تهتم هذه المعايير بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، وهذا ما ينطبق على التدقيق باعتباره أداة من أدوات الرقابة، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة؛

- **معايير مهنية:** يتفق تطبيق مفهوم المساءلة مع متطلبات وزيادة ثقة الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية وأن النزاهة والأمانة لا تتحقق إلا بتوفر هاتين الخاصيتين لكل من معدي ومدققي المعلومات المحاسبية؛

- **معايير فنية:** إن توفير معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية، ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

المحور الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

تكملة للإطار النظري ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة وكذا الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم القيام بالدراسة الميدانية التي تميزت بما يلي:

1- مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات المسجلين في المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ومحاسبين المعتمدين، وقد تم توزيع 100 استبيان الالكتروني على جميع أفراد العينة وتم استرجاع 70 استبيان وكانت كلها صالحة للاستخدام وذلك بنسبة 70%.

2- أداة الدراسة

تم الاعتماد على الاستبيان الالكتروني في جمع البيانات وذلك لتحديد الأثر بين متغيرات الدراسة بغية معرفة أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين من خلال محاولة إسقاط ذلك على أفراد عينة الدراسة، وقد تكونت الأداة من محورين، حيث تضمنت قاعدة الاستقصاء 20 سؤالا موزعا على محورين يتعلقان بمتغيرات الدراسة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (01): المحاور الرئيسية للدراسة وعدد فقراتها

رقم الحور	عنوان المحور	عدد فقرات المحور
01	ممارسات إدارة الأرباح	10
02	جودة المعلومات المحاسبية	10
المجموع		**20**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الاستبيان

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي (Likert Scale) في جميع أسئلة قائمة الاستبيان.

3- صدق وثبات أداة الدراسة

- **صدق أداة الدراسة:** حرصا من الباحثتين على التأكد من أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الصلاحية فقد تم الاعتماد على اختبار الصدق الظاهري وتم من خلال عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين، وذلك بغية التحقق من ملاءمة صياغة الفقرات لغويا من جهة، ومدى انتماء الفقرات إلى متغيرات الدراسة من جهة أخرى، وقد أخذت الملاحظات المقدمة بعين الاعتبار بإعادة صياغة بعض الفقرات التي تنتمي إلى الجزء الأول والثاني من الاستبيان، وبذلك صممت الأداة بشكلها النهائي؛

- **ثبات أداة الدراسة:** تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال الاعتماد على طريقة معامل ألفا كرونباخ (Alpha Coefficient Cronbach's)، وكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): نتائج معامل الثبات لأداة الدراسة

المتغيرات	معامل ألفا كرونباخ	الثبات*
ممارسات إدارة الأرباح	0.90	0.81
جودة المعلومات المحاسبية	0.93	0.86
الاستبيان ككل	0.96	0.88

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

* الثبات هو الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل ألفا كرونباخ قد بلغت 0.96 بالنسبة للاستبيان ككل، في حين بلغت قيمة هذا المعامل 0.90 و0.93 بالنسبة للمحور الأول والثاني على التوالي، كما يلاحظ أن معاملات الثبات لكل محور من محاور الاستبيان كانت مرتفعة وتتراوح بين 0.81 و0.86، أما بالنسبة للاستبيان ككل فقد قدرت بـ 0.88، وبما أن معاملات الثبات كانت أكبر من 0.70 فهذا يعني أنها مرتفعة، وبذلك يتم التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

4- تحليل نتائج الدراسة

- **التحليل الاحصائي لفقرات المحور الأول لأداة الدراسة (ممارسات إدارة الأرباح):**

جدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الاول

المتغير	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
ممارسات إدارة الأرباح	10 - 01	3.76	0.61	موافق

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

يبين الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية حول ممارسات إدارة الأرباح، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.76 والانحراف المعياري 0.61، كما أن أغلبية العبارات قد جاءت موافقة لمحتوى العبارات، وهذا يشير إلى قناعة المستجوبين بأن ممارسات إدارة الأرباح موجودة في المؤسسات الجزائرية وممارسة من قبل المدراء سواء في قائمة الدخل، قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية.

- **التحليل الاحصائي لفقرات المحور الثاني لأداة الدراسة (جودة المعلومات المحاسبية):**

جدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

المتغير	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
جودة المعلومات المحاسبية	20 - 11	4.05	0.77	غير موافقة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

يبين الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة سلبية حول جودة المعلومات المحاسبية، إذ بلغ المتوسط الحسابي 4.05 والانحراف المعياري 0.77، كما أن أغلبية العبارات قد جاءت غير موافقة لمحتوى العبارات، وهذا يشير إلى قناعة المستجوبين بعدم توفر جودة لمعلومات المحاسبية على مستوى المؤسسات الجزائرية، بالرغم من أهمية توفر وجودها في القوائم المالية وذلك لرفع من درجة الإفصاح المالي والمصداقية مما يحقق المنفعة لمستخدميها.

5- اختبار صحة الفرضية الرئيسية

بهدف الإجابة على الإشكالية تم اختبار الفرضية الرئيسية التي قامت عليها هذه الدراسة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية على بيانتها، والجدول التالي يوضح نتائج ذلك:

جدول رقم (05): أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة المعلومات المحاسبية

الفرضيات	المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Sig	القرار
الفرضية الرئيسية	ممارسات إدارة الأرباح	جودة المعلومات المحاسبية	-0.60	0.70	0.00	رفض الفرضية

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ وجود ارتباط سالب ومتوسط بين ممارسات إدارة الأرباح جودة المعلومات المحاسبية، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط البسيط (R) بـ (0.60-؛ 0.00)، ويشير معامل التفسير(R^2) والذي قدر بـ (0.70) إلى أن 70% من التغيرات التي طرأت على جودة المعلومات المحاسبية سببها ممارسات إدارة الأرباح، والنسب الباقية والمقدرة بـ 30% تعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة، وبما أن مستوى الدلالة (Sig) المتحصل

عليه من دراسة أثر ممارسات إدارة الأرباح على جودة المعلومات المحاسبية يساوي 0.00 وهو أصغر من مستوى المعنوية $\alpha = 0,05$، وبالتالي فإن الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر لممارسات إدارة الأرباح جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين مرفوضة، وعليه يمكن القول أن ممارسة إدارة الأرباح من قبل المؤسسات الجزائرية تقل من جودة معلوماتها المحاسبية على مستوى قوائمها المالية.

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة وذلك من وجهة نظر محافظي الحسابات الجزائريين إلى أن المؤسسات الجزائرية تمارس إدارة الأرباح في القوائم المالية بالإضافة إلى عدم وجود جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وكذا تم التوصل إلى أن ممارسة المؤسسات الجزائرية لإدارة الأرباح له تأثير سلبي على جودة المعلومات المحاسبية، حيث كلما مارست المؤسسات إدارة الأرباح انخفضت جودة معلوماتها المحاسبية، وذلك لأن إدارة الأرباح تهدف إلى التلاعب بالمعلومات المحاسبية للتأثير على مستخدميها، وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، فإن الباحثتين تقترحان بما يلي:

- لابد من ضرورة تأهيل محافظي الحسابات وتدريبهم بشكل مستمر من أجل تعزيز قدراتهم على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لاعتمادها على تقنيات معقدة يصعب اكتشافها خاصة في ظل محاسب متمرس؛
- حث كافة الجهات الرسمية بفرض عقوبات على المؤسسات التي تمارس إدارة الأرباح، بهدف المساهمة في الحد منها وتحقيق الاعتمادية للبيانات الموجودة على مستوى القوائم المالية، لما لها من أثار سلبية على المدى الطويل.

قائمة المراجع

1- أحمد قايد نور الدين، هلايلي اسلام. (2019). "دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية". مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد 01.

2- بن التاج موسى، بوعلاق مبارك. (2022). "أثر التغير في السياسات المحاسبية على جودة القوائم المالية في البيئة الجزائرية". مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02.

3- بوبكر رزيقات. (2018-2019). "أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على إدارة الأرباح". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

4- جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد. (2009). "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية". مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 17، العدد 1، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

5- خالد فتحي جابر، أسامة وجدي. (2018). "إطار مقترح لقياس أثر إدارة الأرباح على العوائد غير العادية والمخاطر غير المنتظمة للأسهم العادية". مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد 1، جامعة الإسكندرية، مصر.

6- خالدي عادل، موسى سعداوي. (2017). "استخدام نموذج جونز المعدل في كشف أساليب المحاسبة الإبداعية". مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزء 1، العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر.

7- خضر الطيب الأمين الشفيع، موسى عيسى محمد بابكر، محمد يوسف الشيخ نور الهادي. (2020). "أثر الصيرفة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية في المصارف". مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 03، العدد 01.

8- شلابي عمار، تريرات أيمن. (2021). "أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري". مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01.

9- عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي. (2015). "إدارة الأرباح". دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، بغداد.

10- عباس فاضل علي. (2019). "إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية". مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 2، جامعة المثنى، العراق.

11- هبه عمر محمد التل. (2015). "أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم". رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

12- يوسف مومني، الطيب فراج. (2020). "مساهمة التدقيق الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية". مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 02.

13- Fatemeh Darogheh Hazrati and others. (2015). "Investigation of Political Costs' Effects on Earning Management in Accepted Firms in Tehran's Stock Exchange". *Research Journal of Recent Sciences, Volume 4, Issue 6.*

14- I Putu Edi Darmawan, Sutrisno T, Endang Mardiati. (2019). "Accrual Earnings Management and Real Earnings Management". *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding (IJMMU), Indonesia, Volume 6, Issue 2.*

15- Malek El Diri. (2018). "Introduction to Earnings Management". *Springer, Germany.*

16- Paul M. Healy, James M. Wahlen. (1999). "A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications For Standard Setting". *Accounting Horizons, Volume 13, Issue 4, USA.*

17- Sandeep Goel. (2016). "The Earnings Management Motivation: Accrual Accounting vs. Cash Accounting". *Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume 10, Issue 3, Australasia.*

18- Thomas E. McKee. (2005). "Earnings Management: An Executive Perspective". *Thomson, USA.*

قائمة المراجع

رقم العبارة	العبارات	موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق تماما
	المحور الأول: ممارسات إدارة الأرباح					
01	تقوم مصالحكم بتسجيل عمليات بيع وهمية في نهاية السنة ثم الغائها في بداية السنة.					
02	تقوم مصالحكم بتغيير الطريقة المتبعة في تسعير المخزون من فترة لأخرى.					
03	تقوم مصالحكم بالاعتراف بالإيراد قبل اكتمال تقديم الخدمة مثل اعتبار البضاعة المرسلة إلى وكلاء البيع كمبيعات.					
04	تقوم مصالحكم بالاعتراف بخسائر قبل تحققها بالرغم من ضعف الدليل المادي على تحقيقها.					
05	تقوم مصالحكم بإعادة تقييم الموجودات الثابتة بأقل من قيمتها الحقيقية واعتبار الفرق كخسائر.					
06	تقوم مصالحكم بالمبالغة في تقييم المخزون السلعي من أجل زيادة الموجودات المتداولة.					
07	تقوم مصالحكم بالاعتراف بالموجودات غير الملموسة مثل شهرة المحل بالرغم من عدم شرائها.					
08	تقوم مصالحكم بتسجيل بضاعة تالفة بقيمة عالية ضمن المخزون السلعي.					
09	تقوم مصالحكم بإظهار رصيد المدينين بأكثر من حقيقته.					
10	تقوم مصالحكم برسملة بعض المصروفات التشغيلية وتأجيلها لفترات لاحقة لا علاقة لها بها.					
	المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية					
11	تتمتع المعلومات الصادرة من المؤسسات بالمصداقية والشمول والدقة.					
12	تخلو معلومات المؤسسات من التحريف والتضليل والتحريف.					
13	تلتزم المؤسسات بمعايير اعداد المعلومات القانونية والمالية والإدارية.					
14	تسعى المؤسسات إلى تحقيق مستوى متميز من الدقة في المعلومات المنشورة.					
15	تتلاءم المعلومات المصدرة من المؤسسات مع الغرض من نشرها والغاية منها.					
16	تصدر المعلومات في التوقيت المناسب كما تعتبر ملائمة وواقعية.					
17	تراعي المعلومات المصدرة من المؤسسة العدالة بين جميع الأطراف ذات العلاقة.					
18	تعتبر بيانات المؤسسات واضحة وتصل بشكل لا لبس فيه لمستخدميها.					
19	حجم وكمية المعلومات المفصح عنها تزيد الثقة بإدارة المؤسسات.					
20	يؤثر مجلس الإدارة على نوعية وكمية المعلومات والبيانات المنشورة.					

إسهامات المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية :
– عرض بعض التجارب الدولية

أ. بن صوشة يزيد جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة
ط.د. مليايي وائل جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة

الملخـــص

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تبيين متطلبات القياس والإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها، بالإضافة إلى التعريف بالهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ifrs for smes) والمراحل التي مرت إلى غاية آخر إصدار سنة 2015 والذي أصبح ساري المفعول منذ الفاتح من جانفي 2017، كما تم تلخيص كل الأجزاء الـ35 التي تتضمنها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع عرض لرؤية بعض التجارب الدولية حول المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: القياس والإفصاح-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

abstract

This research paper aims to show the requirements of presentation and desctosure according to international reporting standards financiar (IFRS) to small and medium enterprises (SMEs),this is by adderssing the concept of small and medium enterprises ,and their classification criteria, as wll as the stages of issuing of IFRS for SMEs to the latest version of 2015 which became a valid in january year 2017, all 35 parts of the IFRS for SMEs were also summarized, with a presentation to see some international experiences about international accounting standards in small and medium enterprises.

Key words:presrntation and disctosure-small and medium enterprises-IFRS for SMEs

في ظل التطور التكنولوجي الكبير وتسارع وتيرة النمو الاقتصادي، تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها غير قادرة على مواكبة الفكر المحاسبي الجديد، والتغيرات المرتبطة بالقياس والإفصاح عن الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية، وبسبب الخصائص العديدة التي تميز هذه المؤسسات تجد صعوبة كبير في التماشي والتكيف مع هذه التغيرات، خاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية التي غالبا ما نجدها تحيد غير مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتعاني نقصا في العدالة والموثوقية مما جعلها توصف بالقوائم المالية ذات الطبيعة الجبائية أو ذات الأغراض التمويلية.

وسعيا منه إلى تحسين نوعية التقارير المالية وتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ المالي، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي ISABإصدار المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs مع مراعات الإمكانيات والخصائص المالية وغير المالية لهذه المؤسسات، واحتياجات الأطراف ذات العلاقة بها، كفي هذا الصياغ اجرت الدول الرائدة بعض التجارب في هذا المجال وعبرت عن آرائها بشكل واضح وصريح في هذا الموضوع.

مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي متطلبات القياس والإفصاح التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية لإعداد القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماهي ابرز التجارب الدولية في هذا المجال؟

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي معايير تصنيفها؟**
- **ما المقصود بالمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما هي الهيئات المسؤولة عن إصدارها؟**
- **فيما يتمثل أهم مضامين الأجزاء التي تضمنتها المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

وعليه تقسم هذه الورقة البحثية إلى محورين أساسيين كما يلي:

المحور الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها

المحور الثاني: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والهيئات المصدرة لها

المحور الثالث: أهم مضامين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الرابع: تجارب دولية رائدة في محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها

قبل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق إلى أهم المشاكل التي حالت دون إيجاد تعريف شامل ذو قبول عام لهذه الشركات، والأنماط المتبعة في تصنيفها كما يلي:

أولا: إشكالية التعريف

يواجه تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالية إيجاد تعريف شامل وواضح لهذا النوع من المؤسسات، ويرجع هذا إلى مجموع العقبات والصعوبات التي تقف أمام إيجاد تعريف متفق عليه من طرف الجميع، ومن بين العراقيل مايلي:[i]

- اختلاف درجة النمو بين الدول؛
- اختلاف النشاط الاقتصادي للمؤسسات؛
- اختلاف البيئة الاستثمارية والقانونية بين الدول؛
- اختلاف التطلعات والأهداف الاقتصادية للدول؛
- الاختلاف في حجم الدعم والتسهيلات الموجهة لهذه المؤسسات من دولة إلى أخرى.

ثانيا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن نصنف مؤسسة إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة من خلال الاستناد إلى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل كل من عدد العمال وحجم الإنتاج والقيمة المضافة والطاقة المستعملة، أما المؤشرات التقنية فتمثلت في رأس المال المستثمر، ورقم الأعمال، لكن المعيار الأكثر شيوعا هو المعيار الذي يعتمد على كل من العناصر التالية: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، حيث يعتبر الأكثر سهولة من حيث إمكانية حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيل المعلومات المتعلقة به من كل مؤسسة، ويلاحظ أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف، أو استخدام أكثر من معيار في نفس الوقت حيث تختلف هذه المعايير من دولة إلى أخرى.[ii]

3- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف العديد من الهيئات والمؤسسات الدولية، فيما يلي بعضها:

3-1- التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي: ميز البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاث أنواع هي:[iii]

- المؤسسة المصغرة: وهي التي توظف أقل من 10 عمال، وإجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي، ولا يتعدى حجم مبيعاتها السنوية 100 ألف دولار أمريكي،
- المؤسسات الصغيرة: وهي التي تضمن أقل من 50 عامل، وكل من إجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتجاوز 15 مليون دولار أمريكي.

- المؤسسة المتوسطة: وهي التي يكون عدد موظفيها أقل من 300 عامل، وكل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتجاوز 15 مليون دولار أمريكي.

2-3- تعريف الإتحاد الأوروبي:[iv] يرتكز هذا التعريف على معايير المستخدمين ورقم الأعمال والحصيلة السنوية والإستقلالية المالية، حيث إعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم إذا استوفت الشروط التالية:

- المؤسسة التي تشغل أقل من 250 عامل؛
- المؤسسة التي تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 40 مليون أورو؛
- المؤسسة التي لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو؛
- مع وجوب استيفائها لشرط الإستقلالية.

3-3 – التعريف حسب القانون الجزائري:

حسب التعريف الأخير الصادر في 11 يناير 2017، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، وتمارس نشاط إنتاج السلع و/أو الخدمات كما يلي:[v]

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص، أو لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري، ولا يتجاوز مبلغ حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري؛
- تدعى بالمؤسسات متوسطة الحجم تلك المؤسسات التي تشغل ما بين 50 و250 شخص ورقم أعمالها مابين 400 مليون دينار جزائري و4 ملايير دينار، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية ما بين200 مليون دينار جزائري و1 مليار دينار؛
- المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي تشغل مابين 10 و50 شخص ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري؛
- المؤسسات الصغيرة جدا هي المؤسسات التي تشغل من شخص واحد إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري.
- يجب أن تستوفي المؤسسة معيار الإستقلالية، حيث أن كل مؤسسة لا تملك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والهيئات المصدرة لها

قبل التطرق إلى مفهوم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومراحل صياغتها وجب أولا التعريف بكل من مجلس المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما يلي:

أولا: مفهوم مجلس المعايير المحاسبية الدولية(The international Acconting Standards Board -IASB-)

مجلس المعايير المحاسبية الدولية هو هيئة مستقلة تقوم تطوير واعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث تعمل هذه الهيئة تحت إشراف مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، تشكل مجلس معايير المحاسبية الدولية سنة 2001 ليحل محل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، وفي عام 2010 أعيد تسمية مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتصبح مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،[vi] تتمثل أهداف مجلس المعايير المحاسبية الدولية في النقاط التالية:[vii]

- وضع مجموعة موحدة من المعايير ذات الجودة العالية من أجل تحقيق المصلحة العامة،حيث تكون هذه المعايير قابلة للتنفيذ وتتمتع بالقبول العام كما تستند إلى مبادئ واضحة المعالم؛
- المساعدة على إعداد المعايير المستقبلية ومراجعة المعايير الحالية؛
- مساعدة المراجعين على إبداء رأيهم حول مدى تطابق القوائم المالية مع المعايير المحاسبية الدولية؛
- ضمان الحصول على تقارير مالية تتضمن معلومات شفافة وقابلة للمقارنة وتتمتع بجودة عالية، وهذا لمساعدة المستثمرين وباقي الأطراف ذات المصلحة بما فيهم المشاركين في مختلف الأسواق المالية في العالم على إتخاذ القرارات الإقتصادية؛
- تشجيع استخدام هذه المعايير وتطبيقها بدقة؛
- تحقيق إحتياجات مختلف الكيانات المختلفة الأنواع والأحجام والظروف الإقتصادية.

ثانيا: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards -IFRS-)

يحقق مجلس معايير المحاسبة الدولية أهدافه بشكل أساسي من خلال نشر وتطوير المعايير وتعزيز إستخدامها في البيانات المالية للأغراض العامة والتقارير المالية الأخرى، يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح، ومتطلبات التعامل مع المعاملات والأحداث الهامة في البيانات المالية للأغراض العامة، حيث تستند المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى الإطار المفاهيمي الذي يتناول المفاهيم التي تستند إليها المعلومات المقدمة حيث يهدف هذا الإطار إلى تسيير الإتساق والمنطق في صياغة كامل المعايير الدولية للتقارير المالية كما أنة يوفر أساسا لإستخدام الرشادة في حل المسائل المحاسبية.[viii]

ثالثا: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (The IFRS For SMEs)

يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع وإصدار خاص بهدف أن يطبق في الكيانات التي يشار إليها في العديد من البلدان بمجموعة متنوعة من المصطلحات، منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والكيانات

الخاصة وغير العامة والكيانات الخاضعة للمساءلة، وتستند المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع وجود تعديلات تعكس وتتماشى مع احتياجات مستخدمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المالية والبيانات المتعلقة بالتكاليف والفوائد.[ix]

هناكجملة من الاعتبارات والأسباب التي تمت مناقشتها من قبلISABواالتي تم على أساسها تحديد الجوانب التي تجيز انحراف IFRS for SMEs عن IFRS الكاملة، نلخصها في النقاط التالية:[x]

- إلغاء بعض الأمور والمسائل التي تغطيها المعايير الكاملة، لأنها ليست ذات صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبسيط عدد مبادئ الإعتراف والقياس مقارنة بالمعايير الدولية الكاملة؛
- تعديل بعض خيارات السياسة المحاسبية التي تقدمها المعايير الكاملة، والتي لم يعد مسموح بها حاليا؛
- اعتماد المعيار الجديد للتقليل من التزامات الإفصاح المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- لغة المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التبسيط.

رابعا: المؤسسات المعنية بالإطار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

الإطار موجه للوحدات التي لا تمارس مسؤولية عامة لكنها ملزمة بعرض قوائم مالية للمستعملين الخارجيين، وتعتبر الوحدة ممارسة لمسؤولية عامة (وبالتالي يجب عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الأصلية)، إذا:[xi]

- قلمت بإصدار أدوات مالية دين أو أموال خاصة في سوق رأس المال؛
- كانت تمتلك أصولا مالية تخص مجموعة من الأطراف (مثل البنك أو شركة التأمين)؛

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية لم ينص على اختبار كمي لوصف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، غير أنه بإمكان كل دولة مستعملة للمعيار تحديد هذا الإختبار، علما أن المعيار حرر من أجل المؤسسات التي تضم 50 عامل على الأقل.

خامسا: تطور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل نشر آخر إصدار للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرت هذه المعايير بالعديد من المراحل المهمة، حيث قرر مجلس معايير المحاسبية الدولية في إجتماعه المنعقد في سبتمبر 2003 أن يضع معايير محاسبية مناسبة للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم وأن يبدأ في تطوير المعايير الصادرة عنه باستخراج المفاهيم الأساسية والإرشادات من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات ذات الصلة، حيث كانت هذه التعديلات استنادا إلى الإحتياجات المحدد لمستخدمي البيانات المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم فيما يخص مبادئ الإعتراف والقياس في المعايير الدولية للتقارير المالية.[xii]

الجدول التالي يلخص أهم المراحل التي مرت بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

التاريخ	الحدث	التعليق
24 جوان 2004	تم نشر ورقة مناقشة تتضمن العديد من القضايا من أجل معرفة الآراء الأولية حول المعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	آخر أجل للرد كان في 24 سبتمبر 2004
15 فيفري 2007	استبيان حول المعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	آخر أجل للرد كان في 30 نوفمبر 2007
9 جويلية 2009	صدور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم	سارية المفعول فور صدورها
26 جوان 2012	طلب معلومات مراجعة شاملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المنشورة.	آخر أجل للرد كان في 30 نوفمبر 2012
3 أكتوبر 2013	إقتراح تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.	آخر أجل للرد كان في 3 مارس 2014
21 مارس 2015	صدور التعديلات الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	تصبح سارية المفعول بعد تاريخ 1 جانفي 2017، مع السماح بالتطبيق المبكر.

smes-for-www.iasplus.com/en/standards/other/IFRS//:. https18/2008Accessed 07/

المحور الثالث: أهم مضامين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – IFRS for SMEs-

يتم تنظيم IFRS for SMEs حسب الموضوع حيث يعرض كل موضوع في قسم منفصل، حيث تتمتع كل فقرة من الفقرات الواردة في هذا المعيار الخاص بسلطة مساوية لباقي الفقرات، ويتناسب موضوعه مع الاحتياجات الإعلامية لمجموعة واسعة من المستعملين مثل المساهمين والدائنين والموظفين وعامة الجمهور.

تم إصدار 2015 من IFRS for SMEs والذي أصبح ساري المفعول بداية من جانفي 2017 في 230 صفحة تتضمن 35 جزء وملحقين a وb، تحدد متطلبات العرض والإفصاح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نستعرض من خلال التالي أهم ما جاء في كل جزء:[xiii]

الجزء الأول- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

حسب الجزء الأول من المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم **section1 of IFRS for (SMEs)**، فإن النطاق المستهدف من IFRS for SMEs هم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ليس لها مسائلة عامة

وتنشر قوائم مالية للمستعملين الخارجيين مثل: الملاك الذين لا يشاركون في الإدارة والأعمال التجارية، الدائنين الحاليين والمحتملين، ووكلاء التصنيف الإئتماني.

الجزء الثاني- المبادئ والمفاهيم

يصف الجزء الثاني من المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (**section2 of IFRS for SMEs**) الهدف من القوائم المالية الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما يحدد المفاهيم الأساسية والمبادئ التي تستند إليها هذه المؤسسات؛ من خلال النقاط التالية:

- الهدف من القوائم المالية؛
- الخصائص النوعية للمعلومات في البيانات الماليةهي القابلية للفهم والملائمة والأهمية النسبية والموثوقية، محاسبة المعاملات والأحداث وفق أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني، العقلانية، الإكتمال، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب؛
- التوازن بين المنفعة والتكلفة؛
- مكونات المركز المالي ؛
- الأداء؛
- الإعتراف بالأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات؛
- قياس الأصول والخصوم والإيرادات والتكاليف.

الجزء الثالث -عرض القوائم المالية

حسب(**section3 of IFRS for SMEs**) فإن اتباع هذه المعايير من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينتج معلومات مالية معروضة بشكل عادل وتقدم مجموعة كاملة من القوائم المالية مرة واحدة على الأقل كل سنة مع تطبيق مبدأ الإستمرارية وتسمح بالمقارنة بين السنوات، حيث يجب على المؤسسة عرض المركز المالي والتغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية (يتم التطرق إلى هذه القوائم بشيء من التفصيل في الفقرات الاحقة).

الجزء الرابع – قائمة المركز المالي

حسب (**section4 of IFRS for SMEs**) يتمثل الحد الأدنى المطلوب من البنود التي يتضمنها المركز المالي أو ما يسمي بالميزانية المحاسبية مايلي:

النقدية وما يعادلها، الذمم المدينة، الأصول المالية، المخزونات، الممتلكات والآلات والمعدات، الإستثمارات العقارية بالتكلفة، الإستثمارات العقارية بالقيمة العادلة، الاستثمارات في الشركات الزميلة،الاستثمارات في المشاريع المشتركة، المطلوبات المالية، الموجودات والمطلوبات الضريبية الحالية، موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة، حقوق مالكي الشركة الأم.

كما توجد بعض العناصر المطلوب إدراجها في البيان أو في ملاحظات ملحقة هي:

فئات الممتلكات والمنشآت والأعمال، معلومات عن الأصول وإتفاقيات البيع، فئات الذمم المدينة، فئات الذمم الدائنة، فئات المخزونات، التزامات واستحقاقات الموظفين، فئات حقوق الملكية بما في ذلك الدخل والإحتياطات، تفاصيل حول رأس المال.

الجزء الخامس – قائمة الدخل الشامل وقائمة الدخل

حسب (section5 of IFRS for SMEs) تعرض الأرباح والخسائر في بيان واحد ويسمى بيان الدخل الشامل أو يفصل إلى بيانين منفصلين بيان الدخل وبيان الدخل الشامل، بدون أن يتم تسمية أي بند بغير العادي حيث يجب أن تعرض البنود العادية بشكل منفصل، كما يمكن عرض المصاريف حسب الطبيعة إلى مشتريات المواد، تكاليف النقل، استحقاقات الموظفين ....إلخ، أو حسب الوظيفة إلى تكاليف المبيعات، وتكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية .....إلخ، وهذا إما في بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل أو الملاحظات.

يحتوي بيان الدخل الشامل على الإيرادات والنفقات، حيث تظهر النفقات بشكل مفصل فيما يخص تكاليف التمويل، الربح أو الخسارة في من الشركات الزميلة والشركات الخاضعة لسيطرة مشتركة، حساب الضرائب، الربح أو الخسارة (قد يتم حذفه إن لم يكن هناك دخل شامل)، بنود الدخل الشامل ومبلغها الإجمالي.

وفي حال استخدام البيان الثنائي؛ يحتوي بيان أو قائمة الدخل على خلاصة الربح أو الخسارة كما هو مبين أعلاه، ويحتوي بيان الدخل الشامل على الربح والخسارة وكل بنود الدخل الشامل الأخرى.

الجزء السادس - بيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان الدخل الشامل وبيان الأرباح المحتجزة

حسب(section6 of IFRS for SMEs) فإنه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرض جميع التغييرات على حقوق الملكية بما في ذلك إجمالي الدخل الشامل، الإستثمارات، الأرباح، سحب أصحاب رؤوس الأموال، معاملات أسهم الخزينة، إلا أنه يمكن حذف بيان التغيرات في حقوق الملكية إذا لم يكن لدى الشركة استثمارات مالية أو سحوبات بخلاف توزيعات الأرباح، أما بيان الدخل الإجمالي وبيان الأرباح المحتجزة فمن الأفضل عرضهما.

الجزء السابع – بيان التدفقات النقدية

حسب(section7 of IFRS for SMEs) تقدم هذه القائمة معلومات عن التغيرات في التدفقات النقدية التي تطرأ على المؤسسة خلال فترة محددة حيث يتم تقسيم التدفقات النقدية كتدفقات نقدية تشغيلية واستثمارية وتمويلية، حيث يمكن الطريقة غير المباشرة أو الطريقة المباشرة، فيما يلزم الإفصاح عن بعض المعاملات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية مثل حيازة الأصول بإصدار دين.

الجزء الثامن – ملاحظات على القوائم المالية

حسب(section8 of IFRS for SMEs) تكون هذه الملاحظات عادة وفق التسلسل التالي:

أساس الإعداد أي ifrs foe smes، ملخص المعلومات المحاسبية الهامة، معلومات عن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة، دعم المعلومات الواردة في القوائم المالية بالإضافة إلى الإفصاحات الأخرى.

الجزء التاسع – القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

يتطلب الامتثال بـ(section9 of IFRS for SMEs) عندما تقوم المؤسسة بالسيطرة على مؤسسة أخرى تابعة، حيث يتضمن شروع إفصاح وعرض القوائم المجمعة.

الجزء العاشر – السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء

حسب (section10 of IFRS for SMEs) فإنه في حال لم تستطع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم معالجة مسألة يتعين على المؤسسة أن تختار السياسة التي تؤدي إلى معلومات دقيقة وموثوق بها، أو مماثلة المعايير المصدرة، أواستخدام المفاهيم الواردة في القسم الثاني لهذه المعايير.

أما في حال تغيير الطرق المحاسبية يتم اتباع التوجيهات الانتقالية اذا صدر تكليف بذلك وحسب القوانين المحلية، إذا كان التغيير طوعي يجب أن يكون بأثر رجعي، وفي حال التغير في التقدير المحاسبي فيتم ذلك حسب المتوقع، أما في حال تمت صحيح خطأ فيتم ذكر الفترات السابقة إذا كان ذلك ممكن عمليا.

الجزء الحادي عشر – الأدوات المالية الأساسية

يتضمن(section11 of IFRS for SMEs) نموذج التكلفة التاريخية المطفأة فيما عدا الإستثمارات في الأسهم مع الأسعار المدرجة أو القيمة العادلة القابلة للتحديد، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويشمل نطاق هذا الجزء كل من: السيولة النقدية، الطلب والودائع الثابتة، الأوراق التجارية والفواتير، الحسابات والمذكرات المستحقة الدفع، وأدوات الدين التي تكون فيها عوائد ثابتة او يشار إليها بمعدلات يكمن ملاحظتها، استثمارات في أسهم عادية أو غير قابلة للتداول، معظم الالتزامات للحصول على قرض.

الجزء الثاني عشر – مسائل الأدوات المالية الإضافية

يعنى(section12 of IFRS for SMEs) بقياس الأدوات المالية غير المشمولة في الجزء 12 حيث يتضمن كل من: الإستثمارات في الأسهم العادية والممتازة القابلة للتحويل، الخيارات، العقود الآجلة، المقايضات وغيرها من المشتقات المالية غير الواردة في الجزء 11 ولها أحكام قد تأدي إلى ربح أو خسارة.

الجزء الثالث عشر – المخزونات

يتضمن(section13 of IFRS for SMEs) تعريف المخزونات وكيفية تحديد التكلفة والتوزيع العقلاني للتكاليف.

الجزء الرابع عشر – الإستثمار في الشركات الزميلة

يُعرف(section14 of IFRS for SMEs) النفوذ على انه القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة الزميلة، لكن عندما تكون هناك سيطرةأو سيطرة مشتركة على تلك السياسات، مع افتراض وجود أثر جوهري في إمتلاك مستثمر 20% أو أكثر من أسهم التصويت، ويحددطريقة تقييم وتصنيف الإستثمارات في الشركات الزميلة.

الجزء الخامس عشر – الاستثمارات في المشاريع المشتركة

الجزء السادس عشر – الاستثمار العقاري

يحدد(section16 of IFRS for SMEs)الاستثماراتالعقارية حيث تشمل الأراضي والمباني وبعض حصص الملكية في عقود الإيجار التمويلي المحتفظ بها للحصول على إيجارات أو لزيادة رأس المال أو كلاهما، كما يمكن تصنيف الفوائد

العقارية المحتفظ بها بموجب عقد ايجار تشغيلي كعقار استثماري شريطة أن يكون العقار قد استوفى تعريف الاستثمار العقاري، وحسب هذا الجزء فإنه يجب الفصل بين ممتلكات الاستخدام المختلط بين الاستثمار والممتلكات التشغيلية.

الجزء السابع عشر – الممتلكات والآلات والمعدات

ينطبق (section17 of IFRS for SMEs)على الممتلكات المحتفظ بها للبيع، حيث يحتوي على طريقة القياس، وإعادة التقييم، وإستهلاك المنافع الاقتصادية، مراجعة العمر الإنتاجي، القيمة المتبقية.

الجزء الثامن عشر – الموجودات غير الملموسة من غير فارق الإقتناء

يتضمن (section18 of IFRS for SMEs) الأصول الواجب الإعتراف بها كالموجودات غير الملموسة، المصاريف والتكاليف الواجب تحميلها، نموذج الإطفاء، تقدير العمر الإنتاجي، القيمة المتبقية،، حيث يفرض مراجعة العمر الإنتاجي فقط في حالة التغير الكبير في الأصل أو كيفية إستخدامه في حالة إعادة تقييم الموجودات غير الملموسة.

الجزء التاسع عشر – دمج الأعمال وفارق الإقتناء

يحدد (section19 of IFRS for SMEs)نطاق تطبيقه وكيفية قياس تكلفة دمج الأعمال، وحالات الإعتراف بفارق الإقتناء.

الجزء العشرون – عقود الإيجار

يشمل(section20 of IFRS for SMEs)نطاق المعاملات التي تحتوي على عقود الإيجار حيث يصنفها إلى إيجارات تمويلية وإيجارات تشغيلية ويعرف كل منهما، بالإضافة إلى تحديد الضوابط اللازمة في حالتي المستأجر لعقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي وفي حالة المأجر لعقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.

الجزء الواحد والعشرون – المخصصات والإلتزامات المحتملة

يتضمن(section21 of IFRS for SMEs)أحكام الإعتراف بالمخصصات، وحالات نشأة الإلتزام، ومراجعة المخصصات، كما يبين الأحكام الواجب أن تتضمنها الأحكام المذكورة، كما يشرح كيفية التعامل مع الخصوم الطارئة والأصول المحتملة.

الجزء الثاني والعشرون – الخصوم وحقوق الملكية

يتضمن(section22 of IFRS for SMEs)الإرشادات الخاصة بتصنيف الخصوم وحقوق الملكية، وأدوات قياسها، وإطفاء المطلوبات بالكامل أو جزئيا، بالإضافة إلى كيفية قياس أسهم الخزينة ومطلوبات توزيع الأرباح التي سيتم توزيعاها.

الجزء الثالث والعشرون – الإيرادات

يحدد(section23 of IFRS for SMEs)مصادر الإيرادات والأجزاء التي تضبطها في المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومبدأ قياسها والإعتراف بها.

الجزء الرابع والعشرون – المنح الحكومية

يحدد(section24 of IFRS for SMEs)نطاق تطبيقه، وكيفية قياس المنح الحكومية والإعتراف بها.

الجزء الخامس والعشرون – تكاليف الإقتراض

حسب(section25 of IFRS for SMEs) فإن تكاليف الإقتراض هي الفوائد والتكاليف الأخرى الناشئة عن الخصوم المالية الخاصة بالمؤسسة والتزامات الإيجار التمويلي، حيث يتم تحميل جميع تكاليف الإقتراض في المصاريف فور تكبدها.

الجزء السادس والعشرون – الدفع على أساس المشاركة

المبدأ الأساسي لـ(section26 of IFRS for SMEs)هو الإعتراف بجميع المدفوعات على أساس الأسهم، التسوية بالأسهم والتسوية النقدية، وكيفية قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية.

الجزء السابع والعشرون – انخفاض قيمة الموجودات

يشرح (section27 of IFRS for SMEs)كيف يعالج انخفاض القيمة في البضائع والموجودات الأخرى، بالإضافة إلى كيفية تحديد القيمة القابلة للإسترداد، كيفية التعامل في حال وجود مؤشر عن انخفاض القيمة.

الجزء الثامن والعشرون – إستحقاقات الموظفين

يصنف (section28 of IFRS for SMEs)استحقاقات الموظفين إلى قصيرة الأجل مثل الإيجازات السنوية، المكافئات، وفوائد أخرى طويلة الأجل مثل استحقاقات إنهاء الخدمة، ويشرح كيفية معالجتها.

الجزء التاسع والعشرون - ضريبة الدخل

جاء (section29 of IFRS for SMEs)بعد التعديل الأخير سنة 2015 والذي أصبح ساري المفعول بداية من جانفي 2017، حيث يهتم بالإلتزامات الضريبية والإعتراف بها، القاعدة الضريبية للأصول، والضرائب المؤجلة وكيفية معالجتها.

الجزء الثلاثون – تحويل العملات الأجنبية

يتضمن(section30 of IFRS for SMEs) السياسات المحاسبية الخاصة بتسجيل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية، والتغير في العملة الوظيفية، وكيفية الأرباح والخسائر لناتجة عن الترجمة النقدية للعملات الأجنبية، بالإضافة إلى عرض القوائم المالية بعملات غير العملة الوظيفية.

الجزء الواحد والثلاثون – التضخم

أهمية (section31 of IFRS for SMEs)تكون في الحالات التي تعاني فيها العملة المستخدمة من معدل تضخم عالي، حيث يفرض على المؤسسة إعداد قوائم مالية بناءً على مستوى الأسعار.

الجزء الثاني والثلاثون – الأحداث بعد إنتهاء فترة إعداد التقارير

يهتم(section32 of IFRS for SMEs)بالتعديلات التي تحد بعد إعداد التقارير المالية، حي يبين المعلومات الواجب الإفصاح عنها عند إجراء أي تعديل، بالإضافة إلى الأحداث غير القابلة للتعديل.

الجزء الثالث والثلاثون – إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

حسب(section33 of IFRS for SMEs)على المؤسسات الصغيرة والموسطة الحجم الإفصاح عن العلاقات بين الشركات التابعة بما في ذلك الشركة الأم، والإفصاح عن تعويضات موظفي الإدارة العليا في جميع الإدارات الرئيسية من

مرتباتوتعويضات واستحقاقات ما بعد الإنتهاء من الخدمة والمدفوعات بالأسهم، حيث يشمل الموظفون الرئيسيون الأشخاص المسؤولين عن التخطيط وأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين، حيث يتم الإفصاح عن طبيعة العلاقة والمعلومات المتعلقة بالأرصدة والمعاملات، والمخصصات مستحقة القبض وغير القابلة للتحصيل.

الجزء الرابع والثلاثون – الأنشطة الخاصة (section34 of IFRS for SMEs)

الجزء الخامس والثلاثون – الإنتقال إلى The IFRS for SMEs

تضمن(section35 of IFRS for SMEs)كيفية ومتطلبات الإنتقال إلى تطبيق المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية للمؤسسات الصغير والمتوسطة الحجم.

المحور الرابع: تجارب دولية رائدة في المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتناول هذا المحور بعض التجارب الدولية في المحاسبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك راجع لأهميتها في التنمية الاقتصادية، حيث سنعرض تجربة كندا

1. تجربة كندا:

هناك دراسة أجريت في كندا تحت عنوان: "الإبلاغ المالي للمنشآت الأعمال الصغيرة في كندا"، وتهدف هذه الدراسة لمعرفة فيما إذا كانت المؤسسات الصغيرة في كندا، تحتاج إلى مجموعة جديدة خاصة بها من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم أنها يجب أن تستمر في تطبيق المبادئ الكبيرة، والمستخدمة في الشركات العامة. وقد استخدم في هذه الدراسة استبانة وزعت على عينة من المديرين وملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعدي القوائم المالية والمدققين ومستخدمي حسابات هذه المؤسسات، وطلب من هؤلاء الإجابة عما يلي[14]:

- ✓ تحديد أهداف وأغراض القوائم المالية في منشآت الأعمال الصغيرة
- ✓ بيان مدى رضاهم أو عدم رضاهم عن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الحالة المطبقة في هذه المؤسسات
- ✓ الحمل أو العبء الذي يتحمله معدو القوائم المالية
- ✓ نقاط الضعف في المبادئ الحالية
- ✓ تحديد الحسنات والمنافع المتوقعة من تطبيق مبادئ جديدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

- الهدف الأول من البيانات المحاسبية المتولدة من هذه المؤسسات هو الضريبة ومن ثم المقرضين ليأتي الهدف الثالث هو استعراض أداء المؤسسات وهذا الترتيب لا يوافق نتائج الدراسة التي أجريت في بريطانيا، حيث كان الترتيب مخالفا ليأتي هدف التخطيط واتخاذ القرارات أولا والضريبة ثانيا والمقرضين ثالثا
- أوضح ذوي المصالح أنهم غير راضيين عن مبادئ المحاسبة الحالية لأنها ذات تكلفة عالية ومعقدة وغير ملائمة
- أعطيت أربعة اقتراحات للتخفيف من الأعباء المالية على انتاج التقارير وهي الحوسبة، إنشاء معايير خاصة، التخفيض في الأمور التنظيمية، التقليل في عدد المعايير المحاسبية

- رفض المجيبين للوضع الراهن، والذي يستخدم مجموعة واحدة من المعايير لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات المدرجة في البورصة. واقترحوا حلين الأول هو مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية المعتمدة مع استثناءات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الثاني فهو عبارة عن مجموعتين من مبادئ المحاسبة المقبولة عموما، واحدة خاصة بالشركات المدرجة في البورصة، والآخر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكلاهما يعمل بشكل منفصل
- ان العبء الثقيل في تطبيق هذه المعايير يمكن تخفيضه بإيجاد معايير جديدة وبديلة ومبسطة وأقل تكلفة

2. نظرة الاتحاد الأوربي:

على المستوى الأوربي لم يكن هناك استعداد لتطبيق (المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الصادرة على مستو ى مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة على هذا النحو بالنسبة للدول الأعضاء ونظمها المحاسبية، لذلك أطلقت المفوضية الأوروبية من خلال لجنتها لتنظيم المحاسبة موضوع للمناقشة متعلق بتبسيط قواعد المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات الممكنة، حيث كان يهدف إلى وضع قواعد جديدة أكثر أهمية، تحل محل القديمة التي امتازت بالتعقيد، وعلاوة على ذلك فقد استندت عملية التبسيط الأوروبية على استبيان موجه الى واضعي المعايير من الدول الأعضاء. على اسا هذا الاستبيان أطلقت المفوضية الأوربية رؤيتها فيما يتعلق بتبسيط قانون الشركات والمحاسبة والمراجعة[15].

لم يوضح التقدم المحرز في العملية الأوروبية لتبسيط معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاكل المتعلقة بتحديد المعلومات المحاسبية الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الأولوية كانت لإعادة تأهيلها ومن ثن تبسيط قواعد المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتقليل من التزامات الإفصاح.

3. المملكة المتحدة الأمريكية:

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد انتقد كل من مجلس المعايير المحاسبة المالية الأمريكي وهيئة الأوراق المالية والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وذلك لعرضهم الكثير من المعايير على مجتمع الأعمال، ولقد كان عبئ زيادة المعايير مرهقا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لا تمتلك الموارد الاقتصادية الكافية للبحث والتطبيق لجميع البيانات الصادرة من الهيئات السابقة، حيث ان أولئك الذين يدعون بزيادة عبئ المعايير يستندون الى:

- ✓ ليست جميع متطلبات المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عامة ملائمة لحاجات تقارير الإبلاغ المالي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- ✓ حتى لو كانت متطلبات المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما ملائمة، فإنها ستنهك باستمرار قيد الكلفة-المنفعة.

ان منتقدي عملية وضع المعايير المحاسبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يؤكدون بأن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما وضعت بشكل أساسي لحاجة الأسواق المالية فقط، وان العديد من المشاريع الصغيرة

والمتوسطة الحجم لا تحصل على رأس مال من هذه الأسواق، لذلك هناك جدل يدور حول الحاجة لمبادئ محاسبية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4. التجربة الصينية:

أجريت ابحاث عن شركات الخدمات في الصين من منظورمعايير المحاسبة الدولية،حيثأشارت إلى أن المعايير توسع الآفاق التجارية للشركات من خلال طرحها، مما يتيح فهم أفضل للعلاقة بين استراتيجيات الأعمال،والمحاسبة، حيث تقتصر المحاسبة التقليدية على النطاق الضيقللشركات وتركز بشكل أساسي على التحكم في تكلفة عملية الإنتاج بالإضافة إلى معالجة المعلومات المحاسبية مما يؤدي إلى تجاهل التغيير في الميزة النسبية للمؤسسة في السوق التنافسي. أظهر ت كذلك أن شركات الصغيرة والمتوسطة الصينية تدرك أيضًا أن المؤسسات التقليدية التي تستعمل معيار تقييم الربح غير كافلتلبية متطلبات السوق، حيث يجب تطويره. ومنذ عام 2010، تطورت التجارة الإلكترونية بسرعة وقدمت مساهمات كبيرة إلى السوق الحالية للصينويمكنأن يكون علي بابا أفضل مثال من هذا لأنه يوفر منصة تجارة إلكترونية ناضجة لكل من المؤسسات والعملاء. ومع ذلك، فقد تم القضاء على بعض شركات التجارة الإلكترونية الصغيرة خلال عملية التوسع فيAlibaba، مما يؤدي بهم إلى إيجاد المزيد من الفرص في المنصاتالأخرى للتجارة الإلكترونية. لذلك، هناك حاجة شديدة إلى مزيد من تحليل المعلومات الخارجية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين والمديرين بحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لحسن التوقيت قيد النظر التجارة الإلكترونية عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، تمكنت الشركات الصغيرة في الصين من تطوير جانب اكتشاف المعلومات للمساعدة في تحسين قراراتهم الإدارية، والتي بدورها تعزز الأداء التجاري[16].

كذلك تمت الإشارة أن التجارة الإلكترونية هي فرصة مهمة للغاية لزيادة العائدات في السوق الصينية من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة وبعبارة أخرى إذا كانت الشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة ترغب في توسيع حصصهم في السوق من خلال تقديم منتجات تنافسية للعملاء حيث يحتاجون في ذلك الى تحليل توقعات العملاء المستهدفين والحصول على فهم أفضل لتفضيلاتهم. إلى جانب ذلك، يحتاجون أيضًا إلى معرفة معلومات عن المنافسين كتكلفة تقريبية حيث يتم استخدام التكلفة التقريبية لمعايير المحاسبة الدولية لتحديد التكلفة المستهدفة وتضييق فجوة التكلفة، مما يجعل سعر المنتج أكثر تنافسية دون التقليل من جودة المنتج.وفي الوقت الحاضر في الصين، لم تكن المحاسبة التقليدية قادرة على التكيف بشكل أفضل مع الاحتياجات للإدارة الاستراتيجية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر الوضع الجديد فرض مزيد من القيود.

في العقود القليلة الماضية، جذبت المعايير الدولية لمحاسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة عددًا كبيرًا من العلماء لدراستها مع تكامل الاقتصاد العالمي،حيث ليس هناك من ينكر أن التطبيق الأفضل لمعايير المحاسبة الدولية يمكن أن يساعد بشكل فعال الشركات الصغيرة على الأداء بشكل تنافسي في اتجاهات السوق الحالية.

النتائج:

من خلال ما سبق نوجز أهم النتائج المستخلصة من هذه الورقة في النقاط التالية:

- للمؤسسات الصغير المتوسطة العديد من الخصائص التي تميزها عن باقي الشركات، إلا أن توجد العديد من المعايير التي تعمل على تصنيف هذه المؤسسات وتختلف من دولة إلى أخرى حسب الغرض والمؤهلات الإقتصادية والبنية البيئة القانونية والسياسة لهذه الدول.
- مراعاتا منه للخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية isab المعايير المحاسبية الدولية لإعداد القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسط ifrs for smes سنة 2009 إلا أن ذلك لم يمنعه من إجراء تعديلات آخرها كان سنة 2015 والذي أصبح ساري المفعول في 01 جانفي 2017.
- حسب التشريع الجزائري تصنف المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة، ومؤسسات كبرى حيث يولي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الدعم المالي وفرص الاستثمار إلا أن النظام المحاسبي المالي يهمل هذه المؤسسات تماما ولا يراعي خصوصيتها في القياس والإفصاح حي يصنف هذا الأخير المؤسسات إلى مصغرة وأخرى كبيرة فقط.
- جاءت ifrs for smes للتخفيف عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تعقيدات القياس وأعباء الإفصاح التي كانت تفرضها المعايير المحاسبية الدولية ifrs الكاملة.
- تمنح ifrs for smes كل التسهيلات للمؤسسات من أجل تطبيقها بما فيها كيفية الانتقال من ifrs الكاملة إلى ifrs for smes.
- هناك توجه دولي كبير نحو وضع محاسبة تراعي خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تمثل المعايير المحاسبية الدولية الخاصة اجمالي وجهات النظر لدول مختلفة.

وكخلاصة لما جاء في هذه الورقة البحثية يكمننا القول أن للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لهذه المؤسسات والأطراف ذات المصلحة معها خصوصا وللإقتصاد عموما خاصة في الدول النامية التي تسعى للإنفتاح على الأسواق العالمية ، كما يشكل هذا الموضوع تحديا كبيرا ومادة دسمة للبحث والنقاش بالنسبة للأكاديميين والمهمنيين.

الهوامش و الإحالات :

[i] مواعي بحرية، التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المعايير المحاسبية الدولية، اطروحة دكتوراه بقسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016، ص ص 75-76.

[ii] خالد ادريس ومايو عبد الله، قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي 2013، ص3.

[iii] مواعي بحرية، مرجع سابق ذكره، ص78.

[iv] خالد ادريس ومايو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص4.

[v] المواد 5، 6، 7، 8، 9، 10 قانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل10 يناير 2017، والمتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، 2017، ص ص 5-6.

[vi] Accessed 07/08/8201/www.iasplus.com

[vii] مرازقة صالح وبوهرين فتيحة، الإبداع المحاسبي من خلال المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، يومي 12 و13 ماي 2010، ص9.

Accessed7 07/08/8201/www.iasplus.com

[viii] Accessed 07/08/8201/www.ifrs.org

[ix] خالد ادريس ومايو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص4.

[x] عمر عزاوي وأمال مهاوة، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدول النامية، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 95.

[xi] لطرش فريد، متطلبات الإفصاح والقياس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظام المحاسبي المالي والإطار المحاسبي الدولي، مجلة الأبحاث الإقتصادية لجامعة البليدة2، العدد 15، ديسمبر 2016، ص 211.ن

[xii] Accessed 05/11/2017 www.iasplus.com

[xiii] The International Accounting Standard Board, The International Reporting Standard For Small And Medium-sized Entities, 2015, pp 10-213

[14] جاو رحو رضا ومايو عبد الله، واقع المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –تجارب دولية، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، العدد 23، ديسمبر 2012، ص391-417.

[15] Deaconu, A., Gro anu, A. & Cristea, t. (2007) "A plea for SME specific European accounting standard. The case of Romania", Conference Proceedings, 2nd Central European Conference in Regional Science – CERS, Novy Smokovec, Slovak Republic: 180-196

[16] Lindong Ma, Xihui Chen, Jiawen Zhou and Luigi Aldieri ,Strategic Management Accounting in Small and Medium-Sized Enterprises in Emerging Countries and Markets: A Case Study from China, *Economies* **2022**, *10*(4), 74; https://doi.org/10.3390/economies10040074, pp 01-23.

[xiii] مواعي بحرية، التقييم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل المعايير المحاسبية الدولية، اطروحة دكتوراه بقسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2016، ص ص 75-76.

[xiii] خالد ادريس ومايو عبد الله، قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 و06 ماي 2013، ص3.

[xiii] مواعي بحرية، مرجع سابق ذكره، ص78.

[xiii] خالد ادريس ومايو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص4.

[xiii] المواد 5، 6، 7، 8، 9، 10 قانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل10 يناير 2017، والمتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، 2017، ص ص 5-6.

[xiii] Accessed /08/ 072018 www.iasplus.com

[xiii] مرازقة صالح وبوهرين فتيحة، الإبداع المحاسبي من خلال المعايير المحاسبية الدولية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، يومي 12 و13 ماي 2010، ص9.

7 Accessed/08/ 072018 www.iasplus.com

[xiii] Accessed/08/ 072018www.ifrs.org

[xiii] خالد ادريس ومايو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص4.

[xiii] عمر عزاوي وأمال مهاوة، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فرصة وتحدي للدول النامية، مجلة الباحث، العدد 11، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 95.

[xiii] لطرش فريد، متطلبات الإفصاح والقياس للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظام المحاسبي المالي والإطار المحاسبي الدولي، مجلة الأبحاث الإقتصادية لجامعة البليدة2، العدد 15، ديسمبر 2016، ص 211.ن

[xiii] Accessed 05/11/2017 www.iasplus.com

[xiii] The International Accounting Standard Board, The International Reporting Standard For Small And Medium-sized Entities, 2015, pp 10-213

ضرورة تفعيل السوق المالي في الجزائر لتلبية متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي

The need to activate Algeria's financial market to meet the requirements of applying the financial accounting system

د.محمد قبايلي /جامعة البليدة -2/ الجزائر
د.محمد علاء الدين جناي /جامعة البليدة -2/ الجزائر
د.محمد حواس /جامعة البليدة -2/ الجزائر
Dr.Mohamed KEBAILI /University of Blida-2/Algeria
Dr.Mohamed Alaaeddine DJENNAI /University of Blida-2/Algeria
Dr.Mohamed HOUAS /University of Blida-2/Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر من خلال سرد أهم المحطات التاريخية التي مر بها تطبيق هذا النظام، بالإضافة إلى توضيح أثر التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر، والتعرض إلى أهم الإجراءات والخطوات من أجل تأهيل وتفعيل السوق المالي بالجزائر وذلك تلبية لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، قد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن النظام المحاسبي المالي ظل حبيس القانون (07/11) هذا ما يعتبر عائق نحو تحقيق التوافق مع المرجعيات المحاسبية الدولية، كما يعاني سوق الأوراق المالية الجزائرية من غياب هيئة مالية متخصصة تجمع الخبراء وتعنى بقضايا التقييم، أمورا كلها أدت إلى صعوبة تبني نموذج للتقييم يستطيع التماشي والوقوف على حقيقة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، بورصة، مؤسسات اقتصادية، معلومات مالية، الإفصاح.

Abstract :

This study aims to learn the reality of the application of the financial accounting system in the economic institutions of Algeria by listing the most important historical stations of the application of this system. in addition to clarifying the impact of the proper application of the financial accounting system on the Algiers Stock Exchange, In order to meet the requirements of Algeria's financial accounting system, the study has produced a number of results. The financial accounting system has been confined to the law (11/07). This constitutes an obstacle to achieving compatibility with international accounting standards. The Algerian stock market also suffers from the absence of a specialized financial body that gathers experts and deals with valuation issues.

Keywords: financial accounting system, exchange, economic institutions, financial information, disclosure.

مقدمة:

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي فرصة هامة وضرورية لتفعيل بورصة الجزائر، باعتبارها أهم ما يجب أن يرافق تطبيقه في الجزائر، وذلك بضرورة منح الأهمية اللازمة لها والعمل على تطويرها تزامنا مع تضمين ذلك في اتفاقية الشراكة، وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني وتشجيع المؤسسات على الولوج إليها والاعتماد عليها في عملية التمويل، وذلك بغية الاستفادة من المزايا التي تقدمها معايير المحاسبة الدولية، والتي تكون فعاليتها في الأسواق المالية التي يلجأ إليها المستثمرون والمؤسسات، للاستثمار وطلب رؤوس الأموال، وهو ما يشجع على جلب الاستثمار الأجنبي، باعتبار أن المعلومات المقدمة تكون لها أهمية كبيرة من داخل وخارج الجزائر. ولهذا تسعى الورقة البحثية للإجابة على الإشكالية التالية: **" فيما تتمثل آليات تفعيل السوق المالي في الجزائر لتلبية متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي؟ "**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وواقع تطبيقه

المحور الثاني: أثر التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر

المحور الثالث: تفعيل بورصة الجزائر لتلبية متطلبات النظام المحاسبي المالي

المحور الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وواقع تطبيقه

ارتكز إصلاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر، أساسا على العروض المقدمة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي، الذي قدم للمجلس الوطني للمحاسبة الجزائري ثلاثة خيارات للإصلاح، اعتمد منها الخيار الذي يقوم على تبني مرجع محاسبي جديد مستوحى من مبادئ وقواعد معايير المحاسبة الدولية. وما حفز المجلس الوطني للمحاسبة على هذا الاختيار، كون تمويل عملية الإصلاح يقع على عاتق البنك الدولي.

على أساس هذا المنطق تم تغيير المرجعية المحاسبية الجزائرية، باعتماد مرجعية محاسبية جديدة، تستند إلى قواعد ومبادئ جديدة ذات خلفية عالمية، من شانها تغيير كافة قواعد وأسس المحاسبة المالية في الجزائر، مما أدى إلى الاستغناء عن المخطط المحاسبي الوطني الذي عرف حدود وقصور في خدمة مستعملي القوائم المالية، وتعويضه بالنظام المحاسبي المالي (مرحوم، 2020، ص 13).

أولا: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

تمخض عن إصلاح النظام المحاسبي المالي في الجزائر تبني مرجعية محاسبية جديدة، هدفها مسايرة الأهداف الجديدة التي فرضتها البيئة الاقتصادية في الجزائر، والتي زاد تأثرها بالبيئة الاقتصادية العالمية وهو ما تجسد في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

1. ماهية النظام المحاسبي المالي

يعد النظام المحاسبي المالي نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في عدة قطاعات وفي هذا الجزء سنحاول إبراز مفهوم النظام المحاسبي المالي وأهدافه، والذي جاء نتيجة الإصلاح المحاسبي الذي باشرته الجزائر سنة 2001، كما سنتناول دوافع تبني النظام المحاسبي.

لقد جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي والصادر في الجريد الرسمية العدد 74 ليحدد مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري الذي ينص في المادة الثالثة على أن:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "(القانون رقم 07-11، 2007/11/25، ص 3).

حيث أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الانجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، ويتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص نستخلصها من التعريف (نقماري وبلهادق، 2013، ص4).

- يرتكز على مبادئ أكثر تلائما للاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوح وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية ما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل تدقيق الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة لإجراء المقارنة واتخاذ القرار.

كما يحدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009 والمتضمن النظام المحاسبي المالي قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، فالنظام المحاسبي المالي ثري من حيث النصوص التي تنظمه، كما أنه مرن وقابل للتأقلم مع المعطيات الجديدة، بشرط تحديثه باستمرار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية جديدة تجعله يتوافق مع مستجدات الاقتصاد الجزائري (مرحوم، 2020، ص 14).

يجب التذكير بأن مشروع النظام المحاسبي المالي تم الانطلاق فيه منذ سنة 2004 باعتماد معايير المحاسبة الدولية التي كانت موجودة قبل ذلك التاريخ، حيث مر النظام المحاسبي المالي، بثلاث مراحل يمكن تلخيصها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-01): مراحل تطور النظام المحاسبي المالي

المصدر: توفيق رجاح، **تقييم تطورات معايير المحاسبية والمالية الدولية**، مداخلة السيد مراد البصفي، عضو مجموعة العمل المكلفة بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، ضمن فعاليات ندوة إنطلاق أعمال تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، من تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة بفندق الأوراسي، في 21 جانفي 2019.

حيث تم إحصاء أكثر من 150 تغيير لمعايير المحاسبة الدولية، ما بعد 2004 إلى يومنا الحالي، من خلال إلغاء أو استبدال أو تغيير للمعايير. ويجب التنويه إلى أن إعداد وإصدار المعايير الدولية للمحاسبة الجديدة، يتطلب وقت طويل، ومثال ذلك، هو صدور الإطار المفاهيمي الدولي الجديد سنة 2018، رغم أن بداية إعداده انطلقت في سنة 2004، لذا يجب عدم القيام بعملية التقييم والمراجعة بوتيرة سريعة، ولكن يجب التفكير في حلّ وسط (RADJAH , 2019, P 14).

وإذا ما قارنا بين النظام المحاسبي المالي (خاصة ما ورد في الجريدة الرسمية عدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009 المتضمن محتوى وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، مدونة الحسابات للنظام المحاسبي المالي) في صورته الحالية نجد أن تلك المعايير قد استبدلت العديد من الممارسات المحاسبية، وذلك بتخليها عن العديد من المعايير، التي بدورها تخلت عن العديد من الممارسات والقواعد والطرق المحاسبية (بوفليح و بونعجة، 2019، ص 131).

2. الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

يعرف الإطار المفاهيمي النظري في نظرية المحاسبة بأنه :"مجموعة منظمة من الأهداف والمبادئ الأساسية المتسقة فيما بينها، والتي بفضلها يمكن إصدار معايير متسقة وتحديد طبيعة ووظائف وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية " (BACHAGHA, 2003, P10).

وفقا للقانون 07-11 الخاص بالنظام المحاسبي المالي يشكل الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية أو كما يعبر عنه بالإطار التصوري: " دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تفسير" (بركم، ص 64).

يشكل الإطار المفاهيمي وسيلة وأداة للإجابة على بعض القضايا غير المطروحة على مستوى المعايير المتاحة، فالإطار النظري يقدم الأهداف المتوخاة من المحاسبة، ويتضمن هذا الإطار مبادئ محاسبية أساسية تعتبر ركيزة لكل مرجع محاسبي والتي يمكن تقسيمها إلى الفرضيات والمبادئ والخصائص النوعية للمعلومات والقوائم المالية ومستخدميها .

الملاحظ أنه عندما قررت الجزائر تبني معايير المحاسبة الدولية وتم إعداد النظام المحاسبي المالي انطلاقا من تلك المعايير كان الإطار المفاهيمي الموجود والمعتمد لدى المرجع الدولي هو "الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية" لسنة 1989، فكان هذا الأخير هو الإطار المرجعي بالنسبة للنظام المحاسبي الجزائري، ولكن الإطار الدولي عرف بعد ذلك تعديلين، أولهما سنة 2010 وثانيهما سنة 2018، حيث أصبحت التسمية " الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي"، وكلاهما أعتمدا طبعا بعد إعداد النظام المحاسبي الجزائري بنصوصه التطبيقية، ولم يتم تحديثه بعد ذلك (بركم، ص 64).

ولعل ما يؤكد هذه الملاحظة أن الإطار التصوري وفق القانون (07-11) يعرف مجال التطبيق والمبادئ والفرضيات المحاسبية، بالإضافة إلى الأصول والخصوم والأموال الخاصة والإيرادات والأعباء، في حين نجد أن الإطار المفاهيمي 2018 للمرجع الدولي يتضمن محاور إضافية وجديدة مثل: البيانات المالية والكيان المبلّغ والاعتراف والتخلي عن الاعتراف ومفهوم رأس المال والمحافظة عليه.

ثانيا: متطلبات تحيين النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات معايير المحاسبة الدولية

رغم محاولة الجزائر مواكبة التطورات الجارية لمهنة المحاسبة على المستوى الدولي خلال الفترة التي سبقت 2004، إلا أن الملاحظ أنها تخلفت عنها بصورة كبيرة، فمعايير المحاسبة الدولية تعتبر مستمرة التغير، حيث ظهرت العديد من المعايير بعد هذه الفترة، إلا أن النظام المحاسبي المالي ظل حبيس القانون (07/11) هذا ما يعتبر عائق نحو تحقيق التوافق مع المرجعيات المحاسبية الدولية (بوفليح وبونعجة، 2019، 131)، ويمكن القول أن عملية الإصلاح المحاسبي حتى الآن لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها إذا بقي الحال هكذا.

ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي بعد 15 سنة من إعداده. ولهذا تعمل لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية على مراجعة النظام المحاسبي المالي، الذي سيكون بأيادي وكفاءات جزائرية، عكس ما كان عليه الأمر عند التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي، كما تسعى لجنة التقييس إلى تجنب التسرع في تطبيق المراجعة، كما وقع عند التطبيق الأولي للنظام المحاسبي المالي. وليس من الضروري تطبيق كل ما تحتويه المعايير الدولية، وهذا ما قامت به الكثير من الدول (رجاح، 2019).

ويتم تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي من طرف مجموعة عمل مكلفة بهذه المراجعة تم تشكيلها من خبراء في المحاسبة تكون تابعة للجنة التقييس التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة، بعد تقديم وعرض طلب للمشاركة في التقييم والمراجعة، من خلال تحضير استبيان يتمحور حول طلب المشاركة في تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، ويكون موجّه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين لهم علاقة بمهنة المحاسبة. حيث يتضمن الاستبيان، مجالات التكوين، المبادئ والطرق المحاسبية، الإطار المفاهيمي، ويأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل قطاع ونشاطه (RADJAH , 2019, P 14).

ثالثا: خريطة الطريق لمجموعة العمل المكلفة بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي

من خلال الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي، والذي يعد غائباً تماماً عن حركية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وجب القول بأنه حان الوقت لإعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم لمهنة المحاسبة، من خلال القيام بإصلاح محاسبي جاد وعميق. حيث تم الانطلاق في أعمال ندوة تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي في 21 جانفي 2019 بفندق الأوراسي، الذي يعتبر حدث تاريخي في قانون المحاسبة الجزائري (RADJAH , 2019, P 13).

من بين أعمال اللجنة والآراء التي تم إصدارها من طرف لجنة التقييس، إصدار 45 رأي، غير أنه بدراسة محتوها يبدو جليا بأن جلها يعتبر مجرد أجوبة على تساؤلات وانشغالات مستعملي القوائم المالية. ولا ترق إلى درجة الرأي، حيث جاءت لدعم النظام المحاسبي المالي من حيث تفسيره لبعض المعالجات المبهمة وإعطائه حلولا لتقييم وإدراج بعض العناصر في المحاسبة وكيفية عرضها في القوائم المالية (مرحوم، 2020،ص ص 42-43).

وستقوم المجموعة المكلفة من طرف وزير المالية بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي بهذه العملية باتباع الخطوات التالية (رجاح ، 2019):

1. تقييم وتشخيص وضعية تطبيق النظام المحاسبي المالي:

وتتمثل إجراءات العمل لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي في هذه المرحلة فيما يلي:

- تقييم وتشخيص وضعية تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى تطبيقه بالمؤسسات الجزائرية.

- تحديد الصعوبات التي تم مواجهتها خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، في مختلف القطاعات والأنشطة خلال المرحلة الأولى (التحول من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي) بما فيها تلك التي رفعت إلى لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية.
- تحديد مختلف المعايير الدولية التي لم تدرج في النظام المحاسبي المالي، أو تلك التي تضمنها النظام ولكن تحتاج الى شروحات.
- الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي أقرتها لجنة تقييس الممارسات المحاسبية.
- الإعلان عن دعوة للمشاركة في مراجعة النظام المحاسبي المالي، للمهنيين والهيئات والمؤسسات، من خلال تنظيم أيام دراسية، حتى تكون المراجعة مبنية على أسس سليمة، تسمح بإصدار معلومة مالية ذات جودة وملائمة لإستعمالها في المجالات الاقتصادية والجبائية والاجتماعية.

2. إحصاء التغيرات التي طرئت على معايير المحاسبة الدولية:

وستقوم المجموعة المكلفة بالتقييم والمراجعة في هذه المرحلة بإحصاء المعايير الدولية (الجديدة، المعدلة والملغاة) مقارنة مع تلك التي تبنها النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- إحصاء المعايير الموجودة في النظام المحاسبي المالي التي تم تغيرها أو إلغاؤها وذلك من أجل تحيين النظام المحاسبي المالي ومطابقته مع المعايير الجديدة.
- إحصاء المعايير التي تم اعتمادها بعد إعداد النظام المحاسبي المالي منذ سنة 2004 إلى يومنا الحالي، ثم تكييف هذه المعايير الجديدة وفق البيئة الجزائرية بشرط عدم تعارضها مع المصالح الوطنية، وأن لا تكون عائقا للتنمية والقرارات الاقتصادية المتخذة. وذلك بغية اجتناب كل تأثير سلبي.

3. تحيين النظام المحاسبي المالي:

وستقوم المجموعة المكلفة بالتقييم والمراجعة في هذه المرحلة بما يلي:

- تحيين النصوص التشريعية من قوانين والنصوص التطبيقية.
- عرض مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد على لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية لتقيمه وإبداء رأيها.
- إصدار المشروع النهائي للنظام المحاسبي المالي الجديد.

المحور الثاني: أثر التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر

مما سبق يتضح الأثر الواضح للمعلومات المحاسبية على بورصة الجزائر حالها حال باقي بورصات العالم، حيث أن توفر المعلومات المحاسبية بالجودة المطلوبة، وهو ما جاء لأجله النظام المحاسبي المالي ليساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بدورها اتجاه تنشيط حركة بورصة الجزائر، لذا فإن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل من خلال تطبيق نظام محاسبي مالي في ظل الحوكمة سوف ينعكس على عدة جوانب للبورصة.

أولا: تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل ركود السوق المالي في الجزائر

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر2007 يعتبر خطوة مهمة لتكييف الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجهات معايير المحاسبة الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية كبيرة، وذلك لعدة أسباب (مزياني، 2009، ص ص 22-23).

فحسب الإطار التصوري للجنة المعايير الدولية المنشورة في 1998 فان القوائم المالية لا يمكن أن تلبي احتياجات كل مستعمليها فان هذه الأخيرة تختلف من مستعمل لآخر. من هذا نستنتج أنه أمر عادي و طبيعي أن يواجه النظام المحاسبي المالي صعوبات في السنوات الأولى من تطبيقه، و فيما يلي سنحاول التطرق لها باختصار (نقماري وبلهادف، 2013، ص ص 15-16):

- ✓ صممت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أساسا للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية، بينما لا توجد سوق مالية فعالة في الجزائر وأغلب المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة.
- ✓ تتطلب المعايير المحاسبية الدولية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار استثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بسرية و محدودية المعلومات.
- ✓ صعوبة تغيير العادات والذهنيات المحاسبية المرتبطة بالمخطط المحاسبي الوطني فمدة تطبيقه قاربت الأربعة عقود.
- ✓ قدم نظام المعلومات في المؤسسات الجزائرية فهو لا يتماشى مع المعطيات الجديدة.
- ✓ عدم تماشي المنظومة التعليمية للجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام المحاسبي المالي منذ صدور قانونه وتكوين الأساتذة والمؤطرين على معايير المحاسبة الدولية.
- ✓ عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون وإجبارية تطبيقه ومع قلة المؤطرين لم تستطع جل المؤسسات لحد الساعة التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، بسبب عدم قدرة المؤسسات على دفع تكاليف التكوين الفعال.
- ✓ عدم كفاية النصوص القانونية الصادرة لتوضيح النظام فقد صدر القانون 11/07 فيما يقارب 100 صفحة بينما صدرت مرجعيته الأساسية والمتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية فيما يعادل 2300 صفحة.
- ✓ طول مدة انجاز القانون صاحبها تحديث في المعايير، إلغاء البعض وإضافة البعض الآخر.
- ✓ النظام المحاسبي المالي جاء بمفهوم جديد وهو القيمة العادلة إلا أن غياب أسواق حقيقية لإعادة التقييم أثر سلبا على هذا المبدأ.
- ✓ عدم إدراك جل المحاسبين لفلسفة معايير المحاسبة الدولية والأهداف الجديدة للمحاسبة المالية.
- ✓ انعدام المراجع حيث أن صعوبة فهم القانون تحتم وجود مرجعية لتفسيره.

ثانيا: الامتيازات التي يقدمها النظام المحاسبي المالي للشركات المدرجة بالبورصة

إن السوق المالية الجزائرية تواجه بعض الصعوبات خاصة بتقبل الجمهور وهذا راجع لانعدام ثقافة الاستثمار في الأوراق المالية في أوساط أفراد المجتمع الجزائري، ومن ثم عدم تقبل فكرة الاستثمار في البورصة لعدم الثقة في مصداقية وفعالية هذه السوق نظرا لعدم توفر بيئة تتسم بالإفصاح والشفافية الكافيين، اذ أن أي قرار استثماري يتوقف على توفر المعلومات المالية والمحاسبية مع وجود مجال واسع للشفافية، وهذا ما يسمح بإجراء عملية المقارنة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة.

ولهذا فان التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي بالشركات المدرجة بالبورصة أو التي في طريقها إلى البورصة يمكنها من أن تحضى بمجموعة من الامتيازات والتي ستؤثر في نشاط بورصة الجزائر بحيث أن استخدام هذا النظام يؤدي إلى (عثماني وشعابنية، 2012، ص 17):

- ✓ إعطاء شفافية وثقة أكبر في المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة، الأمر الذي من شأنه الزيادة في مصداقية المعلومات التي يحتاجها كل من المستثمرون وأصحاب الأسهم وكذا باقي المتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ تقديم فرصة أكبر لتسهيل الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية.
- ✓ تشجيع المستثمرين الأجانب في الإقبال على تداول أسهمها بسبب سهولة قراءة المعطيات المالية للشركة المستخدمة للنظام المحاسبي المالي والذي يقرب ممارساتها المحاسبية من الممارسات العالمية.
- ✓ الرفع من جودة المعلومة المحاسبية الأمر الذي يسهل من عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستثمرين في أوراقها المالية.
- ✓ يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة والتي منها عمليات القرض الإيجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليبه لجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني عند تسجيل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
- ✓ يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين باقي المؤسسات الوطنية أو الدولية حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر؛

ولكن بالرغم من مرور ما يقارب اثنا عشر سنة على تطبيق النظام المحاسبي المالي لم نلتمس أي انعكاسات أو تطورات في أداء بورصة الجزائر، سواء من حيث عدد الشركات المدرجة فيها، معدل التداول أو القيمة السوقية لها. ومن خلال ملاحظة أداء بورصة الجزائر خلال الفترة التي رافقت تطبيق النظام المحاسبي المالي الممتدة ما بين 2010 حتى 2022، لم تحصل أي استفادة من مزايا اعتماد النظام المحاسبي المالي في مجال تنشيط وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

ثالثا: متطلبات تفعيل استخدام النظام المحاسبي المالي للنهوض ببورصة الجزائر

ولتحقيق الاستفادة من مزايا اعتماد النظام المحاسبي المالي في مجال تنشيط وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية، فإنه نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تدعم استيعاب الاقتصاد الجزائري ومؤسساته لتطبيق هذا النظام

من جهة، وكسب ثقة المستثمر في مخرجات هذا النظام من جهة أخرى، ويمكن تلخيص هذه المقترحات فيما يلي (عثماني وشعابنية، 2012، ص 21):

- ✓ دعوة كل الوحدات المحاسبية إلى ضرورة إعادة تأهيل كوادرها وأنظمتها المحاسبية بما يتماشى مع النظام المحاسبي المالي، لما لها من قدرة في توصيف السياسات المحاسبية وتحديد مدلولها من حيث النتيجة والمركز المالي للمؤسسة.
- ✓ تبني القوائم المالية والإفصاح المالي الذي يلبي احتياجات المستثمرين بالدرجة الأولى.
- ✓ ضرورة أن يكون هنالك توحيد وانسجام بين متطلبات نظام مالي محاسبي في الشركات والمؤسسات الوطنية وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة (الضريبة، المالية، النظم الداخلية) مع مستوى الوحدات وإنهاء حالة التناقض بين ما هو مفروض تطبيقه والالتزام به من قبل القوانين المحلية وما يتوجب تطبيقه والأخذ به.
- ✓ يجب تبني أنظمة معلومات جديدة بإمكانها تسيير مجموعة من المعطيات بطريقة منسقة، كما بإمكانها تجميع معلومات جديدة من المرجع المحاسبي الدولي.
- ✓ ضرورة قيام الشركات بنشر مجموعة من النسب المحاسبية مع التقارير الربع سنوية والسنوية حتى يتمكن المستثمر من تقييم أداء هذه المؤسسات قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع في الأسهم.
- ✓ يجب على الهيئة المختصة في المحاسبة ان تلزم مراجعي الحسابات بضرورة التأكد من قيام المؤسسات بالإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالنسب والمؤشرات المالية التي أثبتت العديد من الدراسات أهميتها في تسهيل عملية اتخاذ القرارات.

فلا يمكن أن يعطي النظام المحاسبي المالي ثماره وهو يطبق في مؤسسات تفتقر إلى كوادر بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة ومؤهلة لتطبيق هذا النظام، ولا سيما افتقارها الى مسيرين يقرون الأهمية البالغة للشفافية والدقة والإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة، بالإضافة إلى نقص وقد يكون انعدام في بعض المؤسسات لوسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصال الحديثة.

كما لا يمكن للبورصة أن تزيد في حركة نشاطها في بيئة تفتقد إلى ثقافة استثمارية لدى الأفراد فالفرد الجزائري يفضل اكتناز أمواله أو استثمارها في شراء معدن نفيس أو عقار بدل استثمارها في أوراق مالية، كما لا يمكنها أن تعمل في بيئة تسودها كل أنواع البيروقراطية والمحسوبية وتغيب فيها كل أنواع الشفافية والموضوعية في اتخاذ القرارات.

المحور الثالث: تفعيل بورصة الجزائر لتلبية متطلبات النظام المحاسبي المالي

إن الحديث عن البورصة والنظام المحاسبي المالي في ظل مفاهيم حوكمة الشركات في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري لهو أمر صعب فمن ناحية نجد أن تطبيق هذا النظام لم يكن سوى قبل عدة سنوات ونحن نعلم أن مثل هذه الأنظمة تتطلب فترة زمنية كافية للحكم على مدى إيجابية تطبيقها أو سلبيته، ومن ناحية أخرى نجد أن البورصة والنظام المحاسبي المالي لا يعملان في معزل عن باقي الأنظمة الأخرى.

أولا: ماهية وشروط كفاءة السوق المالي

يعتبر موضوع الأسواق المالية من المواضيع التي استحوذت على اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة وأمام تعاظم حركة رؤوس الأموال، لما تلعبه من دور في دعم معدلات النمو الاقتصادي، وتوفير قاعدة البيانات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين إلا أن الهدف الرئيسي المرتبط بطبيعة الاستثمار أيا كان نوعه هو المتعلق بتعظيم الأرباح؛ أي زيادة قيمة ومردودية هذه الأوراق .لذلك فإن المستثمرين يحتاجون إلى استخدام أساليب تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة لتقييم الأوراق المالية.

1. تحديد كفاءة الأسواق المالية

تتباين كفاءة الأسواق المالية فيما بينها و يرجع ذلك إلى درجة تنظيم كل سوق و توفر الامكانيات المادية والبشرية، فالسوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه أسعار الأصول كافة المعلومات المتاحة حولها وبسرعة فائقة لكل المستثمرين في نفس اللحظة الزمنية، مما يجعل سعر الأصل عبارة عن قيمة عادلة تعكس قيمته الحقيقية، و هذه القيمة كافية لتعويض المستثمرين عن مخاطر الاستثمار في هذه الأصول (شماخي ودادن، 2017، ص 51).

ومنه لا يمكن لأي مستثمر أو متعامل في السوق تحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المتعاملين لعدم وجود فاصل زمني ما بين تحليل المعلومات و تحديد القيمة الحقيقية للأصول وحصول جميع المستثمرين عليها. لهذا يمكن تقديم مفهوم الكفاءة السوقية على أنها تلك السوق التي تحقق الأهداف التالية (الغالبي والشمري، 2015، ص 2):

- التخصيص الأمثل للموارد.
- التقييم الدقيق للمبادلات.
- تقديم خدمات بأقل تكلفة.

إهتم العديد من الباحثين بكفاءة الأسواق المالية، فمن وجهة نظر البعض منهم ليس بمقدور كل مستثمر استيعاب كل المعلومات، فحين نجد فئة محدودة لها المقدرة على تحليل المعلومات وتحقيق أرباح غير عادية، في حين البعض الآخر يرى أن المبالغة في تحليل المعلومات يحقق عائد إضافي ولكن يبقى غير كافي لتعويض المستثمرين لتكاليف التحليل التي قد تعادل أو تتجاوز ذلك العائد الإضافي وهو محور اهتمام نظرية المحفظة الحديثة لتفسير سلوك العوائد بناء على نماذج رياضية في ظل كفاءة هذه الأسواق (شماخي ودادن، 2017، ص 52).

تهتم نظرية المحفظة الحديثة MPT بالقرارات المالية الرشيدة للمستثمرين من حيث كيفية الموازنة بين العائد والمخاطرة عند الاستثمار في الأصول المالية حيث تفترض هذه النظرية رشادة المستثمرين والمتعاملين في السوق المالي، عند تعاملهم في هذه الأخيرة عند الاختيار والمفاضلة بين الأصول المتاحة، فالمستثمر الرشيد هو المتجنب للمخاطرة والذي يسعى لتحقيق أعلى معدل عائد ممكن مع قبول أقل مستوى من المخاطرة المصاحبة لهذه العوائد (شماخي ودادن، 2017، ص 52).

2. شروط كفاءة السوق المالي

ويمكن تلخيص الشروط التي يجب أن تتوفر في السوق الكفء فيما يلي (الغالبي والشمري، 2015، ص 2):

- ✓ وجود عدد كاف من المستثمرين والمتعاملين تتوفر لديهم الوسائل للحصول على المعلومات .

- ✓ تكلفة معقولة لعمليات التبادل.
- ✓ عدم وجود مستثمرين لديهم القدرة على تحليل المعلومات المتاحة بشكل أفضل من الآخرين.
- ✓ عدم وجود تكلفة لعمليات تبادل الأسهم.
- ✓ أن تكون المعلومات مجانية ويحصل عليها جميع المشاركين في السوق وفي الوقت المناسب.
- ✓ أن تكون توقعات المتعاملين في السوق متماثلة فيما يخص اتجاهاتها.

ثانيا: واقع التعامل في سوق المالي الجزائري واشكالية تطبيق القيمة العادلة

إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية بالنسبة للأدوات المالية شبه معدوم وهذه الحقيقة مرتبطة بمجموعة من العوائق والتحديات التي تتميز بها البيئة الاقتصادية الجزائرية، والتي تتعلق أساسا بالسوق المالي الذي يتم فيه تداول هذه الأدوات حيث تعتبر ذات كفاءة ومدى نشاطه من بين العناصر الرئيسية لتحديد القيمة العادلة لأي أداة مالية، والمقصود هنا بكفاءة السوق المالي هو مدى قدرته على توفير المعلومات الصادقة لكل المتعاملين فيه وكذا تحقيق تنافسية بينهم.

فالسوق المالي الجزائري أو بورصة الجزائر تتضمن على سبع مؤسسات متعاملة فيه فقط، ومعظم هذه المؤسسات هي مؤسسات عمومية، في هذه الحالة من الصعب جدا الحديث عن سوق ذات كفاءة أو سوق نشطة حيث تكاد تنعدم التعاملات فيه، ما يعني كذلك تغيب مفهوم القيمة العادلة وهذا ما يطرح التساؤل عن سبب عزوف الشركات الخاصة عن الدخول إلى البورصة وعن الميكانيزمات الواجب اتخاذها لتفعيل هذه السوق.

كما نلاحظ أن دور بورصة الجزائر في تمويل الاقتصاد يعتبر دورا محتشما من خلال نسبة رأس مال السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المتداولة بـ دج، رغم أن رأس المال في السوق الموازية أكثر بأضعاف مضاعفة. ويعزى هذا التراجع إلى الجمود الذي يسود حصص التداول مما أدى إلى انخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة، أضف إلى ذلك قلة الشركات المدرجة وبالتالي عدم تنوع فرص الاستثمار، وبهذه المعطيات نجد أن بورصة الجزائر تحتل المراتب الأخيرة من بين الأسواق العربية (جدار، 2017، ص 36).

وفي هذا الصدد قامت السلطات المعنية ووزارة المالية بوضع خطة من أجل تطوير بورصة الجزائر والممتدة على مدى سنتين والتي شرع في تطبيقها انطلاقا من سنة 2013 بالتعاون مع 10 من أكبر الخبراء الدوليين والجزائريين في مجال الأسواق المالية تحت مجلس وزاري مشترك ومشاركة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وكل المتدخلين والعاملين في هذا الميدان، ومنهم البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية والشركات، حيث تم وضع هذه الخطة على أساس نقاط القوة والضعف التي يتميز بها السوق المالي الجزائري (حملة وعلام، 2018، ص 110).

وتدور خطة التطوير حول خمسة محاور تتمثل في اعادة الثقة في السوق المالية وتعزيزها وتطوير صناعة محلية للمهن والخدمات المالية في الجزائر، القيام بإصدار أوراق مالية جديدة، خصوصا أسهم جديدة من طرف شركات صغيرة ومتوسطة ومجمعات كبيرة خاصة وشركات عمومية في إطار قانون جديد بحوافز مهمة وجديدة، إضافة إلى تعزيز وعصرنة الانظمة الالكترونية والمعلوماتية الخاصة بالبورصة، وتعزيز مكانة المؤسسات العامة في السوق المالية وتقوية دور لجنة مراقبة عمليات البورصة وتعزيز دور الحفظ المركزي، كما قررت اللجنة ذاتها الاستفادة من تجارب

الدول الأخرى مثل دولة الإمارات باعتبارها واحدا من أهم الأسواق المالية دوليا، ومن ضمن جهود الدولة من أجل إنعاش البورصة وتنشيطها مشروع إدراج حوالي 40 مؤسسة عمومية متوسطة في البورصة (حملة وعلام، 2018، ص 111).

رابعا: متطلبات وإجراءات تأهيل السوق المالي في الجزائر

يرى بعض الاقتصاديين أن تطوير السوق المالي يتم إما في جانب العرض وذلك من خلال تشجيع إنشاء شركات الأموال وخلق أدوات جديدة، وإما في جانب الطلب وذلك بتوفير المناخ الملائم اقتصاديا وسياسيا ونشر الوعي الادخاري لدى الأفراد وتوفير المعلومات الكافية عن قطاعات الأعمال المختلفة ونشاطاتها، وفي البلدان المتقدمة يكفي تطوير جانب واحد، حيث أن المحيط الاقتصادي والاجتماعي السائد يتكفل بتطوير الجانب المتبقي.

أما في الدول المتخلفة فإنه ليس هناك فائدة من تطوير أحد الجانبين دون تطوير الجانب الآخر، فزيادة العرض دون مقابلة ذلك بطلب كافي لن يعطي النتيجة المرجوة، وعليه من خلال ما سبق يتضح لنا أن تطوير السوق المالي في الجزائر يرتكز على العناصر التالية (بن سمينة وطبني، 2017، ص ص 338-339):

1. توفير البيئة الاقتصادية الملائمة

يجب التحكم في المحيط المرتبط بالاقتصاد الكلي وذلك من خلال مراجعة التشريعات والتأكيد على ضرورة الاستقرار والأمن، والقضاء على أسباب التضخم والسعي للحد من ظاهرة التهرب والغش الجبائيين مع العمل على مكافحة الاقتصاد غير الرسمي، كما ينبغي التأكيد على ضرورة الربط بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي مع مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للبورصة كلما دعت الحاجة لذلك.

2. تنشيط السوق المالية

خاصة المتعلقة بالسوق الأولي بمعنى المساهمة في تسويق عدد كبير ومتنوع من الأوراق المالية التي حددها المشرع في عشرة أنواع باعتبارها السلع المتداولة في إطار سوق تداول. إن وجود البورصة مرهون بوجود سوق للإصدار، علاوة على وجود وسطاء تداول لذلك فإنه ينبغي إسناد الأمر للبنوك التجارية للقيام بهذا الدور في فترة أولية مع امكانية اللجوء إلى مكاتب الاستشارة المالية الاجنبية لإتمام العملية في إطار سليم بما ينعكس ايجابا على السوق المالية الجزائرية، كما يجب توفير الصكوك الإسلامية القابلة للتداول في بورصة القيم المنقولة والتي تلقى القبول لدى الفرد الجزائري.

3. تفعيل برامج الخصخصة

من المفيد للمؤسسات العمومية قبل دخولها للبورصة إتمام عملية تطهيرها على المستوى التنظيمي والتسييري قبل خصخصتها ويستحسن عند تحرير أسهمها التوجه للمستثمرين التأسيسيين لما لهم من قدرات تمويلية ومع ذلك فإنه يتعين تطبيق سياسة إدماج للمحيط، وذلك باشراك عمال المؤسسة في رأس مالها وبعد ذلك يمكن اللجوء إلى الجمهور العريض بغيت صرف أسهم المؤسسة في أوساطهم، وفي حالة عدم قدرتهم وكفايتهم فإنه يمكن التوجه للشراكة الأجنبية مع ضبط سلوكيات هؤلاء المستثمرين بنصوص تشريعية وتنظيمية واضحة تتولى مهمة تحديد

الحقوق والواجبات لكل الأطراف على النحو الذي تتم فيه المحافظة على المصالح العليا وينبغي الاشارة إلى أن توسيع قاعدة المساهمين تعطي حركية كبيرة في نشاط البورصة.

4. تحفيز المؤسسات الاقتصادية

تحفيز المؤسسات الاقتصادية لاسيما الاستراتيجية منها والتي تحقق نتائج ايجابية على الابتعاد عن أساليب التمويل بالوساطة المالية والتوجه أكثر نحو أسلوب التمويل باللا وساطة المالية، ويمكن لأصحاب القرار في الدولة تنشيط البورصة عن طريق المضي في برنامج التخصيص بانتهاج طريقة استبدال الديون بمساهمات في تلك الشركات سواء تلك الديون لدائنين محليين أو ديون خارجية بما يخفف العبء على ميزانية الدولة ويساهم في تنويع الأوراق المالية في بورصة الجزائر.

5. دعوة القطاع الخاص لتحريك البورصة

ضرورة مراجعة شروط دخول مؤسسات القطاع الخاص إلى البورصة لما يمكن أن تلعبه من أدوار في تحقيق التنمية الشاملة وتمكينها من الاستفادة بالدعوى العمومية للادخار وتداول أوراقها المالية بهذه الهيئة

6. توعية الفرد الجزائري بأهمية البورصة

بعث الوعي الادخاري والاستثماري لدى الفرد الجزائري، وذلك بتوعيته بأهمية هذه السوق بمختلف الطرق ووسائل التوعية والإعلام وعلى مستوى المناهج التعليمية، وتوفير التسهيلات اللازمة لاستغلال وسائل الإعلام بكافة أشكالها بما يمكن أن تحققه البورصة من أجل نشر ثقافة الاستثمار في البورصة.

7. توفير البيئة الرقابية والقانونية الملائمة

وضع رقابة جيدة وتشريعات وقوانين صارمة ومعاقبة التصرفات غير القانونية وغير الرشيدة للمتدخلين في البورصة، بالإضافة إلى إحكام وتدعيم الرقابة على الشركات المساهمة بحيث تعكس بياناتها المالية المنشورة وضعيتها الحقيقية تدعيما للثقة في نتائج أعمال الشركات مما يجلب المدخرين إليها.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية آليات وإجراءات تنشيط السوق المالي في الجزائر لتحقيق متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات الافصاح التي جاء بها هذا الاخير والتي تخدم السوق المالي بالدرجة الأولى، بتوضيح مفهوم النظام المحاسبي المالي واطاره المفاهيمي ومراحل تطوره مقارنة مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية والتطرق لمتطلبات تحيين النظام المحاسبي المالي وفق مستجدات المعايير الدولية، وابراز العلاقة المتبادلة ما بين تفعيل دور البورصة وتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر فالأولى توفر القياس والتقييم العادل للمحاسبة والثاني يحقق الافصاح العادل ويوفر المعلومات الضرورية للمستثمرين في السوق المالي، كما تطرقت الدراسة الى واقع التعامل في السوق المالي الجزائري وصعوبة التقييم على أساسه في ظل الركود وعدم الكفاءة التي يشهدها، كما تناولت متطلبات اعادة هيكلة السوق المالي لتنشيطه وتفعيله باقتراح الحلول الممكنة من خلال المشاكل التي يوجهها.

نتائج وتوصيات الدراسة: من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى النتائج والتوصيات التالية:

- ✓ رغم محاولة الجزائر مواكبة التطورات الجارية لمهنة المحاسبة على المستوى الدولي خلال الفترة التي سبقت 2004، فمعايير المحاسبة الدولية مستمرة التغير والتطور، إلا أن النظام المحاسبي المالي ظل حبيس القانون (07/11) هذا ما يعتبر عائق نحو تحقيق التوافق مع المرجعيات المحاسبية الدولية؛
- ✓ صممت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أساسا للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية، بينما لا توجد سوق مالية فعالة في الجزائر وأغلب المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة؛
- ✓ يمكن النظام المحاسبي المالي من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين باقي المؤسسات الوطنية أو الدولية حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر؛
- ✓ السوق المالي الجزائري تتضمن حاليا سبع مؤسسات متعاملة فيه فقط، ومعظم هذه المؤسسات هي مؤسسات عمومية، في هذه الحالة من الصعب جدا الحديث عن سوق ذات كفاءة أو سوق نشطة حيث تكاد تنعدم التعاملات فيه؛
- ✓ يعاني سوق الأوراق المالية الجزائرية من غياب هيئة مالية متخصصة تجمع الخبراء وتعنى بقضايا التقييم، أمورا كلها أدت إلى عدم وصعوبة تبني نموذج للتقييم يستطيع التماشي والوقوف على حقيقة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- ✓ عدم وجود سوق كفئة، وعدم توفر المعلومات الكافية عن الشركات في ظل ضعف نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مما يسبب عدم الاستقرار في مستوى الأسعار، في ضوء الاتجاه العام للمستثمرين للمضاربة؛

- ✓ إن وجود البورصة مرهون بوجود سوق للإصدار، علاوة على وجود وسطاء تداول لذلك فإنه ينبغي إسناد الأمر للبنوك التجارية للقيام بهذا الدور في فترة أولية مع امكانية اللجوء إلى مكاتب الاستشارة المالية الاجنبية لإتمام العملية في إطار سليم بما ينعكس ايجابا على السوق المالية الجزائرية، كما يجب توفير الصكوك الإسلامية القابلة للتداول في بورصة القيم المنقولة والتي تلقى القبول لدى الفرد الجزائري؛
- ✓ يجب التحكم في المحيط المرتبط بالاقتصاد الكلي وذلك من خلال مراجعة التشريعات والتأكيد على ضرورة الاستقرار، والقضاء على أسباب التضخم والسعي للحد من ظاهرة التهرب والغش الجبائيين مع العمل على مكافحة الاقتصاد غير الرسمي؛
- ✓ كما ينبغي التأكيد على ضرورة الربط بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي مع مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للبورصة كلما دعت الحاجة لذلك.

المراجع:

1. أحسين عثماني وسعاد شعابنية، (ماي 2012)، **النظام المحاسبي المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعليات الملتقى الوطني الأول حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، من تنظيم مخبر مالية بنوك وادارة اعمال لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بسكرة.

2. بوبكر شماخي وعبد الغني دادن، (جوان 2017)، **تقييم أداء محافظ القيمة في ظل كفاءة الأسواق المالية - دراسة اختبارية في سوق سنغافورة المالي خلال الفترة (2003-2016)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، مجلة علمية محكمة متخصصة تهتم بنشر الأبحاث التطبيقية المتعلقة بالعلوم الاقتصادية، تصدرها كلية العلوم الاقتصادية بالتنسيق مع مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية بجامعة ورقلة، الجزائر،المجلد 03، العدد 03.

3. توفيق رجاح، **تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي المقاربة، المنهجية، التقييم والانتهاء** ، تلخيص مداخلة السيد رئيس اللجنة محمد وندلوس ضمن فعاليات ندوة إنطلاق أعمال تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، من تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة بفندق الأوراسي، في 21 جانفي 2019.

4. جدار رياض ، (جوان 2017)، **واقع و دور البورصة الجزائرية في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والحلول**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، دورية دولية علمية محكمة ومفهرسة، تصدر عن مخبر الاقتصاد والتنمية البشرية في الجزائر، التابع لجامعة البليدة 02، الجزائر، المجلد 08، العدد الأول.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، العدد 74، **المتضمن قانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي**.

6. سحنون بونعجة ونبيل بوفليح، (جانفي 2019)، **متطلبات تطوير الممارسات المحاسبية في الجزائر في ظل تبني المرجعية المحاسبية الدولية**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلة أكاديمية دولية محكمة متخصصة تصدر دوريا عن مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي - شلف، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول.

7. سفيان نقماري ورحمة بلهادف، **واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي (العوائق والرهانات)**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعليات الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية، من تنظيم كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، الجزائر، يومي 13-14 جانفي 2013.

8. عبد المحسن جليل الغالبي و حسن شاكر الشمري، (2015)، **التحليل الاقتصادي لكفاءة الاسواق المالية دليل تجريبي لبعض الاسواق العربية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلة علمية فصلية محكمة تنشر البحوث المختصة في العلوم الاقتصادية والادارية تصدرها كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد: 09، العدد: 32

9. عزالدين حملة وعثمان علام، (جوان 2018)، **بورصة الجزائر بين الركود واليات التفعيل**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مجلة أكاديمية دولية محكمة متخصصة تصدر دوريا عن مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الثاني.

10. عزيزة بن سمينة ومريم طبني، (مارس 2017)، **دور الإفصاح المحاسبي والشفافية في تفعيل بورصة الجزائر**، مجلة تاريخ العلوم، مجلة علمية محكمة دولية تصدرها جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد السابع.

11. محمد الحبيب مرحوم، (2020)، **الاطار الفكري للنظام المحاسبي المالي**، الناشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر.

12. نورالدين مزياني، (أفريل 2009)، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الثالث حول " إدارة منظمات الاعمال: التحديات العلمية المعاصرة"، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

13. S .Bachagha, (2003), **pour un référentiel comptable algérien qui répondre aux exigences de l'économie de marché**, Edition dar alhoda, Algerie.

14. Toufik RADJAH, **Séminaire du 21 janvier 2019 sur la révision et l'évaluation du système comptable financier,** Revue périodique EL MOUHASSIB, de l'Organisation nationale des comptables agréés, N°4.

تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر ومتطلبات تطويرها
(دراسة تحليلية لبنك البركة ومصرف السلام)

Experience of Islamic banks in Algeria and the requirements for their development
(An analytical study by Al Baraka Bank and Al Salam Bank)

د. الحاج أحمد فوزي / جامعة الوادي/ الجزائر
Dr. ELHADJ AHMED Faouzi / El Oued University / Algeria
د. مركان محمد البشير/ جامعة تيسمسيلت / الجزائر
Dr. MORKANE Mohamed El Bachir / Tissemsilt University / Algeria
ط.د. شاني محمد عبد الوهاب / جامعة الجلفة / الجزائر
Phd. CHANI MOHAMED ABDELOUAHEB / Djelfa University / Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع البنوك الإسلامية في الجزائر، خاصة بعد أن نجحت في توفير قنوات تمويلية واستثمارية لم يعهدها العمل المصرفي من قبل، وعلى أسس تستمد مقوماتها من الشريعة الإسلامية. تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال عرض وتحليل أهم المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية في الجزائر، حيث تم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية في ظل شح الموارد المالية مع رفض المجتمع الجزائري التعامل مع البنوك الربوية هي الحل الأمثل نظرا لزيادة نمو الودائع مع التمويلات، وهذا ما يؤكد كفاءاتها في تجميع الأموال والمدخرات وتوجيهها للاستثمار، مما يفتح آفاق لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

كلمات مفتاحية: بنوك إسلامية، مصادر واستخدامات بنوك إسلامية، بنك البركة الجزائري، مصرف السلام.

Abstract:

This study aims to show the reality of Islamic banks in Algeria, especially after they managed to provide channels of financing and investment that banking work had not known before, and on foundations that derive their components from Islamic law. The descriptive and analytical approach was based on the presentation and analysis of the most important financial indicators for Islamic banks in Algeria, where it was concluded that Islamic banks in the light of the scarcity of financial resources with the refusal of the Algerian society to deal with usurious banks is the best solution due to the increase in the growth of deposits with financing, and this is what confirms its skills in accumulating funds and savings and orient towards investment, which opens up horizons for achieving economic and social development.

KeyWords: Islamic banks, sources and uses of Islamic banks, Al Baraka Algerian Bank, Al Salam Bank.

مقدمة:

يلعب القطاع المصرفي دورا هام في الحياة الإقتصادية والإجتماعية، فهو القلب النابض للخدمات التمويلية والإستثمارية بين أصحاب العجز والفائض عن طريق ما يسمى بالوساطة المالية، حيث نجد نوعين من العمل المصرفي، الأول يخص النظام المصرفي التقليدي والثاني النظام المصرفي الإسلامي، يتميز العمل المصرفي التقليدي عن العمل المصرفي الإسلامي كونه نظام قد انجرت منه عدة أزمات مالية كبرى مست كل الإقتصاديات العالمية بسبب العلاقة التي تربط بين متعامليه والمتمثلة في الفائدة بين الجهة المدينة والدائنة، أما العمل المصرفي الإسلامي فيعتمد على نظام المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فإن العلاقة بين البنك ومودعيه هي علاقة شريك بشريكه، وفي ظل هذه البيئة برزت البنوك الإسلامية كظاهرة جديدة ميزت الربع الأخير من القرن 20، وقد استطاعت هذه البنوك خلال هاته الفترة القصيرة أن تخطو خطوات متسارعة في تحقيق الإستقرار المالي بعد الأزمات المالية خاصة بعد أزمة 2008 ذلك بسبب طبيعة عملها الخاضعة للأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والمتعارضة تماما مع الربا والقمار والغرر وغير ذلك من الصفاة القبيحة.

فقد تسارعت دول العالم الثالث لإنتهاج الصيرفة الإسلامية ومن بينها الجزائر، حيث شهدت تأسيس أول بنك وهو بنك البركة سنة 1991 ثم تلاه بنك السلام سنة 2008، وهذا سعي منها للحد من التسرب النقدي مع الاستفادة من الميزة التمويلية و الإستثمارية للبنوك الإسلامية في ظل تحديات الظروف الاقتصادية الراهنة خاصة بعد العجز الكبير في الموازنة العامة في وقت ليس بالبعيد.

نسعى إلى عرض تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، من خلال التطرق لتأصيل النظري لها وعرض أهم المؤشرات المالية لنشاطها، ولمعالجة الموضوع نطرح **التساؤل الرئيسي** الآتي: **ما هو واقع البنوك الإسلامية في الجزائر؟**

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح **التساؤلات الفرعية** التالية:

- ماذا نقصد البنوك الإسلامية؟ وما هي خصائصها؟ وما هي أهميتها وإلى ماذا تهدف؟
- ما مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية؟
- ما هي تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر؟

تكمن **أهمية** هذا البحث في عرض وتحليل تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، نظرا إلى حاجة الاقتصاد الجزائري إليها، كحل من الحلول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة **الأهداف** التالية:

- التعريف بالبنوك الإسلامية، وبخصائصها ومختلف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.
- عرض مختلف مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية.
- عرض وتحليل أهم المؤشرات المالية للبنوك الإسلامية في الجزائر.

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية سوف نعتمد على **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** بهدف سرد ووصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع، بداية بوصف والتعرُف على الإيطار النظري للبنوك الإسلامية، ثم عرض واقع البنوك الإسلامية في الجزائر مع تحليل أهم المؤشرات المالية لديها.

أولا: الإطار المفاهيمي والنظري للصيرفة الإسلامية

أ- مفهوم العمل المصرفي الإسلامي ونشأته

العمل المصرفي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمليات المصرفية وفق مبادئ وأحكام الشريعة بالإسلامية، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاءا، لأن ذلك من رِبا محرماً في الإسلام (ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، 2022).

يُعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا أو عطاء، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها بقواعد الشريعة الإسلامية. (فليح، 2016، صفحة 384) وتُعرَّف البنوك الإسلامية بأنّها هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية (سيخان، 2020، صفحة 111) وهي هو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء. (عيد، 2006، صفحة 397)

وتعود نشأة العمل المصرفي الإسلامي انطلاقا من تحريم الربا ظهرت أهمية إعادة النظر في الهياكل المالية و النقدية و الأدوات التمويلية في الدول الإسلامية فبدأ التفكير المنهجي في بعض دول العالم الإسلامي لإنشاء البنوك الإسلامية منذ الأربعينيات من القرن العشرين، حيث أنشئت في ماليزيا صناديق الادخار بدون فائدة، أخذت باكستان الفكرة في عام 1950 وذلك بإنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع من الموسرين بدون عائد، تم تعاود إقراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد وعلى نفس النمط نشأت في الريف المصري بنوك ادخار محلية تعمل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية وبلا فوائد على الودائع لديها، لكن لم يكتب النجاح لتلك الفكرة لنقص الكوادر التي تعمل من أجل تسيير وأداء النشاط في مثل تلك المصارف الإسلامي الإسلامية فضلا عن عدم وجود اساس واضح للعمل في البنوك الاسلامية كما عملت العديد من الدول الإسلامية من إنشاء بنوك إسلامية من هذا النوع مثل دولة قطر وكذلك دولة الكويت والملكة العربية السعودية والجزائر بل وكذلك انتقلت رؤوس الأموال العربية و الإسلامية من أجل إنشاء هذا النوع من البنوك في الدول الغربية مثل بنك قبرص الإسلامية، المصرف الدولي الإسلامي- الدنمارك بنك البركة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مستوى التعاون الدولي في عام 1975 تم إنشاء (البنك الإسلامي للتنمية) في جدة بالمملكة العربية السعودية برأس مال دول المؤتمر الإسلامي ويهدف هذا البنك الإسلامي بصفة أساسية إلى دعم المشروعات التنموية في الدول الإسلامية و دعم الحركة الاقتصادية و التقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة و مفرد وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية و تقدم العون للمجتمعات. الإسلامية في الدول غير الأعضاء. (شعاشعية، 2007، صفحة 168)

تتميز البنوك الإسلامية عن المصارف الربوية بمجموعة من الخصائص، والمتمثلة فيما يلي: (عيد، 2006، صفحة 399)

- **أنه يقوم على أساس عقائدي:** فهو يقوم على أساس العقيدة الإسلامية، مستمدا منها أحكامه و مقوماته.
- **أنه يقوم على أساس استثماري:** أي تصحيح وظيفة رأس المال وتوجيهه في الاستثمار لا لقروض الربوية، مختارا بذلك أفضل مجالات الاستثمار وأرشدها.
- **أنه يقوم على أساس تنموي:** فهو يهدف إلى تنمية المجتمع من خلال ما يقوم به من أعمال استثمارية، لنهوض به وإقامة الاقتصاد من خلال توجيه الثروة توجيها سليما، فالمصارف الإسلامية تعطي كل جهدها للمشروعات الفعالة، محاولة منها لتنمية التجارة والصناعة والزراعة بشكل تنتفع به و المتعاملون معها، سواء أصحاب ودائع أم مستثمرين.
- **يقوم على أساس اجتماعي:** يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق التكافل إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال إدارته لصندوق الزكاة ومن خلال نظرته في وضع خططه و سياسته التنموية، كما تقوم البنوك الإسلامية بتقديم القرض الحسن وهو مشروع خيري لغايات إنسانية كحالات الزواج و العلاج والديون.

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: (طايل، 2012، صفحة 47)

- **الأهداف المالية:** التوفيق بين اعتبارات السيولة والربحية والأمان مع تنمية الموارد.
- **الأهداف الاستثمارية:** وتكمن في الاستثمار المباشر والمشاركات، ترويج المشروعات مع تحسين المناخ الاستثماري العام.
- **الحصة السوقية:** أي الحصة المصرفية في السوق المحلية والعالمية، مع الانتشار الجغرافي في الداخل والخارج.
- **كفاءة و فعالية الجهاز الإداري:** ويتمثل في التنظيم الأمثل للمصرف الإسلامي وتنمية خبرات العاملين.
- **ابتكار الخدمات والأوعية الادخارية:** ويتم عن طريق ابتكار أساليب وخدمات تمويلية واستثمارية وطرق أداء هذه الخدمات.
- **أهداف التكامل الاجتماعي:** المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تحقق تحسينا في توزيع الدخل ومنح القروض الحسنة.
- الالتزام الشرعي: وهو عدم الوقوع في المخالفات الشرعية أو الشبهات مع تصحيح الأخطاء فور وقوعها واتخاذ الضمانات التي تمنع تكرارها في المستقبل.

ب- مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية على أساس المشاركة في الربح والخسارة لمصادر واستخدمات الأموال، ومصادر الأموال في المصارف الإسلامية تنقسم إلى مصادر داخلية وخارجية، وهي: (فيشوش، مصادر واستخدمات الأموال في المصارف الإسلامية، 2020، الصفحات 116-111)

- **المصادر الداخلية:**

وتنقسم بدورها إلى:

- ✓ **رأس المال:** إن رأس المال المدفوع هو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساساً في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه، ومن هنا فهو يعكس حجم النشاط المتوقع مزاولته فضلا عن تضاؤل أهميته بالمقارنة مع الموارد الأخرى للمصرف ويعرف البعض مساهمات المؤسسين أو الأسهم العادية في المصارف الإسلامية بأنها عبارة عن الرأسمال الخاص الذي يبدأ به البنك نشاطه عند تأسيسه، وعندما يزاول البنك نشاطه ويحتاج إلى المزيد من الأموال يمكنه إصدار أسهم جديدة، وبذلك تكون مساهمات المؤسسين المصدر الاساسي للمصرف
- ✓ **الاحتياطات:** هي مبالغ مالية تقتطع بنسب معينة من صافي أرباح المصرف الإسلامي بغرض تدعيم المركز المالي للمصرف، ولذلك فإن هناك أنواعاً من الاحتياطات منها: الاحتياطي القانوني، الاحتياطي الاختياري، احتياطات أخرى.
- ✓ **الأرباح المحتجزة أو المرحلة:** يحدد النظام الأساسي للمصرف الإسلامي واستناداً إلى ما يقرره مجلس إدارة المصرف في نهاية كل سنة مالية وبعد تصديق جمعيته العمومية وذلك بالموافقة على مقدار الأرباح التي تحتجزها وترحل إلى الأعوام اللاحقة، وبإمكان المصرف اضافتها إلى الاحتياطي العام أو تتخذ لزيادة رأس مال المصرف الإسلامي، وتعد هذه الأرباح غير الموزعة موردا ذاتيا (داخلي) من موارد المصرف الإسلامي تستخدم في توسيع نشاط المصرف وتمويل استثمارات جديدة، مما يعطي للمصرف قوة لمنافسة المصارف الأخرى المغربي .
- ✓ **المخصصات:** هي مبالغ يتم تكوينها خصما من حسابات الأرباح والخسائر أي بالتحميل على تكاليف التشغيل مصروفات المصرف بغض النظر عن نتيجة نشاط المصرف وذلك لمواجهة التزام مؤكد الوقوع مثل استهلاك أو تجديد النقص في قيمة الأصول، وترتبط فكرة تكوين المخصصات بإظهار المركز المالي في صورة عادلة وقريبة من الحقيقة، وتكوين المخصصات لا يتم فقط لمواجهة ما يتوقع من تدهور في نسبة توظيف واستثمارات المصرف، بل يمتد أيضا لمواجهة أخطار المصرف للوفاء بالالتزامات نيابة عن عملائه تجاه الآخرين مثل خطابات الضمان وبعض أنواع الاعتمادات وغيرها من الالتزامات.

- **المصادر الخارجية:**

وتنقسم إلى:

- ✓ **الحسابات الجارية (الودائع تحت الطلب):** وهي الودائع التي يحق للعميل المودع أن يطلبها في أي وقت سواء نقداً أو عن طريق استعمال الشيكات أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين وهذه الودائع منشئة للحساب الجاري في البنوك التي تقيد بها المعاملات المتبادلة بين العميل والمصرف ويتميز هذا الحساب بأنه قابل للسحب منه عند الطلب، ولذلك يسعى في بعض الأحيان بالحساب تحت الطلب والتكييف الفقهي للحساب

الجاري المعمول به حالياً لدى المصارف الإسلامية هو عقد قرض بين العميل والمصرف، وهو ما ذهب إليه أكثر الذين تصدوا لمحاولة التكييف الشرعي للوديعة المصرفية.

- ✓ **الودائع الاستثمارية**:تضم حسابات الاستثمار أموال المستثمرين الذين يودعونها في المصرف ليضارب بها وفق عقد المضاربة وحتى من أجل معين ولا يضمن البنك لا أصل الوديعة ولا أي عائد منها، فهي تفويض من صاحبها للمصرف بإستثمارها فهي بذلك الوعاء الذي تتدفق من خلاله الأموال من أرباب الأموال بغرض قيام المصرف الإسلامي وهو المضارب هنا باستثمارها وتنقسم هذه الودائع إلى قسمين ودائع استثمارية عامة ودائع استثمارية مقيدة.
- ✓ **ودائع التوفير أو الادخار:** هي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين، وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالمصارف التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقاً، وإنما يتحصلون على جزء من الأرباح المحققة التي تحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب بحيث يمنح المدخر عادة دفترا تسجل فيه كل عملية سحب أو إيداع.
- ✓ **وحدات الثقة:** وهذه الخدمة المصرفية حديثة النشأة التي تعد مجالا استثماريا مهماً، ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفة خدمات غير إبداعية يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية ويقوم المصرف بأخذ نسبة محددة من الربح وتحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذا النشاط.
- ✓ **ودائع المؤسسات المالية الإسلامية:** انطلاقا من مبدأ التعاون بين المصارف الإسلامية، تقوم عدد من المصارف الإسلامية التي لديها فائض في الأموال بإيداع تلك الأموال في المصارف الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها عائد غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا تستحق.
- ✓ **شهادات الإيداع:** تعد شهادات الإيداع أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل في المصارف الإسلامية، ويتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب دخول المودعين كافة وتتأرجح مدة الشهادة بين (1-3) سنوات، وتستخدم أموال تلك الشهادات في تمويل مشروعات متوسطة الأجل، ويتم توزيع العوائد شهرياً تحت حساب التسوية النهائية أو يتم توزيع العائد في نهاية المدة.
- ✓ **حسابات المحافظ الاستثمارية:**تقدم فكرة المحافظ الاستثمارية على الاستثمار في الفرصة أو الفرص الاستثمارية ذات الجدوى، حيث يتم اصدار سندات مقارضة (حصص) في محافظ استثمارية برأسمال يكفي للمتطلبات الاستثمارية المنوي الاستثمار فيها حسب صيغة الدعوى للاكتتاب في السندات، وتكون السندات موحدة القيمة، ويقوم المصرف بإدارة المحفظة واستثمارها وفقا لأسس وقواعد المضاربة الشرعية والتي تقضي بأن يحصل المصرف بصفته مضارباً على حصة من صافي ربح استثمارات المحفظة، والنسبة المتبقية يتم توزيعها على مالكي سندات المحفظة كل بنسبة عدد ما يملكه من تلك السندات، وتعتبر سندات المقارضة وعاء ادخاريا مرنا يمكن الاكتتاب بها عند اصدارها أو شرائها في أي وقت من الأوقات، كما يمكن تسييلها إلى نقود بالبيع الفوري والاسترداد مع قبض الربح عند البيع.

ج- منتجات الصيرفة الإسلامية

هناك عدة منتجات للصيرفة الإسلامية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي: (نعمة و نجم، 2010، الصفحات 137-142)

- **المضاربة**: هي أن "يعطي الرَجُلُ الرَجُلَ المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه من ربح المال، أيُ جزء كان مما يتفقان عليه ثلثا أو ربعا أو نصفا". (ناصر، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، 2002، صفحة 80)
- **المزارعة** : هي معاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع، على أن يقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد، فهي نوع شركة بين صاحب الأرض والمزارع، وحاصلاتها بينهما أي المنفعة. (بن العمارة، 2013، صفحة 84)
- **الإجارة**: هي عملية تمويلية تكمن في إتاحة أصل ما للعميل لاستخدامه مقابل أدائه قيمة الإيجار، وفي نهاية الإيجار قد يباع الأصل في المزاد العام أو للمستأجر أو يعاد للمِؤجر لتأجيره مرة أخرى. (بن العمارة، 2013، صفحة 125)
- **المشاركة**: هي أحد أشكال توظيف أموال المصرف الإسلامي والتي تتضمن مشاركة المصرف الإسلامي للأخرين في المشروعات والأنشطة المختلفة بهدف تحقيق الربح، وتعني عقد بين طرفين او اكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وانشطة محددة ومعرفة ويكون الربح مشتركاً بينهم ، واما الخسارة فتكون حسب حصة كل شريك في رأس المال.
- **بيع السلم**: وهو بيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلا وتسلم فيه البضاعة آجلا، فهو ثمن عاجل بآجل.
- . **المساقاة**: هي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجر بجزء ما يخرج من ثمرها، وهي عقد شركة بين ملك الشجر أو الزرع والعامل عليه، على أن يقوم الأخير بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة في نظير جزء شائع من الغلة.
- **المرابحة**: وهي بيع الثمن بمثل الثمن الأول مضافا إليه هامش الربح للبائع، وهي نوع من بيوع الأمانة.
- **الاستصناع**: عقد بيع عين مما يصنع صنعاً يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بالعقد بمواد من عنده مقابل ثمن محدد.
- **المغارسة**: هي عقد على تعمير الارض بالشجر بقدر معلوم وهي ان يدفع الرجل ارضه لمن يغرس فيها شجراً بعوضٍ معلومٍ لمدةٍ معلومةٍ على ان يكون الثمار بينهما.

ثانيا: واقع البنوك الإسلامية في الجزائر

وقد تمثلت تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر في بنكين إسلاميين وهما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام، وسيتم عرض نبذة عامة حول البنكين مع أهم المؤشرات المالية كمايلي:

أ- بنك البركة الجزائري

- **نبذة عن بنك البركة الجزائري**

تأسس بنك البركة الإسلامي سنة 20-05-1991، وهو مشترك بين القطاع العام والخاص، وهو مؤسسة مالية تتعامل وفق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وطبقا لقوانين المشرع الجزائري وقد بلغ رأسماله آنذاك 500 مليون دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة البركة والتنمية الريفية. (تاريخ بنك البركة)

- **أهم الأرقام والمؤشرات لتطور نشاط بنك البركة الجزائري**

وسنتناولها من خلال الجزائب التالية:

✓ **تطور حجم الميزانية والتمويلات والودائع 2010-2020**

ويبينه الجدول والشكلين الآتيين:

الجدول 1: تطور المؤشرات لبنك البركة الجزائري (2008-2020)

السنة	الميزانية لبنك البركة	الودائع لبنك البركة	تمويلات بنك البركة
2008	72254	55188	48662
2009	99105	76539	59637
2010	120508	89983	55689
2011	132983	103285	58584
2012	150787	116515	57891
2013	157073	125435	63354
2014	162773	131175	80627
2015	193573	154562	96453
2016	210344	170138	110711
2017	248633	207891	139677
2018	270994	223995	156460
2019	261568	214542	157850
2020	268779	221873	153089

المصدر: (ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، 2022، الصفحات 45-47-49)

الشكل رقم (1): تطور أهم المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري في الفترة (2008-2020)

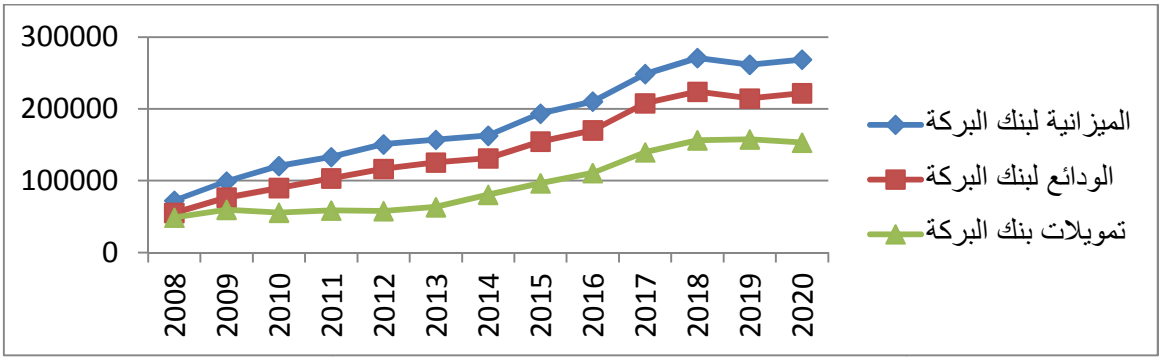

المصدر: الجدول السابق

من خلال الشكل السابق تم ملاحظة أن حجم الميزانية لبنك البركة الجزائري في تطور ملحوظ ومستمر، وهذا نتيجة السياسة الاستراتيجية المنتهجة من طرف البنك في التوسع، من خلال فتح العديد من الفروع في بقاع الوطن مع تلبية جميع رغبات المتعاملين من خدمات تمويلية واستثمارية، خاصة بعد عزوف المتعاملين عن التعامل مع البنوك التقليدية، كما يلاحظ أيضا أن حجم الودائع والتمويلات في تطور مستمر وبمعدلات متفاوتة، كما يجدُر الإشارة أن هناك تراجع خفيف في جميع المؤشرات سنة 2019. والذي مثَّل سببُ انخفاضه الحراك الشعبي، إلى أن يعود النمو لتطوره في السنة المولية ولكن بحجم أقل من سنة 2018، وهذا يعود للأزمة الاقتصادية العالمية بسبب وباء كوفيد-19. (ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، 2022، صفحة 46) -

✓ **تطور نتيجة السنة المالية لبنك البركة الجزائري:**

ويبينه الجدول الشكلين التاليين:

الجدول (2): تطور نتيجة السنة المالية لبنك البركة الجزائري 2010-2020 (ألف دج)

السنة	المبالغ
2010	3243157
2011	3778297
2012	4190030
2013	4092489
2014	4306604
2015	4055918
2016	3983568
2017	3548415
2018	5166572
2019	6333245
2020	4227654

المصدر: (ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، 2022، صفحة 53)

الشكل (2): تطور نتيجة السنة المالية لبنك البركة الجزائري 2010-2020 (ألف دج)

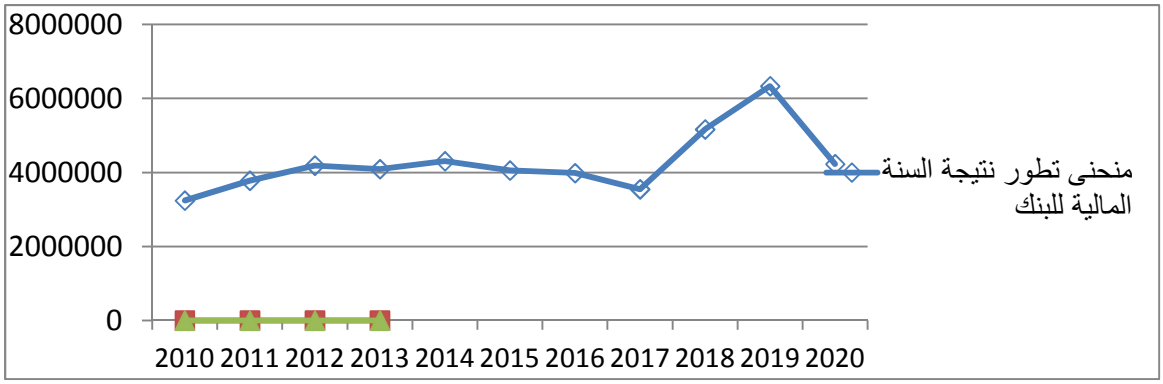

المصدر: الجدول السابق.

نلاحظ أن نتيجة السنة المالية لبنك البركة الجزائرية خلال سنة 2010 موجبة و سارت في تزايد ما عدا سنة 2013 و2015 و2017 لأسباب يبقى تفسيرها عند إدارة البنك، إلا أن التراجع الأكبر كان من 2019 ل 2020 بسبب الأزمة الصحية 2019. (ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، 2022، صفحة 54)

ب- نبذة عامة عن مصرف السلام الجزائر

- نبذة عن مصرف السلام-الجزائر-

هو مصرف شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماده من طرف بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه من خلال توفير الخدمات التمويلية والاستثمارية للعملاء بغية تلبية حاجيات السوق. (عن مصرف السلام، بلا تاريخ)

- **أهم الأرقام والمؤشرات لتطور نشاط مصرف السلام الجزائر**

ويبينه الجدول والشكلين الآتيين:

الجدول رقم (3): عرض أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام (2008-2020)

السنة	حجم الميزانية	حجم الودائع	حجم التمويلات
2008	7710	4714	0
2009	13350	3043	569
2010	18338	7677	4667
2011	24821	12946	13719
2012	32782	19401	20212
2013	39551	23932	27531
2014	36309	19451	22548
2015	40575	23685	21268
2016	53104	34512	29377
2017	85775	64642	45455
2018	110109	85431	75340
2019	131019	103792	95583
2020	162625	133248	101772

المصدر: (ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، 2022، الصفحات 69-71-73)

الشكل رقم (3): تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام في الفترة (2008-2020)

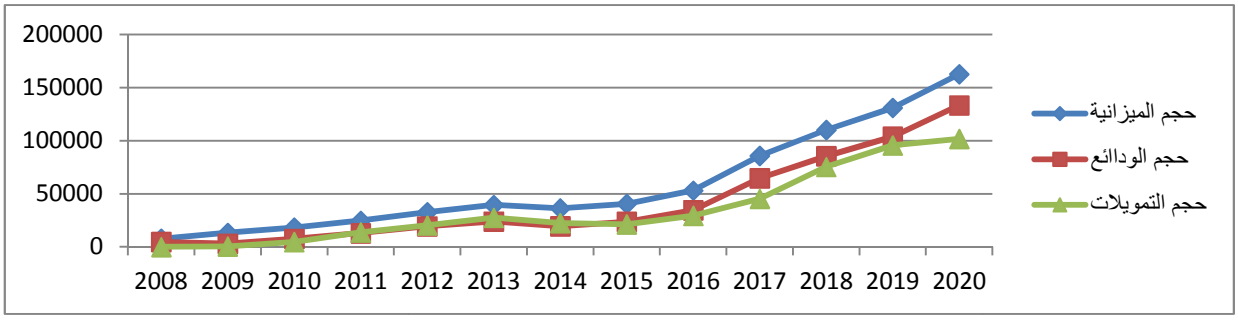

المصدر: الجدول السابق

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم الميزانية وحجم الودائع والتمويلات لبنك السلام في تطور ومستمر ما عدا سنة 2014. حيث سُجلت تراجع يرجع للظروف الاستثنائية التي مرَّ بها المصرف، بتعين متصرف إداري مؤقت لإدارة المصرف من طرف البنك المركزي نظرا لوجود خلافات بين المساهمين، ممَّا أثر سلبا على نشاط المصرف حيث شهد تراجع في مؤشراته المالية (ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، 2022، صفحة 70)

- **تطور نتيجة السنة المالية لمصرف السلام الجزائر:**

ويبينه الجدول الشكلين التاليين:

الجدول (4): تطور نتيجة السنة المالية لمصرف السلام 2010-2020 (ألف دج)

السنة	تطور نتيجة السنة المالية للمصرف
2011	898166
2012	1119549
2013	1266660
2014	1383314
2015	301357
2016	1080086
2017	1181246
2018	2418015
2019	4007410
2020	3069188

المصدر: (ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، 2022، صفحة 76)

الشكل رقم (4): تطور نتيجة السنة المالية لمصرف السلام (2010—2020)

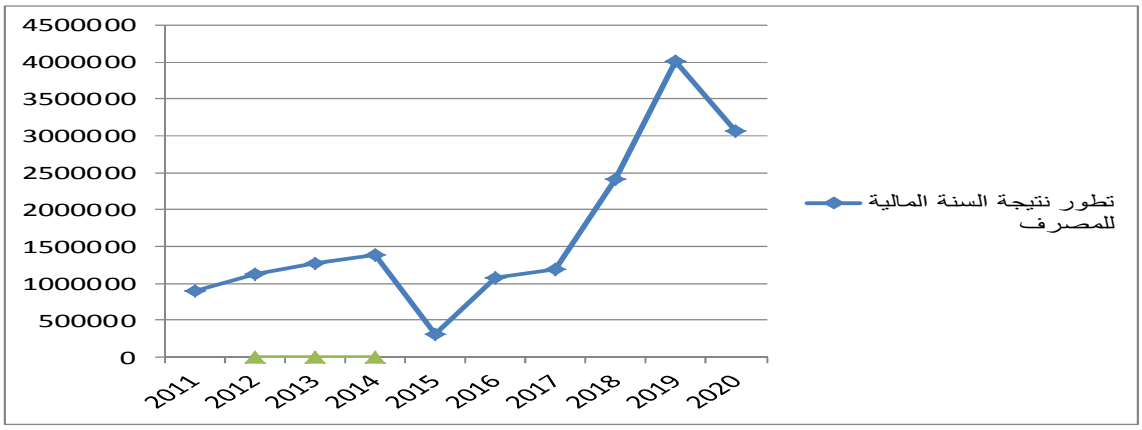

المصدر: الجدول السابق.

نلاحظ أن نتيجة السنة المالية موجبة وفي تحسن مستمر حتى سنة 2015 التي سجلت سقوط حر فيها، وهذا بسبب تراجع حجم الودائع وحجم التمويلات وبالتالي إنعكس سلبا على النتيجة، ثم بدأ منحنى النتيجة في تزايد مستمر حتى إن بلغ الذرة سنة 2019، ثم إنخفض سنة 2020 جراء الأزمة الصحية كوفيد 19. (ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، 2022، صفحة 77)

ثالثا: قراءات عامة في التنظيم أو النظام رقم 20-02 المتعلقة الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة لها، وجاء فيه مايلي: (النظام رقم 20-02، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارساتها في البنوك والمؤسسات المالية، 2020) جاء في المادة 3: يجب على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة لمعايير التنظيمية؛

- تخُص عمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ، المنتجات التالية: (المرابحة،المشاركة، المضاربة، الإجارة والسلم والإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)، وقد عرفت المواد من 5-12 كل واحدة منهم؛
- تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة أعلاه، إلى طلب ترخيص مسبق لدى البنك المركزي حسب المادة 13.
- يتعين على البنك أو المؤسسة المالية حسب المادة 15 في إطار ممارسة العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.
- أما المواد 16 و17 و18: قد جاء فيهم الإجراءات الواجبة إتباعها لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية والتنفيذية، لحساب الشباك الإسلامي عن حسابات البنك أو المؤسسة المالية التابعة لها؛
- يجب على البنوك أو المؤسسات المالية الذين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم، كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم، وهذا ما تبينه المادة 19؛
- يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة من"شباك الصيرفة الإسلامية" ويتحمل حصة من الخسائر التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها، وهذا ضمن المادة 2.

خاتمة:

كانت أول تجربة للبنوك الإسلامية في الجزائر سنة 1990 بتأسيس بنك البركة الجزائري ، ثم مصرف السلام سنة 2008، أما النظام المتعلق بالصيرفة الإسلامية ورغم تأخره، فقد تمثل في التنظيم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، وهذا لتلبية متطلبات تطوير الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر.

وعموما خرجنا من هذا البحث بمجموعة **النتائج** التالية:

- تلعب البنوك الإسلامية في الجزائر دور هام في تجميع الأموال وتعبئة المدخرات توجيهها للاستثمار، خاصة في ظل شح الموارد مع الكتلة النقدية الكبيرة المتداولة خارج القطاع الرسمي والمقدرة ب حوالي 6000 مليار دج.
- بالرغم من التطورالواضح في المؤشرات المالية لبنك البركة ومصرف السلام إلا أنها لا تزال بعيدة عن المأمول، وهذا لعدة إعتبارات نذكر على سبيل المثال لا الحصر: عدم وجود بيئة تشريعية ملائمة تسمح لها بالنمو والتوسع.
- يعتبر صدور النظام 20-02 مرحلة مهمة في النظام المصرفي الجزائري، والذي جاء في مضمونه تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها؛ بحيث رخص فيه 8 منتجات إسلامية فقط وهذا تذيق في حجم الممارسات؛

التوصيات:

وعليه نخرج بمجموعة **التوصيات** التالية:

- ضرورة الإهتمام بكل جوانب البنوك الإسلامية، خاصة من الناحية القانونية والشرعية، وذلك من خلال إصدار نظام متكامل خاص بها، وهذا ما يمكنها من تطوير منتجاتها وتنويع استثماراتها لتستجيب لمتطلبات السوق المصرفية وحاجاتها المتزايدة.
- ضرورة وضع الأطر الرقابية والإشرافية الشرعية لمراقبة مدى تطابق المعاملات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- ضرورة تعزيز الميزة التنافسية بين الموظفين من خلال تأهيلهم شرعيا وفنيا؛
- ضرورة تفعيل مختلف صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية، لا حصرها في 8 منتجات فقط.

قائمة المراجع:

1. النظام رقم 20-02، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارساتها في البنوك والمؤسسات المالية. (15 03, 2020). *الجريدة الرسمية*. الجزائر.
2. *عن مصرف السلام*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15 08, 2022، من الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر: https://www.alsalamalgeria.com
3. *تاريخ بنك البركة*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 01, 2023، من الموقع الإلكتروني لبنك البركة الجزائري: https://www.albaraka-bank.dz
4. حسين خلف فليح. (2016). *النقود والبنوك*. الأردن.
5. حمزة فيشوش. (2020). مصادر واستخدمات الأموال في المصارف الإسلامية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، الصفحات 111-116.
6. سليمان ناصر. (2002). *تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية*. الجزائر: نشر جمعية التراث القرارة.
7. سليمان ناصر. (2002). *تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية*. الجزائر: نشر جمعية التراث القرارة.
8. سليمان ناصر. (2022). *تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر*. الجزائر: دار ألفا للنشر والتوزيع.
9. عادل عبد الفضيل عيد. (2006). *الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية*. مصر: دار فكر الجامعي.
10. لخضر شعاشعية. (2007). الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية. *مجلة الباحث*، صفحة 168.
11. مريم سيخان. (2020). متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية. *مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة*، صفحة 111.
12. مصطفى كمال السيد طايل. (2012). *البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
13. نغم حسين نعمة، و رغد محمد نجم. (2010). المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات. *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، الصفحات 137-142.
14. نوال صالح بن العمارة. (2013). *المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

L'adéquation des informations fournies par les annexes préparées conformément au SCF par rapport aux informations fournies par les annexes préparées et présentées conformément aux normes IAS/IFRS

(Étude comparative entre la société Almarai et la Société Biopharm)

مدى كفاية المعلومات المفصح عنها في الإيضاحات المعدّة وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF مقارنة بالمعلومات المفصح عنها في الإيضاحات المعدّة والمقدّمة وفقا للمعايير IAS/IFRS

(دراسة مقارنة بين شركتي المراعي وبيوفارم)

The adequacy of the information provided by the notes prepared in accordance with the financial accounting system SCF compared to the information provided by the nots prepared and presented in accordance with IAS/IFRS standards

(Comparative study between Almarai and Biopharm)

ط.د. أحمد رامي أزواو / جامعة محمد بوضياف -المسيلة / الجزائر
د. رابح طويرات / جامعة محمد بوضياف - المسيلة / الجزائر
PhD student. Ahmed Rami Azouaou / University of Mohammed Boudiaf – MSila / Algeria
Dr. Rabeh Touirat / University of Mohammed Boudiaf – MSila / Algeria

Résumé:

Cette étude a pour objectif d'éclairer le manque d'informations des annexes préparé selon le système comptable financier (SCF) algérien, pour décrire le manque des informations financières et non financières présenté par les annexes, l'étude fournie une comparaison entre deux sociétés l'une cotée à la bourse d'Alger qui prépare ses états financiers conformément au SCF, et l'autre cotée à la Saudi exchange (la bourse saoudienne) qui prépare ses états financiers conformément aux IAS/IFRS, la comparaison se concentre sur la préparation et la présentation des annexes.

Les résultats de de l'étude montrent l'insuffisance des informations fournies par les annexes conformément aux SCF contrairement aux informations fournis par les annexes préparés conformément aux normes IAS/IFRS, et que les SCF doit être actualisé au niveau de la préparation et la présentation des états financiers généralement et les annexes en particulier.

Mots clés : états financiers, annexes, système comptable financier, informations financières, normes IAS/IFRS

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض النقص في المعلومات التي تقدّمها قائمة الإيضاحات المنجزة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري، ولتوضيح النقص في المعلومات المالية وغير المالية التي تقدمها قائمة الإيضاحات، تقدّم هذه الدراسة مقارنة بين شركتين مدرجتين في البورصة، واحدة مدرجة في بورصة الجزائر والأخرى مدرجة في بورصة السعودية وهذه الأخيرة تحضّر قوائمها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ، وتركز المقارنة على تحضير وعرض القوائم المالية عامة وقائمة الإيضاحات خاصة.

نتائج الدراسة توضح عدم كفاية المعلومات التي تقدّمها قائمة الإيضاحات المحضّرة وفقا للنظام المحاسبي المالي، عكس المعلومات التي تقدّمها قائمة الإيضاحات المنجزة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعاير الإبلاغ المالي الدولية، كما يجب تحيين النظام المحاسبي المالي على مستوى إعداد وعرض قائمة الإيضاحات.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، قائمة الإيضاحات، النظام المحاسبي المالي، المعلومات المالية، المعلومات غير المالية، معايير المحاسبة الدولية، معايير الإبلاغ المالي الدولية.

Abstract:

This study aims to clarify the lack of information in the notes prepared in accordance with the Algerian financial accounting system, to describe the lack of financial and non-financial information presented by the notes, the study provides a comparison between two companies listed, one listed on Algiers stock exchange which prepares its financial statements in accordance with the financial accounting system, the other listed on Saudi exchange which prepares its financial statements in accordance with IAS/IFRS standards, the comparison focuses on the preparation and presentation of notes.

The results of the study clarify the insufficiency of the information provided by the notes statements prepared in accordance with the financial accounting system contrary to the information provided by the notes statements prepared in accordance with the IAS/IFRS standards, and the financial accounting system must be updated in the preparation and presentation of the financial statement and specially the notes statement.

Keywords: : financial statements, notes statement, financial accounting system, financial information, non-financial information, IAS/IFRS standards.

Introduction

Les états financiers représentent l'image fidèle et réelle de l'entité et sur lesquelles la décision des propriétaires de cette entité dépendra, pour assurer la bonne préparation et présentation de ces états financiers des normes comptable internationales ont étaient émis pour assurer l'atteinte des objectifs des états financiers.

L'Algérie comme tous les pays du monde a mis en œuvre un système comptable financier (SCF) à travers le Conseil National de la Comptabilité, ce système était préparé conformément aux normes IAS/IFRS.

L'annexe représente un état parmi les cinq états financiers fournis par le SCF qui a l'objectif de divulguer des informations supplémentaire aux autres états financier qui aident à mieux comprendre ces dernières et permettre à ses utilisateurs de bien prendre leurs décisions.

Après la mise en œuvre du SCF les normes comptables IAS/IFRS ont connu des changements et des actualisations contrairement au SCF, ce qui donne la nécessité de voir si l'annexe et l'ensemble du SCF doivent également être actualisés.

La problématique posée à propos de ce sujet est comme suit :

Dans quelle mesure les informations fournies par les annexes préparées conformément au SCF sont adéquates par rapport aux informations fournies par les annexes préparées et présentées conformément aux normes IAS/IFRS ?

L'importance de l'étude :

Cette étude a l'importance de faire connaitre le contenu de l'annexe selon les normes IAS/IFRS et le SCF, et déterminer le manque d'informations des annexes préparés conformément au SCF par rapport aux annexes préparés conformément aux normes IAS/IFRS.

Les objectifs de l'étude :

L'étude a pour objectif de :

- Connaitre les informations nécessaires à divulguer par l'annexe selon l'IAS et le SCF ;
- Connaitre l'adéquation des informations fournies par les annexes selon l'IAS et le SCF ;
- Déterminer le manque d'informations fournies par les annexes préparés selon le SCF ;
- donner des suggestions pour combler le manque d'informations liées à la préparation des annexes selon le SCF.

Structure de l'étude :

L'étude est divisée en trois parties :

- La première partie : La présentation des annexes selon les normes internationales comptables et le système comptable financier.
- La seconde partie : La présentation des annexes de la société almarai et la société Biopharm.
- La troisième partie : La comparaison entre les informations divulguées par les annexes des deux sociétés.

1-La présentation des annexes selon les normes internationales comptables et le système comptable financier

1.1- La présentation des annexes selon les normes internationales comptable (IAS1)

Les annexes doivent : (IFRS Foundation, 2022)

- Présenter La base de la préparation des états financiers et les politique comptable utilisées ;
- Divulguer les informations exigées par l'IFRS et qui ne sont pas divulguer dans les autres états financiers ;
- Fournir les informations qui sont nécessaire pour la bonne compréhension des états et qui ne sont divulguer dans aucune de ces états.

L'information financière fournie par les états financiers généralement doit se caractériser par la pertinence et la fidélité, expliquées comme suit :

- **La Pertinence :** L'information devient pertinente quand elle aide à influencer les prises de décision, pour atteindre ce pouvoir d'influencer elle doit avoir une valeur prédictive.

  L'importance relative est l'élément essentiel dans la pertinence de l'information financière, pour dire que cette information est significative (relativement importante) il faut mesurer son influence à modifier les décisions des utilisateurs par son omission comme par son inexactitude. (Colmant , Michel, & Tondeur , 2013, p. 57) (Colmant, Michel, & Tondeur, 2013, p. 57)
- **La Fidélité :** L'information financière doit être fidèle par donner une image fidèle sur les états financiers, et pour assurer l'aspect de fidélité l'information doit contenir trois caractéristiques : être complète, neutre et exemptes d'erreurs.

  La description complète est celle qui contient les informations nécessaires que l'utilisateur a besoin pour comprendre le fais présenté.

La description neutre de l'information est que l'information financière ne doit pas être orientée dans le cadre ou l'information soit perçue favorablement ou défavorablement par les utilisateurs. (Colmant, Michel, & Tondeur, 2013, p. 57)

Les caractéristiques qualitatives auxiliaires des informations financières sont comme suit :

- **La Comparabilité :** l'information comparable est celle qui permet aux utilisateurs de relever les similitudes et les différences entre les différents éléments. (Colmant, Michel, & Tondeur, 2013, p. 58)
- **La Vérifiabilité :** L'information financière vérifiable est celle qui donne une assurance aux utilisateurs qu'elle reflète une image fidèle sur les faits décrits. (Colmant, Michel, & Tondeur, 2013, p. 58)
- **La Rapidité :** la rapidité rend l'information financière accessible aux décideurs avant qu'elle perd sa valeur et sa capacité à influencer les utilisateurs. (Colmant, Michel, & Tondeur, 2013, p. 59)
- **La Compréhensibilité :** L'information financière compréhensible est celle qui facilite d'en comprendre la signification des faits décrits, elle est définie et présentée de façon claire. (Colmant, Michel, & Tondeur, 2013, p. 59)

Selon l'IAS 1 l'entité doit fournir les informations suivantes qui aident à mieux comprendre les informations financières fournies par les autres états financiers : (IFRS Foundation, 2022)

- **Divulguer l'information de la méthode comptable :** l'entité doit fournir les informations significatives sur la méthode comptable, ces informations sont classées significatives car quand elles sont réunies avec d'autres informations fournies par les états financiers elles peuvent influencer la décision des utilisateurs.
- **La source de l'incertitude des estimations :** l'entité doit divulguer les informations sur les hypothèses prévue pour l'avenir, et aussi sur les autres sources majeures de l'incertitude des estimations à la fin de la période des rapports, qui présentent un risque significative qui mène vers un ajustement significatif sur les valeurs comptables des actif et des passifs au cours du prochain exercice financier, en indiquant leurs natures et leurs valeur comptable à la fin de la période de présentation des états financiers.
- **Le Capital :** l'entité doit fournir des informations qui permettent aux utilisateurs des états financiers d'évaluer les objectifs, les politiques et les processus de gestion du capital

- **Les instruments financiers remboursables et classés comme capitaux propres :** L'entité doit divulguer les informations non divulguées sur les instruments financiers remboursables classés comme capitaux propres.
- **Les autres divulgations :** Le montant des dividendes proposé avant que les états financiers soient autorisés, aussi le montant de chaque dividendes privilégié et non reconnu.

  L'entité doit aussi divulguer toute information non divulguée ailleurs qui a une influence significative sur la décision des utilisateurs.

1.2- Présentation de l'annexe selon le système comptable financier algérien :

L'annexe doit contenir les informations suivantes : (Ministére des Finances, 2009, pp. 34-36)

- **Règles et méthodes comptables adoptés pour la tenue de la comptabilité et l'établissement des états financiers :** selon le SCF l'annexe doit contenir les informations jugées significative sur la conformité et non-conformité aux normes, les modes d'évaluation appliqués, des justifications sur l'absence de comparabilité des comptes, l'indication d'éventuelles erreurs significatives corrigées au cours de l'exercice et des justifications en cas de mise en œuvre de changement de méthodes.
- **Complément d'informations nécessaires à une bonne compréhension du bilan, du compte de résultats, du tableau des flux de trésorerie et de l'état de variation des capitaux propres :** l'annexe contient des informations complémentaires sur l'état de l'actif immobilisé, l'état des amortissements et des pertes de valeurs en indiquant les modes de calcules utilisés, indication sur les engagements en matière de crédit-bail, des précisions sur les dettes particulière à durée indéterminé, état sur l'évolution des provisions et des précisions sur les amortissements et les pertes de valeurs.

  L'annexe doit aussi contenir des informations considérées significatives sur les éléments fongibles des actifs circulant, des informations sur la méthode de détermination de la valeur comptable des titres, état d'échéance et des créances et des dettes à la date de clôture des comptes.

  Les informations sur la ventilation du chiffre d'affaire, la nature et l'objet des réserves figurant en capitaux propres et la description des produits et charges générées par l'activité ordinaire doivent être mentionnées.
- **Informations concernant les entités associées et les transactions ayant eu lieu avec ces entités ou leurs dirigeants :** l'annexe indique le nom, le siège et le montant des capitaux propres

du dernier exercice et de la fraction de capital détenue sur les entités détenues à plus de 20% et les entités lesquelles l'entreprise exerce une influence notable.

L'annexe doit divulguer aussi les informations sur les membres des organes d'administration, des indications sur la fraction des immobilisations financières et la nature des relations et le type de transactions effectué avec les entités associés ou leurs dirigeants.

En ce qui concerne les comptes consolidés l'annexe doit contenir des explications sur les entités laissées en dehors du champ de consolidation, les informations significatives qui permettent la bonne appréciation du périmètre et l'affectation des écarts de première consolidation et méthode d'amortissement des écarts d'acquisition positif (le goodwill).

- **Information à caractère général ou concernant certaines opérations particulières :** en cas de société de capitaux, l'annexe doit contenir des informations sur la valeur et l'évolution des actions, les montants des dividendes proposées, le montant des engagements financiers non-inscrits au bilan, l'indication sur les parts bénéficiaires et les obligations, l'effectif moyen employé pendant l'exercice et l'analyse des éléments sectoriels jugés significatif.

  Les informations figurants dans l'annexe doivent aussi inclure le montant des engagements pris en matière de pensions, l'ensemble des transactions effectués, les risques et les pertes non mesurables à la date d'établissements des états financiers, les aides publiques significatives et non comptabilisé du fait de leur nature et les élément postérieurs à la clôtures de l'exercice.

2- La présentation des annexes de la société almarai et la société Biopharm

2.1- La présentation de l'annexe de la société Intel Corporation :

La société Almarai est une société saoudienne cotée à la bourse saoudienne (Saudiexchange) ses états financiers sont préparés et présentés conformément aux IAS/IFRS.

L'annexe de la société Almarai contient les informations suivantes : (Almarai, 2022, pp. 130-189)

- Au début, l'annexe montre la base de la préparation des états financiers et la base de consolidation des états financiers ;
- Les méthodes comptables significatives appliquées pour la première fois par le groupe (IFRS 3, IFRS 7, IFRS 9 IAS 1, IAS 8 et IAS 39), l'annexe explique la politique comptable appliquée pour chaque élément des états financiers, ces informations sont considérées non financière mais aident l'utilisateur des états financiers à bien comprendre l'origine et la base de l'évaluation de chaque élément ;

- Les montants et l'évolution de chaque type des immobilisations corporelles ;
- L'évolution des droits d'utilisations des actifs et les intérêts totaux de bail ;
- La composition et l'évolution des immobilisations incorporelles ;
- L'origine du goodwill, son évaluation bien détaillée et son évolution après une année d'exercice ;
- La méthode de la mesure, la composition et l'évolution des actifs biologiques ;
- Des informations non financières sur les risques soumis par le groupe aux risques liés aux activités agricoles ;
- L'évaluation des investissements de la société dans l'obtention des actions d'autres sociétés permettant d'exercer une influence sur ces sociétés et atteindre les objectifs cités dans l'annexe ;
- Des informations financières et non financières et des détails sur l'acquisition de la société (Premier Foods Industries Company LLC) ;
- La composition et l'évolution des stocks durant une année d'exercice ;
- L'évolution des créances clients, acomptes et les autres créances durant une année d'exercice ;
- La composition et l'évolution des dépôts à terme, la trésorerie et les solde du compte bancaire et le capital social ;
- Des informations non financières qui expliquent l'intérêt à établir un programme pour offrir des actions aux employées et le résultat généré après l'application de ce programme ;
- Des informations non financière qui clarifient l'origine et l'objectif des prêts et emprunts, et des informations financières qui montrent évolution des prêts et des emprunts au cours d'une année d'exercice ;
- L'évolution de la dotation des retraites des employés après une année d'exercice, en indiquant les risques que probablement la société va subir concernant la dotation des retraites des employés sous d'informations non financières ;
- La composition, l'évaluation et l'évolution des impôts différés actif et passif durant une année d'exercice ;
- Des explications sur la provision de la Zakat et son évolution et la provision pour l'impôt sur le revenu ;
- L'évolution du montant des fournisseurs et les autres créditeurs ;

- L'évolution et l'explication de l'origine des montants des couts de ventes, les frais de ventes et de distribution, les frais généraux et administrative, les autres frais nettes et les couts nettes financiers ;
- Le calcul et l'évolution des bénéfices par action ;
- Les informations sectorielles financières et non financières avec l'évolution de chaque activité durant une année d'exercice ;
- L'évolution de la trésorerie et les équivalents de la trésorerie ;
- Des informations non financières sur les activités d'investissement et de financement hors trésorerie ;
- La valeur, l'origine et l'évolution des montants des transactions avec les parties liées ;
- L'origine et l'évolution des instruments financiers dérivés en délivrant des informations financières et non financières ;
- L'évaluation des instruments financiers, détermination des risques liés aux instruments financiers par la divulgation des informations financières et non financières ;
- La divulgation des montants des dividendes approuvés et versés et les dividendes proposés.

2.2- La présentation des annexes de la société Biopharm :

Biopharm est une société algérienne cotée à la bourse d'Alger (Algérie) et ses états financiers sont préparés et présentés conformément au SCf .

L'annexe de la société Biopharm contient les informations suivantes : (Biopharm, 2023, pp. 66-73)

- La méthode comptable utilisée pour la préparation des états financiers et la consolidation des états financiers du groupe ;
- Des explications sur l'origine et l'évolution du goodwill ;
- L'évaluation des immobilisations corporelles et incorporelles durant toute la période de l'exploitation de chaque type d'immobilisation ;
- Les immobilisations en cours d'acquisition ;
- L'évaluation et l'évolution des immobilisations financières ;
- L'origine des impôts différés actif ;
- La composition des stocks de la société en indiquant la méthode d'évaluation des stocks et l'évolution des stocks après une année d'exercice ;

- L'évolution des créances clients après une année d'exercice ;
- Le contenu et l'évolution après une année d'exercice des autres créances ;
- L'origine des placements et les autres actifs financiers courants acquis par la société ;
- La composition et comptabilisation de la trésorerie et les équivalents de trésorerie ;
- L'évaluation et l'origine des emprunts et des dettes financières ;
- Les impôts différés et provisionné ;
- Le contenu et l'évolution des provisions et des produits constatés d'avance sur une année d'exercice ;
- L'évolution et la composition des dettes fournisseurs et des comptes rattachées ;
- La composition des autres dettes ;
- L'origine de la trésorerie passif ;
- La composition et l'évolution du chiffre d'affaire de la société sur une année d'exercice ;
- Les frais de personnels ;
- La composition et l'évolution des services extérieurs et d'autres consommations sur une année d'exercice ;
- La composition et le montant des impôts, des taxes et des versements assimilés ;
- La composition des autres produits et des charges opérationnels ;
- L'évolution des dotations aux amortissements et des provisions ainsi que la reprise sur les pertes de valeur ;
- Le calcul du résultat financier et son évolution après une année d'exercice ;
- Indication sur le taux d'impôts exigible sur le résultat ordinaire.

3- La comparaison entre les informations divulguées par les annexes des deux sociétés

Après avoir résumé les informations fournies par les annexes des deux sociétés (Almarai et Biopharm), la différence entre l'annexe préparée conformément aux IAS et l'annexe préparée conformément au SCF et comme suit :

- L'annexe de la société Almarai est plus détaillée au niveau des méthodes comptables appliquées en expliquant la méthode suivie pour chaque élément des états financiers, par contre l'annex de la société Biopharm mentionne la méthode globale appliqué pour la préparation des états financier sans aucun détail ;

- L'absence de quelques éléments essentiels dans l'annexe de la société Biopharm tell que la dotation du départ en retraite contrairement à l'annexe de la société Almarai, ce manque est due à l'insuffisance des informations au SCF qui n'est pas actualisé depuis sa publication ;
- Le manque d'informations non financières accompagnées aux informations financières divulguées par les autres états financiers dans l'annexe de la société Biopharm, contrairement à l'annexe préparé par la société Almarai lesquelles ces informations non financières aident à connaitre l'origine de chaque élément des états financiers et mieux comprendre son évaluation ;
- L'annexe de la société Biopharm manque des informations financière et non financières qui ne sont pas obligatoire à être divulguées par les états financiers mais qui aident à mieux comprendre les états financiers et de connaitre les plans et les perspectives d'évolutions de la société, contrairement à l'annexe présenté par la société Almarai.

Conclusion

Après avoir présenté l'ensemble d'information sur l'annexe, commençant par les caractéristiques qualitatives des informations divulguées par les états financiers, ensuite par connaitre les types d'informations présenté par l'annexe conformément aux IAS/IFRS et au SCF, et la comparaison entre les annexes des deux sociétés l'une cotée à la bourse d'alger qui prépare ses états financiers conformément au SCF, et l'autre cotée à la saudi exchange (la bourse saoudienne) qui prépare ses états financiers conformément aux IAS/IFRS, les résultats de l'étude sont comme suit:

- Les informations divulguées par l'annexe sont nécessaires pour mieux comprendre les informations financières divulguées par les autres états financiers et influencent la décision des utilisateurs des états financiers, contrairement à l'absence de ces informations qui engendre un manque de savoir sur l'origine de chaque élément présenté par les états financiers ;
- Les informations divulguées par l'annexe préparé conformément aux IAS/IFRS sont plus approprié et suffisant aux utilisateurs des états financiers que celles divulguées conformément au SCF ;
- L'annexe préparé et présenté conformément au SCF manque des informations nécessaires qui aident à mieux comprendre les autres états financiers, de connaitre les plans de la société pour l'avenir.

L'étude propose quelques suggestions qui ont l'objectif d'apporter un plus à l'amélioration des états financiers généralement et l'annexe en particulier :

- L'annexe préparé conformément au SCF doit être révisé et actualisé pour mieux présenter les informations appropriées aux utilisateurs des états financiers ;
- Une actualisation doit avoir lieu pour les informations fournies par les états financiers préparés selon le SCF ;
- Une actualisation du SCF est obligatoire, après 15 ans d'application sans aucune modification rend l'application du SCF ;
- Prendre en considération les changements survenus au niveau des IFRS lors de l'actualisation du SCF.

Liste des références

Almarai. (2022, 12 20). *Alamarai Annual Report*. Récupéré sur Almarai: https://www.almarai.com/en/

Biopharm. (2023, 01 07). *Rapport annuel de gestion 2020*. Récupéré sur Biopharm: https://*www*.biopharmdz.com/index.php/fr/

Colmant, B., Michel, P.-A., & Tondeur, H. (2013). *Les normes IAS-IFRS une nouvelle comptabilité financière*. Pearson France.

IFRS Foundation. (*2022*, 12 20). *Prsentation of financial statements IAS 1*. Récupéré sur https://www.ifrs.org/.../ias-1-presentation-of-financial-statements.... · Fichier PDF

Ministére des *Finances*. (2009). *Arrété du 23 Rajab 1429 correspondant au 26 juillet 2008 (systéme comptable financier)*. Ministére des Finances.

دور تنشيط البورصة في تفعيل الإفصاح المحاسبي ومعوقات تنشيطها

The role of the stock exchange in activating accounting disclosure and obstacles to activating it

د. سهام موفق/ المركز الجامعي نور البشير / الجزائر
Dr.Sihem Mouffok/ University of Elbayidh /Algeria
د. وئام حمداوي/ جامعة بسكرة / الجزائر
Dr.Wiem Hamdaoui/University of Biskra/Algeria
د.علي عبابه / جامعة الجزائر3 / الجزائر
Dr.Ali Ababba/University of Alger3/Algeria

.ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى توضيح دور تنشيط البورصة في تفعيل الإفصاح المحاسبي ومعوقات تنشيطها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري للبورصة والإفصاح المحاسبي وتوضيح العلاقة بينهما ومعوقات تنشيطها، حيث توصلت الدراسة إلى أن الأسواق المالية تلعب دورا مهما جدا في تفعيل الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال الشروط والقواعد التي تفرضها على الشركات المدرجة، كما توصلت إلى أن أهم مشكل أدى إلى عدم تنشيط البورصة هو قلة الشركات المدرجة، حيث وضعت هذه الدراسة عدة توصيات منها:

- نشر الثقافة البورصية في المجتمع الجزائري؛
- تقديم تحفيزات ضريبية واقتصادية للشركات المدرجة؛
- تعزيز الإفصاح المحاسبي لزيادة الثقة لدى المساهمين وغيرهم من المستخدمين.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، بورصة الجزائر، المعوقات

Abstract:14

The study aimed to clarify the role of activating the stock exchange in activating accounting disclosure and the obstacles to activating it. The study relied on the descriptive method To clarify the theoretical framework of the stock exchange and accounting disclosure and to clarify the relationship between them and the obstacles to its activation, as the study concluded that the financial markets play a very important role in activating the accounting disclosure, through the conditions and rules imposed on the listed companies, and it also concluded that the most important problem led to the inactivation of the stock exchange Is the lack of listed companies, where this study developed several recommendations, including:

- Spreading the stock culture in Algerian society;
- Providing tax and economic incentives to listed companies;
- Enhancing accounting disclosure to increase confidence among shareholders and other users.

Keywords: accounting disclosure, Algeria Stock Exchange, obstacles.

مقدمة:

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تنويع مصادر تمويلها الأمر الذي أدى إلى زيادة الحاجة إلى الأسواق المالية، حيث تكمن أهمية هذه الأخيرة في تمويل مختلف المؤسسات الاقتصادية، الأفكار والمشاريع الضخمة بمبالغ ضخمة يصعب على البنوك توفيرها، حيث يتم هذا التمويل عن طريق التداول الأوراق المالية سواء الأسهم والتي تعبر عن علاقة ملكية، أو سندات والتي تعبر عن علاقة ديون، حيث يهدف هذا التداول إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي تسعى بدورها إلى تحسين المعيشة والرفاهية لأفراد المجتمع.

يعتبر الإفصاح المحاسبي من بين أهم المباديء المحاسبية والذي يحظى بأهمية بالغة على المستوى المحلي من خلال النظام المحاسبي المالي (SCF)، والمستوى العالمي من خلال هيئات عالمية كمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث ظهر الإفصاح نتيجة انفصال الإدارة عن الملكية، وبالتالي فهو يهدف إلى توفير معلومات محاسبية مفيدة لجميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بوجه عام، وللمساهمين والمستثمرين بوجه خاص.

1. الإشكالية:

أصبحت الأسواق المالية عامل مهم جدا في التنمية الاقتصادية لدول العالم، حيث تسعى الدولة الجزائرية إلى تنشيط سوقها المالي من خلال تحسين الأنظمة المحاسبية باعتبارها مصدر أساسي ومهم في توفير المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إلزامية الإفصاح المحاسبي، وبهدف تفعيل البورصة الجزائرية تسعى الجزائر إلى زيادة في إدراج المؤسسات الجزائرية من جهة، واستقطاب المستثمر الأجنبي من جهة أخرى، مما جعل بورصة الجزائر تواجه عدة صعوبات حالت دون تفعيل البورصة مما أثر سلبا على الإفصاح المحاسبي.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما دور تنشيط البورصة في تفعيل الإفصاح المحاسبي؟ وما المعيقات التي حالت دون ذلك؟

2. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح الإطار النظري للأسواق المالية والإفصاح المحاسبي؛
- توضيح دور البورصة في تفعيل الإفصاح المحاسبي والمعوقات التي حالت دون ذلك.

3. منهج الدراسة

للإجابة عن الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك لتوضيح الإطار النظري للأسواق المالية والإفصاح المحاسبي وتوضيح دور البورصة في تفعيل الإفصاح المحاسبي والمعوقات التي تواجهها البورصة الجزائرية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية أسواق الأوراق المالية في الاقتصاد الوطني والعالمي، والأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع الإفصاح المحاسبي، والذي يهدف إلى الإفصاح عن المعلومات التي قد تؤثر في ترشيد القرارات لدى مختلف المستخدمين لهذه المعلومات المعدة من طرف الشركات المدرجة في الأسواق المالية، حيث أن هذه الأخيرة تفرض شروطا وقواعد ومباديء لحماية المستثمرين والتي أهمها مبدأ الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات.

5. الدراسات السابقة

- **مراد حطاب، نشاط بورصة الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 01، 2022**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع نشاط البورصة الجزائرية بالتعرف على كل جوانبها، ومعرفة مدى درجة تقدمها ومسايرتها للاقتصاد الوطني، ولقد ناقشت الدراسة إشكالية حول: ماهو حجم وطبيعة نشاط البورصة الجزائرية في ظل الواقع الحالي؟، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن أول شيء يلفت الانتباه في بورصة الجزائر هو العدد القليل للشركات المدرجة بها، الأمر الذي سبب لها ركودا وتباطؤ كبيرا في نشاطها الأمر الذي يعكس انخفاض سيولتها بشكل كبير، وبالتالي لا تعد وسيلة فعالة في تمويل الشركات بمختلف أشكالها.

- **نور الدين نجيب، الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري وأثره على تنشيط وتأهيل بورصة الجزائر، مجله الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 12، العدد 23**

عالجت هذه الدراسة إشكالية حول: ماهو دور جودة المعلومات المالية والمحاسبية المعدة في ضوء قواعد النظام المحاسبي المالي وانعكاساتها على أداء بورصة الجزائر، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن تطبيق قواعد الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي تتطلب توفير ظروف وشروط ملائمة وذلك من أجل المشاركة بفعاية في بورصة الجزائر، كما استنتجت وجه التكامل بين جودة المعلومات المالية التي يستطيع النظام المحاسبي المالي تزويدها والذهاب بعيدا في مسارات الحوكمة، وفع ديناميكية الأسواق المالية الوطنية.

أولا: ماهية بورصة الجزائر

1.1 تعريف وأهمية البورصة

أ. تعريف البورصة

للبورصة عدة تعاريف منها:

تعرف البورصة بأنها سوق يتم بموجبها الجمع بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرون من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال (حملة و علام، 2018، ص 98)

كما تعرف أيضا على أنها: مجموع القنوات التي ينساب فيها المال من أفراد ومؤسسات وقطاعات في المجتمع إلى أفراد ومؤسسات وقطاعات أخرى في المجتمع، وبالتالي فهو الميكانيكية التي تضمن تجميع المدخرات وتقديم الأموال للأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال مؤسسات مالية التي ضمنها السوق. (إبراهيم م.، 2007، ص 7)

وتعرف أيضا على أنها عبارة عن شبكة للتمويل للمدى البعيد المبنية على إصدار الأوراق المالية وتداولها مما يسمح بتحريك الإدخار الفوري (حوتية و مولاي لخضر، 2007، ص 422)

ب. أهمية البورصة

تبرز أهمية البورصة في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال تحقيق الوظائف والأهداف الأساسية لأي بورصة وهي[1]: (عليان، 2011، ص 338)

أ. توفير فرص للاستثمار والحصول على مصادر تمويل مناسبة، حيث أن البورصة تتيح عدة فرص لكل الدائنين والمدينين من خلال توفير قنوات استثمارية متعددة؛

ب. تساعد على تطوير وتنمية أساليب التمويل الحديثة المختلفة سواء قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل؛

ت. تقديم المعلومات الكافية لكافة الأفراد والشركات المتعاملة في البورصة، حيث تركز هذه المعلومات على الأصول المالية المتوفرة في البورصة وكافة المعلومات عن الوضع المالي للشركات وهذا يؤدي إلى تقليل تكلفة الحصول على أي معلومات من حيث الوقت والجهد والمخاطر؛

ث. إمكانية توفير معلومات عن التوقعات المستقبلية للأرباح ومعدل نمو الأرباح ومدى القدرة على الاستمرار؛

ج. حماية المتعاملين من الغش والخداع، وتوفير العدالة في أسعار الأوراق المالية المتداولة من خلال ضمان قواعد المنافسة بحماية القوانين والأنظمة، ومراقبة أداء البورصة من قبل جهات قانونية وإدارة البورصة وتوفير الشفافية، والإفصاح العادل من قبل الشركات حول أوراقها المالية في البورصة، ومنع وجود معلومات غير حقيقية أو وهمية بما يحقق عدالة الأسعار في البورصة؛

ح. توفير السيولة لمالكي الأوراق المالية: إذ أن توفير السيولة من اهم الوظائف للبورصة وهي قدرة مالكي الأوراق المالية على بيع هذه الأوراق المالية على بيع هذه الأوراق في أي لحظة والحصول على النقدية؛

خ. تساعد البورصة الحكومات على تحقيق التنمية واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، إذ تعتبر البورصة مؤشرا للأحوال الاقتصادية ومرآة تعكس كل ما يحدث في اقتصاد الدولة، وهذا يعطي الحكومات فرصة جيدة في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية والمالية لمعالجة الخلل ومواجهة الأزمات الناتجة عن الدورات الاقتصادية، حيث من المتعارف عليه أن البورصة تتجاوب غالبا مع الدورات الاقتصادية بصورة مبكرة.

2.1 نشأة بورصة الجزائر

انطلاقا من قانون 1988 الذي منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية وصناديق المساهمة، صدرت عدة قوانين أخرى تدعم فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية، حيث بدأ التحضير فعليا لإنشاءها من سنة 1990، ففي البداية تم بتاريخ 9 ديسمبر 1990 خلق كيان يشبه البورصة تحت اسم شركة القيم المنقولة "SVM" برأسمال إجمالي قدره 320000.00 دج تطبيقا لنص المادة 01 من قانون رقم 88-03، حيث استعمل المشرع في هذا القانون تسمية شركة القيم المنقولة بدلا من كلمة بورصة القيم المنقولة سببه الفراغ التشريعي في تلك الفترة، حيث لم يكن يوجد نظام متكامل ومحكم من شأنه تنظيم بورصة حقيقية. وفي فيفري 1992 أصبحت تسمى بورصة القيم المنقولة،

التسمية الحالية، وبمجرد قيام المشرع الجزائري بتعديل القانون التجاري في 25/ 04/ 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 93/ 08 المتضمن أحكامخاصة بشركات المساهمة والقيم المنقولة، أصحبت الأرضية التشريعية جاهزة لاحتواء بورصة حقيقية ذات نظام متكامل، فصدر المرسوم التشريعي رقم 93/ 10 المؤرخ في 23/ 05/ 1993 حيث تضمن نص المادة ما يلي: "تؤسس بورصة القيم المنقولة وتعد إطارا لتنظيم وسير العمليات فيما يخص القيم المنقولة التي تصردها الدولة والأشخاص الآخرون من القانون العام والشركات ذات الأسهم (مراد، 2022، ص 143)

انشاؤها مر بثلاث مراحل تتلخص فيما يلي: (شقبقب و أزغار، 2016، ص (52- 53))

- ✓ **المرحلة التقريرية (1990- 1993)**

ظهرت فكرة إنشاء بورصة الجزائر على ضوء نصوص قانونية تتمثل في:

- المرسوم 90- 101 المؤرخ في 27 مارس 1990، ينص على إمكانية مفاوضة قيم الخزينة بين المؤسسات العمومية فقط؛
- المرسوم 90- 102 المؤرخ في نفس التاريخ: نوع شهادات الأسهم التي تقوم بإصدارها الشركات العمومية، كما أنشأت في نفس السنة شركة القيم المنقولة (S.V.M) في 9 ديسمبر 1990 بفعل صناديق المساهمة الثمانية برأسمال قدره 320000.00 دج، يديرها مجلس إدارة متكون من 8 أعضاء، كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة.

وقد نصت قوانين هذه الشركة على وضع تنظيم يسمح بإنشاء بورصة للأوراق المالية في أفضل الشروط، وتميزت هذه المرحلة بإنشاء عقد موثق لشركة القيم المنقولة وإصدار ثلاث مراسيم تنفيذية تتعلق بالبورصة بتاريخ 28 ماي 1991.

- ✓ **المرحلة الابتدائية (1993- 1996):**

كنتيجة لعدم وضوح دور شركة القيم المنقولة وضعف رأسمالها الاجتماعي، تم إعادة تعديل رأسمالها إلى 9320.000.00 دج، كما تغير اسمها إلى بورصة الأوراق المالية (B.V.M)، وحدد المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ 23 ماي 1993 الهيئات العامة ببورصة القيم المنقولة، وهي لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة (COSOB) وشركة تسيير بورصة القيم (SGBV)، ثم تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 94- 175 المؤرخ في 13 جوان 1994 كأداة جديدة لتنظيم وتمويل الاقتصاد الوطني، تجمع رؤوس أموال وتمويل الاستثمار وبرامج التنمية؛

مرحلة الانطلاقة الفعلية (1996- إلى يومنا هذا):

بعد التجهيز التام لانشاء بورصة القيم من الناحية التنظيمية والقانونية، تم:

- وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة؛
- أصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة؛
- تأسيس لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة وشركة تسيير بورصة القيم.

ومع بداية 1997 ام اختيار الوسطاء في البورصة مسؤولية لجنة تنظيم ومراقبة عملياتها، ولكن الافتتاح الفعلي والرسمي لها كان يوم 17 ديسمبر 1997 بمقرها المادي بالغرفة الوطنية للتجارة بالعاصمة.

3.1 الهيئات الناشطة في بورصة الجزائر

وهي كالتالي : (سمير، 2021، ص 86)

- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB: التي تمثل سلطة السوق المالي الساهرة على ضمان احترام أنظمة البورصة السارية المفعول وحماية المدخرين؛
- شركة تسيير بورصة القيم SGBV: وهي شركة ذات أسهم مملوكة للوسطاء في عمليات البورصة، وتتمثل مهامها في تنظيم عمليات إدخال الشركات إلى البورصة، وتنظيم جلسات التداول، وتسيير نظام التسعيرة ونشر المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالبورصة؛
- الوسطاء في عمليات البورصة IOB: هم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التجارية التي تتمحور نشاطاتها أساسا حول القيم المنقولة، ويتم اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها؛
- المؤتمن المركزي الذي ينشط تحت اسم "**الجزائر للمقاصة**" وهو شركة ذات أسهم تتمثل مهمتها في ضمان حفظ السندات المالية المصدرة، وإدارة الحسابات الجارية المفتوحة باسم ماسكي حافظي السندات (TCC)، وإنجاز معاملات على السندات لفائدة الشركات المصدرة، ونزع الثفة المادية عن السندات وترميزها وفقا للمعايير الدولية؛
- ماسكو الحسابات حافظو السندات TCC: وهو البنوك والمؤسسات المالية وشركات التجارة التي تمتلك صفة الوسطاء في عملية البورصة، ويوفر ماسكو الحسابات حافظو السندات للمستثمرين خدمات فتح وتسيير الحسابات الجارية المخصصة للقيم المنقولة المكتتب عليها في السوق الأولية أو المكتسبة في السوق الثانوية.

5.1 الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية

تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقا لسندات رأس المال وسوقا لسندات الدين، وتتكون سوق رأس المال من :

أ. السوق الرئيسية: الموجهة للشركات الكبرى، وهي تضم 5 شركات حاليا مدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي: (الرحيم، 2019، ص (109-110))

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني؛
- أليانس للتأمينات: الناشطة في قطاع التأمينات؛
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي: الناشطة في قطاع السياحة؛
- مؤسسة يبوفارم: الناشطة في القطاع الصيدلاني؛
- شركة "إن سي أ الرويبة" الناشطة في القطاع الغذائي.

ب. سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 12- 01 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 جانفي 2012، المعدل والمتمم للنظام رقم 97- 03 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق لـ 18 نوفمبر 1997 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة (الصادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 جويلية 2012)، ويمكن لهذه السوق أن توفر للشركات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدرا بديلا للحصول على رؤوس الأموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم، ومدرج بها شركة واحدة فقط وهي شركة "AOM Invest"؛

ت. أما سوق السندات الدين فتتكون من:

- سوق سندات الدين التي تصدرها الشركات ذات الأسهم؛
- سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT).

ثانيا: ماهية الإفصاح المحاسبي

1.2 تعريف وخصائص الإفصاح المحاسبي

أ. تعريف الإفصاح المحاسبي

يعرف الافصاح المحاسبي بأنه عبارة عن عرض للمعلومات الهامة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على تسديد التزاماتها (أحمد ل.، 2008، ص 66)

ويقصد بالافصاح أيضا إعلام ذوي المصالح بالحقائق الاقتصادية المالية التي قد تكون أساسا للحكم على المؤسسة، وأن المعلومات التي يفصح عنها تكون ضرورية عندما يكون لها تأثير على القرار المتخذ من قبل المستخدم لتلك المعلومات. (مهدي ا.، 1990، ص80)

كما يعرف الافصاح على أنه الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية. (زيود، قيطيم، و مكية نغم أحمد فؤاد، 2007، ص 179)

ب. خصائص الإفصاح المحاسبي

ويمكن توضيحها في النقاط التالية: (صلاح، 2008، ص 122)

- يمثل الإفصاح تقديم للبيانات كمية معبر عنها بالمبالغ وغالبا ما تكون مصدرها الأساسي نظام المعلومات المحاسبي وأخرى معلومات غير كمية؛
- إن درجة الدقة والموضوعية تحتلف في البيانات الكمية نظرا لاختلاف عمليات معالجة تلك البيانات؛
- تعتبر المعلومات غير الكمية صعبة التقييم والقياس؛
- لقد تطور الإفصاح حيث تجاوز متطلبات القوائم المالية التقليدية إلى تقديم معلومات أخرى مثل (الموارد البشرية، والمحاسبة الاجتماعية).

3.2 أهمية الإفصاح المحاسبي

يعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح المزايا التالية: (زياد، 2008، ص 25)

- يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية، حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز؛
- يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير اعتيادية خاصة بها؛
- يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصح عنها؛
- يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المؤسسة في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل؛
- يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال ومعاملاتهم أمر جوهريلتحقيق سوق منظمة وكفء، كما أنه أحد الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لانضباط سوق المال.

3.2 أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الافصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل: (زياد، نفس المرجع، ص (25-26))

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

4.2 أنواع الإفصاح المحاسبي

وتتمثل أنواع الإفصاح المحاسبي في: (نوال، 2011، ص (65- 66))

- **الإفصاح الكامل** : يشير إلى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد على اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق من نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتاريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي القوائم المالية ؛

- **الإفصاح العادل** : يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يتضمن عدم تفضيل فئة معينة على حساب فئة اخرى، من خلال مرعاة مصالح جميع الفئات بشكل متوازن؛
- **الإفصاح الكافي** : يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد؛
- **الإفصاح الملائم** : هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم ان تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنون وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية؛
- **الإفصاح الإعلامي** : أي الإفصاح عن المعلومة المناسبة لغرض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية والغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى؛
- **الإفصاح الوقائي**: يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك هو حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لذا يجب أن تكون المعلومات ذات درجة عالية من الموضوعية .

ثالثا: علاقة البورصة الجزائرية في تفعيل الإفصاح المحاسبي ومعوقات تنشيطها

1.3 علاقة البورصة الجزائرية في تفعيل الإفصاح المحاسبي

لقد أكدت الدراسات المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية والتقارير المالية باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث تقوم بتوفير المعلومات الأساسية التي تبني عليها أسعار الأسهم، ويرجع ذلك إلى إمكانية إستخدامها في تقييم أداء الشركات المسجلة في البورصة تقييما دقيقا وبالتالي تحديد السعر المناسب لأوراقها المالية، مما يؤثر بلا شك على مستوى كفاءة الأسواق المالية (السيد ل، مرجع سابق، ص 129).

كما يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقة للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلا ل ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات،

فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المالية التي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها ولكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية وغير متحيزة وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون لها قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم. (بن سمينة و طبني، 2017، ص 336)

إن الإطار التشريعي للتعامل مع بورصة الجزائر بناء على أحكام المشرع الجزائري ولجنة عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)، نص على واجب الإفصاح المالي بالنسبة للشركات المسعرة في البورصة عند لجوءها إلى التعبئة العلنية للادخار بإعلام الجمهور بالوضع المالي وتطور نشاطها بشكل مسبق بإيداع هذه المذكرة الإعلامية شهرين على الأقل قبل تاريخ الإصدار، وبشكل دوري من أجل التحيين والتوضيح، ويحق للجنة عدم منح تأشيرة الإصدار لحماية حقوق المدخرين والمستثمرين، وتم إصدار النظام رقم 02-2000 المؤرخ في 20 جانفي 2000 لتحديد المعلومات المالية الواجب نشرها من طرف الشركات المسعرة في البورصة (نجيب، 2017، ص 16)، وتوصي اللجنة في أحد تقاريرها بضرورة تعميق قنوات التواصل مع المستثمرين والمساهمين وعقد الإجتماعات والفعاليات الإعلامية ونشر القوائم المالية في موقع الويب مع أهمية تحيينها.

كما تعمل هذه اللجنة (COSOB) على الرقابة على المتدخلين في السوق من حيث مدى احترامهم وانصياعهم للنصوص القانونية والقواعد التنظيمية التي تحكم نشاطهم، وكذا احترامهم لحدود اعتمادهم والتزامهم اتجاه اللجنة وزبائنهم، كما تراقب نوعية ودورية المعلومات الموضوعة تحت تصرف الجمهور، كما ألزمت اللجنة بإعلام الجمهور على الفور بكل تغيير أو واقعة مهمة، قد تؤثر بصفة ملموسة في سعر القيم المنقولة شريطة أن تكون المعلومة الموجهة للجمهور صحيحة أو تعرض صاحبها للعقوبة، والرقابة على هذه المعلومات يكون عن طريق نشر تقارير سنوية دورية تحتوي على الجداول المالية السنوية وتقرير محافظ أو محافظي الحسابات. (زايد، 2021، ص 35)

2.3 معوقات تنشيط بورصة الجزائر

توجد عدة معوقات حالت دون تحقيق بورصة الجزائر الفعالية المرجوة منها وتتمثل فيما يلي: (بن سمينة و طبني، مرجع سابق، ص (334- 336))

- ✓ **المعوقات الاقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:

أ. **التضخم:** وذلك من خلال تأثيره على الادخار إذ يؤدي إلى التقليل من الميل إلى الادخار بل وتقليل حجم المدخرات الموجودة فعلا، حيث يدفع التضخم الأفراد ذوي الدخول الثابتة أو المنخفضة إلى اللجوء إلى مدخراتهم لاقتناع جزء منها لإنفاقها على السلع الاستهلاكية رغبة منهم في المحافظة على مستويات استهلاكهم عندما لا تكفي دخولهم النقدية الجاريةفي تحقيق مستويات الاستهلاك المعتاد عليها، وذا استمر

الوضع على هذه الحالة فمن الممكن أن يؤدي إلى هبوط معدل الادخار الوطني إلى مستويات غير مرغوب فيها، وقد شوهد في بداية التسعينات ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم في الجزائر ترجمت بارتفاع مستوى الأسعار وزياد تداول الكتلة النقدية، كما أن المستثمر عندما يتخذ قراراته الاستثمارية لابد أن تكون حسابات التكلفة والعائد على أساس الأرقام الحقيقية وليست اسمية، ذلك لأن العائد يفقد جزءا من قيمته نتيجة انخفاض في قوته الشرائية خلال فترة الاستثمار تبعا لمعدل التضخم السائد خلال هذه الفترة، إضافة إلى أنه يؤدي إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي الأقل إنتاجية، فعند ظهور الحالة التضخمية تلجأ الدولة إلى رفع سعر الفائدة للحد من التضخم، الأمر الذي يؤدي بالأفراد إلى إيداع ما لديهم من أموال في البنوك للحصول على فائدة عالية ومضمونة، وبما أن التضخم يعبر عن الحالة السيئة التي يمر بها الاقتصاد فإنه يشجع على انتقال رؤوس الأموال إلى الأسواق الأجنبية التي تتميز بالاستقرار وهكذا فإن التضخم يمثل عائقا بالنسبة لنشاط البورصة في الجزائر من خلال توجيه رؤوس الأموال في ميادين أخرى غير البورصة.

ب. **السوق الموازية:** إن الأرباح المحققة في هذه السوق على قدر كبير من الأهمية لذا فإن وجود هذه السوق لا يشجع إطلاقا العائلات على توجيه إدخاراتهم نحو الاستثمار في الأوراق المالية؛

ت. ضعف الحوافز الجبائية: ما يميز النظام الجبائي الجزائري هو أنه أخضع الأعوان الاقتصاديين لى ضرائب مرتفعة على الأرباح، مما يؤدي إلى تخفيض نسبة الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، إضافة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي التي تخضع لها مرة أخرى التوزيعات عند تحويلها إلى حسابات المساهمين، كلهذه الضرائبتضعف من مردودية الأموال المستثمرة في البورصة، لذا فإن الضغط الجبائي أدى بهم إلى تغيير سلوكهم الادخاري والاستثماري؛

ث. **ضعف الجهاز الإنتاجي**

✓ **المعوقات السياسية والتشريعية:** وتتمثل في:

أ. **المعوقات السياسية:** من المعروف أن بورصة الجزائر افتتحت في ظروف سياسية غير مستقرة وهذا ما أسهم في عرقلة النشاط الفعلي لبورصة الأوراق المالية، بحكم أن المستثمر يبحث دائما على عامل الأمان والمردودية بالدرجة الأولى، وهذان العاملان لا يتحققان إلا في محيط يتميز بالاستقرار السياسي، إذ عادة ما تنفر رؤوس الأموال من البلدان أين تسود الحروب، الانقلابات السياسية، والتغيرات المستمرة لسياسات والقوانين المتعامل بها؛

ب. **المعوقات التشريعية:** طبقا للقانون المتضمن شروط القيد ببورصة الجزائر نجد أنه يشترط وجوب إصدار الأوراق المالية من الشركات ذات الأسهم، إلا أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات ذات سخص الوحيد، ضف إلى ذلك الإطار التشريعي الطيء حيث أن تأسيس بورصة الجزائر كان في التاريخ الذي تم فيه إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، لا أن تعيين أعضاءها لم يكن إلا بتاريخ 27/ 12/ 1995، أما التنصيب الرسمي فلم يتم إلا في شهر فيفري

1996، كما أن شركة إدارة بورصة القيم انعقدت جمعيتها التأسيسية بتاريخ 21 /05/ 1997، رغم أن المرسوم التشريعي رقم 93- 10 المؤرخ في 23 ماي 1993، قد نص صراحة على إنشاءها، نفس الشيء يمكن ذكره عند التطرق للوسطاء في عمليات البورصة حيث نجد صدور نظام COSOB رقم 96- 03 المؤرخ في 3 جوان 996 المتعلق بهم، إلا أن تأسيس معظم شركات الوساطة كان في سنة 1999.

✓ **المعوقات الاجتماعية والثقافية والدينية:** وتتمثل فيما يلي:

أ. **العائق الاجتماعي والثقافي:** إن العامل الديموراقي الجزائر جعل العائلات منشغلة بحاجياتها من غذاء ولباس إضافة إلى هذا فإن العائلات تميل إلى توجيه ادخارها أساسا نحو البنوك العمومية باعتبارها تمثل أكبر قدر ممكن من الثقة والأمان وهذا ما يؤدي إلى إعاقة عمل البورصة في الجزائر، كما نجد أن غياب الثقافة البورصية لدى أفراد المجتمع وذلك لجهل الفئات العريضة من المجتمع بماهية البورصة وأهميتها التي تمثل عائقا حقيقيا بالنسبة لمعظم الناس غير الواعين من أجل استثمار أموالهم في القيم المتداولة؛

ب. **العامل الديني:** لا يخفى على أحد أن اللجوء إلى عملية التمويل عن طريق البورصة من خلال إصدار أسهم وسندات هي من إحدى طرق التمويل العصرية غير أن التعامل بها من طرف المجتمعات العربية والإسلامية يعتريها بعض الحرج من الناحية الدينية، خاصة السندات باعتبارها قرض ربوي، وإذا ما نظرنا إلى قرار مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره السابع بجدة من 9 /04 ماي 1992 الذي أقر بأن الأصل جرمة الإسهام في شركات تتعامل أحيانا بالمحرمات كالربا ونحوه بالرغم من أن أنشطتها الأساسية المشروعة كل هذا من شأنها أن يؤثر على القرارات الاستثمارية للمدخرين التي لابد أن تصب في الكسب الحلال.

✓ **المعوقات التنظيمية:** وتتمثل فيما يلي:

أ. **قلة الشركات المدرجة:** تعتبر الشركات المحرك الأساسي للبورصة فهي العامل الذي يؤدي إلى نموها، حيث كلما زاد عدد الشركات المدرجة في البورصة كلما زادت فعالية البورصة والعكس صحيح، وما يلاحظ الآن في بورصة الجزائر هو أن هناك عدد محدود جدا من الشركات المدرجة، ذلك لأن عدد الشركات المؤهلة والقادرة على أن تدرج في البورصة محدود جدا وهذا بسبب الوضعية المالية المتدهورة التي تميز الشركات، وهذا ما يعيق نمو البورصة؛

ب. **عدم تنوع الأوراق المالية:** يعد التنويع أحد أهم الركائز التي تقوم عليها الأسواق المالية في الدول المتقدمة إذ تعرض أمام المستثمرين تشكيلة متنوعة ومتعددة من الأوراق المالية، تفسح لهم المجال واسعا لاختيار منها ما يلائم إمكانياتهم، أهدافهم وميولاتهم الشخصية، والتنويع من هذا المنطلق يعمل على تخفيض حجم المخاطر، أما البورصة الجزائرية فهي حديثة النشأة ولا تتداول فيها إلا ثلاثة أصناف من الأوراق المالية، مما يجعلها بذلك تفتقر للكفاءة التقنية، الأمر الذي يرفع من حجم المخاطر ويحد من رغبة المستثمرين على الاستثمار في الأوراق المالية؛

ت. **غياب الشفافية:** سواء بالنسبة للتعامل في القيم المتداولة أو بالنسبة لمصداقية المعلومات التي يجب أن تقدمها الشركات المقيدة في البورصة للجمهور، بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات طابع اقتصادي، مالي، محاسبي، ...الخ، وذلك بغرض معالجة الوضعية السابقة والحالية والمستقبلية للشكة، وفي حالة الجزائر لا نجد نظام معلومات يضمن الشفافية لمستعملها، يضاف إليه صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تسمح للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر؛

ث. **سير عمل البورصة:** حيث نجد أن شركة إدارة البورصة القيم كانت تنظم حصص التفاوض مرة واحدة في الأسبوع وذلك كل اثنين من الساعة 09:30 إلى الساعة 10:30 صباحا، ضف إلى ذلك أن عملية التسوية تتم خلال أسبوع كامل مما يعرقل السير الحسن للتعاملات فإذا كان أمر المساهم غير منفذ كليا وهناك مدة طويلة ليستلم سهادة السهم، فهذا الوقت الطويل سيحط من رغبته في القيام بأمر بيع أو شراء آخر.

الاستنتاجات والتوصيات

توصلت هذه الدراسة إلى أن الأسواق المالية تلعب دورا مهما جدا في تفعيل الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال الشروط والقواعد التي تفرضها على الشركات المدرجة، وذلك بهدف حماية جميع المستخدمين وخاصة المستثمر، وذلك لأنه يعتبر العامل الأساسي في تنشيط البورصة، وفي حالة بورصة الجزائر التي تعاني من عدة صعوبات وعراقيل حالت دون تنشيطها لأسباب مختلفة وعديدة يمكن تلخيصها في قلة الشركات المدرجة، غياب الثقافة البورصية، وعوامل دينية واقتصادية وتنظيمية أخرى، وانطلاقا من هذه النتائج يمكن وضع توصيات كالتالي:

- نشر الثقافة البورصية في المجتمع الجزائري؛
- تنويع الأدوات المالية لتخفيض المخاطر؛
- إلزام الشركات بالإدراج وذلك عن طريق منعها من التمويل من طرف البنوك؛
- تقديم تحفيزات ضريبية واقتصادية للشركات المدرجة؛
- تعزيز الإفصاح المحاسبي لزيادة الثقة لدى المساهمين وغيرهم من المستخدمين؛
- تفعيل نشاط شركات الوساطة لدعم المستثمرين من خلال تقديم خدمات متميزة لهم.

[i] يونس عليان الشوبكي، **أثر المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة في تنشيط حركة الأسهم في بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 28، 2011، ص 338

الإفصاح المحاسبي ودوره في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية

-دراسة حالة شركة الاستثمار SPA AOM Invest-

Accounting disclosure and its role in enhancing the quality of accounting information for the financial statements -case study: AOM Invest SPA

أد.محمد بوشريبة /جامعة قسنطينة 2/الجزائر
Dr.Boucheriba Mohamed/University of Constantine 2/Algeria
ط د.حياة عكاشة/جامعة قسنطينة 2/الجزائر
PHD student. Akachat Hayet/ University of Constantine 2 / Algeria

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تبيان أهمية الاعتماد على مبدأ الإفصاح المحاسبي كأداة لتعزيز جودة وشفافية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، حيث تم عرض القوائم المالية المفصح عنها لشركة الاستثمار SPA AOM Invest المدرجة في بورصة الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة، وعلى المنهج التحليلي لإظهار مساهمة الإفصاح المحاسبي في التعزيز من جودة معلومات المحاسبية، أما الجانب التطبيقي يشمل دراسة حالة لشركة الاستثمار SPA AOM Invest من خلال عرض قوائمها المالية المفصح عنها والقيام بعملية تحليلها، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الاعتماد على مبدأ الإفصاح المحاسبي يساهم بشكل كبير في التعزيز من جودة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي بدورها تعكس بشكل واضح عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، حتى يتسنى للأطراف المعنية استخدامها بكل ثقة في عملية اتخاذ مختلف القرارات، أما بخصوص شركة الاستثمار SPA AOM Invest فإنها اكتفت بعرض قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج في تقريرها السنوي، ولم تقم بالإفصاح عن باقي القوائم المالية وكذا عدم إدراجها لأي ملاحق أو إيضاحات متممة لهم، لذا وجب على كل مؤسسة الالتزام بالإفصاح المحاسبي عن كل القوائم والتقارير المالية بما في ذلك قائمة الملاحق والإيضاحات.

الكلمات المفتاحية:الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومات المحاسبية، القوائم المالية، الخصائص النوعية، التقارير المالية السنوية.

Abstract

This study aims to demonstrate the importance of relying on the accounting disclosure principle as a tool to enhance the quality and transparency of accounting information in financial statements. The disclosed financial statements of AOM Invest SPA listed on the Algiers Stock Exchange were presented. To achieve the study's objectives, the descriptive approach was relied to acquaint knowledge of the study's theoretical aspects, therefore the analytical approach showed the contribution of accounting disclosure in

enhancing the quality of accounting information. The applied part includes AOM Invest SPA as a case study, through presenting its disclosed financial statements and carrying out the process of analyzing it, Where the results of the study showed that relying on the accounting disclosure principle contributes significantly to enhancing the quality and transparency of the financial statements information, which clearly reflects the real financial position of the institution, therefore the concerned parties can use it with confidence in the process of making various decisions. As for AOM Invest SPA, it has presented the balance sheet and results accounts in its annual report. It had not disclose the rest of the financial statements, nor include any appendices or complementary clarifications to them. Thus, every institution must commit with the accounting disclosure of all financial statements and reports, including the list of appendices and clarifications.

Keywords: Accounting disclosure, quality of accounting information, financial statements, qualitative characteristics, annual financial reports.

مقدمة:

نظرا للتطورات العالمية والعلمية في جميع المجالات والميادين نتيجة الثورة الصناعية وظهور كل من شركات المساهمة وشركات متعددة الجنسيات، ازدادت الحاجة الى توفير معلومات صحيحة ودقيقة خاصة في الميادين الاقتصادية والمالية، وتعتبر هنا المحاسبة هي الوسيلة الفعالة للحصول على هذه المعلومات خاصة أنها أصبحت علم مختص في مجال القياس و التفسير الدقيق لنشاطات الشركات، وهذا من خلال قيامها بعملية تسجيل، تلخيص العمليات المالية والعرض والافصاح عن المعلومات المحاسبية للقوائم المالية في شكل تقارير من فترة الى أخرى، اذ أصبح الهدف الرئيسي للمحاسبة هو توفير وايصال المعلومات والنتائج المالية الى الأطراف ذات المصلحة.

حيث يعتبر الإفصاح المحاسبي من أدوات الرئيسية والهامة في مجال المحاسبة، وأمر ضروري لجميع الأطراف المستفيدة والمستخدمة للمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، كما يساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في عملية استغلال الموارد المتاحة، فالافصاح المحاسبي يهدف أساسا الى عرض المعلومات المحاسبية والمفيدة لمستخدميها بغرض اتخاذ القرارات المناسبة.

وعليه فإن القصور في الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي تجعل المعلومات والبيانات التي تعبر عن الوضعية المالية للشركات مضللة وخالية من الدقة، وهذا ما يؤدي الى فقدان الثقة في استخدامها.

الإشكالية:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهو دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية؟

التساؤلات الفرعية:

وبغرض الإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ كيف يؤثر الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية؟
- ❖ هل تم اعداد القوائم المالية المفصح عنها وفق المبادئ المحاسبية؟
- ❖ هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها كافية لتلبية احتياجات مستخدميها؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابات مبدئية على الأسئلة المطروحة تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سيتم من خلال هذه الدراسة التأكد من صحتها أو نفيها، والمتمثلة في:

- ➢ يوجد تأثير كبير للافصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية من خلال إعطائه صورة واضحة للوضعية المالية للشركة.
- ➢ تلتزم الشركات بعرض واعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية وفق ما يتطلبه النظام المحاسبي المالي.
- ➢ إن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تعتبر كافية لتلبية احتياجات مستخدميها.

أهداف الدراسة:

دراسة هذا الموضوع كانت بغرض الوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ معرفة متطلبات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.
- ✓ ابراز العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية.
- ✓ التعرف على مقدار المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.
- ✓ محاولة استخدام معلومات التي تم الإفصاح عنها لشركة الاستثمار AOM Invest في تشخيص الوضعية المالية لها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أهمية قيام الشركات الجزائرية بعملية الإفصاح المحاسبي للقوائم والتقارير المالية، وهذا حتى يستفيد كل من الباحثين في مجال المحاسبة والمهتمين بدراسة الوضعيات المالية للشركات والقدرة أيضا على قياس مستوى الإفصاح في الشركات الجزائرية، ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية وتساؤلات المطروحة وتأكد من صحة الفرضيات، قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للتعرف على الإفصاح والمحاسبي وتحديد متطلباته في عرض المعلومات المحاسبية للقوائم المالية، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة، من خلال عرض ودراسة القوائم المالية المنشورة لشركة الاستثمار AOM Invest.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية وتحقيق أهداف الموضوعة تم تقسيم الدراسة الى:

أولا: الإطار النظري للافصاح المحاسبي.

ثانيا: جودة المعلومات المحاسبية

ثالثا: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للقوائم المالية

رابعا: عرض ودراسة القوائم المالية المفصح عنها لشركة الاستثمار AOM invest

أولًا: الإطار النظري للافصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم الممارسات المحاسبية الذي يعتمد عليه في عملية اتخاذ القارارات المناسبة، لذا سنحاول في العنصر التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي وأنواعه، وأيضا التطرق الى أهدافه وكذا أساليه وطرق تطبيقه.

1. تعريف الإفصاح المحاسبي:

توجد عدة تعاريف للافصاح المحاسبي من بينها:

تعريف الأول: يمكن تعريف الإفصاح على أنه افشاء متعمد للمعلومات المالية والمحاسبية للشركات سواء كانت معلومات رقمية أو نوعية، منشورة في قنوات رسمية أو غير رسمية كالتقارير المالية السنوية والتقارير المؤقتة(Boulesnam, 2013, p. 44).

تعريف الثاني: كما تم تعريف الإفصاح على أنه عملية نشر للعلومات والأحداث المالية التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركات، وهذا بهدف المساهمة في ترشيد قرارات الاستثمار من جهة، وتقديم الخدمة للأطراف ذات المصلحة بالشركة من جهة أخرى(Bouadam& Ghouzi, 2019, p. 538) .

تعريف الثالث: كما تم تعريفه أيضا على أنه: "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلقة بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس لأو تضليل"(بركة،2023، ص 514).

استنتاجا من التعاريف السابقة يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه: عرض ونشر القوائم والتقارير المالية السنوية للشركات، مع ضرورة وضع الملاحظات والهوامش اللازمة لفهم كل عناصر التقارير والقوائم المالية من قبل الأطراف المعنية، وهذا بغرض تسهيل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يتم تصنيف الإفصاح المحاسبي الى الأنواع التالية:(ALSaqa, 2022, p.124-125)

الإفصاح الكامل: ويشير إلى شمولية البيانات المالية وأهمية تغطية أي بيانات لها تأثير ملموس على القارئ، وينبع التركيز على الحاجة إلى الإفصاح الكامل من أهمية البيانات المالية كمصدر رئيسي لاتخاذ القرارات بشأنه، اذ لا يقتصر الكشف على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، ولكنه يمتد إلى بعض الحقائق اللاحقة لتواريخ البيانات المالية التي تؤثر ماديا على مستعملها.

الإفصاح العادل:ويتعلق الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، حيث يجب إعداد البيانات والتقارير المالية بطريقة تكفل عدم إعطاء الأولوية لمصلحة مجموعة معينة على مصلحة المجموعات الأخرى، وذلك بمراعاة مصالح جميع هذه الفئات بطريقة متوازنة.

الإفصاح الكافي: وهو يشمل تحديد الحد الأدنى الذي يجب توفيره من البيانات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى ليس محددا بدقة فهو يختلف باختلاف الاحتياجات والمصالح في المقام الأول، لأنه يؤثر تأثيرا مباشرا على صنع القرار.

الإفصاح المناسب: إن الكشف هو الذي يأخذ بعين الاعتبار حاجة مستخدمي البيانات، ظروف المرفق وطبيعة النشاط، لأنه ليس من المهم فقط الكشف عن المعلومات المالية، ولكن الأهم من ذلك، أن تكون ذات قيمة وفائدة لقرارات المستثمرين والدائنين وأن تتناسب مع نشاط الوحدة الاقتصادية وظروفها الداخلية.

الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الكشف عن المعلومات المناسبة لأغراض صنع القرار، مثل الكشف عن التنبؤات المالية عن طريق الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في البيانات المالية، والكشف عن النفقاتالرأسمالية الحالية والمقررة ومصادر تمويلها، ويلاحظ أن هذا النوع من الكشف سيحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بطرق غير رسمية لتحقيق مكاسب لبعض المجموعات على حساب مجموعات أخرى.

الإفصاح الوقائي: ويستند هذا النوع من الكشف إلى الحاجة للافصاح عن البيانات المحاسبية في التقارير والبيانات المالية حتى لا تكون مضللة لأصحاب المصلحة، والهدف الرئيسي من ذلك هو حماية الأوساط المالية (المستثمر العادي) ذات القدرة المحدودة على استخدام البيانات، لذلكيجب أن تكون البيانات ذات درجة عالية من الموضوعية.

3. **أهداف الإفصاح المحاسبي:**

يمكن تلخيص أهداف الإفصاح المحاسبي في النقاط التالي:(أحمد قايد و بن زاف، 2018، ص130)

- ✓ نشر القوائم والتقارير المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل؛
- ✓ الإفصاح عن كل المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للشركة بطريقة تفيد أطراف المصلحة؛
- ✓ تقديم معلومات تساعد المستثمرين في عملية تقييم المخاطر المحتملة؛
- ✓ توفير البيانات والمعلومات الضرورية التي تسمح لمستخدميها باجراء مقارنات بين السنوات؛
- ✓ تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية والحالية؛
- ✓ مساعدة المستثمرين في عملية تقييم العائد من استثماراتهم.
- ✓ **طرق وأساليب الإفصاح المحاسبي:**

يوجد مجموعة من الأساليب العامة للافصاح المحاسبي والتي تتمتع بالقبول من طرف مستخدمي القوائم المالية والمحاسبين ومن أهم هذه الأساليب مايلي:(رينوبة و هواري، 2021، ص 145-146)

إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها: ان من أهم أجزاء الإفصاح المحاسبي هي ترتيب مكونات القوائم المالية ونشرها وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وهذا بهدف تسهيل قراءتها وفهمها من قبل مستخدميها.

استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: يجب استخدام مصطلحات معروفة لدى مستخدميها مع الأخذ بعين الاعتبار توحيد هذه المصطلحات في جميع التقارير والقوائم المالية، ففي حالة سقوط هذا الأسلوب يصبح الإفصاح مضلل ومشوش.

المعلومات بين قوسين: تستخدم في صلب القوائم المالية وهذا في حالة وجود بض العناصر التي يصعب فهمها، لذاك يتم وضع ملاحظات مختصرة تسهل من عملية فهمه.

الملاحظات والهوامش: تحتوي الملاحظات والهوامش على المعلومات التي يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية.

التقارير والجداول الملحقة: يوضع فيها المعلومات الإضافية التي يستحيل اظهارها داخل القوائم المالية، الى أنه يمكن استخدامها في الملاحظات والهوامش أو في شكل تقارير مستقلة.

تقرير رئيس مجلس الإدارة: يعتبر مكملا للقوائم المالية وبدونه يصعب تفسير المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

تقرير المدقق الخارجي: يعتبر تقرير المدقق الخارجي وسيلة ثانوية للافصاح المحاسبي.

ثانيًا: جودة المعلومات المحاسبية

مع التطورات الراهنة ازدادت الحاجة إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية عالية من بينها المعلومات المحاسبية التي تستخدم أساسا في صنع القرارات اللازمة.

1. تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

وتعرف المعلومات المحاسبية على وجه الخصوص بأنها نتاج نظام المعلومات المحاسبي الذي تمتمعالجته وتسجيله وإصداره في شكل تقارير مالية،والغرض من توفير المعلومات المحاسبية هو تنشيط الإدارة لسيير مشاريعها وتحقيق الفعالية فيهاللقيام بعملية التخطيط والتوجيه والرقابة(Ahmed Gaid & Helaili , 2020, p. 406).

أما جودة المعلومات المحاسبية فهي: تلك المعلومات الواردة في التقارير المالية والخالية من التشويه والتضليل، من أهم مميزاتها الدقة، الموثوقية، الملائمة والقابلية للمقارنة حيث تعود هذه المعلومات على مستخديمها بالفائدة في عملية اتخاذ القرارات(Elgabali, 2020, p. 43) .

تتمثل في الخصائص المتفق على توافرها في المعلومات المحاسبية وما تتمتع بيه من مصداقية وثقة ومنفعة ورضا مستخدم تلك المعلومة المعدة وفق معايير متعارف عليها للحد من العيوب والوصول للشيئ المراد تحقيقه، ما يجعلها تمثل عامل الثقة عند الإيصال والإفصاح عن المعلومات تجاه مستخدميها لتمكنه من تحقيق المثالية النسبية في القرار المتخذ(العبادلة، 2023، ص72).

عموما يمكن القول أن جودة المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومات التي تتوفر فيها خاصيتي المصداقية والملائمة والتي من خلالها تستطيع الإدارة القيام بعملياتها بكل كفاءة وفعالية.

2. **خصائص جودة المعلومات المحاسبية:**

- **الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية:**

يمكن تصنيف الخصائص الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية الى خاصيتين وهما:

الملائمة:لكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون ذات صلة باتخاذ القرار من قبل المستخدمين،بحيث تكون المعلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لهم من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث السابقة أو الحالية أو المستقبلية، وتتأثر أهمية المعلومات بطبيعتها وأهميتها المادية،ففي بعض الحالاتتكون طبيعة المعلومات كافية في حد ذاتها لتحديد أهميتها، وفي حالات أخرى تكون الطبيعة والأهمية المادية على السواء مهمتين، يعتبر أن المعلومات ملائمة إذا كان تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستعملين، التي تتخذ على أساس القوائم المالية السنوية(Caraiman, 2015, p. 169).

الموثوقية:تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية موثوقةإذا تم التحقق منها بشكل مستقل،بحيث يشترط القانون أن يتم التحقق من حسابات الشركات من قبل مدقق الحسابات مؤهلاومستقلاً عن الشركة محل الدراسة(Hamdaoui, 2020, p. 55).

- **الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية:**

تتمثل الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية في مايلي:

القابلية للمقارنة:ومن بين الخصائص النوعية للبيانات المالية قابلية المقارنة، وبصفة عامة تعتبر إمكانية المقارنة سمة مرغوبة من السمات النوعية للمعلومات المالية،بحيث يتعرف مستخدمو القوائم المالية على أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المقدمة من الشركات، (Hussun et al., 2021, p. 105).

القابلية للفهم:ليس من الجيد أن يتم تناول جميع النقاط إذا تم تقديم القوائم المالية بطريقة يصعب على المستخدمين فهمها، ومن النوعية الأساسية للمعلومات المقدمة في القوائم المالية أنه ينبغي تقديمها بطريقة تمكن كل اللمستخدمين من فهمها بسهولة(Bukenya, 2014, p. 187).

3. **العوامل المؤثرةعلى جودة المعلومات المحاسبية:**

ان تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية والحرص على سلامتها تعتبر من أهم أهداف أي شركة، حيث توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحقيق جودتها وهي(الشريف، 2020، ص146):

المقومات المالية: يقصد بها الأدوات والأجهزة المحاسبية سواء كانت آلية أو يدوية والتي تستخدم في انتاج المعلومات المحاسبية.

المقومات البشرية: وهي كل الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي وأيضا كل العاملين فيه.

المقومات المالية: وتضم كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يتم استخدامها أثناء القيام بمهامه ووظائفه.

قاعدة البيانات: وهي مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

4. **معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية:**

توجد مجموعة من المعايير لقياس جودة المعلومات المحاسبية، وهي(صديقي، 2022، ص44):

- **معيار المنفعة:** تكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها.
- **معيار الدقة:** إن توفر المعيار الدقة في المعلومات المحاسبية يساعد في عملية تقييم الأحداث سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.
- **معيار التنبؤ:** يقصد هنا أن المعلومات عالية الجودة تستخدم في عملية التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل.
- **معيار الفعالية:** تكمن في العلاقة بين الأهداف والنتائج لاستخدام هذه المعلومات.
- **معيار الكفاءة:** تكمن في العلاقة بين الاستخدام والنتائج، بمعنى أن يتم الحصول عليها بأقل تكاليف وأن تعود عليهم بأكبر منفعة.

ثالثا: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للقوائم المالية

يعد الهدف الرئيسي من اعداد القوائم والتقارير المالية هو تقديم معلومات عالية الجودة، بغرض استخدامها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة، لذا نجد أن الاعتماد على متطلبات الإفصاح في عرض القوائم المالية له دور كبير في التحسين من جودتها.

1. **تعريف القوائم المالية:**

هناك مجموعة من التعاريف للقوائم المالية من بينها:

تعريف الأول:تمثل القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلى الأطراف الخارجية، رغم أنها قد تتضمن مصادر معلومات خارج السجلات المحاسبية(Bouhafes, 2021, p. 235).

تعريف الثاني: وتم تعريفها من قبل البعض أيضا بأنها "عبارة عن مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات"(رينوبة و هواري، 2021، ص147).

ومن التعريفين السابقين يمكن القول أن القوائم المالية هي صورة على الوضعية المالية للشركة، يمكن من خلالها معرفة المعلومات المالية والمحاسبية وكذا اتخاذ القرارات المناسبة خاصة قرارات الاستثمار.

2. **أهداف القوائم المالية:**

تتمثل أهداف القوائم المالية فيما يلي:(زوينة و يحياوي، 2020، ص265)

- ✓ الكشف عن الوضعية المالية الحقيقة للشركة وخاصة فيما يلعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات؛
- ✓ توفير المعلومات الضرورية والنافعة والمتعلقة بتقرير احتمال تدفق الخزينة؛
- ✓ بيان ضرورة تحقق تدفق الخزينة وكذا معرفة الفترات الممكنة لحدوثه؛

- ✓ تحديد طرق التي تعتمد عليها الشركة في تحقيق وإنفاق السيولة اتجاه أنشطة الاستغلال والتمويل والاستثمار.
- ✓ بيان العوامل التي من شأنها أن تؤثر على السيولة، ومعرفة مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها؛
- ✓ توفير المعلومات المتعلقة عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

3. ضوابط الإفصاح المحاسبي لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية:

كلما زاد حجم الافصاح عن المعلومات المحاسبية للقوائم المالية كلما ساعد ذلك مستخديمها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة، الا أن هناك مجموعة من الشروط والضوابط التي تحدد مجال التوسع في الإفصاح المحاسبي وهذا بما يلائم طبيعة الشركة وملاكها من جهة ومصلحة الأطراف ذات العلاقة من جهة أخرى، ويمكن تحديدها في العناصر التالية: (دواق و فرحات، 2019، ص15-16)

- **التوازن بين العائد والتكلفة:** يقصد هنا بالتوازن بين العائد والتكلفة بزيادة المنافع المتوقعة من المعلومات المحاسبية على التكاليف المتوقعة للحصول عليها، أي ضبط كمية المعلومات التي تم الإفصاح عنها لاعتبارات موجبة تتعلق بتكلفة المعلومات المراد الإفصاح عنها.
- **التوازن في الإفصاح:** يوضح هذا العنصر التوازن بين التكلفة والاستخدام كون أن عملية الإفصاح المحاسبي تتطلب تكاليف إضافية في مرحلة الاعداد أو النشر أو حتى الصياغة.
- **تحقيق الشفافية:** تعيين طبيعة كل المعلومات التي يجب الإفصاح عنها للأطراف المعنية من قبل إدارة الشركة لضمان رؤية واضحة حول الوضعية المالية الحقيقية لها.
- **الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية:** تعتبر الأهمية النسبية من الخصائص الرئيسية التي يجب ان تتوفر في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية، حيث ترتبط الأهمية النسبية في مجال الإفصاح المحاسبي بعدة اعتبارات من أهمها:
  - حجم العنصر النسبي بمعنى قياس القيمة الاقتصادية للعناصر المماثلة، ومدى تأثيرها على قرارات المستثمرين؛
  - طبيعة العنصر وإمكانية تغييره كتحويل بعض المصروفات الرأسمالية الى إيرادات أو العكس؛
  - تأثير العنصر على سلوك مستثمر المعلومات من خلال الظروف المحيطة به من فترة الى أخرى.

4. متطلبات الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية:

الإفصاح المحاسبي بالنسبة للميزانية:

يمكن القول إن الميزانية هي بيان يسمح بمعرفة الوضعية المالية لشركةما في وقت معين، وتشمل أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية(Boukssessa, 2016, p. 107)، أما فيما يخص الإفصاح المحاسبي للميزانية فهناك نوعين، النوع الأول مرتبط بالأمور العامة والنوع الثاني مرتبط بكل نوع من أنواع الحسابات المدرجة في الميزانية، بالنسبة للنوع الأول يتم الإفصاح عن المعلومات التالية:(بوعزيز و بن موسى، 2022، ص105)

- ➢ القيود على ملكية الأصول؛

- الرهونات كتأمين مقابل الالتزامات؛
- الالتزامات التعاقدية؛
- الالتزامات والأصول المحتملة.

الإفصاح المحاسبي بالنسبة الى جدول حسابات النتائج:

تلخص قائمة حساب النتائج مختلف الأعباء والنواتج المحققة من طرف الشركة خلال السنة المالية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع وتظهر النتيجة الصافية للسنة المالية، وقد حدد النظام المحاسبي والمالي العناصر التي يجي الإفصاح عنها والمتمثلة في مايلي: (سليماني، 2020، ص163)

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها؛
- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء العاملين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير المادية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة الى شركات المساهمة.

أما بالنسبة الى المؤسسات المشتركة المدمجة، فإن حساب النتائج في هذه الحالة يضم إضافة إلى ما سبق ما يلي:

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

الإفصاح المحاسبي بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة:

يعد جدول تدفقات الخزينة من بين أحد مكونات القوائم المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي والمالي، يسجل فيها كل التدفقات التي تحدث على مستوى الخزينة سواء التي تم دفعها أو قبضها خلال السنة(باكرية و بيض القول ، 2022، ص84)، ويتم الافصاح عن قائمة التدفقات النقدية بطريقتين:(بوعزيز و بن موسى، 2022، ص106)

- طريقة مباشرة: ينص على تقديم العناصر الضرورية لدخول وخروج النقدية، بهدف توضيح التدفق المالي الصافي ثم تقريبه الى النتيجة قبل الضريبة للدورة المعنية.
- طريقة غير المباشرة: تعني هذه الطريقة على القيام بتعديل النتيجة الصافية للدورة، وهذا بالأخذ يعين الاعتبار مايلي:

- أثار المعملات التي ليس لها تأثير على الخزينة؛
- التدفقات المتعلقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة).

الإفصاح المحاسبي بالنسبة لجدول تغيرات الأموال الخاصة:

جدول تغيرات الأموال الخاصة هو عبارة عن جدول ملخص لكل الأحداث السنة والتي تؤثر على بنود رأس المال وحقوق المساهمين من توزيع الأرباح وزيادة رأس المال، وحسب المظام المحاسبي المالي فإن جدول تغيرات الأموال الخاصة هو إحدى القوائم المالية، يبين التغيرات التي تحدث على عناصر رأس المال وحقوق المساهمين والتي توفر معلومات عن كل التغيرات التي حدثت خلال السنة(بعداش ، 2021، ص 324).

الإفصاح المحاسبي بالنسبة لملحق القوائم المالية:

يعتبر من القوائم الإضافية التي يجب رفعها مع القوائم المالية، حيت يتم من خلاله إعطاء تفاصيل أكثر عن العناصر الواردة في القوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية (زوينة و يحياوي، 2020، ص266).

رابعا: عرض ودراسة القوائم المالية المفصح عنها لشركة الاستثمار AOM invest

1. **لمحة عن شركة AOM Invest:**

تم تأسيس الشركة سنة 2011 وهي شركة مساهمة مختصة في مجال دراسة وتطوير واستغلال المشاريع السياحية في محطات المياه المعدنية، كما أنها تشارك مع المراكز الدولية الأخرى للتنمية وتميز الوجهات في تطوير الدراسات لبناء الوجهات السياحية بامتياز ولتطوير قطاع السياحة في الجزائر.

شرعت هذه الشركة في التغيير ابتداء من عام 2013، والذي يعتبر مرحلة تاريخية لها، وهذا من خلال فتح رأس مالها في صندوق ولاية معسكر التي يقوم بادارتها البنك الوطني الجزائري لغرض تنفيذ المشوع الأول لها من ساساة فنادق من منتجع بوحنيفية الصحي بولاية معسكر، تحت مسمى فندق ثيرمالأكواسيرينس، حيث ستكون هذه أول سلسلة من المؤسسات ذات الخدمات المماثلة (حاكمي و مولود ، 2022، ص180).

أما من جهة جميع المنشآت العلاج بالمياه المعدنية في البلاد، فإن هذا المشروع الأول والذي يعد حاليا في مرحلة التنفيذ، يسجل نسبة تقدم تتجاوز 83% في سنة 2016، قامت شركة AOM Invest SPA بتطوير واعتماد خطة التنمية السياحية بحلول عام 2030، حيث تم وضع هذه المؤسسة رسميا بتاريخ 10 أكتوبر 2018 بعدد أسهم مكونة لرأس مال احتماعي قدر ب 1159300 سهم بقيمة اسمية 100دج للسهم الواحد(بورصة الجزائر، 2023).

2. **عرض ميزانية شركة الاستثمار AOMinvest**

تعتبر الميزانية أحد أهم مكونات التقارير المالية التي يجب أن تفصح عنها كل الشركات وليس فقط الشركات المدرجة في البورصة، وهذا كونها تبين الوضعية المالية الحقيقة للشركات وتمكن مستخدميها من اتخاد القرارات المناسبة، حيث في هذا العنصر سنتطرق الى عرض ودراسة ميزانية شركة الاستثمار AOM Invest لسنة 2021:

الجدول رقم (01): قائمة الميزانية لشركة الاستثمار AOM Invest لسنة 2021 -أصول

الأصول	الإجمالي	اهتلاكات/مؤونات	الصافي 2021	الصافي 2020
الأصول غير الجارية				
- فارق الشراء (شهرو موجبو او سالبة)				
- تثبيتات معنوية	149000	103650	45350	73250
- تثنيتات مادية				
- أراضي	74000000		74000000	74000000
- مباني	580779552	175203	58604349	580591650
- تثبيتات مالية أخرى	74857170	12969501	61887669	63947236
- تثبيتات ممنوح امتيازها				
- تثبيتات جاري إنجازها				
- تثبيتات مالية				
مجموع الأصول غير الجارية	**729785722**	**13248354**	**716537368**	**718612136**
الأصول الجارية				
- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	395144		395144	45500
- الزبائن	15852448	435605	15416843	2408921
- مدينون آخرون	21522601		21522601	25291664
- الضرائب وما شابهها	25567790		25567790	29718094
- حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
- الأوال الموظفة والأصول المالية الأخرى				
- الخزينة	88009481		88009481	4600969
مجموع الأصول الجارية	**151347464**	**435605**	**150911859**	**62065148**
مجموع الأصول	**881133186**	**13683959**	**867449227**	**780677284**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المالية للشركة من الموقع https://www.cosob.org/poste/aom-invest-spa

الجدول رقم (02): قائمة الميزانية لشركة الاستثمار AOM Invest لسنة 2021 -خصوم

الخصوم	المبالغ 2021	المبالغ 2022
الأموال الخاصة		
- رأس المال الصادر	459603000	170298900
- رأس المال غير المطلوب		
- الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)	49953532	1784630
- فارق إعادة التقييم	57618	287530618
- فارق المعادلة		
- النتيجة الصافية	22223393	(-3893163)
- الأرباح المحتجزة	729332	4650966
- حصة الشركة المدمجة		
- حصة الأقلية		
مجموع الأموال الخاصة	**532566875**	**460371953**

الخصوم غير الجارية		
- القروض والديون المالية	307830182	308912985
- الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)		
- الديون الأخرى غير الجارية		
- الأعباء والمنتوجات المعاينة مسبقا	270000	270000
مجموع الخصوم غير الجارية	**308100182**	**309182985**
الخصوم الجارية		
- الموردون والحسابات الملحقة	15559582	7167225
- الضرائب	2108560	474758
- الديون الأخرى	9114028	3480361
- خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم الجارية	**26782170**	**11122344**
مجموع الخصوم	**867449227**	**780677284**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الشركة https://www.cosob.org/poste/aom-invest-spa

من خلال عرضنا لميزانية الشركة خلال سنة 2021 نلاحظ انها قد تم اعدادهاوفق النظام المحاسبي المالي، وأنها اعتمدت في طريقة عرضها على وضع دورتين الدورة الحالية والدورة السابقة وهذا حتى يتسنى لمستخدميها اجراء المقارنات ومعرفة التطورات الحاصلة. كما أنها فصلت بين عناصر الأصول والخصوم.

حيث في جانب الأصول تم وضع القيم الاجماليةوالاهتلاكات والقيم الصافية، وقسمت الى أصول غير الجارية والتي تضم كل من التثبيتات المعنوية والمادية والمالية، والى أصول جارية والتي تضمنت حساب المخزونات، الزبائن، الضرائب والخزينة.

أما جابب الخصول فقد تم تقسيمه الى الأموال الخاصة والذي شمل كل من رأس المال، الاحتياطات، النتيجة الصافية والأرباح المحتجزة، والى الخصوم غير الجارية والخصوم الجارية، كما نلاحظ أن مجموع الخصوم يساوي مجموع الأصول وهذا يدل أن الشركة تلتزم بالمبادئ المحاسبية واعتمدت على مبدأ القيد المزدوج.

كما نلاحظ أيضا من خلال عرضنا للميزانية أن مجموع الأصول لسنة 2021 هو867449227 دجومجموع الأصول لسنة 2020 هو780677284 دج، وأن مجموع الخصوم لسنة 2021 هو867449227 دج ومجموع الخصوم لسنة 2020 هو780677284 دج، أي أن هناك تطور لشركة بنسب معينة حيث يمكن تلخيص هذا التطور الحاصل في جانبي الأصول والخصوم في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): ميزانية مختصرة لشركة الاستثمار AOM Invest لسنة 2021

الأصول	السنة		نسبة التطور	الخصوم	السنة		نسبة التطور
	2021	2020			2021	2020	
الأصول غير الجارية	716537368	718612136	-2%	الأموال الخاصة	532566875	460371953	15.68%
الأصول الجارية	150911859	62065148	143.15%	الخصوم غير الجارية	308100182	309182985	-0.35%
مجموع الأصول	**867449227**	**780677284**	**11.11%**	الخصوم الجارية	26782170	11122344	140.80%
				مجموع الخصوم	**867449227**	**780677284**	**11.11%**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة

ومن الخلال الجدول السابق الذي يمثل الميزانية المختصرة لشركة الاستثمار لسنة 2021 نلاحظ ما يلي:

- **الأصول غير الجارية:** انخفضت قيمتها من 716537368 دج إلى 718612136 دج، أي بنسبة 2% من سنة 2020 الى 2021.
- **الأصول الجارية:** ارتفعت بنسبة عالية جدا 143.15%وهذا الاتفاع سجل خلال نفس الفترة.
- **الأموال الخاصة:**سجلت ارتفاع بنسبة 15.68% في سنة 2021 بالمقارنة مع السنة السابقة، أي من 532566875 دج الى 460371953 دج.
- **الخصوم غير الجارية:** سجلت انخفاض طفيف قدر بنسبة 0.35% خلال نفس الفترة.
- **الخصوم الجارية: قدرت ب** 26782170 دج خلال سنة 2021 بنسبة ارتفاع بلغت 140.80% عن سنة 2020 التي قدرت ب 11122344 دج.

3. عرض جدول حسابات النتائج لشركة الاستثمار AOM Invest:

باعتماد على الوثائق والتقارير المالية المفصح عنها من قبل شركة الاستثمار AOM Invest، نلاحظ أن الشركة تقوم باعداد وعرض جدول حسابات النتائج وفق ما حدده النظام المحاسبي المالي، والذي سيتم عرضه في الجدول التالي مع دراسة التطورات الحاصلة لشركة خلال سنة 2021 بالمقارنة مع السنة السابقة 2020:

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج لشركة الاستثمارAOM Invest 2021

البيان	2021	2020	نسبة التغير%
- رقم الأعمال	77026790	7690267	901.16
- تغيرات إنتاج مخزون ومنتجات قيد التصنيع	-	-	-
- الإنتاج المثبت	-	11821845	-100
- إعانات الاستغلال	-	-	-
انتاج السنة المالية (1)	**77026790**	**19512112**	**72.33**
- المشتريات المستهلكة	13150882	6920440	90.03
- الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	9519778	3374012	182.15
استهلاكات السنة المالية (2)	**22670660**	**10294452**	**120.22**
القيمة المضافة للاستغلال (3)	**54356130**	**9217660**	**489.695**
- أعباء المستخدمين	18251164	8343090	118.76
- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	1479684	774609	91.02
الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4)	**34625282**	**99961**	**34538.79**
- المنتجات العملياتية الأخرى	762	5525	-86.21
- الأعباء العملياتية الأخرى	4099321	256667	1497.14
- مخصصات الاهتلاكاتوالمؤونات وخسائر القيمة	8299256	3741982	121.79
- استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	-	-	-
النتيجة العملياتية (5)	**22227467**	**-3893163**	**470.93**

- المنتوجات المالية	-	-	-
- الأعباء المالية	4074	-	100%
النتيجة المالية (6)	**4074**	**-**	**100%**
النتيجة العادية قبل الضرائب (7)	**22223393**	**-3893163**	**470.83**
- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-
- الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	-	-	-
- مجموع منتجات الأنشطة العادية	-	-	-
- مجموع الأعباء الأنشطة العادية	-	-	-
النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	**-**	**-**	**-**
- عناصر غير عادية (منتجات)	-	-	-
- عناصر غير عادية (أعباء)	-	-	-
النتيجة غير العادية (9)	**-**	**-**	**-**
صافي نتيجة السنة المالية (10)	**22223393**	**-3893163**	**470.83**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الشركةhttps://www.cosob.org/poste/aom-invest-spa

بالاعتماد على الجدول السابق نلاحظ أن جدول حسابات النتائج قم قسم الى قسمين وهما الإيرادات والأعباء، كما نلاحظ أيضا من خلال جدول حسابات النتائج قد بيّن الحسابات الوسيطية للتسيير والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة والنتاجة عم طرح استهلاك السنة المالية من إنتاج السنة المالية، إجمالي فائض الاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضرائب والتي يتم الحصول عليها عن طريق جمع النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، نتيجة الأنشطة العادية، نتيجة الأنشطة غير العاديةو في الأخير صافي نتيجة السنة المالية.

اما فيما يخص التغيرات الحاصلة في جدول حسابات النتائج لسنة 2021 بالمقارنة مع السنة السابقة فإننا نلاحظ مايلي:

- ❖ رقم الأعمال: سجل ارتفاعا كبيرا قدر ب:901.16% وهي نسبة عالية جذا مما يدل على أن مبيعات المؤسسة في تطور.
- ❖ انتاج السنة المالية: من خلال عرضنا لجدول حسابات النتائج نلاحظ أن انتاج السنة المالية لسنة 2021 قد ارتفع بنسبة 72%.
- ❖ استهلاك السنة المالية: سجلت بدورها ارتفاعا بلغ 120%
- ❖ القيمة المضافة للاستغلال: سجل ارتفاع عالي جدا قدر بنسبة 489% خلال سنة 2021.
- ❖ النتيجة العملياتية: نلاحظ انها شهدت ارتفاع كبير أيضا قدر بنسبة 470.93%.
- ❖ النتيجة المالية: سجلت نفس نسبة ارتفاع النتيجة العملياتية مع اختلاف طفيف فقط قدر ب 0.10%.
- ❖ النتيجة الصافية: شجلا نسبة ارتفاع قدرت ب 470.83% وهي نسبة عالية.

استنادا للنتائج السابقة نستنتج ان الشركة قد حققت نسبة ارتفاع عالية خلال سنة 2021 بالمقارنة مع السنة السابقة لها 2020 وهذا يدا على أن الزيادة في الإيرادات قد فاقت الزيادة في الأعباء.

4. **دراسة الوضعية المالية للشركة بالاعتماد على القوائم المالية المفصح عنها:**

سنقوم بدراسة الوضعية المالية لشركة الاستثمار AOM Invest لسنة 2021 وسنة 2020 بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس مال العامل، احتياج في رأس مال العامل والخزينة.

رأس مال العامل الصافي: تجد طريقتين لحساب رأس مال العامل الصافي حيث يمكن حسابه من أعلى الميزانية من خلال طرح الأموال الدائمة من الأصول الثابتة ومن أسفل الميزانية من خلال طرح الأصول الجارية من الخصوم الجارية، والجدول التالي يوضح الطريقتين لحسابه في شركة الاستثمار AOM Invest:

جدول (05): حساب رأس مال العامل الصافي

حساب رأس مال العامل الصافي من أعلى الميزانية			حساب رأس مال العامل الصافي من أسفل الميزانية		
البيان	**2021**	**2020**	**البيان**	**2021**	**2020**
الأموال الدائمة	840667057	769554938	الأصول الجارية	150911859	62065148
الأصول الثابتة	716537368	718612136	الخصوم الجارية	26782170	11122344
رأس مال العامل	**124129689**	**50942802**	**رأس مال العامل**	**124129689**	**50942802**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الشركة حققت رأس مال عامل صافيموجب في ليل سنة 2021 وسنة 2020 مع وجود ارتفاع كبير في رأس مال العامل الصافي لسنة 2021 بالمقارنة مع السنة السابقة 2020، حيث أن النتيجة الموجبة تفسر أن الشركة قادرة على تغطية جميع أصولها الثابتة بالاعتماد على الأموال الدائمة مع وجود هامش أمان كبير لها، كما تأكد أيضا هذه النتائج على قدرة المؤسسة على تغطية كل خصومها الجارية بالاعتماد على أصولها الجارية.

حساب الاحتياج في رأس مال العامل: سنقوم بحساب الاحتياج في رأس مال العامل لشركة الاستثمار AOM Investخلال سنة 2021 وسنة 2020، عن طريق العلاقة التالية:

الاحتياج في رأس مال العامل = (الأصول الجارية – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل- السلفيات)،

الجدول رقم (06): حساب الاحتياجات في رأس مال العامل لسنتي 2021 و2020

البيان	**2021**	**2022**
الأصول الجارية – القيم الجاهزة	62902378	574641179
ديون قصيرة الأجل – سلفيات مصرفية	26782170	11122344
احتياجات رأس مال العامل	**36120208**	**46341835**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة

الجدول السابق يوضح أن احتياج رأس مال العامل موجب خلال سنتين 2021 و2020أي أن الاحتياجات أكبر من الموارد، بالتالي فإن الشركة لا تحتاج خلال هذه الفترة الى أي موارد.

حساب الخزينة: يتم حساب الخزينة بطريقتين كالتالي:

طريقة 1: خزينة الأصول -خزينة الخصوم

طريقة 2: رأس المال العامل الصافي – احتياجات رأس المال العامل

والجدول التالي يلخص الطريقتين:

الجدول رقم (07): حساب الخزينة لشركة الاستثمار AOM Invest

الطريقة الأولى			الطريقة الثانية		
البيان	**2021**	**2020**	**البيان**	**2021**	**2020**
رأس مال العامل الصافي	124129689	50942802	خزينة الأصول	88009481	4600969
احتياجات رأس مال العامل	36120208	46341835	خزينة الخصوم	-	-
الخزينة	**88009481**	**4600969**	**الخزينة**	**88009481**	**4600969**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الخزينة كانت موجبة خلال السنتين الأخيرتين وبالتالي وجود فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس مال العامل والذي يظهر على شكل سيولة، وهذا دليل على وجود توازن مالي على المدى الطويل بين رأس مال العامل والاحتياج في رأس مال العامل، أما من جانب المقارنة بين السنتين فنجد أن قيمة الخزينة قد ارتفعت بدرجة كبيرة عن السنة الماضية وهذا راجع الى زيادة رأس مال العامل الصافي من جهة وانخفاض احتياجات رأس مال العامل من جهة أخرى.

من خلال دراستنا للوضعية المالية لشركة الاستثمار في سنتي 2021 و2021 عن طريق مؤشرات التوازن المالي (رأس مال العامل الصافي، الاحتياجات في رأس مال العامل والخزينة) توصلنا الى الحكم على الوضعية المالية للشركة بأنها لا بأس بها فهي تحقق توازن مالي في المدى الطويل.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئسية بغرض معرفة الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية، حيث تم تقسيم الدراسة الى جزء نظري تناولنا فيه الجوانب النظرية لكل من الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية ثم دراسة أهم الضوابط التي تحدد مقدار الإفصاح في التقارير والقوائم المالية، وكذا معرفة القوائم المالية الضرورية التي يجب على كل الشركات الإفصاح عنها، أما الجزء التطبيقي فقد قمنا باسقاط الدراسة على شركة الاستثمار AOM Invest من خلال عرض قوائمها المالية لسنة 2021، ومعرفة التطور الذي شهدته الشركة بالمقارنة مع السنة السابقة، ثم في الأخير تم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات والمتمثلة في النقاط التالية:

النتائج المتوصل إليها:

- ✓ يساهم الإفصاح المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية من خلال توفر خاصيتي الملائمة والموثوقية؛
- ✓ تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة للوضعية المالية لشركات؛
- ✓ يساعد الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية أطراف ذات المصلحة في اتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ إن قيام الشركات بالافصاح عن القوائم والتقارير المالية يساعد في زيادة القدرة التنبؤية للوضعية المستقبلية للشركة؛
- ✓ لم تقم شركة الاستثمار AOM Investبالافصاح عن كل القوائم المالية، وإنما اكتفت فقط بالقائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج.

توصيات الدراسة:

- ❖ ضرورة قيام الشركات بنشر التقارير المالية على فترات قصيرة نصف سنوية أو ربع سنوية، وهذا سيزيد من مصداقية المعلومات المحاسبية؛
- ❖ ضرورة إلزام الشركات باتباع نظام افصاح موحد وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي؛
- ❖ أن تعتمد الشركات على نظام الإفصاح الالكتروني الحديث مما له أهمية على تحسين جودة القوائم والتقارير المالية.

مراجع باللغة العربية

1) الأخضر رينوبة ،وكلثومهواري .(2021) .دور الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية في تفعيل المحتوى الاعلامي للكشوف المالية .مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 4(2)، 145-146.

2) براهيم حاكمي، وفتحي مولود .(2022) .استخدام النسب المالية بواسطة النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي على ضوء مخرجات النظام المحاسبي المالي .مجلة المقريوي للدراسات الإقتصادية والمالية، 6(1)،180.

3) بورصة الجزائر https:/www.cosob.org/ar/

4) جعفر عثمان الشريف .(2020) .القياس المحاسبي وفقا لأساس القيمة العادلة وأثره في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السودانية .مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 7(4)،146.

5) رضا بوعزيز، وكمالبن موسى .(2022) .الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي .مجلة إقتصاد المال والأعمال، 7(1)،105.

6) سميرة دواق ،وعباسفرحات .(2019) .الشفافية في الافصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية .مجلة العلوم الادارية والمالية، 3(1)، 15-16.

7) الطاهر بعداش .(2021) .انعكاسات تطبيق التنظيم المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة الصيانة الصناعية والأفران .مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12(2)،324.

8) عبد الحكيم سليماني .(2020) .تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية -دراسة حالة مجمع صيدال .مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 3(2)، 163.

9) علي باكرية، وعبد الله بيض القول .(2022) .دور جدول تدفقات الخزينة في التسيير المالي الإستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة رويبة - .مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، 81.

10) فؤاد صديقي .(2022) .تعزيز جودة المعلومات المالية في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 8(2)، 44.

11) كامل يوسف سلمان بركة.(2023) .أثر تطبيق تدعيم عنصر الافصاح والشفافية على جودة الافصاح المحاسبي .مجلة الاقتصاد الجديد، 14(1)، 514.

12) مخلخل زوينة، ومفيدةيحياوي .(2020) .دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية .مجلة أبحاث اقتصادية وإدارة، 14(2)، 266.

13) نور الدين أحمد قايد،ولبنى بن زاف .(2018) .دور الافصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 11(1)، 130.

14) هاني سلامة أحمد العبادلة .(2023) .أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالية الدولية (IFRS) على جودة المعلومات المحسبية: وجهة نظر معدي التقارير المالية في فلسطين .مجلة التحولات الاقتصادية، 3(1)، 72.

مراجع باللغة الأجنبية:

15) Ahmed Gaid, N., & Helaili , I. (2020). the contribution of the ERP system to the activation of the accounting information system in the economic institution. Remah for Research and Studies(50), 406.

16) ALSaqa, Z. (2022). the role of sharia control in strengthening accounting disclosure in Islamic Banks. Journal of Contemporary fiqh and economic issues, 2(2), 124-125.

17) Bouadam, M., & Ghouzi, M. (2019). Disclosure and Transparency in Algerian companies: the elusive reality. Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, 6(4), 538.

18) Bouhafes, R. (2021). Revaluation surplus and its role in increasing the utility of financial statements in accordance with the Algerian accounting environment. Economics and Sustainable Development Review, 4(3), 235.
19) Boukssessa, S. (2016). Présentation des états financiers selon le référentiel IAS/IFRS. revue Economie and Gestion, 10(3), 107.
20) Boulesnam, M. (2013). Social disclosure in the annual reports accounting vision about the corporate social responsibility. Revue DIRASSAT, 4(2), 44.
21) Bukenya, M. (2014). Quality of accounting information and financial performance of Uganda's public sector. American Journal of Research Communication, 2(5), 187.
22) Caraiman, A.-C. (2015). Accounting information system- qualitative characteristics and the importance of accounting information at trade entities. Annals Economy Series, 2(1), 169.
23) Elgabali, W. (2020). The possibility of using fair value accounting to improve the quality of accounting information in Egyptian banks. Administrative And Financial Sciences Raview, 4(1), 44.
24) Hamdaoui, W. (2020). The impact of corporate governance on the quality of accounting information. Economic and Management Research Journal, 14(4), 55.
25) Hussun , S., Zainol , S., Arifin, T., & Samsuri, A. (2021). Qualitative characterstics of financial information toward quality of financial reporting in malaysian listed manufacturing firms. Research in Business and Management, 3(2), 105.
26) Mohamed, B. (2013). Social disclosure in the annual reports accounting vision about the corporate social responsibility. Revue DIEASSAT, 4(2), 44.
27) Mounir , B., & Mohamed Larbi, G. (2019). Disclosure and transparency in Algerian companies: the elusive reality. Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies, 6(4), 538.

إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي في ظل التغيرات المحاسبية الدولية

Proposals for reforming the Financial Accounting System in light of international accounting changes

د. إيمان جودي/ جامعة سطيف -1-/ الجزائر
D. Imane Djoudi/ University of Setif -1- / Algeria

ملخص الدراسة:

الغرض من هذه الورقة هو فحص مدى حاجة النظام المحاسبي المالي للإصلاح والتحديث في ظل التغيرات المحاسبية على المستوى الدولي. يعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك على المنهج التقويمي. تضمّن البحث ثلاث محاور أساسية: بداية بتقديم نظرة عن واقع النظام المحاسبي المالي، وعرض أهم الانتقادات ونقاط الضعف التي يعاني منها ومقارنته مع تطورات معايير المحاسبة الدولية، ومرورا بطرح مجموعة من المقترحات لإنشاء هيئة محاسبية مالية تشرف على إصلاح النظام المحاسبي المالي، وختاما بمناقشة أهم الاستراتيجيات المقترحة من أجل الوصول إلى مرجعية محاسبية وطنية حديثة وملائمة.

كشفت نتائج هذه الدراسة أن النظام المحاسبي المالي بحاجة كبيرة للتعديل والتحديث لأنه يعاني من نقائص وسلبيات تجعله غير ملائم للبيئة الاقتصادية الحالية، بالإضافة إلى بقاءه على حاله منذ الإصدار الأول عام 2007، وهذا ما أدى إلى اتساع فجوة الاختلاف بينه بين معايير المحاسبة الدولية التي يتم تحديثها بشكل مستمر. وفي ظل هذه النتائج تم اقتراح وجوب التعاون بين الأكاديميين والمنظمين من أجل القيام بإصلاح جذري للنظام المحاسبي المالي على عدة جوانب أهمها الجانب الهيكلي، الفني واللغوي.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، المجلس الوطني للمحاسبة، الإطار المفاهيمي، مجلس معايير المحاسبة الدولية.

Abstract:

The purpose of this paper is to examine the extent to which the Financial Accounting System needs reform and modernization in light of accounting changes at the international level. The research relies mainly on the descriptive analytical approach, as well as on the evaluative approach. The research included three main axes, starting with presenting the reality of the Financial Accounting System, presenting the most important criticisms and weaknesses it suffers from, and comparing it with the developments of IFRS, and passing through putting forward a set of proposals for the establishment of a financial accounting organization that supervises the reform of the Financial Accounting System, and finally discussing the most important proposed strategies, in order to reach a modern and appropriate national accounting reference.

The results of this study revealed that the Financial Accounting System is in great need of modification and modernization because it suffers from shortcomings and disadvantages that make it unsuitable for the current economic environment, in addition, it remains the same since the first version in 2007, and this is what led to a widening gap between it and IFRS. In light of these results, it was suggested that there should be cooperation between academics and regulators in order to carry out a radical reform of the Financial Accounting System on several aspects, the most important of which are the structural, technical and linguistic aspects.

Keywords: Financial Accounting System, IFRS, National Board of Accounting, Conceptual Framework, IASB.

مقدمة:

في سياق مجموعة الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر من أجل المرور إلى الاقتصاد الحر وتماشيا مع الظروف الاقتصادية العالمية، وبهدف تحسين شفافية ونوعية الإفصاح المحاسبي تم التحول إلى النظام المحاسبي المالي عام 2010 الذي يختلف بشكل كبير عن توجّهات المخطط المحاسبي الوطني لعام 1975. حيث يستمد هذا النظام الجديد مبادئه وفلسفته من معايير المحاسبة الدولية ذات المرجعية الأنجلوسكسونية؛ وتم اعتباره مرحلة جديدة في تاريخ مهنة المحاسبة في الجزائر. لكن آن الأوان بعد مرور أكثر عقد من الزمن لإخضاع النظام لمجهر الفحص والتقييم. سيجادل البعض بأن الإطار الزمني لاختبار المرجعية المحاسبية الوطنية قصير جدًا وغير كاف للحكم على كفاءتها...في الواقع، عقد من الزمن كاف جدا لتقييم فعالية النظام المحاسبي المالي، بل وضروري أن يخضع للمراجعة والتحديث في اقتصاد قائم على التغيرات والتطورات والكثير من التقلبات.

من خلال الاطلاع على تاريخ المعايير المحاسبية الدولية، يمكن بوضوح ملاحظة التحديثات والتغييرات الكثيرة التي طرأت عليها. ومن خلال ذلك يمكن استنباط العديد من الجوانب والتغييرات الإيجابية وإسقاطها لتحسين المرجعية المحاسبية الجزائرية، التي بقيت على حالها منذ اقتراحها كمشروع عام 2004 ولم تساير التغييرات الحاصلة، بما في ذلك تعديل معايير دولية عديدة، إلغاء معايير كاملة واستبدالها بمعايير جديدة.

مشكلة الدراسة:

نظرا لما يثيره الموضوع من إشكاليات على المستوى المهني أو الأكاديمي، سيتم التطرق إلى معالجة جزئية أساسية حول الجوانب المهمة المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي التي يجب إعادة النظر فيها، ليكون أساسا ملائما لإعداد تقارير مالية عالية الجودة. وعلى أساس ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى حاجة النظام المحاسبي المالي للإصلاح في ظل التغيرات المحاسبية الدولية وما أهم الخطوات لإصلاحه؟

أسئلة الدراسة:

تم صياغة أسئلة الدراسة كما يلي:

1. **ما هي أهم النقائص التي يعاني منها النظام المحاسبي المالي الحالي؟**
2. **ما مدى حاجة الهيئات التي تشرف على النظام المحاسبي المالي إلى إعادة هيكلة وتنظيم؟**
3. **ما أهم الخطوات والعناصر التي يمكن أن تكون ضرورية لتحسين النظام المحاسبي المالي؟**

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو فحص مدى الحاجة إلى إصلاح النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال:

أ- تحديد أهم النقائص التي يعاني منها النظام المحاسبي المالي؛

ب-حوصلة أهم العناصر والعوامل التي يمكن أن تساهم في تكوين هيئة محاسبية فعالة؛

ج-استنباط أهم الخطوات والإصلاحات التي يمكن اعتمادها لجعل النظام المحاسبي المالي مرجعية محاسبية وطنية ملائمة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية النظام المحاسبي المالي باعتباره مرجعية محاسبية قانونية تنظم المحاسبة في الجزائر. ومن الأهمية بمكان تقييم هذا النظام بعد أكثر من عقد من الزمن من تطبيقه ومقارنته مع التطورات المحاسبية الدولية والاستفادة منها لتحسين النظام المحاسبي الجزائري ومواكبته لهذه التطورات.

المحور الأول: واقع النظام المحاسبي المالي

إن عملية تقييم النظام المحاسبي المالي لابد أن تستند إلى خلفية وأساس مرجعي، والتي يجب أن تمس أبرز مقومات النظام وعناصره. بداية من معاينة الهيئات المحاسبية المشرفة عليه، ومرورا بمناقشة ظروف ووتيرة تطوره منذ انطلاقه كمشروع إلى غاية الوقت الحالي، من أجل تقدير مدى خضوعه للتعديل. وأخيرا عرض أهم جوانب الضعف والقصور لقياس مدى قدرته على التكيّف مع تطورات التقييس المحاسبي الدولي.

1. الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

واجه النظام المحاسبي المالي انتقادات وعراقيل منذ دخوله حيز التطبيق عام 2010 ولا يزال، بسبب جملة من مواطن الاختلال والنقص التي تتعلق بالنظام في حد ذاته من جوانب الإطار الشكلي والهيكلي والبناء الفكري والمفاهيمي من جهة، ومن جهة أخرى بسبب وجود صعوبات وتحديات تتعلق بالواقع المحاسبي والاقتصادي.

1.1. تقييم الهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي

في إطار الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر من خلال تطويرها لنظام محاسبي مالي (Financial Accounting System, FAS) قائم على معايير المحاسبة الدولية، كان لزاما عليها أيضا القيام بتكييف المنظمات المحاسبية تماشيا ومتطلبات هذا الإصلاح؛ الذي تبلور أساسا في هيكلة جديدة للمجلس الوطني للمحاسبة (National Board of Accounting, NBA) الذي ساهم في صياغة النظام المحاسبي المالي الحالي.

- تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة ومساهماته:

يعود تاريخ استحداثه إلى المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، والمتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه. حسب المادة 02 من هذا المرسوم فإن هذا المجلس هو عبارة عن جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهني يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط التقييس المحاسبي (Accounting Standardization) والتطبيقات المرتبطة به. (المرسوم التنفيذي رقم 96-318، 1996، ص. 18) أعيد تنظيم هذا المجلس بعد صدور القانون رقم 01-10 ليتبوأ مسؤوليته تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، وتبعه المرسوم التنفيذي رقم 11-24 الذي يحدد تشكيلة المجلس وتنظيمه وقواعد سيره. يضم المجلس ثلاثة (03) أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني، بما في ذلك المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين. كما ينبثق عن هذا المجلس خمسة (05) لجان متساوية الأعضاء. (القانون رقم 10-01 ، 2010، ص. 04)

ساهم المجلس الوطني للمحاسبة في الإصلاح المحاسبي، ومن أهم إنجازاته، المشاركة في إعداد النظام المحاسبي المالي بمعية هيئات محاسبية فرنسية وهي المصف الفرنسي للخبراء المحاسبين والمنظمة الفرنسية لمحافظي الحسابات. أما فيما يخص كيفية تطبيق هذا النظام، فقد بذل المجلس مجهودات ملموسة قصد تبسيط وتحسين عملية التطبيق وفقا للأهداف المرجوة. حيث أصدر تعليمات تم الإعلان عنها رسميا في 29 أكتوبر 2009، بهدف الإجابة على المسائل المتعلقة بالإصلاح المحاسبي، وتقديم توضيحات لجميع الكيانات الاقتصادية حول كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة بداية من عام 2010. (براق و قمان، 2011، ص. 13)

بالإضافة إلى ذلك، كان المجلس يقوم من حين إلى آخر بإصدار مذكرات توضيحية لكيفية تطبيق أحكام مختلفة واردة ضمن النظام المحاسبي المالي، حسب التساؤلات والمشاكل التي يطرحها المهنيون، ويمكن اعتبار هذه المذكرات مكافئة لما هو معروف على الصعيد الدولي بتفسيرات المعايير (IFRIC). حيث أصدر بمساعدة لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية عدة آراء تكميلية وتفسيرية (13 رأيا حتى عام 2018 حول تطبيق النظام المحاسبي المالي أو تنظيم المحاسبة). (فراس و بالراقي، 2020، ص. 626)

- نقائص الهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي:

من خلال تفحّص هيكل ومهام المجلس الوطني للمحاسبة يمكن استنتاج دورين أساسيين لهذا المجلس، يتمثل الدور الأول في الإشراف على تنظيم مهنة المحاسبة، أما الثاني فيتمثل في تولّيه مهمة التقييس المحاسبي. وبعد الاطلاع على الموقع الرسمي لهذا المجلس (www.cnc.dz) يمكن استنباط مجموعة من الملاحظات: (CNC, 2022)

- ✓ الهيئات المهنية المحاسبية الجزائرية مستنسخة بشكل كبير من حيث الهيكل أو التنظيم أو حتى التسميات عن الهيئات المحاسبية الفرنسية؛
- ✓ فيما يخص دور المجلس في التقييس المحاسبي، فقد اقتصر بشكل أساسي على الإصدار الأول للنظام المحاسبي المالي ولم يقم بتعديله أو تحديثه منذ بداية تطبيقه؛
- ✓ بالإضافة إلى ذلك، عدم قيامه بتصميم النظام المحاسبي المالي بمفرده بل تم إشراك أطراف أجنبية فرنسية، بدل الاعتماد على خبرات جزائرية بحتة بعد تكوينها في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛

- ✓ انحصار دوره في مجال التقييس المحاسبي على إصدار بعض الآراء والملاحظات الخاصة بتوضيح بعض النقاط الغامضة في النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ تداخل صلاحياته مع صلاحيات المنظمات المهنية الأخرى؛ ووجود مهام عديدة كان يفترض حسب تخصصها أن يتم إسنادها إلى منظمات وهيئات أخرى؛
- ✓ عدم وجود هيكل تنظيمي واضح يبين مكوناته وعلاقته مع كل لجنة وعلاقات اللجان فيما بينها؛
- ✓ عدم وجود هيئات استشارية أو تفسيرية تساعد المجلس في أداء مهامه؛
- ✓ عدم استقلالية المجلس لكونه هيئة تابعة لوزارة المالية؛
- ✓ بوابة هذا المجلس الرسمية المتمثلة في موقعه الإلكتروني تكاد تخلو من المعلومات المتعلقة به، وتصميمها تقليدي. ولا مجال للمقارنة بينه وبين الموقع الإلكتروني الرسمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي يعتبر واجهة لكل ما يتعلق بالمعايير من أخبار وتحديثات وتفسيرات وإلغاءات...؛
- ✓ بالإضافة إلى ذلك عدم وجود نسخة عربية ولا إنجليزية لهذا الموقع، وكأن اللغة الفرنسية هي اللغة الوحيدة المعتمدة والرسمية لهذا المجلس.

2.1. تطور النظام المحاسبي المالي

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي القديم (المخطط المحاسبي الوطني) الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه في 29 أفريل 1975-وخلال 33 عاما من تطبيقه- لم يطرأ عليه أي تعديل من شأنه أن يسدّ الثغرات والنقائص، مثل التسجيل المحاسبي الخاص بعقود الإيجار، العمليات المتعلقة بالعملات الأجنبية...كما اتضح من خلال التجربة أن المخطط الوطني المحاسبي لم يواكب الأدوات الاقتصادية والمالية الجديدة ولم يعرض قوائم مالية تتوافق والمقاييس العالمية التي تسمح لمختلف المستخدمين -لاسيما الأجانب- من الحصول على معلومات شفافة ومفيدة في اتخاذ مختلف القرارات. (بن السراج، عفيصة، و سبتي ، 2021، ص. 319) كان ذلك من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى تبني النظام المحاسبي المالي الحالي والذي يمكن تقسيم تطوره إلى أربعة مراحل أساسية:

-مرحلة التصميم:

تم تصميم النظام المحاسبي بين عامي 2001 و2004 من قبل أطراف متعاقدة تتمثل في هيئات فرنسية من جهة، والمجلس الوطني للمحاسبة من جهة أخرى. قامت لجنة من المهنيين بمراجعة تدريجية لأعمال المرحلة التي قدّمها المصمّمون وصادقت على المشروع. بعدها تم التعاون بين الطرفين حتى الانتهاء من المشروع بعد أكثر من ثلاث سنوات من العمل، وإصداره في صيغته النهائية على الرغم من إضافة بعض التعديلات الطفيفة في وقت لاحق.

- مرحلة التقنين:

تمت الموافقة على النظام المحاسبي المالي من طرف البرلمان بغرفتيه خلال الربع الثالث من عام 2007 ونشر القانون 07-11 في الجريدة الرسمية المؤرخة في 25 نوفمبر 2007؛ ثم نشر النصوص اللاحقة بين عامي 2008 و2009. كان مخطّطا أن يكون التطبيق بداية من 1 جانفي 2009، لكن تم تأجيله إلى 1 جانفي 2010. بمعنى آخر، استغرق إنشاء مرجعية محاسبية حوالي عقد من الزمن بين التصميم والتقنين.(El Besseghi, 2019, p.p. 17-18) ومن بين أهم

الاضافات التي جاء بها هذا النظام أنه أعطى أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية إكساب القوائم المالية المعدّة وفقه المصداقية والشفافية وتقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعدّة في ظل معايير المحاسبة الدولية، وكان متوافقا في هذا الجانب مع هدف المرجعية المحاسبية الدولية بالتركيز على تحسين نوعية المعلومة المالية. (واضح، 2020، ص. 41)

-مرحلة التثبيت:

خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2019، لم يتم إجراء أي تحديث للنظام المحاسبي، باستثناء بعض الملاحظات المنهجية في بداية التطبيق، والتي ركزت بشكل أساسي على خصوصيات الانتقال من إطار المخطط المحاسبي الوطني إلى إطار النظام المحاسبي المالي. وتجدر الإشارة إلى الآراء الصادرة عن لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية، والتي ساعدت في توضيح بعض المناطق الرمادية وشرح أجزاء معينة كانت غامضة على المستوى العملي أو مثيرة للشكوك بسبب ظهور اختلافات في تفسير بعض الجوانب، دون الخروج عن اللوائح المعمول بها. كان الهدف المنشود هو تنوير الممارسين حول مسائل كانت موضع خلاف أو عدم تجانس في الممارسة. مرحلة الاستقرار هذه كانت ضرورية للمرجعية الجديدة للسماح للمهنيين باستيعابها ودمجها في البيئة الاقتصادية المحلية. (El Besseghi, 2019, p. 18)

- مرحلة التقييم:

بعد انتهاء مرحلة الاستقرار المفترضة، أصبح تحديث النظام المحاسبي المالي ضروريًا بشكل مضاعف، بسبب (El Besseghi, 2019, p. 18):

- ✓ ظهور عدّة أوجه قصور واضحة مع التقدم في تطبيق النظام المحاسبي المالي والتي حان الوقت لتصحيحها؛
- ✓ التأخير المتراكم بالمقارنة مع المعايير الدولية وبالتالي الحاجة إلى المواكبة.

2. تقييم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يعتبر الإطار المفاهيمي -أو ما تم ترجمته في النظام المحاسبي المالي بالإطار التصوري- الخلفية النظرية والأساس المرجعي لهذا النظام، والذي من المفروض أنه يساعد الهيئات المحاسبية في تعديل النظام أو تفسير بعض عناصره؛ حيث يعود إليه معدو القوائم المالية عند تطبيق قواعد النظام، وأيضا يسهّل على مختلف المستخدمين فهم العمليات والأحداث والقوائم المالية.

1.2. إيجابيات الإطار التصوري

تم اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال إصدار تشريعات ونصوص قانونية، من بينها ما حدّد الإطار التصوري. جاء هذا الأخير في شكل مبادئ وقواعد محاسبية عامة يقوم عليها النظام. مبدئيا، يمكن القول بأن هذا الإطار التصوري إضافة معتبرة في مجال المحاسبة الجزائرية. إذ أن المخطط المحاسبي الوطني السابق ذو التوجه القانوني بالدرجة الأولى لم يكن يحتوي على أي إطار، فقد كانت الهيئات المحاسبية ومختلف الجهات الحكومية تعتمد على المخطط بشكل أساسي في ضبط العلاقة القانونية والجبائية، دون مراعاة الأبعاد الأخرى.

بمجرد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق، أصبح بإمكان معدي ومستخدمي القوائم المالية الاعتماد على الإطار التصوري، والعودة إليه، سواء في إعداد القوائم المالية، أو في فهمها وتفسيرها. صدر الإطار التصوري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-156 عام 2008 في شكل مواد قانونية بالاستناد إلى الإطار المفاهيمي الدولي الصادر عام 1989. (المرسوم التنفيذي رقم 08-156، 2008).

2.2. نقائص الإطار التصوري

رغم ما تم تعديده من إيجابيات تتعلق بالإطار التصوري باعتباره عنصرا جديدا في المحاسبة المالية، إلا أنه يبقى قاصرا وبعيدا كل البعد عن الشكل المثالي. جاءت محاوره متطابقة مع محاور الإطار المفاهيمي الدولي (1989)، ولكن ينقصها التفصيل في الجانب النظري، بالإضافة إلى عدم تحديد الفئات المستخدمة للقوائم المالية؛ كما تضمن نفس الخصائص النوعية بتعدادها فقط ولم يرد شرحها في صلب فقراته. (واضح، 2020، ص. 42) مع بداية عام 2010 أصدر مجلس IASB الإطار المفاهيمي المشترك معدلا التسمية من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، للدلالة على توسّع المفاهيم لتشمل جميع مكونات التقارير المالية بدل التركيز فقط على القوائم المالية. (IFRS Foundation, 2010) بعدها في عام 2018 تم تعديله مرة أخرى، ليكون مجموعة شاملة من المفاهيم تعمل معا بشكل متسق على تعظيم فائدته لمختلف مستخدميه. ويهدف مجلس IASB من خلال تحديث الإطار إلى محاولة الرفع من مرونته والاستجابة للمتطلبات المحاسبية والمعلوماتية الحديثة والمتزايدة في ظل تطور أبعاد الإفصاح. (IASB, 2018) بمقارنة الإطار المحلي مع نظيره الدولي الحالي، نجد أن هذا الأخير أكثر شمولا ومرونة وحداثة. حيث أن المشرع الجزائري لم يأخذ بعد بالتعديلين الأخيرين، ولم تقم الهيئات بتحديث هذا الإطار أو تدعيمه أو تفسيره للمستخدمين، مستمرا بنفس الشكل والمضمون منذ صدوره أول مرة وبالعديد من أوجه القصور.

جدول رقم (02): مقارنة بين الإطار التصوري الجزائري والإطار المفاهيمي الدولي (2010)

الإطار المفاهيمي الدولي	الإطار التصوري الجزائري
✓ تحديد مستخدمي القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات؛	✓ عدم تحديد مستخدمي القوائم المالية؛
✓ مفصل لنطاق كل عنصر مع تقديم الشروحات اللازمة للتعامل مع أي حالة مستجدة؛	✓ موجز اقتصر على تقنية معالجة الأحداث الاقتصادية؛
✓ غير مرتبط بأي قانون خاص، فالهيئة المعنية بوضع المعايير ليست خاضعة لأي دولة أو أي قانون؛	✓ النص جاء في شكل قوانين ملزمة التطبيق؛ كما أن تعديله لا يتم إلا من خلال نص قانوني آخر؛
✓ هيكل سليم ومرتب ومتدرج من حيث المفاهيم؛	✓ مواد مبعثرة؛
✓ تحديد مختلف المفاهيم الأساسية وتعريفها مثل الفروض والمبادئ والخصائص النوعية؛	✓ ذكر المبادئ والفروض وكذا الخصائص النوعية بشكل مختصر، وهي متوافقة مع المرجعية الدولية، وما جاء من اختلاف في بعض المصطلحات ناتج عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في الإعداد والصياغة، وأولها الترجمة الحرفية من الفرنسية لتسمية الإطار "Le Cadre Conceptuel"؛
✓ قواعد محددة وواضحة للاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والإيرادات؛ وتقوم غالبا على قياس القيمة العادلة، حيث تعتمد على ثلاث أساليب هي نهج التكلفة، نهج السوق ونهج الدخل.	✓ قواعد الاعتراف وقياس عناصر القوائم المالية متطابقة مع المرجعية الدولية، لكن لم يتم ذكر أساليب القيمة العادلة التي يصطلح عليها في هذا الإطار بالقيمة الحقيقية وهي مترجمة حرفيا عن المصطلح الفرنسي "La valeur juste" .

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: فراس وبالراق، 2020، وIFRS Foundation, 2010

على الرغم من أن الإطار لا يعتبر معيارًا لكنه يشكل أساس كل تقييس محاسبي. بالتالي، تعديل الإطار التصوري يعتبر إلى حد كبير الأكثر تعقيدًا بسبب آثاره على المعايير الأخرى، ويعني ذلك زعزعة المرجعية المحاسبية بأكملها. بالتالي يجب أن يتم ترسيخ تعديلات هذا الإطار في المعايير تدريجياً.

3. نقائص النظام المحاسبي المالي

بالإضافة إلى النقائص المتعلقة بالهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي وكذا الإطار التصوري؛ يمكن تسجيل نقائص تتعلق بالجانب الشكلي والهيكلي، وأيضا عدة نقائص متنوعة أخرى يمكن ملاحظتها وتسجيلها، انطلاقا من دراسة مختلف القوانين المنظمة لهذا النظام ومن خلال مقارنته مع المعايير الدولية.

1.3. ضعف الجانب الشكلي والهيكلي

اختار المجلس الوطني للمحاسبة المرجعية الأنجلوسكسونية لاشتقاق النظام ومضمونه من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية، واعتماده على مداخل التقييم المحاسبي الحديث التي تقوم عليها هذه المعايير، مثلا قياس القيمة العادلة لتقييم الأصول واختبار انخفاض القيمة بعد الإهتلاك. إضافة إلى تحديد نطاق تطبيق النظام والمفاهيم المحاسبية وطرق التقييم وإعداد القوائم المالية ومحتوياتها المشتقة من الإطار المفاهيمي الدولي. وفيما يلي مكونات النظام المحاسبي المالي كما ورد في الجريدة الرسمية في عددها التاسع عشر (19) عام 2008:

شكل رقم (01): فصول النظام المحاسبي المالي

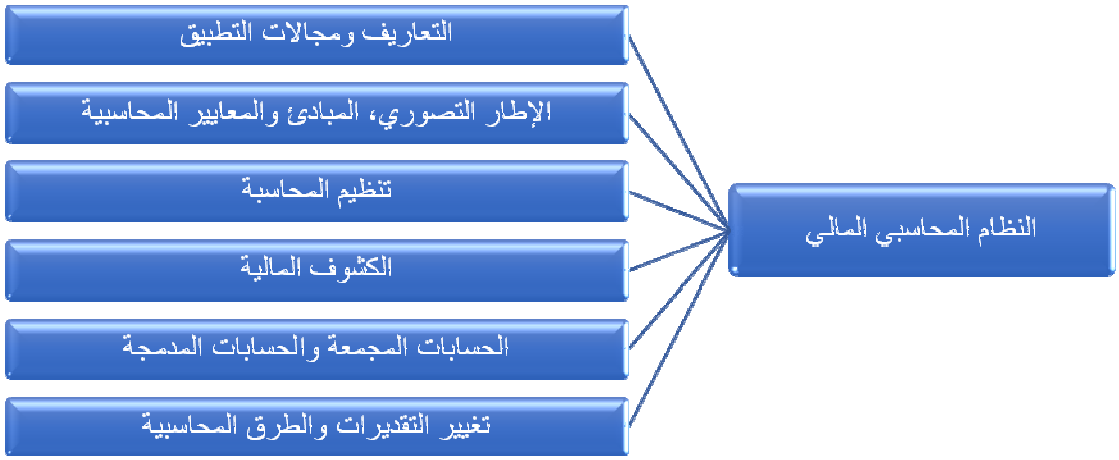

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 19.

بشكل عام، يتميز التنظيم الهيكلي الذي يقوم عليه النظام المحاسبي المالي بالضعف الكبير، حيث لم تقم الهيئات الجزائرية ذات الاختصاص بإصدار البنود والقواعد بشكل كامل وفي نفس التوقيت، فقد صدر هذا النظام بشكل متقطع وفي جرائد رسمية مختلفة، وبقي في شكل مراسيم وتعليمات وقوانين. ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات تندرج تحت ذات السياق:

- ✓ تدرّج صدور النظام المحاسبي بشكل متواتر عبر ست تشريعات قانونية على مدار ثلاث سنوات، وبقاءه بهذا الشكل المبعثر إلى غاية الوقت الحالي؛
- ✓ منذ دخوله حيز التطبيق، لم تقم الهيئات الرسمية بأية مبادرة أو محاولة لتجميع عناصره في مرجع واحد ذو طابع رسمي؛
- ✓ الاختلال الشكلي المتعلق بعدم ترقيم مكونات النظام المحاسبي المالي، فهو لا يقوم على أي شكل من أشكال التنظيم أو التبويب العملي، ولا يحتوي على ترقيم أو ترتيب للبنود، ما يعني مشقة البحث عن بند معين؛
- ✓ من ناحية الصياغة، النسخة العربية للنظام المحاسبي كانت نسخة مترجمة بشكل حرفي عن نسخته الفرنسية والتي بدورها كانت تعتمد على مصادر بالإنجليزية أو مترجمة عنها، وهو ما خفّض من جودة النظام من الناحية اللغوية ومن ملائمة المصطلحات المستخدمة، وحتى وجود أخطاء في الترجمة، على سبيل المثال لا الحصر، استخدام مصطلح المنتجات وأحيانا المنتوجات للدلالة على الإيرادات وهي ترجمة حرفية عن كلمة "Produits" الفرنسية، الكشوف المالية "Les Etats Financiers" بدل القوائم المالية....
- ✓ غياب موقع رسمي خاص بالنظام المحاسبي لعرض جميع الإرشادات الخاصة به، وبالمقارنة مع معايير المحاسبة الدولية نجد أن مجلس IASB يوفر موقعا رسميا للمعايير الدولية بمختلف تحديثاتها وأخبارها، كما يقوم بإصدار المعايير في كتيبات رسمية ونشرها ورقيا وإلكترونيا.

2.3. جمود النظام المحاسبي المالي

منذ العام الذي دخل فيه النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق، قام مجلس IASB بإصدار عدة معايير محاسبية وتفسيرات جديدة أو إلغاء أخرى موجودة، في حين اكتفت الهيئات الجزائرية بإصدار آراء تفسيرية وتكميلية فقط، دون إجراء تغييرات على مستوى الإطار التصوري ولا على مستوى الإرشادات المحاسبية. بالتالي تخلّف النظام المحاسبي المالي بعدة سنوات عن المحاسبة الدولية وتطوراتها، وهو ما يمثل أبرز عيوبه واختلالاته. في الواقع، تم إصدار بعض التعليمات والآراء المكملة لفهم وتطبيق هذا النظام، في صورة ملاحظات منهجية متعلقة بالتطبيق الأول، بداية من التعليمة رقم 2 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009، بالإضافة إلى العديد من الآراء التوضيحية التي صدر آخرها بتاريخ 08 / 10 / 2019 عن لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية، حول التقييم والاعتراف وعرض القروض والمصاريف ذات الصلة. (فراس و بالراقي، 2020، ص. 625) إلا أن ذلك يعتبر غير كاف لمجاراة التوجهات المحاسبية الدولية الحديثة. وعلى ضوء ما سبق، يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات:

- ✓ التغيير شبه الدائم الذي يميز معايير المحاسبة الدولية يتعارض مع ثبات النظام المحاسبي المجمد منذ عام 2004، بغض النظر عن بعض التعديلات الطفيفة؛ وهذا ما أدّى إلى وجود فجوة تتّسع باطراد؛
- ✓ منذ عام 2004 حتى عام 2018، تم إجراء أكثر من 150 تعديلاً وإصدارا واستبدالاً، (El Besseghi, 2019, p. 18) بما في ذلك إصدار كل المعايير الدولية للتقارير المالية تقريبا (16 معيارا من IFRS 2 إلى IFRS 17) والتي لها آثار كبيرة على التقارير المالية، بالإضافة إلى التعديلات التي أجريت على المعايير الدولية السابقة (IASs) بعضها أساسي وله آثار جوهرية على محاسبة الكيانات؛

- ✓ بغض النظر عن التغييرات التي مست المعايير الدولية، فالمعاملات والواقع الاقتصادي الجزائري يتغير باستمرار، وهذا ما يجعل نظاما محاسبيا ملائما لاقتصاد بداية الألفية غير مناسب تماما للاقتصاد الحالي.

3.3. نقائص أخرى

تكمن النقائص الأساسية التي عرقلت النظام المحاسبي المالي في عناصر البيئة المحاسبية الجزائرية التي تُصنف ضمن مجموعة البيئات ذات المحاسبة القارية، والتي تتميز بنظام القانون المدني"Civil Law System" الذي يتصف بضعف دور هيئات الضبط وإنفاذ المعايير المحاسبية، كما تعتبر القروض البنكية المصدر الأساسي في تمويل الكيانات، إضافة إلى ضعف وانغلاق السوق المالي وتركيز ملكية رأس المال على مجموعة قليلة من المالكين؛ وتتميز كذلك بالعلاقة المتينة بين القواعد الضريبية والقواعد المحاسبية، وضعف وتأخر التعليم ومهنة المحاسبة. كل ذلك يؤدي إلى ضعف الطلب على المعلومة المحاسبية والمالية من طرف أصحاب المصالح، ويجعل الإفصاح المحاسبي يميل إلى السرية والتحفّظ، كما يتم توجيه الممارسات المحاسبية لخدمة مصالح المالكين عن طريق البحث عن تخفيض العبء الضريبي أو تلبية متطلبات الإقراض. (بودبة، 2018، ص. ص. د-ه) ويمكن تسجيل عدة نقائص متفرّقة كالتالي:

- ✓ استمرار الصبغة الفرنكوفونية على النظام المحاسبي المالي في بعض جوانبه، خاصة فيما يتعلق بالجانب الشكلي والإجرائي، حيث اشتمل على مدونة حسابات وربطه بإطار قانوني، وكلاهما من مميزات المرجعية الفرنسية. وعليه، يمكن القول أن النظام المحاسبي فاقد لمرجعية واضحة المعالم، أو بالأحرى اعتمد على مرجعيات من مدارس فكرية مختلفة في المحاسبة وفي بعض الأحيان متناقضة؛
- ✓ أدى الاعتماد على هيئات فرنسية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار الهوية والخصوصية الاقتصادية الجزائرية، وكان النظام المحاسبي الجزائري مجرد نسخة عن نظام فرنسي هجين؛
- ✓ جاء النظام المحاسبي المالي بمبادئ وفروض ومفاهيم ذات توجه للسوق والمستثمر، غير أنه اصطدم بالواقع القانوني والجبائي، ففقد هذا النظام الاستقلالية في ظل التعارض الموجود بين النظامين المحاسبي والجبائي؛
- ✓ يتركز مضمون النظام المحاسبي المالي على مفاهيم ومكونات القوائم المالية فقط، مع العلم أن مخرجات المحاسبة المالية لم تعد مقتصرة فقط على المعلومات المعروضة في القوائم المالية (Financial Statements)، بل توسعت لتشمل المفهوم الأشمل وهو التقارير المالية (Financial Reporting) التي تضم كل وسائل توصيل المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم؛
- ✓ التعاليم الدينية تمثل جوهر الثقافة وأهم عناصرها، فهي تلعب دورا هاما في التكوين الثقافي للمجتمع الجزائري، لا سيما فيما يقبلونه ويرفضون عمله. على الرغم من ذلك، لم يلاحظ تأثير هذا المتغير على النظام المحاسبي المالي.

المحور الثاني: هيكلة مقترحة لهيئة محاسبة مالية

يمكن بناء إطار عام لتطوير معايير محاسبية جزائرية من خلال الاستفادة من تجربة الهيئات الرائدة في هذا المجال، مع مراعاة ملائمة هذا الإطار وتكييفه مع السياق المحلي قدر الإمكان، وبالتالي السعي لضمان أن تكون

المحاسبة الجزائرية في تحسين وتحديث دائمين من أجل مواكبة التطورات المحاسبية الدولية وتعقّد المعاملات الاقتصادية.

1. تقديم هيئة محاسبة مالية مقترحة

باعتبارها أداة لتنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع وتوفير توجيهات لنماذج القياس والإفصاح للاسترشاد بها عند إعداد وعرض التقارير المالية، يتم اقتراح تكوين هيئة خاصة تحمل اسم هيئة المحاسبة المالية (Financial Accounting Organization)؛ مع ضرورة امتلاكها الإمكانيات التي تؤهلها لإصدار معايير وفق منهج متكامل وفعال.

1.1. أهمية الاستقلالية النسبية لهيئة المحاسبة المالية المقترحة

هيئة المحاسبة يجب أن تكون منظمة خاصة غير هادفة للربح تملك القدرة على تطوير معايير محاسبية عالية الجودة مع مراعاة الحفاظ على التقارب الملائم مع معايير المحاسبة الدولية. لا يمكن أن تكون هيئة وضع المعايير منظمة مهنية (المصف الوطني للخبراء المحاسبين مثلا) وهي مسؤولة في نفس الوقت عن تنظيم مهنة المحاسبة، فهي تمثل فئة من فئات أصحاب المصالح وهم معدو القوائم المالية والمدققون، لذلك قد يكون هناك تحيّز في عملية إصدار متطلبات المعايير المحاسبية. أيضا لا يمكن أن تكون الهيئة المكلّفة بوضع المعايير هيئة وزارية تابعة للحكومة (المجلس الوطني للمحاسبة مثلا) لأنها لا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة لعملية إصدار المعايير المحاسبية، فهذا النوع من الهيئات عليه فقط الإشراف والرقابة على عملية تطبيق المعايير وإنفاذها والتدخل إذا لزم الأمر.

في إطار هيئة المحاسبة المالية المقترحة يمكن تشكيل مجلس مستقل يقوم بدور واضع المعايير المحاسبية الوطنية ويكون مجلس معايير المحاسبة الجزائرية (Algerian Accounting Standards Board)، ينتمي إلى هذه الهيئة التي تمثّل الكيان الأكبر للمجلس واللجان التابعة له، وتوكل لها مهمة الإشراف على النظام المحاسبي المالي. لكن تبقى استقلالية هذه الهيئة نسبية، بحيث تعمل تحت إشراف حكومي. بما أن هيئة المحاسبة المالية المقترحة هي جهاز محلي فيجب أن تكون خاضعة لقوانين الدولة والمتطلبات الوطنية حتى يكون ذلك متوافقا مع الثقافة السائدة لدى المجتمع الجزائري، والتي تتسم بتفضيل الرقابة التشريعية على الممارسات الاقتصادية والمحاسبية.

شكل رقم (02): العناصر المقترحة لفعالية هيئة المحاسبة المالية

المصدر: من إعداد الباحثة.

لنجاح هذه الهيئة في عملها يجب أن تعمل تحت إشراف جهاز وزاري تابع لوزارة المالية مسؤول بموجب القانون عن إنفاذ معايير المحاسبة، ويمارس الإشراف على الشركات الكبيرة المدرجة في البورصة من ناحية متطلبات وشروط إعداد التقارير المالية الموجّهة للجمهور. بحيث توجد عدة مزايا وفوائد لوجود جهاز حكومي مشرف على هيئة وضع المعايير، من بينها أن هذا الجهاز الحكومي يتمتع بسلطة غير محددة وبالتالي تتمتع المعايير المحاسبية بقوة الإنفاذ؛ كذلك القدرة على الحد من الآثار السلبية وتوفير القبول للمعايير بإصدار تشريعات مكملة للتعويض عن تلك الآثار؛ والقدرة على مقاومة ضغوط أصحاب المصالح وتوفير آلية للتقاضي.

2.1. هيكلة وتنظيم هيئة المحاسبة المالية المقترحة

يمكن تصميم هيكل واضح وفعال لهذه الهيئة لتضم مجموعة مكونة من مجلس ولجان تتعاون وتتشارك مهمة إصدار معايير محاسبية. مكونات هذه الهيئة المقترحة من حيث تشكيلها ومهامها وطريقة عملها هي كما يلي:

- مجلس معايير محاسبة جزائرية (Algerian Accounting Standards Board):

يكون هيئة شبه مستقلة تقوم بدور واضع للمعايير المحاسبية المحلية من خلال التقارب مع المعايير الدولية وتعديلها حسب الحاجة. يتكون هذا المجلس من مجموعة من الأعضاء من خلفيات مهنية مختلفة (محاسبون، خبراء محاسبون، أكاديميون...وغيرهم). يعمل هذا المجلس مع لجان تساعده في القضايا الخاصة بإعداد المعايير المحاسبية.

- لجنة تفسيرات محاسبية (Accounting Interpretations Committee):

تقوم هذه اللجنة بإصدار تفسيرات للمعايير المعقّدة التي تحتاج إلى إرشادات حول كيفية التطبيق؛ بالاعتماد على التفسيرات المحاسبية الدولية ثم تكييفها حسب السياق المحلي. كما ترفع هذه اللجنة إلى المجلس أهم القضايا الطارئة التي يطرحها أصحاب المصالح، ويمكنها إصدار آراء أو توضيحات تعمل مبدئيا على حل هذه القضايا فور ظهورها.

- لجنة استشارية إسلامية (Islamic Advisory Committee):

تقوم هذه اللجنة بإبداء الرأي وتقديم المشورة فيما يتعلق بوصف المعالجة المحاسبية للمعاملات الموافقة لأحكام الشريعة خاصة ما يتعلق منها بالمصارف. باعتبار أن التعاليم الدينية تدخل ضمن الخصوصيات الوطنية ويجب مراعاتها عند التقارب مع متطلبات المعايير الدولية. ويمكن لهذه اللجنة التعاون مع هيئات أخرى في ذات الاختصاص مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

- لجنة استشارية عامة (General Advisory Committee):

تقوم هذه اللجنة بتقديم المشورة بشكل عام حول مسائل مختلفة مرتبطة بالسياسات المحاسبية، القضايا الفنية والأولويات. كما تقوم بمتابعة أحدث التطورات المحاسبية على الساحة الدولية، بالإضافة إلى العمل على المشاركة بفاعلية في النشاطات المحاسبية الدولية.

الشكل أدناه يوضّح الهيكل التنظيمي المقترح لهذه الهيئة:

شكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة المالية المقترحة

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الهيكل السابق، تم اقتراح هيئة إشراف وهو المجلس القائم حاليا **المجلس الوطني للمحاسبة**، لكن من الأفضل إعادة هيكلته من أجل ممارسة الإشراف على هيئة المحاسبة المالية المقترحة بصفته هيئة حكومية من جهة، ومن جهة أخرى لممارسة الرقابة على الشركات المدرجة في البورصة، بالإضافة إلى مهمة إنفاذ المعايير وفرض متطلبات محددة للتقارير المالية. ويمكن اسناد المهام الإضافية التالية لهذا المجلس:

- ✓ المساهمة في تحديد القضايا الناشئة والمجالات المحاسبية التي تحتاج إلى الاهتمام؛
- ✓ العمل بشكل وثيق مع مجلس معايير المحاسبة، لا سيما فيما يتعلق بجدول الأعمال؛
- ✓ تعيين أعضاء مجلس المعايير ولجانه التابعة من خلال عملية مفتوحة وشفافة وفقا لمواصفات وشروط معينة؛
- ✓ المراجعة السنوية لاستراتيجية مجلس المعايير وتقييم مدى فعاليتها؛
- ✓ القبول السنوي لميزانية مجلس المعايير ولجانه التابعة وتحديد أسس التمويل.

3.1. أساسيات مجلس معايير المحاسبة الجزائرية المقترح

يحمل مجلس معايير المحاسبة الجزائرية على عاتقه مهمتين أساسيتين: تطوير المعايير المحلية، ويكون بوابة لعبور المعايير الدولية. يجب دعم هاتين الوظيفتين لمواكبة التطورات العالمية والتأثير بفاعلية في صنع السياسات

المحاسبية على المستوى المحلي. من الأفضل الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية ثم تعديلها وتكييفها بدلا من اعتمادها دون تغيير أو بناء معايير وطنية من الصفر. كما يجب أن يكون لهذا المجلس موقع إلكتروني رسمي لنشر الإصدارات والأخبار، وإتاحة الفرصة لمشاركة أصحاب المصالح في كافة مراحل الإصدار. ويمكن توضيح ماهية مجلس معايير المحاسبة الجزائرية المقترح من خلال ثلاثة جوانب أساسية:

- **التمويل:** يعتبر التمويل عنصرا مهما لضمان سير واستمرار عمل هذا المجلس على النحو المطلوب، فعلى الرغم من أنه سيكون مستقلا نسبيا، لكن يجب الاعتماد بشكل أساسي على المساهمة الحكومية في تمويله، نظير خدماته في تطوير معايير المحاسبة الوطنية. كما يمكن الاعتماد على مصادر تمويل أخرى مثلا رسوم على الشركات المدرجة في البورصة، رسوم على شركات ومكاتب التدقيق... وينطبق ذلك أيضا على تمويل اللجان الأخرى المنتمية لهيئة المحاسبة المالية.

- **العضوية:** يجب اتباع مجموعة من المعايير والشروط لاختيار الأعضاء، من ناحية تنوع خلفياتهم المهنية والأكاديمية والخبرة الكافية، وجوب الاستقلالية من خلال التفرغ والعمل بدوام كامل بشرط إنهاء علاقاتهم بالتنظيمات التي يمكن أن تؤدي عضويتهم فيها إلى تعارض المصالح عند إصدار المعايير المحاسبية. وأن يكون العدد كافيا لمزاولة المهام على النحو المطلوب لمدة محددة. ويمكن أن يتكون المجلس من مدققين وخبراء محاسبين وأكاديميين متخصصين بخبرة كافية، محللين ماليين وممثلي غرف الصناعة والتجارة وأعضاء من شركة تسيير بورصة القيم.

- **الصلاحيات:** يقوم هذا المجلس بإنجاز مجموعة من المهام وفق رؤية واستراتيجية محددة:

- ✓ كافة الأمور الفنية بما فيها إعداد وإصدار المعايير، والتقارب مع المعايير الدولية؛
- ✓ حرية التصرّف النسبية بشأن برنامج العمل وتنظيم سيره؛
- ✓ الحصول على أبحاث مفصلة من مصادر خارجية؛
- ✓ تحديد التواريخ المناسبة لتطبيق المعايير الجديدة بما يتناسب مع طبيعة وحجم التغيير.

2. استراتيجية إصلاح النظام المحاسبي المالي

بعد إعادة هيكلة وتنظيم الهيئات المشرفة على معايير المحاسبة الجزائرية، ينبغي تطبيق الخطوة التالية من عملية الإصلاح، وهي وضع استراتيجية فعالة ورؤية بعيدة المدى من أجل إصلاح النظام المحاسبي المالي؛ وفي هذا السياق، سيتم الاعتماد على خطة الطريق المقترحة من طرف مجموعة العمل التابعة لوزارة المالية وتقويمها.

1.2. عرض خارطة الطريق لتعديل النظام المحاسبي المالي

بتاريخ 2019/01/21، تم عقد ندوة من أجل الإطلاق الرسمي لأعمال تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، من تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة وبرعاية المديرية العامة للمحاسبة التابعة لوزارة المالية. أعلن وزير المالية أنه في إطار برنامج عمل المجلس الوطني للمحاسبة، تم تعيين مجموعة عمل لتقييم التطبيق العام للنظام المحاسبي المالي. مهمة هذه المجموعة هي تولي مسؤولية الاستجابة للاستفسارات والأسئلة الناشئة عن صعوبات التطبيق التي واجهتها الكيانات في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، مشيرًا إلى أن الاستنتاجات والتوصيات الناتجة عن عمل هذه

المجموعة، ستشكل الأساس الذي سيتم الاستناد إليه في مراجعة النظام. وفيما يلي خارطة الطريق المقترحة من طرف مجموعة العمل لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي وخطواتها: (Radjah, 2019, p. 13)

شكل رقم (04): خارطة الطريق المقترحة من طرف مجموعة العمل لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي

Source: Toufik Radjah, 2019, P. P . 13-15.

2.2. تقويم خارطة الطريق لتعديل النظام المحاسبي المالي

من خلال معاينة الخطة ثلاثية المراحل المقترحة لتعديل النظام المحاسبي المالي، يلاحظ مبدئيا أنها خطة معقولة، وأخذت بعين الاعتبار بعض العناصر المهمة لنجاح التعديل؛ لكن يمكن تسجيل بعض الملاحظات حولها:

- المرحلة الأولى:

- ✓ من الأفضل أولا أن تتم إعادة هيكلة الهيئات التي ستقوم بالإشراف على النظام المحاسبي المالي، وأيضا الاعتماد بشكل أساسي على الخبرات الجزائرية وتدريبها أكثر في هذا المجال؛
- ✓ يجب تحديد المدى الزمني للخطة ولكل مرحلة على حدة، ولا يجب أن تكون الفترة الإجمالية أقل من ثلاث سنوات، يتم من خلالها الدراسة المتأنية للتعديلات الواجبة، وأيضا تحضير الكيانات لاستقبال هذه التغييرات؛

- ✓ الإشكالية في النظام لا تُحلّ بمجرد إدخال تعديلات سطحية، لكن الحلول الحقيقية تكمن في إعادة هيكلته وتحديثه، زيادة مرونته، تحسين صياغته وقابلية فهمه؛
- ✓ تحديد وإحصاء المشاكل السابقة التي تم مواجهتها عند التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي ومحاولة تجنّبها بعد التعديل؛
- ✓ تجنّب التأخير في إصلاح النظام المحاسبي المالي، كما كان الحال مع التطبيق الأول لهذا النظام، مع البحث عن الوسيلة الأنسب للتقارب مع النسخة الحالية للمعايير الدولية.

- المرحلة الثانية:

- ✓ ضرورة التقييم الأولي للتكلفة والفوائد المرتبطة بإصلاح النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة مصلحة الكيانات؛
- ✓ يجب أولا تعديل الإطار المفاهيمي الذي يعتبر أساس المعايير المحاسبية؛
- ✓ بدل إحصاء التعديلات الكثيرة والتي يقدّر عددها بحوالي 150 تغييراً تعرضت له معايير المحاسبة الدولية (بين إلغاء أو استبدال أو تعديل) منذ عام 2004 حتى عام 2019، من الأفضل إعادة صياغة المرجعية المحاسبية الوطنية اعتمادا على آخر نسخة للمعايير الدولية مع انتقاء المتطلبات الملائمة التي تتوافق مع البيئة الجزائرية؛
- ✓ مراعاة الوقت المطلوب لدراسة واعتماد بعض التعديلات أو المعايير الجديدة التي يعتبر تأثيرها جوهريا على الكيانات الاقتصادية؛
- ✓ خلق فضاء يسمح بتوضيح المشروع وتهيئة أصحاب المصالح، ودعوة للمساهمات لمراجعة الجوانب المختلفة للنظام المحاسبي المالي؛
- ✓ الاعتماد على الدراسات والأبحاث الذي تم تطويرها من قبل الجامعات الجزائرية.

- المرحلة الثالثة:

- ✓ التركيز على تبسيط النظام المحاسبي المالي وزيادة مرونته؛
- ✓ إصدار تفسيرات ونصوص توضيحية حول تطبيق المعايير الدولية المعقّدة والصادرة حديثا خاصة معايير الأدوات المالية، الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار، عقود التأمين...وغيرها؛
- ✓ تجنب التأخير في نشر النصوص القانونية المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المعدّل مع مراجعة الإجراءات الداخلية ومختلف الاعتبارات؛
- ✓ موائمة النصوص المحاسبية مع القانونية والضريبية من أجل تخفيف الصعوبات ذات الصلة، وذلك لوجود عدد كبير من الاختلافات بين النظام المحاسبي وقانون الضرائب التي تتطلب بذل جهود كبيرة لإعادة الصياغة غير المحاسبية من طرف الكيانات؛
- ✓ التركيز على التدريب بالمعنى الواسع، وعلى تثقيف أصحاب المصالح بأهمية الإصلاح لضمان تطبيق النظام المحاسبي المعدّل بسلاسة والتخفيف من مشاكل ما بعد التطبيق؛

- ✓ استحداث موقع ومجلة رسمية لمجلس المعايير الجزائرية لنشر المواضيع والأخبار المحاسبية وتحديثات المعايير ومختلف القضايا والنقاشات ذات الصلة.

المحور الثالث: إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي

للوصول إلى معلومات مالية ذات جودة عالية وفق النظام المحاسبي المالي وجب المرور على عدة مراحل: بداية من المرحلة التمهيدية وهي توفير المقومات الضرورية، من إنشاء هيئات محاسبية، إلى وضع خطة فعالة لإصلاح النظام. بعد الانتهاء من هذه الإصلاحات العامة، تأتي الإصلاحات التفصيلية والممكن تلخيصها في مجموعة من المقترحات المقدمة على مستويين اثنين وهي: مستوى الإطار المفاهيمي، مستوى تنظيم المعايير المحاسبية.

1. بناء إطار مفاهيمي نموذجي

يجب أن يكون الإطار المفاهيمي للتقارير المالية (Conceptual Framework, CF) مرجعا أساسيا للمعايير المحاسبية الجزائرية، ويجب التركيز على مفهوم التقارير المالية سواء في الإطار المفاهيمي أو المعايير المحاسبية، لأنها أشمل، باعتبار أنها تضم بالإضافة إلى القوائم المالية كل الجداول والمذكرات والملاحظات المرفقة، التقارير المؤقتة، تقارير مجلس الإدارة، تقرير مدقق الحسابات، قوائم تنبؤات الإدارة بالإضافة إلى التقارير الخارجية. يمكن إصدار عدة فصول بالتدريج أو دفعة واحدة لبناء إطار مفاهيمي متسق وسليم، وهي مرحلة جوهرية لإصلاح النظام المحاسبي المالي. ويمكن الاعتماد على الإطار المفاهيمي الدولي الصادر عام 2010 من أجل بناء هذا الإطار مع إجراء التعديلات الملائمة. على هذا الأساس يمكن تصوّر إطار مفاهيمي يقوم كحد أدنى بتحديد المفاهيم والعناصر الموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (05): عناصر الإطار المفاهيمي المقترح

المصدر: من إعداد الباحثة.

يمكن تفصيل عناصر الإطار المفاهيمي المقترح فيما يلي:

-المستوى الأول: تحديد أهداف التقارير المالية ومجموعات المستخدمين:

يجب تحديد الأهداف من التقارير المالية للأغراض العامة بدقة، وأهمها توفير معلومات ذات فائدة عن الكيان للمستخدمين. ويجب أيضا تحديد المعلومات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومجموعات مستخدمي التقارير المالية. يناقش هذا المستوى أيضا الاحتياجات من المعلومات لمساعدة المستخدمين على تقييم وضعية الكيان وأدائه وتدفقاته النقدية. وتكون معلومات حول الموارد الاقتصادية للكيان، الالتزامات، التغيّرات في هذه الموارد والالتزامات، مدى كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية للكيان، معلومات أخرى تفصيلية سواء كمية أو نوعية، تاريخية أو تقديرية حول النشاط ككل مع مراعاة قيد التكلفة. في هذا المستوى، يتم أيضا تصنيف المستخدمين، لأنه عادة ما يكون لكل مجموعة منهم احتياجات ورغبات مختلفة من المعلومات وربما تتعارض فيما بينها. لكن بما أن التقارير المالية للأغراض العامة تهدف إلى توفير معلومات مشتركة ولا يمكنها استيعاب كل طلب من المعلومات؛ فيجب أن ينص الإطار المفاهيمي على ضرورة السعي لتوفير المعلومات التي تهدف إلى تلبية احتياجات أكبر شريحة من المستخدمين بطرق فعالة من حيث التكلفة، مع مراعاة المستخدم الأساسي، والذي يجب تحديده وتحديد احتياجاته ضمن الإطار المفاهيمي.

شكل رقم (06): اقتراح تصنيف لمستخدمي التقارير المالية

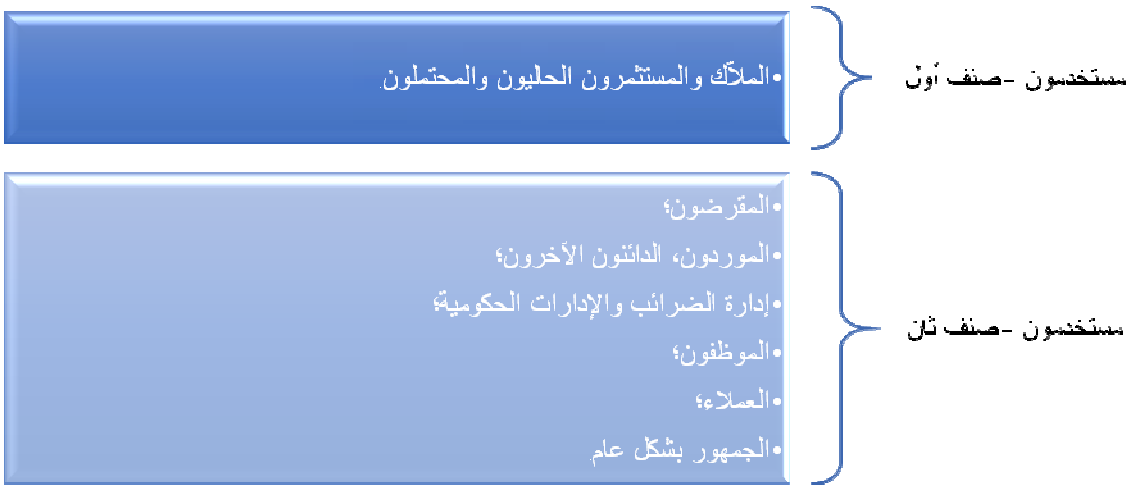

المصدر: من إعداد الباحثة.

إن تصنيف المستخدمين له أهمية كبيرة، من خلال منح أولوية الإفصاح عن كل المعلومات التي يحتاجها المستخدمون الأساسيون. ولأن الملاّك والمستثمرين يتحملون المخاطر الأكبر عند تمويل الكيان، فيجب مناقشة احتياجاتهم من المعلومات وتلبيتها أولا قبل بقية المجموعات من المستخدمين.

- المستوى الثاني: الفروض والمبادئ المحاسبية:

على الرغم من التطوّر المهني للمحاسبة، مازالت هذه المبادئ والفروض محلّ اجتهاد واختلاف من حيث ماهيتها ودقة تسميتها وتصنيفها. لكن يمكن الاعتماد على الإطار المفاهيمي الدولي، الذي حدد بدقة الفروض والمبادئ

المحاسبية الأساسية. إذن، في هذا المستوى يجب تحديد الأسس العامة التي تقوم عليها التقارير المالية وهي الفروض المحاسبية ومن ثم اشتقاق المبادئ المحاسبية والتي بناء عليها سيتم تحديد الخصائص النوعية في مستوى آخر.

- المستوى الثالث: عناصر القوائم المالية:

في هذا المستوى يجب تحديد مجموعة من التعريفات المتعلقة بالقوائم المالية، القوائم المالية الموحدة والمنفصلة. كما يجب تحديد تعريفات العناصر الخمسة للقوائم المالية: الأصول، الخصوم، حقوق الملكية، الإيرادات والمصاريف. فالاتصال سيكون سهلا إذا كان هناك تحديد دقيق للمصطلحات واستخدامها بشكل مشترك وواسع النطاق، وأيضا تحديد مجموعة متّسقة من التعريفات سواء على مستوى الإطار المفاهيمي أو المعايير.

- المستوى الرابع: متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح:

- ✓ **الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالعناصر في القوائم المالية:** أهم العناصر في هذا الجانب هي تعريف الاعتراف وتحديد توقيته وشروطه، تحديد تعريف إلغاء الاعتراف بالأصل من القوائم المالية وتحديد شروط ذلك. كما يتم مراعاة قيود التكلفة عند اتخاذ قرار الاعتراف، تمامًا كما تقيّد التكلفة قرارات إعداد التقارير المالية.
- ✓ **قياس عناصر القوائم المالية:** يجب أن يتضمن الإطار المفاهيمي إرشادات كافية حول قواعد القياس المختلفة سواء بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة ومناقشة العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار أساس قياس معين وهي الملاءمة والتمثيل الصادق في ظل التكلفة.
- ✓ **إرشادات العرض والإفصاح:** يتم وصف كيفية توصيل المعلومات حول عناصر القوائم المالية من خلال العرض والإفصاح والحرص على أن تكون المعلومات ملائمة وممثلة بصدق في ظل التكلفة.

- المستوى الخامس: الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

على غرار الإطار المفاهيمي الدولي، تعتبر الملاءمة والتمثيل الصادق الخاصيتان الأساسيتان للمعلومات المالية المفيدة، والتي من دون تحققهما لا يمكن الحكم على المعلومات بأنها تتصف بالجودة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار قابلية المقارنة وقابلية الفهم خاصيتين داعمتين لتعزيز هذه الجودة.

2. تنظيم النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي المعتمد حاليا هو خليط من القواعد غير المنظمة والصادرة على عدة مراحل في عدة نصوص قانونية، حيث بقي دون هيكلة واضحة وسليمة تسمح للمستخدم بسهولة قراءته وفهمه، فهو بحاجة إلى هيكلة وتنظيم وتصنيف كما هو حال المعايير الدولية.

1.2. هيكلة مقترحة للنظام المحاسبي المالي

تم اقتراح تقسيم للنظام المحاسبي المالي وفق أربع مكونات أساسية كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (07): تصور لمكونات النظام المحاسبي المالي المعدّل

المصدر: من إعداد الباحثة.

يمكن تفصيل العناصر المقترحة للنظام المحاسبي المعدل كما يلي:

- الإطار المفاهيمي (CF):

يعتبر مكوّنا هاما ومساعدا ضمن النظام المحاسبي، يتم الرجوع إليه عند عدم توفر الإرشادات المحاسبية المطلوبة، كما يتم الاعتماد عليه أيضا عند إعداد المعايير المحاسبية.

-المعايير المحاسبية الكاملة (AAS 100-400):

تكون المعايير المحاسبية الجزائرية (Algerian Accounting Standards) مصنفة ومدونة ومرتبة حسب الموضوع حتى يمكن الاطلاع عليها بسهولة. تلتزم بهذه المجموعة من المعايير الكيانات الكبيرة، لأنها تتطلب مستوى عال من الإفصاح. يمكن الاعتماد على المعايير الدولية ثم تكييفها لتطوير هذه المجموعة من المعايير. بالإضافة إلى تطوير معايير أخرى حسب حاجة الاقتصاد الجزائري. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذه الفئة من المعايير إلى أربع مجموعات وكل مجموعة يتم تقسيمها إلى معايير وترقيمها، بحيث يعالج كل معيار موضوعا معينا ويحتوي المتطلبات ذات الصلة. ويمكن اقتراح التصنيف حسب المجال كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): تصنيف مقترح لمعايير المحاسبة الجزائرية الكاملة

مجموعة العرض (AAS 100)	مجموعة عناصر القوائم المالية (AAS 200)
✓ AAS 105 تطبيق النظام المحاسبي المالي المعدّل لأول مرة	✓ AAS 205 الممتلكات، المنشآت والمعدات
✓ AAS 110 عرض القوائم المالية	✓ AAS 210 الأصول غير الملموسة
✓ AAS 115 قائمة التدفقات النقدية	✓ AAS 215 الممتلكات الاستثمارية
✓ AAS 120 التقارير المالية المرحلية	✓ AAS 220 المخزون
✓ AAS 125 التقارير القطاعية	✓ AAS 225 تدهور قيمة الأصول
✓ AAS 130 التقارير المالية في حالة التضخم	✓ AAS 230 المخصصات، الخصوم المحتملة والأصول المحتملة
✓ AAS 135 السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	✓ AAS 235 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة
✓ AAS 140 ربحية السهم	✓ AAS 240 تكاليف الاقتراض
✓ AAS 145 المدفوعات على أساس السهم	✓ AAS 245 محاسبة ضرائب الدخل
	✓ AAS 250 منافع الموظفين
	✓ AAS 255 محاسبة مزايا التقاعد
	✓ AAS 260 محاسبة المنح والمساعدات الحكومية
	✓ AAS 265 الاعتراف بالإيرادات
مجموعة المعاملات واسعة النطاق (AAS 300)	**مجموعة القطاعات (AAS 400)**
✓ AAS 305 قياس القيمة العادلة	✓ AAS 405 المعاملات المالية الإسلامية
✓ AAS 310 الأدوات المالية	✓ AAS 410 الزراعة
✓ AAS 315 عقود الإيجار	✓ AAS 415 استكشاف وتقييم الأصول المنجمية
✓ AAS 320 الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية	✓ AAS 420 عقود التأمين
✓ AAS 325 آثار التغير في سعر صرف العملات الأجنبية	✓ AAS 425 الصناعات الاستخراجية
✓ AAS 330 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة	
✓ AAS 335 القوائم المالية المنفصلة	

✓ AAS 340 الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ✓ AAS 345 اندماج الأعمال ✓ AAS 350 القوائم المالية الموحدة ✓ AAS 355 الترتيبات المشتركة ✓ AAS 360 الإفصاح عن المنافع في المنشآت الأخرى ✓ AAS 365 الحسابات المؤجلة النظامية	

المصدر: من إعداد الباحثة.

كل معيار من المعايير السابقة يمكن تقسيمه إلى أقسام فرعية بشكل نموذجي على مستوى هذه المجموعة من المعايير، من خلال ترقيم متسلسل يميز كل نوع من الأقسام:

شكل رقم (08): هيكل مقترح لمعيار محاسبي

المصدر: من إعداد الباحثة.

بالنسبة للقسم الأخير يتم إدراج التفسيرات ذات الصلة بالمعيار من أجل تعزيز وتحسين قابلية القراءة لكل موضوع، ذلك لأن التصنيف والتدوين بطريقة معيارية يسهل عملية البحث والاسترجاع.

- المعايير المحاسبية المبسطة (AAS 500):

تكون موجهة للكيانات المتوسطة غير الخاضعة للمساءلة العامة والمحدّدة وفق شروط معنية. تتطلّب هذه المعايير إفصاحا مخففا، من خلال الإعفاء من عدد من الافصاحات التي تتطلبها المعايير الكاملة، ويتم أيضا إلغاء بعض المتطلبات المعقدة، مثل معايير ربحية السهم والتقارير المرحلية. وللمضي قدمًا بسرعة وتوفير الوقت والجهد، يمكن الاعتماد على المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي طوّره مجلس IASB. فهذا المعيار يتناسب مع

التكوين السائد للنسيج الاقتصادي الجزائري، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكّل النسبة الأكبر منه. تكون هذه المجموعة المبّسطة من المعايير في وثيقة بسيطة مع ملحق إضافي من الشرح والتعليق وملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذه المعايير وتحديد واضح للكيانات المعنية بتطبيقها. تعتبر هذه المعايير قائمة بذاتها، وتعتمد على نفس الإطار المفاهيمي ما يسمح بتحديثها بشكل مستمر كل ما دعت الحاجة لذلك وتعتمد أيضا على نفس مدونة الحسابات.

- مدونة الحسابات (AC):

يتم الاعتماد على مدونة حسابات وذلك بعد تحديث النسخة الموجودة حاليا وإعادة تنظيمها وهيكلتها لتكون أداة فعالة لتنظيم وتسجيل العمليات المحاسبية.

2.2. الإجراءات الواجبة المقترحة لتطوير المعايير المحاسبية

تعتبر عملية تصميم مجموعة من المراحل من العوامل المهمة التي تضمن اختيار أفضل الإجراءات الواجبة من طرف مجلس معايير المحاسبة الجزائرية المقترح، كما أنها تهدف لتوضيح مدى شفافية عملية الإصدار خاصة لأصحاب المصالح. يستحسن أن تمتد الإجراءات الواجبة من 2 إلى 3 سنوات حتى تضمن استقرار المعايير وترسيخ الممارسات المحاسبية، وحتى لا تتأثر الكيانات بالتقلبات في المتطلبات المحاسبية التي يجب تعديلها في كل مرة، وإتاحة الوقت الكافي للدراسة والبحث لمختلف الأطراف من أجل الاطلاع على ماهية التعديلات وآثارها المتوقعة.

- المرحلة الأولى: بناء جدول أعمال

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدة خطوات حسب الحاجة وحسب حجم المشاريع المدرجة:

1- **تحديد مشاريع جدول الأعمال:** يتم تحديد هذه المشاريع بناء على مشروع تقارب مع المعايير الدولية الجديدة أو المعدّلة، أو تلقّي مقترحات من الخبراء والجهات المهنية المهتمة بالمحاسبة والتدقيق أو من أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة، أو من خلال ملاحظة قصور في المعايير القائمة من طرف أعضاء مجلس المعايير.

2- **البحث والتقييم الأولي:** بعد تحديد مجموعة المشاريع على جدول الأعمال، يتم التشاور والاتفاق بين أعضاء المجلس واللجان الأخرى المساعدة، من خلال عقد اجتماعات والتصويت على المشاريع المدرجة في جدول الأعمال الجاري. يتم تكوين فريق بحث من أجل إجراء دراسة أولية لمدى ملائمة المتطلبات الجديدة للبيئة الجزائرية. وتقوم اللجنة الاستشارية الإسلامية بتقديم المشورة من جانبها. ويتم أخذ مجموعة من الجوانب المهمة بعين الاعتبار في هذه الخطوة:

- ✓ البساطة بدلا من التعقيد، والتركيز على وضع المبادئ العامة وتعزيزها بالتفاصيل بشكل معتدل؛
- ✓ التفريق في المتطلبات المحاسبية بين أنواع الكيانات وأحجامها؛
- ✓ مدى كفاية إرشادات وتفسيرات المعايير القائمة؛
- ✓ مدى جودة المعايير التي سيتم إصدارها، وذلك بتقييم الأثر المتوقع للمتطلبات المحاسبية الجديدة على تحسين جودة المعلومات المالية، من خلال الأخذ في الاعتبار عاملي منفعة المعلومات وتكلفتها؛
- ✓ القيود المفروضة على موارد المجلس (الخبرة الفنية، مقدار البحث الإضافي المطلوب، الموارد المالية).

- **المرحلة الثانية: المداولات**

1- **إعداد مسودة العرض:** تتم صياغة مسودة عرض لكل معيار جديد أو معدّل بعد إجراء التعديلات والتحسينات حسب ما تم الاتفاق عليه خلال المرحلة السابقة، ثم يتم طرحها للتعليق العام، من أجل الحصول على رؤية شاملة من كافة أصحاب المصالح والأطراف المهتمة. ولضمان تشاور مجلس المعايير مع أكبر شريحة ممكنة يجب أن يتم الإعلان عن ذلك في وسائل الإعلام، مع استخدام أكثر من وسيلة للتواصل، مثل: المناقشات والمنتديات في أماكن محددة أو عن طريق الأنترنيت؛ اجتماعات مع ممثلي المنظمات المهنية أو الهيئات ذات المصلحة؛ دراسات استقصائية تستهدف معدي القوائم المالية والمدققين والمحللين الماليين.

2- **تقييم استجابات أصحاب المصالح:** يتم تقييم جميع التعليقات الواردة حول مسودة العرض من خلال مداولات لدراسة المقترحات وأخذها بعين الاعتبار من أجل إصدار المعيار في صيغته النهائية.

- **المرحلة الثالثة: الإصدار**

1- **إصدار المعيار:** بعد دراسة جميع الآراء حول مسودة العرض، يقوم المجلس بصياغة المعيار في شكله النهائي، نسخة عربية وأخرى إنجليزية، ونشرها ورقيا وإلكترونيا.

2- **بداية التطبيق:** يتم تحديد تاريخ سريان تطبيق الإصدار الجديد من خلال وضع تاريخ مناسب للكيانات من أجل الاستعداد لاستقبال المتطلبات الجديدة وتدريب المحاسبين، كما يتم تقييم الآثار المتوقعة لما بعد التطبيق. ويرافق ذلك مجموعة من الإيضاحات والشروحات حول كيفية التطبيق السليم لمتطلبات المعيار من خلال الموقع الإلكتروني أو المجلة الرسمية لمجلس معايير المحاسبة المقترح.

- **المرحلة الرابعة: التقييم**

1- **مراجعات ما بعد التطبيق:** وذلك عن طريق فتح المجال للتغذية الرجعية وتقييم مشاكل ما بعد التطبيق الواردة من الكيانات ومختلف الأطراف ذات الصلة خاصة خلال الفترة الأولى من التطبيق. ويجب مرافقة الكيانات حتى يتم الاكتشاف المبكر لأي خلل أو نقص أو سوء فهم للمعيار.

2- **تحيين التعليم:** يتم إدماج وإجراء التحديثات اللازمة على مناهج التعليم المحاسبي لضمان أن يواكب هذا الأخير التغيرات الحاصلة في مجال التقييس المحاسبي.

شكل رقم (09): مراحل مقترحة لإصدار معايير المحاسبة الجزائرية

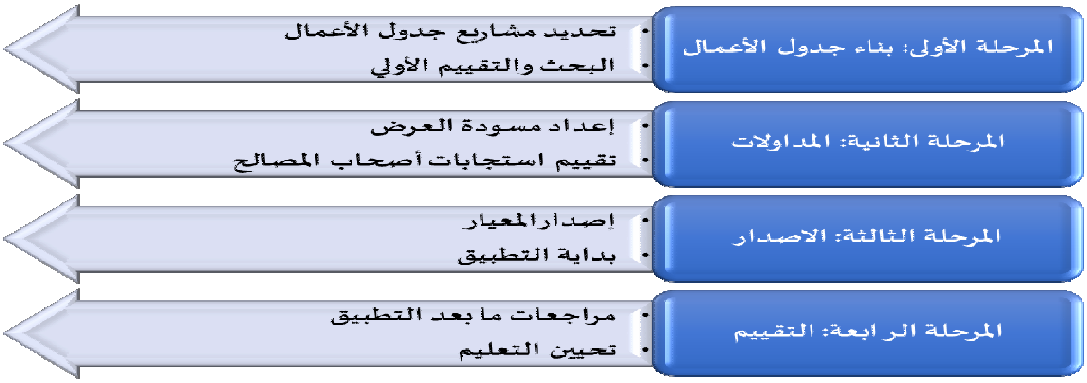

المصدر: من إعداد الباحثة

الإجراءات الواجبة المحددة والواضحة تضمن الوصول إلى معايير محاسبية ملائمة، وتمكّن أيضا من نشر الثقافة المحاسبية في المجتمع من خلال توسيع اشتراك أصحاب المصالح في عملية تطوير المعايير.

الخاتمة:

على الرغم من اعتماد النظام المحاسبي المالي على المرجعية المحاسبية الدولية خاصة على مستوى الطرق والمبادئ المحاسبية، لكن كانت المرجعية الفرنسية حاضرة بقوة على المستوى الهيكلي والتقني والمصطلحات المستخدمة ومدونة الحسابات. على الرغم من أن هذه الأخيرة ذات أهمية كبيرة وفائدة على المستوى العملي، لكنها تعتبر في النهاية تحصيل حاصل ومجرد ملحق للنظام المحاسبي المالي، الذي يجب أن يكون في الأصل قائما على أساس سليم. إن تحديث النظام المحاسبي المالي ليس بالأمر السهل أو العرضي، لكنه ضرورة ملحّة، باعتبار أن التحديث المستمر أقل تكلفة بكثير من الجمود والركود. ومن منظور بعيد وبيئة متغيرة بشكل متزايد، لن يكون من المعقول الاستمرار في تحديث المرجعية المحاسبية كل عشر سنوات. لذلك يجب التخلي تدريجياً عن مخطط التحديث البطيء لصالح نهج التحديث المستمر.

بالإضافة لنقائص النظام المحاسبي المالي بسبب الفجوة الكبيرة التي تفصله عن معايير المحاسبة الدولية، هناك نقائص لا تتعلق فقط بطبيعته في حد ذاته، بل تعود إلى واقع البيئة القانونية والاقتصادية، حيث أنه حتى لو تم تحسين المرجعية المحاسبية وتطويرها ستظل مقيدة من الناحية القانونية وستصطدم بالواقع الاقتصادي، بما في ذلك عدم وجود أسواق نشطة تتوفر فيها شروط تطبيق هذه المرجعية. لذلك يجب توفير الاستراتيجية والتكتيكات المناسبة من أجل توفير البيئة الملائمة لاحتواء إصلاحات هذا النظام، وهذا تجنبا لتعارض الجانب النظري مع الواقع العملي.

الاستنتاجات:

- ✓ جمود النظام المحاسبي المالي واستمراره بنفس الإصدار منذ سنة 2007 وهذا ما جعل فجوة الاختلاف تتسع بينه وبين معايير المحاسبة الدولية التي يتم تحديثها بشكل مستمر؛
- ✓ النظام المحاسبي المالي الحالي يعاني من الصياغة الركيكة، أخطاء في الترجمة، سوء الهيكلة والتنظيم، صعوبة الفهم ونقص الإرشادات المحاسبية؛
- ✓ وجود النظام المحاسبي الموجه للمؤسسات الكبيرة في حوالي 100 صفحة في الجريدة الرسمية يجعله غير كاف كمرجعية محاسبية، حيث يحتاج إلى الكتب الأكاديمية لتفصيله وشرحه؛
- ✓ الهيئات المحاسبية الحالية في الجزائر لا تقوم بالدور الحيوي والمنوط بها في عملية التقييس المحاسبي، فهي بحاجة إلى إعادة هيكلتها وتكوين هيئات محاسبية فعالة، تسند لها مهمة إصدار معايير محاسبية جزائرية؛
- ✓ يحتاج النظام المحاسبي إصلاحا جذريا ليكون ملائما لمتطلبات وحاجات البيئة الجزائرية من خلال الحرص على تحرّي التعديلات المناسبة، حتى لو كان ذلك عن طريق المزج بين أفضل المرجعيات المحاسبية في العالم؛
- ✓ النظام المحاسبي المالي يفتقر للخصوصيات المرتبطة بالواقع، التعاليم الدينية، الثقافة المجتمعية...وغيرها، فقد تم تطويره بالاستعانة بأطراف أجنبية؛

- ✓ الإطار التصوري بدوره يعاني من عدة نقائص تجعله غير فعال في حل المشكلات المحاسبية، وأصبح متخلفا بشكل كبير عن الإطار المفاهيمي الدولي الذي تم تعديله مرتين في عام 2010 وعام 2018؛
- ✓ التوافق مع المعايير الدولية ليس حدثا مؤقتا ينتهي بانتهاء إجراءات التقارب مع المعايير الدولية ثم تطبيقها في الجزائر، بل هو عملية مستمرة تستلزم رؤية استراتيجية وتفاعل الأطراف ذات العلاقة.

التوصيات:

- ✓ ضرورة تطوير النظام المحاسبي المالي، بداية بوضع خطة استراتيجية مكتملة الجوانب، مع مراعاة إشراك كافة أصحاب المصالح في هذه العملية (أكاديميون، معدّو ومستخدمو القوائم المالية، المدققون، المنظمون....) بهدف جمع الاقتراحات وتكوين رؤية واضحة وشاملة لعملية الإصلاح؛
- ✓ يجب القيام بحملات إعلامية وإصدار كتب رسمية إرشادية لنشر الثقافة المحاسبية لدى الجمهور والتعريف بالمعايير المحاسبية وبالدور الهام الذي تلعبه بالنسبة للكيانات والاقتصاد الوطني؛
- ✓ إنشاء هيئة محاسبية متكاملة ومنحها الإمكانيات والصلاحيات لتطوير النظام المحاسبي المالي وتحديثه باستمرار، والقيام بالمهام المنوطة بها للارتقاء بمستوى صناعة المعايير المحاسبية المحلية؛
- ✓ من الأهمية بمكان الاعتماد على إطارات جزائرية لتحديث وإصلاح النظام المحاسبي المالي من خلال التأهيل الجيد والتدريب المستمر، باعتبار أنها أدرى بالواقع المحلي وبكيفية تكييف هذه المعايير مع هذا الواقع؛
- ✓ الاهتمام بترقية مستوى التعليم المحاسبي في الجامعات وإنشاء معاهد للتكوين المحاسبي؛ باعتبار أن التعليم المحاسبي هو البذرة الأولى لنجاح التطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المالي؛
- ✓ العمل مع هيئات المحاسبة في الوطن العربي خاصة دول المشرق، التي لديها الخبرة الكافية بشأن معايير المحاسبة؛ والاعتماد على مراجع وترجمات المعايير المحاسبية الدولية للدول العربية السبّاقة هذا المجال؛
- ✓ تكييف المعايير المحاسبية مع المقومات المحلية وخاصة التعاليم الدينية من خلال الاعتماد على تجارب الدول الرائدة في مجال معايير المحاسبة الموجهة للمصارف الإسلامية خاصة ماليزيا والبحرين؛
- ✓ التركيز على جانب اللغة من خلال تحديد المصطلحات بدقة وتعريفها بشكل متّسق، واستخدام اللغة العربية كلغة أصلية للتقارير المالية واللغة الإنجليزية لغة ثانية في المجال المحاسبي والاقتصادي ككل؛
- ✓ تكييف التشريعات والقوانين من خلال إزالة أي تعارض أو عدم اتساق بين القوانين والتشريعات المحلية مع المتطلبات المحاسبية بحيث يسهل تطبيقها في مجالات الصناعة، التجارة، الخدمات والقطاع المصرفي والمالي.
- ✓ التخفيف من احتكار الدولة لمهمة التنظيم المحاسبي وفتح المجال أمام القطاع الخاص للإشراف على تحسين النظام وتطويره؛
- ✓ فتح المنافسة أمام مكاتب المحاسبة والتدقيق والاستشارات المالية الدولية الكبرى مثل: Deloitte, PwC, Earnest & Young, KPMG...وغيرها؛
- ✓ إن كل التوصيات السابقة لن تكون فعالة ما لم يتم توفير البيئة المناسبة بما في ذلك تفعيل البورصة وتأهيل المؤسسات ونشر الثقافة المحاسبية والاستثمارية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) إيمان بن السراج، عبد الرحمن عفيصة، و إسماعيل سبتي . (2021). إعداد القوائم المالية الموحدة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة مجمع الرياض سطيف / الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14(1)، 317-331.

2) خالد بودبة. (2018). دراسة أثر عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي- حالة الجزائر [أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية]. جامعة سطيف 1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

3) صالح واضح. (2020). أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية [أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص العلوم التجارية]. جامعة المسيلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

4) القانون رقم 10-01. (2010). مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 42.

5) القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008. (2008). قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 19.

6) محمد براق، و عمر قمان. (2011). أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلة المنظمات المهنية في الجزائر. الإصلاح المحاسبي في الجزائر (الصفحات 1-14). ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح.

7) محمد فراس، و تيجاني بالراقي. (2020). تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية رؤية تحليلية نقدية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(1)، 619-638.

8) المرسوم التنفيذي رقم 08-156. (2008). تطبيق أحكام القانون رقم 07-11. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 27.

9) المرسوم التنفيذي رقم 96-318. (1996). إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 56.

المراجع باللغة الأجنبية:

10) CNC (2022). Récupéré sur: www.cnc.dz

11) El Besseghi, M. (2019). Comment Répondre à L'évolution des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS ? Revue El Mouhassib(04), 17-20.

12) IASB. (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting-Project Summary. Retrieved from IFRS: https://www.ifrs.org/-/media/project/conceptual-framework/fact-sheet-project-summary-and-feedback-statement/conceptual-framework-project-summary.pdf

13) IFRS Foundation. (2010). The Conceptual Framework for Financial Reporting. Retrieved from IFRS: https://www.ifrs.org/projects/completed-projects/2010/conceptual-framework-2010/

14) Radjah, T. (2019). Séminaire du 21 janvier 2019 sur l'évaluation et la révision du Système Comptable Financier. Revue El- Mouhassib(04), 13-15.

آليات تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التوجه للمستجدات العالمية – دراسة ميدانية –

Mechanisms to achieve the requirements of accounting disclosure for small and medium enterprises in light of the trend of global developments - a field study -

د. طحاح فضيلة / جامعة زيان عاشور بالجلفة / الجزائر
Dr. Tahah fadila / University zain Achour of Djelfa / Algeria

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة البحث عن أهم آليات الإفصاح المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تبني معايير التقارير المالية IAS-IFRS، حيث ركزت الدراسة على جملة من آليات الإفصاح المحاسبي المطلوبة وفق معايير التقارير المالية IAS-IFRS والمتبناة من قبل النظام المحاسبي المالي، ومدى تحقيق هذه الآليات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدول..ي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفقا لهذا إعتمدنا على الدراسة التحليلية في الحصول على معلومات أولية حول آراء أفراد العينة في آليات الإفصاح ومتطلباته في البيئة الجزائرية وكذا متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ، فتم توزيع استبانة على 10 مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر تحمل عبارات تخص مدى التزام هذه المؤسسات ببعض متطلبات الافصاح المحاسبي التي تبناها النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية من خلال معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط بين آليات الافصاح المحاسبي المتبناة من قبل النظام المحاسبي المالي ومتطلبات المعيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، رغم أن المعيار سابق الذكر قلص هذه المتطلبات ومن هنا يمكن القول أن المعيار الدولي المدروس يخدم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خاصة في مجال الإفصاح الذي بات يرهقها بتنبي النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية بشكلها الكامل IFRS/IAS هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإن غالبية النسيج المؤسساتي في الجزائر يمثل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إفصاح محاسبي، معيار المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ، نظام المحاسبي المالي.

Abstract:

This study attempts to search for the most important accounting disclosure mechanisms in the environment of small and medium enterprises in light of the adoption of financial reporting standards. Accounting disclosure stipulated in the international standard for small and medium enterprises.

According to this, we relied on the analytical study to obtain preliminary information about the opinions of the respondents regarding the disclosure mechanisms and its requirements in the Algerian environment, as well as the accounting disclosure requirements in accordance with the financial reporting standard for small and medium enterprises (IFRS FOR SMES). A questionnaire was distributed to 10 small and medium enterprises in Algeria bearing statements related to The extent to which these institutions adhere to some accounting disclosure requirements adopted by the financial accounting system and international accounting standards through the financial reporting standard for small and medium enterprises. In this context, the study concluded that there is a correlation between the accounting disclosure mechanisms adopted by the financial accounting system and the requirements of the international financial standard for small enterprises. and medium , Although the aforementioned standard reduced these requirements, and from here it can be said that the studied international standard serves the environment of Algerian small and medium enterprises, especially in the field of disclosure, which is burdening them by adopting the financial accounting system derived from accounting standards in this full form on the one hand, but on the other hand, the majority of the fabric Institutional in Algeria represents small and medium enterprises.

Keywords: small and medium enterprises, accounting disclosure, international financial standard for small and medium enterprises, financial accounting system.

مقدمة

أولا: تمهيد

لقد إرتبط إعداد معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكلها الكامل بإحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الكبيرة أو المقيدة في البورصة والمسؤولة أمام عدد كبير من الجمهور، غير أن تركيبة النسيج الإقتصادي لغالبية الدول يبرز بوضوح هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وأمام خصوصية هذه الأخيرة وإفتقارها للموارد المالية والبشرية فان إلتزامها بتطبيق متطلبات المحاسبية المفروضة على المؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الافصاح المحاسبي الذي يشكل عبئا عليها يضاف إلى التحديات التي تعيق نموها وتطورها في ظل التغيرات السريعة التي تعرفها، وفي هذا الصياغ قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار معايير الإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعيا منه إلى توفير متطلبات محاسبية مبسطة وتبسيط متطلبات الإفصاح المحاسبي كون مستخدمي المعلومة المحاسبية لهذا النوع من المؤسسات أقل إتساعا من المؤسسات الكبرى.

إن حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى متطلبات محاسبية دولية مبسطة تجعل من تطبيق المعيار الدولي ملائما للبيئة الجزائرية نظرا للدور الذي يلعبه في توصيل معلومات موثوقة وذات جودة عالية بآليات مبسطة تلبي إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من مقرضين ومستثمرين سواء على الصعيد المحلي أو الأجنبي.

غير ذلك فإن تطبيق هذا المعيار في البيئة كالبيئة الجزائرية تعيقه مجموعة من المعوقات والمرتبطة بشكل أساسي بالبيئة الداخلية للمؤسسة من حيث طبيعة إدارتها من جهة، أو فيما يتعلق بالبيئة الخارجية من حيث عدم تكييف التشريعات والقوانين الجزائرية بما يتلاءم والتغيرات الدولية من جهة أخرى.

ثانيا: الاشكالية

إلى أي مدى يمكن أن تحقق آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية متطلبات الإفصاح في ظل التوجه لتبني المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ؟

ثالثا: الأسئلة الفرعية

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالإفصاح المحاسبي وما مقوماته الأساسية؟
- ما الأساليب المعتمد عليها في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل هناك توافق بين الأساليب المعتمد عليها في الإفصاح المحاسبي للمعلومة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

رابعا: الفرضيات

- يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه العرض العادل والكافي وبلغة مفهومة للمعلومة المالية ضمن القوائم المالية للمؤسسات ويرتكز الإفصاح على مقومين أساسيين هما تحديد مستخدمي المعلومات المالية بالإضافة إلى إختيار الوقت المناسب لعرضها.
- حددت المعايير الإبلاغ المالي أساليب للإفصاح المحاسبي ب (القوائم المالية، الملاحظات، الملاحق، التوضيح بين الأقواس)، بالإضافة إلى تقريري محافظ الحسابات ومجلس الإدارة.
- كل مؤسسات الدراسة مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبتالي إلتزمت بمتطلبات الإفصاح العام وفقه.
- لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته في النظام المحاسبي المالي.
- لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في البحث عن سبل وآليات مبسطة لتحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون خلق معيقات تحد من نشاطها وأنها تمثل ما يقارب90% من النسيج المؤسساتي الجزائري وتساهم في خلق فرص عمل والرقي بالإقتصاد الوطني.

سادسا: أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية:

- التركيز على أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي من خلال المعايير المحاسبي الدولي للمؤسسات الثغيرة والمتوسطة.
- توضيح أهمية العلاقة بين النظام المحاسبي المالي ومعيار الإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توضيح أهمية إرتباط آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال النظام المحاسبي المالي وآلياته في المعيار المحاسبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: الإطار النظري للافصاح المحاسبي

تحتاج المؤسسات في سياق عملها الإقتصادي إلى معلومات دقيقه وسليمة من أجل إستمراريتها وتعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح المحاسبي إلى سنة 1837، حيث نشرت مجلة مقالة عن الإفصاح المحاسبي، والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على إتخاذ القرارات من قبل مستثمريها.

أولا: نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي

يرتبط الإفصاح المحاسبي بشكل عام بالحقب التاريخية الأولى الخاصة بتطور المحاسبة فقبل الثورة الصناعية كانت المؤسسات السائدة أنا ذاك شركات فردية، وكانت حاجات مستخدمي معلوماتها المالية تلبى من خلال الإطلاع المباشر على الدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة لها (بوحديدة محمد، عمر قمان، ، 2020)

ويرجع أغلب الباحثين أن مفهوم الإفصاح بشكله الحديث جاء مع بداية تشكيل شركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية دوريا لتقدم الإدارة لمستثمري هذه المؤسسات تقاريرا عن نتائج أعمالها ومركزها المالي (عمر قمان، 2016-2017).

ومن الأسباب كذلك التي أدت إلى ظهور والإهتمام بالإفصاح المحاسبي بشكل عام هو الأزمات الإقتصادية التي أكدت على أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية بالنسبة للمتعاملين في الأسواق وتعتبر سنة 1974 أهم حدث أثار جدلا على مشكلة الإفصاح الذي كان يقتصر على المعلومات المالية المنشورة ليشمل بعد هذا الحدث معلومات كانت إدارة المؤسسات تعتبرها من المحرمات الإطلاع عليها ويصبح الهدف الأساسي للإفصاح حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين والمستثمرين والقرضين (حمد قايد نور الدين، بن زاف لبنى، 2018)

ثانيا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

قبل التطرق إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي لابد من إظهار مفهوم عام للإفصاح فتعني كلمة الإفصاح لغة "بيان الشيء وإظهاره وكشف الخفي والغامض عن الأخرين، فالإفصاح يعني الوضوح وإنهاء اللبس في الأمور فيما يخص الكلام وأن يكون واضح وسهل للمتلقي لفهمه وإدراكه وفي لحظة معينة بالذات (طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، 2017).

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إظهار المعلومات المالية كمية كانت أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة (سعيداني محمد السعيد، 2017-2018) ، كما يمكن تعريفه بأنه إيصال الحقائق المهمة والملائمة المؤثرة في المركز المالي ونتيجة الأعمال إلى مستخدميها (طلال محمد الججاوي، فرات مالكي، 2017)

وعرف البعض على أن الافصاح المحاسبي يركز على ضرورة إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية أي ذات الأهمية النسبية التي تهم الفئات الخارجة عن المشروع والتي تعينها على إتخاذ القرارات الرشيدة (سيد احمد ولد عباد، 2017-2018) ، والإفصاح المحاسبي يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدلالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال وإستخداماتها بما يفيد في الحكم عليها من وجهة نظر المستثمرين عن حساب معدل العائد عن الأسهم، وتهتم الدولة لعرض الضرائب والدائنين لبيان مدى قدرة الوحدة الإقتصادية على سداد الإلتزامات، بالإضافة إلى معلومات تفيد الإدارة الداخلية للوحدة الإقتصادية في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء وأي معلومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند إتخاذ قراراتهم الرشيدة (سيد احمد ولد عباد، 2017-2018)

بالإضافة إلى التعاريف السابقة التي تم التطرق لها حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن AICPA ماهية الإفصاح المناسب حيث تطرقت عند مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق إلى "أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي توفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، ويقصد هنا بعنصر الإفصاح هو أن يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيه وكذلك بالملاحضات المرفقة بها، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها (فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، ، 2016).

من خلال التعاريف السابقة يعتبر الإفصاح آداة إيصال مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة إلى مستخدميها، وتتمثل هذه المخرجات في جميع المعلومات التي قد تؤثر على إتخاذ القرارات لذا يجب على المؤسسة مراعاة مبدأ الأهمية النسبية في عرض معلوماتها المالية بشكل يعكس الوضعية الحقيقية لنشاطها ووجب ربط مصطلح الإفصاح بالشفافية.

فالشفافية في اللغة مفهوم يطلق على ما يمكن إستعابه بسهولة وفهمه، أو ما يمكن إستضاحه بسهولة وإكتشافه (طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله، 2017)، إذ يمكن تعريفها على أنها إتسام مخرجات المحاسبة من خلال التقارير المالية بأعلى مستوى من جودة للمعلومات المحاسبية وإكمال خصائصها النوعية وأن لا يترك أي غموض أو ريبة لدى مستخدميها وتمكينهم من إتخاذ القرارات كأنهم يرون ما بداخل الشركة.

ثالثا: فروض الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية

يبنى الإفصاح الشامل على أربعة فروض تتمثل في: (الطيب حامد إدريس موسى، 2014)

- أن حاجات المستخدمين الخارجين للقوائم المالية يمكن أن تلبيتها بتصوير القوائم ذات الغرض العام.
- هناك إحتياجات مشتركة يمكن تلبيتها إذا ما أشتملت القوائم على معلومات ملائمة عن الدخل والقيمة.
- أن دور المحاسب محدد بإعداد القوائم الرئيسية الأربعة كحد أدنى وهي (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية).
- أن القوائم ذات الغرض العام تعتبر أنسب وسائل الإفصاح مقارنة بالأساليب الأخرى ومن ناحية مقارنة التكلفة بالعائد.

من خلال ما سبق يمكن الإتجاه إلى أن الإفصاح المحاسبي يتمثل في نشر البيانات المالية الناتجة عن الأنظمة المحاسبية على شكل قوائم مالية ذات الغرض العام تلبي حاجات المستخدمين بمختلف أشكالهم.

رابعا: أهمية وأهداف الافصاح المحاسبي

يحقق الإفصاح المحاسبي جملة من الأهداف كما يكتسي أهمية بالغة وفق معايير المحاسبة الدولية نتطرق إليهما فيمايلي:

1. **أهمية الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS**

يحقق الإفصاح المحاسبي جملة من المزايا نوردها كالآتي (ضيف الله محمد الهادي، 4-5 ديسمبر 2012):

- يلعب دورا مهما في تحديد أسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز لأي طرف.
- الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية يعمل على تخفيف عدم تماثل المعلومات الذي تشغله الأطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.
- يعمل الإفصاح المحاسبي على مساعدة مستخدمي المعلومات المالية في الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال إتخاذ القرارات الأمثل.
- يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المؤسسة في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الإجتماعية إتجاه المجتمع ككل.
- يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال (البورصة) ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة وكفئة كما أنه أحد الشروط الأساسية المستبقة اللازمة لإنظباط سوق المال.

2. **أهداف الإفصاح المحاسبي حسب المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS**

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل (ضيف الله محمد الهادي، 4-5 ديسمبر 2012):

- وصف العناصر المعترف وتقديم مقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف مقاييس المستخدمين للقوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية.
- وصف العناصر الغير معترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة الغير معترف بها وصف الضمانات التي تساعد المؤسسة مقابل الديون.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والإحتمالات للعناصر المعترف بها والغير معترف بها.
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية ببعض المقارنات بين السنوات.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على إستثماراتهم.

خامسا: أنواع الإفصاح المحاسبي وأساليبه: إن الإفصاح عن المعلومة المالية ليست عشوئية بل توجد مجموعة من المقومات الأساسية التي يجب مراعاتها عند الإفصاح، كما أن حجم الإفصاح يعتمد على الأهداف المرجو تحقيقها والتي من خلالها يحدد نوع الإفصاح وحجمه وفيما يأتي ايجاز لذلك.

1- أنواع الإفصاح المحاسبي

يتضمن الإفصاح المحاسبي بصفة عامة عدة أنواع حسب وجهة نظر الباحثين نوردها في الشكل الآتي:

الشكل (1): أنواع الافصاح المحاسبي

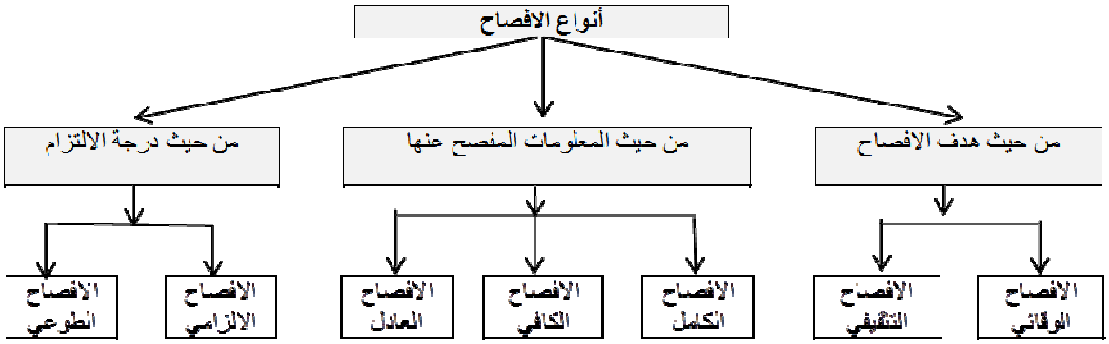

المصدر: طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص 144.

2- أساليب الافصاح المحاسبي

يوجد العديد من الأساليب التي يمكن إستخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وبيان أثرها على الأحداث الإقتصادية في التقارير المالية ويعتبر كل أسلوب مكمل للأسلوب الآخر وفيما يلي عرض أهم الأساليب أو الآليات التي تفصح على أساسها المعلومات المحاسبية بهذف تحقيق أغراضها:

- **القوائم المالية:** إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين وإستخلاص المعلومات (بسبع عبد القادر، بن عيسى بن علية، 2017)

وينشأ الهدف الأساسي التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقه من إحتياجات الجهات الخارجية التي تقوم بإستخدام تلك القوائم، والذي تنقصهم سلطة فرض المعلومات التي يحتاجونها على المؤسسات، وإنطلاقا من تحديد قطاعات المستفدين وحاجياتهم المشتركة فإنه يمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية وهذا ما تعرض له الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB في الفقرة 12 ويمكن (محمد عبد الحميد محمد عطية، 2014) حصر أهم الأهداف القوائم المالية في النقاط الآتية:

- توفير معلومات عن الآداء، والمركز المالي.
- تمكن المعلومات التي تقدمها القوائم المالية من مسائلة الشركة ومحاسبتها عن الموارد المتوفرة لديها.
- تعمل القوائم المالية على إظهار نتائج التدبير الإداري، والمقصود بالتدبير الإداري نتائج الوكالة القائمة بين الملاك والمساهمين من جهة والإدارة من جهة أخرى.

- **الملاحضات الهامشية:** يتم إستخدام الملاحضات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بالعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية ووصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة (بسبع عبد القادر، بن عيسى بن علية، 2017)
- **الملاحق:** وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحضات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدنين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي ....الخ.
- **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:** تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق إحتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.
- **تقرير المراجع:** يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالافصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستقبلية لها.

المحور الثاني: تكييف النظام المحاسبي المالي SCF مع معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور الافصاح المحاسبي

يواجه النظام المحاسبي المالي عدة إنتقادات وعراقيل منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2010 وذلك بسبب إختلالات تتعلق بالنظام في حد ذاته من جهة ومعوقات تتعلق بالواقع المحاسبي والاقتصادي من جهة أخرى، حيث إحتوى النظام المحاسبي المالي على جملة من الثغرات والهفوات سواء في إيطاره الشكلي أو الهيكلي أو في جانب بنائه الفكري والمفاهيمي (محمد فراس، بالرقي تيجاني، 2020) وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم القطاعات التي لم تتوائم بيئتها المحاسبية مع النظام المحاسبي المالي بفعل القيود التي فرضها عليها في الجانب المحاسبي وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي.

ودعى الكثير من الباحثين إلى إعتماد وتكييف النظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبار جل النسيج المؤسساتي في الجزائر يعتبر مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية

يعرف المشرع الجزائري بمقتضى في المرسوم التنفيذي 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 11 يناير 2017)

- تشغل من واحد (01) إلى (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري.

- تستوفي معيار الإستقلالية كما هو محدد في النقطة الثالثة أعلاه.

عند المقارنة بين تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون 01-18 والقانون 02-17 نستنتج أنه تم تغيير معايير التصنيف المعتمدة في القانون 01-18 التي تنص على معياري رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية ويرجع سبب هذا التغيير إلى ضرورة تحين القيم المالية من جهة ومن جهة أخرى تدهور قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف.

ولقد جاء القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02-17 بمجموعة من المعايير لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوردها كالآتي:

- الأشخاص المستخدمون ويقصد بهم وحدات العمل السنوية أي عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة.
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة والتي تتعلق بآخر نشاط مقفل مدة 12 شهرا أي سنة كاملة.
- مؤسسة مستقلة أي لا تدخل في نطاق هذا القانون المؤسسات التي تملك 25 % من رأس مال في مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى.

وبناء على ما سبق وبالإعتماد على الحدود الفاصلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليها في القانون 02-17 تم إعداد الجدول التالي التي يصف المؤسسات التي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا معايير تصنيفها.

الجدول رقم (1): معايير تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون 02-17

الصنف	عدد العمال (الأجراء)	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية(الميزانية)	الإستقلالية
مؤسسة المصغرة	09-01	<40 مليون دج	20 مليون دج	ضرورة توفر معيار الإستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	49-10	<400 مليون دج	200 مليون دج	
مؤسسة متوسطة	250-50	400 مليون- 4مليار	-200 مليار	

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المواد 8-9-10 من قانون رقم 17-02 (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة)، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادر بتاريخ 2017/01/11.

ويشمل هذا القانون أيضا على مجموعة من المواد تتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها:

- نصت المواد 7-8-9-10 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 11 يناير 2017) على (في حال تسجيل المؤسسة عند إقفال السنة المالية حصيلة تفوق أو تقل عن الحدود المذكورة سابقا هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا إذا إستمرت هذه الوضعية لمدة سنتين متتالتين)
- نصت المادة 37 من القانون 02-17 أنه يستثني من تطبيق هذا القانون (البنوك أو المؤسسات المالية، شركات التأمين، الوكالات العقارية، شركات الإستيراد)

ثانيا : متطلبات الإفصاح المحاسبي وآلياته وفق معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

كان الهدف من إصداره من قبل مجلس المعايير المحاسبية في جويلية 2009 هو الحد من العبئ على هذه المؤسسات وتبسيط مبادئ القياس والإفصاح وكذا حذف بعض الموضوعات غير ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تم ذكرها سابقا ونتيجة لهذا التبسيط والحذف ألغيت مجموعة من متطلبات الإفصاح المحاسبي التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بشكلها الكامل، وفيما يلي أهم متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق هذا المعيار وكذا أساليب المستخدمة في ذلك.

1- متطلبات الإفصاح المحاسبي العام وفق معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن أحد متطلبات معيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " أنه يتوجب على المؤسسة أن تمثل بياناتها المالية وفق معيار التقرير المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة المتوسطة بعمل بيان صريح ومتحفظ بهذا الإمتثال في الملاحظات، ولا توصف البيانات المالية بأنها ممثلة لمعيار التقرير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما لم تمتثل لكافة متطلبات معيار التقرير هذا" (حسين عبد الجليل آل غزوي، 2017).

وجود هذا الشرط هو دليل على مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث لا يمكن التلاعب في البيانات المالية، وذلك بالإفصاح عن أن القوائم المالية تمثل لكافة متطلبات المعيار الدولي وهي لا تمثله.

- **المعلومة المقارنة**

تعتبر المعلومات المقارنة ذات أهمية بالنسبة للدراسات المتعلقة بالتحليل المالي، حيث يقوم المحلل بعمل مقارنات بين المعلومات المالية للسنة السابقة، والمعلومات المالية للسنة الحالية ومعرفة التغير النسبي، ونص معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " تفصح المنشأة عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة المقارنة السابقة، ولكافة المبالغ المعروضة في البيانات المالية للفترة الحالية، وتشمل المنشأة المعلومات المقارنة للمعلومات الوصفية والسردية عندما تكون ذات علاقة بفهم البيانات المالية للفترة الحالية.

- **الجوهرية**

يقصد بالجوهرية، كل البنود ذات الأهمية البالغة، حيث يتطلب أن تعرض المنشأة بشكل منفصل، كل بند من البنود الذي يصنف على أنه الفئة الجوهرية أو ما يطلق عليه بالأهمية النسبية ونص المعيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على " تعرض المنشأة بشكل منفصل كل فئة جوهرية من البنود المتشابهة، كما تعرض بشكل منفصل البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المختلفة، إلا إذا كانت غير جوهرية.

- **تحديد المعلومات الأساسية**

أشار معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أنه يتطلب أن يتم "عرض المنشأة المعلومات المالية التالية بصورة واضحة وتكرر عند الحاجة، لفهم المعلومات وهي كالتالي:

- إسم المنشأة المعدة للتقارير وأي تغير على إسمها منذ نهاية فترة إعداد التقارير السابقة.
- ما إذا كانت البيانات المالية تغطي المنشأة المنفردة أو مجموعة من المنشآت.

- تاريخ نهاية فترة التقارير، والفترة التي تغطي من قبل البيانات المالية.
- عملة العرض.
- مستوى التدوير، إن وجد.

كما تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الملاحظات عما يلي:

- مقر وضيغة المنشأة القانونية وبلد تأسيسها وعنوان مكتبها.
- وصف طبيعة المنشأة وأنشطتها الرئيسية.

- **المعلومات الغير مطلوبة حسب معيار التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**

لم يشر المعيار إلى بعض المعلومات المالية والتي لا تتطلب المنشأة الصغيرة أو المتوسطة بالإفصاح عنها حيث " لا يعالج معيار التقرير هذا عرض معلومات القطاعية، أو حصص السهم من الأرباح، أو التقارير المالية المرحلية، من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ألياته في المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

نص معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مجموعة من الآليات وأساليب للإفصاح المحاسبي تضمنت كل آلية متطلبات معينة، وعمل هذا المعيار على تبسيط هذه المتطلبات مقارنة مع المعايير المحاسبية IFRS/IAS وفيما يأتي عرض لهذه الآليات ومتطلبات كل آلية:

- **قائمة المركز المالي**

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعرض البيانات المالية في قائمة المركز المالي بالحد الأدنى لتلك البنود (حسين عبد الجليل آل غزوي، 2017) :

- النقد ومعدلات النقد.
- الذمم التجارية المدينة، والذمم المدينة الأخرى.
- الأصول المالية (بإستثناء النقد والنقد المعادل، الذمم التجارية، الأصول البيولوجية المسجلة بالقيمة العادلة، الإستثمارات في الشركات الزميلة).
- الممتلكات والمعدات والمصانع.
- العقارات الإستثمارية المسجلة بالتكلفة مطروحا منها الإهلاك والهبوط في القيمة المتراكمين.
- الأصول الغير ملموسة.
- الأصول الحيوية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- الإستثمارات في المنشآت الزميلة.
- الإستثمارات في المنشآت التي تخضع للسيطرة مشتركة.
- المبالغ المستحقة السداد للدائنين التجاريين وغيرهم.

- الإلتزامات المالية.
- الإلتزامات والأصول الضريبية الحالية
- الإلتزامات والأصول الضريبية المؤجلة.
- المخصصات.
- حقوق الملكية الغير مسيطرة التي تكون بشكل منفصل عن حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم.
- حقوق الملكية المنسوبة الى مالكي الشركة الأم.
- تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لهذا المعيار أن تعرض أصولها المتداولة والغير متداولة في شكل منفصل في قائمة المركز المالي.

كل أصل يوصف على أنه متداول في المؤسسة عندما (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2019):

- تحتفظ به المؤسسة بشكل رئيسي لغرض المتاجرة.
- تتوقع المؤسسة تحقيقه خلال مدة اثني عشر شهرا بعد فترة التقرير خلال الدورة العادية.
- أن يكون الأصل نقدا أو معادلا للنقد.

كما أن الإلتزام يصنف على أنه متداول في المؤسسة عندما:

- تتوقع المؤسسة أن يسوى الإلتزام خلال فترة التشغيل العادية لها.
- كل إلتزام تحتفظ به المؤسسة بشكل رئيسي لغرض المتاجرة.
- عندما يكون الإلتزام واجب التسوية خلال الدورة العادية والمحددة ب 12 شهرا، وليس للمؤسسة حق غير مشروط في أن تؤجل تسوية الإلتزام.
- أما باقي الإلتزامات التي لا تدخل ضمن هذا النطاق فتعتبر إلتزامات غير متداولة.
- **المعلومات التي تعرض إما في بيان المركز المالي أو الملاحضات**
- العقارات والآلات ومعدات بتصنيفات تناسب المنشأة.
- المبالغ المستحقة التحصيل للدائنيين التجاريين وغيرهم.
- المخزون بحيث يجب أن يظهر بشكل منفصل مبالغ المخزون المحتفظ به لغرض البيع، الذي في مرحلة الإنتاج والمنتج لغرض البيع والذي في شكل مواد خام.
- المبالغ المستحقة السداد للدائنيين التجاريين وغيرهم.
- مخصصات منافع الموظفين والمخصصات الأخرى.
- فئات حقوق الملكية مثل رأس المال المدفوع وعلاوة الإصدار والأرباح والمصروفات المثبتة.
- وصف للأصول أو مجموعة الأصول والالتزامات.
- وصف لحقائق وظروف البيع أو الخطة.

- القيمة المسجلة للأصول أو إذا كان التصرف يشمل محموعة أصول والإلتزامات، والقيم المسجلة لتلك الأصول والإلتزامات.

- **قائمة أو بيان الدخل الشامل وبيان الدخل**

تطرقنا سابقا إلى أن معيار التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES أعطى للمؤسسات المطبقة له خيارين إما عرض بيان الدخل الشامل واحد لفترة التقرير أو بيان الدخل الشامل الآخر، وتحدد بعض البنود كحد أدنى من البيانات التي يجب الإفصاح عنها وتشمل هذه الإفصاحات ما يلي (حسين عبد الجليل آل غزوي، 2017) :

- الإيراد.
- تكاليف التمويل.
- حصة الربح أو الخسارة للإستثمارات في الشركات الزميلة والمنشآت المسيطرة عليها بشكل مشترك، والتي تحاسب بإستخدام طريقة حقوق الملكية.
- مصاريف الدخل لإستثناء الضريبة.
- مبلغ منفرد يتكون من إجمالي (الربح أو الخسارة قبل الضريبة للعملية المتوقعة، والكسب والخسارة قبل الضريبة المعترف بها على قياس القيمة العادلة، مطروحا منها تكاليف البيع، أو عند التصرف بصافي الأصول التي تشكل العملية المتوقعة).
- الربح أو الخسارة (إذا لم يكن لدى المنشأة بنود الدخل شامل آخر فليس هناك حاجة لعرض هذا السطر).
- كل بند للدخل الشامل الأخر، المصنفة وفقا لطبيعة وإستثناء المبالغ في حصة الدخل الشامل الأخر للشركات الزميلة.
- حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة، أو المنشآت المسيطر عليها بشكل مشترك والتي تحاسب وفقا لطريقة الملكية.

- **المعلومات التي تعرض في قائمة التدفقات النقدية**

تفصح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قائمة التدفقات النقدية لفترة التقرير عن الأنشطة التشغيلية والإستثمارية وأنشطة التمويل.

الأنشطة التشغيلية

تشمل الأنشطة التشغيلية ما يلي (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2019) :

- المقبوضات النقدية من السلع وتقديم الخدمات.
- المقبوضات النقدية من عوائد حقوق الملكية الفكرية والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى.
- المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات.
- المدفوعات النقدية للموظفين بالنيابة عنهم.

- المدفوعات النقدية لضرائب الدخل، أو المبالغ المستردة منها، ما لم يكن من الممكن ربطها بشكل محدد بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من الإستثمارات والقروض والعقود الأخرى المحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة والتي تشبه المخزون المقتنى تحديدا لإعادة البيع.

الأنشطة الإستثمارية

- المدفوعات النقدية لإقتناء العقارات والآلات والمعدات (بما في ذلك العقارات والآلات والمعدات التي تقوم بإنشاءها المؤسسة بنفسها) والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المقبوضات النقدية من مبيعات العقارات والآلات والمعدات والأصول الغير ملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لإقتناء أدوات حقوق ملكية وأدوات دين المنشأة الأخرى، والحصص في المشروعات المشتركة (بخلاف المقبوضات من تلك الأدوات المصنفة على أنها معادلات للنقد، أو المحتفظ بها للتعامل أو المتاجرة).
- المدفوعات النقدية من بيع أدوات حقوق ملكية وأدوات دين المنشأة الأخرى، والحصص في المشروعات المشتركة (بخلاف المقبوضات من تلك الأدوات المصنفة على أنها معادلات للنقد، أو المحتفظ بها للتعامل أو المتاجرة).
- السلف والقروض النقدية المقدمة لأطراف أخرى.
- المقبوضات النقدية من تحصيل السلف والقروض المقدمة لأطراف أخرى.
- المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المبادلة، إلا عندما يحتفظ بالعقود للتعامل والمتاجرة، أو عندما تصنف المدفوعات على أنها أنشطة تمويلية.
- المقبوضات النقدية من العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المبادلة، إلا عندما يحتفظ بالعقود للتعامل والمتاجرة، أو عندما تصنف المدفوعات على أنها أنشطة تمويلية.

الأنشطة التمويلية

- المتحصلات النقدية من إصدار أسهم أو أدوات حقوق ملكية أخرى.
- المدفوعات النقدية للملاك لإقتناء أسهم المنشأة أو إستردادها.
- المتحصلات النقدية من إصدار وثائق المديونية غير المغطاة برهن والقروض والأوراق التجارية والسندات والرهونات العقارية وغيرها من أنواع الإقتراض قصير وطويل الأجل.
- التسديدات النقدية للمبالغ المقترضة.

- **المعلومات التي تعرض الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية**

تحتوي الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية على معلومات إضافية لم تشملها تلك القوائم، إذ توفر وصفيا سرديا أو تفصيلات للبنود المعروضة في القوائم المالية.

وفيما يلي أهم المعلومات التي طالب معيار الإبلاغ المالي الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2019):

- تعرض الإيضاحات معلومات عن أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة المستخدمة.
- تفصح الإيضاحات عن المعلومات المطلوبة بموجب هذا المعيار، والتي لن يتم عرضها في مكان آخر في القوائم المالية، ولكنها ملائمة بفهم أي من تلك القوائم.
- تعرض الإيضاحات بطريقة منظمة، كما أن على المنشأة أن تضع إشارات مرجعية لكل بند في القوائم المالية للإحالة لأي معلومات متعلقة به في الإيضاحات.

وتعرض المنشأة عادة الإيضاحات بالترتيب التالي:

- عبارة تفيد بأن القوائم المالية قد أعدت وفقا لمعيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- ملخصا بالسياسات المحاسبية المهمة المطبقة.
- معلومات مؤيدة للبنود المعروضة في القوائم المالية، بالترتيب الذي عرضت به كل قائمة كل بند مستقل.
- أي إفصاحات أخرى.

إن عرض السياسات المحاسبية (حسين عبد الجليل آل غزوي، 2017) ، ذات الأهمية البالغة، وذلك للتأكد من أن المنشأة تطبق المعيار الدولي من جهة ومن جهة أخرى ليستفيد مستخدموا تلك المعلومات ذات دراسة القوائم المالية، بمن فيهم المقرضون والدائنون والجهات الحكومية ذات العلاقة.

3- مستخدموا التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتمثل مستخدمي القوائم المالية المعدة وفق IFRS FOR SMES في ما يلي (Deloitte ، april 2010) :

المقرضون: هم المعنيون بالمعلومات التي تمكنهم من إمكانية إسترداد ديونهم والفوائد العائدة.

الموردون: هم معنيون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية تحصيل حقوقهم في أوقاتها.

العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإمكانية إستمرارية المؤسسة خاصة في وجود علاقة طويلة الأجل وإرتباط إستراتيجي بها.

المساهمون غير المسيرون: يهتم المساهمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية المؤسسة في توزيع نصيبهم من الأرباح.

إن إعداد IFRS FOR SMES بما يراعي إحتياجات هذه الفئة من أصحاب المصلحة، يمكن من تحسين نوعية التقارير المالية وتلبية إحتياجات المحاسبية والإبلاغ، بالإضافة إلى تلبية إحتياجات المسيرين من المعلومات الضرورية لإتخاذ قراراتهم وتلبية إحتياجات المصالح الجبائية من المعلومات، أما إذا تم الأخذ فقط بعين الاعتبار مصالح هاتين الفئتين (المسيرين والمصالح الجبائية) عن غيرهم في إعداد البيانات المالية فلا تكون بصدد إعداد تقارير تفي بتحقيق وتلبية إحتياجات المحاسبية والإبلاغ.

ثالثا: متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق ألياته المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي

تعتبر سياسات الإفصاح المحاسبي من بين أهم التحديات التي ترفعها جهود الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وذلك بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF والذي يعتبر أكبر خطوة نحو مسار التوافق المحاسبي الدولي، حيث يعتمد على توصيات وأراء مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB ويتجسد ذلك في تبني المعيار رقم 01 والمتعلق بعرض القوائم المالية، كما أن تبني جل المعايير كان له إنعكاسا إيجابيا على سياسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر.

وفي إيطار هذا التوجه سيتم التطرق إلى أهم أليات الافصاح المحاسبي ومتطلباته وفق النظام المحاسبي المالي SCF.

1- متطلبات الإفصاح العام وفق النظام المحاسبي المالي

قبل التطرق إلى محددات وضوابط الافصاح المحاسبي في الجزائر لا بد أن نقوم بقراءة متمعنة وعميقة لأهم النصوص القانونية الصادرة في هذا المجال وتحديد متطلبات الإفصاح العام في البيئة الجزائرية.

- **المرسوم التنفيذي 07-11المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي SCF**

بموجب المادة 26 من القانون 07-11 المورخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي " تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية سنويا على الأقل" (بلعروسي أحمد التيجاني، 2010) وتتضمن هذه الكشوف المالية الخاصة بالكيانات ماعدا الكيانات الصغيرة:

- الميزانية.
- حساب النتائج.
- جدول سيولة الخزينة
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

أما المواد 27، 28، 29 من نفس القانون نصت على " تقدم الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي ينشرها الكيان".

"كما تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، وتعرض هذه الكشوف بالعملة الوطنية".

" تتوفر الكشوف المالية على معلومات تسمح بإجراءات مقارنات من السنة المالية السابقة، إذ يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة، إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة".

- **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 20 جمادي الأول عام 1429 الموافق ل 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 الخاص بالنظام المحاسبي المالي SCF.**

وفقا لهذا المرسوم التنفيذي والذي جاء في إطار تطبيق أحكام القانون 07-11 وهو ما يبرز خلال مواده ال 44 بحيث حددت المادة 01 التي أخذها هذا القانون بعين الاعتبار وهي المواد 05-07-08-09-22-25-30-36-40 من القانون سابق الذكر وما يتعلق منها بالكشوف المالية كالإتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها وكذا الخصوصيات النوعية للمعلومات المالية التي تندرج ضمن الكشوف المالية، بالإضافة أن المعايير المحاسبية تحدد محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها مع العمل على إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

المواد 06-07-08-09-11-18-19 من المرسوم التنفيذي نفسه (بلعروسي أحمد التيجاني، 2010) التي جاءت لتوضيح كيفية تطبيق أحكام المادة 5 من القانون 07-11 من خلال النقاط التالية:

- كل المعاملات وغيرها من الأحداث تتم محاسبتها على أساس محاسبة الإلتزام عند حدوثها وتعرض في الكشوف المالية للسنوات المالية المرتبطة بها.
- تعد الكشوف المالية على أساس إستمرارية الإستغلال، وذلك بافتراض أن الكيان متابع لنشطاته في مستقبل المتوقع.
- يجب أن تتوفر المعلومات الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية، للملاءمة والدقة والقابلية المقارنة والوضوح.
- يجب ألا تأخذ الكشوف المالية للكيان في الحسابان إلا معاملات الكيان دون معاملات مالكيها.
- يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على الحكم مستعملها إتجاه الكيان.
- يجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للمعلومة التي يحملونها عن الواقع والأهمية النسبية للأحداث المسجلة.
- تقيد العمليات المحاسبية وتعرض ضمن الكشوف المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.
- يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن إحترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية للكيان.

أما المواد 32-33-34-35-36-37 من المرسوم التنفيذي 08-156 توضح أحكام المادة 25 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي التي بينت أهم الكشوف المالية الواجب إعدادها والإفصاح عنها، حيث أن نص المادة 32 المطابق في مضمونه لنص المادة 25 أما باقي المواد (33-34-35-36-37) توضح ماهية كل قائمة وأهمية إعدادها من قبل الكيان.

- **القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.**

طبقا للمادة 02 من هذا القرار وبينت أن الملحق لأول المرفق لهذا القرار يحدد قواعد التقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات ومحتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- **التعليمة رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي SCF**

تتضمن هذه التعليمة، الطرق والإجراءات الواجب إتخاذها لأجل الإنتقال من المخطط والوطني المحاسبي PCN إلى النظام المحاسبي المالي SCF (عمر شهاب، 2014):

وحسب ما ورد في التعليمة فان هذا المرجع المحاسبي الجديد سيحدث تحولا عميقا بما أدخله من تغيرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك طبيعة محتوى القوائم المالية التي يقع واجب إعدادها على عاتق المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية.

وقد تضمنت هذه التعليمة بخصوص مبادئ عامة حول الإنتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوقفت حساباتها إستنادا لنظام المحاسبي المالي وبالنتيجة فان هذا النظام يطبق بأثر رجعي.

2- متطلبات الإفصاح المحاسبي في كل قائمة مالية حسب النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تقديم صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال منتجه النهائي الذي يتمثل في مجموعة من القوائم المالية التي يتم إعدادها في نهاية الدورة، حيث يتطلع لهذه القوائم مجموعة واسعة من الأطراف وهم مستخدموا القوائم المالية، الأمر الذي يساعدهم في إتخاذ القرارات (جيلالي عبدلي، محمد الهادي ضيف الله، حمزة تجانبة ، 2021).

تتضمن القوائم المالية وتتطلب كل قائمة حسب النظام المحاسبي كل من:

- **الميزانية**

تصف الميزانية عناصر الأصول والخصوم كل على حدى، وتشمل الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية (لجنة النشر، م، ص، ز، ع ، 2010) :

- الأصول: وتشمل كل من (التثبيتات المعنوية والعينية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول ضريبية، الزبائن والمدينون الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، الخزينة الموجبة وما يعادلها).
- الخصوم: وتشمل كل من (الأموال الخاصة، الخصوم الغير جارية، الخصوم الضريبية، مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة، الخزينة السالبة وما يعادلها).
- يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين العناصر الجارية والعناصر الغير جارية.

معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
- حصة أكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة.
- مبالغ الدفع والاستلام لكل من:
- الشركة الأم.
- الفروع.

- الكيانات المساهمة في المجتمع.
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين)
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا.
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل اذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
- عدد الأسهم التي يملكها الكيان، وفروعه والكيانات المشاركة.
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
- حقوق وإمتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

- **حساب النتائج**

يعتبر حساب النتائج ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من قبل الكيان خلال السنة المالية، ويشمل بيان حساب النتائج الحد الأدنى من المعلومات التالية:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحدد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية (الهامش الاجمالي، القيمة المضافة الفائض الاجمالي عن الاستغلال).
- منتجات الأنشطة العادية
- المنتجات المالية والأعباء المماثلة.
- أعباء العاملين
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المادية.
- مخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة المتعلقة بالتثبيتات غير المادية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر الغير عادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة الى شركات المساهمة.
- المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة اما في حساب النتيجة أو في الملحق المكمل لحساب النتيجة
- تحليل منتجات الأنشطة العادية.
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو المقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة الى شركات المساهمة.
- كما أنه يمكن تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق.

- **جدول تدفقات الخزينة**

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة خلال السنة حسب مصدرها كما يلي:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية: والمقصود هنا بالأنشطة العملياتية كل الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة والتي تكون غير مرتبطة بالإستثمار والتمويل
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الإستثمار مثل عمليات سحب الأموال عن الإقتناء وتحصيل الأموال عن بيع الأصول طويلة الأمد.
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل مثل الأنشطة التي تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض.
- تدفقات الأموال المتآتية من فوائد حصص الأرباح، تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للإستثمار أو التمويل.
- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية اما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

- **بيان تغيرات الأموال الخاصة**

يمثل بيان تغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل من عنوان من العناوين التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية، ويشمل هذا البيان كحد أدنى من المعلومات:

- النتيجة الصافية لدورة.
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحاتها.
- الإيرادات والأعباء الأخرى.
- عمليات الرسملة.
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة للدورة.

- **ملحق الكشوف المالية**

تفصح المؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي المالي في الملحق الخاص بالقوائم المالية عن:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات واعداد الكشوف المالية.
- معلومات مكملة هامة حول هذه القوائم المالية الأربعة لكي تكون مفهومة فهما جيدا لقارئ الحسابات.
- معلومات تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة وفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الكيانات أو مسيريها مثل طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.
- في حال طرأت حوادث بعد إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى فترة السابقة للاقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح بل تكون تلك الحوادث موضوع إعلام في الملحق إذا كانت من الأهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف المالية.

- في حالة نشر الكيان للكشوف المالية الوسيطية يجب أن تحترم في اعداد تلك الكشوف نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الإقتضاء، ونفس المضمون، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية المقدمة في آخر السنة المالية.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لآليات الإفصاح المحاسبي لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العينة مأخوذة من ولاية الجلفة، بسكرة، الجزائر)

تم الإعتماد على الدراسة التحليلة للقوائم المالية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الجزائر.

تم التوجه إلى هذه المؤسسات والوقوف على أهم الآليات التي تستخدمها في إيصال المعلومة المحاسبية للأطراف المهتمة، وكذا تم طرح بعض الأسئلة المباشرة على المحاسب المعتمد لكل مؤسسة بإعتباره الجهة الوحيدة المسؤولة عن إنتقاء الآليات المناسبة في الإفصاح عن المعلومة .

أولا : منهجية وحدود الدراسة التحليلة

يجب ضبط الدراسة التحليلة من حيث منهجها وحدودها، لذا نتطرق في هذا المطلب إلى المنهج المستخدم وكيفية جمع البيانات وأساليب معالجتها من أجل تحقق هدف الدراسة.

1- منهجية الدراسة التحليلة

نظرا لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى الوقوف على أهم الآليات الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تحقيق هذه الآليات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ، قمنا بإختبار هذه الآليات عن طريق المنهج الوصفي.

2- طرق جمع البيانات

تم جمع البيانات والتي هي عبارة عن القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التوجه إلى المقر الرئيسي لهذه المؤسسات والقيام بمقابلة شخصية مع المحاسب المعتمد لكل مؤسسة ومن ثم طلب القوائم المالية المقفلة لسنة المالية 2020.

3- محددات الدراسة التحليلية

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتشمل العينة دراسة تحليلية للقوائم المالية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التي تنشط في ولاية الجلفة، الجزائر، بسكرة) شريطة أن لا تكون قد توقفت عن النشاط خلال فترة الدراسة.

4- حدود الدراسة التحليلية

لابد من ضبط حدود الدراسة التحليلة من الناحية المكانية والزمانية وكذا القانونية وفيما أهم حدودها:

- **الحدود القانونية:** تخص هذه الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي نص عليها القانون 02-17 المؤرخ في 11 جانفي 2017 (الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها)، والنظام المحاسبي المالي

SCF الذي نص عليه القانون 07-11 المؤرخ في 15 ذي العقدة عام 1428 الموافق لي 25 نوفمبر 2007 وكذا المعيار الدولي للمؤسسات IFRS FOR SMES الصادر في جويلية 2009.

- **الحدود الزمانية:** شملت الدراسة القوائم المالية المقفلة لسنة 2020 (31-12-2020)
- **الحدود الموضوعية:** عالجت هذه الدراسة آليات الإفصاح المحاسبي لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى إلتزامها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES .

5- أساليب وأدوات تحليل البيانات المالية

من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة التحليلة تم تحويل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية وإيجابات المحاسبين المعتمدين لمؤسسات الدراسة إلى متغيرات وهمية.

طبقا لهذه الطريقة تم إختيار مجموعة من بنود الإفصاح المحاسبي العام المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي وكذا متطلبات كل آلية من ألياته هذا من جهة، ومن جهة أخرى إخترنا مجموعة من متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، بحيث أذا إلتزمت المؤسسة بهذه المتطلبات نعطي لهذه الاجابة المتغير الوهمي (1)، أما في حالة عدم إلتزامها فنعطي للإجابة المتغير الوهمي (0)، (الملحق رقم 12-13) يوضح ذلك.

ولمعالجة هذه البيانات، سيتم حساب النسب المئوية للتكرارات وتطبيق إختبار ثنائي الحد (1، 0)، وهذا من أجل تحديد النسب الإجمالية لإلتزام مؤسسات الدراسة بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي SCF وهذا وفق آلياته التي حددها، ومن ثم معرفة ما إذا حققت هذه الآليات المتطلبات التي نص عليها المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES.

وأخيرا إستنتاج ما اذا كان هذا المعيار يخدم الإفصاح في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نتيجة الخصوصية التي تتمتع بها.

ثانيا: آليات الإفصاح المحاسبي المستخدمة من قبل مؤسسات الدراسة في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي

في إطار هذا سيتم أولا التعرف على مؤسسات الدراسة وتصنيفها حسب (مصغرة، صغيرة، متوسطة) ومن ثم قياس مدى إلتزام هذه المؤسسة بالقضايا المحاسبية العامة للبيئة الجزائرية وإلتزامها كذلك بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق الآليات التي نص عليها النظام المحاسبي المالي SCF .

1- الخصائص الديغرافية لعينة الدراسة

حسب المادة 454 من المرسوم التنفيذي 93-08 المؤرخ في أبريل 1993 " تثبت الشركة بعقد رسمي وإلا كانت باطلة"، والمادة 546 من المرسوم نفسه التي تنص على " شكل الشركة ومدتها التي لا تتجاوز 99 سنة وكذلك عنوانها ومركزها وموضوعها ومبلغ رأس مالها في القانون الأساسي" وبالتالي يمكن القول أن جل مؤسسات الدراسة لها شخصية معنوية مستقلة عن الشركاء وقائمة لحظة قيدها في المركز الوطني لسجل التجاري.

ومن خلال الملحق رقم (01) إعتمدنا معايير أخرى لتصنيف مؤسسات الدراسة ما إذا كانت صغيرة أو متوسطة ويتبين من خلاله أن معيار عدد العمال في كامل المؤسسات لا يتجاوز 250 عامل وهو الحد المنصوص عليه في (القانون 02-17 المؤرخ في 11 جانفي 2017 " القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة")، وهناك معيار يعتبر أهم من المعيار السابق وهو معيار رقم الأعمال، حيث أن كامل المؤسسات لا يتجاوز رقم اعمالها 4 مليار وهذا حسب القانون ذاته، ويرجع أغلب مؤسسات الدراسة هي مؤسسات خدمية أو تجارية كون القطاع الصناعي متدهور في الجزائر.

2- مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بالقضايا المحاسبي العامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي

يبين الجدول رقم (2) النتائج المتعلقة بتكرارات العينة البالغ عدها 10 مؤسسات حول ما إذا إلتزمت بالقضايا المحاسبية العامة المتبناة من قبل النظام المحاسبي المالي SCF .

H0: كل مؤسسات الدراسة ليست مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبتالي لم تلتزم بمتطلبات الإفصاح العام وفقه.كل مؤسسات الدراسة مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبتالي إلتزمت بمتطلبات الإفصاح العام وفقه.

H1: كل مؤسسات الدراسة مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبتالي إلتزمت بمتطلبات الإفصاح العام وفقه.

الجدول رقم (2): يبين مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بالقضايا المحاسبي العامة التي تبناها النظام المحاسبي المالي (الفرضية الثانية عشر)

المتغير / قضايا عامة	إلتزمت		لم تلتزم	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
تطبق مؤسستكم النظام المحاسبي المالي المتبنى وفق القانون 07-11 المتضمن (النظام المحاسبي المالي)	10	%100	0	%00
في نهاية كل سنة أو ربع سنة تعد مؤسستكم قوائما مالية	10	%100	0	%00
تتضمن القوائم المالية لمؤسستكم كل من (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة،جدول تغيرات رؤوس الاموال، الملاحق)	1	%10	9	%90
تضبط القوائم المالية المعدة من قبل مؤسستكم تحت مسؤولية المسيرين	10	%100	0	%00
تفصح مؤسستكم عن البيانات الكمية التي تخص كل عنصر من عناصر القوائم المالية	10	%100	0	%00
تفصح مؤسستكم عن السياسات المحاسبية المستخدمة في تقييم كل عنصر من العناصر المذكورة في القوائم المالية	10	%100	0	%00
في حال تغيير سياسة محاسبية ما فان مؤسستكم مطالبة بالإفصاح عن هذا التغير وأثره على القوائم المالية	10	%100	0	%00
تستخدم مؤسستكم مصطلحات واضحة للعرض المعلومات المالية وهذا مما يساعد على الوصف الدقيق لها	10	%100	0	%00

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (02)

من خلال الجدول رقم (2) يتبين أن جميع مؤسسات الدراسة تبنت النظام المحاسبي المالي وإلتزمت بمتطلبات الإفصاح المحاسبي العام (الشكلي) وأهم متطلب هو عرضها قوائما مالية سنوية أو ربع سنوية، وأن هذه الكشوف ضبطت من طرف محاسبها المعتمد وهذا ما تبين من خلال الختم المؤسسة على القوائم المالية.

بالإضافة إلى ما سبق ان مؤسسات الدراسة أعدت قوائما مالية والمتمثلة في أهم قائمتين هما (الميزانية وجدول حساب النتائج وكذا الملاحق)، أما في ما يخص القوائم المالية الباقية (جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة) لم تقم كل المؤسسات بإعدادها وهذا يمكن تبريره على أن أغلب مؤسسات المستخدمة في الدراسة هي مؤسسات صغيرة حيث لا يتجاوز رقم أعمالهما 10 مليون دج كما هو موضح في االملحق رقم 11 (الخصائص الديمغرافية لمؤسسات الدراسة) التي خصص لهم النظام المحاسبي الماليSCF محاسبة مبسطة التي تنص على ضرورة إعداد أهم قائمتين هما الميزانية وحساب النتائج بالإضافة إلى الملاحق (أنظر للمطلب الثاني المبحث الثالث الفصل الثاني: الكشوف المالية المتعلقة بنظام المحاسبة المبسطة) أما القوائم الأخرى ترك النظام المحاسبي المبسط الحرية المطلقة للمؤسسات في إعدادها.

وعليه بالنظر للنتائج المتحصل عليها فإننا نرفض الفرضية القائلة " كل مؤسسات الدراسة ليست مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبتالي لم تلتزم بمتطلبات الإفصاح العام وفقه" ونقبل الفرضية القائلة " كل مؤسسات الدراسة مطبقة للنظام المحاسبي المالي وبتالي إلتزمت بمتطلبات الإفصاح العام وفقه".

3- مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي SCF

يبين الجدول رقم (42-4) النتائج المتعلقة بتكرارات العينة البالغ عدها 10 مؤسسات حول ما إذا إلتزمت بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته التي إنتهجها النظام المحاسبي المالي.

H0: لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته في النظام المحاسبي المالي

H1: إلتزمت مؤسسات الدراسة بكامل متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته في النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (3): يبين مدى إلتزام مؤسسات الدراسة بالافصاح المحاسبي وفق الآليات التي تبناها النظام المحاسبي المالي (الفرضية الثالثة عشر)

المتغير / آليات الافصاح وفق البيئة الجزائرية	إلتزمت		لم تلتزم	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق قائمة الميزانية	7.75	%77.5	2.25	%22.5
متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق حساب النتائج	7.5	%75	2.5	%25
متطلبات الإفصاح المحاسبي تدفقات الخزينة	1	%10	9	%90
جدول تغيرات رؤوس الأموال	0	%00	10	%100
ملحق القوائم المالية	7	%70	3	%30

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (03)

- **بيان المركز المالي (الميزانية)**

كل مؤسسات الدراسة إلتزمت بإعداد هذه القائمة التي تعتبر أهم قائمة نص النظام المحاسبي المالي SCF على ضرورة إعدادها حيث أن هذه القائمة تصف عناصر الأصول والخصوم كل على حدا، وتتضمن العناصر التالية (التثبيتات المادية والغير مادية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية والمخزونات، الأصول الضريبية، الذمم المدينة والدائنة، رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم الضريبية)، وتصنف هذه العناصر حسب العناصر الجارية أو الغير جارية، أما فيما يخص العنصر (تعرض ميزانية مؤسستكم حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدمجة) لم تلتزم بهما أغلب المؤسسات، إذا نستنتج أنه توفر عنصر الإستقلالية التي نص عليها القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 17-02 "لا تدخل في نطاق هذا القانون المؤسسات التي تملك 25 % من رأس مال في مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى"

لا يوجد أحداث لاحقة تلت إعداد ميزانية مؤسسات الدراسة التحليلة وهذا ما يفسر أن القوائم المالية للمؤسسات المطبقة للنظام المحاسبي SCF تعد بتاريخ 31-04-N+1 رغم إستثنائية سنة الدراسة حيث صدرت القوائم المالية للمؤسسات بتاريخ 31-07-2021 وبالتالي لا توجد أحداث لاحقة.

- **بيان حساب النتائج**

كل المؤسسات إلتزمت بإعداد بيان حساب النتائج الذي لا يقل أهمية عن قائمة المركز المالي (الميزانية) حيث أن هذا البيان يلخص أعباء ومنتوجات الكيان ويعتبر كذلك ملخص لمجاميع التسيير (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال) كما انه يحدد الضريبة على أرباح الشركات.

أعد هذا البيان من قبل مؤسسات الدراسة حسب الطريقة المباشرة التي أوصى بها النظام المحاسبي المالي، ولا توجد أحداث تلت إعداد هذا البيان لإصدار القوائم بتاريخ 31-07-2021.

- **جدول سيولة الخزينة**

يعد جدول تدفقات الخزينة قائمة مهمة من القوائم التي نص النظام المحاسبي المالي على ضرورة إعدادها وألحقها بمتطلبات أساسية يجب توفرها في حال الإعداد إلا أن مؤسسات الدراسة لم يعدوا هذه القائمة كون أغلبهم مؤسسات صغيرة تطبق نظام مبسط ما عادا مؤسسة الجلود ومشتقاته التي أعدت هذه القائمة التي تعتبر مؤسسة عمومية.

- **جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق**

كل مؤسسات أهملت قائمة مهمة نص عليها النظام المحاسبي المالي وهذه القائمة هي بيان تغيرات الأموال الخاصة والذي يلخص التغير في رؤوس الأموال الخاصة وتحليلها.

كما نستنتج أن جميع مؤسسات الدراسة إلتزمت بإظهار قائمة الملاحق التي تتبع الكشوف المالية والتي تعرض كل السياسات المتبعة وتشرح كل بند من بنود المذكورة في القوائم المالية من ناحية القياس والتقييم والعرض والملاحظات التفسيرية، كما أن ملاحق الكشوف المالية لهاته المؤسسات تحتوي على قوائم مالية وسيطية مثل (جدول حركة المخزون، وجدول مصاريف الموظفين، الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة، الخدمات الأخرى، جدول

الإهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات، جدول تحديد النتائج الضريبية، بيان الأرباح والاحتياطات.....الخ) ومن الملاحظ كذلك من خلال الإطلاع على هذه القائمة لجميع مؤسسات الدراسة هو أن جميعها إلتزمت بنفس الطرق المحاسبية في تقيم بنود القوائم المالية سواء في القوائم الأساسية أو الوسيطية وأنه لا توجد بها أحداث لاحقة أي التي تطرأ بعد إقفال السنة المالية، وأن أغلب مؤسسات الدراسة لا تتعامل مع المسائل الخاصة ومن بين هذه المسائل (حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدمجة) وهذا ما يوضح خصوصية هذا النوع من المؤسسات بإعتبار نشاطاتها ليست بالضخمة، وكذا تحقق معيار الإستقلالية بها وفق ما هو المنصوص عليها في القانون 02-17(القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

وعليه بالنظر للنتائج المتحصل عليها فإننا نرفض الفرضية القائلة " لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق آلياته في النظام المحاسبي المالي " ونقبل الفرضية القائلة "إلتزمت مؤسسات الدراسة بكامل متطلبات الافصاح المحاسبي وفق آلياته في النظام المحاسبي المالي "

ثالثا: مدى تحقيق آليات الافصاح المحاسبي للبيئة الجزائرية لمتطلبات الافصاح المنصوص عليها في المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

من أجل الإلمام بموضوع الدراسة وكخطوة أخيرة لمعرفة ما إذا كان المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES يخدم المؤسسات الجزائرية خاصة في جانب الإفصاح الذي بات يعيقها ويحد توسعها وإستمرارية نموها لذا في هذا المطلب سيتم قياس مستوى إلتزام مؤسسات الدراسة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار IFRS FOR SMES، ثم إسقاط نتائج الدراسة على باقي المؤسسات.

يبين الجدول رقم (4) النتائج المتعلقة بتكرارات العينة البالغ عدها 10 مؤسسات حول ما إذا التزمت هذه الأخيرة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

H0: لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

H1: إلتزمت مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (4): يبين مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفرضية الرابعة عشر)

المتغير / متطلبات الإفصاح وفق IFRS FOR SMES	التزمت		لم تلتزم	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
مؤسستكم على دراية بالمعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07	%70	3	%30
حسب المعيار االدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد مؤسستكم في نهاية كل سنة مالية قوائما مالية.	10	%100	0	%00
تتضمن القوائم المالية حسب المعيار الدولي كل من (قائمة المركز المالي، بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات) .	1	%10	9	%90

وفق هذا المعيار فإن مؤسستكم مطالبة بعرض السياسات المحاسبية المستخدمة في تقييم كل عنصر من عناصر القوائم المالية.	10	%100	0	%00
تفصح المؤسسات عن الأثر الناجم عن التغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة أسفل القائمة المالية التي خصها التغيير.	10	%100	0	%00
تفصح مؤسستكم وفق قائمة الميزانية عن الأصول والالتزمات ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها.	10	%100	0	%00
تفصح المؤسسة وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل عن الأعباء والإيرادات ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها.	10	%100	0	%00
وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات ليست مطالبة بإعداد قائمة التدفقات الذي إعتبره المعيار يشكل عبء على المؤسسات المطبقة له.	10	%100	0	%00
المعيار لخص بعض بنود القياس الواردة في القوائم المالية مثل إلغاء ضرورة التقييم وفق القيمة العادلة هل مؤسستكم لا تستخدم هذه السياسة	10	%100	0	%00
تفصح المؤسسة وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن معلومات وايضاحات تخص بعض بنود القوائم المالية	10	%100	0	%00
قلص المعيار فئات الأصول المالية من أربعة فئات حسب IFRS/IAS الى فئتين فقط	10	%100	0	%00
المعيار إعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعامل مع بعض الاعمال والمعلومات القطاعية ، حصة السهم من الأرباح، التقارير المرحلية	10	%100	0	%00
تستخدم مؤسستكم تقنية برمجية المعلومات التي إعتبرها المعبار تسرع وتيرة الافصاح المحاسبي	00	%00	10	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (04)

من خلال الجدول السابق وبناءا على الدراسة التحليلية والبنود التي تم إنتقاءها لقياس نسبة الإلتزام نستنتج أن كل من مؤسسات الدراسة (عايبي للأشغال العامة الكبرى، مؤسسة سنابل بلادي، مؤسسة الطاقة، مؤسسة شريط الشريف، مؤسسة صابريد، مؤسسة عايبي الميلود، ومؤسسة الجلود ومشتقاته) هم على دراية بالمعيار المحاسبي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلتزموا ببنود المذكورة للإفصاح المحاسبي، ما عدا البند الذي ينص على أن المؤسسات المطبقة للمعيار تعد قوائما مالية متمثلة في (قائمة المركز المالي، بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل، التدفقات النقدية، الإيضاحات) ويرجع الإختلاف إلى عدم إعداد لهذه القوائم من قبل مؤسسات الدراسة لإختلاف الآليات في البيئة الجزائرية حسب نصوص النظام المحاسبي المالي والبيئة الدولية حسب المعايير المحاسبية ومعايير الابلاغ المالي IFRS/IAS.

وعليه بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها فإننا نرفض الفرضية القائلة " لم تلتزم مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ونقبل الفرضية القائلة "إلتزمت مؤسسات الدراسة بكامل بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه سابقا، ومحاولتنا بقدر الإمكان اسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على الجانب الميداني وهذا بغية الاجابة على الفرضيات الدراسة وتحقيق نتائج المستهدفة، تم الفيام بدراسة تحليلية لمدى إلتزام بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمتطلبات آليات الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي SCF والى أي مدى توافقت هذه الآليات مع المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES حسب المؤسسات ذاتها، حيث توصلنا الى النتائج التالية:

- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات المحاسبية لباقي المؤسسات لذا أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولي IASB معيار دولي ينظم محاسبة هذا النوع من المؤسسات، ويركز على تبسيط بنود القياس والإفصاح المحاسبي وألغى بعض المعاملات المعقدة والمطلوبة بموجب IFRS/IAS.
- من خلال عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أجريت عليها الدراسة التحليلية نستنتج أن هذه المؤسسات قد حققت متطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في المعيار
- تعد متطلبات آليات الإفصاح المحاسبي حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، أكثر تعقيدا من متطلبات آلياته وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES، وهذا ما أدى إلى عدم إلتزام المؤسسات الجزائرية بإعداد كامل هذه الآليات خاصة التابعة للقطاع الخاص.
- لم يطرأ المعيار المحاسبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES أي تغيير في أساليب الإفصاح المحاسبي التي تطرقت إليها المعايير المحاسبية بشكلها الكامل IFRS/IAS والتغيير شمل متطلبات الإفصاح المحاسبي ضمن هذه الآليات وهذا ما يؤكد النتيجة السابقة.
- من بين آليات الإفصاح المحاسبي التي حددها المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قائمة المركز المالي، بيان الدخل أو الدخل الشامل، جدول تدفقات الخزينة بالإضافة إلى الملاحق).
- من بين آليات الإفصاح المحاسبي التي حددها النظام المحاسبي المالي SCF (الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال، الملاحق).
- آليات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمؤسسات الدراسة حققت نسبة معتبرة من متطلباته وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يتيح إمكانية تطبيقه في البيئة الجزائرية.

وكنتيجة أخيرة يمكن القول أن تطبيق النظام المحاسبي في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلق صعوبات ومعوقات لمحاسبتها بصفة عامة وللإفصاح المحاسبي بها بصفة خاصة بإعتبار أن أغلب الدراسات تثبت هيمنة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النسيج المؤسساتي في الجزائر تقريبا بنسبة 95 بالمئة.

التوصيات

- على الهيئات المحاسبية في الجزائر والمخولة لها وضع الأنظمة المحاسبية أن تولي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدراج محاسبة خاصة بها.
- يجب إدراج المؤسسات المصغرة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن النظام المحاسبي خاص بها مع الإبقاء على النظام المحاسبي المالي SCF الذي أثبت نجاعته في المؤسسات الكبرى فقط.
- يجب النظر في متطلبات آليات الإفصاح المحاسبي للنظام المحاسبي المالي والتقيد بمبدأ الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية.
- لابد من زيادة الوعي لدى محاسبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الإفصاح المحاسبي وإنتقاء أهم آلياته.

قائمة المصادر والمراجع

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . (11 يناير 2017). لقانون رقم 17-02 المؤرخ بتاريخ 11 يناير 2017 الذي يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،. الجزائر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، .
2. بوحديدة محمد، عمر قمان، . (2020). متطلبات تحقيق نظام المحاسبي المالي للقواعد والمبادئ العامة للافصاح المحاسبي، دراسة ميدانية،. http://search.mandumah.com/Record/925060.تاريخ الإطلاع 15 ماي 2020،: منشورات دار المنظومة .
3. الطيب حامد إدريس موسى. (2014). دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي. الولايات المتحدة الأمريكية: مجلة أمارابك، المجلد 05، العدد 15، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
4. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين. (2019). المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. المملكة العربية السعودية، الرياض: رؤية للنشر.
5. بسبع عبد القادر، بن عيسى بن علية. (2017). دور الإفصاح في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية وأثرها على زيادة كفاءة الأسواق المالية. جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر : مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
6. بلعروسي أحمد التيجاني. (2010). النظام المحاسبي المالي. الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع.
7. جيلالي عبدلي، محمد الهادي ضيف الله، حمزة تجانبة . (2021). الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية. جامعة الوادي، الجزائر: مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والإدارية.
8. حسين عبد الجليل آل غزوي .(2017) .التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، الطبعة الأولى، .عمان، الأردن، : مركز الكتاب الأكاديمي.
9. حمد قايد نور الدين، بن زاف لبنى. (2018). دور الافصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية. جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر: مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
10. سعيداني محمد السعيد. (2017-2018). الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على إتخاذ القرارات في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،. جامعة غرداية، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
11. سيد احمد ولد عباد. (2017-2018). أثر الإفصاح المحاسبي من خلال اعتماد مبدأ القيمة العادلة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية. جامعة الجزائر، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
12. ضيف الله محمد الهادي. (4-5 ديسمبر 2012). الإتجاهات الحديثة لتطوير وظيفة الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية IAS/IFRS ، المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية. جامعة مسيلة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
13. طلال محمد الججاوي، فرات مالكي. (2017). الإفصاح المحاسبي الإستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية، الطبعة الاولى. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
14. طلال محمود علي الججاوي، محمد آل فتح الله .(2017) .الشفافية في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية، الطبعة الأولى .عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
15. عمر شهاب .(2014) .تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري، الطبعة الأولى، دراسة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة . الإسكندرية، مصر: مكتبة وفاء القانونية للنشر والتوزيع.

16. عمر قمان. (2016-2017). إسهام الإفصاح المحاسبي في حوكمة المؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية والمالية، تخصص محاسبة،: الجزائر، المدرسة العليا للتجارة.
17. فارس بن يدير، هشام شلغام، طيب مداني، . (2016). واقع الإلتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر، دراسة عينة من الشركات البترولية في الجزائر"، . جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر : مجلة الدراسات الإقتصادية الكمية، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
18. لجنة النشر، م، ص، ز، ع .(2010) . النظام المحاسبي المالي .الجزائر : متيجة لطباعة.
19. محمد عبد الحميد محمد عطية. (2014). موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول. الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.
20. محمد فراس، بالرقي تيجاني. (2020). تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية، رؤية تحليلية نقدية. جامعة الجزائر 3، الجزائر: مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 23، العدد01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسييير.
21. Deloitte) . april 2010 .(IFRS for SMES in yourpocket .london.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الخصائص الديمغرافية للمؤسسات محل الدراسة

المعلومات الاساسية / المؤسسة	النشاط	الشكل القانوني	الولاية	رقم الأعمال خلال آخر دورة	مجموع الأصول والخصوم خلال اخر دورة	رأس المال الخاص
ش. ذ. م. م عايبي للاشغال العامة الكبرى (A)	أشغال البناء	EURL مؤسسة ذات الشخص الوحيد	الجلفة	201473923	152993088	100000
ش. ذ.م .م ح. معاملة الاستراد + الصناعة التحويلية (B)	ف. د قيود الحصيرة	SARL مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة	بسكرة	29376965	147272612	38500000
ش. ذ.م .م سنابل بلادي (C)	مصنع بسكويت	SARL مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة	بسكرة	لم تصرح بحجم المبيعات للسنة	115031183	100000
ش. ذ.م .م ت.س.س الطاقة (D)	الاستراد	مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة	الجزائر	73675948	75713555	17000000
شربط الشريف (E)	منتجات غذائية بالجملة	EURL مؤسسة ذات الشخص الوحيد	بسكرة	90053228	61784849	19408602
ش.ذ.م.م معدات تجارة الجولف (F)	ضربة MAT EQPTS ومنتجات BATIME	SARL مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة	الجلفة	8478251	14293332	1000000
ش.ذ.م.م صابريد (G)	تصنيع الطوب المجوف	مؤسسة ذات مسؤولية المحدودة	الجلفة	لم تصرح بحجم المبيعات للسنة	40178476	10700000
ش. ذ.م .م الزاوي لصناعة التجارة (H)	ضربة MAT EQPTS ومنتجات BATIME	SARL مؤسسة ذات مسؤولية محدودة	حاسي بحبح بالجلفة	32919506	177334128	10000000
عايبي الميلود (S)	مقاولة الانجاز	مؤسسة ذات الشخص الوحيد	الجلفة	101824386	161970000	54252538
الجلود ومشتقاته (فرع ولاية الجلفة) (N)	مصنع للجلود ومشتقاته	شركة مساهمة SPA	فرع ولاية الجلفة	263971352.47	893153952.59	100000000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعلومات المقدمة في القانون الأساسي والكشوف المالية للمؤسسات محل الدراسة

الملحق رقم (02): مدى تحقيق مؤسسات الدراسة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي

المؤسسات / قظايا عامة	المؤسسة (A)	المؤسسة (B)	المؤسسة (C)	المؤسسة (D)	المؤسسة (E)	المؤسسة (F)	المؤسسة (G)	المؤسسة(H)	المؤسسة (S)	المؤسسة (N)
تطبق مؤسستكم النظام المحاسبي المالي المتبنى وفق القانون 07-11 المتضمن (النظام المحاس بي المالي)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
في نهاية كل سنة أو ربع سنة تعد مؤسستكم قوائما مالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تتضمن القوائم المالية لمؤسستكم كل من (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة،جدول تغيرات رؤوس الاموال، الملاحق	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
تضبط القوائم المالية المعدة من قبل مؤسستكم تحت مسؤولية المسيرين	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تفصح مؤسستكم عن البيانات الكمية التي تخص كل عنصر من عناصر القوائم المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تفصح مؤسستكم عن السياسات المحاسبية المستخدمة في تقييم كل عنصر من العناصر المذكورة في القوائم المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
في حال تغيير سياسة محاسبية ما فان مؤسستكم مطالبة بالافصاح عن هدا التغير وأثره على القوائم المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تستخدم مؤسستكم مصطلحات واضحة للعرض المعلومات المالية وهذا مما يساعد على الوصف الدقيق لها	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

المصدر: من إعداد االباحثة بالإعتماد على المقابلة الشخصية مع محاسبي المؤسسات محل الدراسة والكشوف المالية لها

الجدول رقم (03): آليات ومتطلبات كل آلية للافصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي SCF

الآلية	متطلبات الافصاح وفق البيئة الجزائرية	المؤسسة (A)	المؤسسة (B)	المؤسسة (C)	المؤسسة (D)	المؤسسة (E)	المؤسسة(F)	المؤسسة(G)	المؤسسة (H)	المؤسسة (S)	المؤسسة (N)
المزانية	تعد مؤسستكم الخاضعة ل SCF بيان المركز المالي (الميزانية) في نهاية كل سنة مالية31-12	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	تصف ميزانية مؤسستكم عناصر الأصول والخصوم كل على حدا	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	تتضمن ميزانية مؤسستكم العناصر التالية (التثبيتات المادية والغير مادية) الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية والمخزونات، الأصول الضريبية، الذمم المدينة والدائنة، رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم الضريبية).	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	التزمت مؤسستكم في عرض عناصر الأصول والخصوم حسب التمييز بين العناصر الجارية والغير جارية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	تعرض ميزانية مؤسستكم حصص ذوي الأقلية وحصص الشركة المدمجة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

	تفصح مؤسستكم عن مجموعة من الايضاحات للبنود أو المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كافي في ميزانية مؤسستكم.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	يتم اضافة خانة أو عمود في قائمة ميزانية مؤسستكم يتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	أفصحت مؤسستكم عن الأحداث التي تلت اعداد الميزانية أسفلها وهذا ما يسمى بالأحداث اللاحقة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
حساب النتائج	تعد مؤسستكم المطبقة للنظام المحاسبي المالي SCF جدول حساب النتائج.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	يعرض بيان النتائج المعد من قبل مؤسستكم كل من مجاميع التسيير الأساسية والمتمثلة في (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	التزمت مؤسستكم بعرض نتيجة السنة المالية لسنة 2020 والضريبة على أرباح الشركات في جدول النتائج	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	أعدت مؤسستكم جدول النتائج حسب ما أوصى به النظام المحاسبي المالي SCF وهي الطريقة المباشرة .	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	قدمت مؤسستكم بيان النتائج حسب الوظيفة في الملحق التابع للقوائم المالية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تفصح مؤسستكم عن مجموعة من الايضاحات للبنود أو المعلومات التي يتعذر عرضها بشكل كافي في بيان حساب النتائج لمؤسسة.	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1
	يتم اضافة خانة أو عمود في بيان النتائج مؤسستكم يتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	أفصحت مؤسستكم عن الأحداث التي تلت اعداد بيان النتائج أسفل هذه القائمة وهذا ما يسمى بالأحداث اللاحقة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
جدول تدفقات الخزينة	تعد مؤسستكم المطبقة للنظام المحاسبي المالي SCF جدول تدفقات الخزينة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	تعرض مؤسستكم أهم التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية التي تخص نشاطات التي تزاولها المؤسسة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	تعرض مؤسستكم أهم التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار والمتمثلة أساسا في في الأموال المتأتية من بيع الأصول طويلة الأجل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	تعرض مؤسستكم أهم التدفقات المتأتية من فوائد حصص الأرباح وتسمى بالتدفقات التمويل	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	عرضت مؤسستكم بيان التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	يتم اضافة خانة أو عمود في قائمة تدفقات الخزينة لمؤسستكم تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1

	قدمت مؤسستكم في الملحق التابع للكشوف المالية معلومات عن الأحداث التي تلت اعداد قائمة التدفقات النقدية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
جدول تغيرات رؤوس الأموال	تعد مؤسستكم المطبقة للنظام المحاسبي المالي SCF جدول حركة رؤوس الأموال ويسمى ببيان تغيرات الأموال الخاصة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	يعرض جدول تغيرات الأموال كل من (النتيجة الصافية، تغيرات الطرق المحاسبية، الابرادات والأعباء، توزيع النتيجة)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	يتم اضافة خانة أو عمود في جدول تغيرات رؤوس الأموال لمؤسستكم يتضمن معلومات عن السنة السابقة تخص الجدول فضلا عن السنة الحالية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	أفصحت مؤسستكم عن الأحداث التي تلت اعداد بيان تغيرات رؤوس الأموال أسفل هذه القائمة وهذا ما يسمى بالأحداث اللاحقة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
ملحق القوائم المالية	تلحق مؤسستكم قوائمها المالية ببيان توضح فيه بعض المعلومات يسمى بملحق الكشوف المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	يوضح ملحق القوائم المالية لمؤسستكم السياسات المحاسبية المتبعة والملاحضات التفسرية المتعلقة بالمعلومات المفصح عنها	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	تتضمن كذلك الملاحق التابعة للقوائم المالية لمؤسستكم الأحداث التي طرأت بعد اقفال السنة المالية.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	تشمل ملاحق مؤسستكم معلومات تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة وفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي تتم عند الاقتضاء مع تلك الكيانات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
	تقدم مؤسستكم في الملاحق جداول اضافية مستقلة عن القوائم المالية تسمى بالقوائم المالية الوسيطية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	تبرز القوائم المالية الوسيطية معلومات تسهل فهم القوائم المالية مثل(جدول حركة المخزون، وجدول مصاريف الموظفين، الضرائب، الرسوم والمدفوعات المماثلة، الخدمات الأخرى، جدول الاهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات، جدول تحديد النتائج الضريبية، بيان الأرباح والاحتياطات.....الخ)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماد على المقابلة الشخصية مع محاسبي المؤسسات محل الدراسة والكشوف المالية لها

الملحق رقم (04): مدى تحقيق مؤسسات الدراسة لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES

المؤسسات / متطلبات الافصاح المحاسبي وفقIFRS FOR SMES	المؤسسة (A)	المؤسسة (B)	المؤسسة (C)	المؤسسة (D)	المؤسسة (E)	المؤسسة (F)	المؤسسة (G)	المؤسسة (H)	المؤسسة (S)	المؤسسة (N)
مؤسستكم على دراية بالمعيار المحاسبي الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1	0	0	1	1	0	1	1	1	1
حسب المعيار االدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعد مؤسستكم في نهاية كل سنة مالية قوائما مالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تتضمن القوائم المالية حسب المعيار الدولي كل من (قائمة المركز المالي، بيان الدخل الشامل أو بيان الدخل، قائمة التدفقات النقدية، الايضاحات)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
وفق هذا المعيار فان مؤسستكم مطالبة بعرض السياسات المحاسبية المستخدمة في تقييم كل عنصر من عناصر القوائم المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تفصح المؤسسات عن الأثر الناجم عن التغيرات في السياسات المحاسبية المتبعة أسفل القائمة المالية التي خصها التغيير	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تفصح مؤسستكم وفق قائمة الميزانية عن الأصول والالتزمات ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تفصح المؤسسة وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل عن الأعباء والايرادات ذات الأهمية النسبية والسياسات المحاسبية المتبعة لتقييمها	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةالمؤسسات ليست مطالبة باعداد قائمة التدفقات الذي اعتبره المعيار يشكل عبء على المؤسسات المطبقة له	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0
المعيار لخص بعض بعض بنود القياس الواردة في القوائم المالية مثل الغاء ضرورة التقييم وفق القيمة العادلة هل مؤسستكم لا تستخدم هذه السياسة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تفصح المؤسسة وفق المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن معلومات وايضاحات تخص بعض بنود القوائم المالية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
قلص المعيار فئات الأصول المالية من أربعة فئات حسب IFRS/IAS الى فئتين فقط.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
المعيار اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتعامل مع بعض الاعمال والمعلومات القطاعية ، حصة السهم من الأرباح، التقارير المرحلية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
تستخدم مؤسستكم تقنية برمجية المعلومات التب اعتبرها المعيار تسرع وتيرة الافصاح المحاسبي	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المقابلة الشخصية مع محاسبي المؤسسات محل الدراسة والكشوف المالية لها وكذا المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة تقييمية لمدى مواءمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS

An assessment of the conformity of Algeria's accounting reform with the International Public Sector Accounting Standards IPSAS

د. سهام زرقان/ جامعة عباس لغرور خنشلة/ الجزائر
Dr. Sihem zerkane/ University of khenchela/Algeria
د. وليد بيبي /جامعة عباس لغرور خنشلة/ الجزائر
Dr. Walid bibi/University of khenchela/Algeria

ملخص الدراسة:

جاءت المعايير المحاسبية الدولية من أجل تطبيقها على البيانات المالية المتعلقة بالقطاع العمومي، حيث توفر العديد من المزايا لمالية الحكومات، كما أنها تقضي على أغلب النقائص والعيوب الموجودة في الأنظمة المحاسبية العمومية التقليدية، وفي اطار تطبيق هذه المعايير فإن مراحل تطبيقها والالتزام بها من طرف الدول جاء بشكل متفاوت ونسبي، أما الجزائر وعلى غرار نظامها المحاسبي العمومي الذي يعاني من العديد من النقائص والسلبيات فقد كان سبب في وضع مشروع المخطط المحاسبي للدولة والذي يعد خطوة مهمة للاتجاه لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهو ما يظهر من خلال ما توصل إليه البحث حيث جاء المخطط المحاسبي للدولة PCE كبديل لمدونة حسابات الخزينة كنموذج يأخذ بعين الاعتبار جملة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام آخذا بعين الاعتبار خصائص البيئة الجزائرية، فيما لا يزال قيد التصور والاختبار.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS، المحاسبة العمومية، الاصلاح المحاسبي، الشفافية، المخطط المحاسبي للدولة PCE.

Abstract:

International accounting standards were adopted for financial statements relating to the public sector because they give several benefits to government finances and eliminate the majority of the flaws and errors present in conventional public accounting systems. The stages of application and commitment to these standards by countries occurred in an unequal and relative manner in the context of their application. As for Algeria, it was the reason for the development of the draft accounting scheme for the state, which is a major step towards the implementation of international accounting standards for the public sector, comparable to its public accounting system, which has numerous problems and drawbacks.

Keywords: IPSAS, Public Accounting, Accounting Reform, Transparency, PCE

مقدمة:

يشكل منطق التسيير بالوسائل وتقادم وتعقيد آليات التسيير المالي العمومي دافعاً رئيسياً وسبباً حتمياً لإصلاح المالية العمومية والتي يأتي في مقدمتها الإصلاح الموازناتي ويرافقه بدون شك الإصلاح المحاسبي والذي أصبح ضرورة حتمية لتجاوز كل السلبيات التي يشهدها النظام المحاسبي العمومي الحالي والذي يعتريه جملة من النقائص تتمثل خاصة في الاعتماد على محاسبة الصندوق والتي لا تبرز جوانب الحقوق المثبتة للدولة ونقص الشفافية في عرض القوائم المالية، والا يكون هذا الإصلاح مجديا إلا من خلال بناء مبادئ للمحاسبة العمومية تعتمد على معايير محاسبية دولية والتي من خلالها ستصبح المحاسبة العمومية تفي بنفس الشروط المتعلقة بالاكتمال والشمولية والصور الصادقة للوضعية المالية للدولة وأن تقدم المساعدة في الإدارة الفعالة للمال العام ولاسيما بتوفير فهم أفضل لتكاليف مختلف المهام التي تؤديها الإدارة وأصبحت هناك حاجة ماسة إلى أن تتطور المحاسبة العمومية في اتجاه تحديث الإدارة المالية للدولة بغية تزويدها بمعلومات أكثر اكتمالا تمكنها من اتخاذ قرارات أفضل، وبالتالي فإن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ستضع الحكومات أمام حقيقة التعامل مع المال العام بذات الطريقة التي يتعامل فيها القطاع الخاص مع أمواله فملكية المال العام تؤول للشعوب والحكومات تشرف عليه وتنفقه وتتعامل معه نيابة عن الشعوب.

وبناء على ما سبق فقد تم صياغة الإشكالية كالآتي:

إلى أي مدى تظهر استجابة اصلاح النظام المحاسبي العمومي الجزائري للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS؟

تساؤلات الدارسة

تجيب الدراسة على التساؤلات الآتية:

- فيما تتمثل متطلبات تبني المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر؟
- ما هي أهم المعايير المحاسبية الدولية التي تبنتها الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي؟
- ما هي التحديات التي تواجه عمل نظم الإنذار المبكر؟

أقسام البحث

للإجابة على مشكلة البحث حاولنا حصرها والاجابة على أسئلتها من خلال المحاور الآتية:

- ✓ أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر ومتطلباته
- ✓ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في مقابل تبني المعايير في الجزائر
- ✓ تقييم مدى توافق المخطط المحاسبي للدولي في ظل الإصلاح المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية

منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتبار أنه المنهج الملائم لوصف البيانات والمعلومات التي تم تجميعها عن متغيرات الدراسة والاجابة على الاشكالية المطروحة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مدى استجابة مباديء المحاسبة العمومية في الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS وإلى أي مدى وصلت مجريات عملية تبني هذه المعايير على أرض الواقع، خاصة وأن الاستجابة لهذه المعايير لم يعد خياراً أمام الدول بل أصبح ضرورة حتمية مؤكدة فهو يسمح بالقراءة الواضحة والشفافة لتسيير المالية العمومية، وتوفير بيانات مالية قابلة للمقارنة بين منشآت القطاع العام للدول.

أهداف الدراسة

يكتسب البحث أهميته كونه:

- يعالج موضوع الإصلاح المحاسبي في الجزائر خاصة وأنه حالياً يمثل أحد أهم ورشات العمل في وزارة المالية؛
- يسلط الضوء على علاقة الإصلاح المحاسبي في الجزائر بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS حيث أصبح تبني هذه المعايير ضرورة ملحة في ظل دعوة أغلب المنظمات المالية الدولية إلى عصرنة الأنظمة الموازناتية المحاسبية للدول من أجل تحقيق الحكومة المالية الرشيدة والشفافية.

أولا: أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر ومتطلباته

تشير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS إلى مجموعة من المعايير المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بغرض استخدامها في إعداد البيانات المالية من قبل القطاع العام في جميع أنحاء العالم. وتستند هذه المعايير على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حيث يعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSASB هيئة متخصصة متفرعة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وهو عبارة عن منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسست عام 1977، ومهمته خدمة المصلحة العامة من خلال الاستمرار في تعزيز المهنة والمساهمة في تطوير اقتصاديات دولية قوية عن طريق إقرار الالتزام بمعايير مهنية عالية المحاسبة عالميا، الجودة والترويج لها، وتعزيز المقاربة الدولية لهذه المعايير والحديث عن قضايا الصالح العام التي تعتبر فيها الخبرات المهنية على قدر كبير من الأهمية. (مزياني و حفصي، 2019، ص: 145)

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في الإدارات العمومية سيسمح بتحسين المعلومات المستمدة من محاسبة القطاع العام، كما يساعد أيضا على إجراء المقارنة وتوفير الأدوات الرقابية على الهيئات والمنظمات الحكومية، وكذلك يساهم في إحداث تغييرات عميقة في الإدارة العمومية سواء في الطريقة التي يسير بها المال العام أو في شكل التعرف على بنود الملكية العامة وقياسها والإفصاح عنها. (خالد و نصر، 2022، ص: 161)

كما أن تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يساهم في ترشيد النفقات العامة للدولة وذلك من خلال عرض المعلومات المالية والإفصاح عنها مما يساهم في اتخاذ قرارات تحقق الرشادة في تحديد النفقات العمومية وفي مدى تنفيذها في تحقيق أهدافها، وبالتالي إعطاء أكثر شفافية في تقديم المعلومات والمساءلة المالية حول أداء وفعالية تسيير الموارد المالية. كما تشمل فوائد تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ما يلي: (خالد و نصر، 2022، ص: 161)

- **المساءلة:** من متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية IPSAS زيادة الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية والمحاسبية وبالتالي زيادة مستوى المساءلة أمام مختلف الجهات الرقابية في الحكومة؛
- **الشفافية:** عند اعتماد معايير المحاسبة الدولية يصبح الكشف الكامل ضرورة حتمية لحكومة القطاع العام المحاسبية؛
- **النزاهة:** لا تكون التقارير الحكومية أو تقارير الإدارات العمومية ذات نزاهة ومصداقية إذا لم تراقب من طرف جهات أخرى مثل ما هو مطبق في المحاسبة العمومية (ليس هناك رقابة من طرف المدقق الخارجي) وبالتالي فإن الحاجة إلى هيئة مثل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام التي ستضع هذه القواعد بات حتميا.

1. **نهج التحول لتطبيق معايير محاسبة القطاع العام IPSAS**

إن تطبيق معايير محاسبة القطاع العام الدولية يتطلب استعدادات كبيرة لانجاح العملية، لاسيما في مجال توفير الموارد البشرية والمادية التي من شأنها أن تسهم في تحقيق التحول بشكل مرن وناجح، غير أن المعضلة تكمن في كيفية اجراء هذا التحول إذ يرى الكثير من المفكرين أنه يوجد طريقتين للتحول ولكل منهما ايجابيات وسلبيات. (لعلالبية و زرقين، 2016، ص ص: 331، 332)

- ✓ **نهج التحول التدريجي:** ويرى مؤيدوا هذا النهج أن كل مجال من مجالات المحاسبة يحتاج أن يُدرس بانفراد وأن التعديلات ينبغي أن تتم مع الاعتبار التام لما تتضمنه المجالات الأخرى، ومن جهة أخرى يجب أن يتم التحول عبر فترة زمنية متوسطة، فالأمر ليس مجرد فرض نظام جديد دفعة واحدة إنما يحتاج تطبيق المعايير إلى تحول تدريجي في فترة من 2 إلى 10 سنوات مع إعطاء كامل الإمكانات ليتجسد على أرض الواقع. ويشجع على اتباع هذا النهج مجلس معايير محاسبة القطاع العام الدولية الذي أصدر معيار على الأساس النقدي، ويرى المجلس أن هذا المعيار هو خطوة هامة نحو تحسين واتساق وقابلية مقارنة التقرير المالي بموجب الأساس النقدي المحاسبي وتشجيع تبني هذا المعيار. ومزايا هذا النهج هي:
  - يضمن تحول مرحلي وفعال ويحافظ على السير العادي للعمل كما يمكن التحكم بكامل مراحله؛
  - لا يستنزف موارد كبيرة قد لا تستطيع عدة حكومات توفيرها في فترة قصيرة؛
  - يحقق نتائج أكيدة تتسم بالواقعية ويسهل تطبيقها على أرض الواقع؛
  - درجة المخاطرة ضئيلة مقارنة بنهج التحول المتكامل؛
  - الاستفادة المثلى من الجهات المرافقة والداعمة للتحول؛
  - يؤدي إلى تدريب حقيقي للعنصر البشري على كافة المستويات.
- ✓ **نهج التحول المتكامل:** يستند مؤيدوا هذا النهج إلى كون عناصر الادارة المالية العمومية مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً حيث لا يمكن اجراء تغيير إلا في اطار منظومة متكاملة تمس عدة مجالات ادارية ومحاسبية، غير أن الأمر لا يخلو من مخاطرة يمكن أن تؤدي إلى فشل عمليات التحول، ناهيك أن هذا المنهج يتطلب استنزاف موارد كبيرة قد تعجز الحكومات على توفيرها دفعة واحدة، وقد أوضحت تجربة

استراليا ونيوزيلندا (التي بدأت في تغيير كبير لأنظمة الادارة لديها في أوائل وأواسط الثمانينات) أن التطور التقليدي ليس ملائما في فترة قصيرة جداً ومزاياه:

- توفير الوقت لأنه عادة ما يتم على المدى القصير؛
- سهولة اكتشاف الأخطاء الناجمة عن التطبيق المتكامل لمشروع التحول وتصحيحها في الوقت المناسب؛
- يؤدي إلى انتاج نظام جديد يتمتع بالترابط والتجانس بين مكوناته؛
- لا يعطي الفرصة لتضارب المعلومات بين النظام القديم والجديد؛
- إن نتائج تطبيق هذا النهج تؤدي إلى صياغة اجراءات متجانسة خاصة بين مختلف الوزارات والهيئات العمومية.

✓ **المفاضلة بين الأسلوبين:** لقد أوصى مجلس معايير محاسبة القطاع العام الدولية بالتطبيق المرحلي للمعايير، حيث أصدر مؤخراً معياراً على الأساس النقدي للدول الراغبة في تبني معاييره، أما الدول التي سارعت في التحول فقد اختارت النهج التدريجي لما له من مزايا. والجدول الآتي يعطي تصنيفاً لمستويات التطابق لتسعة عشرة دولة تنتهج أسلوب التطبيق التدريجي للمعايير.

الجدول رقم 01: مستوى تطابق الدول مع معايير IPSAS حسب دراسة Benito , brusca et Montesinos

مستوى التطابق مع IPSAS	الدول
أقل من 50 %	الأرجنتين، الشيلي، النرويج، فرنسا، إيطاليا، كندا (المستوى المحلي والمركزي) النمسا وسويسرا (المستوى المحلي)
55%> تطابق >65%	فنلندا، إسبانيا، بلجيكا (المستوى المحلي والمركزي) النمسا وسويسرا (المستوى المحلي)
أكثر من 70%	استراليا، السويد، زلندا الجديدة، المكسيك، البرتغال، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا (المستوى المحلي والمركزي)

المصدر: لعلايبية مالك وزرقين عبود، "متطلبات اصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بما يوافق معايير محاسبة القطاع العام الدولية IPSAS"، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 15، 2016، ص: 332.

2. عرض تجارب بعض الدول في تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

الجدول رقم 02: بعض تجارب الدول في تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

عرض تجربة فرنسا	الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة الذمة المالية للدولة صدور التعليمة 1994 وتلتها التعليمة العامة 1997 لتبني عملية الإصلاح وصدور القانون العضوي المتعلق بقانون المالية في 1 أوت 2001، اعتمد الإصلاح على مبادئ المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية التي تعتمد على أساس الاستحقاق، ومبدأ الشفافية والمساءلة كما يعتمد على مبدأ الفصل من المحاسبة الإدارية التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبة العامة التي يمسكها المحاسبون العموميون ويأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية للقطاع العام حيث تبنت لجنة المحاسبة الفرنسية 13 معيار يتوافق مع النظام المالي للدولة ابتداء من سنة 2006.

عرض تجربة الأمم المتحدة	اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2006 معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ومؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة بأن معايير المحاسبة الدولية أنسب للمنظمات الحكومية وقامت ثماني مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في تقاريرها المالية والمنظمة البحرية الدولية الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.
عرض تجربة بلجيكا	باشرت سنة 2003 اصلاحا شمل القانون العضوي المتعلق بنظام الميزانية وإلغاء القانون المتعلق بتنظيم مجلس المحاسبة ومس القانون المتعلق بالميزانية والمحاسبة المرتبطة بالبلديات والقطاعات الجهوية ويركز الإصلاح أساسا على الاعتماد على نظرية القيد المزدوج وإصلاح نظام المحاسبة العمومية وذلك بتحضير النصوص التشريعية المتعلقة بالمخطط المحاسبي للدولة والاعتماد على محاسبة الذمة المالية للدولة.
عرض تجربة نيوزيلندا	بدأ التخطيط لإدخال أساس الاستحقاق المحاسبي في نيزيلندا في منتصف الثمانينات كجزء من الإصلاحات الاقتصادية أين قامت بالخصخصة للكيانات التجارية للدولة ومع صدور قانون المالية العامة سنة 1989 اعتمدت الموازنة الموجهة بالنتائج، ولخصت تجربة نيزيلندا في جملة واحدة أن المسيرين الجيدين لا يمكنهم النجاح في نظام سيء والمسيرين السيئين لا يمكنهم أن ينجحوا في نظام جيد، فيجب أن يكون الاثنين جيدين على حد السواء وأصدرت نيزيلندا 1992 لأول مرة قائمة مالية معدة وفقاً لأساس الاستحقاق.

المصدر: سامية قوريش، **متطلبات وآفاق عصرنة نظام المحاسبة العمومية في ظل التوجه نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في الجزائر**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، 2021/2020، ص: 25.

3. متطلبات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البيئة الجزائرية

تطورت المحاسبة العمومية الحديثة بشكل سريع وأصبح لديها أبعاد تسييرية بحتة وتنوعت أدواتها باستخدامها لمحاسبة التكاليف من جهة والمحاسبة الإدارية وكافة تقنياتها من جهة أخرى، وعليه فإن اصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر أصبح حتمية حتى تتماشى مع الممارسات الدولية. وعليه يجب أن يمس الإصلاح كل الجوانب ذات العلاقة سواء كانت تتعلق بالمحاسبة العمومية والتي تشمل ما يلي: (مزياني و حفصي، 2019، ص ص: 149، 151)

1. **مشاركة الأطراف ذات العلاقة:** يتطلب اعتماد معايير IPSAS بنجاح فهم وتثقيف واشراك الأطراف ذات العلاقة الرئيسيين بما في ذلك أصحاب المناصب السياسية والمدققون والمحاسبون العموميون ومصارف الدولة والوزارات. ويحتاج إلى مشاركة ودعم الجهاز التنفيذي الحكومي إلى جانب لجنة الحسابات العامة ومهنة التدقيق وهيئات التمويل ولن ينجح التغيير إذا تم فرضه.
2. **تغيير أساس القياس المحاسبي:** يعتمد نظام المحاسبة العمومية الحالي على الأساس النقدي الذي تعتبر واقعة تحصيل الإيرادات وواقعة سداد النفقات هي المعيار لتجميع وتسجيل وقياس النتائج بغض النظر عما إذا كانت الإيرادات المحصلة أو تلك النفقات المسددة تخص الفترة الزمنية الحالية غير أن اعتماد الأساس النقدي في المحاسبة العمومية يتعذر معه إجراء المقارنة بين السنوات المتتالية بسبب تداخل نشاطها ولا يوفر بيانات حول تطور أو توزيع عناصر الذمة المالية للوحدات الحكومية بتقييم

الأصول والاهتلاكات ومتابعة المخزونات. لذا يتوجب تعديل أساس القياس بالتحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي يتم الاعتراف بالمعاملات والأحداث الأخرى في البيانات المالية بموجب هذا الأساس عند وقوعها، وليس فقط عند قبض أو دفع النقد أو النقد المعادل.

3. **تخفيف مركزية السلطة:** شهدت مؤسسات الدولة في العقود السابقة مركزية السلطة حيث تتولى الحكومة جميع شؤون المستويات الإدارية الأخرى من تخطيط ورقابة، ونتج عن هذا الوضع تنميط نظم المعلومات المحاسبية في كل الوحدات الحكومية دون منح أي من هذه الوحدات سلطة تطوير هذه النظم، ونظرا لاختلاف الهدف بين كل وحدة حكومية وأخرى فإن تصميم البرامج والأنشطة ووحدات الأداء سيختلف في كل منها.
4. **تكوين العنصر البشري:** لقد كان اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحديا في العديد من البلدان حيث يتطلب التنفيذ برنامج من التدريب لرفع المهارات، وربما سيكون هناك ضغوط إضافية لتوظيف واستبقاء الموظفين المهرة في هذا المجال.
5. **الإصلاح الهيكلي والقانوني:** تمثل مهمة الإصلاح الهيكلي لاستيعاب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحديا كبيرا، التغيرات القانونية مطلوبة وكذلك اللوائح الجديدة وممارسات الحوكمة، هذه الإصلاحات قد تكون معقدة وتستغرق وقتا طويلا، ستكون هناك حاجة أيضا إلى هيئة معايير حكومية ولجنة مالية من أجل النظر في التفسيرات والتطبيقات الخاصة بكل دولة والتداول بشأنها.
6. **تبني تقنيات وتكنولوجيا حديثة في الوحدات العمومية:** من أجل تسهيل عملية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتوجب توفير تكنولوجيا كافية وفعالة لأن استخدام النظم المحاسبية الالكترونية يزيد من سرعة الإنجاز فيما يتعلق بالعمل المحاسبي ويتيح فرصة الحصول على معلومات محاسبية أكثر دقة، مما يكون له أثر إيجابي على التقارير المالية.
7. **الدعم الخارجي:** يمكن للحكومات وكيانات القطاع العام الاستفادة من الدعم الخارجي فمثلا يمكن أن تساعد المنظمات المهنية للمحاسبة في رفع مستوى الوعي بالحاجة إلى تقارير مالية شفافة في القطاع العام، بما في ذلك توفير التدريب على المعايير المحاسبية، يمكن للجهات المانحة أن تدعم الاحترافية في الإدارة المالية للقطاع العام في حين أن شركات التدقيق وغيرها من أصحاب المصلحة يمكن أن يساعدوا في التدريب على إدارة المالية العامة والخبرة وبناء القدرات.

ثانيا: المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS في مقابل تبني المعايير في الجزائر

1. استراتيجية تطبيق معايير المحاسبة الدولية

تجدر الإشارة أن الجزائر تعمل على تبني استراتيجية لتطبيق معايير IPSAS، تبعا لدرجة التطبيق المبنية في: (عامر، 2021/2020، ص: 142)

- المعايير المعمول بها في ظروف معينة؛
- المعايير المعمول بها دون قيد أو شرط؛

- المعايير التي لا بد من تأجيل التنفيذ؛
- المعايير التي يتعين استبعادها.

وفي إطار سياسة الدولة الاستراتيجية لاعتماد المعايير الدولية للقطاع العام تحاول كخطوة أولى بالتركيز على المعايير التي تتوافق مع البيئة الداخلية للدولة وتستطيع تطبيقها حاليا، في انتظار تهيئة المناخ لتطبيق المعايير الأخرى، وعلى هذا الأساس احتوى مشروع المعايير على 17 معيارا حيث تمت صياغته بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مع تكييفها مع البيئة المحلية، والنظام المحاسبي المالي SCF والنظام المحاسبي الفرنسي PCG.

2. المعايير المحاسبية الدولية المتبناة في الجزائر

في إطار العمل على عصرنة نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تم تنصيب لجنة مختلطة (تتكون من أعضاء فرنسيين وجزائريين)، من أجل صياغة مرجع للمعايير المحاسبية التي تتوافق والواقع الجزائري، وذلك في إطار ما يعرف بجزأرة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .قامت هذه اللجنة بدراسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حيث تبنت حتى الآن 17 معيار حسب البيئة الجزائرية، والتي تنقسم إلى نوعين هما: (عامر، 2021/2020، ص ص: 140، 141)

✓ **المعايير الدولية التي سيتم اعتمادها في الجزائر:** لقد اعتمدت الجزائر بعض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي بلغ عددها 12 معيار مع تكييفها بما يتماشى مع البيئة الجزائرية، والجدول التالي يوضح معايير IPSASالمعتمدة:

جدول رقم 03: تقديم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي سيتم اعتمادها في الجزائر

رقم المعيار	عنوان المعيار	رقم المعيار	عنوان المعيار
IPSAS 1	عرض البيانات المالية	IPSAS 13	عقود الايجار
IPSAS 2	بيان التدفق النقدي	IPSAS 19	المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة
IPSAS 3	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IPSAS 21	انخفاض قيمة الأصول غير مولدة للنقد
IPSAS 7	الاستثمارات في المنشآت المشتركة (الزميلة)	IPSAS 23	الإيرادات من المعاملات غير التبادلية
IPSAS 9	الإيرادات من المعاملات التبادلية	IPSAS 24	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية
IPSAS 12	المخزون	IPSAS 31	الأصول غير ملموسة

المصدر: عامر مريم، **شروط استجابة القطاع العام الإداري الجزائري لتطبيق معايير المحاسبة الدولية IPSAS**، أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر 03، 2021/2020، ص: 141.

من خلال الجدول يتضح أن المعايير التي تبنتها الجزائر تختلف من حيث الترقيم عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وهذا الاختلاف من حيث أرقام المعايير قد يتبعه اختلافات وفروقات كذلك في مضمون بعض المعايير، كما يتضح أيضا ان الجزائر اعتمدت معظم معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام التي تساعد في إعداد

القوائم المالية باعتبارها وسيلة الإدارة في الاتصال بالأطراف الداخلية والخارجية المهتمة بأنشطة الدولة. (عامر، 2021/2020، ص: 141)

✓ المعايير الفرنسية التي سيتم اعتمادها في الجزائر

إضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تبنتها الجزائر فقد تبنت حتى الآن في مشروعها 5 معايير فرنسية توضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 04: تقديم المعايير الفرنسية التي سيتم اعتمادها في الجزائر

رقم المعيار	عنوان المعيار	رقم المعيار	عنوان المعيار
2	الأعباء	10	مكونات خزينة الدولة
6	الأصول المادية	11	الديون والأدوات المالية لأجل
9	الديون والأدوات المالية لأجل		

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 141.

كما ان وزارة المالية لم تفصح عن أي وثيقة بالتفاصيل حول دراسة هذه المعايير وطريقة تكييفها مع واقع المحاسبة الجزائرية.

✓ المعايير التي يؤجل تطبيقها والتي يمكن الاستغناء عنها

حددت لجنة صياغة مشروع المخطط المحاسبي للدولة المعايير التي يمكن تطبيقها بعد تكييف المعايير السابقة والمعايير التي يمكن الاستغناء عنها حسب الجدول الآتي:

الجدول رقم 05: المعايير التي يمكن تطبيقها والتي يمكن الاستغناء عنها

المعايير التي يمكن تطبيقها	المعايير التي يمكن الاستغناء عنها
- المعيار 8: معلومات مالية عن الاستثمارات في المنشآت المشتركة - المعيار 11: عقود البناء - المعيار 13: عقود الايجار - المعيار 20: الاقصاحات عن الأطراف ذات العلاقة - المعيار 21: انخفاض الأصول غير مولدة النقد	- المعيار 10: المعلومات المالية في الاقتصاديات شديدة التضخم - المعيار 22: معلومات عن القطاع الحكومي - معيار المحاسبة وفق الأساس النقدي (نظرا للتوصيات المتعلقة بتنفيذ محاسبة الاستحقاق يقترح استبعاد هذا المعيار)

المصدر: سامية قوريش، **مرجع سابق**، ص: 46

✓ تحديد الجوانب النهائية لمشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية

تتمثل هذه المرحلة في العمل على وضع الجوانب النهائية لمعالم النظام الجديد وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 06: تحديد الجوانب النهائية لمشروع العصرنة في الجزائر

عناصر الدراسة	بداية الدراسة	نهاية الدراسة	محتوى الدراسة
التقرير الشهري	جانفي 2008	جويلية 2008	إعادة صياغة دفتر الشروط المتعلق بالنفقات العمومية
دليل المخطط المحاسبي للدولة	جانفي 2008	أكتوبر 2008	دراسة النموذج الذي يحدد كيفية تطبيق المخطط المحاسبي للدولة
مشروع النصوص	جانفي 2008	أكتوبر 2008	صياغة النصوص والوثائق الإدارية
المخطط المحاسبي للدولة	جانفي 2008	مارس 2008	التعريف بالمخطط المحاسبي للدولة والقوائم المالية لهذا النظام

مشروع النصوص	جويلية 2008	سبتمبر 2008	صياغة النصوص الوظيفية لنظام المعلومات المحاسبي والموازنة
التقارير المطبقة على البرامج التكوينية	جوان 2008	سبتمبر 2008	إعداد التكوينات والبرامج الأساسية لمرافقة عملية تنفيذ المشروع
التقرير الوسيط	سبتمبر 2008	ديسمبر 2008	يوضح هذا التقرير كيفية تعميم تطبيق المشروع عبر كل الوزارات
التقرير الشهري	ديسمبر 2008	مارس 2009	تدعيم تنفيذ مختلف العروض السابقة المقدمة حول الإصلاح
التقرير النهائي	أفريل 2009		يحدد هذا التقرير التصور النهائي لمشروع العصرنة

المصدر: سامية قوريش، **مرجع سابق**، ص: 42.

يمثل الجدول المرحلة النهائية لوضع مشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية حيز التنفيذ وذلك بعد استكمال المهام الآتية: (ميلود و تيقاوي، 2017، ص: 259)

- إنهاء عملية الإحصاء الكلي للاستثمارات المادية للدولة من طرف المديرية العامة للأملاك الوطنية من أجل إدراجها ضمن المخطط المحاسبي الجديد وفقا للمعيار IPSAS17 المتعلق بالاستثمارات؛
- إدراج عملية التقييد المحاسبي الآني للحقوق المثبتة المتعلقة بالإيرادات وذلك بالتنسيق مع المديرية العامة للضرائب وفق ما تمليه الإجراءات الواردة في معيار IPSAS23 المتعلق بـ: الايرادات السيادية؛
- إتمام الدورات التكوينية المتعلقة بمختلف المتدخلين في مجال المحاسبة العمومية لا سيما المحاسبين العموميين بكل أصنافهم إلى جانب الآمرين بالصرف والمرافقين العموميين.

ثالثا: تقييم مدى توافق المخطط المحاسبي للدولي في ظل الإصلاح المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية

1. واقع الإصلاح المحاسبي في الجزائر

مع تطور الاطار الفكري للمحاسبة الحكومية من بدايته بشكل لافت من نظام محاسبي يعتمد على تسجيل وتبويب العمليات المالية لاحكام الرقابة عليها في اطار أكثر دقة وشفافية يعتمد على تقديم المعلومات وتحليل أكثر للقوائم المالية وتبويبها لاستعمالها في عملية اتخاذ القرارات وترشيد عمليات الانفاق العمومي ووضع إجراءات رقابية أكثر فعالية للتقليل من المخاطر المالية وحماية المال العام، كان لابد على الجزائر من التوجه نحو إصلاح النظام المحاسبي لمسايرة تطورات تسيير المالية العمومية الحديثة من خلال العمل والتوجه نحو تبني نظام محاسبي أكثر مرونة وملائمة. (لحول و ديلمي، 2022، ص: 335)

قامت الجزائر من خلال المديرية العامة للمحاسبة التابعة لوزارة المالية في 1995 وفي إطار حركة إصلاح مؤسسات الدولة بطرح مشروع لإصلاح نظام محاسبتها العمومية بشكل يجعله أداة فعالة لتحقيق الرشادة والاقتصاد في تسيير الموارد العمومية، وكخطوة أولى لهذا الإصلاح تم الانطلاق في التحضير والصياغة التقنية للقواعد المحاسبية من خلال تحديد المعالم الأولية للمشروع المتمثلة في الانتقال من محاسبة الخزينة إلى محاسبة الذمة المالية ووضع حسابات المخطط المحاسبي للدولة، ليتم في الخطوة الموالية وضع مشروع هذا المخطط قيد التجربة

من أجل التأكد من مدى صلاحيته للتطبيق على أرض الواقع حيث تم اختبار مدونة الحسابات على مستوى ستة ولايات، لتثبت عملية الاختبار وجود مشاكل تحول دون تطبيق المخطط الجديد مما أدى إلى التخلي عنه.

وعملت الجزائر بعد عدم نجاح تطبيق المخطط المحاسبي إلى طرح مشروع آخر تضمن اعتماد تطبيق معايير IPSAS من خلال عملية إصلاح نظام موازنتها كخطوة أولى يتبعها برنامج إصلاح للنظام المحاسبي، وتم اطلاق عملية إصلاح جديدة للنظام الموازناتي سنة 2005 والتي تضمنت في مرحلتها الأولى صياغة محاور المشروع. وفي سنة 2006 تم إعداد تطبيق خاص بالاعلام الآلي ووضع مشاريع استحداث جداول إضافية ضمن ميزانية الدولة من أجل إعطاء شفافية أكبر للمعلومات وتبسيط شكل الميزانية المعتمد، ليليها في سنة 2007 الشروع في وضع الاطار المتعلق بتحديث هيكلة إجراءات تنفيذ النفقة العمومية.

كانت المرحلة النهائية المبرمجة لهذا المشروع تتمثل في إحصاء عناصر الذمة المالية للدولة من استثمارات وأملاك وذلك بغية إنجاح تطبيق مبدأ الذمة المالية بالإضافة إلى صياغة مرجع المعايير المحاسبية الذي يتماشى ومعايير IPSAS. (عبدوس، و بن بلقاسم، 2019، ص: 14)

ويقترح مشروع المخطط المحاسبي للدولة المزعم تطبيقه10 أقسام مصنفة من 0 إلى 9 شبيهة بمحاسبة القطاع الخاص. (لحول و ديلمي، 2022، ص: 335) كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 07: مقارنة بين مدونة حسابات الخزينة والمخطط المحاسبي للدولة المبرمج تطبيقه في اطار الاصلاح

مدونة حسابات الخزينة العمومية (حاليا)	المخطط المحاسبي للدولة PCE (الإصلاح)
-الصنف01: الصندوق والحافظة	*أقسام حسابات الأصول:
-الصنف 02: عمليات الميزانية	-القسم 02: الاستثمارات
-الصنف 03: عمليات الخزينة	-القسم 03: حسابات الربط والمخزون
-الصنف 04: المتعاملون	-القسم05: الحسابات المالية
-الصنف 05: عمليات الترتيب	*أقسام حسابات الخصوم
-الصنف 06: النتيجة	-القسم 01 النتائج والديون
-الصنف 07: الديون المضمونة من طرف الدولة	-القسم 04: حسابات ودائع الغير والمراسلون
-الصنف 08: الإيرادات المختلفة للدولة	*أقسام حسابات العرض الاقتصادي لنتائج تنفيذ الميزانية العامة للدولة:
	-القسم 06: حسابات الأعباء
	-القسم 07: حسابات الموارد
	القسم 08: فائض وعجز الميزانية
	القسم 09: تنفيذ قانون المالية
	-القسم 0: الالتزامات خارج الميزانية

المصدر: لحول كمال وديلمي هاجرة، "منهجية تسيير عمليات الانفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023 دراسة تحليلة لقطاع الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث"، **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص: 335.

2. الاتفاقيات المبرمة لإعداد مشروع تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS

تتمثل الاتفاقيات المبرمة من أجل الشروع في عملية عصرنة النظام المحاسبي للدولة وفق أسس ومبادئ تستجيب للمعايير الدولية للمحاسبة العمومية، في الجوانب التعاقدية في مجمع مركز البحث وتطوير الاقتصاد والمالية بفرنسا لبداية مشروع إصلاح المحاسبة العمومية وتم الاتفاق على فترة أربع سنوات وقد حدد تاريخ بداية الأشغال من 2005/04/13 أما تاريخ نهاية الأشغال فكان 2009/04/30. (ميلود و تيقاوي، 2017، ص: 256)

أما بالنسبة لعمل فرقة المشروع فقد تمثل في الاهتمام بالجوانب الإدارية وهكذا بتكوين لجان اداريين مكلفين بإعداد المخطط المحاسبي للدولة في الاشراف على عملية الإصلاح، بالإضافة إلى فريق المشروع المتمثل في الإدارة العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية وتتمثل مجموع المهام المكلفين بها فيما يلي: (ميلود و تيقاوي، 2017، ص: 256)

- يشمل عمل أعضاء اللجنة التوجيهية بفحص النسخة الأولى من مجموعة حسابات الدولة المحددة لنمط التكيف مع المعايير المحاسبية للدولة والتحقق من الأعمال المنجزة من أجل العمل على وضع معايير لحسابات الدولة الجزائرية؛
- اللجنة التنفيذية لعصرنة نظام الميزانية من أجل التنسيق بين العناصر المكونة لمشروع عصرنة الميزانية لتتوافق مع المخطط المحاسبي للدولة؛
- يشمل عمل فريق المشروع المتمثل في الإدارة العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية الجزائرية بدراسة كل مرحلة من مراحل المشروع.

3. مدى توافق الإصلاح المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية

إن تقريب النظام المحاسبي للدولة إلى محاسبة القطاع الخاص سوف يسمح بكل سهولة من عرض نتيجة قانون المالية ورصيد الميزانية بالإضافة إلى التقييم الحقيقي لأصول الدولة من ممتلكات عقارية ومنقولة وكذا تحسين جودة القوائم المالية وتسهيل عمليات المقارنة للقطاع العام مع مختلف الدول التي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS.

كما أن إدراج حسابات الاستثمارات ضمن مشروع المخطط المحاسبي الجديد للدولة يستلزم وضع تقنية للتقييد المحاسبي لاهتلاكاتها، هذا الاهتلاك الذي يضمن في اطار المحاسبة الخاصة وظيفتين: وظيفة مالية بحيث يعمل من خلالها الاهتلاك على تحميل تكاليف الاستثمارات على عدة سنوات بما لا يؤثر على القدرة التمويلية للهيئة صاحبة الأصول، كما يسمح بزيادة طاقة التمويل الذاتي من خلال المبالغ المحتفظ بها في الحسابات الخاصة بمئونات الاهتلاك، وظيفة اقتصادية تسمح بتحديد ومتابعة القيمة الاقتصادية للاستثمارات عبر مختلف سنوات الاستغلال. (لحول و ديلمي، 2022، ص: 336)

بالنسبة للتقييد المحاسبي وفق المخطط المحاسبي الجديد المرتقب بعد الإصلاح سيتم بنفس المبدأ محاسبة القيد المزدوج مع المخطط المحاسبي القديم مع تغيير في أرقام الحسابات مع إضافة الأصول الوهمية كالعلامة التجارية وبراءة الاختراع مثلا، ومخصصات الاهتلاك سواء للأصول الوهمية أو الغير وهمية من عقارات ومنقولات، وتجدر

الإشارة هنا إلى أن الأصول الوهمية والغير وهمية يتم تسجيلها بنفس تكلفة الإنجاز، وهذه هي أهم العناصر الجديدة التي يرتكز عليها الإصلاح وهي شبيهة بمحاسبة القطاع الخاص وهو ما من شأنه إعطاء صورة مالية حقيقية لموجودات الدولة إلا أن تحقيق هذا يستوجب الإسراع في انهاء عملية الإحصاء الكلي للاستثمارات المادية للدولة من طرف المديرية العامة للأملاك الوطنية من أجل إدراجها ضمن المخطط المحاسبي الجديد وفقا للمعيار IPSAS المتعلق بالاستثمارات. (لحول و ديلمي، 2022، ص: 342)

4. حسابات الدولة والقوائم المالية في ظل المعايير الدولية للقطاع العام IPSAS

يعتمد مجمع الاستشارات الفرنسي GIP-ADETE في تصميم حسابات الدولة على مجموعة من المباديء الأساسية تتمثل في: (عبود، 2019/2018، ص: 338)

- التسمية الحالية لحسابات الخزينة NCT؛
- المخطط المحاسبي الصادر سنة 2002 لحسابات الدولة الجزائرية PCE الذي مازال في مرحلة الاختبار؛
- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS.

وقد تم تصميم خريطة الحسابات لتنفيذها في المستقبل في نظام المعلومات المتكامل يعتمد بشكل كبير على نظام المعلومات الآلي لتسهيل المعاملات المالية بين مختلف الإدارات العمومية.

5. تقييم المخطط المحاسبي للدولة في الجزائر PCE مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS

فيما يلي أوجه استفادة مشروع PCE من GPFR* من خلال التعرض لأوجه الاتفاق والاختلاف بين الاطارين من النواحي الآتية: (مسعود و عادل، 2020، ص ص: 95، 100)

✓ **الهدف:** أهم هدف هو اتفاق كلا الاطارين GPFR وPCE حول تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين للمساءلة واتخاذ القرارات بتوفير معلومات ملائمة للمستخدمين ومتخذي القرار بالاعتماد على توليفات محاسبة تلبي حاجاتهم، ويكمن الاختلاف في التفاصيل حيث حدد الاطار المفاهيمي لـ GPFR وسائل تجسيد هدف تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين والمساءلة واتخاذ القرار.

✓ **المخرجات:** حدد مجلس IPSAS نطاق إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام ضمن إطار المفاهيم كونه أوسع من نطاق القوائم المالية، وذلك بإنتاج معلومات تضمن للمستخدمين تقييم مناسب لعمل المنشأة، كما تبنى مشروع PCE نفس التوجه مع اختلاف في عدد القوائم.

✓ **خصائص القطاع العام:** نبه مجلس IPSAS إلى إشكالية نابعة من دور الدولة في تلبية الحاجات العامة، وهذا مهم بالنسبة لمشروع PCE خصوصا وأن الجزائر تعتمد بشكل كبير على القطاع العام في أداء الخدمات العامة مما يوفر لها حلولا تخدم مشروع PCE.

* **GPFR** الاطار المفاهيمي الخاص بإعداد التقارير المالية ذات الغرض العام من قبل منشآت القطاع العام هو الاطار الذي ينص على المفاهيم التي ينبغي تطبيقها عند وضع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS وإرشادات الممارسة الموصى بها RPGS المطبقة على إعداد وعرض التقارير المالية ذات الغرض العام.

✓ **العرض**: لاستفادة مشروع المخطط المحاسبي للدولة من كيفية عرض المعلومات وفق الإطار المفاهيمي GPFR ينبغي معرفة المفاهيم التي أسست لمفهوم العرض وهي:

- اختيار المعلومات التي تلبي حاجة المستخدمين؛
- تحديد موقع المعلومات لتلبية حاجة المستخدمين؛
- تنظيم المعلومات لبيان العلاقة القائمة ودعم إمكانية المقارنة.

وقد جاء ضمن مشروع قانون المحاسبة العمومية في المسودة المنشورة من طرف وزارة المالية التأكيد على تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ضمن الإصلاح المحاسبي حيث ورد ضمن نسخة المشروع وفي أهدافه ما يلي: يسمح هذا الإصلاح إلى الانتقال من محاسبة الصندوق إلى المحاسبة على أساس الحقوق المثبتة أو المحاسبة السنوية المستوحاة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. (المالية، 2022، ص: 2)

خاتمة

على الرغم من الأهمية الكبرى التي يحققها تبني المعايير المحاسبية الدولية للأنظمة المحاسبية الحكومية عند تبنيها إلا أن عددا قليلا من هذه الدول شكلت الامتثال التام لمتطلبات هذه المعايير وبالتالي فإن أغلب هذه الدول سمحت بتوافق وتكييف لأنظمتها المحاسبية مع المعايير المحاسبية الدولية وذلك حسب احتياجاتها المحلية وبما يتوافق مع بيئتها الداخلية، وهو ما حدث مع النظام المحاسبي الجزائري والذي كغيره من الأنظمة المحاسبية لم يعد النظام المحاسبي الحالي مناسبا في ظل التطور والتغيير الدولي في المجال المحاسبي، وما يعتريه من نقائص جعلته غير قادر على تلبية تقديم معلومات مناسبة وموضوعية وشفافة وفي الوقت المناسب، وهو ما تطلب مواكبة التطور المحاسبي الدولي وتبني 17 معيارا محاسبيا بما يخدم البيئة الجزائرية في انتظار توسيع اعتماد معايير أخرى في المستقبل خدمة لتطور النظام المحاسبي الحكومي. ومن خلال ما سبق فقم تم التوصل إلى جملة من النتائج كما يلي:

- ✓ جاء المخطط المحاسبي للدولة PCE كبديل لمدونة حسابات الخزينة كنموذج يأخذ بعين الاعتبار جملة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام آخذا بعين الاعتبار خصائص البيئة الجزائرية، فيما لا يزال قيد التصور والاختبار؛
- ✓ بالموازاة مع الإصلاح الموازناتي المزعم تطبيقه بداية من سنة 2023 والذي يرافقة الإصلاح المحاسبي والذي يمثل أساس التحول من محاسبة الصندوق إلى محاسبة الحقوق المثبتة فإن وزارة المالية في سعي حثيث لتطبيق هذه الإصلاحات بشكل متكامل، ويبقى تنفيذ هذا الإصلاح رهين التحكم في العامل الزمني الذي يشكل العائق الأكبر؛
- ✓ تم اصدار 40 معيار محاسبي دولي يطبق في القطاع العام صادر عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS مع حذف وإعادة اصدار بعض المعايير، حيث تبنت من بينهم الجزائر 17 معيار بما يتناسب مع بيئتها المحلية وطبيعة النظام المحاسبي الجزائري في انتظار تبني معايير أخرى في المستقبل تماشيا مع تطور إجراءات الإصلاح المحاسبي؛
- ✓ باعتبار أن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام مستمرة التغيير، فيجب أن تكون إجراءات إعداد المعايير العمومية الجزائرية أكثر مرونة حتى تواكب المستجدات الحاصلة.

قائمة المراجع:

1. إيمان عبدوس، و سفيان بن بلقاسم. (2019). الاتجاهات الحديثة لأنظمة الميزانية والمحاسبة العمومية كآلية لدعم الإبلاغ المالي الحكومي -دراسة مقارنة. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 13* (03).
2. بعاشي خالد، و حميداتو نصر. (2022). أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS لترشيد نفقات الإدارات العمومية الجزائرية (دراسة ميدانية لبلديات ولاية تيارت). *مجلة آفاق للبحوث والدراسات، 05*(02).
3. بوخالفي مسعود ، و سلماني عادل. (2020). دراسة مقارنة في إعداد التقارير المالية ذات الغرض العام بين مجلس IPSASوPCE في الجزائر . *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 14* (04).
4. لحول، و هجيرة ديلمي. (2022). منهجية تسيير عمليات الانفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023 دراسة تحليلة لقطاع الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث. *المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12* (01).
5. مالك لعلالبية، و عبود زرقين. (2016). متطلبات اصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بما يوافق معايير محاسبة القطاع العام الدولية IPSAS. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* (15).
6. مريم عامر. (2021/2020). شروط استجابة القطاع العام الإداري الجزائري لتطبيق معايير المحاسبة الدولية IPSAS. *أطروحة دكتوراه*. تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر 03.
7. ميلود عبود. (2019/2018). متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر. *أطروحة دكتوراه*. تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أحمد دراية أدرار.
8. ميلود، و العربي تيقاوي. (2017). الآثار المرجوة من الإصلاح المحاسبي العمومي في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS. *التكامل الاقتصادي، 05*(03).
9. نور الدين مزياني، و مريم حفصي. (جوان, 2019). أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر. *مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، 02*(01).
10. وزارة المالية. (نوفمبر, 2022). مشروع قانون المحاسبة العمومية.

واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل التوجه نحو تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)

Reforming the public accounting system in Algeria in light of the trend to adopt international accounting standards in the public sector IPSAS

[1]ط.د. نسيمة أقرور/ جامعة ياحي فارس- المدية / الجزائر
[2]ط.د. محمد الأمين بلميلود / جامعة ياحي فارس- المدية / الجزائر
[1]PHD. Akrour.nassima / University of Yahia Fares-Médéa /Algeria
[2]PHD. Amine belmlimoud/University of Yahia Fares-Médéa/Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتبيان واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وضرورة إصلاحه والتحول لأساس الاستحقاق كبداية لتبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من خلال معالجة إشكالية ما هو واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لتتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام؟ حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

وقد تم التطرق لدوافع إصلاح نظام المحاسبة العمومية بما يتوافق ومعايير المحاسبة الدولية، مع تبيان أهمية ومتطلبات تبني هذا التوجه عبر مختلف مشاريع الإصلاح الميزانياتي والمحاسبي، والمعوقات التي تحول دون الانتقال لمحاسبة النتائج.

خلصت الدراسة أن للنظام الحالي قصور في تقديم بيانات وتقارير ذات جودة ومصداقية لاتخاذ القرار، في حين تبني معايير المحاسبة الدولية يوحد ويقرب الممارسات المحاسبية الدولية ويمكن في ظل مبادئ الحوكمة الرشيدة من إضفاء الشفافية والمساءلة، الإفصاح وجودة المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة العمومية، معايير المحاسبة الدولية، أساس الاستحقاق، القطاع العام، محاسبة الخزينة.

Abstract:14

This study aims to show the reality of the public acconting system in algeria and the need reform it and transform the accrual as a starting point for the adoption of international accounting standards for the public sector by addressing the problem of what is the reality of reforming the public accounting system in algeria to comply with international accounting standards in the public sector? Where the descriptive analytical approach was adopted. The motives for reforming the public accounting system in accordance with international accounting standards have been addressed, with an indication of the importance of and requirements for adopting this approach through various budgetary and accounting reform projects and the obstacles that prevent the transfer of accounting results.

The study concluded that the current system is short in providing data and reports of quality and credibility for decision-making, while the adoption for international accounting standards unifies and approximates international accounting practices and enables, under the principles of good governance, to add transparency, accountability, disclosure and quality of financial information.

Keywords: public accounting, international accounting standards, accrual basis, public sector, accounting treasury.

1.مقدمة :

لقد تطور مفهوم المحاسبة العمومية تبعا لتطور النشاط الحكومي وما رافقه من زيادة حجم النفقات العمومية الأمر الذي تطلب تحسين وتطوير نظام المحاسبة العمومية خاصة مع ازدياد أهمية مخرجاته في تقييم الأداء الحكومي إضافة لما تعلق بترشيد الإنفاق العام،حيث أصبح نظام المحاسبة العمومية مصدرا هاما للمعلومات المرتبطة بالمساءلة والرقابة على المال العام.

وقد سعت الجزائر كغيرها من الدول لإصلاح نظامها المحاسبي العمومي كان آخرها مشروع عصرنة المحاسبة العمومية، الذي يهدف لوضع نظام رقابي فعال يضمن تسيير راشد للمداخيل وذلك بتقديم معلومات مالية دقيقة عن مجمل أصول وخصوم الدولة ويقدم صورة صادقة لوضعية الخزينة العمومية من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية وتوظيفها لأغراض المساءلة وتقييم الأداء وفق المعايير المحاسبية الدولية.

1.1الإشكالية الرئيسية:

ما هو واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لتتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام؟

2.1 الأسئلة الفرعية:

- ما هو واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر؟
- فيما تكمن أهمية المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام وكيف تساهم في تحسين الإبلاغ الحكومي ؟
- ما هي معوقات إصلاح نظام المحاسبة العمومية ومتطلبات تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام ؟

3.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في ضرورة تحديث نظام المحاسبة العمومية تماشيا مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، كون هذه الأخيرة تلعب دورا بارزا في حماية المال العام وترشيد إنفاقه.

4.1 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الوقوف على واقع المحاسبة العمومية في الجزائر، من خلال استعراض مميزاته والنقائص التي تعاني منها، مع تسليط الضوء على اثر تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام على تحسين جودة مخرجاتها.

5.1 المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة، اعتمدنا أساسا على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في أجزاء الدراسة.

6.1 الدراسات السابقة:

1 - شلال زهير، أطروحة دكتوراه تحت عنوان آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013،حيث تتمحور إشكالية الدراسة حول واقع وآفاق تطوير وعصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، ولقد أظهرت الدراسة عدم قدرة أدوات نظام محاسبة الخزينة العمومية على متابعة استهلاك الاعتمادات والالتزام بالنفقات العمومية ودعت الدراسة إلى تبني مشروع المخطط المحاسبي الجديد للدولة بتوفير حسابات لتغطية كافة مراحل تنفيذ الإيرادات العمومية.

2- نادية مغني، أطروحة دكتوراه تحت عنوان دراسة وتقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير الحاسبية الدولية في القطاع العام (IPSAS)، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2017. تمحورت إشكالية هذه الدراسة في البحث عن إمكانية بناء تصور متكامل لإصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق المعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، مع مراعاة واقع هذا النظام بين طبيعة ومتطلبات الأطر القانونية والتنظيمية السارية وخلصت الدراسة إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لضبط محاور الإصلاح،وتحديد الآليات المناسبة والشروط الكفيلة بوضع مشروع إصلاح هذا النظام موضع التنفيذ الفعّال .

1- الإطار المفاهيمي للمحاسبة العمومية في الجزائر:

1– 1 تعريف المحاسبة العمومية وأهدافها:

يعرفها القانون رقم 21 - 90 المتعلق بالمحاسبة العمومية في المادة الأولى منه بأنها" تلك الأحكام التنفيذية العامة التي تطبق على البيانات والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كما يحدد هذا القانون التزامات الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين كل فيما يخصه وكذا مسؤولياتهم، وتطبق هذه الأحكام كذلك على تنفيذ وتحقيق الإيرادات والنفقات العمومية وعمليات الخزينة وكذا نظام محاسبتها (الجزائرية الديمقراطية، المؤرخ في 15 أوت 1990) .

كما تعرف على أنها " مجموعة من المبادئ ولقواعد التي توضح كيفية تسجيل وتنفيذ العمليات المالية ومراقبة الحسابات والأموال في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري (السعدي، 2022، صفحة 80).

وتمكن المحاسبة العمومية من تحقيق الأهداف التالية:

- الحرص على حماية الأموال العمومية.
- ضمان احترام ترخيصات الميزانية العامة والعمل على احترام القوانين.
- ضمان تطبيق مبدأ المشروعية وفعالية الاختيارات الملائمة.
- التحقق من وحدة الفعل المالي ودمج العمليات المالية في المحاسبة الوطنية.
- الوصول إلى معرفة تكاليف الخدمات العمومية.

-توفير أكبر قدر من المعلومات للجهات المعنية لتصحيح الانحرافات واتخاذ القرارات الصحيحة وتسهيل عملية المسائلة والرقابة.

2-1- نقاط القوة والضعف لنظام محاسبة الخزينة العمومية:

من خلال مختلف الممارسات للإجراءات التي يتضمنها نظام المحاسبة العمومية في الجزائر يمكن رصد نقاط القوة والضعف لنظام المحاسبة العمومية فيما يلي:

أ- نقاط القوة لنظام محاسبة الخزينة العمومية:

يرتكز نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على الأساس النقدي والذي يهدف إلى تطبيق رقابة صارمة على التدفقات النقدية للمال العام، ولهذا تم تصميم المخطط المحاسبي للخزينة العمومية لتسجيل الأثر النقدي الناتج عن تنفيذ الميزانية العامة للدولة ويمكن عرض أهم نقاط قوة هذا النظام كما يلي (بن عيسى، 2020، صفحة 438):

- يسمح بتطبيق رقابة مستمرة على حركة التدفقات النقدية للخزينة العمومية.
- سهولة تسجيل القيود المحاسبية بالرغم من احتوائها على عدد كبير من الحسابات إلا أن الواقع العملي يبين بأن أغلب القيود المحاسبية لا تتطلب تسجيلات محاسبية مركبة بين عدة حسابات، حيث أن قيد العمليات الدورية والمتكررة يتطلب استعمال حسابين فقط في أغلب الحالات، حساب من مجموعة الموجودات المالية وحساب آخر حسب طبيعة النفقة أو الإيراد.
- سهولة إعداد الحساب الختامي للدولة، حيث يتم تسجيل الإيرادات عند تحصيلها بغض النظر عن تاريخ استحقاقها والنفقات عند تسديدها بغض النظر عن تاريخها.
- اعتماد حسابات تفصيلية بعناوين دقيقة ومشخصة لتسهيل قيد العمليات المالية.
- اعتماد الاختصاص في مسك الحسابات، حيث يمكن التمييز بين الحسابات المفتوحة لدى المحاسبين العموميين الرئيسيين وأخرى للمحاسبين الثانويين فقط وبين الحسابات التي يختص العون المحاسبي المركزي للخزينة بتسييرها حصريا.
- السرعة في إعداد بيان المركز المالي للدولة والذي يعتبر من أهم القوائم المالية لمخرجات هذا النظام، والمتمثلة في الوضعية المالية المختصرة للخزينة العمومية.

ب- نقاط ضعف نظام محاسبة الخزينة العمومية:

يمكن تسجيل نقاط الضعف لمحاسبة الخزينة العمومية في العناصر الآتية (بن عيسى، 2020، الصفحات 438-439) :

-يتغاضى النظام المحاسبي كليا عن تسجيل التثبيتات العمومية لعدم وجود أقسام.

-غياب كلي لمتابعة الاستثمارات وتطبيق الاهتلاكات.

-عدم تسجيل مخلفات النفقات الملتزم بها خلال السنة المالية وغير المدفوعة في نهاية السنة، مما يؤدي إلى استهلاك الاعتمادات المالية للسنة القادمة من أجل تغطية نفقات ملتزم بها في السنة السابقة، مما يؤدي وحدات القطاع العام إلى طلب اعتمادات مالية إضافية.

-عدم توفر قيود محاسبية لمتابعة استهلاك الاعتمادات المالية، والتي يتم متابعتها في سجلات خارج المحاسبة عن طريق القيد الوحيد رغم أنها تتم بصفة آلية وفق تبويب الميزانية، مما ينتج عنه عبء إضافي على المحاسب العمومي في غياب حسابات مخصصة لمتابعة استهلاك الاعتمادات المالية، إذ يتم متابعة العمليات في سجلات خارج الميزانية.

-عدم تسجيل الحقوق مستحقة الدفع في مرحلة إثبات الإيرادات أو التصفية أو عند إصدار سند الأمر بالتحصيل.

-الاعتماد على الجداول الإحصائية خارج المحاسبة لإعداد القوائم المالية الحكومية والحساب الختامي للدولة.

-لا يوفر النظام المحاسبي بيانات مالية مفيدة في مجال تقييم الجودة وقياس تكاليف الخدمة العمومية.

-عدم توفر حسابات لتسجيل الالتزام بالنفقات العمومية.

-اعتماد القيود بالمبالغ السالبة عند تصحيح الأخطاء دون اللجوء إلى القيود العكسية لإلغاء العملية.

-عدم توفر حسابات لقيد حجم وقيمة مخزون وحدات القطاع العام.

-لا يسمح باستخراج نتيجة ذات طابع اقتصادي ومالي.

وبالتالي نجد في معظم الأحيان بأن البيانات المالية تفتقد للجودة كما أنها لا تسمح بتحقيق الإفصاح الكامل والشفاف عن نتائج نشاط الدولة.

3-1- نقائص نظام المحاسبة العمومية في الجزائر:

نظرا للتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال أثبت النظام الحالي للمحاسبة العمومية قصوره في عدة جوانب أهمها (السعدي، 2022، صفحة 81) :

- **عدم إعطاء نظرة شاملة حول ذمة الدولة** :حيث أن عملية التسجيل المحاسبي في إطار المحاسبة العمومية تتعلق فقط بتحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات(الأساس النقدي) وبالتالي إهمال عناصر أخرى مهمة كالأملاك العقارية والمنقولة، وكذا حقوق الدولة تجاه الغير التي تتم متابعتها خارج الإطار المحاسبي ما أدى لسوء تسير عناصر ذمة الدولة.

- **طريقة ترقيم حساب الدولة** : ترقيم مجموعة حسابات الخزينة وفقا لنظام تسلسلي خطي أفقد توازن لمجموعة الحسابات، بحيث أصبحت تحتوي على أعداد كبيرة من الحسابات ذات عناوين متشابهة، لذا يصعب على المحاسب معرفة الحساب الذي يطابق نوع العملية التي يقوم بتسجيلها، ولاسيّما مع التطورات التي تفرضها العمليات الجديدة الممارسة من طرف الدولة.

- **صعوبة تركيز وتجميع المعلومات المحاسبية** : تجميع وتركيز المعلومات المحاسبية لا يتماشى مع التقنيات المحاسبية الجديدة التي تتطلب وجود نظام إعلام آلي يسهر على تركيز مختلف المعطيات المحاسبية من مختلف مراكز التسجيل، بل إن عملية التركيز لا تتم في الآجال المناسبة، مما يسبب تأخر حصر المعلومات واتخاذ القرارات.

- **تعقيد الوثائق المحاسبية** : بسبب صعوبة فهمها وعدم سهولة استغلالها .

2- الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

صممت المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام بغرض تحسين جودة وشفافية التقارير المالية في مؤسسات القطاع العام في جميع أنحاء العالم.

حيث تعتبر قواعد لإعداد القوائم المالية فهي مبادئ محاسبية مقبولة قبولا عاما تحدد نوع المعلومات التي ينبغي أن تتألف منها القوائم المالية وكيف تعد هذه المعلومات (Meek & Gernon, 2001, p. 39) .

2 -1 تعريف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وخصائصها:

بناء على الدراسة رقم (13) للجنة القطاع العام التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، تعرف المعايير المحاسبية بأنها "بيانات رسمية تبين كيف يجب أن تنعكس أنواع معينة من المعاملات والأحداث الأخرى في القوائم المالية الحكومية، وفقا لذلك فالالتزام بمعايير محاسبية موثوقة ومعترف بها يعتبر ضروريا للحصول على عرض عادل للقوائم المالية"(International Federation of Accountant, 2001, p. 08).

كما يعرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على أنها "توضح متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تتناول العمليات والأحداث في البيانات المالية ذات الغرض العام" (شلال، 2014، صفحة 51).

وبالتالي فإن معايير المحاسبة الدولية تعتبر قواعد عملية مقبولة قبولا عاما والتي تمثل إجماع خبراء وهيئات مهنية مختصة في المحاسبة، من أجل توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى العالمي عن طريق تقديم إرشادات وتوجيه عمل للمحاسبين لتحقيق العرض العادل والإفصاح الكامل في القوائم المال الحكومية، من أجل الرفع من مستوى جودة الإبلاغ المالي الحكومي عن نتائج نشاط وحدات القطاع العام (شلال، 2014، صفحة 52).

كما تتميز معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمجموعة من الخصائص تتمثل أهمها فيما يلي (قاضي، 2020، الصفحات 91-92) :

- **منطق الأداء :** على الدولة تجاوز تسجيل أملاكها المنقولة وغير المنقولة وكل استثماراتها كنفقات، وإنما يجب تقييدها في جانب الأصول تهتلك بالتقادم الزمني (القيد المزدوج).

- **الانتقال إلى محاسبة الحقوق المثبتة:** حيث أن محاسبة الحقوق المثبتة أو محاسبة الذمة المالية للدولة تعطي قراءة أوضح لموازنة الدولة وتعبر عن حقيقة المعاملات التي قامت بها مؤسسات القطاع العام، والسبب يعود إلى كون معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تأخذ بعين الاعتبار كل المصاريف المتعلقة بالسنة المالية.

- **الشفافية والدقة في المعلومات المحاسبية :** من خلال تعزيز جودة مخرجات النظام المحاسبي العمومي.

2-2 أهمية معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

وتؤدي معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام دورا هاما في توحيد الممارسات المحاسبية للوحدات الحكومية على المستوى الدولي، عن طريق تحقيق التقارب فيما يخص طريقة إعداد وعرض البيانات المالية لوحدات القطاع العام، وتشجيع التنسيق المحاسبي الدولي لتطوير وتحديث نظم المحاسبة العمومية والرفع من جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية الحكومية.

وعلى هذا الأساس، تستمد هذه المعايير أهميتها من مدى الاعتراف الدولي بها، وتشجيع الهيئات والمنظمات العالمية على تبني متطلبات هذه المعايير التي لا تكتسي الصفة الإجبارية في تطبيقها، بل تعتمد على مستوى القبول الدولي لها، لأن تطبيق معايير معترف بها دوليا يضمن توفير بيانات مالية حكومية ذات مصداقية وجودة عالية، عن طريق تطوير مجموعة شاملة من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التي تمثل عن أفضل الممارسات الدولية في إعداد التقارير المالية الحكومية .وبالتالي، فإن تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يساهم في الارتقاء بجودة وقابلية مقارنة المعلومات المالية التي تعدها وحدات القطاع العام في العالم (قاضي، 2020، صفحة 52).

3-2- أهداف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام:

تتمثل أهداف معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام أساسا في (قاضي، 2020، الصفحات 92-94) :

- تمثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام معيارًا عالميًا وهذا ما يؤدي إلى قبولها دوليا وزيادة الشفافية.
- تتطلب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توفير مزيد من المعلومات والإفصاح عنها في البيانات المالية، مقارنة بالمحاسبة على الأساس النقدي، مما يؤدي إلى توافر معلومات أفضل وشفافية أكبر في اتخاذ القرارات.
- توحيد اللغة المحاسبية على المستوى الدولي وإمكانية مقارنة المعلومات المالية للأنظمة المحاسبية حول العالم.
-توفير معايير المحاسبة للمنظمات العامة التي تلخص أفضل الممارسات الدولية في إعداد التقارير المالية من قبل العامة.
- تطبيق محاسبة القطاع الخاص في القطاع العام.
- تحسين الرقابة الداخلية والشفافية بحيث يتم إنشاء إطار مساءلة وضوابط داخلية أكثر اتساق.
- تعزيز المساءلة بحيث ستمكن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من تقديم لمحة كاملة ودقيقة عن أنشطتها ونتائجها، واعتماد أسلوب المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل، وهو مبدأ أساسي لهذه المعايير.
-تسيير وتخطيط أفضل من خلال تسهيل عملية تقدير الإيرادات والنفقات بأكثر دقة، ووصف كامل للأصول والخصوم.
- دعم وتعزيز الإدارة القائمة على النتائج، من خلال توفير المزيد من المعلومات التفصيلية عن التكاليف والإيرادات.
- الارتقاء بجودة المعلومات المالية وزيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ المهام.

3 - الإصلاح المحاسبي العمومي في الجزائر للتكيف مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

يعتبر ظهور والاستخدام الواسع للمعايير المحاسبية الدولية من أهم دوافع مشروع العصرنة، إضافة للقصور والنقائص التي ميزت النظام الحالي والتي سبق ذكرها.

3-1- مراحل الإصلاح المحاسبي العمومي في الجزائر:

أ-الإصلاح الموازني كمرحلة أولية:

تعود نشأة مشروع إصلاح نظام الموازنة العامة في الجزائر إلى سنة 1998 وكان نتيجة محاورات مع البنك الدولي، خلصت إلى ضرورة وضع طرق ووسائل لتحسين تسيير النفقات ووضع ميكانيزمات تعمل على تقديم أحسن خدمات للمواطن وذلك من خلال تحديث وتطوير الأساليب تخطيط وتحضير وتنفيذ الميزانية والرقابة عليها، حيث تعاقدت مع مؤسسات وهيئات دولية لتمويل وتقديم استشارة لهذا المسار، وكانت أول اتفاقية سنة 2005 حيث أبرمت وزارة المالية ممثلة في المديرية العامة للميزانية عقدا مع مكتب استشارات كندي (CRC SOGEMA) من أجل وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية في إطار القرض المقدم من طرف البنك العالمي لتنتهي الأشغال بإعداد مجموعة من التقارير مكنت من صياغة أهم محاور هذا المشروع والتي تمثلت أساسا في (عبود و تيقاوي، 2017، الصفحات 251-253) :

الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير لنفقة العمومية وتشتمل على:

- ✓ ميزانية البرامج القائمة على أساس النتائج ومؤشرات الأداء
- ✓ تجديد تقديم الميزانية ووثائقها
- ✓ تجديد دورة الميزانية
- ✓ إطار الميزانية المتعدد السنوات
- ✓ إصلاح الإطار المحاسبي الميزانية
- ✓ اعتماد قانون عضوي جديد
- ✓ اعتماد وتطوير أنظمة المعلومات
- ✓ تفعيل الرقابة ومسؤولية المسيرين

ب -أهداف المخطط المحاسبي الجديد:

يهدف مشروع العصرنة إلى تحقيق الأهداف التالية (عبود و تيقاوي، 2017، الصفحات 248-249) :

- إنشاء معايير محاسبية وطنية تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
- ضرورة استقرار المنظومة القانونية لنظام المحاسبة العمومية
- وضع الصيغة النهائية لتصنيف حسابات الدولة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية
- وضع مهام جديدة لأجهزة الرقابة السابقة واللاحقة و تحديث طرق التدقيق والرقابة الداخلية

ج-التصور العام للمخطط المحاسبي الجديد:

يمكن توضيح هذا الدليل فيما يلي (السعدي، 2022، الصفحات 342-343) :

- **إعداد دليل تكييف المعايير الدولية للمحاسبة العموم:** يسمح بمعرفة كيفية تكييف المعايير الدولية حتى تتلاءم مع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر.
- **إعداد دليل المخطط المحاسبي للدولة:** يسمح بتجميع كل الحسابات التابعة للدولة في إطار مخطط محاسبي وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة العمومية.
- **إعداد دليل التقنيات المحاسبية لحسابات الدولة:** يحتوي على الإجراءات والقواعد التي يتم على أساسها معالجة العمليات التي تقوم بها الدولة خلال الفترة المحاسبية، وكيفية تسجيلها.
- **تحديد القوائم المالية لمخرجات نظام المحاسبة العمومية:** حيث تم تحديد القوائم المالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة العمومية.
- **استخدام البرامج المعلوماتية:** وضع برنامج معلوماتي يساعد في التنسيق مع مختلف الهيئات العمومية للدولة والخاضعة لنظام المحاسبة العمومية الجديد.
- **إعداد دليل المعايير الدولية للمحاسبة العمومية :** يحتوي هذا الدليل على مجموع المعايير التي تطبق في الجزائر .
- **تفعيل عملية الجرد العام لممتلكات الدولة:** تفعيل عملية الجرد العام لممتلكات الدولة في القيام بجرد كل الأملاك الوطنية بتسجيل وصفي وتقييمي بهدف حماية هذه الممتلكات والحرص على استعمالها وفق الأهداف المسطرة.

د-مراحل تنفيذ الإصلاح المحاسبي:

جندت المديرية العامة للمحاسبة منذ سبتمبر 1995 فوج عمل مكون من إطارات المديرية، لإعداد مشروع محاسبي يسمح بالانتقال من نظام محاسبة الصندوق إلى نظام محاسبة الذمة والذي يهتم أيضا بالتقييد المحاسبي لممتلكات الدولة العقارية والمنقولة، وتم تبني إستراتيجية لتنفيذ هذا الإصلاح وذلك من خلال مرحلتين (عبود و تيقاوي، 2017، الصفحات 258-259):

- المرحلة الانتقالية:

تمحورت أساسا حول صياغة تطبيق الإعلام الآلي يسمح بالانتقال من مدونة حسابات الخزينة إلى المخطط المحاسبي الجديد عن طريق جدول يسمح بوضع حساب PCE مقابل كل حسابNCT ، واستنادا على هذا الجدول يتم استخراج مختلف الجداول المالية والتي تشمل على :

- جدول الموازنة
- جدول التكاليف النهائية
- جدول بواقي العمليات إلى جانب جدول تدفقات الخزينة

- المرحلة النهائية:

ترمي هذه المرحلة إلى وضع مشروع المخطط المحاسبي الجديد حيز التنفيذ من خلال إنهاء عملية الإحصاء الكلي للاستثمارات المادية للدولة وإدراج التقييد المحاسبي الآني للحقوق المثبتة المتعلقة بالإرادات وإتمام الدورات التكوينية.

2-3- الترتيبات المرافقة و متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

قامت الجزائر في إطار إصلاح نظامها المحاسبي بعدة ترتيبات لتكييف بيئتها مع المعايير الدولية تمثلت فيما يلي (بوعبانة و حسياني، 2021، الصفحات 253-254) :

أ- عصرنة النظام الموازني كأساس لتطوير النظام المحاسبي العمومي:

في إطار تحديث نظام المحاسبة العمومية قامت وزارة المالية بتحديث النظام الميزاني الذي أصبح لا يتماشى مع عصرنة المحاسبة، بحيث مس هذا المشروع ضرورة إصلاح الأطر التنظيمية للنظام الميزاني كخطوة أولى وضرورية للإصلاح المحاسبي، كما تم اعتماد نظام معلومات يسهل هذا الإصلاح و لهذا انطلقت الجزائر في مراجعة عميقة للقانون العضوي لقوانين المالية 17/84.

ب- إصلاح الإطار المحاسبي: شرعت الدولة في إصلاح المخطط المحاسبي للدولة PCE قبل شروعها في إصلاح النظام الميزاني MSB، وقد نتج عن ذاك وجودها أمام تطبيق نظامين لتصنيف النفقة (محاسبي وميزاني)، غير أنه حسب التوجهات الدولية الحالية بضرورة وجود تصنيف نفقات موحد بين النظامين، ويظهر هذا النظام المحاسبي مختلف حسابات معاملات الدولة بشكل يتلاءم مع تصنيف النفقات في مدونة الميزانية، ويقترح مشروع التحديث تطبيق ثلاث أنواع من المحاسبة في نفس الوقت تتمثل في المحاسبة النقدية، محاسبة التكاليف و المحاسبة على أساس الاستحقاق.

جـ- إدخال أنظمة معلومات جديدة: يساهم نظام المعلومات في دعم و تعزيز الإصلاحات الهادفة إلى عصرنة نظام الميزانية، ولهذا تتطلب مختلف الإصلاحات :

- إدخال نظام المعلومات Système Intégré de gestion Budgétaire.

- يجب معالج وإعداد وتقديم الميزانية باستخدام النظام المتكامل لتسيير الميزانية Système Intégré Gouvernemental de Gestion Budgétaire.

حيث يسمح هذا النظام لكل الهيئات الوزارية بعرض اقتراحات الميزانية، ليتم لاحقا تحكيمها ليسمح بربط الوزارات بنظام المحاسبة لتوزيع الاعتمادات خلال عملية تنفيذ الميزانية.

د- تأهيل وتدريب العاملين في القطاع العام: لا بد من تأهيل كل من أعوان المحاسبة العمومية لضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي الجديد المتوافق مع المعايير وكذا من خلال إنشاء دورات تدريبية وتطوير المناهج التعليمية.

هـ- التطبيق التدريجي لعناصر الإصلاح: حيث يعتبر التطبيق التدريجي لعناصر الإصلاح جزءا مهما في عصرنة النظام المحاسبي والميزاني، حتى يتأقلم مع الوضع الجديد لكل من الإدارة العمومية والعاملين فيها، إضافة إلى حسن التطبيق.

كما استوجب إضافة لما سبق **تغيير أساس القياس المحاسبي** حيث أن اعتماد نظام المحاسبة العمومية الحالي على الأساس النقدي لا يساعد على تحقيق الإفصاح الكامل عن التزامات وحقوق الوحدات الحكومية، كما أنه لا يوفر بيانات حول تطور أو توزيع الذمة المالية للوحدات الحكومية وتقييم الأصول والاهتلاكات ومتابعة المخزونات مما استوجب التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي (شلال، 2014، صفحة 177) .

3-3-معوقات تطبيق المعايير الدولية والانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة النتائج في الجزائر:

توجد مجموعة من العوائق والمحددات التي تعوق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ويمكن تلخيصها فيما يلي (مغني، 2017، الصفحات 143-144) :

–عدم إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالكامل على مستوى دول العالم لاختلاف البيئة.

-يتطلب تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية تعديلا للقوانين في الدول المطبقة أو الأنظمة والتشريعات مما صعب إمكانية استيعاب القوانين للتعديلات التي تتم على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لاختلاف الإجراءات السائدة.

-عدم ثبات المعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وذلك بسبب تغير وتطور الظروف المحيطة والمتعلقة بالمواضيع التي أصدرت المعايير بشأنها.

-اختلاف مستوى التعليم بين الدول المطبقة للمعايير، مما صعب من فهمها.

-اختلاف البيئات وأنظمة الحياة السياسية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ما أدى إلى صعوبة الحفاظ على المال العام.

كما يمكن إضافة معوقات الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة النتائج في الجزائر في النقاط التالية (بن عيسى، 2020، الصفحات 440-441) :

- عدم إتمام وضبط وتوحيد شكل ونوع الدفاتر والمستندات المحاسبية المستعملة .

- الخوف من الإفصاح المحاسبي، حيث أن عرض النتائج المالية سيزيد من مسؤوليات المسيرين والمحاسبين.

- عدم وجود جدول زمني محدد مع عدم وضوح مفهوم محاسبة النتائج من الناحية التطبيقية.

- مقاومة التغيير للمحاسبين العموميين نتيجة تعودهم على التسجيل المحاسبي وفق مبدأ القيد البسيط وإدراج محاسبة الحقوق مستحقة الدفع ومتابعة تحصيلها على أساس الاستحقاق، ومحاسبة الاستثمارات والمخزون

الخاتمة:

يعتمد نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على نظام محاسبي بسيط في تسجيل العمليات المالية للدولة، حيث تستخدم حسابات ترتكز على عمليات الخزينة وتهمل تقييم الذمة المالية للدولة والحقوق المثبتة، وتقوم أساسا على الأساس النقدي الذي أثبت ضعفه خاصة فيما يتعلق بإجراءات إثبات العمليات المالية للدولة، مما تطلب ضرورة الانتقال نحو أساس الاستحقاق وتبني معايير دولية توحد الممارسات المحاسبية الدولية.

وقد تم التوصل للنتائج التالية:

- لنظام مدونة حسابات الخزينة عدة نقائص في تقديم بيانات وتقارير مالية ذات جودة ومصداقية لاتخاذ القرار، في حين تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام يقرب الممارسات المحاسبية الدولية ويمكن من إضفاء الشفافية والمساءلة، الإفصاح وجودة المعلومات المالية.
- للمحاسبة العمومية أهمية كبيرة في ضبط إجراءات تنفيذ وتسجيل عمليات تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات العمومية، كما تعتبر أداة لأغراض الرقابة.
- يساهم التوجه نحو تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الجزائر في الحد من الفساد المالي والإداري كما يساهم في ترشيد النفقات العمومية .
- يسمح أساس الاستحقاق بتطوير نظام محاسبة حكومية فعال، يحقق أهداف الرقابة المالية والإفصاح الكامل عن مدى كفاءة وحدات القطاع العام، وهذا لا يتأتى إلا بتوفر الإرادة السياسية للحكومة وتهيئة المناخ والبيئة الملائمة.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة إصلاح التشريعات لمرافقة عملية الانتقال نحو محاسبة النتائج إضافة لضرورة تعزيز شفافية المالية العمومية.
- الاعتماد على تطوير نظام فعال يسمح بسرعة انتقال المعلومات وتخزينها بالكيفية الملائمة .
- تكوين المحاسبين العموميين وجميع الأطراف ذات العلاقة كضرورة ملحة إضافة لتوفير الوسائل المادية والمالية.
- محاولة توحيد طريقة ترقيم الحسابات في المحاسبة العمومية لتتوافق مع حسابات المحاسبة المالية .

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

1. الجزائرية الديمقراطية. (المؤرخ في 15 أوت 1990). لقانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومي رقم 35،.
2. رقيق بن عيسى. (2020). أهمية الانتقال من المحاسبة العمومية القائمة على الوسائل إلى محاسبة موجهة بالنتائج – حالة الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، 06* (02)، 429-444.
3. زهير شلال. (2014). آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة ،أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة بومرداس.
4. فاطمة الزهراء قاضي. (2020). رهانات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS في الجزائر(أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
5. فتحية بوعبانة، و عبد الحميد حسياني. (2021). عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام: الجهود والتحديات. *مجلة المؤسسة ، 10* (01)، 245-257.
6. ميلود عبود، و العربي تيقاوي. (2017). الآثار المرجوة من الإصلاح المحاسبي العمومي في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS. *مجلة التكامل الاقتصادي ، 05* (03)، 244-280.
7. نادية مغني. (2017). دراسة وتقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (IPSAS)، (أطروحة دكتوراه). قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر03.
8. يوسف أحمد السعدي. (2022). واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وآليات التطوير وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS. *مجلة أبعاد اقتصادية ، 12* (01)، 76-100.

2- باللغة الأجنبية:

1. International Federation of Accountant. (2001). *: Governance in the Public Sector : A Governing Body Perspective.* New York: International Federation of Accountants (IFAC).
2. Meek, G. K., & Gernon, H. (2001). *Accounting an International Perspective.* New York: Irwin McGraw-Hill Edition.

الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وفق متطلبات المحاسبة البيئية

Accounting disclosure of environmental costs in accordance with environmental accounting requirements

الرتبة. ط.د بوعبدالله عبدالوهاب /جامعة الجلفة/ الجزائر
Grade. Dr. Bouabdellah Abdelouahab/University of Djelfa/Algeria
الرتبة. ط.د ربيـحي جـميلة /جامعة الجلفة/ الجزائر
Grade. Dr. Rebihi Djamila/University of Djelfa/Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى وضع إطار نظري لمفهوم الإفصاح البيئي على اعتباره ركيزة أساسية للمحاسبة البيئية من خلال التطرق إلى المفاهيم ذات العلاقة بالبيئة، التكاليف البيئية ، أنواعها وطرق المحاسبة عنها، وبيان مدى أهمية الإفصاح عنها في ظل المحاسبة البيئية سواء بالنسبة للوحدة الاقتصادية أو الجهات المهتمة بموضوع حماية البيئة.حيث تطرقنا بالتفصيل لمختلف النماذج الدولية للإفصاح عن التكاليف البيئية من خلال جهود المنظمات الدولية والمهنية المحاسبية بعرض أهم إسهاماتها العلمية وتشريعاتها المنظمة لنشاط المشروعات الصناعية ،

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي البيئي، المحاسبة البيئية، التكاليف البيئية .

Abstract:

This paper aims to develop a theoretical framework for the concept of environmental disclosure as a fundamental pillar of environmental accounting by addressing various concepts related to the environment, environmental costs, types and methods of accounting, and demonstrating the importance of accounting disclosure under environmental accounting for both the economic unit and the entities interested in environmental protection. We have discussed in detail the various international models for the disclosure of environmental costs through the efforts of international organizations and professional accounting bodies by presenting their most important scientific contributions and legislation regulating the activity of industrial enterprises.

Keywords: environmental accounting disclosure, environmental accounting, environmental costs.

مقدمة:

منذ ظهور وتطور مفهوم الوحدة لمحاسبية اهتم الفكر المحاسبي بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروعات، وتزايد هذا الاهتمام بنمو حجمها وبقبول الفكرة التي تنادي بضرورة تقييم المشروع على أساس مساهمته في تدفق مخرجاته من خلال المجتمع

وبتزايد الاهتمام في الحقبة الأخيرة من القرن الماضي بمشكلة التلوث البيئة وكيفية حمايتها والمحافظة عليها، حيث عقدت لهذا الغرض مؤتمرات واجتماعات عديدة كان أهمها مؤتمر ستوكهولم عام 1974 واتفاقية برشلونة في سنة 1976 ،وأقيمت الهيئات والأجهزة الدولية المكرسة لحماية البيئة على رأسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

فقد سعت الدول إلى العمل جنبا إلى جنب مع هذه الأجهزة من خلال قيامها بوضع برامج لرقابة عناصر التلوث البيئية الناشئة عن ممارسة نشاط المشروعات الصناعية داخل المجتمع.

تزامنا مع ذلك ظهر مفهوم المحاسبة البيئية او المحاسبة على الأداء البيئي كحاجة ملحة لاقت اهتمام المجتمع الدولي والإدارات المسؤولة عن المشروعات لما توفره من معلومات في تقاريرها المالية بوصفها الوسيلة والأداة المناسبة في وضع الخطط ورسم السياسات الهادفة إلى الوقاية أو الحد من التأثيرات البيئية ، من خلال اعتماد المحاسبة في ذلك على ركيزتها الأساسية وهي الإفصاح المحاسبي البيئي.

فهو يوضح ما إذا كانت المؤسسات مدركة للقضايا البيئية التي قد تؤثر في وجودها من جهة، ويمثل مقياسا لمستخدمي القوائم المالية للوقوف على الأحداث البيئية وجهود المؤسسات نحو إدارة البيئة والآثار المالية المترتبة عليها من جهة أخرى .

مشكلة البحث : تتمثل المشكلة المراد معالجتها في هذه الدراسة في عدم كفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية على إعطاء صورة واضحة عن جهود الشركة في التقليل من اثر أنشطتها على البيئة ، وان الإفصاح البيئي بشكل منفرد أصبح ضرورة ملحة وعليه نطرح التساؤل التالي :

ماذا نقصد بالإفصاح المحاسبي البيئي وما هي أهم النماذج المقترحة لذلك وفق مفهوم المحاسبة البيئية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنحاول تفكيكها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالإفصاح المحاسبي؟ وكيف تطور مفهومه في الفكر المحاسبي؟
- متى ظهر مفهوم المحاسبة البيئية وما دوافع الاهتمام بها ؟
- ماذا نقصد بالتكاليف البيئية وكيف تتم معالجتها محاسبيا؟
- ما هي أهم النماذج المعتمدة في الإفصاح المحاسبي عن الآثار البيئية؟

أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث من الأهمية المتزايدة لضرورة الحد من التلوث البيئي الناتج عن مخلفات الوحدات الاقتصادية الصناعية والانبعاثات الملوثة، وتأثير ذلك على الظروف المناخية وانعكاساتها السلبية على حياة الأفراد.

لذلك أصبح من الضروري الإفصاح عن المعلومات البيئية حتى تتحمل هذه الوحدات مسؤولياتها اتجاه المجتمع.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى

- ✓ التعرف على مفهوم المحاسبة البيئية و دوافع الاهتمام بها؛
- ✓ ما مدى أهميتها بالنسبة للوحدة الاقتصادية والمجتمع؛
- ✓ التعرف على مفهوم الإفصاح البيئي واهم نماذج المعتمدة له؛
- ✓ تحديد مفهوم التكاليف البيئية وكيف تتم معالجتها محاسبيا؛
- ✓ جهود الجزائر كدولة نامية في مجال حماية البيئة.

محاور البحث :من أجل الإحاطة بهذا الموضوع، وانطلاقا من إشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور:

- **المحور الأول: الجوانب النظرية للإفصاح المحاسبي ."**
- **المحور الثاني: المحاسبة البيئية(المحاسبة عن الأداء البيئي).**
- **المحور الثالث: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية.**

أولا: الجوانب النظرية للإفصاح المحاسبي:

يعد الإفصاح المحاسبي جوهر النظرية المحاسبية و ازداد اهتمام الجهات العلمية و المهنية بشؤون المحاسبة، بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور منظمات الأعمال، ارتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط المؤسسات الصناعية، وما تتضمنه من معلومات وأسس قياس يمكن استخدامها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

1- **ماهية الإفصاح المحاسبي:** كان الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والدارة وهذا الانفصال الذي اوجد بعدا بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع وبين الأرقام المحاسبية التي تمثل مركز المشروع المالي ونتائج أعماله خلال فترة معينه لذا كان لابد من تصوير ميزانية المشروع في البداية وطباعتها ونشرها لإتاحة الفرصة لهؤلاء المساهمين للإطلاع علن المركز المالي ونتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة .

1-1 **الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح:** (لعيبي هاتو خلف، 2009، ص:20)من زاوية تاريخية يرتبط تزايد أهمية مبدأ أو معيار الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة ذلك عندما تحولت المحاسبة منذ بداية الستينات عن ما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية Owners' Approach ،إلى مايعرف بمدخل المستخدمين Users Approach .

فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز علن دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر Book Keeping System غايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلى التركيز علن دورها الجديد كنظام للمعلومات (Information system) غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصناع القرارات.

كما تأكدت أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية .ضمن هذا السياق شهد عام 1274 حدثاً بارزا ترك آثارا جوهرية على شكل الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة . إذ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ذلك العام تشريع عن الكونغرس ألزم فيه المصارف التجارية بالخضوع من حيث شروط وقواعد الافصاح للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة.

- **الإفصاح في النظام الرأسمالي الحر The Capitalist and Monopolist Systems:**

الإفصاح في النظام الرأسمالي الحر يعتمد علي قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التوزيع، وان الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لا يتم بالطرق التقليدية نسبة لحاجة هذه المشروعات لرؤوس أموال ضخمة، وقد يتم الإفصاح عن المعلومات الداخلية بشروط معينة وبالتالي فان المعلومات تكون أكثر ملائمة للمستثمر عند اتخاذ القرار، وان العائد من وارد الاستثمار يكون اعلي في ظل النظام الرأسمالي.

- **الإفصاح في النظام الاشتراكي Accounting Disclosure In The Socialist Economy:** إن هذا النظام يتميز بأنه اقتصاد حاجات وليس اقتصاد يهدف إلي الربح، فالدولة في ظل هذا النظام تقوم بتوجيه الإنتاج وتحديده بهدف إشباع الحاجات الإنسانية وليس دافعاً للإنتاج وجمع الأموال، ويتضح من ذلك ان الإفصاح في النظام الاشتراكي يهدف إلي مساعدة المسئولين في الدولة علي القيام بوظيفة التخطيط والرقابة، وإ عادة توزيع الدخل ، وان المستفيد من الإفصاح هي الجهات المسئولة عن التخطيط وإ دارة الاقتصاد القومي. (عطر نادر النور عثمان، 2014، ص33)

2.1 مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي:

ترتبط المحاسبة مع البيئة التي تعمل فيها بمجموعة من التقارير والقوائم المالية التي تمثل أساساً لنتاج العمليات والممارسات التي تتضمنها المحاسبة كونها نظاماً مفتوحاً على البيئة ، ومن ثم فأن مخرجات النظام المحاسبي هذه تعد حلقة الوصل بين المنظمة من جهة والأطراف الداخلية والخارجية من جهة أخرى ، وتتوقف مدى استفادة هذه الأطراف من مخرجات النظام المحاسبي على كيفية وكمية المعلومات والبيانات التي يتم الإفصاح عنها.

أ-مفهوم الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح لغة: أفصح عن الشيء إفصاحا: أذا بينه وكشفه . الفصاحة : البيان وخلو الكلام من التعقيد. (أبو الفضل جمال الدين، 2015، ص199)

الإفصاح اصطلاحا: أما في أدبيات المحاسبة فقد تعددت الدراسات والأبحاث العلمية والتي كان هدفها تعريف الإفصاح، حيث تناولت التعريفات والمفاهيم الخاصة به من زوايا مختلفة واعتمدت علي التعميم أكثر من التفصيل، ولكن لا يوجد تعريف للإفصاح متفق عليه، لان الإفصاح يتأثر بعوامل كثيرة ، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، قانونية وتشريعية.

- "الإفصاح هو ضرورة شمول القوائم المالية جميع المعلومات الضرورية اللازمة لإعطاء قارئ هذه القوائم 1 صورة واضحة وصحيحة عن نتيجة أعمال المنشاة ومركزها المالي". (فؤاد محمد الليثينظرية المحاسبة والمدخل المعاصر، 2002، ص145.)
- ينظر للإفصاح المحاسبي بشكل عام بأنه" نظام للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من خلال سلسلة من اللوائح السلوكية ومعايير النشاط للأطراف ذات الصلة وفقا للقوانين والقواعد (Tian, Yu, and Jingliang Chen, p55.2009).

- ويعرف الإفصاح بشكل عام على انه بث المعارف من مصدر إنتاجها إلى الجهة التي تستخدمها وتستفيد منها فالإفصاح هو نقل مهم وفعال للمعلومات من أشخاص يعلمونها لأشخاص لا يعلمونها.

أ- **طبيعة الإفصاح:** يعتبر مبدأ الإفصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية المهمة والمعتبرة التي تلعب دورا مهما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات و البيانات المحاسبية التي تحتويها القوائم والتقارير المحاسبية والمالية التي تستخدم الأغراض اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار في الوحدة الاقتصادية.

✓ **مجالات الإفصاح وأهميته:** يتخذ الإفصاح أشكالا عدة أهمها: (أنور عباس هادي الهنداوي، وليد محسن عويد، 2021، ص405-406)

✓ الإفصاح في ظهر القوائم المالية و على واجهة هذه القوائم على صيغة قوسين.

✓ الإفصاح عمى شكل قوائم مستقلة وهي قوائم بالقيمة العادلة إلى جانب قوائم التكلفة التاريخية.

✓ لإيضاحات حول الظروف الطارئة و الالتزامات أو التحول في السياسات المحاسبية أو التخمينات المحاسبية.

ظهرت أهمية الإفصاح المحاسبي نتيجةً لظهور شركات الأموال و صدور قوانين الشركات التي تنص، في معظم الدول، على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعيات العمومية وتتمثل هذه الأهمية فيما يلي :

- أن القوائم والتقارير المالية هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة، بالتالي حتى تكون القوائم والتقارير المالية موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبى احتياجاتهم؛
- زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم في 2ظهور الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته؛
- تقليل المخاطر المالية واكتشاف الأخطاء والالتزام بالإجراءات والأساليب الموضوعة؛
- زادت أهمية الإفصاح بزيادة حاجة الشركات المساهمة في التمويل عن طريق المؤسسات الاقتصادية، فأصبح الإفصاح المحاسبي يعد شرطا أساسيا لتأسيس وإدارة الأداء المالي الكفء.

2- مستويات الإفصاح عن المعلومة المحاسبية ومتطلباته :

1-2 مستويات الإفصاح المحاسبي: هناك مجموعة من العوامل التي تأثر على درجة الإفصاح المحاسبي للوحدة الاقتصادية تتمثل هذه العوامل في :

أ-**عوامل بيئية:** تختلف التقارير المنشورة من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة ن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغييرات في بيئة الوحدة الاقتصادية. (فتحي عبد الله غنيمة واخرون، 2021،ص 77)

ب- **العوامل التي لها علاقة بالمعلومات:** تتأثر درجة الإفصاح بنوعية المعلومات المطلوبة، خاصةً من ناحية مدى توفر خاصيتي الملائمة و الثقة في هذه المعلومات، علاوةً على توفر خصائص القابلية للتحقق، القابلية للمقارنة و الاقتصاد (مقارنة التكلفة بالعائد).

ت- **العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية**: وتتمثل هذه العوامل في حجم الوحدة الاقتصادية، طبيعة النشاط الذي تمارسه، عدد المساهمين، أنواع المنتجات التي تنتجها.

للإفصاح مستويات عدة نلخصها في الجدول التالي :

الجدول(1): مستويات الإفصاح

الإفصاح على أساس حجم المعلومات	لإفصاح على أساس الاتجاهات التقليدية والحديثة	الإفصاح عمى أساس أكثر الأنواع استخداما
- الإفصاح التام: ويتطلب أن تصمم وتعد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة . - الإفصاح الكافي: وهو الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات وأن تشمل القوائم والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعمقة بالمؤسسة. - الإفصاح العادل: يتمثل في الإفصاح عن المعلومات بطريقة تضمن وصولها بنفس القدر إلى المستفيدين دون تحيز إلى جهة معينة.	- الإفصاح الوقائي: وينص على ان التقارير المالية ينبغي ان يتم الافصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لمستخدميها (الاتجاه التقليدي) - الإفصاح التثقيفي: يفترض هذا الإفصاح مستثمرا ذا دراية واطلاع واسعين يمتلك القدرة على التحليل (الاتجاه الحديث للإفصاح) .	- الإفصاح المثالي : وهو الإفصاح النظري الذي لا يمكن تطبيقه في الحياة العملية. - الإفصاح الواقعي: يرتكز على الأصول والمبادئ المحاسبية والسياسات السارية ومصالح الأطراف التي تستخدم المعلومة

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.2 **متطلبات الإفصاح** : تعتمد جودة الإفصاح المحاسبي و فائدته للمستخدمين على توفر عدد من المتطلبات الرئيسة من أهمها: (وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم، 2002، ص103-106)

- **تحديد مستخدمي المعلومة المحاسبية:** إن تحديد مستخدم المعلومات المحاسبية من شأنه تعريف و تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومات من حيث الشكل و المضمون، لأن لمستخدمي المعلومات المحاسبية احتياجات مختلفة و مستويات مختلفة في فهم و تفسير المعلومات المحاسبية.
- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** إن تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية من شانه أن يحقق خاصية الملائمة، بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة و تكسبه قدرة على التنبؤ، و تساعد بعضهم في اتخاذ القرارات
- **تحديد طبيعة المعلومة الواجب الإفصاح عنها:** يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، أساساً، من خلال القوائم المالية التي تخضع لمجموعة من المبادئ المحاسبية تهدف إلى ضمان توفر خصائص معينة في المعلومات المحاسبية.

- **تحديد أساليب و طرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية و الإيضاحات المرفقة معها:** يجب أن تعرض المعلومات في القوائم المالية بطرق معينة بحيث تكون سهلة الفهم، مرتبة، منظمة، مبنية على المنطق و مرتكزة على الأمور الجوهرية. وذلك من خلال المفاضلة بين مختلف طرق ووسائل الإفصاح(الإفصاح من خلال القوائم المالية،الملاحظات والهوامش، التقارير والجداول الملحقة،تقرير المراجع الخارجي،.....).
- توقيت الإفصاح: يعد التوقيت المناسب صفةً مهمةً لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، فحدوث أي تأخير في تقديم التقارير المالية قد يفقد المعلومات المحاسبية ملاءمتها .

3- **الضوابط والسياسات المحاسبية للإفصاح:**

تؤثر البيئة الاجتماعية والثقافية علي مفهوم وحدود الإفصاح المحاسبي حيث تعبر المبادئ المحاسبية عن قيم وأخلاق المجتمع، وتطور المحاسبة متصل باحتياجات المجتمع وأماله ، و الكثير من النظريات في كافه العلوم الاجتماعية ومنها المحاسبة قابله للتعديل والتطوير طبقا لعادات السائدة والتي من ضمنها القيم الأخلاقية التي تؤثر علي عملية الإفصاح من الناحية العملية والعلمية.

1.3**ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي:** لقد اهتم الفكر المحاسبي بربط الأخلاق بالمحاسبة سواء باعتبار المدخل الأخلاقي لبناء النظرية المحاسبية ،أو في تبني المنظمات المهنية المحاسبية إصدار مجموعة من المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة سواء عند أعداد القوائم المالية أو الإفصاح عنها ، ويعتمد المنهج الأخلاقي علي القيم الأخلاقية، وتدور هذه القيم حول مفاهيم العدالة والمساواة والصدق والحق والحياد وغير دلك من المفاهيم المرتبطة بالنواحي الأخلاقية وذلك من خلال الأفكار التالية:

- يجب أن تحقق القواعد المحاسبية معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية ؛
- يجب أن توفر التقارير المحاسبية عرضا حقيقيا ودقيقا وبدون أي تضليل للظواهر والأحداث المختلفةّ؛
- يجب أن تكون البيانات المحاسبية عادلة وغير منحازة وموضوعية؛
- يجب أن تخضع المبادئ المحاسبية لعملية إعادة النظر حتى تكون متسقة مع الظروف المتغيرة.

ولقد اهتمت العديد من المنظمات المهنية للمحاسبة بالجوانب الأخلاقية لمهنة المحاسبة كما يتضح من الجدول التالي:

جدول(2): جهود دولية لوضع أسس أخلاقية لمهنة المحاسبة

المنظمات المهنية للمحاسبة	إصداراتها المتعلقة بالجوانب الاخلاقية للمحاسبة
المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين(AICPA)	➢ اصدر دليل AICPA CODE OF PROFESSIONAL Ethics احتوى على قسمين: - القسم الأول يتضمن معايير السلوك المهني وهي المعايير الخاصة بالأمانة والموضوعية والاستقلال والعناية الواجبة ونطاق وطبيعة الخدمة. - القسم الثاني يتضمن قواعد الأداء والسلوك التي تساعد في تطبيق المعايير السابقة.

مجمع المحاسبين القانونين بانجلترا وويلز	➢ اصدر دليل GUIDE To PROFESSIONAL Ethics يحتوي على: - المبادئ الأساسية الأخلاقية وهي النزاهة ، الموضوعية ، الكفاءة المهنية المهارات الواجبة ، اللباقة. - التقارير الإيضاحية لشرح وتطبيق المبادئ الأساسية السابقة.
دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC)	➢ اصدر دليل CODE OF Ethics for The ACCOUNTANCY PROFESSION IFAC يحتوي على: - الجزء الأول ويطبق على المحاسبين والممارسين للمهنة بصفه عامة. - الجزء الثاني ويطبق علي المحاسبين الممارسين للمهنة من خلال المكاتب المحاسبة الخاصة. - الجزء الثالث ويسري علي المحاسبين الموظفين في الشركات والمؤسسات.
المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين	حدد الميثاق العام المبادئ الأساسية التي يجب علي أعضاء مهنة المحاسبة الأخذ بها عند مزاولة المهنة ، وكذلك تناول الميثاق القواعد التفصيلية التي تتعلق بتطبيق المبادئ الأساسية وهي-:الأمانة ، - الموضوعية والاستقلال ، - الكفاءة المهنية والعناية الواجبة ، - السرية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على(ضوابط الإفصاح المحاسبي في الفكر المحاسبي سامي يوسف كمال محمد http://www.simpopdf.com(

مما سبق يمكننا القول بان القيم الأخلاقية تعتبر مدخلا لبناء نظرية المحاسبة وذلك من خلال الصدق في التعبير عن وقائع النشاط الخاص بالوحدة السلوك ، والمعاملة المتوازنة بين جميع الأطراف ذات المصلحة في الوحدة المحاسبية ، ويمكن القول بان القيم الأخلاقية ومنها العدالة هي الغرض العلمي الأساسي الذي يجب أن تؤسس عليه نظرية المحاسبة واعتبرها البعض الآخر الهدف الرئيسي في إعداد التقارير المحاسبية.

2.3. **السياسات المحاسبية المتعلقة بالعرض والإفصاح:** (وسام بخيت كاظم عبود، مصطفى وليد كاظم شرقي، 10 مارس 2022،ص 534)يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمتطلبات العرض والافصاح الواردة في معايير المحاسبة المالية وبيان الأهداف والمفاهيم الصادرين عن القانونيين.

إذ لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، ذلك ان جميع المعايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة ويذكر الكثير منها مستوى البروز المطلوب (مثل في صلب القائمة الأساسية وليس في إيضاح متمم لها)... ومن أهم هذه المعايير : معيار المحاسبة الدولية رقم (1 -(عرض القوائم المالية، معيار المحاسبة الدولية رقم (24 - (الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة.

حيث يجب تقديم البيانات المالية بالترتيب التالي:

➢ **قائمه المركز المالي**.: تعرف الميزانية من الزاوية المحاسبية التقليدية على أنها حصيلة الأرصدة لمجموعة من الحسابات المسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج أو أنها ملخص مبوب لأرصدة الحسابات التي لا زالت مفتوحة

بدفاتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الاسمية إلى حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب

- **قائمه كشف الدخل**: هي قائمة المكاسب . كما يطلق عليها البعض أحيانا . التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشأة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الضمنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقريبا وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي ، الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة و واضحة. (جعفر، عبد الاله، 2003، ص259)
- **قائمه التدفق النقدي**: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة من خلال فترة زمنية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار للمعيار رقم (7) .
- **قائمه التغيرات في حقوق المساهمين (الملاك.)**: هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره .
- **إيضاحات القوائم المالية.**

تعتبر القوائم المالية أداة الإدارة الأساسية في الارتباط بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة ومن خلالها يمكن للأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي لها وما حققتهُ من نتائج باعتبارها الناتج النهائي للعملية المحاسبية التي تصف أنشطة المؤسسة،

ثانيا: المحاسبة البيئية (المحاسبة عن الأداء البيئي):

بما أن المحاسبة علم اجتماعي يخدم المجتمع بجميع فئاته، لذا تبرز و باستمرار مشكلات محاسبية متجددة تحتاج إلي حل. من المشكلات المحاسبية المعاصرة ما يتعلق بالمحاسبة البيئية، حيث لم يعد اهتمام الفكر المحاسبي متقوقعاً علي البيئة الداخلية للمنشآت، أنما امتد ليشمل البيئة الخارجية المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالبيانات المالية التي تصدرها المنشآت، بما يعد انعكاساً للتطورات العالمية للاهتمام بالبيئة بعد ظهور الآثار السلبية الواضحة علي البيئة.

1- **ماهية المحاسبة البيئية:** منذ ظهور مفهوم الوحدة المحاسبية اهتم الفكر المحاسبي بالمسؤولية البيئية للمشروع، وهذا ما أدى إلى تطوير أساليب المحاسبة لتشمل الأداء البيئي، في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مختلف مفاهيم المحاسبة البيئية وأهميتها وكذلك الطرق المحاسبية المقترحة لمعالجة التكاليف البيئية.

1.1. **مفاهيم ذات علاقة بالمحاسبة البيئية:** هناك عدة مفاهيم يجب التطرق إليها ذات علاقة بالمحاسبة البيئية أهمها:

- **البيئة**: تعرف البيئة بأنها مجموعة من الموارد النادرة الموجودة على كوكب الأرض وبداخله، بما في ذلك الغلاف الجوي المحيط بها . وندرة هذه الموارد تجعل من الضروري اعتبارها أنواعا من الأصول البيئية
- (عبد العزيز زيد الحسيني، 2009، ص21)

- كما عرفها آخرون بأنها :البيئة بأنها ذلك النظام الذي يشمل جميع الأشياء الحية والبيئة المادية (Lowe, Julian and Lewis, David,, 1980.p3)
- **المحاسبة المالية البيئيةEnvironmental Financial ACC** : تهدف إلى الإفصاح عن البعد البيئي في القوائم المالية المنشورة في نهاية الفترة(EPA . , 1997.pp58-86) .
- **المحاسبة الإدارية البيئية Environmental Managment Acc** : وتعني أدارة الأداء الاقتصادي والبيئي من خلال تطوير وتنفيذ أنظمة وتطبيقات محا سبي ة ذات علاقة بالبيئة من ضمنها تكاليف دورة الحياة ، تحديد قيمة المنافع ، التخطيط الإستراتيجي وما إلى ذلك مما يدخل في أدارة البيئة
- **الرسملة**:هي تسجيل التكلفة البيئية كجزء لا يتجزأ من أصل ذي صلة أو أصل منفصل.

2.1. **التعريف ، الأهمية والدوافع:** تعد المحاسبة البيئية احد فروع المحاسبة الاجتماعية وانحصر اهتمام المحاسبين فيها بالعالقة بين المنشاة وأثرها على البيئة , ويقصد بالأثر البيئي هنا الأثر الايجابي المتمثل بالمنافع التي تحققها المنشاة للأطراف ذات العالقة المباشرة بالمنشاة والغير مباشره بها. أما الأثر السلبي المتمثل في الأضرار البيئية التي تحدثها المنشاة في الهواء ليمتد إلى الموارد الطبيعية من هدر وسوء استخدام والمياه والتربة على وجه العموم ويؤخذ هذا الأثر اتساع ليمتد إلى الموارد الطبيعية من هدر وسوء استخدام.

- **تعريف المحاسبة البيئية**: اختلفت وتعددت التعاريف التي تناولت المحاسبة البيئية و قد ظهرت عدة مسميات في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب منها . :المحاسبة الخضراء. . المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستديمة،المحاسبة البيئية والاقتصادية.

المحاسبة البيئية تعني :" تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها (عملا بمبدأ من يلوث يدفع).

لقد عرفت المحاسبة البيئية من قبل وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA)على أنها" تعريف وتحديد وتجميع وتحليل والإفصاح عن معلومات التكاليف البيئية". (اياد جمعة خلف نزال، 2019، ص763)

مما سبق نستنتج ما يلي

تعرف محاسبة البيئة بأنها :" المحاسبة التي تبحث في كيفية تأثير البيئة من حيث التكاليف والمنافع على نظام المحاسبة المالية"

- **دوافع الاهتمام المحاسبي بالتأثيرات البيئية**: يتفق المحاسبون على ان الهدف من المحاسبة هو إنتاج معلومات عن نشاط الوحدة الاقتصادية,وتوفير هذه المعلومات في صورة ملائمة لذوي الحاجة إليها.

وانطلاقا من وجهة النظر الاقتصادية التي تعد البيئة وعاء شاملا لعناصر الثروة الطبيعية، أصبح الاهتمام بالبيئة نشاطاً رئيسياً خاصة ما يتعلق منه بالموارد المتجددة وغير المتجددة الأمر الذي خلق الحاجة إلى ضرورة البحث عن الأساليب التي من شانها تحقيق التوازن بين نمو كل من الأفراد والموارد ، حيث ظهر مفهوم جديد للإدارة سمي بالإدارة البيئية انبثق عنه بدور نظام الإدارة، يمكن اعتبار هذا التطور بسبب مفاهيم التنمية المستدامة أو المتواصلة ومفهوم الأداء البيئي من تكاليف تتكبدها الوحدة الاقتصادية أو إيرادات تؤثر على نتيجة نشاط

وفي مجال العلاقة وأسباب اهتمام المحاسبة بالبيئة نشير إلى النقاط التالية:

- التزايد المستمر للتكاليف البيئية , فقد قدرت منظمة الحماية البيئية أن الشركات الأمريكية صرفت ما يزيد عن(100)مليون دولار من هذه الأنشطة في عام 1990 وما يقارب (200)مليون دولار في عام 1995.
- إن شركات التخلص من النفايات الصلبة كانت تأخذ ما يقارب (2.5) دولار لكل طن في عام 1978 في الولايات المتحدة الأمريكية, وقد أصبحت تأخذ في العام 1988 ما يقارب(200)دولار لكل طن
- نظام المحاسبة البيئية يعد أداة لقياس ورقابة وأتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق التطور.
- الزيادة الكبيرة في النفقات البيئية سواء كانت نفقات رأسمالية أو نفقات تشغيلية والحاجة إلى وضع أولويات لهذه النفقات
- حاجة الإدارة الملحة للبيانات المالية الخاصة بالنفقات البيئية
- الحاجة المتزايد ة للبيانات المالية الخاصة بالأداء البيئي من قبل مختلف الجهات كالحكومة، المستثمرين ، المقرضين.(Ahmed M. , 2002.pp500-501)

➢ **أهمية المحاسبة البيئية:** تتمثل أهمية المحاسبة البيئية بالنسبة للوحدة الاقتصادية في جوانب عدة أهمها

- مساعدة المديرين لاتخاذ القرارات التي من شأنها تخفيض التكاليف والأعباء البيئية.
- لغرض ترشيد القرارات الإدارية وضمان دقة المعلومات المحاسبية التي على أساسها يتم صنع القرارات الإدارية من خلال المساعدة على المفاضلة بين البدائل الإدارية وعند المفاضلة بين الالتزام وعدم الالتزام بالبرامج البيئية.
- الضغوط التي تمارسها العديد من الهيئات المهنية بهدف مراعاة المخاطر البيئية، كالتأكيد على المسؤولية البيئية لمؤسسات الاقتصادية وخاصة منها الصناعية.

الشكل رقم (1)مداخل وتصنيفات المحاسبة البيئية

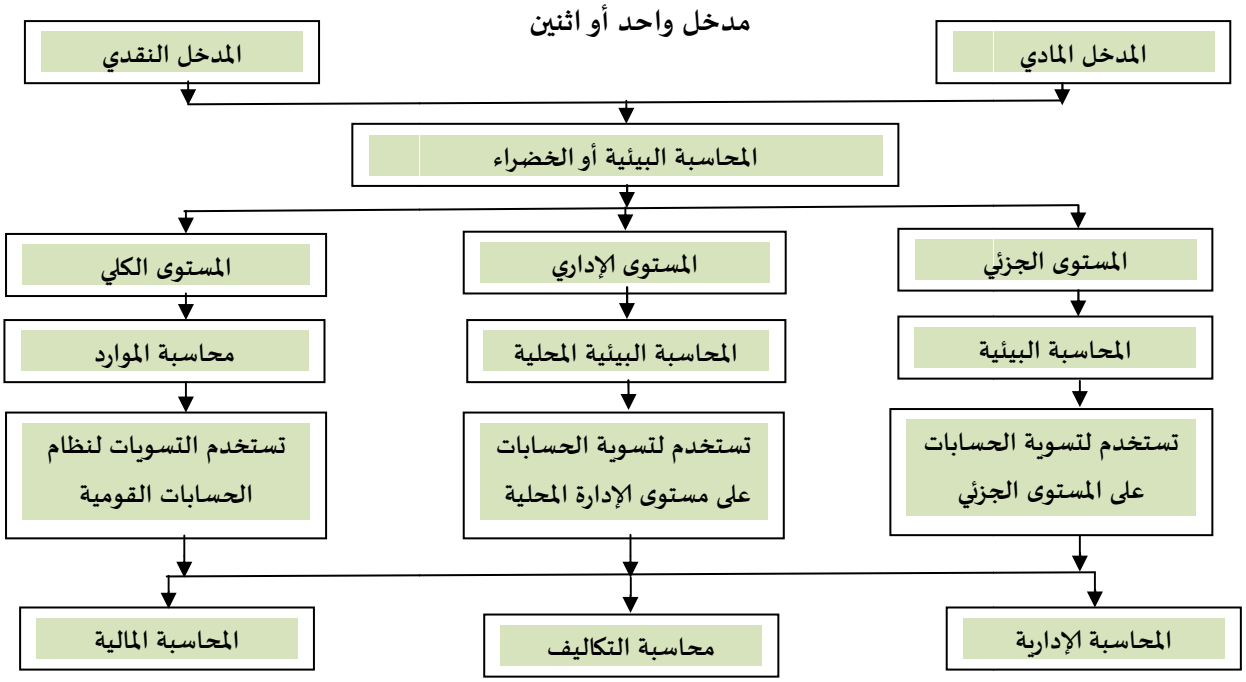

المصدر: ناظم حسن عبد السيد وآخرون، (2009)،المحاسبة البيئية: الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد - دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة ،-) جامعة البصرة، ص:06.

3.1. متطلبات تطبيق المحاسبة البيئية ونطاق أنشطتها:

➢ نطاق الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي: إن الأنشطة البيئية والاجتماعية تتصف بطبيعتها المتحركة ، فهي تتغير من زمن لآخر نتيجة المناخ الاجتماعي وتوقعات المجتمع، فما يعتبر " بيئي واجتماعي" في الوقت الحاضر قد يصبح اقتصادي" مستقبلاً وان كان لا يفقده بعده البيئي والاجتماعي لما للأنشطة الاقتصادية من تأثيرات بيئية واجتماعية.

الشكل(2): نطاق الأنشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي

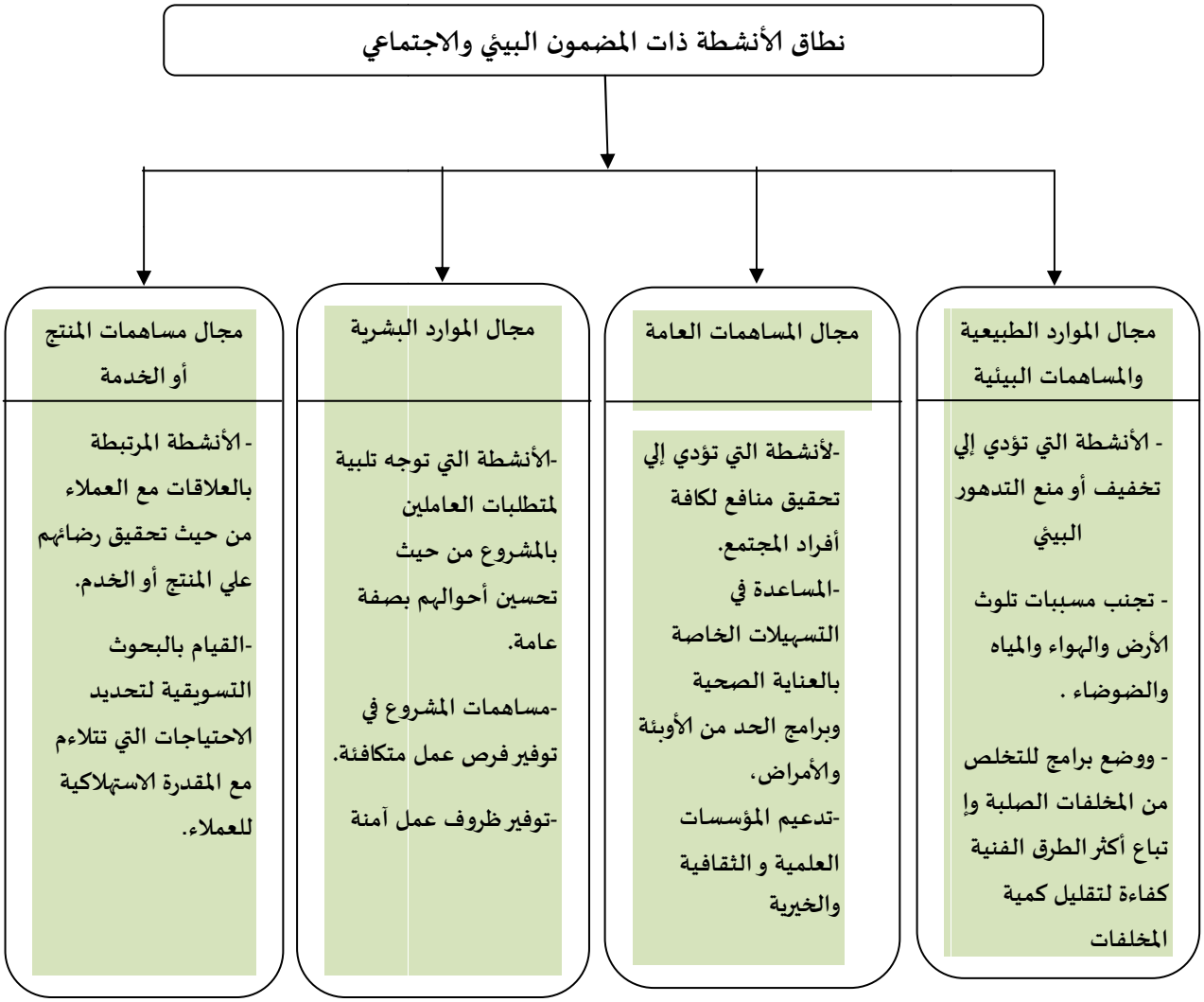

من إعداد الباحثين بالاعتماد على عطرة نادر نور عثمان،مرجع سابق،ص:73-74

➢ متطلبات المحاسبة البيئية: هناك متطلبات عديدة يجب توفرها لتطبيق نظام محاسبي مالي يتطابق مع خصوصية المعلومة البيئية أهمها: (نجوى عبد الصمد، زكية مقري، جوان 2016، ص61-62)

أ- **استحداث قواعد لنظام محاسبي بيئي**: أي نظام يقوم بانتاج مخرجات لأغراض بيئية وليست اقتصادية ومن بين هذه القواعد:- الملائمة للغرض البيئي بتوخي البساطة والدقة والوضوح.

- الإفصاح عن الأنشطة البيئية للمنشأة مهما كانت
- قابلية القوائم المالية للتدقيق الخارجي.
- توحيد الممارسات البيئية

ب- **استحداث معايير للتقدير المحاسبي البيئي**: إذ يتوجب استحداث معايير تتلائم مع اعداد القوائم البيئية خاصة في حالة انفصالها عن القوائم المالية التقليدية.

ت- **استحداث حسابات الأداء البيئي**: تمثل حسابات اقتصاديات الأداء البيئي وأصوله والتزاماته في:

- حسابات تاريخية التي تشمل(حسابات دورة الإيراد والمتحصلات النقدية،حسابات دورة النفقات والمدفوعات النقدية،حسابات دورة المخزون، حسابات دورة التمويل،حسابات دورة الأجور).

- حسابات احتمالية(ظروف طارئة):تشمل(القضايا البيئية التي لم يتم الفصل فيها،الالتزامات المحتملة المتعلقة بالأصول التي تم التخلص منها،الالتزامات الجوهرية التي يمكن ان تحدث عند التخلص من أصل أو بيعه،

2- **المحاسبة عن التكاليف البيئية**: يهتم التقييم الاقتصادي للتلوث البيئي بو ضع قيم ماليه تعكس الأرباح أو التكاليف المالية التي تعكس الأرباح والخسائر في الرفاه والمنفعة، وما يقصد بالربح في الرفاه والمنفعة البيئية هو تحسين نوعية البيئة من ماء وهواء وموارد طبيعية، وما يقصد من خسائر في الرفاه والمنفعة هو التلوث في شتى أنواعه وأضراره.

1.2. التكاليف البيئية: المفهوم والخصائص ،الأنواع والمحددات:

التكاليف البيئية مفهوم ظهر نتيجة اهتمام العالم بحل مشكلة التدهور البيئي، ويقصد بالتدهور البيئي تناقص الموارد الطبيعية وتلف عناصر التنوع البيولوجي وتلوث البحار والأنهار والمحيطات....الخ،

أ- **مفهوم وخصائص التكاليف البيئية**: يندرج مصطلح الكلفة في عمومها ضمن المفاهيم المحاسبية ولقد تعددت التعاريف هذا المصطلح نذكر منها:

ينصرف معنى التكاليف البيئة إلى أنه" يمثل تضحية اقتصادية تتحملها المنشأة نظير خدمة أو منفعة ضرورية لتحقيق أهداف المنشأة وتستخدم طبقا لمعايير مقررة ويمكن قياسها في شكل وحدات نقدية، ولذلك يمكن التنبؤ بها وتحديدها مقدما". (إبراهُيم جابر السّيد، 2014، ص229)

وفي تعريف المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، فإن التكاليف البيئية "تشمل تكاليف الإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها لإدارة الآثار البيئية التي تترتب على نشاط مؤسسة ما ، بطريقة مسؤولة بيئيا ، فضلا عن التكاليف الأخرى التي تستند إليها الأهداف والمتطلبات البيئية للمؤسسة." (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)والأمم المتحدة، 1999)

خصائصها: للتكاليف البيئية عدة خصائص تميزها عن التكاليف الأخرى، وتتمثل ف:

- -إدخال المفاهيم المحاسبية في الأنظمة البيئية للمؤسسات الاقتصادية
- تسمح بتقديم معلومات عن قيمة التلوث البيئي والآثار الملحقة بالبيئة والتي تسببها المؤسسة
- تتميز التكاليف النسبية بارتفاع قيمتها التي تدفع لإزالة الآثار السالبة على البيئة أو منع حدوثها.

- صعوبة قياس بعض التكاليف البيئية، وذلك بسبب عدم قابليتها للتداول في السوق، وصعوبة تقديرها
- تساهم في ترشيد القرارات التي تتعلق باقتناء الآلات والمعدات التشغيلية وتحديد موقع المؤسسات الصناعية.
- تقوم بالمشاركة في تحقيق قيم المجتمع من خلال خفضها للآثار البيئية الضارة به باعتبارها غير قابلة للتصحيح عموما

ب- مكونات والمحددات

شكل رقم (3) يبين محددات التكاليف البيئية

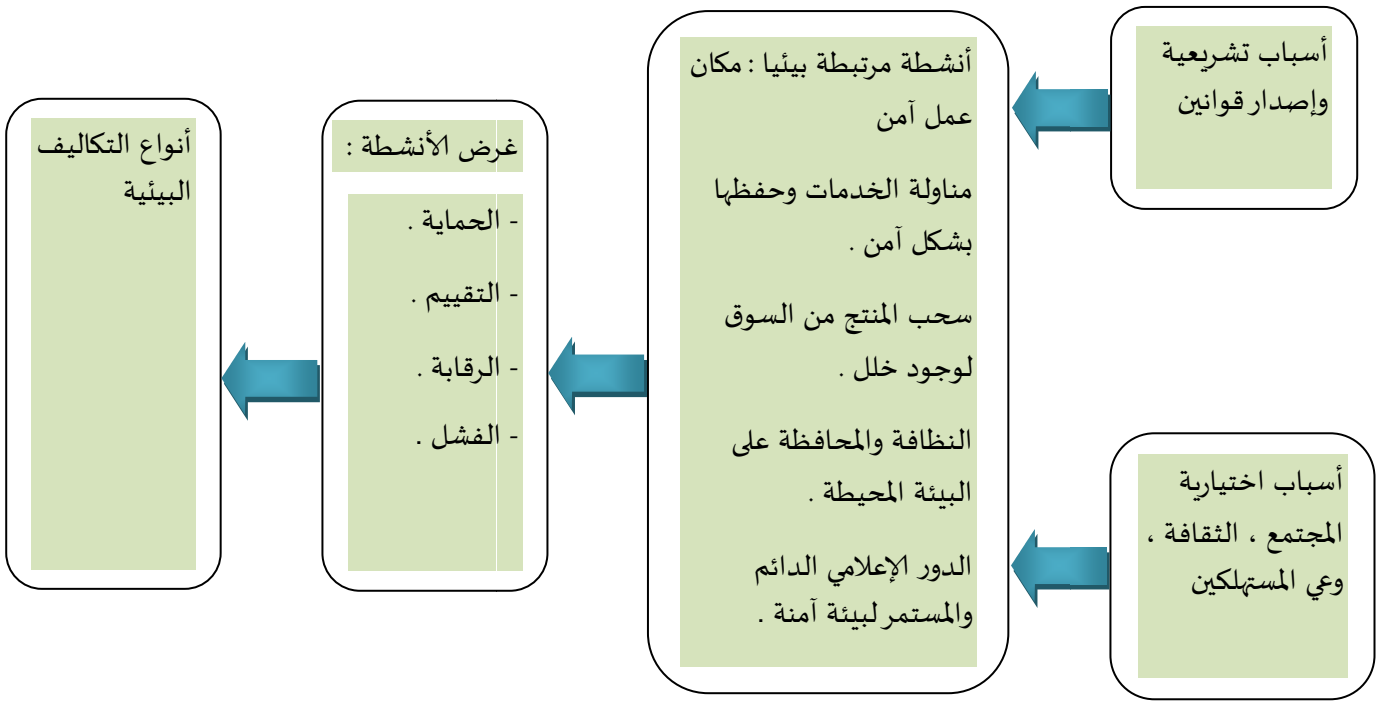

المصدر: مهاوات العبّدي ،(2014)القِّياس المحاسبَ لتكالُّيف البيئة والإفصاح عنها فً القوائم المالية لتحسّن الأداء البيئي،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، جامعة محمد خُضر ، بسكرة، ص:43

ت- **أنواع التكاليف البيئية** هي: (علوان محمد لمين، وآخرون، 2020،ص65)

- **تكاليف الوقاية:** عبارة عن تكاليف الأنشطة المنفذة لمنع إنتاج الملوثات التي تسبب تدهور الجودة البيئية منها: تقييم واختيار آلات المنع أو الحد من التلوث والدراسات البيئية، وتصميم النظم لمقابلة الأهداف البيئية سواء كانت نظم شرا أو تسويق أو تغليف أو نظم معلو مات محاسبية وإدارية أو إعادة استخدام وإدارة النفايات.
- **تكاليف الاكتشاف:** وهي تكاليف الأنشطة المنفذة لتحديد ما إذا كانت المنتجات والعمليات والنظم داخل المؤسسة متفقة مع المعايير البيئية المناسبة سواء كانت إلزامية أو اختيارية، ومن هذه التكاليف: تكاليف المراجعة البيئية، تكاليف فحص المنتجات والعمليات، وتطوير مقاييس الأداء البيئي والرقابة على معدلات التلوث.
-

- **تكاليف الفشل**: تشمل النشاطات التيē دف إلى رقابة الأداء البيئي والعمل على منع حدوث أضرار بيئية، وهذه المجموعة تشمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة في مراحل ما قبل الإنتاج حتى وصول المنتج إلى المستهلك، ويعد هذا النوع من التكاليف من النشاطات التي تضيف قيمة إلى ما يترتب عليها من تخفيض للتكاليف الأخرى للأداء البيئي، ومن ثم زيادة الأرباح وتحسين مقدر المؤسسة التنافسية.
- **تكاليف الرقابة على الأداء البيئي**: تضم النشاطات التي تعمل على معالجة الأضرار البيئية التي لم تنجح نشاطات التكاليف السابقة في منع حدوثها، ويعد هذا النوع من تكاليف الأداء البيئي تكاليف ناشئة عن قصور نشاطات رقابة الأداء البيئي في تحقيق مستوى أداء البيئي المستهدف، أي أنها تكاليف غير ضرورية ولا تضيف قيمة مضافة، و من ثم كلما أمكن منع حدوثها أو تقليلها انخفضت التكاليف الكلية للأداء البيئي وزادت أرباح المؤسسات

2.2 **طرق محاسبية مقترحة لمعالجة التكاليف البيئية**: تتم المعالجة المحاسبية للتكاليف البيئية وفق المراحل التالية:

أ-إثبات مصاريف التلوث:حيث تنقسم مصاريف التلوث إلى نوعين:

-مصاريف الحد من التلوث ويندرج تحت بند المصاريف الرأسمالية وهي التي تنفق من أجل الحصول على المعدات والآلات.

-مصاريف إزالة التلوث ويندرج تحت بند المصاريف الإرادية والذي يحمل عبء على دخل الفترة التي انفق فيها مثل (التعقيم _ وإزالة نفايات الإنتاج) ، لذلك تم تخصيص حسابين مستقلين هما

ح/ أصول ا اجتماعية _ معدات الحد من تلوث البيئة

ح / -مصاريف اجتماعية _ إزالة تلوث البيئة

ب- **المعالجة المحاسبية لمصاريف الحد من التلوث**:ويكون إثباتها في قيود دفتر اليومية

- **عند الشراء** (بقيمة الأصل مضافا إليها المصاريف اللازمة لتشغيل الأصل – تأمين – نقل. ...)

من ح/ أصول اجتماعية – معدات الحد من التلوث xxx

إلى ح / النقدية أو البنكxxx

- يتم عمل قسط إهلاك (اندثار) بإحدى طرق الاستهلاك (الاندثار) المعروفة الثابت أو المتناقص ويكون القيد كالآتي:

من ح / قسط اندثار المعدات الاجتماعيةxx

إلى ح / مخصص اندثار المعدات الاجتماعيةxx

ت- **المعالجة المحاسبية لمصاريف إزالة التلوث**: هذا النوع من المصاريف يندرج تحت المصاريف الإيرادية والذي يحمل عبء على دخل الفترة التي أنفقت فيها وهي مصاريف تحدث لإزالة اثر التلوث الذي تحدثها لأنشطة الاقتصادية الجارية في عمليات الإنتاج ٍ كالمصاريف التي تنفق على التعقيم وإزالة نفايات الإنتاج ومعالجتها لاحقا وتتم معالجتها محاسبيا كما يلي:

- **إثبات المصاريف**

من / مصاريف اجتماعية – مصاريف إزالة التلوثxx

- أجور عمال X

مواد معقمة X

إلى ح / النقديةx

- **الإقفال في القوائم المالية**

من ح / قائمة التكاليف والحساب الاجتماعي xxxxx

إلى ح / مصاريف اجتماعية مصاريف إزالة لتلوث xxxxx

أجور عمالةxxx

مواد معقمة xxx

3- **المحاسبة البيئية في ضوء التشريعات الدولية تحدياتها ومعيقاتها:** المحاسبة كمهنة يقع على عاتقها تطوير المعلومات التي تبرز دور الوحدة ومساهمتها في المجتمع ممثلة في الاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة والتوزيع العادل للربح .

1.3 **المحاسبة البيئية في ضوء القوانين والتشريعات الدولية:** إن الاهتمام الحالي بالمحاسبة عن البيئة و إعادة ترميم البيئة قد ولد حالة جديدة لمهنة المحاسبة للقبول تسليم دور فاعل فيما يتعلق بكلفة التلوث إن جوهر تطبيق المحاسبة التقليدية على كلف ا لإتاج يستند إلى الافتراض القائل بأن كلفة تخفيض الضرر الملحق بالبيئة ماهي إلا كلف إنتاج وهذا يعني بطبيعة الحال أن الكلف المصروفة والتي لها علاقة بفعالية الإنتاج يجب أن تعامل على أنها كذلك وان الكلف المصروفة للتخفيض من تلوث البيئة المتوقعة في المستقبل يجب ن تحمل على الأنشطة الإنتاجية في المستقبل.

ولقد حظي هذا الموضوع باهتمام الهيآت الدولية والمنظمات الإنسانية والجمعيات العالمية وجماعات حماية البيئة، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقد عام 1994 أقرت الفقرة 64 من الأجندة، إلى ضرورة إظهار الحسابات القومية لكل بلد النشاطات الاقتصادية والحسابات البيئية بما فيها كافة التدفقات النقدية والمادية التي تضمن 3-العلاقات المتبادلة بين النشاط الاقتصادي والبيئة.

2.3. **التحديات التي تواجه المحاسبة البيئية:**إن التحديات القائمة على المعلومة المحاسبية تجعل من الصعوبة تجميع واسترجاع البيانات البيئية، وتقيمها بشكل كفؤ وكنتيجة طبيعية فإنها ستؤدي إلى عدم فهم النتائج المالية ذات المردود السلبي على الأداء البيئي ومن هذه لتحديات نذكر:

- ✓ اختلاف الثقافات وأثرها على تطور الاتصالات بين المحاسبة والمهن الأخرى؛
- ✓ اختفاء المعلومات المتعلقة بتكلفة البيئة ضمن حسابات التكاليف غير المباشرة؛
- ✓ صعوبة تتبع تكاليف وتدفق واستخدام الموارد؛
- ✓ صعوبة الحصول على معلومات تكاليفية عن البيئة من السجلات المحاسبية.

3.3 **معوقات تطبيق المحاسبة البيئية:** على الرغم من التقدم الذي حدث في مجال وضع إطار متكامل لمحاسبة البيئة خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة في الدول الغربية، إلا أن هناك العديد من المشكلات التي تعترض تطبيقها في العديد من الدول، ومن هذه المشكلات ما يلي:

- ✓ اتسام المهددات البيئية بالتداخل والتعقيد، ووجود الكثير من السياسات التي تغفل البعد البيئي، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد مراكز المسؤولية؛

- ✓ عدم وجود معايير مقبولة تحدد إجراءات محاسبة البيئة وتوضح المطلوب منها؛
- ✓ مشكلة قياس التكلفة البيئية: إن معظم التكاليف البيئية هي عبارة عن تكاليف بيئية غير ملموسة تتمثل بكمية التلوث الناتجة عن المنشآت الصناعية، وتكون مقاسة بوحدات قياس غير نقدية، وتكمن المشكلة في كيفية تحويل البيانات الكمية التي تتحدث عن كمية التلوث إلى وحدات نقدية.

ثالثا: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية:

بدا اهتمام المحاسبين منذ سنوات قليلة بالبيئة والجوانب السلبية في استغلالها والعمل على الإفصاح عن تلك الجوانب أو وصف آثارها.

1- **الإفصاح المحاسبي البيئي، المفهوم الدوافع والآليات**: إن الهدف الرئيسي للإفصاح هو توفر المعلومات التي تفيد مختلف الطوائف عند اتخاذ القرارات ولكي تواكب المؤسسة التطور في كافة فروع المعرفة يجب أن لا يقتصر دورها على الإفصاح التقليدي للنشاط الاقتصادي للوحدة بل يمتد ليشمل الآثار المترتبة على نشاط الوحدة على المجتمع وإعطاء صورة واضحة عنها ، حيث دلت معظم الأبحاث على ضرورة تضمين التقارير المنشورة المعلومات المترتبة عن أنشطة الوحدة اتجاه المجتمع باعتبار هذه المعلومات تدخل ضمن أخلاقيات الأعمال.

1.1. **مفهوم الإفصاح البيئي ودوافعه**: يمثل الإفصاح احد الأركان الرئيسية والهامة التي يرتكز عليها الفكر المحاسبي حيث يشير عموما إلى إظهار الشيء حيث يكون واضحا ومعلوما.

➢ **مفهومه:** لقد تناول الكتاب والباحثون مفهوم الإفصاح عن الأداء البيئي بتعريفات مختلفة منها التي ركزت على وسائله فعرف بأنه " نشر المعلومات التي تُعبر عن الأداء البيئي للشركات من خلال الوسائل المختلفة، سواء مطبوعات التقارير المالية والإدارية المنشورة، أو من خلال المواقع الإلكترونية للشركة أو المؤتمرات والصحف (نجوى ع الصمد، الهام يحياوي، 2018، ص55.)

كما تم تعريفه "بأنه العملية التي بمقتضاها يتم عرض المعلومات الخاصة بالالتزامات البيئية والناتجة عن ممارسة المنظمة لأنشطتها اليومية، وبيان مدى استجابة المنظمة لهذه الالتزامات حتى يتمكن أصحاب المصالح المختلفة من الحصول على المعلومات أ لازمة للتخطيط والرقابة وتقييم الأداء. (ناظم حسن عبد السيد وآخرون،، 2009،ص: 55)

وعليه فان الإفصاح البيئي يعني عرض للمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية في القوائم والتقارير الدورية، مما يسهل مهمة مستخدمي المعلومات المالية عند تقييم الأداء البيئي ويرشد قراراتهم.

➢ **الدوافع:**يمكن أن نوجز دوافع الاهتمام بالإفصاح البيئي في مايلي:

✓ إن معظم البيانات المترتبة عن الأنشطة البيئية للوحدة الاقتصادية ذات طبيعة كمية مالية فهي بذلك تؤثر على أصول الوحدة ونفقاتها وم هذا المنطق فهي تدخل ضمن عمل المحاسب ويجب الإفصاح عنها؛

- ✓ العمل على بناء علاقات أفضل بين المؤسسة وأصحاب المصالح؛ مثل الجهات الحكومية وحملة الأسهم والعاملين بالمؤسسة والعملاء والموردين والممولين ومجموعات الضغط، واستخدام الإفصاح كوسيلة لإ علام المجتمع ككل على أن المؤسسة تقوم بالإفصاح التطوعي عن المعلومات البيئية؛
- ✓ إن الإفصاح عن النفقات البيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها مثل مساعدة المستثمرين ليروا بوضوح السياسات التي تطبقها المؤسسة لحماية البيئة، ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بالمؤسسة؛
- ✓ نتيجة للاهتمام الواسع بالبيئة واثر أنشطة الوحدات عليها يتطلب من المحاسبين المساهمة في توفير المعلومات التي تساعد المسؤولين في تحديد هذه الآثار وسبل معالجته.

2.1. آليات الإفصاح المحاسبي البيئي:

- **الإفصاح الاختياري:Voluntary Disclosure**: يعرف الإفصاح الاختياري بأنه تقديم معلومات تزيد عن متطلبات الإفصاح الإجباري الذي أقرت به المعايير المحاسبية بهدف توفير المزيد من المعلومات الملائمة التي تخدم أغراض المستخدم الفرد والمجتمع ، ويعتبر قرار الإفصاح الاختياري قرار تتخذه المنشأة بناء على تقييمها للتكلفة والعائد من وراء هذا الإفصاح،

يتمثل الإفصاح الاختياري في أي جملة في التقرير السنوي التي تناقش أو تنوه عن أي جانب من جوانب البيئة الطبيعية أو علاقتها مع المنظمة بما فيها من جوائز أو منح ترتبط بالبيئة أو معايير الحصول عليها.

- **الإفصاح الإجباري: Mandatory Disclosure**: هو امتثال المنشاة لمجموعة من القوانين والتشريعات البيئية المحددة من قبل جهات حكومية أو منظمات بينية تلزمها بالعمل على حماية و استدامة البيئة. ووفقها تقوم بإيصال معلومات الأداء البيئي الخاصة بتأثيرات نشاط هذه المنشأة على البيئة وإجراءاتها فيما يتعلق بحماية وتحسين البيئة من أخطار التلوث .

لشكل(4) : مجالات الإفصاح الإجباري عن التأثيرات البيئية

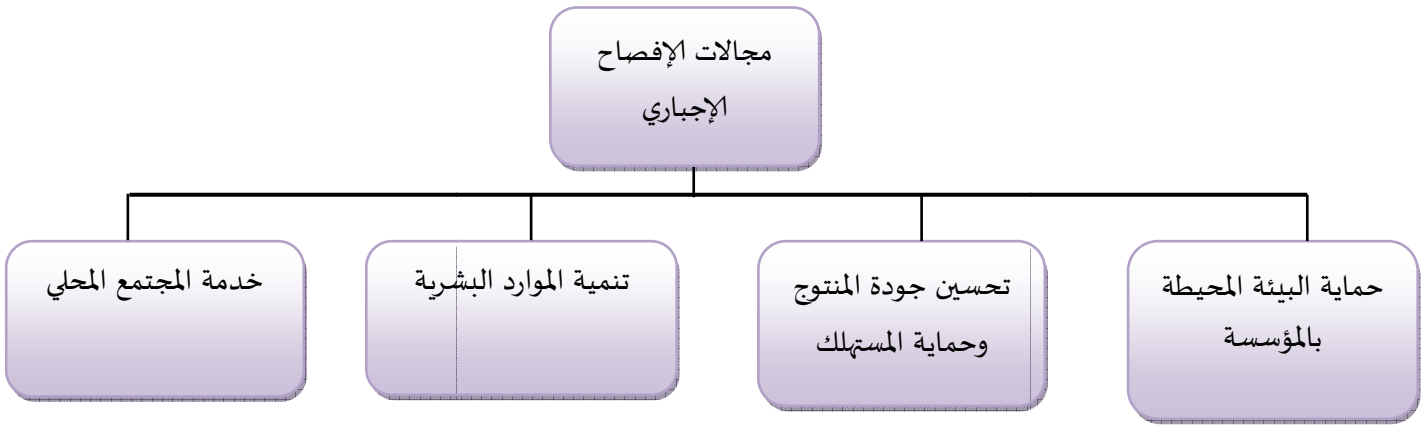

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على ماسبق

2- اتجاهات ونماذج الإفصاح عن المعلومة البيئية:

أن تعدد مستخدمي القوائم المالية واختلاف رغباتهم قد وضع المنظمات أمام مشكلة تحديد أنموذج ومستوى الإفصاح المناسب الذي يلبي احتياجات المستخدمين.

1.2. **اتجاهات الإفصاح البيئي**: أثبتت الدراسات في هذا المجال عن وجود ثلاثة اتجاهات للإفصاح البيئي تتمثل في:

- **الاتجاه الأول طريقة الفصل(الفصل بين التقارير المالية والتقارير البيئية)**: ذلك بأن يتم الإفصاح في تقارير منفصلة عن القوائم المالية وملحقاتها بغض النظر عن شكل التقرير؛ من حيث كونه وصفياً أو كمياً أو مالياً، وسواء كان إفصاحاً شاملاً أو جزئيا ويستند مؤيدو هذا الاتجاه في تفضيل الإفصاح عن المعلومات البيئية ضمن قوائم خاصة موجه فقط إلى الجهات التي تطلبها، على اعتبار أن الإفصاح عن المعلومات البيئية ضمن القوائم المالية قد يُولد ضغطاً كبيراً على المؤسسة مما يجعلها تهتم بالجوانب البيئية على حساب الجوانب الاقتصادية الأخرى. إلا أن هذا الأسلوب يُعاب عليه أن فرض تعظيم الربح لم يُعد الهدف الأسمى الذي تسعى إليه المؤسسة على حساب مسؤولياتها تجاه المجتمع والأضرار التي تتركها على البيئة وعلى العاملين أو على المجتمع ككل.
- **الاتجاه الثاني طريقة الدمج(الإفصاح عن المعلومات المالية والمعلومات المترتبة عن الأنشطة البيئية في تقارير موحدة)**: يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن الإفصاح عن الأداء البيئي يُفضل أن يكون ضمن القوائم المالية التقليدية على اعتبار أن المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية متكاملة، وتشكل مع بعضها التعبير الكامل والشامل عن أداء المؤسسة. وأن الأنشطة البيئية للمؤسسة تؤثر على أنشطتها الاقتصادية، ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في القوائم المالية فيكون هناك .ميزانية مالية وبيئية، وأيضاً حساب مالي وبيئي.
- **الاتجاه الثالث الإفصاح عن المعلومات البيئية في تقارير الإدارة**: بحيث يتم الإفصاح عن الأداء البيئي في التقرير السنوي للمؤسسة، أو في تقرير مجلس الإدارة، ويتم ذلك في جزء مستقل من التقارير السابقة مُعَنْوَناً بعنوان يفيد مضمونه كالتقرير البيئي أو تقرير المسؤولية البيئية للمؤسسة.

2.2. **نماذج الإفصاح البيئي**: سنستعرض عدد من النماذج المقترحة للإفصاح البيئي

- **أنموذج الأمم المتحدة**: ضمن جهودها الرامية إلى حماية البيئة قدمت الأمم المتحدة في آذار عام ١٩٩١ تقريراً يؤكد على أهمية قيام الشركات بالإفصاح عن أنشطتها البيئية على أ ن تتولى الحكومات متابعة الملاحظات التي يتضمنها التقرير.

التقرير المالي البيئي المقدم من قبل الأمم المتحدة في عام 1991

مايتضمنه تقرير المدير	ملاحظات في القوائم المالية
المصادر البيئية ذات العلاقة بالشركة والصناعة.	السياسات المحاسبية لتسجيل المطلوبات والاحتياطيات لمواجهة الكوارث ، والإفصاح عن المطلوبات العرضي
السياسة البيئية المتبعة.	مقدار المطلوبات " بالدولار" والاحتياطيات وما أنجز خلال الفترة
التحسينات التي تمت منذ اعتماد السياسة البيئية	مقدار المطلوبات العرضية " بالدولار
درجة الاستجابة للقوانين والتشريعات الحكومية.	التأثيرات الضريبية.
المصادر البيئية المادية القانونية المحيطة بالشركة	ما تقدمه الحكومة من منح خلال الفترة.
تأثيرات الحماية البيئية على رأس المال المستثمر والمكاسب	
تكاليف المواد المحملة على العمليات الحالية.	

ومن ملاحظة بنود التقرير يتضح أنه يتصف بشيء من العمومية يرافقها صعوبة في فصل التكاليف البيئية الأخرى وخاصة فيما يتعلق بالأنفاق الرأسمالي.

- **أنموذج شركات الصناعات الكيماوية والصيدلانية الأمريكية**: أنصب اهتمام هذه الشركات على الإفصاح عن نفقاتها الجارية والرأسمالية خلال الفترة أو الفترات المتعددة وذلك فيما يتعلق بسلامة المنتج والعمليات وحماية البيئة ، وخاصة فيما يخص سلامة مواقع العمل ومنع الحوادث ومعالجة الإنبعاثات خلال العمليات الإنتاجية، فقد بوبت تقاريرها السنوية لتتضمن كلاً من النفقات الجارية والرأسمالية بعد أن أوردت تعريفاً وتحديداً لما يعتبر نفقات بيئية رأسمالية تهدف إلى تخفيض الأضرار البيئية الناجمة عن عمليات الشركة.

أنموذج التقرير السنوي الخاص بالاستثمارات والمصاريف الخاصة بحماية البيئة.

اسم الشركة: السنة:	اسم الموقع:
البيانات	**المبلغ**
1-الأستثمارات الرأسمالية	
معالجة المياه المتخلفة. معالجة تلوث الهواء . معالجة النفايات الصلبة.	
2-تكاليف التشغيل	
معالجة المياه المتخلفة . معالجة النفايات الصلب .	
3-مصاريف البحث والتطوير	
تطوير العمليات الأنتاجية . تطوير العمليات لتخفيض النفايات.	
4-الإدارة والتخطيط البيئي	

3- **دور المنظمات العلمية والمهنية في الإفصاح البيئي**: إن المنظمات المهنية المحاسبية الدولية والجهات الحكومية أثرت تأثيرا فعالا في الاهتمام بالبيئة وحماية عناصرها بشكل ضروري، سواء كان ذلك اختياريا من المؤسسات الناشطة في الصناعات الحساسة بيئيا، أو بشكل إجباري من خلال الإرشادات أو المعايير المتعلقة بالإفصاح البيئي.

1.3 **إسهامات علمية في مجال الإفصاح البيئي**: (أمل محمد سلمان حنان، عبد الامير الحميري، 2013، ص114)من أهم التشريعات المتعلقة بالبيئة نذكر:

- ✓ في عام1975 اصدرت لجنة معايير المحاسبة financial accounting standard Board(fASB) تصريحا يختص بالمحاسبة عن الطوارئ وذلك مساعدة للمحاسبين في تحديد المواقف المحتملة للتكاليف مستقبلا التي يجب تضمينها محاسبيا في القوائم المالية،

- ✓ 1976م صدر تفسير لما جاء في تصريح 1975 من حيث التقدير المقبول لمبلغ الخسارة المقدر ، وأوضحت(FASB)أن ما جاء في تصريح 1975لا يعطي مبرر التأجيل في تسجيل التكاليف التقديرية لمعالجة نظافة البيئة.

يعد موضوع المحاسبة عن المسؤولية البيئية من المواضيع التي ازداد الاهتمام بها من قبل المنظمات المحاسبية

المهنية و الأكاديمية في الدول المتقدمة ، ونورد بعض الأمثلة عن ذلك الاهتمام في الآتي:

- معيار FASB رقم (5): ينص هذا المعيار على ضرورة الاعتراف بالالتزام في القوائم المالية إذا كان مبلغ الخسارة محتملا، ويمكن تقديره بدرجة معقولة من الدقة.
- معيار FASB رقم (14): ينص على ضرورة تسجيل الالتزام البيئي إذا أمكن تحديد الخسارة، حيث يعترف بالمبلغ الواقع داخل المدى، أما إذا صعب تحديد المبلغ داخل هذه الحدود، فيؤخذ بالحد الأدنى و بشكل معقول بحيث ينبغي الإفصاح عنه

- ✓ في عام 1993 أصدر معهد المحاسبين القانونين البريطاني عددا من الإشارات عن الموضوعات البيئية ، وذلك ضمن تقرير بحث عن إعداد التقارير البيئية ، تكاليف الأداء البيئي و الالتزامات البيئية بالاشتراك مع هيئة المعايير الكندية المالية Canadian Institute of Chartered Accounting. (CICA)
- ✓ في ديسمبر 1994 أصدرت اللجنة التنفيذية للمعايير المحاسبة) ACSEC) المعيار رقم (SOP94- 6)الذي إختص في الإفصاح عن المخاطر و عدم التأكد.
- ✓ في عام 1996 أصدر معهد المحاسبين القانونين الامريكي معيار(SOP96-1) لمعالجة الالتزامات البيئية ،وقد تضمن هذا المعيار إرشادات مكثفة لم تكن موجودة من قبل المحاسبين و التي تختص بالمحاسبة البيئية

2.3. **جهود الجزائر في مجال البيئي:** عملت الجزائر على وضع إستراتيجية عمل ترمي إلى حماية البيئة، تهدف إى التوفيق بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستغلال الرشيد و المستديم للموارد الطبيعية، ضرورة التخفيف و التقليص من الملوثات و الأضرار و المخاطر التي تهدد الصحة العامة، و إتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية كالتخلي عين كل بقايا الدعم المالي، الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة و تمويل حماية البيئة.

يمكن أن نلخص أهم الجهود للحكومة الجزائرية في هذا المجال في النقاط التالية

- ✓ **تطوير قانون حماية البيئة في الجزائر:** يتجلى لنا بوضوح تأثر المشرع الجزائري بموضوع حماية البيئة والإشكالات التي يطرحها من خلال صدور القانون رقم 10/03 المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والذي جاء كثمرة لمشاركة الدولة الجزائرية في عدة محافل دولية تخص هذا الموضوع منها: ندوة ستوكهولم، قمة الجزائر لدول عدم الانحياز وكذا مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات التي تصب في

نفس الإطار وأهمها اتفاقية ريودي جانيرو والمنعقدة في البرازيل، التي تعتر نقطة التحول الكبرى في السياسية البيئية الدولية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة.

- ✓ **إنشاء مديريات البيئة**: أنشأت مديرية البيئة طبقا لأحكام المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 96-60المؤرخ في:27-01-1996،، والمتضمن إحداث مفتشيات للبيئة بمختلف ولايات الوطن، إذ عدل المرسوم التنفيذي أعلاه بمرسوم تنفيذي رقم 03-494 الم ري في 17-12-2003 الذي يعتبر ويحول مفتشيات البيئة إلى مديريات البيئة بالولايات
- ✓ **الإصلاح الجبائي الأخضر**: تبعا لمسار الإصلاح الجبائي الأخضر الذي اعتمدته الجزائر، ظهير ما يسمى بالجباية البيئية كأحد أهم الأدوات الاقتصادية لمكافحة التلوث.
- ✓ **مشاركة الجزائر الثنائية فيما يتعلق بحماية البيئة**

عنوان المشروع	هيئة التمويل	المبلغ
مراقبة التلوث الصناعي	البنك العالمي	10.500.000 دولار
تنمية قدرات التدخل في ميدان البيئة	الجمهورية الألمانيةGTZ	10.000.000 مارك
تدعيم الإمكانيات الوطنية في الميدان البيئي مع إدخال التربية في التعليم	برنامج الأمم المتحدة للتنمية	1.862.000 دولار
تسيير التلوث للنفايات البترولية في البحر الأبيض المتوسط (تجهيز 4 مخابر مينائية(	الصندوق الأوروبي للاستثمار FEM	439.000 دولار
البرنامج الوطني للنشاطات البيئية	METAPالبنك الأوروبي لإلستثمار	6.000.000 دولار
الإستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية	لصندوق الدولي للبيئة	360.769 دولار
البرنامج الوطني للمحافظة على طبقة الأوزون	لصندوق المتعدد الأطراف لتطبيق معاهدة مونريال	12.500.000دولار

المصدر: ساسي سفيان، منية غريب ،"المؤسسة الاقتصادية الجزايرية والمسؤولية البيئية،(بين التشاريع والتطبيق)"،-دراسة ميدانية تحليلية،ص:357

خاتـمة:

من خلال ما تناولناه في هذه الدراسة النظرية خلصنا غلى مجموعة من **النتائج** نوجزها فيما يلي:

- ✓ لكي يمكن توفير معلومات عينية ومالية التي تفيد الجهات المختصة لا بد من إيجاد إطار فعال للمحاسبة البيئية يتكون من(دليل للموارد الطبيعية، سياسات محاسبية خاصة لتطبيق نظام المحاسبة البيئية، تقارير محاسبية دورية خاصة بالأنشطة البيئية)؛
- ✓ تشمل التكاليف البيئية جميع التكاليف الصريحة والضمنية التي تتحملها المؤسسة أو تسعى لتحملها من أجل الحد من الأضرار البيئية وتجنبها؛
- ✓ يعد الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية ركيزة أساسية من ركائز المحاسبة عن الأدا ء البيئي لما يحقق من ميزة تنافسية للمؤسسة؛
- ✓ الإفصاح البيئي يعتبر أداة من خلالها تستطيع الوحدة الاقتصادية إعلام الإطراف المهتمة عن أنشطتها ذات الآثار البيئية.

التوصيات: ومن خلال هذه الورقة البحثية والنتائج المتوصل اليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات تتمثل:

- ☜ تعميق مفهوم المحاسبة البيئية وأهميتها من خلال هيئات مختصة،
- ☜ وضع سياسات ضريبية ملائمة للشركات التي تقوم بالإفصاح عن أنشطتها البيئية بصفة دوري؛
- ☜ وجوب تبني المؤسسات الاقتصادية سياسية الإفصاح للتكاليف البيئية بصورة واضحة في قوائمها المالية، وذلك لزيادة الشفافية في المعلومة المحاسبية من أجل مساعدة مستخدميها في اتخاذ قراراتهم؛
- ☜ يجب ان تعمل الهيئات العلمية المحاسبية الدولية والوطنية على وضع معايير محاسبية خاصة بالإفصاح البيئي تلزم فيها المؤسسات الصناعية عن الإفصاح للتكاليف البيئية في قوائمها المالية؛
- ☜ يجب ان يتم الإفصاح عن التأثيرات البيئية في قوائم خاصة بها ،وليست كبند في إحدى القوائم المالية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

إبراهٌيم جابر السٌيد. (2014، ص229). *(2014)، محاسبة التلوث البيئي*. عمان، الاردن: ، الطبعة الأولى ، دار غٌيداء للنشر والتوزٌيع.

أبو الفضل جمال الدين. (2015، ص199). *لسان العرب*. بيروت: مطبعة دار لسان العرب.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)والأمم المتحدة. (1999). *)،إرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للإبلاغ، ورقة عمل حول المعالجة المحاسبية والإبلاغ المالي لتكاليف البيئة (محاسبة البيئة)*، م.

أمل محمد سلمان حنان، عبد الامير الحميري. (2013، ص114). *الافصاح المحاسبي البيئي في التقارير المالية*. كربلاء: مجلة الادارة والاقتصاد.

أنور عباس هادي الهنداوي، وليد محسن عويد. (2021، ص405-406). *الاليات الخارجية للحوكمة واهميتها في تعزيز مستوى الافصاح الاجباري*. جامعة الكوفة، العراق: كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية.

اياد جمعة خلف نزال. (2019، ص763). *مدى توفر مقومات القياس والافصاح المحاسبي عن التاثيرات البيئية*. الانبار: كلية المعارف.

جعفر، عبد الاله. (2003، ص259). *المحاسبة المالية مبادئ الافصاح المحاسب*. عمان: دار حنين الطبعة الاولى.

عبد العزيز زيد الحسيني. (2009، ص21). *مدى تطبيق المحاسبة البيئية في شركات البترول الكويتية*. رسالة ماجستير: جامعة البيت.

عطر نادر النور عثمان. (2014، ص33). *دور الافصاح المحاسبي البيئي في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات الصناعية بالسودان*. السودان، جامعة السودان: كلية الدراسات العليا،.

علوان محمد لمين، وآخرون. (2020،ص65). ، *الإفصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية وفق النظام المحاسبي والمالي*،. الجلفة، الجزائر: مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية،.

فتحي عبد الله غنيمة واخرون. (2021،ص 77). *دور المحاسبة البيئية في ادارة الخطر الناجم عن التلوث البيئي والافصاح عنها*. الاسكندرية، القاهرة: جامعة مدينة السادات كلية التجارة.

فؤاد محمد الليثينظرية المحاسبة والمدخل المعاصر. (2002، ص145.). *2002، ص145*. القاهرة: دار النهضة العربية.

لعيبي هاتو خلف. (2009، ص:20). *الافصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية*. بغداد.

ناظم حسن عبد السيد وآخرون،. (2009،ص: 55). ،*المحاسبة البيئية: الإطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد - دراسة تطبيقية في شركة مصافي الجنوب (مصفى البصرة ،-)*. البصرة، العراق: جامعة البصرة.

نجوى ع الصمد، الهام يحياوي. (2018، ص55.). *الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في التقارير المالية لشركة الاسمنت عين الكبيرة سطيف*،. سطيف، الجزائر: ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

نجوى عبد الصمد، زكية مقري. (جوان 2016، ص61-62). *واقع القياس المحاسبي البيئي في مؤسسات الاسمنت العمومية*. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.

وسام بخيت كاظم عبود، مصطفى وليد كاظم شرقي. (10 مارس 2022،ص 534). *الافصاح المحاسبي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة*. العراق: مجلة كلية التراث الجامعة.

وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم. (2002، ص103-106). *دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ahmed M.2002) . .pp500-501 ".(*Theoretical Frame Work For Environmental Accounting – Application On The Egypt ion Petroleum Sector* . Accounting Journal،Vol .55 No.30.

EPA.1997) . . pp58-86 .(*Environmental Disclosure* " . "Accounting Journal، Vol.50،No.13.

Lowe, Julian and Lewis, David.1980) .,p3 .(*The Economics of Environmental Management* .,

Tian, Yu, and Jingliang Chen.) .p55.2009 " (.(*Concept of voluntary information disclosure and a review of relevant studies* . ",

International Journal of Economics and Finance.p55.

الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية ودوره في دعم التنمية المستدامة

-دراسة حالة بنك الجزيرة السعودي-

Accounting disclosure of social responsibility and its role in supporting sustainable development

- The Case Study of Al Jazeera Saudi Bank-

ط د. نابتي هند/ جامعة قسنطينة2/ الجزائر
د. لفايدة عبد الله /جامعة قسنطينة 2/ الجزائر
PHD student. nabti hind/ University of Constantine 2 / Algeria
Dr. Lefaida Abdellah/University of Constantine 2/Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع البنكي، وابراز دوره في دعم وتعزيز التنمية المستدامة، ولتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال التطرق للمفاهيم الأدبية و النظرية لكلا المتغيرين ودراسة العلاقة بينهما، وحتى يتسنى لنا ابراز مساهمة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في دعم التنمية المستدامة تم اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي عن طريق أسلوب دراسة حالة بنك الجزيرة السعودي، و عرض وتحليل تقرير المسؤولية الاجتماعية المفصح عنه من طرف البنك، أظهرت الدراسة الى ان من الأهداف الرئيسية لمسؤولية المؤسسة اجتماعيا هو المساهمة في التنمية المستدامة،وبالنسبة لبنك الجزيرة فتم على مستواه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير خاصة ومنفصلة عن التقارير المالية، وبالتالي يعطي اهتماما كبيرا للمسؤولية الاجتماعية حيث تعتبر أداة مهمة لضمان استمرارية البنك و تنمية المجتمع، وذلك من خلال زيادة ثقة المجتمع و اكتساب سمعة طيبة .

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، بنك الجزيرة السعودي.

Abstract:

The aim of this study is to shed light on the concept of accounting disclosure of social responsibility in the banking sector and highlight its role in supporting and promoting sustainable development. To achieve the objectives of the study, a descriptive and analytical approach was adopted in the theoretical aspect by addressing the literary and theoretical concepts of both variables and studying the relationship between them. To highlight the contribution of accounting disclosure of social responsibility in supporting sustainable development, the theoretical aspect was applied to the practical aspect through a case study

approach of Al-Jazira Saudi Bank. The study presented and analyzed the social responsibility report disclosed by the bank. The study showed that one of the main social responsibilities of the institution is to contribute to sustainable development. Al-Jazira Bank disclosed its social responsibility in separate reports from financial reports, giving great importance to social responsibility as an important tool to ensure the bank's sustainability and community development, by increasing community trust and gaining a good reputation.

Keywords: accounting disclosure of social responsibility, social responsibility, sustainable development, Al Jazeera Bank of Saudi Arabi

1.مقدمة:

ان التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية خاصة خلال الفترات السابقة ادى الى توسع مجالات اهتمامها، فلم تعد تقتصر على المجال المالي و المحاسبي فقط، بل شملت كل انشطة المؤسسة ومن اجل مواكبة هذه التطورات و استمرار المؤسسات في نشاطها في بيئة تتميز بالمنافسة الشديدة، تم إضافة اهداف اجتماعية و بيئية بجانب الأهداف المالية و الاقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف يجب الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر اهم و اكبر سبب في ظهور ما يعرف بالمحاسبة الاجتماعية، وبعد أن لفت موضوع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية انتباه العديد من الباحثين مؤخراً، ولاسيما مع الضغوط الدولية المتزايدة والمنظمات البيئية والنقابات العمالية ومنظمات حماية المستهلك، جعل المؤسسات ترتبط بمسؤوليتها تجاه المجتمع، سواء بموجب النص القانوني أو بصفة اختيارية، ولذلك أصبحت المجتمعات أكثر وعياً بتلك القضايا وحاليا، يُحظر على المؤسسات زيادة إنتاجيتها أو تحسينها على حساب صحة موظفيها أو رضاهم عن ظروف العمل الخاصة بهم، وبالتالي ظهر سعي لتوثيق أنشطتهم الاجتماعية والإبلاغ عنها سواء في تقارير خاصة او ضمن البيانات المالي الخاصة بهم.

وتتمحور هذه الدراسة لتبيان الإفصاح عن مساهمات القطاع المصرفي في الوفاء بمسؤوليته الاجتماعية وبما يحقق اهداف التنمية المستدامة.

1.1. مشكلة الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية كما يلي:

كيف يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة لبنك الجزيرة السعودي؟

2.1.الاسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية الرئيسية تنبثق عدة تساؤلات فرعية نوجزها فيما يلي:

- **ماهي العلاقة بين الإفصاح بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة؟**
- **كيف يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من طرف بنك الجزيرة؟**
- **كيف يساهم البنك من خلال المسؤولية الاجتماعية في دعم التنمية المستدامة؟**

3.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية كإجابات مؤقتة سيتم تأكيدها او نفيها من خلال الدراسة:

- العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة هي علاقة متكاملة مباشرة تكمن في ان المسؤولية الاجتماعية جزء من التنمية المستدامة والمتمثلة في البعد الاجتماعي لها؛
- يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بنك الجزيرة السعودي من خلال تقارير سنوية خاصة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- يساهم البنك من خلال التزاماته الاجتماعية في دعم التنمية المستدامة من خلال القيام ببرامج اجتماعية تخدم المجتمع السعودي مما يؤدي الى تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والتي بدورها تحقق اهداف التنمية الاقتصادية.

4.1. اهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المسار الحديث للمحاسبة وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية وطرق الإفصاح عنها؛
- معالجة العلاقة التي تربط بين المسؤولية الاجتماعية واستدامة المؤسسات؛
- معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية في المملكة السعودية عن طريق دراسة بنك الجزيرة؛
- دراسة الإفصاح الاجتماعي وإبراز أهميته لتحقيق الاستمرارية للمؤسسات واستدامتها.

5.1. اهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية المصرفية بصفة عامة وفي بنك الجزيرة بصفة خاصة، ومعرفة مدى إدراك البنك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وكيف يفصح عن نشاطاته الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة.

6.1. المنهج المتبع

لتحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال التطرق للمفاهيم الأدبية والنظرية لكلا المتغيرين ودراسة العلاقة بينهما، وحتى يتسنى لنا ابراز مساهمة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في دعم التنمية المستدامة تم اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي عن طريق أسلوب دراسة حالة بنك الجزيرة السعودي، وعرض وتحليل تقرير المسؤولية الاجتماعية المفصح عنه من طرف البنك.

2. الإطار النظري للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

1.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يعود مفهوم المسؤولية الاجتماعية الى السنوات الأولى من القرن العشرين (Camilleri, 2017, p. 4)، ونتيجة للتغيرات و التطورات التي تحدث في المجتمع تطور مفهومها عبر الزمن، و لهذا لم يتم الاتفاق على تعريف موحد و شامل للمسؤولية الاجتماعية لحد الان، ولتسهيل فهم هذه الدراسة يجب ذكر اهم التعاريف الشاملة لها و التي من بينها :

- **تعريف HOWARD BOWEN :** يعتبر الاب الروحي للمسؤولية الاجتماعية و الذي ينظر لها على انها مسؤولية رجال الاعمال في متابعة السياسات و اتخاذ القرارات و القيام بمبادرات و أنشطة اجتماعية تتلاءم مع اهداف المجتمع (الصديق، 2019، ص213).
- **تعريف CARROLL:** تتمثل فكرة المسؤولية الاجتماعية حسب CARROLL في ان المؤسسات ليست لديها مسؤوليات اقتصادية وقانونية فقط، بل لديها التزامات و مسؤوليات معينة اتجاه المجتمع ، لخصها في اربع فئات الاقصادية، القانونية، الأخلاقية و التطوعية (Archie B. Carroll, 2010,p90) .
- **تعريف المفوضية الاروبية :** عرفت المسؤولية الاجتماعية على انها عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية للمؤسسات مع أنشطتها وعملياتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي (قمان، د.س،ص2).

وعليه يمكننا القول ان المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن التزام المؤسسات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، بمعنى اخر يجب على المؤسسات في جميع القطاعات ان تأخذ بعين الاعتبار تاثيرات أنشطتها على أصحاب المصالح مثل الموظفين، الموردين ، العملاء و البيئة، و لهذا نجدها تأخذ عدة اشكال كحماية البيئة، تعزيز الممارسات الأخلاقية، المساهمة في الأنشطة التطوعية و الخيرية ، تحسين ظروف العمل و مراعات حقوق الانسان ، ومن خلال هذا يتضح لنا ان الهدف الرئيسي للمسؤولية الاجتماعية هو تعزيز التنمية المستدامة و المساعدة في انشاء مجتمع اكثر عدلا و انصاف.

2.2. مفهوم الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية :

قبل التطرق لمفهوم الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية يجب التعرف على مفهوم الإفصاح المحاسبي، الذي يعتبر الأداة الأساسية والفعالة لإثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية وإيصال نتائج الأعمال لمستخدمي القوائم المالية ودعم قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية وغيها، ونتاجا لتطور الفكر المحاسبي وظهور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية اهتم الباحثين في مجال المحاسبة حول أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية (نصيرة، 2020، صفحة 133).

وعليه تم تعريف الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية على انه عبارة عن عرض للبيانات و المعلومات المتعلقة بالانشطة الاجتماعية ، أي هو الأسلوب الذي يمكن المجتمع من معرفة و تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وبعبارة أخرى هو الطريقة التي تعلم بها المؤسسة أطرافها الفاعلة بانشطتها الاجتماعية (بلحياني، 2019، صفحة 374).

كما يمكن النظر للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية على انه عملية تواصل بين المؤسسة و المجتمع الخارجي من خلال مجموعة من التأثيرات الاجتماعية، سواء كانت هذه التأثيرات جيدة أو سلبية، وتوضيح نتيجة أدائها الاجتماعي في قوائمها المالية او في تقارير خاصة (الرزاق، 2021، صفحة 91).

وعرف أيضا على انه عملية قياس و ابلاغ عن المعلومات المتعلقة بتاثير المؤسسة في المجتمع المحلي، العملاء،رفاهية المنتجات،سلامة المنتجات و التلوث البيئي. (LISTYANI, 2014, p. 33)

وبالتالي يشير الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية (SRA) إلى الإبلاغ عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسة، حيث يتضمن معلومات حول جهود المؤسسة لإدارة تأثيرها على المجتمع والبيئة ، مثل ممارساتها البيئية ، وبرامج رعاية الموظفين ، وأنشطة المشاركة المجتمعية ، والممارسات التجارية الأخلاقية.

- من التعاريف السابقة نلاحظ انه للافصاح الاجتماعي أهمية كبيرة تكمن في (ابوستالة، 2022، صفحة 54) :

- تطور معايير الافصاح من خلال التوسع في محتوى ونوعية المعلومات المفصح عنها لتتضمن معايير ومتطلبات تمكن من القيام بهذا الإفصاح؛
- لتطوير مهنة المحاسبة و استمرارها يجب تلبية احتياجات المجتمع من البيانات ذات البعد الاجتماعي والتي أصبحت رئيسية بجانب البيانات المالية؛
- تحديد مدى وفاء المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية والالتزام بها؛
- اجراء المقارنات بين المؤسسات المختلفة و بين الفترات الزمنية من عمر المؤسسة .

ان الغرض الأساسي من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو تزويد أصحاب المصلحة ، بما في ذلك المستثمرين والعملاء والموظفين والجمهور ، بمعلومات حول التأثير الاجتماعي والبيئي للمؤسسة. كما يمكن أن يساعد هذا الإفصاح أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمار في المؤسسة أو الشراء منها أو العمل لصالحها ، بناءً على قيمها وتأثيرها الاجتماعي.

- وبشكل عام ، يعد الإفصاح عن SRA أداة مهمة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والمساءلة ، ويمكن أن يساعد في تشجيع المؤسسات على التصرف بما يخدم مصالح جميع أصحاب المصلحة ، وليس مساهميهم فقط ،الا انه يتاثر ببعض العوامل التي هي بمثابة معوقات يمكننا تلخيصها في ما يلي :

- **عوامل داخلية:** وهي العوامل التي يمكن التحكم فيها مثل التكاليف الاجتماعية و البيئية، الثقافة السائدة داخل المؤسسة و معرفة الالتزامات و المسؤوليات اتجاه أصحاب المصالح.
- **عوامل خارجية:** وهي العوامل الناتجة عن المحيط الخارجي مثل التشريعات و القوانين .

3.2.اساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية :

من الأساليب المقترحة للافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ما يلي : (هوام، 2020، صفحة 37)

- **أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية:** ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامنا مع القوائم المالية ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات؛
- **أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة:** ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبوب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات: العاملين أو الموارد البشرية، البيئة، المجتمع والمستهلكين؛

- **أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط:** ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.
- **أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة تكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية:** ويطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

وبالتالي فان عملية الكشف عن التزامات المؤسسة ومسؤولياتها الاجتماعية في التقارير السنوية تأخذ عدة طرق، منها ما يتم الإفصاح عنه في تقارير الاستدامة ومنها ما يتم الافصاح عنه في التقارير المتكاملة التي تجمع بين بيانات الأداء المالي والاجتماعي والبيئي في نفس الوقت.

4.2. تطور مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في العالم :

يمثل الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية إلى الإبلاغ عن الأثر الاجتماعي والبيئي للمؤسسة والتدابير المتخذة لمعالجة هذه الآثار،يتم تقديم هذه التقارير عادةً من خلال البيانات المالية للشركة والتقارير السنوية وتقارير الاستدامة،

كما لوحظ تزايد اهتمام المؤسسات على الصعيد العالمي بالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، و هذا ما أكدته الدراسة المسحية لمؤسسة KPMG في 2017

الشكل (1): تطور نسبة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية لأكبر 250 مؤسسة في العالم من 2011 الى 2017

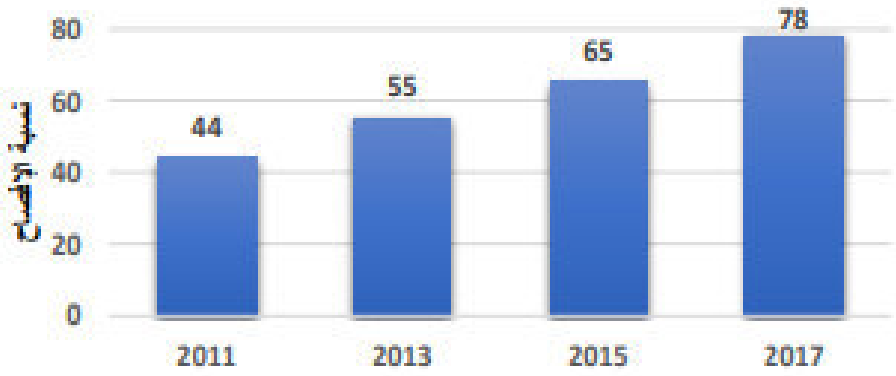

المصدر: مفروم برودي، 2020، ص86.

من خلال الشكل نجد ان نسبة الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تزايد مستمر في الفترة ما بين 2011 و2017، فوفقا للدراسة المسحية لمؤسسة KPMG فان حوالي 78 % من المؤسسات العالمية الكبرى تقوم بالإفصاح الاجتماعي في تقاريرها المالية السنوية، في حين تمثل 44% سنة 2011.

اما على الصعيد الافريقي والعربي، فكان مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفق الشكل الموالي:

الشكل (2): نسبة الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية عربيا وافريقيا

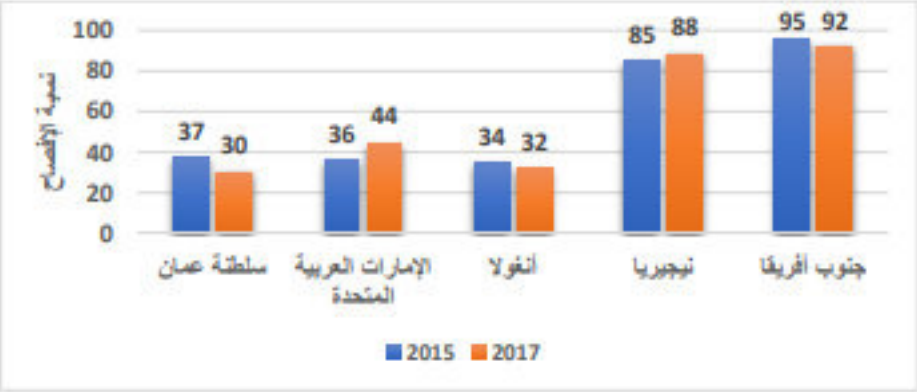

المصدر: مفروم برودي، 2020، ص86.

حسب الشكل نجد ان كل من جنوب افريقيا و نيجيريا لهم اعلى معدلات الإفصاح في الفترة الممتدة مابين 2015 و 2017 حيث تتروح معدلات الإفصاح ما بين 85%و 95% و هي معدلات اعلى من المتوسط العالمي 72%، تليها الدول العربية و المتمثلة في الامارات العربية و سلطنة عمان و التي بها معدلات اقل من المتوسط العالمي، و في الأخير دولة انغولا بمعدل 34 % و32 %، وحسب KMPG فان الاهتمام بالبيئة و الاستدامة لدى هذه الدول هي احد الركائز التي تؤدي زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (برودي، 2020، صفحة 87).

3.الاطار الفكري للتنمية المستدامة

1.3.مفهوم التنمية المستدامة:

يعود أصل مصطلح التنمية المستدامة إلى القرن الثامن عشر وكان يستخدم في صناعة الغابات في تلك الأيام، كان يُسمح فقط بقطع عدد معين من الأشجار حتى يتم ضمان حماية دائمة للغابات وتأمين إمدادات مستمرة من الخشب دون التقليل من الموارد للأجيال القادمة، وقد تسبب تقرير "حدود النمو" الصادر عن نادي روما في إثارة نقاش عالمي ،وفي سياق هذا النقاش، تم إنشاء نهج الإيكو-التنمية الذي يعمل على حماية الموارد والبيئة، وقد أدت هذه التطورات إلى بيان بعثة التنمية المستدامة الذي لدينا اليوم، و في عام 1987، حددت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التنمية المستدامة كمفهوم أخلاقي وأصبح التعريف الرئيسي للتنمية المستدامة يركز على الحفاظ على الموارد والبيئة للأجيال الحالية والمستقبلية دون التضحية بالحاجات الأساسية للفقراء في العالم، حيث يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام أمرا ضروريا في جميع البلدان، ويعتمد ذلك على حدود التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي لقدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، ويشير إلى أن المؤسسات يجب أن تركز ليس فقط على تعزيز قيمتها من خلال تحقيق أقصى قدر من الأرباح والنتائج، بل يجب أن تركز أيضًا على القضايا البيئية والاجتماعية بشكل متساوي (Bhagwat, 2011, p. 5).

وبحلول مطلع القرن، بدأت فكرة التنمية المستدامة تحتل مركز الصدارة بين الباحثين الأكاديميين والمهتمين بحماية البيئة، ويرجع هذا التركيز إلى زيادة الضغوط على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والنامي، ونظرا للجوانب التي تشملها التنمية المستدامة لا زال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة.

فحسب **اللجنة العالمية للبيئة والتنمية** تعتبرها على انها تلك التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وتوسيع الفرصة أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل، ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول (عيد، 2019، صفحة 254). وبالتالي فان التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة. (Farneti, 2021, p. 9)

وعلى العموم فان التنمية المستدامة هي تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان استمرارية التنمية الاجتماعية و البيئية و السياسية على أساس الانصاف و المساواة.

2.3. اهداف التنمية المستدامة

حسب ما قدمه مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المسمى (بتحويل عالمنا من اجل الناس والكوكب) للمدة من 25-27 سبتمبر2005 في نيو يورك مقر الامم المتحدة مجموعة اهداف بلغ عددها (17) هدف للتنمية المستدامة وهي (محمد، 2021، صفحة 208):

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله وفي أي مكان؛
2. القضاء على الفقر والجو ع وتوفير الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة؛
3. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية لجميع الناس؛
4. ضمان جودة التعليم الشامل والعادل وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع؛
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
6. ضمان وجود ادارة مستدامة توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع؛
7. ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسور ة؛
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة المنتجة، وتوافر العمل اللائق للجميع؛
9. اقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار؛
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع أمنة بشكل مستدام؛
12. ضمان انماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛
13. اتخاذ اجراءات عاجلة بمكافحة تغير المناخ واثاره؛
14. حماية المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛
15. ..المحافظة على النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وادارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، وايقاف فقدان التنوع ع البيولوجي وتدهور الأراضي وعكس مسار؛
16. تعزيز مجتمعات منتظمة شاملة لتحقيق التنمية المستدامة؛
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة.

3.3.ابعاد التنمية المستدامة

تؤكد تعريفات التنمية المستدامة أن مفهومها يستند على استخدام وحفظ الموارد الطبيعية وتوجيه التقنيات والمؤسسات لتحقيق والحفاظ على رضا الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، ويتلخص مفهوم التنمية المستدامة على تحقيق ثلاثة عناصر رئيسية :(Katarzyna Liczma´nska-Kopcewicz, 2019, p. 4)

1. **البعد البيئي:** يشمل وقف تدهور البيئة والقضاء على تهديدها.
2. **البعد الاقتصادي:** الذي يعبر عن رضا احتياجات الإنسان الأساسية المادية باستخدام تقنيات لا تتسبب في تلف البيئة.
3. **البعد الاجتماعي:** ويتضمن تأمين الحد الأدنى من المعيشة (إنهاء الجوع والبؤس والفقر) وحماية الصحة وتطوير الروح الإنسانية (الثقافة) والأمن والتعليم.

الجدول (1): ابعاد التنمية الاقتصادية

البعد الاجتماعي الثقافي	البعد الاقتصادي	البعد البيئي الايكولوجي
الديمقراطية القائمة على المشاركة وسيادة القانون في جميع مجالات الحياة	استقرار الاقتصاد الوطني: ضمان وجود مستقل في الوقت نفسه قبول نوعية العمل.	حماية الغلاف الجوي للأرض (الحد من الاحترار العالمي)
القضاء على الفقر، والضمان الاجتماعي و السيطرة على المشاكل الديموغرافية	تلبية الاحتياجات الأساسية بالاستدامة (الغذاء، السكن، الملابس، الطاقة)، والأسعار المطبقة	لا ضرر للطبيعة: الحفاظ تنوع الأنواع والمناظر الطبيعية
تكافؤ الفرص والإدماج (مثل نوع الجنس والمهاجرين)	استقرار الأسعار والتصدي لها والتركيز والقوة الاقتصادية، تدويل التكاليف الخارجية.	الاستخدام المستدام لمصادر الطاقة المتجددة الموارد.
الأمن الخارجي والداخلي، حل المنازعات دون العنف	التوازن غير الاقتصادي التعاون الإنمائي مع الأمم المتحدة أدنى استيراد ممكن للمواد الخام.	الاستخدام المستدام للموارد غير المتجددة.
الصحة ونوعية حماية الحياة	ميزانية حكومية فعالة وكافية معايير تزويد الجمهور بمعايير السلع الموضوعية/الجماعية والتوزيع السليم للدخل.	ظروف معيشية صحية (القضاء على الضرر) (المواد والإشعاع والضوضاء)

المصدر: Katarzyna Liczma´nska-Kopcewicz, Katarzyna Mizera, Paula Pypłacz, 2019,P5.

تعتمد أبعاد التنمية المستدامة على التعاون والتنسيق بين الدول والمؤسسات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، التي تتحقق بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثالثة عناصر أساسية تشكل الابعاد الأساسية للتنمية المستدامة، وهي: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وأن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي، يؤثر سلبا على البعد الاقتصادي (كمال، 2018، صفحة 282).

4.3. العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

اتفق العديد من الباحثين على وجود علاقة وثيقة بين التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، حيث عند القول بان المؤسسة مسؤولة اجتماعيا او ملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية فهي حتما تأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، حيث تمثل التنمية المستدامة ضرورة التوفيق والتكبف مع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى العالمي، في حين تمثل المسؤولية الاجتماعية دمج الجوانب البيئية والاجتماعية في النشاطات التجارية، وبالتالي تشكل المسؤولية الاجتماعية اهم أداة لتحقيق التنمية المستدامة (جصاص، 2020، صفحة 253).

الشكل (3): العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

المصدر: Pranjali Bhagwat,2011,p7

من خلال الشكل نجد ان المسؤولية الاجتماعية هي جزء لا يتجزأ عن التنمية المستدامة، كما انها تمثل شكل من اشكال المساهمة فيها.

وبالرغم من الترابط الوجيز بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة الا ان الاختلاف حول طبيعتهما لا يزال قائما لحد الان والذي يكمن في ان مفهوم التنمية المستدامة تعني به أطراف عدة كالدولة، قطاع الاعمال، المواطنين والمستهلكين، في حين المسؤولية الاجتماعية تتم على مستوى قطاع الاعمال، وبالتالي المؤسسات التي تود ممارسة المسؤوليات الاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة الالتزامات تجاه المجتمع والبيئة. (محمد، 2021، صفحة 209)

يوضح الشكل أدناه نموذج الخط الثلاثي الأساسي كمفهوم أخلاقي يقدم أفكارا تتعلق بالتوجيه المستدام على المستويين الكلي والجزئي:

الشكل (4): العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

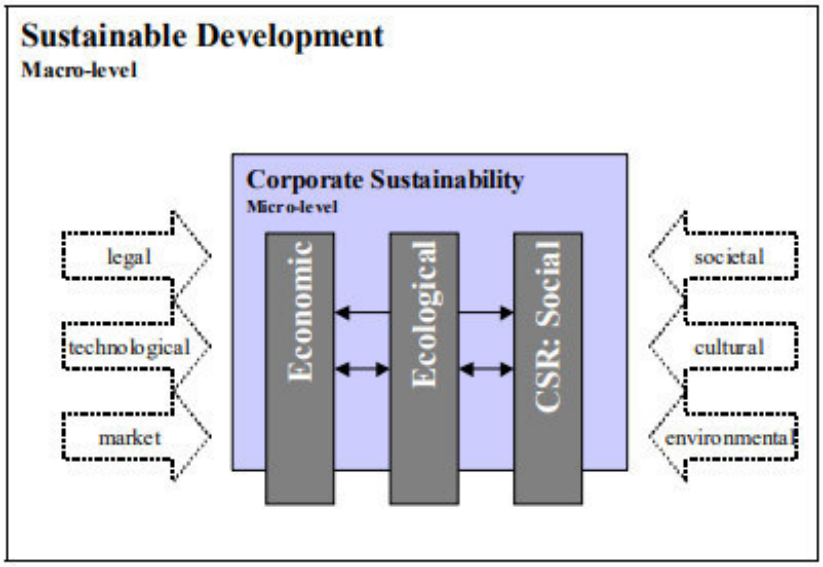

المصدر:.Daniela Ebner, Rupert J. Baumgartner,2006,p13

يستخدم مصطلح "استدامة المؤسسات" للإشارة إلى فكرة التنمية المستدامة على مستوى الأعمال، يستند هذا المصطلح إلى ركائز التنمية الثلاث نفسها التي تستند إليها التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ويشير إلى البعد الاجتماعي على أنه "المسؤولية الاجتماعية "، نظرًا لتوجه المؤسسات بشأن الاستدامة المحددة على المستوى الكلي، فإن التأثيرات الخارجية لها تأثير محدد على استدامة المؤسسة:

- **المؤسساتية والقانونية**: القوانين، حقوق الإنسان، إلخ.
- **التكنولوجيات الجديدة تكنولوجية**.
- **السوق**: البائعون والمنافسون والعملاء.
- **المنظمات غير الحكومية في المجتمع**
- **الثقافة**: القيم والسلوك.
- **البيئة**: الطبيعة، وإمكانية الوصول إلى الموارد.

نتيجة لذلك، فإن المجتمع ليس له الثير على المجتمع فحسب بل تطبيق الاستدامة أيضا له تأثير على المجتمع في المدى الطويل، يتضح هذا من خلال الأشرطة الرمادية في الشكل التي تمتد على طول الطريق إلى المنطقة البيضاء، والتي توضح كيفية تطبيق استدامة المؤسسات في الأعمال (جصاص، 2020، صفحة 254).

وفي الأخير، نستخلص ان التنمية المستدامة ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية بشكل وثيق، إذ تهدف كلاهما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى البعيد.

كما تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المعيشية. وتتضمن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المساهمة في المساعدة على تحقيق هذه الأهداف من خلال اتخاذ قرارات مسؤولة بشأن الأعمال والأنشطة التجارية، على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات تحقيق

المسؤولية الاجتماعية من خلال تطوير منتجات صديقة للبيئة والمساهمة في حل مشكلات البيئة، وكذلك تطوير برامج للمساعدة على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمسؤولية الاجتماعية أن تساعد على تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم الابتكارات التكنولوجية التي تعمل على تحسين استخدام الموارد الطبيعية وتقليل النفايات والتلوث.

وبشكل عام، تعمل التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية معًا على تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال الحالية والمستقبلية.

4.الإطار التطبيقي للدراسة

بعد التطرق للمفاهيم والادبيات النظرية لكل من التنمية المستدامة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، سيتم في هذا الجانب اسقاط الجانب النظري على الواقع العملي لبنك الجزيرة، وهذا في سبيل تقصي واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القطاع البنكي والمتمثل في بنك الجزيرة السعودي.

1.4. نبذة عن بنك الجزيرة السعودي

تأسس بنك الجزيرة "البنك "كمؤسسة سعودية مساهمة عامة في1975م، وقد باشر البنك أعامله اعتبارا من 9 أكتوبر 1976م، بعد أن انتقلت إليه كافة أعامل وعمليات فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية، يبلغ رأس مال البنك المصدر والمدفوع بالكامل 2.8 مليار ريال سعودي مقسم إلى 820 مليون سهمًا بقيمة أسمية وقدرها 10 ريالات سعودية لكل سهم، وتتمثل الأهداف الرئيسية للبنك في تقديم مجموعة متعددة ومتكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للعملاء، الأفراد والمؤسسات التي تضم الحسابات الجارية والادخارية والمرابحة والإستصناع والإجارة والتورق والمشاركة ووعد الصرف الأجنبي وبطاقات الائتمان والصكوك والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة، ويمارس البنك أعامله عبر إداراته وقطاعات أعامله وفروعه المنتشرة في المملكة العربية السعودية، ولا يوجد للبنك أية فروع تعمل خارج المملكة العربية السعودية .

يعتبر بنك الجزيرة أحد المؤسسات المالية الرائدة التي تعمل بتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وذات النمو المتسارع في المملكة العربية السعودية، ويقدم خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة للعملاء الأفراد والمؤسسات، وذلك من خلال كادر يتمتع بأعلى مستويات التأهيل والالتزام (الجزيرة ا.، 2021، صفحة 2).

2.4. اهداف البنك فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية

يعد بنك الجزيرة أحد البنوك الإسلامية المرتبطة بالمجتمع ارتباطا وثيقا، وإيمانا من القائمين عليه بواجبهم الاجتماعي والإنساني والأخلاقي تجاه المجتمع، فقد أطلق بنك الجزيرة برنامجه للمسؤولية الاجتماعية بشعار (خير الجزيرة لأهل الجزيرة) بتاريخ 2006/6/6م وذلك عندما قرر مجلس الإدارة رصد 100 مليون ريال لتقديم برامج نوعية موجهة لأعمال الخير وتنمية المجتمع السعودي انطلاقاً من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف، وقد أنشئت بناءً على ذلك مجموعة المسؤولية الاجتماعية في البنك لتنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة الموجهة لأفراد ومنظمات المجتمع السعودي من خلال دعم وتنظيم البرامج والمشاريع في المجالات التنموية والإنسانية والثقافية والمناسبات الاجتماعية

الوطنية في جميع أرجاء المملكة، ومن الأهداف التي يسعى البنك تحقيقها فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية ما يلي (الجزيرة ب.، اهداف المسؤولية الاجتماعية، 2021):

- تنفيذ أعمال البنك الرئيسيّة على نحو مسؤول من خلال وضع أفراد المجتمع في أولويات اهتمامه؛
- تحقيق أقصى قدر من الاستدامة والقيمة المشتركة مع الجهات المعنية وذات الصلة ضمن المنظومة التي يمارس البنك أعماله في إطارها؛
- مراعاة الأثر الاجتماعي للخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك؛
- منع التأثيرات السلبيّة المحتملة والناجمة عن أنشطته والتقليل منها؛
- المساهمة في البرامج التدريبية والتأهيلية للرجال والنساء، بهدف سدّ الفجوة في سوق العمل وتلبية الطلب على رأس المال البشري والمواهب الواعدة؛
- المساهمة في البرامج التدريبية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة؛
- تمويل المشاريع المهنيّة ومشاريع الأسر المنتجة بهدف دعم الأشخاص المحتاجين من أفراد المجتمع؛
- المساهمة في برامج الريادة المجتمعية وحاضنات الأعمال، وبناء قدرات القطاع غير الربحي؛
- المساهمة في أنشطة وبرامج حماية البيئة من التلوث أو الاضرار البيئية الأخرى؛
- تشجيع وتعزيز السلوكيات الأخلاقية الإيجابية والقيام بالمبادرات الخيرية والتطوعية؛
- دعم الفعاليات الوطنية والعربية والإسلاميّة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والمصرفية الإسلامية والمشاركة فيها؛
- تعزيز مبادئ التكافل والمساعدة المقدمة إلى موظفي البنك ضمن إطار خيري.

3.4. واقع المسؤولية الاجتماعية في بنك الجزيرة السعودي

حسب الموقع الالكتروني لبنك الجزيرة السعودي، نجد ان البنك يقدم مجموعة من البرامج التي تخدم المجتمع السعودي وهي (الجزيرة ب.، برامج المسؤولية الاجتماعية، 2021):

1. برنامج محفظة القروض الحسنة:

تهدف المحفظة إلى مساعدة أبناء وبنات الأسر المحتاجة في الحصول على فرصة إنشاء مشاريعهم الصغيرة ورفع دخلهم وزيادة استقرارهم الاجتماعي، وذلك من خلال إقراضهم وتمويل رأس مال مشاريعهم بقروض حسنة، وسدادها بأقساط ميسرة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية.

2. برنامج التدريب والتأهيل لسوق العمل (تمكين):

سعياً لتهيئة الشباب والفتيات لسوق العمل، ومن خلال التركيز على التأهيل المهني والمعرفي لشريحة واسعة منهم؛ يقدم البرنامج الدورات التدريبية التي تساهم في تمكين الشباب من أدوات ومهارات تساعدهم في صنع مستقبلهم وصقل مواهبهم، وذلك بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والمعاهد المتخصصة في مختلف مناطق ومحافظات المملكة.

3. برنامج دعم الأشخاص ذوي الإعاقة:

ترتبط معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة بنواحٍ اسرية وصحية واقتصادية، يعمل البرنامج على المساهمة في حلّ هذه المعاناة ومعالجة جوانبها المختلفة بالشراكة مع جهات متخصصة –حكومية وخاصة وغير ربحية- في مجالات الإعاقة وبالتعاون مع الجمعيات الخيرية الصحية والمراكز التخصصية؛ بهدف مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة من الجنسين على اكتساب المهارات اللازمة وصقل مهاراتهم وقدراتهم.

4. برنامج بنك الجزيرة لدعم الابتكار (مبتكرون):

يمثل الابتكار بالإضافة لمهارات ريادة الأعمال أساسًا مهمًا للانطلاق نحو تحقيق مستهدفات رؤية 2030، لذا سعى البنك إلى تأهيل وتدريب شباب وفتيات الوطن لامتلاك هذه المهارات عبر مشروع نوعيّ يمثل حاضنة أعمال لرواد الأعمال ومشاريعهم المبتكرة في شتى المجالات الاقتصادية والصناعية والتقنية باسم "مبتكرون."

5. برنامج بناء قدرات القطاع غير الربحي:

يساهم البنك من خلال هذا البرنامج في دعم القطاع غير الربحي باعتباره القطاع الأقرب لاحتياجات المجتمع وعلاج فجواته، وذلك من خلال بناء القدرات المؤسسية والبشرية وتطوير قيادات العمل الاجتماعي أو دعم البنى التحتية في الجمعيات الأهلية.

6. برنامج تفريج كربة السجناء (تفريج):

يساهم البنك ضمن مسؤوليته الاجتماعية والانسانية في تفريج كربة السجناء المعسرين من ذوي الحقوق المالية بالتعاون مع إمارات المناطق المختلفة في المملكة.

7. الفعاليات المشاركات الوطنية والإسلامية:

ويهدف هذا البرنامج إلى المشاركة ورعاية المناسبات الوطنية والإسلامية وخاصة المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية والمصرفية الإسلامية، بالإضافة لدعمه للدراسات والبحوث المتخصصة في ذلك.

4.4. أبرز إنجازات المسؤولية الاجتماعية لبنك الجزيرة عام 2021

يدرك بنك الجزيرة مسؤوليته المجتمعية في النهوض بالمجتمع السعودي وخدمته عبر مشاريع فاعلة وبناءة تساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030، حيث رصد البنك 100 مليون لبرامج المسؤولية الاجتماعية ما يقابل حوالي أكثر من 140000 مستفيدا في أكثر من 40 مدينة في انحاء المملكة العربية السعودية، في حين بلغ مجموع المشاريع المنفذة أكثر من 1700 مشروعا بمعدل 9 مشاريع في الشهر، والشكل الموالي يوضح أبرز إنجازات البنك فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

الشكل (5): المسؤولية الاجتماعية خلال عام 2021

المصدر: تقرير المسؤولية الاجتماعية لبنك الجزيرة السعودي، 2021، ص6.

- **محفظة القروض الحسنة**

تعد القروض الحسنة من العلاجات الناجحة للحد من مشكلة الفقر بالانتقال من الحلول الرعوية إلى الحلول التنموية لأصل المشكلة، لذا فقد قام البنك بإنشاء محفظة إقراضية لهذا الغرض، يقوم من خلالها بتوقيع اتفاقية القرض الحسن مع الجمعيات الخيرية ولجان التنمية الاجتماعية المنتشرة في مناطق ومحافظات المملكة بهدف إقراض الشباب والفتيات وتمويل رأس مال مشاريعهم الصغيرة، وسدادها بأقساط مريحة ودون أي أرباح أو فوائد (الجزيرة ب.، تقرير المسؤولية الاجتماعية، 2021، صفحة 16).

تم ابرام اتفاقية محفظة القروض الحسنة بين البنك ومركز جنى لدعم مشاريع الاسر المنتجة حيث تم تمويل حوالي 15 جهة من محفظة القروض الحسنة، بلغ اجمالي مبلغ المحفظة 64951700 ريال سعودي، اما اجمالي الاسر المنتجة المستفيدة فقد بلغ حوالي 10956 مستفيد (الجزيرة ب.، تقرير المسؤولية الاجتماعية، 2021، صفحة 21).

- **تمكين وتأهيل الشباب**

يسعى البنك لتهيئة الشباب والفتيات الى تطويرهم وتدريبهم لاقتحام سوق العمل، وذلك من خلال تعزيز ثقتهم بأنفسهم عبر أدوات ومهارات تساعدهم في صنع مستقبلهم، حيث سنوضح اهم ما جاء في تقرير المسؤولية الاجتماعية لبنك الجزيرة فيما يتعلق بتمكين وتأهيل الشباب:

- برنامج مشروع توطين للتأهيل لسوق العمل في جمعية الرواد الشبابة بلغ عدد المستفيدين حوالي 150 مستفيد؛
- برنامج المستشارين الاسرين على التأهيل المعرفي لمعالجة القضايا الاسرية، في جمعية التنمية الاسرية ببريدة، بلغ عدد المستفيدين حوالي 35 مستفيد؛
- برنامج ممارس مسؤولية مجتمعية في المؤسسات غير الربحية، في مركز مناء التميز للاستشارات الإدارية، بلغ عدد المستفيدين حوالي 50 مستفيد؛
- دورة اللغة الإنجليزية وإدخال البيانات واختبار القدرات، في جمعية البر الخيرية بالأبواء، بلغ عدد المستفيدين حوالي 250مستفيد؛
- المستشارين الأسريين على التأهيل المعرفي ودورة السكرتارية، في جمعية التنمية الأسرية بالأحساء، بلغ عدد المستفيدين حوالي 45مستفيد؛
- التفصيل والخياطة ومنح مكائن الخياطة، في وقف مداد الخير للرعاية الاجتماعية، بلغ عدد المستفيدين حوالي 20مستفيد؛
- إدارة المشاريع المجتمعية، في جمعية شباب المستقبل، بلغ عدد المستفيدين حوالي 40مستفيد؛
- تطوير الاستراتيجية النفسية للمرشدين، جمعية قادر لتعزيز الصحة النفسية، بلغ عدد المستفيدين حوالي 40مستفيد؛
- تدريب الشباب على المهارات المحاسبية، جمعية البر الخيرية بوادي محرم والهدا، بلغ عدد المستفيدين حوالي 27مستفيد؛
- التدريب على مهارات البرمجة والتصميم، جمعية تميز الشبابية بجازان، بلغ عدد المستفيدين حوالي 100مستفيد؛
- التدريب على المهارات المهنية للتأهل لسوق العمل، جمعية البر الخيرية بالثنية، بلغ عدد المستفيدين حوالي 100مستفيد؛
- التدريب على المهارات الادارية للتأهل لسوق العمل، جمعية البر الخيرية بالرفيعة، بلغ عدد المستفيدين حوالي 90مستفيد؛
- برنامج طموح الايتام دار الملاحظة، جمعية رعاية الأجيال الخيرية بجدة، بلغ عدد المستفيدين حوالي 100مستفيد؛
- التدريب على المهارات المهنية والإدارية للتأهل لسوق العمل، جمعية البر الأهلية برابغ، 135 مستفيد؛
- التفصيل والخياطة ومنح مكائن الخياطة، شركة نسما المتحدة، 200 مستفيد؛
- التدريب على المهارات القيادية للتأهل لسوق العمل، لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية بالبشائر، 200 مستفيد؛

وهناك برامج أخرى لم يتم ذكرها، حيث بلغت 39 برنامج تدريبي و3864 مستفيد.

- **تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة**

يقوم هذا البرنامج بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، ويعتبرهم جزء لا يتجزأ من المجتمع، يقوم البنك بالاهتمام بهم وتطويرهم ورعايتهم، حيث بلغ عدد البرامج 28 اما عدد المستفيدين فقدر ب 14947 مستفيد، وهذه اهم ما قام به البنك:

- تدريب وتأهيل حوالي 49 مستفيد من ذوي الإعاقة البصرية؛
- تدريب 30 من اسر أطفال اضطراب طيف التوحد؛
- تدريب 10000 من ذوي الإعاقة على مهارات ريادة الاعمال؛
- تجهيز 100 غرفة للعلاج الطبيعي والوظيفي؛
- دورة لغة الإشارة ل 30 من ذوي الإعاقة.

- **تمكين القطاع غير الربحي**

بلغ عدد البرامج 20 برنامج، و2650 مستفيد ومن بين اهم ما قام به البنك ما يلي:

- تيسير حوكمة الجمعيات الأهلية؛
- تدريب الأخصائيين الاجتماعيين في القطاع غير الربحي؛
- تدريب القيادة الشخصية؛
- مبادرة الأمير فيصل بن بندر لتمكين المجتمعات الريفية؛
- مشروع ابريز لتصميم المشاريع التنموية؛
- تأهيل قيادات الجمعيات الناشئة في مجال الأيتام؛
- برنامج تأهيل قيادات القطاع غير الربحي على مهارات العمل المؤسسي.

- **مبادرة الجزيرة للابتكار وريادة الأعمال الاجتماعية**

سعى البنك إلى تأهيل وتدريب شباب وفتيات الوطن لامتلاك هذه المهارات عبر برنامج نوعي يمثل حاضنة أعمال لرواد الأعمال ومشاريعهم المبتكرة في شتى المجالات الاقتصادية والصناعية والتقنية باسم» مبتكرون» نحو تحقيق مستهدفات رؤية 2030، بلغ عدد البرامج 8 برامج مع 704 مستفيد كالاتي:

- تدريب رواد الأعمال على مشروع الثقافة المتكاملة؛
- لبرنامج التدريبي لرواد الأعمال الاجتماعين؛
- برنامج أخصائي المالية الاجتماعية؛
- برنامج مختبر آفاق للابتكار؛
- مبتكرون النسخة الرابعة في مجال (تطبيقات الهايبرد) ؛
- برنامج تطوير مهارات الابتكار وريادة الاعمال؛
- مشروع أنا ريادي التدريبي لتنمية مهارات ريادة الأعمال للأسر المنتجة؛
- برنامج تأهيل رواد أعمال على تطوير أنظمة أمن المعلومات.

- **المبادرات والمشاركات المجتمعية النوعية**

يشارك البنك في الفعاليات الوطنية والسامية، حضورا فاعلا ومعاونا لشركاء والعملاء، عبر سنوات طويلة أقيم البنك فعاليات متنوعة يفي عدة مجالات ترقى بالثقافة والذائقة متمسكين بتراثنا وعقيدتنا، حيث قام البنك ب 3 مبادرات مجتمعية مع استفادة 200 شخص، من هذه المبادرات ما يلي:

- الرعاية الماسية لمسابقة العروض القانونية الكبرى؛
- إنشاء صالة متعددة الأغراض؛
- التبرع لمنصة إحسان.

- **خير الجزيرة لموظفي الجزيرة (إخاء)**

انطلاقا من المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع الداخلي وبالتعاون مع الموارد البشرية يسعى بنك الجزيرة الى التعرف على احتياج الموظف والمساهمة في الارتقاء ببيئة العمل إلى مستوى التكافل والتعاون في الجوانب المادية والصحية والتعليمية، بلغ عدد المستفيدين 36 موظف.

- **مركز التميز للتوحد**

ضمن مبادرة البنوك السعودية التي تبناها البنك المركزي السعودي بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، يشرف بنك الجزيرة بالمساهمة في تكلفة تأسيس وتشغيل مركز التميز للتوحد لمدة خمس سنوات بتكلفة إجمالية تتجاوز 286 مليون ريال، ويعد المركز علامة فارقة في مملكتنا في استقطاب الكفاءات والقدرات المحلية والعالمية في معاجلة حالات التوحيد، ومساعدة أسرهم وتوجيههم ورعايتهم، متأملين أن يصبح منارة في مجال معاجلة التوحد.

5.الخاتمة

تم التطرق من خلال هذه الدراسة لكل من المفاهيم الأكثر شيوعا للإفصاح عن المحاسبة الاجتماعية والتنمية المستدامة، ودراسة العلاقة التي تربطهما، هذا في الجانب النظري، اما بخصوص الجانب التطبيقي والذي اعتمدنا فيه على تقرير المسؤولية الاجتماعية المفصح عنه وذلك لتقصي واقع المسؤولية الاجتماعية ومدى مساهمتها في دعم وتحقيق التنمية المستدامة في بنك الجزيرة السعودي، ولخصت الدراسة الى مجموعة من النتائج وتقديم بعض التوصيات نوجزها فيمايلي:

1.5. نتائج الدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نوجزها كالاتي:

- ✓ الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية عبارة عن معلومات وبيانات قد تكون مالية او غير مالية تتصل فيه المؤسسة ببيئتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وذلك في التقارير السنوية للمؤسسة او تقارير الاستدامة او تقارير اجتماعية منفصلة وتكون خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛
- ✓ تكمن العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في ان المسؤولية الاجتماعية تشكل اداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ تتداخل كل من ابعاد التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية فيما بينها لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية؛
- ✓ ينظر بنك الجزيرة للمسؤولية الاجتماعية على انها جانب انساني يجب الالتزام به، كما انها واجب يؤدي الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية؛
- ✓ يقوم بنك الجزيرة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير منفصلة عن التقارير المالية؛
- ✓ حسب تقرير المسؤولية الاجتماعية يتبين ان لها تأثير اجتماعي وذلك من خلال قيام البنك ببرامج تخدم المجتمع والموظفين وهذا يساعد في اكتساب البنك سمعة جيدة؛
- ✓ تعتبر المسؤولية الاجتماعية أداة مهمة لضمان استمرارية البنك وتنمية المجتمع، وذلك من خلال زيادة ثقة المجتمع واكتساب سمعة طيبة مما يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ حسب ما أفصح عنه بخصوص المسؤولية الاجتماعية، يتبين ان المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر في الجانب البيئي أي ان البنك لا يساهم في تعزيز التنمية البيئية ويمكن ارجاع هذا لطبيعة نشاطه والمتمثل في النشاط المصرفي.

2.5. توصيات الدراسة

من التوصيات التي تم الخروج بها:

- ضرورة الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية بكل شفافية ومساءلة، ذلك أن معظم مخرجات الأنشطة الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية سواء كانت مالية أو كمية تؤثر في نفقات والتزامات وأصول المؤسسة وقراراتها؛
- ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية للأنشطة الاجتماعية من اجل معرفة المجتمع مدى اهتمام المؤسسة بالجانب الاجتماعي وكسب ثقته؛
- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضروري وغير اختياري؛
- الاهتمام بالجانب البيئي بالنسبة للقطاعات المصرفية من خلال توعية المجتمع لحماية البيئة، تقديم حملات لغرس الأشجار او تنظيف البيئة، تقديم منتجات غير ضارة للبيئة...الخ.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) ابوستالة, ا. ا .(2022). الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية .*مجلةالاصيل للبحوث الاقتصاديةوالادارية*(العدد 01), 54.

2) الجزيرة, ا. ا .(2021). *تقرير مجلس الادارة 2021* .بنك الجزيرة.

3) الجزيرة, ا. ا .(2021). *نبذة عن البنك* .بنك الجزيرة. Récupéré sur https://www.bankaljazira.com/ar-sa/ :

4) الجزيرة, ب .(2021). *اهداف المسؤولية الاجتماعية* .بنك الجزيرة. Récupéré sur https://www.bankaljazira.com/ar-sa/Community-Service/Our-Objectives :

5) الجزيرة, ب .(2021). *برامج المسؤولية الاجتماعية* .بنك الجزيرة. Récupéré sur https://www.bankaljazira.com/ar-sa/Community-Service/Our-Programs :

6) الجزيرة, ب .(2021). *تقرير المسؤولية الاجتماعية* .بنك الجزيرة.

7) الرزاق, د. م .(2021). الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم والتقارير المالية السنوية .*مجلة البحوث في العلوم املالية و املحاسبة*.91 ,(01)

8) الصديق, ب. م .(2019). المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية و التدقيق الاجتماعي .*المنهل الاقتصادي*(العدد 2), 213.

9) برودي, م .(2020). مستوى الافصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر .*جملة الاقتصاد الدولي و العولمة*(العدد 03), 86.

10) بلحياني, خ .(2019). واقع الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات النفطية دراسة حالة شركة قطر غاز . *مجلة الاقتصاد الجديد*.374 ,

11) جصاص, م .(2020). العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة .*مجلة العلوم الانسانية*(العدد 2), 253.

12) عيد, ع. ع .(2019). المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في تحقيق التنمية المستدامة .*مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*(العدد 02), 254.

13) قمان, م) .بدون سنة .(أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية .*مجلة رؤى اقتصادية*8 .

14) كمال, ف .(2018). التنمية املستدامة .*مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*(العدد 11), 282.

15) محمد, م. ع .(2021). الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة .*مجلة دراسات محاسبية و مالية*(العدد55), 208.

16) نصيرة, ي. ع .(2020). المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية – عرض لمجموعة من النماذج -. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*(العدد 01), 133.

17) هوام, ف. ب .(2020). مستوى تطبيق الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .*جملة / لبحوث االقتصادية املتقدمة*.37 ,(02)

المراجع الاجنبية

18) Archie B. Carroll, K. M. (2010). The Business Case for Corporate Social Responsibility: A Review of Concepts,. *International Journal of Management Reviews*, 90.

19) Bhagwat, P. (2011). CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT. *Conference on Inclusive & Sustainable Growth .Role of Industry, Government and Society*, (p. 5).

20) Camilleri, M. A. (2017). *Corporate Sustainability.* sepringer.

21) Farneti, B. S. (2021). Corporate Social Responsibility, Sustainability, Sustainable Development and Corporate Sustainability. *MDPI Sustainability*(13), 9.

22) Katarzyna Liczma´nska-Kopcewicz, K. M. (2019). Corporate Social Responsibility and Sustainable Development for Creating Value for FMCG Sector Enterprises. *MDPI Sustainability*(11), 04.

23) LISTYANI, M. (2014). Corporate Social Responsibility Disclosure Practices of Indonesia Companies. 33. FACULTY OF ECONOMICS AND BUSINESS UNIVERSITY OF DIPONEGORO SEMARANG, Indonesia.

المعايير المحاسبية الدولية ومدى توافقها مع مشروعات إصلاحات المحاسبة العمومية في الجزائر.

د. بطاره بختة / الجامعة ابن خلدون تيارت/ الجزائر
Dr.bettahar bakhta / University of iben khaldoun tiaret / Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعايير المحاسبية الدولية ومدى توافق مع مشروعات إصلاحات المحاسبة العمومية في الجزائر. تعد المعايير المحاسبية الدولية منبر الذي من خلاله يمكن للبدان توجيه نظامها المحاسبي وجعله يتماشى مع متطلبات الدولية الرائدة في هذا المجال. فالمحاسبة العمومية في الجزائر هي الأخرى بحاجة إلى مجموعة من الإصلاحات التي تمثلت في عدة مشاريع متنوعة ومختلفة لتحقق توافق مع هذه المعايير. وقد خلص هذا البحث إلى أن المعايير المحاسبية الدولية بحاجة إلى مجموعة من الإصلاحات في المحاسبة العمومية في الجزائر.

كلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية الدولية؛ المحاسبة العمومية؛ الجزائر.

Abstract:

This study aims to shed light on international accounting standards and their compatibility with public accounting reform projects in Algeria. International accounting standards are a platform through which countries can direct their accounting system and bring it in line with the requirements of the leading international in this field. Public accounting in Algeria is also in need of a set of reforms, which were represented in several diverse and different projects to achieve compatibility with these standards. This research concluded that international accounting standards need a set of reforms in public accounting in Algeria.

Keywords: international accounting standards; public accounting; Algeria.

مقدمة:

لطالما اعتبرت المحاسبة العمومية موضوعا شائكا واستلهمت خيال الباحثين، فهي موضوع يلم بمختلف جوانب المالية في الدولة، فغياب تطبيقها أساليبها بطريقة فعالة يجعل الحكومة تمر بسوء تسيير أو ما يمسى بأزمة محاسبية. وذلك لما تمثله المعلومات المحاسبية من أهمية في عملية اتخاذ القرار في كل مرحلة من مراحل العملية الإدارية. فلأجل مواكبة عصرنة فعلى النظام المحاسبي العمومي الجزائري وضع قواعد تجعله يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الذي احتوى على عدة معايير قائمة على أساس الاستحقاق وواحدا قائما على أساس النقدي، وذلك لإرساء الشفافية والمساءلة وزيادة جودة التقارير المالية.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: "**ما مدى فعالية المشروعات الإصلاحية للمحاسبة العمومية في الجزائر لتحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية؟**"

الأسئلة الفرعية

- ماهو الجانب التعريفي للمعايير المحاسبية الدولية؟
- فيما تتمثل مرتكزات المعايير المحاسبية الدولية؟
- ماهوأهمية المحاسبة العمومية وفق لمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام؟

الفرضيات

- المحاسبة العمومية في الجزائر ليست في توافق مع معايير المحاسبية الدولية.

المنهج المستخدم

تبعا لمعطيات البحث وما تطرق إليه، فان المنهج التحليل الوصفي هو أفضل منهج لتلاؤمه مع هذه المعطيات والمعلومات الموجودة في هذا البحث.

هيكل البحث

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور، حيث ركز المحور الأول على الجانب التعريفي لمعايير المحاسبية الدولية؛ والمحور الثاني اشتمل على مرتكزات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ والمحور الثالث ارتكز على خريطة طريق لإصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

المحور الأول: الجانب التعريفي لمعايير المحاسبية الدولية

جاءت المعايير المحاسبية الدولية نتيجة لنداءات الحكومية في العديد من بلدان من اجل إرساء مبدأ الشفافية والمسائلة التي تحتاجها أنظمة المحاسبية الحكومية والتي تعمل دائما لتحقيق أهدافها.

أولا: خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تساهم نظرية المحاسبة في ترشيد التطبيق المهني للمحاسبة عن طريق إرساء المبادئ العلمية المتعلقة بتحديد أسس قياس وعرض العمليات المالية، والخطوة التالية لترجمة هذه المبادئ إلى تطبيق عملي أنما يتم عن طريق إصدار

المعايير المحاسبية، التي تمثل نماذج لمستويات تنفيذ العمل المحاسبي، فالمعايير المحاسبية تمثل تنظيم خاص محدد لكل بند من بنود القوائم المالية، أو لفرع معين من العمليات المالية.

فالمعايير المحاسبية أداة للاسترشاد العام وإنما هي تعبير عن كيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين فنظرية المحاسبة هي الإطار الفكري والمعايير هي الإطار التطبيقي لتنظيم الممارسة العملية، ولذلك لابد من الربط بين الإطار الفكري والإطار التطبيقي حتى تتحقق خاصية الملائمة والتوافق فيما بين النظرية والمعايير وفيما بين المعايير وبعضها البعض.

ونظر لأن المعايير المحاسبية تعد أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة لذلك لابد وأن تتصف بالخصائص التالية:

- يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والبيئية المحيطة بالمجتمع؛
- يجب أن تكون المعايير المحاسبية واقعية فلا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالثبات، بل لابد وان تتغير وفقا للظروف البيئية المتغيرة من وقت لآخر فالمعايير المحاسبية عملية مستمرة؛
- أن تمثل المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية المتاحة عند وجود خلافات متعددة بالنسبة للمعالجة المحاسبية للموضوع الواحد، بحيث لا تقدم المعايير المحاسبية معالجة محاسبية واحدة بل تقدم عدة معالجات للموضوع المحاسبي الواحد، ويعالج هذا الموقف عن طريق الإفصاح المحاسبي عن المعالجة المحاسبية التي ثم تطبيقها؛
- يجب أن لا تؤثر الضغوط السياسية أو ضغوط جهة معينة على إعداد المعايير المحاسبية؛
- يجب أن تكون عملية إعداد المعايير المحاسبية علمية وفنية وبيئية وأن تكون الاجتهادات والآراء الشخصية في أقل حدود ممكنة؛
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالحياد، ويقصد بذلك عدم توقع تحديد نتائج معينة مقدما بقدر الإمكان عند إعداد المعايير المحاسبية؛
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالتحرر من الانحياز نحو طائفة معينة بمعنى أن تحقق المعايير المحاسبية مفهوم العدالة عند القوائم المالية المقدمة للأطراف الخارجية؛
- يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بتنمية الأهداف الوطنية العامة دون أن تتأثر بتغيير الحكومات، فليس من المعقول أن تتغير المعايير المحاسبية مع كل تغيير في السياسات الحكومية؛
- وأخيرا يجب أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية بمعنى ألا يترتب على تطبيق المعيار المحاسبي وفقا لأهميتها النسبية فلا تصدر المعايير المحاسبية ألا للعناصر والبنود والعمليات المؤثرة في إعداد وعرض القوائم المالية

من خلال تقديم مواصفات وخصائص المعايير المحاسبية الملائمة، يمكن اعتبار المعايير المحاسبية على أنها كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء أكانت نصوص أو بنود تشريعية أو تنظيمية أو توصيات، صادرة عن سلطات وهيئات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي، بالإضافة إلى أنها تعد معايير محاسبية كذلك كل ما تم استحداثه من قبل المؤسسات من الممارسات المحاسبية التي لاقت

انتشار نتيجة تكرار استعمالها، كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية. (محمد م.2011، ص10-11)

ثانيا: العوامل المؤثرة في وضع المعايير المحاسبية الدولية ومداخلها

1. العوامل المؤثرة في وضع المعايير المحاسبية الدولية

إن معايير المحاسبة لأي دولة هي نتاج تفاعلات معقدة للعوامل الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والتنظيمية، ومن غير المحتمل أن يتشابه هذا المزيج في دولتين لذلك فان الاختلاف أمر وارد. ويساعد تفهم العوامل التي تؤثر على تطور المحاسبة على المستوى المحلي على اتضاح أوجه الاختلاف بين الدول.

وهناك عدة عوامل أثرت تاريخيا على عملية وضع المعايير، أهمها:

- **النظام القانوني للبلد:** في بعض البلدان نجد المشرع قد نظم عمل الشركات، ويتضمن القانون في هذه الحالة بنودا مفصلة تحدد متطلبات الأعمال المحاسبية وإعداد التقارير. وفي البلدان الأخرى التي يستند نظامها القانوني على فكرة القانون العام فأن المشرع يركز على جملة القوانين التي اتخذت لحالات وقضايا معينة لمواجهة الحاجة المتغيرة، في مثل هذه الحالة نرى أن عملية إرساء المعايير تميل إلى موضوع على شكل قانون؛

- **طبيعة وهيكل الملكية التجارية:** هناك تباين كبير للغاية في التوجه نحو المعايير المحاسبية بين البلدان التي تشيع فيها ملكية الأسهم من قبل الجمهور والبلدان التي تتركز ملكية الشركات فيها في أيدي المصارف والمؤسسات المالية الأخرى؛

- **النظام السياسي وميزان الملكية الفكرية بين القطاع العام والخاص:** تختلف طريقة إعداد التقارير المالية في القطاع الخاص عنها في القطاع العام تبعا للحاجات المختلفة للذين يطلعون على المعلومات الواردة في التقارير؛

- مستوى التقدم الاقتصادي: في البلدان النامية نجد أن ملكية الشركات تميل إلى أن تكون في يد عائلات معينة كذلك نجد أن الحكومة تميل إلى تملك عدد اكبر من الشركات .وفي الوقت نفسه نرى أن الاحتمال ضئيل في وجود عدد كبير من المحاسبين القانونيتين الذين يزولون المهنة ويعملون على تطوير المهنة؛

- **النظام الضريبي:** في بعض الحالات قد يكون للنظام الضريبي وما ي ا رفقه من تشريعات اثر لا يستهان به على تطوير معاير المحاسبة المالية؛

- **وجود مجمع محاسبي مهني:** أن وجود هيئة محاسبة مهنية نشطة يساعد على تطوير معايير وممارسات محاسبية، كما أنها ترصد جوانب الالتزام بمتطلبات هذه المعايير؛

- **طرح الأسهم في الأسواق الخارجية:** إن الحاجة إلى جذب المستثمرين الأجانب تستدعي أن يكون في البلدان المستثمر فيها نظام مقبول لتقديم البيانات، المالية. (حمد، 2013، ص342)

2. مداخل إصدار المعايير المحاسبية الدولية

ينعكس تأثير العوامل البيئية على المعايير المحاسبية في اختلاف الطرق والأطراف التي تتولى مهمة إصدارها، في هذا الإطار نميز المداخل التالية: (عادل،، 2013-2014، ص36-37)

- **المدخل السياسي:** يعتمد إصدار المعايير وفق هذا المدخل على التشريعات والقوانين الصادرة عن الحكومة، وينتشر في القارة الأوروبية ك بالخصوص فرنسا وكذا في أمريكا اللاتينية، وتوجه له عدة انتقادات منها:

- يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة بسبب بطء تغيير القوانين وعدم مراعاتها في كثير من الأحيان لاحتياجات مستخدمي ك معدم القوائم المالية؛

- عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات؛

- كما أن المعايير في هذه الحالة تتأثر بالاعتبارات السياسية أكثر من تأثرها بالاعتبارات التقنية.

- **المدخل المهني:** يتم إصدار المعايير في هذه الحالة عن طريق منظمات مهنية خاصة، ك يستعمل هذا المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، ويتميز بدرجة عالية من المرونة والسرعة التي تعطيه القدرة على تلبية الحاجيات المتغيرة بفعالية.

- **المدخل المختلط بين القطاع العام و الخاص:** في هذه الحالة تقو بإصدار المعايير المحاسبية منظمة من القطاع الخاص، تعمل كمنظم عام وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها.

- **المدخل المختلط:** تتم عملية إصدار المعايير المحاسبية انطلاقا من هذا المدخل بواسطة خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية وغير حكومية، هذا المدخل مستخدم في اليابان أين تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة مؤسسات الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والقطاع الحكومي والصناعي ومن محاسبين قانونين.

ثالثا: عوائق التوافق معايير المحاسبة الدولية

على الرغم المزايا التي يوفرها التوافق المحاسبي الدولي فإن ذلك لا يمنع من وجود عوائق، نذكر منها: (بن حركو، 2017، ص112-113)

- المحاسبة كأي نظام اجتماعي تعكس إلى حد كبير حاجات البيئة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية...) التي تعمل فيها، سواء كانت بيئة متقدمة أو مختلفة، وبالتالي فأهداف المحاسبة مرتبطة باحتياجات تلك البيئة التي تختلف من بلد إلى أخر، هذه البيئة واحتياجاتها تؤثر في مستخدمي المحاسبة فتخلق مجموعات متباينة منهم، ويحتاجون إلى معلومات مختلفة، وذا ما يؤدي إلى ظهور نظم محاسبية تعمل كعائق أمام توافق محاسبي دولي؛

- الاختلاف في تحديد المفاهيم وأهداف القوائم المالية من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود اختلاف في الممارسات المحاسبية، وبالتالي سيكون من أكبر المشاكل التي تعيق التوافق المحاسبي الدولي، فإنه إذ لم يتم الاتفاق على أهداف مشتركة للقوائم المالية سيكون من الصعب الوصول إلى معايير محاسبية دولية تلقى قبولا من جميع الأطراف؛

- تعتبر الجباية في كل دول العالم من أكبر طالبي الخدمات المحاسبية، وحيث أن النظام الجبائي يخدم مباشرة التوجهات السياسة والاقتصادية للدولة فهو يختلف من بلد إلى أخر، وكما هو معلوم فعلاقة المحاسبة بالجباية هي علاقة تبادلية يصعب فصلها، وهذا بالتأكيد يخلق اختلاف في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي؛

- يستلزم تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الدولة المطبقة تغيير في التشريعات والقوانين وهذا ما لا ترغب فعله أغلب الدول، وفي هذه الحالة تضطر الوحدات الاقتصادية في الدول المعنية إلى إصدار نوعين منفصلين من التقارير المالية، أحدهما من أجل تلبية المتطلبات القانونية المحلية، والأخرى معدة على أساس معايير المحاسبة الدولية، وذلك

أمر مستبعد وخاصة في الدول النامية لأن المنافع الناتجة من ذلك العمل المزدوج سيكون بلا شك أقل من التكاليف الباهضة؛

- اختلاف نقاط البدء والمقصود هنا أنه من بين المشاكل التي تواجه عملية التوافق المحاسبي هو التطور التاريخي للمحاسبة في كل بلد، حيث أن البلدان التي لديها تاريخ طويل في استخدام المعايير المحاسبية قد تجد مسار استخدام تلك المعايير المحاسبية الدولية ملائما للأخذ به، بينما الدول التي تستخدم القوانين الصادرة من الحكومة تجد صعوبة في تطبيق هذه المعايير، بحيث يتطلب ذلك إعداد خطط لتحضير التقارير المالية والتنظيمات المحاسبية التي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

المحور الثاني: مرتكزات معايير المحاسبية الدولية

تعد المعايير المحاسبية الدولية مقياس يعتمد عليه نظام المحاسبي المالي في العديد من البلدان، وذلك لما لها من متطلبات التي تتناول المعاملات والأحداث الأخرى في التقارير المالية ذات الغرض العام.

أولا: معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإصدارها

1. معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

تسعى العديد من الحك ومات حول العالم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، حيث بلغ عدد الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام 83 حكومة حول العالم.

ففي أوائل عام 1980 أنشئ مجلس معايير المحاسبة العمومية(GASB) بإشراف مؤسسة المحاسبة المالية FAF ومع طليعة عام 2004 تم استبدال مجلس معايير المحاسبة العمومية بمجلس دائم تابع للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC يطلق عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام(IPSASB) . يهدف إلى إصدار وتطوير معايير المحاسبة الدولية العمومية، لاستخدامها من قبل الحكومات وغيرها من القطاعات العامة، بهدف تحسين جودة التقارير المالية، ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ولسياسية. حيث إن تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام تحقق التوافق في لغة التخاطب المحاسبي الدولي، وترتقي بجودة التقارير المالية والمخرجات المحاسبية المختلفة في القطاعات العمومية.

وتعتبر معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام محور الثورة العالمية للمحاسبة الحكومية، فمع تطور العمليات الاقتصادية، وزيادة حاجات مستخدمي القوائم المالية العامة، ظهرت الحاجة إلى وجود معايير تحكم إعداد القوائم المالية في القطاعات العامة،

وإن من أهم الدوافع التي ادت إلى ظهور معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ما يلي:

- الحاجة إلى التقارب الدولي للبيانات المالية الحكومية، وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، وقابلية المقارنة لوحدات القطاع العام المختلفة على المستوى الدولي؛

- تلبية حاجة المطالبة بزيادة شفافية البيانات المالية، والمساءلة حول الأهداف الموضوعة في مجال إدارة المال العام، وتقييم أداء القطاعات العامة المختلفة؛

- الحاجة إلى إعداد وثائق وقوائم مالية تعطي وصف دقيق للعمليات المالية؛

- الحاجة إلى المعلومات المناسبة والملائمة في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. (العشي، 2021، ص30-31)

2. إصدار المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام

يسبق نشر معيار للمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام سلسلة من الدراسات التي ينشرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام (التي تركز على المواضيع المثيرة للجدل، على التعريفات، وعلى معايير الاعتراف وأساسيات المحاسبة، وتستكشف هذه الدراسات أيضا ممارسات عدة بلدان وتواجه تحليلا متعمقا للمفاهيم والحلول .ويمكن اختصار مراحل إعداد المعايير في المراحل التالية: (جابي، 2018-2019، ص55)

- القيام بسلسلة من البحوث والدراسات قصد استكشاف الممارسات المحاسبية الوطنية للعديد من الدول، وتبادل وجهات النظر حول القضايا المحاسبية المثيرة للجدل في القطاع العام مع مختلف واضعي المعايير المحاسبية الوطنية؛

- مراجعة البيانات الصادرة من الجهات التي لها علاقة بالمحاسبة، ولاسيما تلك الصادرة عن مجلسIASB، وهيئات المحاسبة المهنية الأخرى؛

- تشكيل فرق العمل التي تقوم بتوفير مدخلات للمجلس بشأن مشروع ما؛

- نشر مسودة عرضED بغية الحصول على تعليقات الجمهور، بحيث لا تقل فترة التعليقات عن مدة أربعة أشهر، وتتضمن أساسا الاستنتاجات، وقد تكون مسودة العرضED مسبوقة بورقة استشارية CP؛

- أخذ جميع التعليقات الواردة أثناء فترة التعليق على أو راق المناقشة ومسودات العرض بعين الاعتبار، وإجراء تعديلات على المعايير المقترحة عند الاقتضاء (حيثما كان ذلك مناسبا)؛

بعد القيام بالتعديلات اللازمة، يجتمع أعضاء المجلس ويقومون بنشر مسودة تعرض على الجمهور، قبل إقرار معيار IPSAS رسميا، بحيث إذا حظي على موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل يتم إصداره؛

- إصدار معيار IPSAS المتضمن نتائج الدراسات، ويعرض مراحل عملية إعداد المعيار، ويبرر الخيارات المتخذة تجدر الإشارة إلى أن مجلس المعايير يتيح للأطراف المهتمة) بما في ذلك المنظمات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومدققي الحسابات، والذين يحضرون للمعايير (بما في ذلك وزارات المالية، واضعي المعايير والمحاسبين) فرصة التعليق على المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، ويتشاور أيضا مع الفريق الاستشاري المعني بالمشاريع الرئيسية والمسائل التقنية والأولويات في برنامج العمل.

ثانيا: نطاق وصلاحيات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

- يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بصياغة معايير تنطبق على أساس الاستحقاق المحاسبي ومعايير أخرى تتطبق على الأساس النقدي المحاسبي؛

- تنص معايير لمحاسبية الدولية في القطاع العام على المتطلبات التي تتناول المعاملات والأحداث الأخرى في التقارير المالية ذات الغرض العام، إن التقارير المالية ذات الغرض العام هي التقارير المالية المصممة لتلبية حاجات المستخدمين من المعلومات الذين يكونوا غير قادرين على طلب إعداد تقارير مالية مصاعة خصيصا لتلبية احتياجاتهم المحددة من المعلومات.

- صممت معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام للتطبيق على منشات القطاع العام التي تحقق المتطلبات التالية:

- تكون مسؤولة عن تقديم الخدمات لصالح العامة أو إعادة توزيع الدخل والثروة؛
- تقوم بتمويل أنشطتها بشكل أساسي، مباشر أو غير مباشر، من خلال الضرائب أو التحويلات من المستويات الأخرى من الحكومة، والمساهمات الاجتماعية، والديون أو الرسوم؛
- ليس لديها هدف أساسي لتحقيق أرباح.

- في حال وجود أي قيود على قابلية تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام فإنه يشار إليها في تلك المعايير، وليس المقصود تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام على البنود غير الهامة؛

- تبني مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام السياسة التي تنص على أن جميع الفقرات الذكورة في معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ينبغي أن تتمتع بقوة نفاذ متساوية، وأنه ينبغي تحديد قوة نفاذ نص معين من خلال اللغة المستخدمة. ونتيجة لذلك، تتضمن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التي وافق عليها المجلس بعد يناير 2006 فقرات بالخط الغامق والعادي والتي لها قوة نفاذ متساوية. حيث تشير الفقرات بالخط الغامق إلى المبادئ الرئيسية. وينبغي قراءة معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام في سياق الهدف منه وأساس الاستنتاجات المنصوص عليه في ذلك المعيار وهذه المقدمة. (للمحاسبين، 2021، ص14-15)

ثالثا: بيان التطور المستمر لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

تتميز بالمرونة وقابلية التعديل والتغيير استناداً إلى IPSAS كما سبق وتمت الإشارة إليه أن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام التغير في الظروف الاقتصادية، فوضع المعايير وتحديثها عبارة عن عملية مستمرة، تستجيب للمستجدات في ساحة القطاع العام في البيئة الدولية وتواكب التغيرات والتطورات على الساحة الاقتصادية باعتبار المحاسبة جزء لا يتجزأ منها، فهي إذن بعيدة عن الجمود شأنها في ذلك شأن مواضيع العلوم الإنسانية الأخرى.

كذلك ففي كثير من الأحيان يأتي تعديل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS نتيجة للتعديلات في مصدر هذه المعايير، وهي معايير التقارير المالية الدولية IFRS إلا أن وتيرة التعديلات في المعايير الأخيرة أسرع بكثير من وتيرة التعديلات في معايير الدولية المحاسبة الدولية للقطاع العامIPSAS.

ويأخذ التطور المستمر في معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS أشكالا عديدة يمكن إدراجها فيما يلي:

- **تعديل المعايير:** والتعديل كما تمت الإشارة إليه عملية مستمرة، تأخذ صورا وأشكالا متعددة، ومنها:

- التحسينات والتحدثيات السنوية التي تتم على المعايير، كما حصل لمعظم المعايير، فالمعيارIPSAS مثلا الذي يتعلق بعرض القوائم المالية فقد تم تعديله بالتحديثات السنوية أكثر من مرة، في السنوات 2010 مرتان في شهر نوفمبر فيما يتعلق بالفقرات 80،82، 153/؛

- المراجعات للمعايير ونصوصها باعتبار المستجدات ووجوب أخذها بالحسبان، كما حدث للمعيار IPSA4 المتعلق بآثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية عام 2000 وعام2008 ؛

- إضافة بعض الفقرات التي تخص مواضيع في المعايير لم يتم التطرق إليها، وهذا الأمر حدث لكافة المعاير ومن أمثلتها إضافة الفقرات التالية للمعيار13 IPSAS المتعلق بالإيجارات:/ 20 أ،/ 84 أ،/ 85 أ، 85؛

- إلغاء بعض الفقرات من المعايير، وأيضا هذا يحدث في كل المعايير كما حدث للمعيار IPSAS 22 المتعلق بالإفصاح عن المعلومات المالية عن القطاع الحكومي العام، حيث الغيت الفقرة المتعلق بالمقدمة من المعيار؛

- وتتعلق بالتعديلات والتحديثات بكثير من الأمور التي تتضمنها المعايير ومن أمثلتها: إلغاء بعض البدائل المحاسبية، تعديل التعريفات، إلغاء بعض الممارسات المحاسبية؛

- دمج النصوص الهامة في أدلة العمل في المعايير باعتبار أن المعايير أقوى من أدلة العمل؛

- **إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة**: كما حصل في المعيار15 IPSAS المتعلق بالأدوات المالية، العرض والإفصاح، حيث تم إلغاءه بموجب المعيارين المعيار28IPSAS وتم تخصيص للأدوات المالية :العرض، والمعيار30IPSAS والمعلق بالأدوات المالية الإفصاح؛

- **فصل المعيار إلى أكثر من معيار15**IPSAS، المتعلق بالأدوات المالية العرض والإفصاح، حيث تم فصله كما حصل في المعيارين:IPSAS28 وتم تخصيص للأدوات المالية :العرض، والمعيار30 IPSAS والمتعلق بالأدوات المالية الإفصاح. (الجعارات، 2014، ص23-24)

المحور الثالث: أهمية المحاسبة العمومية وفق لمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام

فالمحاسبة العمومية حسب هذه النظرة هي فرع من فروع المحاسبة التي تحدد التزامات الآمرين بالصرف والمحاسبيين العموميين ومسؤولياتهم وتبين القواعد الخاصة بتسجيل وتلخيص العمليات المالية بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على ممتلكات الدولة وحسن تسيير إيرادات الدولة ونفقاتها.

أولا: أهداف المحاسبة العمومية ومجال تطبيق نظام المحاسبة العمومية

1. أهداف المحاسبة العمومية

إن الغاية من التطبيق الإجباري للمحاسبة العمومية هو:

- ضمان حماية الأم وال العمومية من أشكال التلاعب بها وسوء استخدامها؛

- ضمان احترام الترخيصات المحددة في إطار الميزانية العامة؛

- ضمان احترام القوانين وتطبيق مضمون المخطط التنموي للوحدة في إطار الميزانية العمومية؛

- التحقق من احترام مبدأ المشروعية وفعالية الاختيارات الملائمة؛

- التحقق من وحدة الفعل المالي ودمج العمليات المالية في المحاسبة الوطنية؛

- التمكن من معرفة تكاليف أسعار ومردود الخدمات العمومية؛

- توفير المعلومات لغرض اتخاذ القرارات الخاصة بالإنجاز أو تصحيح الانحراف؛

- توفير المعلومات لغرض السائلة والرقابة(الإدارية والمالية)؛

- **بالنسبة للمسائلة المالية**: الهدف هو توفير المعلومة والتأكد من انتظام القيد والتسجيل وصحتها وسلامة السجلات المالية والتقارير وكذا صدق المعلومة؛

- **بالنسبة للمسائلة الإدارية**: التأكد من حسن استخدام الموارد المخصصة للوحدة العمومية، وتقيم أداء المصالح العمومية

وتدخلات أعوانها؛

- **المساءلة عن الأداء:** وتهدف المحاسبة الحكومية إلى توفير المعلومات اللازمة لتقويم البرامج والأنشطة بالوحدة للتأكد من إنجاز

الأهداف والبرامج المتوسطة والمكلفة بها.

تمكين أعوان التنفيذ من إظهار نتائج الإنجازات على أساس الوضعيات المالية أو الحسابات الختامية. (العربي،2017، ص248-249)

2. مجال تطبيق نظام المحاسبة العمومية

يتولى نظام المحاسبة العمومية متابعة نشاط الوحدات الإدارية الحكومية، وهي هيئات لا تهدف إلى تحقيق الربح، ترصد لها مجموعة من الوسائل المالية، البشرية والمادية لأداء غرض خدمي(اجتماعي أو سياسي أو ثقافي أو رقابي ...الخ) معين.

ويقصد بالوحدات الإدارية الحكومية تلك الوحدات التي تقوم بأداء الوظائف السيادية للدولة كالدفاع والأمن والقضاء والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وغيرها، وكذلك الوحدات التي تقوم على توجيه النشاط الاجتماعي للدولة وإقامة البنية الأساسية للمجتمع كإقامة الطرق والسدود والموانئ والمطارات والجسور...إلخ، وتقدم هذه الوحدات خدماتها للمواطن بدون مقابل أو بمقابل رمزي لا يغطي تكاليف تلك الخدمات.

بناء على ذلك يمكن استنتاج خصائص الوحدات الإدارية الحكومية التي تقع ضمن نطاق تطبيق نظام المحاسبة العمومية كما يلي:

- غياب هدف الربح في الوحدات الإدارية الحكومية؛
- ملكية الوحدات الإدارية الحكومية هي ملكية عامة تعود لجميع المواطنين في البلد؛
- يخضع تسيير الأموال المتداولة في الوحدات الإدارية الحكومية إلى تأطير القوانين والتنظيمات المعمول بها في الدولة في مجال المحاسبة العمومية، وتخضع إلى رقابة قانونية مستمرة. (مغني، 2016-2017 ، ص10)

ثانيا: عرض مشاريع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر

تتمثل هذه المشاريع فيمايلي: (عبدوس،2018، ص319-321)

- **مشروع المخطط المحاسبي للدولة:** في إطار حركة إصلاح مؤسسات الدولة، قامت وزارة المالية في 1995 عن طريق المديرية العامة للمحاسبة بتشكيل لجنة عمل مكونة من أخصائيين محليين في ميدان المحاسبة العمومية مع الاستعانة بخبرات أخصائيين فرنسيين وبالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، بتقديم مشروع إصلاح لنظام محاسبتها العمومية بشكل يجعله أداة فعالة لتحقيق الرشادة والاقتصاد في تسيير الموارد العمومية والشفافية والإفصاح الشامل والدقيق عن نتائج نشاط وحدات القطاع العام؛

ولقد سمحت نتائج المناقشات والتي جرت مع مختلف الدوائر الوزارية حول موضوع إصلاح محاسبة الدولة بإعطاء الضوء الأخضر لفوج العمل من أجل الانطلاق في المرحلة الموالية من التحضير وهي الصياغة التقنية للقواعد المحاسبية، لذا برمجت مجموعة من الأعمال التي كانت كما يلي:

- تصور مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية: وفي هذا الإطار تم تحديد معالم مشروع النظام وفق فكرة أساسية هي ا لانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة الذمة المالية والخروج بنتائج تكون بمثابة انطلاق لتحديد القواعد المحاسبية لنظام المحاسبة العمومية؛

- الصياغة التقنية لقواعد مشروع النظام المحاسبي للدولة: من خلال صياغة القواعد المحاسبية والتركيز على حسابات المخطط المحاسبي للدولة ومختلف الجداول المرفقة له وتحضير التعليمة المتعلقة به؛

- اختبار مشروع نظام المحاسبة العمومية: بعد تحديد صياغة القواعد المحاسبية لحسابات مشروع النظام المحاسبي للدولة، تم التفكير في وضع مشروع المخطط وكذا الجداول الموافقة حيز الاختبار وذلك من أجل التأكد من صلاحية المشروع للتطبيق على أرض الواقع.

وقد شرع ابتداء من 09 جويلية 2000 في اختبار حسابات المخطط المحاسبي للدولة الموافقة لحسابات المدونة الحالية للخزينة على مستوى الخزينة الولائية للولايات التالية :بومرداس، تيبازة، تيزي وزو، بجاية، غرداية وميلة.

وتم تعميم العمل بالمخطط الجديد على كافة ولايات الجزائر في مرحلته الثانية بعد سنة من اختباره على الولايات السابقة، وقد شهدت كلا المرحلتين مسك المحاسبة وفق مدونة حسابات الخزينة وهي المحاسبة القانونية نظرا لعدم اعتماد المخطط بصفة نهائية، وكذا مسك محاسبة وفق المخطط المحاسبي للدولة بصفة تجريبية؛ وهي المرحلة التي شهدت كذلك تنصيب جهاز تنظيمي لتسهيل مراقبة وتنسيق عمليات الاختبار. حيث إن عملية الاختبار بينت وجود مجموعة من المشاكل والصعوبات والتي رجعت أساسا إلى صعوبة استيعاب الإجراءات المحاسبية الجديدة المتعلقة بالحقوق المثبتة للدولة(محاسبة الذمة المالية)وانشغال المحاسبين لعمليات التحصيل والتي تتصف هي الأخرى بتعقيدها وثقل الإجراءات المرافقة لها على حساب اختبار قواعد المخطط المحاسبي للدولة.

- **مشروع عصرنة النظام الموازناتي:** تم البدء في مشروع عصرنة أنظمة الموازنة في سنة 2005 حيث أبرمت وزارة المالية عقدا مع مكتب استشارات كندي CRC-SOGEMA من أجل وضع تصور شامل لإصلاح المالية العمومية وذلك في إطار القرض المقدم من طرف البنك العالمي Crédit N°7047-AL حيث تم بعد الانتهاء من الأشغال صياغة أهم محاور المشروع والتي كانت كالتالي :

تضمنت وضع نظام جديد لتسيير النفقات يشمل أبعاد نظام المحاسبة الثلاثة المتمثلة في كل من الموازنة، المحاسبة والرقابة على النفقات العمومي، حيث تمت صياغة ذلك في:

- إعداد الميزانية وفق نظام متعدد السنوات؛
- تحسين عرض ونشر الميزانية العامة للدولة؛
- تطوير وظيفة الاستشارة لوزارة المالية؛
- إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقات العمومية؛
- إدراج نظام محاسبة الذمة المالية.

- الجوانب المتعلقة بالإعلام الآلي ونظام المعلومات: والتي شملت

- إعداد مخطط توجيهي للإعلام الآلي الخاص بوزارة المالية؛

- إعداد وتطوير نظام مدمج لعملية التسيير الموازناتي؛
- تحسين الهياكل التكنولوجية من خلال إنشاء مديرية مركزية للإعلام الآلي؛
- بعد صياغة محاور المشروع تم تكليف نفس المكتب بإنجاز كل من الجانب الأول والثاني من المشروع.

- **مشروع عصرنة النظام المحاسبي:** لمسايرة الإصلاح الموازناتي وحتى تتفادى الأسباب التي أدت إلى فشل تطبيق المخطط المحاسبي للدولة لسنة 2002 ، باشرت الجزائر عملية عصرنة المخطط المحاسبي الجديد للدولة من خلال تحديث المخطط القديم وتكييفه ليتماش ى ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، حيث تم إطلاق مرحلة انتقالية لتنفيذ المخطط وفق الرؤية التي جاء بها مشروع عصرنة الموازنة العامة للدولة؛ وقد قدم مكتب الدراسات الفرنسي من خلال الاستشارة التي كلف بها لإعادة هيكلة إجراءات النفقة العمومية التقارير والنتائج التالية:

- مخطط توجيهي لتكييف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع الواقع المحاسبي الجزائري؛
- مشروع هيكلة حسابات الدولة؛
- مشروع المخطط المحاسبي الجديد للدولة؛
- مخطط الكتابات المحاسبية.

كما تم وضع لجنة لصياغة" مرجع المعايير المحاسبية "يتماش ى مع النظام المحاسبي العمومي الجزائري وذلك في إطار ما يعرف بجزأرة المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، وفي هذا الإطار أشرفت وزارة المالية على إطلاق مجموعة تجارب ميدانية لتحقيق التقارب و 17 معيارا دوليا، حيث أخذت كمرحلة أولية بخمسة معايير هي المعيار المتعلق بعرض البيانات المالية، المعيار 2 المتعلق ببيانات التدفق النقدي، المعيار 17 المتعلق بالممتلكات والمصانع والمعدات، المعيار 23 المتعلق بالإيرادات من المعاملات غير التبادلية والمعيار 24 عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية. وأما المرحلة النهائية لهذا المشروع فهي تتضمن الانتهاء من عملية إحصاء الاستثمارات المادية للدولة من طرف المديرية المكلفة بأملاك الدولة وهذا من أجل إنجاح تطبيق مبدأ الذمة المالية وكذا إتمام الدورات التكوينية لمختلف الأعوان في مجال المحاسبة العمومية؛ وبالنظر إلى كون عصرنة المخطط المحاسبي للدولة مرتبط ارتباطا وثيقا بمشروع عصرنة النظام الموازناتي فإن الشروع في تطبيق أحد المشروعين بصفة رسمية لابد أن يرتبط بالشروع في تطبيق المشروع الثاني.

ثالثا: خريطة طريق لإصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

يتضمن محتوى التوجه نحو تبني المعايير في الجزائر في إطار عصرنة النظام المحاسبي للدولة، وبعد القيام بالدراسات وتحديد الجوانب الواجب تطويرها، فقد توصلت إلى غاية سنة 2013 من الانتهاء بصفة كاملة من وضع الجوانب المرتبطة بالإطار المحاسبي وهذا بوضع مجموعة من الإجراءات والقواعد التي سيعتمد عليها، والتي تعتبر بمثابة دليل يسترشد به الإطارات الذين يشرفون على تطبيق هذا النظام ويمكن توضيح هذا الدليل فيما يلي:

- **إعداد دليل المعايير الدولية للمحاسبة العمومية:** يحتوي هذا الدليل على مجموع المعايير التي تم الاعتماد عليها في مشروع العصرنة، والتي سمحت بإعداد المعايير التي تطبق في الجزائر؛

- **إعداد دليل تكييف المعايير الدولية للمحاسبة العمومية:** يسمح هذا الدليل بمعرفة كيفية تكييف المعايير الدولية حتى يتلاءم مع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، وبالتالي يعتبر بمثابة مرجع يعتمد عليه عند تطبيق هذه المعايير؛

- **إعداد دليل المخطط المحاسبي للدولة:** يسمح هذا الدليل بتجميع كل الحسابات التابعة للدولة في إطار مخطط محاسبي وفقا للمعايير الدولية للمحاسبة العمومية؛

- **إعداد دليل التقنيات المحاسبية لحسابات الدولة:** يحتوي هذا الدليل على الإجراءات والقواعد التي يتم على أساسها معالجة العمليات التي تقوم بها الدولة خلال الفتّة المحاسبية، وكيفية تسجيلها في حسابات الدولة؛

- **تحديد القوائم المالية لمخرجات نظام المحاسبة العمومية:** تم تحديد القوائم الدالية وفق المعايير الدولية للمحاسبة العمومية التي تدكن من إيصال معلومات إلى المستفيدين من هذه المعلومات، وتتمثل في خمس قوائم مالية كما يلي:

-جدول الوضعية الدالية الذي يتكون من مجموع الأصول ومجموع الخصوم، والتي من خلال ويبين الوضعية الدالية لحسابات الدولة في فترة زمنية معينة؛

- جدول النفقات الصافية والذي يهدف إلى تحديد مختلف التكاليف المتعلقة بالعمليات المالية، والإيرادات المتحصل عليها من مخلف العمليات الدالية للدولة؛

- جدول التدفقات النقدية الذي يهدف إلى تقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية ومعرفة القدرة المالية لخزينة الإدارات العمومية خلال فتّة زمنية معينة؛

- جدول رصيد عمليات الخزينة والمتمثل في حجم الإيرادات المحصلة الناتجة من العمليات الدالية والنفقات المدفوعة حسب برامج الدولة وفق الإعتمادات المخصصة لكل برنامج والأهداف؛

-الملحق والذي يسجل فيه الإجراءات الجديدة خلال دورة السنة وتبيينها في الملحق من أجل إعطاء المعلومة الدالية مثل تغيير في طرق الإهتلاك.

- **استخدام البرامج المعلوماتية في تسيير المعلومات المحاسبية للدولة:** من أجل تسهيل عملية تحويل الحسابات من مدونة الحسابات القديمة نحو المخطط المحاسبي للدولة، والذي يتوافق مع المعايير، تم العمل على إيجاد برنامج معلوماتي يساعد في القيام بهذه العملية بالتنسيق مع مختلف الهيئات العمومية للدولة والخاضعة لنظام المحاسبة العمومية، من اجل توفير معلومات محاسبية وفقا لمبدأ محاسبة الالتزام والأخذ بعين الاعتبار الحقوق المثبتة، وبالتالي يساهم هذا البرنامج في تيسير إعداد القوائم المالية؛

- **تفعيل عملية الجرد العام لممتلكات الدولة:** إن عملية تفعيل عملية الجرد للممتلكات الدولة جاءت من خلال المرسوم رقم 12-427 المؤرخ في 16 ديسمبر 2012 والمتعلق بكيفية إدارة وتسيير الأملاك العمومية والخاصة التابعة للدولة والذي يعمل على القيام بعملية الإحصاء المتمثلة في القيام بجرد كل الأملاك الوطنية بتسجيل وصفي وتقييمي بهدف حماية هذه الممتلكات والحرص على استعمالها وفق الأهداف المسطرة. (لومايزية،2020، ص217-218)

خلاصة

نظرا لما حققته معايير المحاسبية الدولية في القطاع العام من نجاح في العديد من البلدان، بعدما جعلت نظامها المحاسبي العمومي يتماشى مع هذه المعايير التي جاءت من اجل إرساء مبدأ الشفافية والمساءلة الإدارية. فالمحاسبة العمومية في الجزائر ساهمت في توفير المعلومات اللازمة لتقديم خدمات ذات جودة عالية في إعداد التقارير المالية التي تقوم عليها القرارات الهامة للمؤسسة، وذلك موثوقية هذه المعلومات ومدى مصداقيتها وذلك من خلال توافقها مع معايير المحاسبية الدولية التي أضحت من متطلبات اللازمة لتحقيق التقدم والرقي في اقتصاديات البلدان.

ومن أهم النتائج المتوصل لها:

- تساهم المعايير المحاسبية الدولية في تطوير أساليب المحاسبة العمومية وهذا انطلاقا من تجارب العديد من البلدان؛
- عصرنة أساليب المحاسبة العمومية يتوقف على مدى جودة المعلومات المالية المقدمة من طرفها؛
- فعالية المعايير المحاسبية الدولية تظهر في مدى إطفاء مبدأ الشفافية والمساءلة الإدارية؛
- المشروعات المطبقة من اجعل إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على معايير المحاسبية الدولية.

ومن أهم التوصيات المتوصل إليها:

- العمل على إصلاح القانون الخاص بالمحاسبة العمومية بما يتماشى مع معايير المحاسبية الدولية؛
- مراعاة الظروف التي يمر بها النظام المحاسبي العمومي في الجزائر لأجل تطبيق الإصلاحات المقرر تطبيقها؛
- العمل على تدريب الكوادر التي تشرف على النظام المحاسبي العمومي من خلال وضع لهم دورات تكوينية تساعدهم في ذلك؛
- السعي لوضع خطط لمواجهة العراقيل التي تحول دون عملية الإصلاح في نظام المحاسبي العمومي.

قائمة المراجع

الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2021). *إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام*. الأردن: مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

ايمان عبدوس. (2018). اتجاهات عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر للتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العامIPSAS. *مجلة العالمية لاقتصاد والأعمال، المجلد 05، العدد03* ، 319-321.

بن حركو غنية. (2017). النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية-دراسة مقارنة. *مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01، العدد04* ، 112-113.

بولجنيب عادل،. (2013-2014). *دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية- دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة*. الجزائر: رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2 .

جابي أمينة هناء. (2018-2019). *أثر تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العمومي IPSASعلى نظام المحاسبة العمومية في الجزائر*. الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.

خالد جمال الجعارات. تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام كحد أدنى لضبط المال العام. *ملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل لأداء المؤسسات والحكومات- اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية* (صفحة 2014). الجزئر: جامعة ورقة.

عبود ميلود، تيقاوي العربي. (2017). الآثار المرجوة من الإصلاح العمومي في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASs). *مجلة التكامل، المجلد 05، العدد 03* ، 248-249.

عفاف لومايزية. (2020). التوجه نحو المعايير المحاسبية العمومية الدولية ودوره في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر. *مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 04، العدد 02* ، 217-218.

محمد معروف حجو، محمد مروان العشي. (2021). إمكانية تبني أساس الاستحقاق وفقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في المؤسسات الحكومية في فلسطين (دراسة ميدانية على المحافظات الجنوبية). *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 29، العدد 04* ، 202.

مرزقي مرزق، حولي محمد. (2011). مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي. *الملتقى العلمي الدولي حول الإفصاح المحاسبي في الجزائر*، (الصفحات 10-11).

منى كامل حمد. (2013). أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي –دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 41 والقاعدة العراقية رقم 11. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36* ، 342.

نادية مغني. (2016-2017). *دراسة وتقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS*،. الجزائر: أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

أسس ومتطلبات الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية

Hebasics Requirements of accounting disclosure under international accounting standards

ط/د. سالمي محمد /جامعة الأغواط/ الجزائر
Abirat Lakhdar/University of Laghouat/Algeria
د.لخضر عبيرات /جامعة الأغواط/ الجزائر
Abirat Lakhdar/University of Laghouat/Algeria
د.عبدالحفيظي عيسى/جامعة الأغواط/ الجزائر
Abirat Lakhdar/University of Laghouat/Algeria

ملخص الدراسة:

تناولنا خلال هذه الورقة البحثية دراسة نظرية حول أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية و للإجابة على الإشكالية المتمحورة حول مدى اعتماد الإفصاح المحاسبي على معايير المحاسبة الدولية)المقدمة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRSاستعملنا المنهج الاستقرائي الاستنباطي لاستقراء(بعض(معايير الإفصاح المحاسبي و المتعلقة بالقوائم المالية و استنباط مدى فاعلية هذه المعايير في تقديم مدى شفافية ودقة ووضوح المعلومات المحاسبية في القوائم المالية .

و قد خلصت هذه الدراسة الى ان الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية قد أضفى شفافية ودقة في الافصاح المالي ووضع المؤسسة في مركز ثقة لدى متعامليها , الا ان هذه المعايير لا يمكن تطبيقها كليا في مختلف البيئات الاقتصادية بالرغم من انها تصلح في البيئات ذات الاقتصاديات المتطورة و المبنية على اقتصاديات السوق والمنافسة الحرة , الا انها في اقتصاديات الدول النامية نجد معظم المؤسسات الناشطة هي عمومية و قد تتستر على بعض الاجراءات و الكشوفات المالية و بالتالي لا مجال هنا لتطبيق معايير المحاسبة الدولية , واوصت الدراسة بضرورة تكييف هذه المعايير مع البيئات الاقتصادية المختلفة .

الكلمات المفتاحية :الإفصاح المحاسبي –أسس الإفصاح المحاسبي – متطلبات الإفصاح المحاسبي – معايير المحاسبة الدولية- مجلس معايير المحاسبة الدولية – القوائم المالية .

Abstract:

Duringthispaper, wedealtwith a theoreticalstudy on the foundations and requirements of accountingdisclosure in light of the adoption of international accounting standards, and to answer the problemcentered on the extent to whichaccountingdisclosuredepends on international accounting standards provided by the International Accounting Standards Board (IAS/IFRS), weused the deductive

inductive approach to extrapolatesomeAccountingdisclosure standards related to the financialstatements and deducing the effectiveness of these standards in providingtransparency, accuracy and clarity of accounting information in the financialstatements.

This studyconcludedthatreliance on international accounting standards has impartedtransparency and accuracy in financial disclosure and placed the institution in a position of trust amongits clients, but these standards cannotbefullyapplied in variouseconomicenvironments, althoughthey are suitable in environmentswithdeveloped and builteconomies.

On marketeconomies and free competition, but in the economies of developing countries wefindmost of the active institutions are public and maycover up someprocedures and financialdisclosures, and thereforethereis no room here for the application of international accounting standards, and the studyrecommended the need to adaptthese standards to differenteconomicenvironments.

Keywords: accountingdisclosure - foundations of accountingdisclosure - accountingdisclosurerequirements - international accounting standards - International Accounting Standards Board -financialstatements.

Résumé :

Au cours de cet article, nous avons traité une étude théorique sur les fondements et les exigences de l'information comptable à la lumière de l'adoption des normes comptables internationales, et de répondre à la problématique centrée sur la mesure dans laquelle l'information comptable dépend des normes comptables internationales fournies par l'International Conseil des normes comptables (IAS/IFRS), nous avons utilisé l'approche inductive déductive pour extrapoler certaines normes de divulgation comptable liées aux états financiers et en déduire l'efficacité de ces normes pour assurer la transparence, l'exactitude et la clarté des informations comptables dans les états financiers.

Cette étude a conclu que le recours aux normes comptables internationales a conféré de la transparence et de l'exactitude dans la divulgation financière et a placé l'institution dans une position de confiance parmi ses clients, mais ces normes ne peuvent pas être pleinement appliquées dans divers environnements économiques, bien qu'elles soient adaptées dans des environnements avec des pays développés. Sur les économies de marché et la libre concurrence, mais dans les économies des pays en développement, nous constatons que la plupart des institutions actives sont publiques et peuvent dissimuler certaines procédures et divulgations financières, et il n'y a donc pas de place ici pour

l'application de la comptabilité internationale. normes, et l'étude recommandait la nécessité d'adapter ces normes aux différents environnements économiques.

Mots-clés : information comptable - fondements de l'information comptable - obligations d'information comptable - normes comptables internationales - International Accounting Standards Board - états financiers.

مقدمة:

يعتبر الإفصاح المحاسبي أهم أداة يعتمد عليها في معرفة الحالة الاقتصادية و المركز المالي للمؤسسة من قبل الحكومات (فرض الضرائب) , والموردين (منح القروض), والمستثمرين (الاستثمار في المؤسسة) . و مع التطورات الاقتصادية و انتشار المؤسسات و زيادة حدة المنافسة بينهاو رغبة منها في البقاء في السوق و استمرارية أعمالها و خاصة تلك التي تعمل في بيئات مختلفة كانت هذه المؤسسات تتستر على بعض التقارير و الكشوفات المالية للتهرب من الضرائب وزيادة مركزها التنافسي مما ادى الى ظهور الهيئات الدولية التي ساهمت في اعداد معايير دولية للإفصاح المحاسبي(IAS/IFRS) خاصة في اعداد القوائم المالية بشكل مفصل و يعكس حقيقة المؤسسة المالية و الاقتصادية و حتى البيئية و هذا يوجهنا الى طرح الاشكالية التالية :

اشكالية الدراسة : مامدى اعتماد هذه المعايير في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات ؟

الاسئلة الفرعية :

- ماهي معايير المحاسبة الدولية ؟
- ماهي أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل اعتماد معايير المحاسبة الدولية ؟
- هل تعطي هذه المعايير مصداقية و شفافية في الإفصاح المحاسبي ؟
- الى متي يمكن الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية ؟

فرضية الدراسة :

- اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح المحاسبي في المؤسسات يعطي لها شفافية و موثوقية كبيرة اتجاه الأطراف المتعامل معها .

- **أهداف البحث** :يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على معايير المحاسبة الدولية و مدى اعتمادها في زيادة الافصاح المحاسبي للمؤسسات

-**أهمية البحث** :لطالما لاقى الإفصاح المحاسبي اهتمام الباحثين والدارسين في مجال المحاسبة , ومع ظهور المعايير الاقتصادية زاد الاهتمام بالاعتماد عليها في إعداد التقارير المحاسبية والمالية بما يكفل زيادة الشفافية و الموثوقية لدى المؤسسات اتجاه متعامليها .

- **منهجية البحث** :تم الاعتماد في منهجية البحث على المنهج الاستقرائي الاستنباطي باستقراء المعايير المحاسبية الدولية و استنباط النتائج المترتبة عليها

و قد تم تقسيم الدراسة إلى :

1- ماهية الإفصاح المحاسبي
2- تصنيفات الإفصاح المحاسبي
3- أهمية الإفصاح المحاسبي
4- متطلبات الإفصاح المحاسبي
5- الجهات المسؤولية عن وضع معايير الإفصاح
6- المعايير المحاسبية الدولية
7- أسس الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية
8- النتائج
9- التوصيات

1- ماهيةالإفصاح المحاسبي :

تعود الجذور التاريخية الاولى لمفهوم الافصاح عن المعلومات المالية للعام 1837 , حيث نشرت مجلة Railway Magazine مقالة عن الافصاح , وقد اشارت هذه الاخيرة الى اثر الابلاغ عن ارباح المؤسسات على سلوك المستثمرين , حيث ساد في تلك الفترة تيار يحث على الزيادة في الافصاح المحاسبي , من حيث تقديمها معلومات عن الارباح وراس المال والاستهلاكات وتقييم الموجودات و دعم التشريعات , التي تزيد من الافصاح في القوائم المالية , وبالرجوع الى عدة مؤلفات نجدها منحت تعاريف مختلفة للافصاح فمنها ما عرفه من حيث شكله بانه " تقديم المعلومات والبيانات الى المستخدمين بشكل مضمون , صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات , لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بان واحد " **(رضا بوعزيز , كمال بن موسى, 2022 , ص 103)** .

الإفصاح المحاسبي هو بيان واضح ودقيق للمعلومات في القوائم المالية دون إخفاء أو تدليس لمعلومات مالية أوتقارير محاسبية ...الخ وهذا قصد مساعدة الطرف الأخر لاتخاذ القرار الصائب و استخدام امثل للمعلومات المتحصل عليها, و سنعرض هنا تعاريف متعددة للإفصاح المحاسبي .

- الافصاح هو نقل هادف الى نقل المعلومات ممن يعلمها الى من لا يعلمها .
- الافصاح هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لاعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية .
- ويعرف الافصاح ايضا بانه" اعداد التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل الأداءالأمثللأسواق المال التي يتعين ايضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة .**(عزيزة بن سمينة ,مريم طبني , 2017 , ص 328/327 .)** .
- الافصاح المحاسبي " هو عملية اظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية او وصفية في القوائم المالية او الهوامش والملاحظات و الجداول المكملة في الوقت المناسب , مما يجعل القوائم المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدمها من الاطراف الخارجية و التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر و السجلات للشركة "

- الافصاح المحاسبي هو "عملية اظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالحدة المحاسبية "
- و عرف الافصاح المحاسبي من زاوية سوق راس المال بانه " عرض للمعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية لاغراض التشغيل الامثل لاسواق راس المال الفعالة " .(**عمامرة يسمينة, خديجة, 2018 , ص 5**) .
- الافصاح هو " الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند اعداد الحسابات والقوائم المالية و التقارير المحاسبية "
- الافصاح يعني ان تتضمن القوائم المالية او التقارير المالية للوحدة ... المعلومات التي يحتاجها مستخدموها مع الابتعاد عن اي تضليل او اخفاء للمعلومات و بما من شانه تحريف الصورة الحقيقة لاداء الوحدة ".(**الياس شاهد, عبد النعيم دفرور, 2016 , ص 153**) .

2- تصنيفات الإفصاح المحاسبي :

ينقسم الافصاح المحاسبي الى عدة انواع اهمها :

2-1- حسب مجالات الافصاح وينقسم الى :

2-1-1- الافصاح التقليدي : يقوم هذا النوع من الافصاح على ضرورة الافصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لاصحاب الشان والهدف المقصود من ذلك هو حماية المستثمر البسيط العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات المتحصل عليها .

2-1-2- الافصاح الاعلامي (التثقيفي) : يتضمن هذا النوع من الافصاح عن المعلومات المناسبة لاغراض اتخاذ القرار , حيث يشمل المعلومات التي تحتاج الى درجة كبيرة جدا من الدراية والخبرة في استخدامها , فهذا النوع من الافصاح يحد من الجوء الى المصادر الداخلية للحصول على معلومات اضافية بالطرق غير الرسمية والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب وفوائد لبعض الفئات الاخرى (**عمارة يسمينة , خديجة بلحياني , 2018 , ص 6**) .

2-2- حسب حجم المعلومات : ينقسم الافصاح المحاسبي من حيث كمية المعلومات الملائمة الى :

2-2-1- الإفصاح الكامل : يتطلب الافصاح الكامل الافصاح عن جميع المعلومات و التفاصيل سواء كانت هنالك حجة اليها ام لا , الا ان هذا النوع من الافصاح قد لايفيد مستخدم المعلومات حتى ولو تحقق فكثرة التفاصيل التي تكون غير مهمة قد تربك مستخدم المعلومات و لا تساعده على اتخاذ القرار السليم في التوقيت المناسب .

2-2-2- الافصاح العادل : يركز هذا النوع على اهداف اخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين مستخدمي القوائم المالية في عرض المعلومات و الحقائق المتعلقة بانشطة المنشاة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة , لكن هذا المفهوم انتقد من حيث ان مفهوم العدالة نسبي غير محدد.

2-2-3- الافصاح الكافي : اكثر انواع الافصاح استخداما من قبل المنظمات المهنية ومعظم الكتاب و الباحثين ،حيث انه وفقا لهذا المفهوم يتم عرض وتوفير المعلومات الملائمة و التي تتفق مع احتياجات مستخدم المعلومات والتي تساعده على اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب ويتطلب هذا المفهوم عرض جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي المعلومات .(**عزيزة بن سمينة , مريم طبني , 2017 , ص 328/327**).

2-3- حسب درجة الزامه ويصنف الى مايلي :

2-3-1- الافصاح الالزامي الاجباري : يحتوي هذا النوع من الافصاح كل المعلومات المطلوب الافصاح عنها وفقا للتنظيمات واللوائح , كقوانين الشركات , و لوائح اسواق راس المال , و معايير المحاسبة القابلة للتطبيق , و تكمن اهمية هذا النوع من الافصاح الى انه يلزم المؤسسات بالافصاح عن المعلومات التي قد ترغب في اخفائها .

2-3-2- الافصاح الاختياري : يتضمن هذا النوع المعلومات المالية وغير المالية التي يكون من المفيد على المؤسسات الافصاح عنها الا انها تعتبر خارج مجال متطلبات التنظيمات .(**عمارة يسمينة , خديجة بلحياني , 2018 , ص 7 .**) , و الهدف الاساسي منها لتحسين نوعية الافصاح , فالافصاح الاضافي ليس فقط مفيدا لمستخدمي المعلومات المحاسبية بل ايضا للمؤسسة نفسها , لانه يحسن من صورتها لدى الغير خاصة في سوق الاوراق المالية , حيث ينعكس بصورة ايجابية على سعر اسهمها في السوق , فالمستثمرون سوف يقومون بتوجيه مدخراتهم اتجاه المؤسسات الناجحة و التي توفر لهم معلومات دقيقة وموثوقة من حيث كمية المعلومات.(**شيخي بلال , 2018 , ص 33 .**)

2-3-3- الافصاح الملائم : هو الافصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها , حيث انه ليس من المهم فقط الافصاح عن المعلومات المالية , بل المهم ان تكون ذات قيمة و منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين و تتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية . (**الياس شاهد , عبد النعيم دفرور , 2016 , ص 154**) .

3- أهمية الإفصاح المحاسبي :

تكمن اهمية الافصاح المحاسبي من وجهة نظر متخذ القرار و مستخدم القوائم المالية في تحقيق هدفين اساسين وهما ان تكون القوائم المالية غير مضللة , وان تساعد في القدرة على اتخاذ القرارات الصائبة و الرشيدة , وينظر الى الهدف الاول على انه يمثل هدف وقائي , بينما ينظر للهدف الثاني على انه هدف اعلامي , حيث لم يعد مصطلح الافصاح المحاسبي مقتصرا على مجرد ابلاغ او عرض نتائج القياس المحاسبي , فقد تجاوز هذا المصطلح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجال القياس المحاسبي ،اذانه يستهدف معالجة القصور في المعلومات التاريخية , كما تجاوز هذا المصطلح ايضا ارشادات الاتصال المحاسبي , حيث لم يعد مقتصرا على مجرد تفسير و توضيح المعلومات المحاسبية , بل انه امتد الى اضافة المزيد من المعلومات سواء كانت كمية او وصفية , وسواء كانت فعلية او تقديرية .(**رضا بوعزيز , كمال بن موسى, 2022 , ص 103**) .

4- متطلبات الافصاح المحاسبي :للافصاح المحاسبي متطلبات تتمثل فيمايلي :

4-1- السياسات المحاسبية : تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة لأخرى , حيث المبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات و طرق محاسبية مختلفة و قد بينت المعايير المحاسبية الدولية ذلك .

2-4- **الاطراف والصفات الهامة :** يجب ان تتضمن ملاحظات القوائم المالية على وصف الصفات الهامة التي ابرمت بين المؤسسة واطراف اخرى , و كذالك العلاقات الهامة بين الشركة و اطراف خارجية اخرى .

3-4- **الاحداث اللاحقة :** تغطي القوائم المالية فترة محدودة من الوقت الا انها تكون متاحة للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية و في الاغلب ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور و تسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية و اصدار ونشر تلك القوائم بالفترة اللاحقة , واثناء هذه المدة قد تحدث بعض الاحداث الهامة او تتاح معلومات جديدة متعلقة بالقوائم المالية التي يتم اعدادها , فاذا لم تكن منعكسة في القوائم المالية فالامر يتطلب تعديل تلك القوائم المالية او عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية .

4-4- **الشكوك حول استمرار المؤسسة :** يتم اعداد القوائم المالية على اساس فرضية استمرار المشروع و انه في ظل غياب اي معلومات و تنبؤات بفشل المشروع او عدم استمراريته , فانه يفترض ان المشروع مستمر الى مالانهاية و في الحالات التي يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية المعلومات , فافتراض استمرار المشروع غير قائم و ان هناك شكوك حول استمرار المؤسسة عندئذ يجب الافصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية .

5-4- **الالتزامات المحتملة :** هي التزامات تحيط بها الكثير من عدم التاكد فيما يخص بحدوثها او مبالغها و توجد عادة القضايا المدفوعة ضد المؤسسة او منازعات مع اطراف اخرى , واحتمال تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع وفي بعض الحالات يتاكد فيها بعض هذه الالتزامات فانها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزء رسمي و اساسي من القوائم المالية , اما الالتزامات الاقل تاكيدا فيتم الافصاح عنها في ملاحظات القوائم المالية .(**عمامرة يسمينة , خديجة بلحياني , 2018 , ص 10/09**) .

6-4- **المستثمرون :** يولي مجلس(IASB) اهمية بمختلف مستخدمي القوائم المالية الذين هم في حاجة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة , و في طليعة هؤلاء الاطراف ترجع المفاضلة لفئة المستثمرين الذين يحتاجون الى معلومات مالية تتميز بالشفافية و الموثوقية لاتخاذ قرار الاستثمار (**عبد المجيد بادي , 2015 , ص 123**) .

7-4- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم :** يجب على المؤسسة ان تولي اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين .

5- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الافصاح :** و تتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تكوير وتنظيم واصدار معايير الافصاح المحاسبي (**شيخي بلال , بدون سنة اصدار , ص 35.**) .

1-5- **المنظمات المحاسبية الدولية :** هناك العديد من المنظمات الدولية التي ساهمت في اعداد معايير المحاسبة الدولية للافصاح المحاسبي نعددها فيمايلي :

1-1-5- **الجمعية الاقتصادية الاوروبية EEA :** هي عبارة عن منظمة تضم دول الاتحاد الاوروبي , تعمل على اصدار مجموعة من التوجيهات المتعلقة بالافصاح من حيث المضمون والاهداف و شكل الاجتماعات الاعلانية و كذا الافصاح القطاعي .

5-1-2- منظمة الامم المتحدة UN : يتمثل دورها في لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبة الدولية . ان تاثير منظمة الامم المتحدة على الافصاح على المستوى الدولي كان من خلال مؤسساتهاcorporationtransactional oncommussion التابعة لـ : United nations economist and social connsilcommission مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال معايير المحاسبة الدولية .

5-1-3- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE : حيث تضم هذه المنظمة مجموعة من الدول الاوروبية و كذا الولايات المتحدة الامريكية , واليابان واستراليا و نيوزلاندا ، وقد اصدرت مجموعة من المعايير المتعلقة بالافصاح وتعد اكبر لجنة من جانب مساهمتها في التوافق المحاسبي , و ذلك من خلال تضييق حجم الاختلافات و تسهيل عمليات المقارنة و تطوير خصائص الجودة المتعلقة بالمعلومات المالية .

5-1-4- لجنة معايير المحاسبة الدولية CIAS : تتالف هذه اللجنة من ممثلين من العديد من دول العالم حيث يصل عدد دول الاعضاء الى ما يزيد عن 100 دولة ، و قد قامت هذه اللجنة باصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالافصاح في محاولة لتحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي ومنها :

- ✓ **المعيار رقم 01 :** بعنوان الإفصاح عن السياسات المحاسبية
- ✓ **المعيار رقم 02 :** بعنوان المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية .
- ✓ **المعيار رقم 03 :** بعنوان المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية للبنوك .

5-2- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) : انشئ مجلس معايير لمحاسبة الدولية في 06 فيفري 2001 على انقاض لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) , ويتكون من 14 عضوا : الرئيس ونائب الرئيس و 12 عضوا دائما يتم تسميتهم من قبل(Les rustees) على اساس خبرتهم المحاسبية , باشتراط ان يكون لخمسة اعضاء على الاقل خبرة الاصدار , و ثلاثة اعضاء من مستخدمي القوائم المالية , و واحد من الاكادميين .

و السبعة الاعضاء من بين الاثني عشرةمكلفين بالربط والاتصال بالمنظمات الوطنية للتقييس , و الهدف من ذلك تسهيل تقارب التنظيمات مع معايير IASC .

اما رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فيختار من طرف (Les rustees) من بين الاعضاء الاثنتي عشرة الدائمين , نفس الاجراء بالنسبة لنائب الرئيس , اما اعضاء المجلس (IASB) يعينون لمدة خمس(05) سنوات كاقصى حد , يمكن تجديدها مرة واحدة .(**دربوش محمد الطاهر , بن طاهر حسين ,2014 , ص 75/74**) .

الشكل رقم 01 : هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية

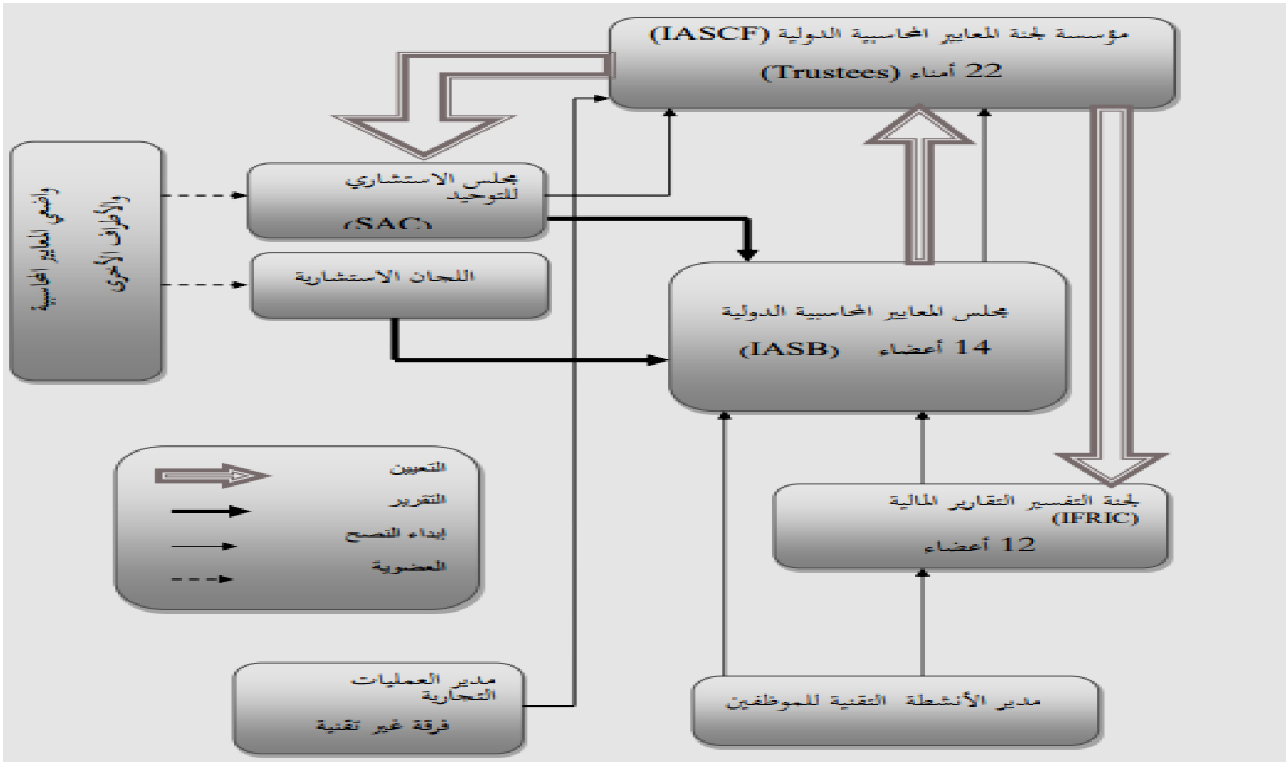

المصدر: محمد بوسماحة " المراجعة المحاسبية والمصرفية والمالية في اطار المعايير والمتغيرات الدولية – حالة الجزائر - " اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر 3 , 2016 , ص 142)

6- المعايير المحاسبية الدولية :

تعريف : هي قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الاعمال عند اعداد القوائم المالية وتشمل المعايير والقواعد الوصفية و التوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وبالشكل الخاص القياس و التقييم و العرض والافصاح . هذه الاسس التي يتم الاتفاق عليها , والتي تتضمن معايير المحاسبة تعتبر كمرشد اساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والاحداث التي تؤثر على القوائم المالية و التدفقات النقدية و ايصال تلك المعلومات الى الاطراف المستفيدة منها . **(واضح صالح , حسوس صديق , بن مسعود عطاالله , 2020 , ص 20)** .

- او هي معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و التي تهدف بالاساس الى توفير معايير محاسبية على مستوى العالم تكون ذات جودة عالية وقابلة للفهم والانفاذ لجميع الدول الراغبة في تطبيقها وذلك لغاية جعل جميع الافصاحات وقواعد الاعتراف و القياس موحدة في جميع الدول من خلال اطار نظري موحد .**(دربوش محمد الطاهر , بن طاهر, 2014 , ص 73)**, و توضح معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) الاطار العام لتقديم القوائم المالية و ما يتطلبه مضمون كل وثيقة و اما المحتوى الاعلامي لها فيتمثل في المعلومات التي توفرها هذه القوائم من بيانات وقواعد قياس و القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية تتمثل فيمايلي :

- ✓ قائمة المركز المالي (الميزانية)
- ✓ قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)
- ✓ قائمة تغيرات الأموال الخاصة
- ✓ قائمة التدفقات النقدية (الخزينة)
- ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة و يقدم معلومات
- ✓ تكميلية على الميزانية وجدول حسابات النتائج(**شيخي بلال , بدون سنة , ص 39**) .

7- أسس الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية :

7-1- قائمة المركز المالي (الميزانية) :حددت الميزانية في اطار معيار المحاسبة الدولي (IAS1) ضمن " عرض القوائم المالية " , ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من اسس ومبادئ محاسبية (**د. الياس شاهد , د. عبد النعيم دفرور " الافصاح المحاسبي , جوان 2016 , ص 156**) .لكن لم يحدد المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) اي شكل للعرض , الا انه حدد قائمة بالمعلومات الواجب اظهارها في الميزانية و تتمثل في : التثبيتات المادية وغير المادية , الاصول المالية , المساهمات المسجلة وفق طريقة التوافق , المخزونات , الزبائن والحقوق الاخرى , الخزينة وما شابهها , الموردون والدائنون الاخرون , اصول وخصوم الضرائب , المؤونات ,الخصوم غير الجارية المرتبطة بالفوائد , حقوق الاقلية , راس المال و الاحتياطات , الاصول الموجهة للبيع , وقد حدد المعيار الاول مكونات القوائم المالية المتمثلة في الميزانية العامة , و قائمة الدخل , وقائمة التدفقات النقدية , و جميع الايضاحات والقوائم الملحقة .(**حمزة طارق , 2015 , ص 127**) , كما ميز معيار (IAS1) بين شروط اعتبار الاصل جاري و غير جاري و حدده في المدة التي يقضيها الاصل في الدورة التشغيلية للمؤسسة و بالتالي فهو يفرق بين عناصر الميزانية المرتبطة بدورة الاستغلال والتي تقل عن 12 شهرا والدورة الاستثمارية طويلة الاجل و التي تفوق اثني عشرا شهرا . (**عبد المجيد بادي , 2015 , ص 123**) . وقد جاء المعيار المحاسبي IAS1 ليحل محل كل من المعايير المحاسبية التالية :

- ✓ المعيار المحاسبي الدولي IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب الافصاح عنها .

المعيار المحاسبي الدولي IAS13 المتعلق بالاصول المتداولة والالتزامات المتداولة .(**واضح صالح , حسوس صديق , بن مسعود عطاالله,افريل 2020 , ص 21**) .

- ✓ اما المعيار الدولي لتقارير المالية رقم 01 (IFRS01) فانه يهدف الى عرض الاجراءات التي على المؤسسة اتباعها في حالة اذا ما تبني معايير التقارير المالية الدولية لاول مرة كاساس قوائمها المالية وذلك مثل الاصول التي تتعارض مع متطلبات المعايير الدولية , كالاعتراف بنفقات البحث او مصاريف التاسيس او غيرها , وكذلك الحالة بالنسبة لعلاج بعض الالتزامات او اعادة تصنيف بعض البنود طبقا لمتطلبات المعايير الدولية التي ستطبق على القوائم المالية او ما يتعلق منها بالقياس المحاسبي . (**بكطاش فتيحة , 2011 , ص 102**) .

2-7- **التثبيتات المعنوية** :تتضمن حقوق البراءات و العلامات , برامج المعلوماتية , فروق الاقتناء (goodwill) و المحل التجاري , حيث تعالج هذه الكتلة ضمن متطلبات المعيار(IAS38) **(عبد المجيد بادي , 2015 , ص 123)** .

و طبقا لما جاء به المعيار(IAS38) : - تقدم في شكل قائمة او شكل جداول – ترتب الاصول حسب درجة سيولتها – و الخصوم حسب درجة الاستحقاق بالاضافة الى مبدا السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة .(**عبد المجيد بادي, 2015 , ص 133)**

3-7- **التثبيتات العينية** : تتمثل في الأراضي والمباني ,المعدات ضمن متطلبات المعيار(IAS16) **(عبد المجيد بادي , 2015 , ص 133)** ,و يتطرق المعيارالاخير الى كيفية المعالجة المحاسبية لكل من الممتلكات والمنشات و المعدات (من خلال الاعتراف بالاصل , تحديد القيم المرحلة و الاهتلاكات وخسائر القيمة) لتمكين مستخدمي القوائم المالية من معرفة استثمارات وحدات القطاع العمومي **(عبدوس ايمان , 2021 , ص 30)**, اما بالنسبة لتسجيل التثبيتات لدى المؤسسة , يسمح المعيار الدولي (IAS17) من الفقرة 28 الى 34 بتسجيل عناصر التثبيتات و اقساط اهتلاكها اذا كانت هناك رقابة على المؤسسة و التي تسجلها محاسبيا لديها بالقيمة العادلة مع اقساطها , وهذا بشرط ان يتم تحويل الاخطار والمنافع الاقتصادية الى المستاجر , الى ان تصبح هذه العقود عقود ايجار – تمويل . **(كحلوش امينة, 2015 , ص 79)**

4-7- **التثبيتات المالية** : و التي تمت معالجتها بشكل موسع من خلال المعايير التالية : (IAS32,IAS39,IFRS07) **(الياس شاهد , عبد النعيم دفرور , 2016 , ص 32)**

- **وفق المعيار IAS32** : تناول هذا المعيار عدة اجراءات للافصاح المحاسبي تتمثل في : - يجب على مصدر الاداة المالية عند تصنيف الاداة المالية لاول مرة ان يقوم بتبويب الاداة المالية و مكوناتها كالتزام او حقوق ملكية .- يجب على كل من يصدر الاداة المالية المركبة ان يصنف الاجزاء المكونة للاداة بصورة منفصلة .- العوائد المتعلقة باداة مالية مصنفة كالتزام مالي يتم تسجيلها في قائمة الدخل , لكن توزيعات الارباح لحملة الاداة المالية المصنفة كاداة حق ملكية تحمل مباشرة على حقوق ملكية – ضرورة ان يتم اجراء مقاصة بين الاصل المالي و الالتزام المالي واظهار القيمة الصافية في ميزانية المؤسسة عندما يكون للمؤسسة حق ملزم باجراء المقاصة المسجل بها او توجد لدى المؤسسة النية للتسديد على اساس صافي القيمة او القيام بتحصيل الاصل وسداد الالتزام في ان واحد .

- **وفق المعيار IAS39** : اصدر هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1999 ، لكنه لم يطبق الا في عام 2001 و هو يتعلق بالاعتراف وتقييم الادوات المالية و يفرض هذا المعيار جملة من الاجراءات هي :- الاعتراف بالاصول والخصوم المالية فقط عندما تكون المؤسسة طرفا في الاحكام التعاقدية للاداة المالية – عند الاعتراف باي اداة مالية يعد من الضروري تحديد الفئة التي تنتمي اليها لتحديد طرق تقييمها , معالجتها محاسبيا . **(بلال شيخي , منصور ناصر الرجي , 2016 , ص 13/12)** .

- **وفق المعيار IFRS07** : تم إصدار المعيارIFRS7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالادوات المالية . **(الياس شاهد , عبد النعيم دفرور , 2016 , ص 156)** . و الذي يتمم كل من المعيارين السابقين (IAS32,IAS39) , ويهدف هذا المعيار الى : - وجوب المؤسسة تجميع ادواتها المالية في فئات مماثلة (لاصول المالية ,

الالتزامات المالية وحقوق الملكية)– والافصاح (على مستوى الفئة) عن طبيعة و مقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التاكد المحيطة بها و المتعلقة بالادوات المالية – الافصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم اهمية الادوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وأدائه – الافصاح عن بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل و قائمة التغيرات في حقوق الملكية و السياسات المحاسبية و محاسبة التحوط والقيمة العادلة – الافصاح عن المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية. **(بلال شيخي , منصور ناصر الرجي , 2016 , ص 13)** .

7-5- المخزونات : حيث يعرف مجلس معايير المحاسبة المخزونات في اطار المعيار المحاسبي الدولي(IAS02) و المتعلق بالمخزونات على انها كل عناصر الاصول التي يتم اقتناؤها لغرض اعادة بيعها في اطار النشاط العادي للمؤسسة او في شكل منتوجات جارية (قيد الانجاز) , او المواد الاولية واللوازم التي ستستهلك خلال المسار الانتاجي او تقديم الخدمات و الغاية من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية المطبقة على المخزونات . كما يوصي هذا المعيار على مايلي :

- وجوب تقييم المخزونات بالقيمة الاقل بين التكلفة والقيمة المحاسبية الصافية للانجاز.
- تحدد تكلفة المخزونات باستعمال طريقة الوارد اولا الصادر اولا (FIFO/PEPS), او طريقة التكلفة الوسطية المرجحة (CMP) .
- تقديم المعلومات المتعلقة بالمخزونات في اطار القوائم المالية المحتواةمايلي :

✓ الطرق المحاسبية المعتمدة المتعلقة بالجرد وتقييم الاخراجات , بما فيها الطريقة المستعملة لتحديد التكلفة .

✓ القيمة المحاسبية الاجمالية للمخزونات , والقيمة المحاسبية حسب فئة المخزونات الملائمة للمؤسسة .

✓ مبلغ المخزونات المسجل كمصاريف خلال الدورة .

✓ مبلغ المؤونات والتدهور الخاص بهذه المخزونات وكذا الاسترجاعات المتعلقة بالمؤونات المسجلة كايرادات مع شرح الاسباب التي ادت الى هذه الاسترجاعات .**(جمال عمورة , 2011 , ص 69/68)**

7-6- جدول حسابات النتائج :فحسب معيار العرض الدولي (IAS01)" عرض القوائم المالية " لا يسمح بعرض النتيجة غير العادية من ايرادات واعباء ناتجة عن معاملات جلية التميز عن نشاط عادي ,بل في حالة تقديم جدول حسابات النتائج حسب التصنيف الوظيفي يتعين تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الاعباء**(واضح صالح , حسوس صديق , بن مسعود , 2020 , ص 33)** .

7-7- القوائم المالية المنفصلة : هي القوائم المالية للمؤسسة الام او اي مستثمر يملك حق السيطرة في مؤسسة تابعة (فرع) او سيطرة مشتركة او تاثير هام , وقد حدد المعيار الدولي (IAS27) الحد الادنى من المعلومات الواجب توفرها في القوائم المالية المنفصلة لكي يسهل فهمها و مقارنتها و حتى يتمكن مختلف المستثمرين من الاطلاع على استثمارات هذه المؤسسة في المؤسسات الاخرى .و تعد هذه القوائم في حالة ما اذا اختارت المؤسسة الام ان لا تعد قوائم مالية موحدة . **(سليم بن رحمون , سميحة بوحفص , 2018 , ص 374)** .

7-8- القوائم المالية المجمعة :قصد وضع مراحل اعداد القوائم المالية لكيان يراقب عدة كيانات جاء المعيار المحاسبي للابلاغ المالي IFRS10 لعدة اسباب هي :

- اختلاف الممارسة العملية في تطبيق IAS27 وsic 12 (اللجنة الدائمة) و هذا في اختلاف تطبيق مفهوم السيطرة بحيث بالامكان وجود كيان يسيطر على كيان رغم عدم امتلاكه لاغلبية حقوق التصويت .
- الاختلاف في مفهوم السيطرة للمعيار IAS27 وsic 12 (اللجنة الدائمة) فالمعيار رقم 27 يعرف السيطرة على انها التحكم في السياسات المالية والتشغيلية بهدف الحصول على منافع من انشطتها .
- اما تفسير اللجنة الدائمة sic 12 التي تتحدث على الكيانات ذات الهدف الخاص مثل شركات النقل او وساطة الشحن او شركات من اجل نشاط البحث والتطوير و الملحقة لنشاط الشركة الرئيسية مع اطراف اخرى فهي اذن تركز على المكافات والمخاطر.

اما عن الاجراءات المحاسبية فيشير المعيار IFRS10في الفقرة B86 منه عن اجراءات التجميع كمايلي :

- الجمع الكلي لعناصر الاصول والخصوم , الاعباء والايرادات للشركة الام و الشركات التابعة التي تقع في نفس محيط التجميع .
- استبعاد الاسهم موضوع التجميع بالاضافة الى الاسهم المكتتبة الغير مطلوبة
- استبعاد العمليات ما بين المجمع مع اجراء التجانس في الطرق والسياسات المحاسبية بين المجمع والشركات التابعة . **(عريوة رشيد , 2017 , ص 385)** .

7-9- القطاع الزراعي :لقد اولت لجنة معايير المحاسبة الدولية اهتماما بالغا بالقطاع الزراعي فقد خصصت له معيار خاص به وهو معيار (IAS41) و الذي يهدف الى وصف المعالجة المحاسبية للنشاط الفلاحي وبيان متطلبات الافصاح ذات العلاقة و توضيح كيفية عرض البيانات المتعلقة بذلك النشاط . كما يغطي المعيار مجالات وانشطة زراعية عديدة مثل تربية المواشي , العناية بالغابات والمحاصيل الموسمية او السنوية , تربية الحيوانات بما فيها مزارع الاسماك و كل ما يتعلق بالنشاط الزراعي .و عند الافصاح ضرورة ان تظهر القوائم المالية كل المعلومات التي تعتبر ضرورية ومتممة للتعبير عن مدى مصداقية هذه القوائم في تبيان نتيجة نشاط المشروع , ولذلك يرتبط بهذه القوائم والملاحظات و التحفظات التي تعتبر جزءا اساسيا من القوائم المالية . **(حسيني منال , 2022 , ص 55/52)**

7-10- قطاع البنوك : البنوك هي من بين المؤسسات التي يلجا اليها رواد الاعمال و اصحاب المشاريع بهدف طلب التمويل و مع زيادة حركية النشاطات الاقتصادية و تنوع المؤسسات وتوسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات , نتج عن ذلك نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة , و هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها , وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات , زائدا ضرورة الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات , حتى يتسنى اتخاذ القرارات المناسبة من قبل أصحاب العلاقة بناء على معلومات واضحة و شفافة وموثوقة .**(الياس شاهد , عبد النعيم دفرور , 2016 , ص 156)** , وقد تولى المعيار المحاسبي (IAS10) التعامل مع الاحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية و التي لها علاقة بصناعة البنوك , حيث لزم الافصاح عنها و فقا لشروط هذا المعيار كمايلي : - طبيعة و مقدار الارتباطات الخاصة بالتسهيلات الائتمانية التي لايمكن الغاؤها باختيار البنك منفردا بدون تحمل مصروفات او جزاءات كبيرة – طبيعة ومقدار الارتباطات و الالتزامات المحتملة الناتجة من بنود خارج الميزانية و تشمل تلك البنود المرتبطة بمايلي :

- ✓ بدائل الائتمان المباشر والتي تشملضمانات عامة للمديونيات , وضمانات القبول البنكية و الاعتماد المستندية
- ✓ الالتزامات التي قد ترتبط بالمعاملات المتعلقة بخطابات ضمان حسن الاداء و خطابات ضمان ابتدائية و غيرها من خطابات الضمان المرتبطة بمعاملات معينة .
- ✓ عقود الصرف الاجل وغيرها من المشتقات المالية كعقود الاختيار والعقود المستقبلية و عقود المبادلات .
- ✓ الارتباطات الاخرى والتي تشمل البنود الاخرى التي تقع خارج الميزانية مثل تعهدات تغطية الائتمانات و تسهيلات الاكتتاب (الاصدار) , اما المعيار المحاسبي (IAS24) فيطالب المؤسسةبالافصاحعن معاملات الاطراف ذوي العلاقة عن الامور التالية : طبيعة العلاقة , نوع المعاملة , عناصر المعاملة **(فوضيل لحسن , بن نافلة قدور , 2017 , ص 280/279)**.

8- النتائج :من خلال بحثنا حول أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدوليةتوصلنا الى مجموعة من النتائج كمايلي :

- معايير المحاسبة الدولية أعطت شفافية وموثوقية كبيرة لدى المؤسسة نتيجة الدقة المعتمد في الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية
- الافصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية منح الاطراف المعنية معلومات كافية عن نشاطات المؤسسة و حجم تمويلها , حجم ارباحها و هذا من شانه ان يقضي على كافة اشكال التهرب الضريبي , و المحاسبة الابداعية .
- اعتماد المعايير الدولية في الإفصاح المحاسبي قد يثقل كاهل المؤسسات خاصة ذات الحجم الكبير في نشر القوائم المالية من قائمة المركز المالي و جدول حسابات النتائج و القوائم الملحقة.....الخ و قد يكلفها مبالغ معتبرة تعتبر عبئا على ميزانيتها .
- معايير المحاسبة الدولية استحدثت في الدول المتقدمة , حيث هناك تنتشر المؤسسات بكثرة و مع توسع نشاطاتها ومعاملاتها داخل وخارج أوطانها ة لكن في الدول النامية معظم المؤسسات الناشطة هي مؤسسات عمومية ولا تتوافق في بعض الأحيانافصاحاتها المحاسبية مع ما تتطلبه معايير المحاسبة الدولية
- تم تخصيص معايير خاصة بالقطاعين البنكي والفلاحي لتعدد نشاطهما و أهميتهما في النشاط الاقتصادي
- تتغير معايير المحاسبة الدولية من شانه ان يؤثر على الإفصاح المحاسبي في المؤسسة , خصوصا تلك التي لا تتوفر على معلومات كافية خارج محيطها .
- الإفصاح وفق قواعد المحاسبة الدولية (IAS) مرهون بالإفصاح وفق قواعد الإبلاغ المالي (IFRS) ,حيث معظم قواعد المحاسبة الدولية حلت محلها قواعد الإبلاغ المالي .

9- التوصيات : من خلال النتائج المتوصل اليها ارتاينا ان نقدم بعض التوصيات فيما يتعلق بالافصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية

- ضرورة تكييف قواعد الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية مع بيئة المؤسسة المحلية
- تلخيص الافصاح المحاسبي في عدد قليل من القوائم المالية وتبسيطها حتي يسهل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة اتجاه الاطراف المعنية (كالحكومة و الموردين , المستثمرين ...الخ)
- ضرورة الاعتماد على تبادل الخبرات بين الدول و في البيئات المختلفة و تكثيف جهود البحث والدراسة في الشان المحاسبي لوضع معايير معتمدة و موثوقة لا تتأثر بالمتغيرات الأخرى .

الخاتمة :

ان الافصاح المحاسبي في المؤسسات في الماضي كان يشوبه نوعا من الغموض سواء بالنسبة للتهرب الضريبي او التهرب من الغرامات المالية خاصة فيما يتعلق بالاعمال التي تضر بالبيئة والمجتمع , ومع ظهور معايير المحاسبة الدولية , اصبح الافصاح المحاسبي يتسم بالشفافية و الموثوقية والدقة سواء تعلق الامر بالتقارير او بمختلف القوائم المالية , ولكن هذه المعايير لم يعتد عليها في كافة المؤسسات عبر العالم نظرا لاختلاف البيئات والثقافات والتطور التكنولوجي والاقتصادي .

قائمة المراجع :

1- إلياس شاهد , د. عبد النعيم دفرور " الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق معايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة- " مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية , العدد 05 , جوان 2016 , ص 153

2- إلياس شاهد , د. عبد النعيم دفرور " الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق معايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة- " مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية , العدد 05 , جوان 2016 , ص 154

3- إلياس شاهد , د. عبد النعيم دفرور " الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق معايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة- " مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية , العدد 05 , جوان 2016 , ص 156

4- إلياس شاهد , د. عبد النعيم دفرور " الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق معايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة- " مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية , العدد 05 , جوان 2016 , ص 32

5- إلياس شاهد , د. عبد النعيم دفرور " الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق معايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة- " مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية , العدد 05 , جوان 2016 , ص 156

6- إلياس شاهد , د. عبد النعيم دفرور " الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية و وفق معايير المحاسبية الدولية- دراسة مقارنة- " مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية , العدد 05 , جوان 2016 , ص 156

7- بكطاش فتيحة " دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر) " اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التسيير , جامعة الجزائر 3 , الجزائر , 2011 , ص 102

8- بلال شيخي , ا.د. منصور ناصر الرجي " تطورات المعايير المتعلقة بالادوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) و المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) و اثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الاوراق المالية " مجلة اقتصاد المال والاعمال , المجلد الاول, العدد الاول , ديسمبر 2016 , ص 13/12

9- بلال شيخي , ا.د. منصور ناصر الرجي " تطورات المعايير المتعلقة بالادوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) و المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) و اثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الاوراق المالية " مجلة اقتصاد المال والاعمال , المجلد الاول, العدد الاول , ديسمبر 2016 , ص 13

10- جمال عمورة " المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها – دراسة مقارنة بين معايير المحاسبة الدولية و المخطط المحاسبي العام و النظام المحاسبي المالي (IAS/IFRS – PCG- SCF) " بدون مجلة , بدون عدد, 2011 , ص 69/68

11- حسيني منال " معالجة الاصول البيولوجية وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبة الدولي – الزراعة 41 - " , مجلة الاقتصاد والمالية , المجلد 08, العدد 02 , 2022 , ص 55/52

12- حمزة طارق " اثر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية على المؤسسات الجزائرية من حيث طبيعة المعلومات المالية المقدمة – دراسة حالة مؤسسة عمومية - " اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود ومالية , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة الجزائر 3 , 2015 , ص 127

13- دربوش محمد الطاهر , ا.د. بن طاهر حسين " البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبية " مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير واللعلوم التجارية , العدد 12 , 2014 , ص 75/74

14- دربوش محمد الطاهر , ا.د. بن طاهر حسين " البيئة المحاسبية الجزائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبية " مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير واللعلوم التجارية , العدد 12 , 2014 , ص 73

15- رضا بوعزيز , كمال بن موسى " الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " مجلة اقتصاد المال والاعمال , المجلد 07, العدد 01 , مارس 2022 , ص 103

16- رضا بوعزيز , كمال بن موسى " الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي " مجلة اقتصاد المال والاعمال , المجلد 07, العدد 01 , مارس 2022 , ص 103

17-سليم بن رحمون , ا . سميحة بوحفص " الافصاح المحاسبي للكشوف المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية و تبنيه من قبل المشرع الجزائري " , مجلة الحقوق والعلوم السياسية , بدون مجلد , العدد 09 , جانفي 2018 , ص 374

18- شيخي بلال " متطلبات الافصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و اثره على تطوير المحتوى الاعلامي للقوائم المالية" , دراسات اقتصادية , بدون مجلد , العدد 20 , جانفي 2018 , ص 33

19-شيخي بلال " متطلبات الافصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و اثره على تطوير المحتوى الاعلامي للقوائم المالية , مجلة دراسات اقتصادي , العدد 20 , بدون سنة اصدار , ص 35

20- شيخي بلال " متطلبات الافصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية و اثره على تطوير المحتوى الاعلامي للقوائم المالية " مجلة دراسات اقتصادية , بدون مجلد, العدد 20 , بدون سنة , ص 39

21-عبد المجيد بادي " تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في اعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي – دراسة حالة مؤسسة – L' E NIEM " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات , جامعة امحمد بوقرة بومرداس , الجزائر , 2015 , ص 123

22-عبد المجيد بادي " تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في اعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي – دراسة حالة مؤسسة – L' E NIEM " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات , جامعة امحمد بوقرة بومرداس , الجزائر , 2015 , ص 123) .,

23-عبد المجيد بادي " تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في اعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي – دراسة حالة مؤسسة – L' E NIEM " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات , جامعة امحمد بوقرة بومرداس , الجزائر , 2015 , ص 123

24-عبد المجيد بادي " تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في اعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي – دراسة حالة مؤسسة – L' E NIEM " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات , جامعة امحمد بوقرة بومرداس , الجزائر , 2015 , ص 133)

25- عبد المجيد بادي " تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في اعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي – دراسة حالة مؤسسة – L' E NIEM " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات , جامعة امحمد بوقرة بومرداس , الجزائر , 2015 , ص 133

26-عبدوس ايمان " دورتبني معايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر واثره على جودة الابلاغ المالي الحكومي " اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في شعبة علوم التسيير تخصص تدقيق ومراقبة التسيير , جامعة الجزائر 3 , الجزائر , 2021 , ص 30

27-عربوة رشيد " الحسابات المجمعة بين النظام المحاسبي المالي SCF و المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFR - دراسة حالة مجمع صيدال لسنة 2016 - " , مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية, العدد 18 , 2017 , ص 385

28- عزيزة بن سمينة ا. مريم طبني " دور الافصاح المحاسبي و الشفافية في تفعيل بورصة الجزائر " , مجلة تاريخ العلوم , العدد 07 , مارس 2017 , ص 328/327

29-عزيزة بن سمينة ا. مريم طبني " دور الافصاح المحاسبي و الشفافية في تفعيل بورصة الجزائر " , مجلة تاريخ العلوم , العدد 07 , مارس 2017 , ص 328/327.

30- عمارة يسمينة , د. خديجة بلحياني " اهمية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير – وحدة المدية - , العدد 01 , جانفي 2018 , ص 6

31- عمارة يسمينة , د. خديجة بلحياني " اهمية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير – وحدة المدية - , العدد 01 , جانفي 2018 , ص 7

32- عمامرة يسمينة , د. خديجة بلحياني " اهمية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير – وحدة المدية - , العدد 01 , جانفي 2018 , ص 10

33- عمامرة يسمينة, د. خديجة بلحياني " اهمية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير – وحدة المدية - , العدد 01 , جانفي 2018 , ص 5

34-فوضيل لحسن , ا.د. بن نافلة قدور , 2017 , ص 280/279) .

35-كحلوش امينة " اثر تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام الجبائي الجزائري – دراسة حالة المؤسسة الوطنيةللاشغال البترولية الكبرى ENGTP " مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير , كلية العلوم الاقتصادية , التجارية وعلوم التسيير , جامعة امحمد بوقرة بومرداس , الجزائر , 2015 , ص 79

36- واضح صالح , حسوس صديق , بن مسعود عطاالله " الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير الحاسبية الدولية " مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ((دراسة مقارنة)) , المجلد الرابع, العدد الاول , افريل 2020 , ص 20

37-واضح صالح , حسوس صديق , بن مسعود عطاالله " الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير الحاسبية الدولية " مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ((دراسة مقارنة)) , المجلد الرابع, العدد الاول , افريل 2020 , ص 21

38-واضح صالح , حسوس صديق , بن مسعود عطاالله " الافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و المعايير الحاسبية الدولية " مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ((دراسة مقارنة)) , المجلد الرابع, العدد الاول , افريل 2020 , ص 33

إستكشاف دور نظام الرقابة الداخلية في التحسين من جودة القوائم المالية للمؤسسات.

Explore the role of the internal control system in improving the quality of corporate financial statements.

ط د. نخلة حراث/ مخبر STRATEV، جامعة مستغانم/ الجزائر
ط د. نبيلة عمروش/مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،جامعة تيارت/ الجزائر
Phd student. Nakhla HARRAT / labo STRATEV, University of mostaganem / Algeria
Phd student. Nabila AMROUCHE/labo for the dedevelopment of the Algerian economic corporation, University of tiaret/Algeria

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الكبير الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في التحسين من نوعية المعلومات والتقارير المالية المقدمة من طرف المؤسسات والرفع من جودتها، بواسطة الأساليب والإجراءات التي يتبعها هذا النظام في سبيل تحقيق ذلك، وهذا من خلال دراسة العلاقة بين مكونات هيكل الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية وتأثير نظام المعلومات المحاسبي على هذا النوع من المعلومات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود تأثير ايجابي ذو مستوى عال لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المالية، ووجود علاقة قوية بين فعالية وكفاءة هذا النظام ورشادة قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح مع المؤسسة، بالاضافة الى مساهمته في انجاح عملية التدقيق الخارجي، حيث يقرر محافظ الحسابات امكانية الاعتماد على مخرجات هذا النظام بعد تأكده من كفاءته ومتانته حتى يتمكن من ابداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية وسلامتها.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، المعلومة المالية، جودة القوائم المالية، هيكل الرقابة الداخلية، نظام المعلومات المحاسبي.

Abstract:

This study aims to clarify the important role of the internal control system in improving the quality of financial information and financial reports provided by institutions and raising their quality, through the methods and procedures used by this system, and this is by studing the relationship between the elements of the internal control structure and the quality of financial information and the impact of the accounting information system on this type of information.

The study produced several findings, The most important being the existence of a positive impact with a High-level of the internal control system over the quality of financial information, and the existence of a strong Relationship between the effectiveness end efficiency of the system and the

guidance of investor and stakeholder decisions with the enterprise, in addition to contributing to the success of the external audit process, as the accounts governor decides the possibility of relying on the outputs of this system after making sure of its efficiency and robustness so that he can express his opinion on the credibility and soundness of the financial statements.

Key Words: Internal control system, financial information, the quality of the financial statements, internal control structure, accounting information system.

مقدمة:

على الصعيد العالمي مزال المستثمرون حتى وبعد مرور أزيد من 20عاما على فضيحة انرون عرضة للاحتيال، فلقد تكررت حالات الاحتيال المالي لعدة شركات مدرجة في البورصة في عدة بلدان عبر العالم، الأمر الذي أثار شكوك و قلق المجتمعات على نطاق واسع، فمعظم هذه الاحتيالات تحدث بطرق لايكون فيها الإفصاح عن البيانات المالية صحيحا، وبتالي يمكن لجودة نظام الرقابة الداخلية التقليل من حدوث هذه الأمور اللاأخلاقية كالتلاعب في النتائج والتحايل على المساهمين أو أصحاب المصالح مع المؤسسات عن طريق الافصاح عن معلومات لاتعبر عن الوضعية المالية الحقيقية لهاته المؤسسات، لذا تدرك الشركات اليوم مدى أهمية نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبرالعصب الرئيسي الذي تقوم عليه أي شركة حيث يعمل على تنظيم جميع عملياتها باستخدام مجموعة من الوسائل والإجراءات قصد حماية ممتلكاتها وموجوداتها وتحقيق غاياتها، وكذا توفير معلومات دقيقة وصحيحة تعبر عن الواقع الحقيقي لهاته الشركات.

وان متانة وجودة هذا النظام وقوته يعد مؤشرا على سلامة ومصداقية المعلومات الموجودة في القوائم المالية للشركة ويعطي الصورة الصادقة عن وضعيتها المالية، حيث يعمل هذا النظام على إحكام السيطرة على الشركة وتوجيه كل الأفراد العاملين فيها وتشجيعهم على الالتزام بسياساتها لتحقيق الأهداف المخططة لها، كما أنه يسعى إلى الرفع من إنتاجيتها وحماية ممتلكاتها من أي مخاطر محتملة.

و مما لا شك فيه أيضا أن لهذا النظام الدور الأكبر في التحسين من جودة المعلومات المالية بواسطة الرقابية المحاسبية التي يتم ممارستها على الحسابات لتأكد من صحة جميع البيانات والمعلومات المدونة في الدفاتر والسجلات الخاصة بالمؤسسة ويساهم في توفير هذه المعلومات في الوقت المناسب وبالتكاليف المناسبة، مع الحرص على أن تكون هذه المعلومات دقيقة ومتلائمة مع متطلبات وحاجات مستخدميها، وبتالي تنعكس هذه الجودة بالإيجاب على ترشيد قرارات المستثمرين وأصحاب المصلحة مع الشركة وتمكينهم من بناء قرارات سليمة.

وعلى ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة أن يساهم في الرفع من جودة معلوماتها المالية ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة:

- ما المقصود بنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية؟

- ما هي الأسس والركائز التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية؟
- ما هي خصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية؟
- ماهي العلاقة التي تربط بين نظام الرقابة الداخلية وجودة الافصاح المحاسبي للقوائم المالية ؟

فرضيات الدراسة:

- هناك تأثير ضعيف المستوى لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المالية في ظل وجود هياكل رقابية داخلية وخارجية أخرى.
- تأثر عدم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل سلبي على المؤسسة نفسها فقط مما يجعلها تفشل في تحقيق أهدافها المرسومة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراستنا من الأهمية الكبيرة التي يكتسبها نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات، وهذا من خلال الدور الذي يلعبه في الحفاظ على ممتلكات المؤسسة وحماية حساباتها من الانحرافات والتلاعبات، وضمان معالجة جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة للحصول على معلومات مالية ذات جودة أكبر يستطيع متخذي القرارات على أساسها ترشيد قراراتهم وتحقيق أهدافهم المرجوة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق عدة أهداف من بينها:

- الإلمام بجميع الجوانب النظرية الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية المتواجدة بالمؤسسات؛
- التعرف أكثر على خصائص ومميزات المعلومات المالية ذات الجودة العالية؛
- التعرف على الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في الالتزام في تطبيق السياسات والقوانين داخل المؤسسات؛
- توضيح كيفية إسهام نظام الرقابة الداخلية في التحسين من نوعية المعلومات المالية.

منهج الدراسة:

يتطلب هذا البحث الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة مختلف الجوانب النظرية لنظام الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية، وتحليل العلاقة بينهم لمعرفة الدور الذي يؤديه نظام الرقابة الداخلية في التحسين من نوعية المعلومات المالية والرفع من جودتها.

محاور الدراسة:

المحور الأول: المفاهيم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

المحور الثاني: أساسيات حول جودة المعلومات المالية.

المحور الثالث: مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية.

1- المفاهيم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

1-1- مفهوم نظام الرقابة الداخلية:

يقصد بالرقابة الداخلية كل ما تستعمله المؤسسة من وسائل وطرق لحماية ممتلكاتها، وللتأكد من دقة البيانات والمعلومات المحاسبية والإحصائية، لتحقيق الفعالية وزيادة من كفاءتها الإنتاجية (خلف، 2006، صفحة 123)،

وهي عبارة عن عمليات تتأثر بمجلس الإدارة وباقي أفراد المؤسسة، الغرض من تصميمها إعطاء تأكيد حول تحقيق المؤسسة لأهدافها والمتمثلة فيمايلي: (غالم، 2020، صفحة 6)

- تحقيق الكفاءة والفعالية في الأنشطة التشغيلية؛
- مصداقية المعلومات المالية؛
-الالتزام بالقواعد والقوانين والسياسات المعمول بها.

ويعرف نظام الرقابة الداخلية على أنه مجموعة من أنظمة الرقابة المالية التي تم وضعها من قبل إدارة المؤسسة لتسيير أعمالها بفعالية وكفاءة أكبر، وضمان التزام جميع العاملين بالإجراءات والسياسات المعمول بها، والحرص على التأكد من مصداقية جميع المعلومات، ووضع جميع السبل للحفاظ على ممتلكات المؤسسة (اسماعيل، 2021، الصفحات 70-71).

كما يعرف نظام الرقابة الداخلية كذلك على أنه: تخطيط التنظيم الإداري للمؤسسة، وما يتعلق بها من وسائل ومعايير تستخدم في الحفاظ على أصول المؤسسة، واختبار دقة بياناتها المحاسبية وقياس إمكانية الاعتماد عليها، وتنمية كفايتها الإنتاجية، وتدعيم السياسات الإدارية نحو الأهداف المرسومة (محمد و مسعود، 2003، صفحة 84).

2-1- أهمية نظام الرقابة الداخلية:

يكتسب نظام الرقابة الداخلية أهمية كبيرة داخل المؤسسة من خلال المهام التي يؤديها، وتتمثل هذه الأهمية في عدة عناصر كما يلي: (عامر، 2018، صفحة 55)

1-2-1 التخطيط: يعتبر التخطيط العنصر الأساسي في النشاط الإداري للمؤسسة، حيث يهتم بوضع الأهداف الرئيسية والفرعية للمؤسسة والتي تحاول الوصول إليها؛

2-2-1 التنظيم: يرتكز هذا العنصر على تصميم الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وتحديد السلطات والمسؤوليات على مستوى الهرم الإداري، ويهتم تنظيم الأعمال والأنشطة المختلفة داخل المؤسسة؛

3-2-1 التوجيه: يهدف إلى إبلاغ جميع العاملين في المؤسسة بمختلف التعليمات واللوائح التنظيمية للعمل، و إرشادهم لتحقيق الأهداف الرئيسية والثانوية للمؤسسة بأفضل طريقة ممكنة؛

4-2-1 الإشراف: تهتم هذه العملية بمتابعة أداء العاملين بهدف إعطاءهم النصائح والتوجيهات الضرورية للحد من الانحرافات والأخطاء التي يمكن أن تحدث؛

1-2-5 التقييم والرقابة: يتمثل هذا العنصر في رقابة وتقييم أداء العاملين حسب المستويات الإدارية المختلفة، بالإضافة إلى فحص الأنشطة وتقييم النتائج المتحصل عليها وإعداد تقرير مفصل عنها.

1-3 أهداف نظام الرقابة الداخلية:

يتمثل الهدف الرئيسي لنظام الرقابة في التوفيق بين أهداف المؤسسة التي ترغب في تحقيقها وسلوكيات الأفراد العاملين بها، وهناك عدة أهداف أخرى لهذا النظام يمكننا تلخيصها فيما يلي: (جنة أدم، 2014، الصفحات 66-67)

- تنظيم المؤسسة من خلال توزيع المهام وتقسيم المسؤوليات والصلاحيات؛
- حماية ممتلكات المؤسسة وأصولها من أي اختلاسات والحفاظ على حقوق الغير كذلك؛
- التأكد من صحة البيانات المحاسبية وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها في رسم السياسات والأهداف المستقبلية؛
- الرفع من الكفاية الإنتاجية للمؤسسة؛
- توضيح إلزامية التقيد بمختلف القرارات والسياسات الإدارية؛
- ارتكاز الإدارة على أسلوب الإدارة بالاستثناء، حيث تضع جهودها في رقابة النتائج الاستثنائية التي تخرج عن المألوف؛
- تدوين كافة العمليات في السجلات المحاسبية بصفة دائمة.

1-4 خصائص نظام الرقابة الداخلية:

يتميز نظام الرقابة الداخلية بعدة خصائص تجعله مختلفا تماما عن باقي الأنظمة داخل المؤسسة وتجعله قادرا على تحقيق ما هو مطلوب، ومن بين هذه الخصائص نذكر ما يلي (سمية، 2020، صفحة 18):

- ✓ **الفعالية:** تعني استخدام نظام رقابة داخلية متطور يعمل على اكتشاف الانحرافات والأخطاء بطريقة أسرع، ومعالجة أسباب وقوعها حتى لا تتكرر في المستقبل؛
- ✓ **الدقة:** وتعني قدرة هذا النظام على توفير البيانات والمعلومات الصحيحة والضرورية، والتأكد من مصدر هذه المعلومات ومطابقتها مع ما هو مدون في سجلات ودفاتر المؤسسة؛
- ✓ **المرونة:** ويقصد بها قابلية هذا النظام على التكيف مع التغيرات والمستجدات التي يمكن أن تحصل في تنظيم المؤسسة؛
- ✓ **التوقيت المناسب:** يقصد به ضمان نظام رقابة سليم يوفر إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب؛
- ✓ **التكامل:** يقصد بالتكامل وجود ترابط بين جميع أنظمة الرقابة المستعملة داخل المؤسسة.

1-5- أنواع نظام الرقابة الداخلية:

يشمل نظام الرقابة الداخلية ثلاث أنواع من الرقابة التي تمارس على مستوى المؤسسات، يمكننا توضيحها فيما يلي (العيد، بن نعمة، و دواح، 2015، الصفحات 250-251):

1-5-1 الرقابة الإدارية: تعتبر الرقابة الإدارية أهم عنصر من عناصر الرقابة وتضم كافة الإجراءات والوسائل الضرورية التي تعمل على تشجيع أفراد المؤسسة على الالتزام بقواعد والسياسات التنظيمية المحددة في الخطة التنظيمية لها.

2-5-1 الرقابة المحاسبية: تشمل مختلف الأدوات والوسائل الموضوعة لاختبار درجة الاعتماد على البيانات والمعلومات المثبتة في دفاتر المؤسسة وسجلاتها، ومن بين أهم الأدوات التي تستخدمها هذه الرقابة:

- التدقيق المستندي؛
- التدقيق الداخلي؛
- الرقابة المالية؛
- التدقيق الفني؛
- النظام المحاسبي؛
- الضبط الداخلي.

3-5-1 الضبط الداخلي: يقصد به مجموعة الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لضمان فعالية الأنظمة المحاسبية ودقة المعلومات المدونة في الدفاتر، ولحماية النقدية وباقي أصول المؤسسة (خميس بدوي، 2011، صفحة 28)؛ والشكل التالي يوضح أهم القواعد والأسس التي يرتكز عليها عنصر الضبط الداخلي:

شكل01:أهم قواعد وأسس الضبط الداخلي.

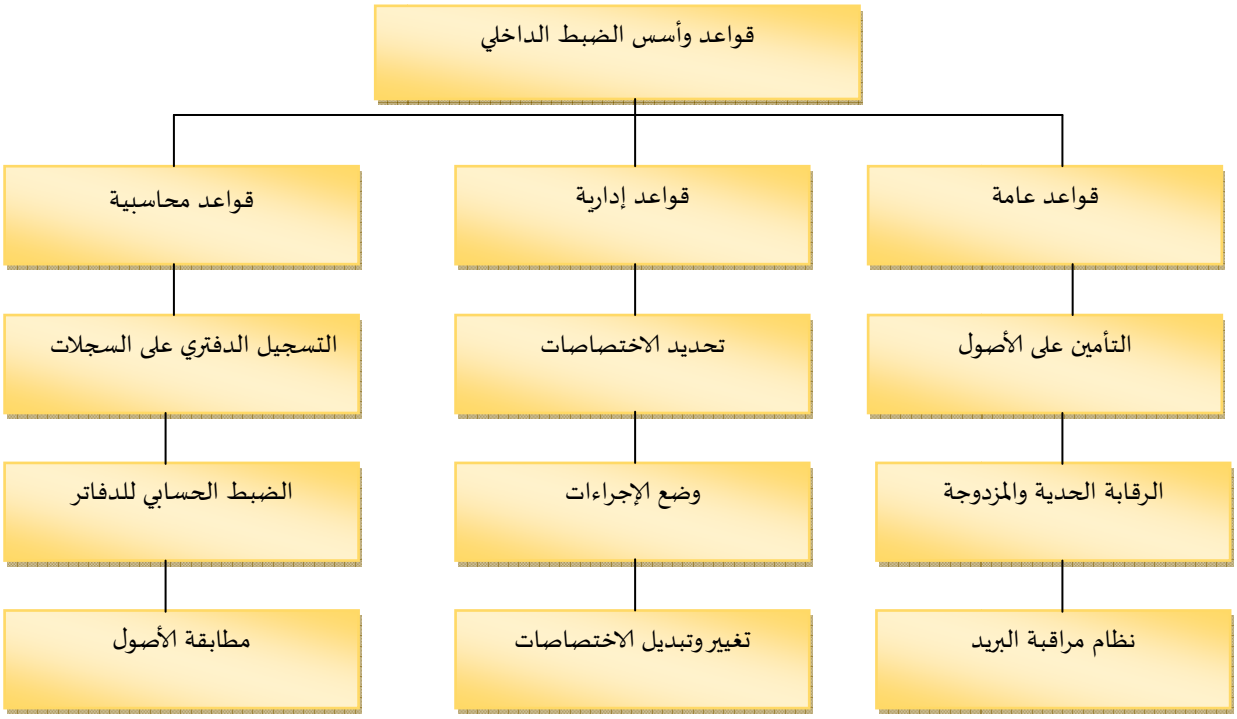

المصدر: العيد محمد وآخرون.(2015)، دور وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتدعيم الكفاءة والفعالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، المجلد14، العدد01، ص 254.

2- أساسيات حول جودة المعلومات المالية:

2-1- مفهوم جودة المعلومات:

ينطبق مفهوم جودة المعلومات المالية على ما تتمتع به المعلومات من مميزات وخصائص ترفع من درجة مصداقيتها، وتمكنها من تلبية حاجات ومتطلبات مستعمليها،ويجب أن تخلو هذه المعلومات من أي نوع من الانحرافات أو التضليل وأن تكون قد أعدت وفقا للمعايير المحاسبية والقانونية والرقابية المتعارف عليها، مما يساهم في تمثيلها للواقع الاقتصادي للمؤسسة بطريقة صحيحة،بالإضافة إلى تقليلها من مشكلات عدم التماثل والوكالة، وسميت جودة المعلومات بعدة تسميات وفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية كجودة القوائم المالية، جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح (عثمان، 2021، صفحة 47).

2-2- خصائص جودة المعلومات المالية:

تنقسم خصائص جودة المعلومات المالية إلى قسمين كما يلي (بلقاسم كحلولي و معطى الله، 2018، صفحة 202):

2-2-1 الخصائص الأساسية: وتتمثل في خاصيتان هما:

- ✓ **الملائمة:** يقصد بالمعلومات الملائمة تلك المعلومات التي تأخذ بعين الاعتبار الأحداث الماضية والمستقبلية لتأثير على قرار المستثمر، وتنقسم إلى:

- **قيمة التغذية العكسية:** والمقصود بها الزمن الذي يسمح فيه للمتخذ القرار بتغيير توقعاته السابقة؛
- **القيمة التنبئية:** تتمثل هذه القيمة في الأهمية الكبيرة لمعرفة التدفقات النقدية للمؤسسة ومدى قوة إراداتها من خلال المعلومات المالية المقدمة؛
- **التوقيت المناسب:** من المهم أن تصل المعلومات الملائمة إلى الأطراف المستفيدة منها في التوقيت المناسب، لأن عدم وصولها في الوقت المناسب يفقدها أهميتها وتصبح غير قادرة على التأثير على قراراتهم.

- ✓ **الموثوقية:** يقصد بها ضرورة خلو هذه المعلومات من أي انحرافات أو تحيز لأي جهة دون الأخرى وتمثيلها الصادق للأحداث التي تعبر عنها، وتتكون بدورها من عدة خصائص أهمها:

- **القابلية للتحقيق:** وتعني إمكانية الوصول إلى نفس النتائج المتوصل إليها عند استخدام القياس المحاسبي؛
- **الصدق في التعبير:** يعني تمثيل هذه المعلومات للأحداث والوقائع الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة تمثيلا صادقا؛
- **الحياد:** المقصود به عرض المعلومات المالية دون التحيز لأي طرف من بين الأطراف المستفيدة من القوائم المالية؛

- ✓ **القابلية للفهم:** المقصود بالقابلية للفهم عرض المعلومات المالية على مستخدمها بطريقة سلسة يسهل فهمها بعيدا عن التعقيد، حتى يتمكن هؤلاء من الاستفادة أكثر منها لترشيد قراراتهم الاستثمارية (سعداوي و السعيدي، 2020، صفحة 42).

2-2-2 الخصائص الفرعية:

وتنقسم بدورها إلى عدة خصائص ومميزات نذكر من بينها:

- ✓ **الثبات:** يقصد بالثبات في المعلومات المحاسبية إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الوقائع والأحداث الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة في كل دورة؛
- ✓ **القابلية للمقارنة:** وذلك يعني قابلية هذه المعلومات للمقارنة مع معلومات مؤسسات أخرى.

2-3- مستعملو المعلومات المالية:

يهتم بعض من الفئات التي لها مصالح مع المؤسسة بالاطلاع على كافة المعلومات والقوائم المالية التي تصدرها تلك المؤسسات، وهذا حتى يتمكن كل منهم من اتخاذ قراراته المناسبة والتي تم بناؤها وفقا لتلك القوائم، ومن بين مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات نجد ما يلي: (براهمة و بوراس، 2021، صفحة 1013)

- **المستثمرون الحاليون والمرتقبون:** يستعمل هؤلاء المعلومات المالية الخاصة بمختلف المؤسسات لتقيم أدائها المالي والتعرف على وضعيتها والعوائد التي تحققها، كما يعملون من خلالها على اكتشاف المخاطر التي من المحتمل الوقوع فيها في حالة استثمارهم فيها؛
- **الموظفون:** يحتاج الموظفون إلى هذا النوع من المعلومات لمعرفة أرباح المؤسسة ونسبة استقرارها، ومدى إمكانية دفع المؤسسة لأجورهم ومنافع المرتبطة بتقاعد وغيرها من الأمور التي تهمهم؛
- **المقرضون:** تساعدهم هذه المعلومات على دراسة وتقييم إمكانية وفاء المؤسسة بالقروض والفوائد المرافقة لها في تاريخ استحقاقها؛
- **الموردون والدائنون التجاريون:** يحتاج الموردون هذه المعلومات لمعرفة قدرة المؤسسة على سداد ديونها؛
- **الزبائن:** تساعد هذه المعلومات الزبائن في تقييم استمرارية المؤسسة لاسيما إن كانت بينهما معاملات طويلة الأجل؛
- **الحكومة ومصلحة الضرائب:** تساهم هذه المعلومات بالنسبة للحكومة ومصلحة الضرائب في معرفة مدى التزام المؤسسة بالقواعد والقوانين المنصوص عليها، والتزامها بالدفع الضرائب والرسوم المستحقة عليها؛
- **الجمهور:** يحتاجون إلى هذه المعلومات لمعرفة قدرة المؤسسة على توفير مناصب شغل وخلق الثروة للمجتمع.

2-4- معايير جودة المعلومات:

لقياس جودة المعلومة المالية أو المحاسبية لابد من وجود عدة معايير عامة يمكن تلخيصها فيما يلي: (علون، 2019، صفحة 54)

- **الدقة كمقياس لجودة المعلومات:** ترتبط جودة المعلومة المالية بدرجة دقتها ومدى تمثيلها للماضي والحاضر وحتى المستقبل، فهناك علاقة طردية بينهما فكلما زادت دقة المعلومة زادت جودتها؛

- **المنفعة كمقياس للجودة:** تثمتل في توفر عنصرين مهمين صحة المعلومة وسهولة فهمها، وتنقسم المنفعة إلى عدة أنواع:
  - ✓ **المنفعة الشكلية:** وتعني تطابق احتياجات مستخدمها مع شكل هذه المعلومات؛
  - ✓ **المنفعة الزمنية:** أي توفر هذه المعلومة في الزمن المناسب؛
  - ✓ **المنفعة المكانية:** وتعنى سهولة الوصول إليها؛
  - ✓ **المنفعة التقيمية أو التصحيحية:** وتعني قدرة المعلومة تعديل القرار وتصحيحه.
- **الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المالية:** يمكن تعريفها على أنها مدى قدرة المعلومات على تحقيق أهداف المؤسسة أو متخذ القرار في ظل الموارد المحدودة لها؛
- **التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المالية:** هي الوسيلة التي يمكن من خلالها استخدام المعلومات المتوفرة في الحاضر والماضي من أجل التخطيط للمستقبل، وتثمتل الجودة هنا في تقليلها لحالة عدم التأكد؛
- **الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المالية:** تتمثل الكفاءة في القدرة على تحقيق الأهداف باستخدام موارد أقل.

الشكل02: معايير جودة المعلومات المالية

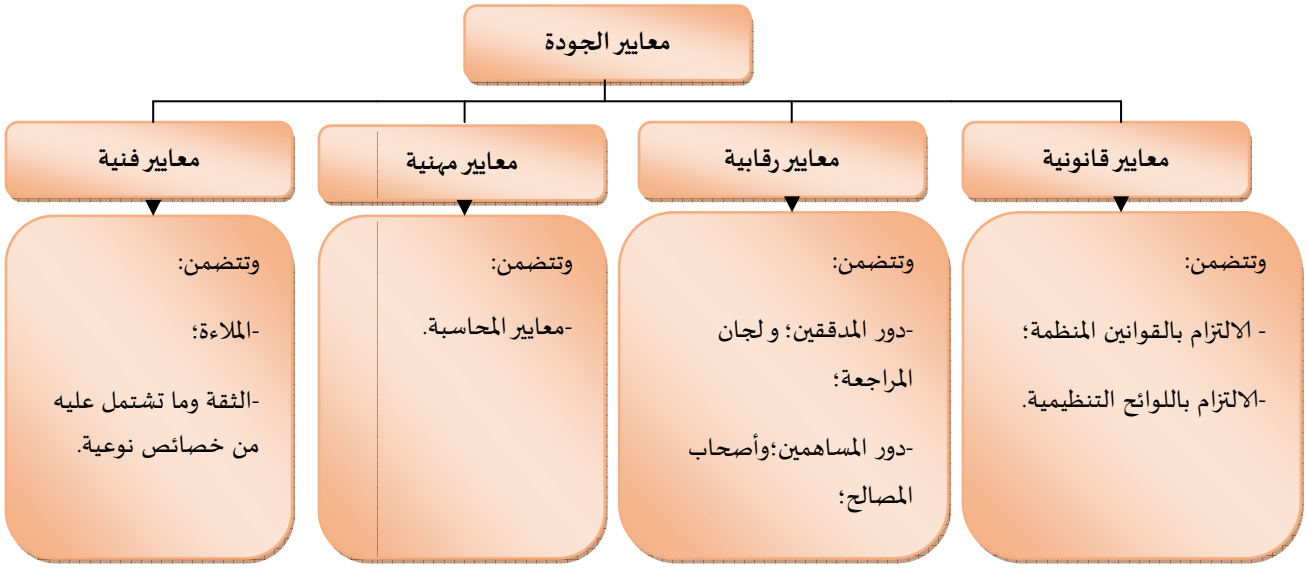

المصدر: (بن بخمة و برحال، 2017، صفحة 158)

3- مساهمة نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية:

3-1- علاقة مكونات هيكل الرقابة الداخلية بجودة المعلومات المالية:

يمكننا تحليل العلاقة النظرية التي تجمع كل من مكونات هيكل الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية فيما يلي (هادي عنيزة و خنجر، 2021، الصفحات 104-106):

- **بيئة الرقابة وجودة المعلومات المالية:** إن توفر بيئة رقابية سليمة داخل المؤسسة قائمة على الثقة والنزاهة في التعامل وتدعم إجراءات الرقابة الداخلية تساهم في إنجاحها ينعكس إيجابا على جودة المعلومات المالية، كما أن العكس صحيح حيث أن تفكير الإدارة وتوجهها الخاطئ وخلقها لعراقيل تعوق من السير العادي لإجراءات الرقابة الداخلية ينعس بالسلب على جودة تلك المعلومات؛
- **أنشطة الرقابة الداخلية وجودة المعلومات المالية:** المقصود بأنشطة الرقابة الداخلية تلك الضوابط والإجراءات التي تهدف إلى حماية ممتلكات المؤسسة وتحقيق الدقة لجميع بياناتها، فكلما كانت تلك الضوابط والإجراءات متينة ومتناسبة مع نشاط المؤسسة وكبر حجمها والتزام جميع العاملين بها، انعكس أثر ذلك على موثوقية المعلومات والقوائم المالية ويزيد من دقتها؛
- **تقييم المخاطر وجودة المعلومات المالية:** تؤثر العوامل الداخلية والخارجية المرتبطة بمخاطر إعداد القوائم المالية بشكل سلبي على عمليات التسجيل والمعالجة للمعلومات المالية، فإن أولت ادراة المؤسسة اهتمامها بالتقييم الجيد لتلك المخاطر ستتمكن من السيطرة على المخاطر التي تؤثر على نشاطها و المحتمل حدوثها في المستقبل، حيث أن قدرتها على تخفيض مثل هذه المخاطر كفيل بتحسين أداء المؤسسة ويحقق استقرارها، مما ينتج عنه معلومات مالية مستقبلية قائمة على التنبؤ الصحيح ومتناسبة ومتطلبات مستخدمي هذه المعلومات؛
- **المعلومات والاتصال وجودة المعلومات المالية:** عند توفر الأدوات اللازمة والضرورية الخاصة بكل العاملين داخل المؤسسة وكافة الأجهزة والبرامج المتواجدة على مستواها في أنظمة المعلومات من جهة، والتعامل الأنسب معها من جهة أخرى ينعكس ذلك إيجابا على مخرجات ذلك النظام من معلومات دقيقة وذات جودة ومصداقية عالية يمكن الاعتماد عليها في بناء الخطط واتخاذ القرارات؛
- **المتابعة وجودة المعلومات المالية:** تسعى الرقابة الداخلية من خلال أهدافها إلى تحقيق دقة في المعلومات والرفع من درجة موثوقيتها، وهذا لا يتحقق إلا بمتابعة سير الإجراءات الرقابية الخاصة بإعداد التقارير والقوائم المالية.

ومما سبق نستنتج أن التكامل بين مكونات هيكل الرقابة الداخلية والالتزام بتطبيقها جميعا كفيل بتحقيق جميع الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة والتي من بينها الزيادة في كفاءة وفعالية أداء المؤسسة وسرعة اكتشاف نظام الرقابة الداخلية للمخاطر وتحليل أسبابها ومعالجة كافة البيانات بطرق الصحيحة والتي تضمن تحسين جودة مخرجاته من تقارير ومعلومات مالية.

شكل03: مكونات هيكل الرقابة الداخلية وفق COSO

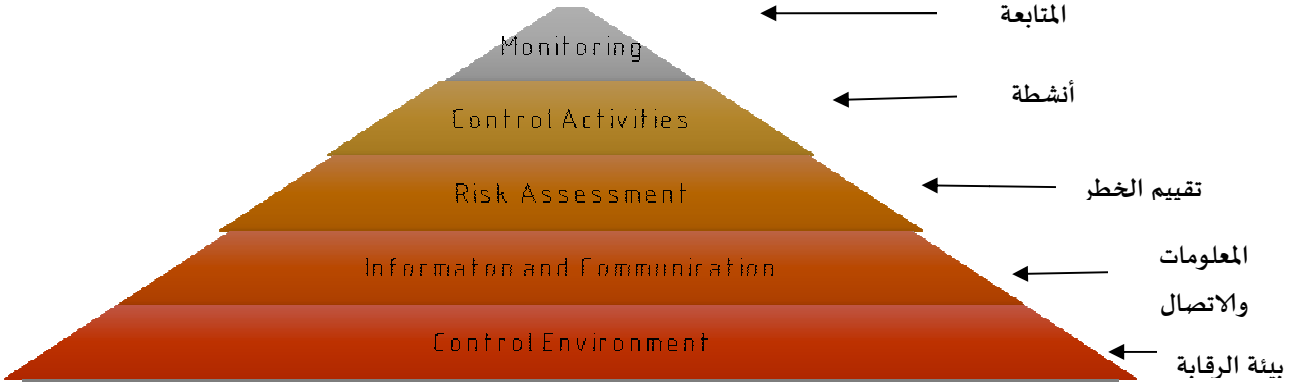

المصدر: (فداوي، 2014، صفحة 242).

2-3- دور نظام المعلومات المحاسبي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المالية:

يعد نظام المعلومات المحاسبي السليم أحد مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال، والذي من خلال عمله وفقا للقواعد والقوانين المنصوص عليها واستجابته لجميع المتغيرات الحاصلة في وضعية المؤسسة وتوفره على أنماط معالجة آلية للبيانات بطريقة جيدة، وسهولة إعداده للقوائم المالية بأقل جهد وتكلفة وأكثر دقة يدعم نظام الرقابة الداخلية ويجعله أكثر فعالية وكفاءة (محمد و مسعود، 2003، صفحة 99)، ولابد من توفر عدة شروط تجعل من نظام المعلومات المحاسبي داعما لنظام الرقابة الداخلي ومن بين هذه الشروط نجد (أحمد قايد و هلايلي، 2019، صفحة 250):

- ✓ يجب أن يتقيد نظام المعلومات المحاسبي بالمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها عند القيام بعملية ادراج البيانات المحاسبية في الدفاتر والسجلات؛
- ✓ يجب أن يتمتع النظام بالمصداقية والشفافية التامة والدقة عند مسك الحسابات؛
- ✓ تأهيل وتدريب المحاسبين على التعامل مع أنظمة المعلومات؛

وعليه فإنه عند توفر ما سبق من شروط في نظام المعلومات المحاسبي وكان أكثر كفاءة وفعالية، كانت مخرجاته من المعلومات تتمتع بعدة مميزات من بينها الجودة، وهذا ما يساعد أصحاب المصالح مع المؤسسة على اتخاذ أحسن القرارات، وعلى الإدارة أن تقوم بالإفصاح عن هذه المعلومات وأن تقوم بإيصالها إلى مستخدميها بنفس مستوى الجودة الصادر عن نظام المعلومات المحاسبي حتى تكون أكثر فائدة لهم، ويزيد من إمكانية من استقطاب رؤوس أموال جديدة وانفتاحها على الأسواق الدولية والمحلية.

3-3- أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة القوائم المالية:

تتشكل القوائم المالية للمؤسسات عن طريق جميع البيانات المحاسبية التي قامت المؤسسة بتسجيلها في دفاترها من خلال العمليات التي قامت بها المؤسسة، لهذا تعتبر هذه المعلومات المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه المستثمرون لاختيار الاستثمار في تلك المؤسسة من عدمه، لكن ضعف تلك المعلومات وعدم مصداقيتها يصعب عملية اتخاذ القرار الاستثماري عليهم، ولهذا فإن نظام الرقابة الداخلية الركيزة الأساسية التي يتم من خلالها منع كافة عمليات الاحتيال والغش في إعداد القوائم المالية، وللقيام بتقييم مدى قوة هذا النظام والتأكد من فعاليته ألزم القانون ضرورة تعيين مدقق خارجي مستقل يقوم بتقييمه واستخراج نقاط قوة وضعف هذا النظام حتى يستطيع تحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه في عمليات التدقيق وإعداد تقرير حول مصداقية المعلومات والقوائم المالية التي ينتجها، ومن هنا يتأكد أصحاب المصالح من صحة وعدالة المعلومات المفصح عنها (شعت، 2017، صفحة 53).

وتلعب الإجراءات التنفيذية لنظام الرقابة الداخلية دورا هاما في الحد من الأنواع المختلفة للأخطاء، كما أنها تساهم بشكل كبير في تعزيز مصداقية وجودة المعلومات المالية والتي تنعكس بالإيجاب على قرارات المستثمرين، ومن بين هذه الإجراءات ما يلي (خلف، 2006، الصفحات 140-141):

أولا: إجراءات تنظيمية وإدارية

وتضم الجوانب التالية:

- التحديد الملائم لمختلف الاختصاصات والمسؤوليات بشكل يضمن عدم التداخل فيما بينها؛
- تقسيم المهام بين الموظفين حتى يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف أخر؛
- توزيع المسؤوليات بشكل جيد يحدد نقاط الضعف وجوانب الإهمال بدقة؛
- تقييم العمل على مستوى الإدارات والفصل بين الوظائف؛
- اجتماع الموظفين الذين يمارسون نفس المهام في مكان واحد، بشكل يضمن التعاون فيما بينهم؛

ثانيا: الإجراءات المحاسبية

وتضم النواحي التالية:

- إصدار تعليمات بضرورة تدوين العمليات المحاسبية في الدفاتر والسجلات فور حدوثها، لتنظيم العمل أكثر و التقليل من فرص الاحتيال والغش؛
- لا يجوز إشراك أي موظف في مراقبة ومراجعة عمل قام به؛
- استخدام مختلف وسائل التوازن المحاسبي كميزان المراجعة ودفاتر اليومية والجرد للمراقبة الإجمالية.

ثالثا: الإجراءات العامة

وتتمثل فيما يلي:

- التأمين على جميع ممتلكات المؤسسة ضد المخاطر المحتملة مستقبلا؛
- وضع إجراءات رقابية سليمة للرقابة على البريد الصادر والوارد؛
- استخدام آليات الرقابة المزدوجة للتأكد من صحة العمليات.

الخاتمة:

يعد نظام الرقابة الداخلية من بين أهم الأنظمة التي تبنى عليها المؤسسات باعتباره النظام الرئيسي الذي يتحكم بباقي الأنظمة الموزعة داخلها، وهذا من خلال مكوناته العديدة كالبيئة الرقابية وتقييم المخاطر المحتمل أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة، واستعمال أنشطة الرقابة الضرورية لتأكد من مدى التزام العاملين داخل المؤسسات بالقوانين والإجراءات المفروضة عليهم،كما يعمل على توفير المعلومات وتسهيل عملية الاتصال بين جميع أقسام ومصالح المؤسسة،

كما يعتمد هذا النظام على العديد من الإجراءات والأساليب التي تجعله قادرا على إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية، فان فعالية هذا النظام وكفاءته من شأنها التأثير على نوعية المعلومة المالية وجعلها أكثر دقة ومصداقية، يستطيع من خلالها المستثمرون والأطراف ذوي العلاقة مع المؤسسة اتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب،

ومما سبق نجد أن الفرضية الأولى لم تتحقق، حيث أكدت على أن هناك تأثير ضعيف المستوى لنظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المالية في ظل وجود هياكل رقابية داخلية وخارجية أخرى غيره، وهذا غير صحيح بل هناك تأثير قوي لنظام الرقابة الداخلية يعكس جودة المعلومات المالية ودقتها وهذا بدليل أن الأليات الرقابية الأخرى مثل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي يعتمد كل منهم على النظام ومتانته للبدء في عملية التدقيق، بحيث ينطلق عمل كل منهم بمرحلة مهمة وهي تقييم هذا النظام لتحديد درجة الاعتماد عليه في عملية الفحص، وهذا يختصر عليهم الوقت والجهد والتكلفة فإن سلامة هذا النظام تعد دليلا على مصداقية المعلومات المالية، كما نجد أن الفرضية الثانية لم تتحقق هي الأخرى والتي نصت على أن عدم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة فقط ويجعلها تفشل في تحقيق أهدافها المرجوة.

صحيح أن فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها المرسومة يرتبط بمدى كفاءة وفعالية هذا النظام، لكن ذلك لا يؤثر على المؤسسة وحدها بل ينعكس سلبا على كل الأطراف التي لها علاقة معها من بينهم المستثمرون والمساهمون والبنوك وغيرهم، فقرارات هذه الأطراف تتعلق بدرجة الأولى بجودة معلوماتها المالية ومدى شفافيتها في تقديم هذه المعلومات وتقديمها في الوقت المناسب حتى تكون مفيدة لهم لبناء قراراتهم وتقييم درجة المخاطر المحتمل حدوثها.

نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى عدة نتائج من هذه الدراسة من بينها:

- إسهام نظام الرقابة الداخلية في وصول المؤسسة إلى غايتها وأهدافها من خلال الكشف السريع عن الأخطاء الجوهرية الموجودة في الحسابات، والتي يمكن أن تشكل مخاطر محتملة في المستقبل تهدد إستمراريتها؛
- يؤثر نظام الرقابة الداخلية الفعال والكفء ايجابيا على جودة التقارير والقوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات، والعكس صحيح؛

- اعتماد مختلف الآليات الرقابية على مخرجات نظام الرقابة الداخلية للبدء في عملية الرقابة، على غرار مهنة التدقيق الخارجي، حيث يوفر هذا النظام إذا كان فعالا الوقت والجهد المبذول في عملية التدقيق، ويحسن من جودة مخرجاتها أكثر؛
- اعتماد مختلف الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسة على المعلومات المالية التي ينتجها نظام الرقابة الداخلية في اتخاذ قراراتهم؛
- نظام الرقابة الداخلية المصمم بشكل جيد يعتبر مرآة عاكسة لجودة المعلومات وجودة الافصاح المحاسبي للمؤسسة.

اقتراحات:

- على المؤسسات بصفة عامة الاهتمام بتطوير نظام الرقابة الداخلية من خلال ربطه بالتكنولوجيا الحديثة لزيادة من كفاءته وفعاليته؛
- تدعيم نظام الرقابة الداخلية بهياكل وأساليب رقابية جديدة لضمان حماية ممتلكات المؤسسة والتقليل من الوقوع في الأخطاء والانحرافات؛
- القيام بدورات تكوين وتدريب للأفراد العاملين على مستوى نظام الرقابة الداخلية باعتبارهم من المقومات الأساسية التي يرتكز عليها هذا النظام؛
- استحداث نظم محاسبية جديدة من شأنها التعامل مع الكم الهائل من المعلومات التي تقوم بمعالجتها بسرعة ودقة أكبر.
- استحداث طرق فحص واختبار جديدة وفعالة يمكنها الكشف عن مدى سلامة هذا النظام ومتانته، حتى يتمكن المدققين ومختلف الأليات الرقابة الأخرى من تحديد درجة الاعتماد عليه في تشكيل أرائهم واستنتاجاتهم.

المراجع:

أحلام بلقاسم كحلولي، و خير الدين معطى الله. (2018). دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. *مجلة الباحث الاقتصادي ، مجلد06* (العدد01).

أحمد ميلي سمية. (2020). دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك. *مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية ، مجلد 02* (العدد02).

أسحق حران جنة أدم. (2014). نظام الرقابة الداخلية وأثره في حوكمة الشركات. *أطروحة دكتوراه* . السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

التهامي طواهر محمد، و صديقي مسعود. (2003). *المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

أمينة فداوي. (2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية. *أطروحة دكتوراة* . عنابة، العلوم المالية، الجزائر: جامعة باجي مختار.

بن سيد أحمد عثمان. (2021). مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي ، مجلد15* (العدد01).

حاج دحو عامر. (2018). التدقيق القائم على تدقيق مخاطر الرقابة الداخلية ودوره في تحسيين أداء المؤسسة الاقتصادية. *أطروحة دكتوراه في علوم التسيير* . أدرار، الجزائر: جامعة أحمد دراية.

حسين هادي عنيزة، و مرتضى عبد زهرة خنجر. (2021). تأثير مكونات هيكل الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية. *مجلة مركز دراسات الكوفة ، مجلد01* (العدد60).

سليمان بن بخمة، و عبد الوهاب برحال. (2017). جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي وإشكالية الوصول غلى مستويات جودة الاعلام الألي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية. *مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية ، مجلد 02* (العدد 01).

عبد السلام خميس بدوي. (2011). أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لاطارcoso على تحقيق أهداف الرقابة . *رسالة ماجستير* . فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة.

عبد الله الوردات خلف. (2006). *التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

عثمان شريف اسماعيل. (2021). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية. *مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية ، 4* (7).

كمال غالم. (2020). أثر تطبيق حوكمة الشركات على الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة ، المجلد02* (العدد02).

كنزة براهمة، و أحمد بوراس. (2021). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS على جودة المعلومات المالية. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد08* (العدد02).

محمد العيد، سليمة بن نعمة، و بلقاسم دواح. (2015). دور وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظم الرقابة الداخلية وتدعيم الكفاءة والفاعلية للمؤسسة الاقتصادية. *مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، المجلد14* (العدد02).

محمد حيدر موسى شعت. (2017). أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. *رسالة ماجستير* . غزة، كلية التجارة، فلسطين: الجامعة الاسلامية بغزة.

محمد لمين علون. (2019). مساهمة أليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. *مجلة النور لدراسات الاقتصادية ، مجلد 05* (العدد 08).

مراد مسعود سعداوي، و أحمد يوسف السعيدي. (2020). التحيز المحاسبي وأثره على جودة المعلومة المالية. *مجلة دراسات ، المجلد11* (العدد02).

نور الدين أحمد قايد، و إسلام هلايلي. (2019). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات في المؤسسة الاقتصادية. *مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد04* (العدد01).

دور الإفصاح المحاسبي في تحسين ورفع جودة المعلومة المالية وأثره على التقارير المالية

The role of accounting disclosure in improving and raising the quality of financial information and its impact on financial reports

د. بلعجال نسرين/ الجامعة عين تموشنت/ الجزائر
د. مركيك عبدالله/ الجامعة مستغانم/ الجزائر
د. بوزيد سفيان/ الجامعة مستغانم/ الجزائر
Dr. Beladjal Nesrine/ University of Ain Tmouchent / Algerie
Dr. Markik Abdellah/ University of Mostaganem/ Algerie
Dr. Bouzid Sofiane/ University of Mostaganem/ Algerie

ملخص الدراسة

ملخص توضح هذه الدراسة مدى مساهمة الافصاح المحاسبي في تحسين و رفع جودة المعلومة المالية وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية. وبغية تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم تصميم استبيان موجه لمستخدمي مصلحة المالية والمحاسبة لمديرية سونلغاز بولاية مستغانم وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة حالة التحليلي من اجل تحليل البيانات و اختبار الفرضيات .توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي له دور أساسي في تحديد مخرجات المحاسبة فهو الذي يقدم المعلومات المالية والمحاسبية بشيء من التفضيل و الشفافية من دون تلبيس أو تضليل، وانه يظهر نتائج واضحة وفقا لما يتطلبه النظام المحاسبي المالي استجابة لمعايير المحاسبة الدولية، وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم بشكل كبير في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية و الرفع من جودتها.

الكلمات مفتاحية:

الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومة، القوائم المالية، سونلغاز مستغانم

Abstract:

This study shows the extent to which accounting disclosure contributes to improving and raising the quality of financial information and thus improving the quality of financial statements in light of application of international accounting standards. In order to achieve the objectives of this study, a questionnaire was designed for users of the Finance and Accounting Department of the Sonelgaz in of Mostaganem. The descriptive analytical method and the analytical case study method were used to analyze data and test hypotheses. The study concluded that accounting disclosure Accounting disclosure has a fundamental role in determining accounting outputs, as it provides financial and accounting information with some preference and transparency without confusion or misleading, and that it shows

clear results according to what the financial accounting system requires in response to international accounting standards, and that the application of the financial accounting system contributes Significantly increasing the degree of accounting disclosure of the financial statements and raising their quality.

Key Words: Accounting disclosure, information quality, financial statements, Sonelgaz Mostaganem.

مقدمة

إن التطورات الإقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة جاءت نتيجة تنامي وتطور حجم الأنشطة العلمية والتكنولوجية والإقتصادية وغيرها، حيث أن هذه الأخيرة مست مجال المحاسبة بإعتبار فرع من فروع المعرفة، ولم تكن بمعزل عن التغيرات والتطورات سابقة الذكر. حيث قامت الجزائر بالإنتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي الذي بدوره يساير المعايير المحاسبية الدولية (I.A.S) ومعايير الإبلاغ المالي (I.F.R.S) بغية الوصول إلى التوحيد في الأنظمة المحاسبية. ومن هنا، أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها من القضايا المهمة التي يتم طرحها بإستمرار، مما أدى إلى ظهور الإفصاح المحاسبي كوسيلة لعرض المعلومات المهمة للمستخدمين المتمثلة في شكل قوائم مالية.

ولمعرفة أثر الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل المعيار المحاسبي الدولي (I.A.S.01) قمنا بطرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المالية و مدى تأثيره على التقارير المالية ؟

للإحاطة بالموضوع أكثر، تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية التالية:

- هل تبنت المؤسسات الإقتصادية الجزائرية معايير المحاسبة الدولية؟
- هل تلتزم المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بتطبيق قواعد الإفصاح المرتبط بالقوائم المالية؟
- هل تبني المعايير المحاسبية الدولية جدير بتوفير معلومة ذات جودة عالية؟

أولا. مصطلحات الدراسة:

1. الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور للتاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية للعالم 1837، حيث نشرت مجلة Railway magazine مقالة عن الإفصاح، والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح المؤسسات على سلوك المستثمرين، حيث ساد في تلك الفترة إتجاه يحث على الزيادة في الإفصاح المحاسبي، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح ورأس المال والإستهلاكات وتقييم الموجودات ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية، وبالعودة إلى عدة مؤلفات نجدها قدمت تعاريف مختلفة للإفصاح منها ما عرفه من حيث شكله بأنه: " تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون، صحيح وملائم لمساعدتهم على إتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بآن واحد". (نبيل حمادي، 2012، الصفحات 115-116)

هناك عدة أنواع من الإفصاح المحاسبي، تتمثل هذه الأنواع في (لطيف زيود وآخرون، 2007، صفحة 180):

أ. الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لإحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج البيانات المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معنية على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

ب. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في البيانات المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محددة بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الإحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في إتخاذ القرار، بالإضافة إلى أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

ت. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها.

ث. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض إتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في البيانات المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

ج. الإفصاح التام: هناك إجماع عام في المحاسبة حول ضرورة توفير الإفصاح التام والصادق والمناسب، ويتطلب الإفصاح التام أن تصميم وتعد البيانات المالية الدرورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة الأحداث الإقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة، وأن تتضمن هذه البيانات المالية معلومات كافية لجعل هذه البيانات مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط، وعدم حذف أو كتمان معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمرة العادي. (رضوان، 2009، صفحة 442)

ح. الإفصاح التقليدي (الوقائي): يهدف إلى حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة على إستخدام المعلومات المالية، ويتطلب الإفصاح الوقائي الإفصاح عن النقاط التالية:

- السياسات المحاسبية
- التغيير في السياسات المحاسبية
- التغيير في التقديرات المحاسبية
- تصحيح الأخطاء في البيانات المالية
- التغيير في طبيعة الوحدة المحاسبية
- الإفصاح عن المكاسب والخسائر المختلفة
- الإفصاح عن الإرتباطات المالية
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة. (رضوان، 2009، صفحة 446)

خ. الإفصاح الكامل: يعني الإفصاح الكامل أن البيانات المالية يجب أن تشمل كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي البيانات، فإذا تبين أن عدم وجود معلومات معينة يؤدي إلى تضليل مستخدمي البيانات المالية، فإنه يتعين تقديم هذه المعلومات، وعادة ما تقدم المعلومات اللازمة للمستخدمين إما في صلب البيانات المالية أو كالمعلومات إضافية وملاحظات على البيانات أو في جداول ملحقة، ومن أمثلة المعلومات التي يفصح عنها كملاحظات للبيانات المالية، أهم البيانات المحاسبية المتبعة، خطط الحوافز للعاملين، القضايا المرفوعة على الشركة بالإلتزمات العرضية والمحتملة، والجدول الملحقة مثل المعلومات عن أثر التغيير في مستويات الأسعار والبيانات القطاعية. (كمال الدين، صفحة 50)

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر متخذ القرار ومستخدم القوائم المالية في تحقيق هدفين أساسيين وهما أن تكون القوائم المالية غير مضللة، وأن تساعد في تدعيم القدرة على إتخاذ القرارات الرشيدة، وينظر إلى الهدف الأول على أنه يمثل هذف وقائي، بينما ينظر للهدف الثاني على أنه هذف إعلامي، إذ لم يعد مصطلح الإفصاح المحاسبي مقتصرا على مجرد إبلغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي، فقد تجاوز هذا المصطلح المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجال القياس المحاسبي حيث يستهدف معالجة القصور في المعلومات التاريخية، كما تجاوز هذا المصطلح أيضا إرشادات الإتصال المحاسبي، فلم يعد مقتصرا على مجرد تفسير وتوضيح المعلومات المحاسبية، ولكنه إمتد إلى إضافة المزيد من المعلومات سواء أكانت كمية أو وصفية، وسواء أكانت فعلية أو تقديرية. (عبدالقادر بكيحل، 2017، صفحة 116)

1.1. مقومات الإفصاح المحاسبي

يمتاز الإفصاح بمجموعة من المقومات نجمعها في:

- المستفدون والمستخدمون للمعلومة المحاسبية: هناك أطراف عديدة تهتم بإستخدام المعلومات المحاسبية المصرح بها في القوائم المالية في إتخاذ قراراتهم، من بينها المساهمين، المستثمرين، المقرضين والدائنين، الزبائن، والهيئات الحكومية بمختلف مؤسساتها، وسنتطرق إلى هؤلاء المستفيدين بشيء من التفصيل كما يلي: (بالعيد محمد الكمال، 2011/2010، الصفحات 18-19)
- المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين: يعتبر المساهمين والمستثمرين أهم الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية المصرح بها في القوائم المالية، ويقصد بهم المستثمرين من الأفراد والمؤسسات المالية كبيرة الحجم مثل شركات التأمين وصناديق الإستثمار...إلخ، وتتضمن القرارات التي تتخذ من جانب هذه تحديد قيم الأسهم التي تشترى والتي يحتفظ بها وتلك التي تباع إلى جانب تحديد التوقيت المناسب للشراء أو البيع.

  وبالنسبة للقرارات الإستثمارية يكون التركيز على كفاءة محفظة الأوراق المالية بدلالة المعلومة المحاسبية التي تساعد على قياس مستوى المخاطر المالية والعائد عن الإستثمار وتوزيعات الأرباح ومستوى السيولة، أما فيما يتعلق بالقرارات الرقابية فإن إهتمام المساهمين يكون منصبا على متابعة سلوك الإدارة ومحاولة التأثير في هذا السلوك وتوجيهه بما يتفق من مصالحهم المبينة لأهداف المؤسسة.

- المديرين والعاملين: يحتاج العاملين إلى المعلومات المحاسبية كونهم يتطلعون دائما إلى إستمرار العمليات التشغيلية لشركاتهم مع تحقيقها لمعدلات أرباح مرتفعة، وبالنسبة للمديرين فإنهم يعتمدوا على المعلومة المحاسبية لإتخاذ قراراتهم المختلفة، وتقوم المحاسبة الإدارية بإعتبارها جزء في نظام المعلومات المحاسبي بإمداد المدراء بهذا النوع من المعلومات.
- المقرضين والدائنين: تلعب المعلومات المحاسبية المصرح بها في قوائم المالية دورا هاما في توصيح درجة العلاقة القائمة بين المؤسسة ومقدمي القروض من البنوك ومؤسسات الإستثمار، ففي مرحلة تقرير منح القرض يقوم المقرض بتطبيق إجراءات تقييم معيارية لبيانات القوائم المالية للمؤسسة للوقوف على السيولة والربحية ودرجة الرفع التمويلي، وهذه المؤشرات تمكنه من تحديد قيمة القرض ومعدل الفائدة ونوع المطلوب.
- الزبائن: تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في توضيح درجة العلاقة بين المؤسسة و عملائها و توظيف هذه العلاقة في شكل تعهدات قانونية
- الحكومات و وكلائها ومؤسساتها: تهتم الحكومات ووكلائها ومؤسساتها بعملية تزويد الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسة،كما يطلبون المعلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة و تحديد السياسات الضريبية، كما تستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي و غيرها.....وتحتاج الأجهزة الحكومية المختلفة إلى تقارير خاصة إضافة إلى حاجاتها للمعلومات التي تنشرها القوائم المالية من أجل تحقيق أهداف الرقابة و الإشراف ومن جهة أخرى الإسترشاد بها في تعظيم موارد الدولة السيادية

وخلاصة ماتقدم أن المستفيدين من المعلومات التي تنتجها المحاسبة المالية،والمصرح بها في القوائم المالية يعتمدون عليها في تنبؤاتهم التي تتعلق بمستقبل المؤسسة من ناحية حجم المخاطر المستقبلية و ربحتها.

ويتم الوصول إلى المستوى الأمثل للإفصاح عندما تحدد من جهة إحتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق،ومن جهة ثانية القدرة و الرغبة لدى العامة في نشر مثل هذه المعلومات وتضهر العديد من المعوقات التي قد تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل نجمعها في: (شنوف شعيب، 2009، صفحة 115)

- الإفصاح يساعد المنافسين في الحصول على معلومات قد تستغل ضد المؤسسة و مصالحها
- الإفصاح يؤدي إلى تحسين مناخ التفاوض مع الشركاء من ممثلي العمال مما يزيد من أعباء المؤسسة
- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية عن فهم إستعمال الكثير من المعلومات و البيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
- وجود مصادر بديلة تزود متخدي القرارت بالمعلومات اللازمة بتكلفة أعلى من قيام إدارة المؤسسة بنشرها في تقريرها الدورية.
- عدم إلمام المؤسسة بالإحتياطات اللازمة لفئات مستخدمي البيانات المالية

2. جودة المعلومة المالية

طبقا لتعريف Financial Analystes Fédération (FAF) فإن الجودة تعني الوضوح والشفافية، وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب، أما منظمة AICPA فإن اللجنة الخاصة بالتقارير المالية ترى أن الجودة هي مدى القدرة على إستخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها. فالجودة هي الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة ويمكن تقييم مستوى الجودة والموثوقة في التقارير والقوائم المالية من خلال إختيار مجموعة من المقاييس حددها Dorothy في مايلي: الدعاوي القضائية المرفوعة من حملة الأسهم ضد مجلس بسبب وجود مخالفات وأخطاء جوهرية. (مجدي ، 2009)

الدعاوي القضائية المرفوعة من هيئة سوق المال بسبب مخالفة مجلس الإدارة لقواعد القيد ومعايير الغرض والإفصاح.

معدل تغيير المراجعين الخارجين بسبب الخلاف على السياسات المحاسبية.

مهما تعددت المعلومات ومهما كان لهدف من إستعمالها، إلا أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات وهي: (رحمون هلال، 2005، صفحة 59)

أ. معلومات الأشتغال: وهي مجموع المعلومات الضرورية للعمل اليومي للمؤسسة، فهي مرتبطة بالمهام المتكررة، وبدون هذه المعلومات لا يمكن تحقيق ولا مراقبة المهام العادية في المؤسسة. وبصفة أدق، يمكن تقسيم هذا النوع من المعلومات إلى صنفين:

- معلومات القيادة: أي تلك المتعلقة بالتحكم، بإثارة أو بتنفيذ عملية معينة.
- معلومات الرقابة: وأهداف منها مراقبة النتائج المحققة من لال العملية المنفذة.

ب. معلومات التأثير: يهدف هذا النوع من المعلومات إلى التأثير في سلوك الأفراد الذين لهم صلة وثيقة بالمؤسسة سواء الأفراد الداخليين والخارجين، وهذه هي المعلومات التي تجعل من المؤسسة على أنها ليست فقط عبارة عن تجميع للأفراد، بل من خلالها يمكن خلق صلة ترابط بين العامل والمسؤول بهدف التواصل أسر الحواجز المكملة وجعل الأفراد يعتبر المؤسسة ملكا له.

ت. معلومات التوقع: هي معلومات تسمح للمؤسسة بالمعرفة المسبقة لبعض التغيرات التي يمكن أن تحدث والمتعلقة بمحيطها الإجتماعي والإقتصادي وذلك إما بهدف الإستفادة من بعض المزايا أو تجنب بعض المخاطر، فهي إذن معلومات تفيد في قيادة المؤسسة في الإتجاه الصحيح والنظر إلى ماهو أبعد من المهام العادية، عادة ما ينظر إلى هذا النوع من المعلومات من ناحية اليقظة الإستراتجية.

واليقظة التكنولوجية وكذلك اليقظة التنافسية هذا النوع من المعلومات لا يفرض على المؤسسة ولا من طرف المؤسسة ذاتها، ولكن يمكن أن يوجد بفضل إدارة المسيرين وقد تختلف هذه الإدارة من مؤسسة إلى أخرى.

يمكن إبراز أهمية المعلومات في إتخاذ القرارات فيما يلي:

إن متخذ القرار يسعى لتفعيل الترابط بين الأقسام والأعمال المختلفة، لأن ذلك ينعكس إيجابا على مصلحة العمل في المنشأة.

إن توفر المعلومات الدقيق والصحيحة يسهل لتعامل مع تقنيات المعلومات المتطورة، ويساعد على قياس فاعلية وإنتاجية نظم المعلومات الفرعية المختلفة.

إن نظم المعلومات المحاسبية الجيدة، تساعد في الإستخدام الفعال لمصادر البيانات والموارد المتاحة، وفي التخطيط لتحسين وتطوير نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة.

إن قدرة المنشأة على النمو ومواكبة التطوير يحتاج إلى تطوير المصادر الفنية والبشرية لنظم المعلومات المستخدمة، وبالتالي فإن المعلومات تساعد في زيادة المعرفة، والحد من هذا الأمر يؤدي إلى التخلص من حالة عدم التأكد التي تتمثل في هذه البدائل.

إن متخذ القرار يخطط لإستمرارية إجراء الفحص وتحديد المشكلة وعناصرها وإتمام الرقابة على ملفات المعلومات والبيانات، اللازمة لقرارته، ويسعى إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية، بتكاليف مناسبة.

إن متخذ القرار يحتاج إلى معلومات تساعد على إتخاذ قرارات تساهم في تسريع العمل، وإنجاز المهام، وتبسيط الإجراءات. (نور رحوغاري، 2001، صفحة 8)

3. التقارير المالية

إن التقارير المالية هي المخرج النهائي للعمل المحاسبي، والذي تعرض بموجبه الشركة معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين، وتكون مفيدة بشكل رئيسي للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للشركة. لذلك تعمل التقارير على (مجموعة طلال أبو غزالة، 2012):

- إعداد قوائم أو بيانات مالية ذات أغراض عامة لمستخدمين متنوعين بشكل كبير كي يدركوا وبشكل أفضل كلا من الوضع المالي وأداء الشركة.
- تركز على مقدمي رأس المال، على اعتبار أن العديد من المستخدمين الرئيسيين (المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وغيرهم من الدائنين) لا يستطيعون أن يطلبوا من الشركة أن تقدم لهم معلومات بشكل مباشر، ويعتمدون على هذه التقارير للحصول على الكثير من المعلومات المالية
- تركز على الوحدة الاقتصادية (الشركة) حيث ينظر إلى الشركة على أنها متميزة ومستقلة عن المالكين. إن أصول الشركة ليست أصول المستثمرين والدائنين، ومن ناحية أخرى فإن للمستثمرين والدائنين مطاليب (حقوق) على شكل حق ملكية أو حق دين في أصول الشركة.
- تقديم معلومات مفيدة تساعد في صنع قرارات منطقية. عند اتخاذ قرارات كهذه يهتم المستثمرون في تقييم: مقدرة الشركة في خلق تدفقات نقدية داخلية، ومقدرة إدارة الشركة على حماية وتعزيز استثمارات مقدمي رأس المال.

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين decision usefulness، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير، والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية، وفي تقييم نوعية

المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، أي أنَّ هنالك بعض الخصائص والصفات النوعية التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية. ويؤدي تطبيق الأهداف والخصائص النوعية إلى إيجاد معايير محاسبية ذات جودة عالية، والذي بدوره يؤدي إلى تقارير مالية ذات جودة عالية تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات.

❖ فرضيات

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية

- تبنت المؤسسات الإقتصادية الجزائرية المعايير المحاسبية الدولية
- بعد تطبيق النظام المالي بالجزائر أصبحت المؤسسات الإقتصادية تلتزم باليات الإفصاح لتقديم القوائم المالية
- إن تبني معايير المحاسبية الدولية في الجزائر يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات ورفع من جودة المعلومات المالية

ثانيا. دراسة حالة سونلغاز مستغانم

1. منهجية الدراسة:

حرصنا في إختبارنا لمجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها المستجوبين على إطلاع بالموضوع ولديهم الخبرة العملية وقد شملت الدراسة مديرية التوزيع للكهرباء والغاز بولاية مستغانم، حيث تمثلت العينة في: محاسبين، مختلف الإطارات في المحاسبة والمالية، رؤساء أقسام أو مصالح. حيث تم توزيع 30 إستمارة شملت أفراد العينة، حيث تمثل مجتمع الدراسة في كل المستخدمين بقسم المالية والمحاسبة بمديرية توزيع الكهرباء والغاز بمستغانم، وبما أن يبلغ عددهم 30 مستخدم، فإن مجتمع الدراسة هو نفسه يمثل عينة الدراسة، مع العلم أنه تم إستبعاد إستبيان واحد لعدم صلاحيته. فقد إعتمدنا في الدراسة الميدانية على نوعين من البيانات تمثلت فيما يلي:

أ. البيانات الأولية:

تم التوصل إليها من خلال البحث الميداني الذي قمنا به، حيث تم توزيع العينة المختارة بهدف تجميع المعلومات اللازمة لموضوع بحثنا، ثم تفريغها ومعالجتها عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS 22.

ب. البيانات الثانوية

تمثلت البيانات الثانوية للدراسة في مجموعة من المقالات العلمية والمنشورات والبحوث الجامعية إضافة إلى الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع بحثنا، وبناءا عليها قمنا بتحديد فرضيات دراستنا وتحديد أسئلة الإستبيان بما يناسب ويؤدي إلى الإجابة على فرضيات، وبهدف التحليل الإحصائي وإختيار فرضيات دراستنا إستعملنا مقياس ليكارت (LIKERT SCALE) الخماسي.

2. الأدوات المستعملة في الدراسة:

تعد إستمارة الإستبيان من أهم وأحدث الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات، فهي قائمة تتكون من أسئلة توجه لعينة الدراسة من أجل الحصول على معلومات حول ظاهرة وموضوع معين، وذلك قصد تحقيق أهداف الدراسة، ولقد قسمت الإستمارة إلى قسمين، فالأولى يضم الأسءلة المتعلقة بالبيانات الشخصية لأفراد العينة (العمر، المؤهل العلمي، المؤهل المهني....إلخ). أما الثاني فيحتوي على مجموعة من الأسئلة تم تصميمها بصفة بسيطة، سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين، بحيث بلغ عددها 16 سؤال مجزأ إلى ثلاث محاور، يضم فيها الأول 4 أسئلة تتعلق بتطور وتحديث العمل المحاسبي حسب نظام SCF الذي يساير المعايير الدولية ومعايير الإبلاغ المالي ويبين صحة الفرضية الأولى "تبنت مؤسسة سونلغاز المعايير المحاسبية الدولية". ويتكون الثاني من 6 أسئلة تبين صحة الفرضية الثانية "بعد تطبيق النظام المالي بالجزائر أصبحت المؤسسات الإقتصادية تلتزم باليات الإفصاح لتقديم القوائم المالية". أما المحور الثالث والأخير، فيتكون من 6 أسئلة تبين مدى صحة الفرضية الثالثة "إن تبني معايير المحاسبية الدولية في الجزائر يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات ورفع من جودة المعلومات المالية".

بعد أن تم إعداد الإستبيان بالشكل بالشكل النهائي، تم توزيعه على أفراد العينة المقصودة وذلك عن طريق التسليم المباشر.

3. عرض وتحليل نتائج الإستبيان:

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على دور الإفصاح في تحسين جودة القوائم المالية، وسيتم عرض النتائج بالإعتماد على فرضيات الدراسة

أ. ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم تطبيق معامل ألفا كرونباخ (α-CRONBACH) إلى مجالات الدراسة كما هو موضح في الجدول (1)

جدول 1: معامل الثبات بطريقة (ألفا كرونباخ) على مجالات الدراسة

المجال	معامل الثبات
الأداة ككل	0,69

المصدر: من إعداد الباحثون على نتائج برنامج SPSS

يظهر من الجدول (1) أن قيمة معامل الثبات لمجالات الدراسة بلغت 0,69، وهي قيمة جيدة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

ب. تصحيح المقياس

تم إعتماد سلم ليكرت للتدرج الخماسي لمعرفة دور الإفصاح في تحسين جودة القوائم المالية الخاصة بمؤسسة سونلغاز مستغانم، حيث تم إعطاء الإجابة موافق بشدة (5 درجات)، موافق (4 درجات)، محايد (3

درجات)، غير موافق (2 درجتان)، والإجابة غير موافق بشدة (1 درجة واحدة). كما تم إعتماد المقياس التالي للحكم على المتوسطات الحسابية:

- من 1,00 – 2,33: بدرجة منخفضة
- من 2,34 – 3,67: بدرجة متوسطة.
- من 3,68 – 5,00: بدرجة مرتفعة

ت. تحليلا لبيانات الشخصية

- العمر: يتضح من الجدول (2) أدناه أن نسبته 51,7% ينتمون إلى الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة، تليها الفئة العمرية من 40 إلى 50 سنة بنسبة 31%. واحتلت الفئة العمرية أكثر من 50 سنة المرتبة الأخيرة بنسبة 3,40%.

الجدول 2: توزيع المبحوثين حسب متغير العمر

متغير العمر	التكرار	%
الحالة الأولى للمتغير	4	13,8
الحالة الثانية للمتغير	15	51,7
الحالة الثالثة للمتغير	9	31,00
الحالة الرابعة للمتغير	1	3,40
المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على نتائج SPSS

- **عدد سنوات الخبرة في العمل المحاسبي**

يبين الجدول (3) أدناه أن 37,90% من الموظفين لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات

الجدول 3: توزيع المبحوثين حسب متغير عدد سنوات الخبرة في العمل المحاسبي

متغير العمر	التكرار	%
الحالة الأولى للمتغير	5	17,20
الحالة الثانية للمتغير	11	37,90
الحالة الثالثة للمتغير	5	17,20
الحالة الرابعة للمتغير	4	13,80
الحالة الخامسة للمتغير	4	13,80
المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على نتائج SPSS

- **المؤهل العلمي**

يبين الجدول (4) أن 58,60% من الموضفين لديهم مؤهل جامعي يليه دراسة متخصصة بنسبة 20,70%

الجدول 4: توزيع المبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي

متغير العمر	التكرار	%
الحالة الأولى للمتغير	4	13,8
الحالة الثانية للمتغير	17	58,60
الحالة الثالثة للمتغير	6	20,70
الحالة الرابعة للمتغير	2	6,90
المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على نتائج SPSS

- **مؤهل المهني**

يبين الجدول 5 أن المؤهل المهني "محاسب" و "إطار في المحاسبة أو المالية" كانت لديهم نفس النسبة والمتمثلة ب 31%، تليهما مهنة رئيس قسم أو مصلحة بنسبة 20,70%

الجدول 5: نتائج اختبارت (t-test) لمقارنة إستجابات الطلبة على بنود محور القلق من الإحصاء قبل وبعد إستعمال توزيع المبحوثين حسب المؤهل المهني

متغير العمر	التكرار	%
الحالة الأولى للمتغير	9	31,10
الحالة الثانية للمتغير	9	31,10
الحالة الثالثة للمتغير	6	20,70
الحالة الرابعة للمتغير	5	17,20
المجموع	29	100

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على نتائج SPSS

- **إختبار الفرضيات:**

أ- **الفرضية الأولى: يهدف النظام المحاسبي بنصوصه والمعايير التي تسايره (IAS/IFRS)، إلى تطوير وتحديث العمل المحاسبي.**

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والأداة ككل، جدول (6) يوضح ذلك.

الجدول 6: نتائج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والأداة ككل للمحور الأول

المجالات	العدد	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
مجال 1	29	2,00	5,00	4,6207	0,72771
مجال 2	29	3,00	5,00	4,5517	0,63168
مجال 3	29	2,00	5,00	4,000	0,96362
مجال 4	29	3,00	5,00	4,7586	0,57664
المحور الأول	29	3,75	5,00	4,4828	0,37160

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على نتائج SPSS

يظهر من الجدول (6) أن المتوسط الحسابية لمجالات الدراسة تراوحت بين (4,00-4,75)، حيث كان أعلاها للمجال الرابع "تساعد الطرق والسياسات المحاسبية التي جات بها المعايير المحاسبية الدولية من إجراء مقارنة بين الوضعيات المالية"، وأدناها للمجال الثالث "يساهم التطبيق الفعال للSCF المستمد من المحاسبة الدولية من إجراء مقارنة بين الوضعيات المالية"، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لأداة الدراسة (4,48).

وللتعرف على الدلالة الإحصائية لمجالات الدراسة والأداة ككل تم تطبيق إختبارت (t-test)، جدول (7) يوضح ذلك.

الجدول 7: نتائج إختبارت (t-test) لمجالات الدراسة والأداة ككل للمحور الأول

المجالات	قيمة t	درجة الحرية	قيمة الدلالة	الفرقات المتوسطة	مجال الثقة للفرقات عند 95%	
					الأدنى	الأدنى
مجال 1	34,194	28	0,000	4,62069	4,3439	4,8975
مجال 2	38,804	28	0,000	4,55172	4,3114	4,7920
مجال 3	22,354	28	0,000	4,00000	3,6335	4,3665
مجال 4	44,440	28	0,000	4,75862	4,5393	4,9780
المحور الأول	64,964	28	0,000	4,48276	4,3414	4,6241

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على نتائج SPSS

ملاحضة: مستوى الدلالة (0,005)

يظهر من الجدول (7) أن قيم t لمجالات الدراسة محصورة بين 22,35 و44,44 وهي قيم دالة إحصائيا، كما بلغت قيمتها للأداة ككل للمحور الأول 64,96 وهي قيمة دالة إحصائيا، بالتالي قبول الفرضية الأولى للدراسة.

ب- الفرضية الثانية: الإفصاح يعد مبدأ من مبادئ النظام المحاسبي المالي والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) حيث جاء لتسهيل تداول المعلومات المالية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والأداة ككل، جدول (8) يوضح ذلك

الجدول 8: نتائج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والأداة ككل للمحور الثاني

المجالات	العدد	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
مجال 5	29	3,00	5,00	4,6897	0,54139
مجال 6	29	1,00	5,00	3,4828	1,54967
مجال 7	29	1,00	5,00	4,3448	1,11085
مجال 8	29	1,00	5,00	3,8966	1,29131
مجال 9	29	1,00	5,00	4,3103	1,10529
مجال 10	29	1,00	5,00	3,7241	1,43668
المحور الأول	29	1,83	5,00	4,0748	0,93448

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على نتائج SPSS

يظهر من الجدول (8) أن المتوسط الحسابية لمجالات الدراسة تراوحت بين (3,48-4,68)، حيث كان أعلاها للمجال الخامس "يستخدم الإفصاح المحاسبي كوسيلة لنقل المعلومات المالية وتطويرها"، وأدناها للمجال السادس "تفصح مؤسسة سونلغاز في بياناتها عن السياسة المحاسبية المطبقة"، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لأداة الدراسة للمحور الثاني (4,07).

وللتعرف على الدلالة الإحصائية لمجالات الدراسة والأداة ككل تم تطبيق إختبارت (t-test)، جدول (9) يوضح ذلك.

الجدول 9: نتائج إختبارت (t-test) لمجالات الدراسة والأداة ككل للمحور الثاني

المجالات	قيمة t	درجة الحرية	قيمة الدلالة	الفرقات المتوسطة	مجال الثقة للفرقات عند 95%	
					الأدنى	الأدنى
مجال 5	46,648	28	0,000	4,68966	4,4837	4,8956
مجال 6	12,103	28	0,000	3,48276	2,8933	4,0722
مجال 7	21,063	28	0,000	4,34483	3,9223	4,7674
مجال 8	16,250	28	0,000	3,89655	3,4054	4,3877
مجال 9	21,001	28	0,000	4,31034	3,8899	4,7308
مجال 10	13,959	28	0,000	3,72414	3,1777	4,2706
المحور الأول	23,482	28	0,000	4,07483	3,7194	4,4303

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على نتائج SPSS

ملاحضة: مستوى الدلالة (0,005)

يظهر من الجدول (9) أن قيم t لمجالات الدراسة تتراوح بين 12,10 و46,64 وهي قيم دالة إحصائيا، كما بلغت قيمتها للأداة ككل للمحور الثاني 23,48 وهي قيمة دالة إحصائيا، بالتالي قبول الفرضية الثانية للدراسة.

ت- الفرضية الثالثة: يساهم تطبيق الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والأداة ككل للمحور الثالث، الجدول 10 أدناه يوضح ذلك.

الجدول 10: نتائج المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمجالات الدراسة والأداة ككل للمحور الثالث

المجالات	العدد	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
مجال 11	29	3,00	5,00	4,6552	1,55265
مجال 12	29	2,00	5,00	3,4483	1,18280
مجال 13	29	1,00	5,00	3,9655	1,32241
مجال 14	29	2,00	5,00	4,0345	1,08505
مجال 15	29	1,00	5,00	3,8276	1,33815
مجال 16	29	2,00	5,00	4,1034	1,04693
المحور الأول	29	2,50	5,00	4,0062	1,58686

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على نتائج SPSS

يظهر من الجدول (10) أن المتوسط الحسابية لمجالات الدراسة تراوحت بين (4,65-3,44)، حيث كان أعلاها للمجال الحادي عشر " تكون المعلومات المالية ملائمة عند تقديمها في الوقت المناسب والتواريخ المحددة لتلبي حاجيات متخذي القرارات"، وأدناها للمجال الثاني عشر" يوجد ضعف في آلية الإلتزام بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية"، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لأداة الدراسة للمحور الثالث (4,00).

وللتعرف على الدلالة الإحصائية لمجالات الدراسة والأداة ككل للمحور الثالث تم تطبيق إختبارت (t-test)، جدول (11) يوضح ذلك.

الجدول 11: نتائج إختبارت (t-test) لمجالات الدراسة والأداة ككل للمحور الثالث

المجالات	قيمة t	درجة الحرية	قيمة الدلالة	الفرقات المتوسطة	مجال الثقة للفرقات عند 95%	
					الأدنى	الأدنى
مجال 11	45,361	28	0,000	4,65517	4,4450	4,8654
مجال 12	15,700	28	0,000	3,44828	2,9984	3,8982
مجال 13	16,149	28	0,000	3,96552	3,4625	4,4685
مجال 14	20,023	28	0,000	4,03448	3,6218	4,4472
مجال 15	15,404	28	0,000	3,82759	3,3186	4,3366
مجال16	21,107	28	0,000	4,10345	3,7052	4,5017
المحور الأول	36,762	28	0,000	4,00621	3,7830	4,2294

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على نتائج SPSS

ملاحضة: مستوى الدلالة (0,005)

يظهر من الجدول (11) أن قيم t لمجالات الدراسة للمحور الثالث تتغير بين 15,40 و 45,36 وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى الدالة (α=0,05)، كما بلغت قيمتها بالنسبة للأداة ككل للمحور الثالث 36,76 وهي قيمة دالة إحصائيا، وبالتالي قبول الفرضية الثالثة للدراسة.

الخاتمة

إن للإفصاح المحاسبي وللقوائم والتقارير المالية نفس الهدف بإعتبارهما يركزان على وجهة نظر مستخدمي المعلومات، كما إن هذه القوائم يتم إعدادها وعرضها وفق لمتطلبات معايير المحاسبية الدولية، لذا فإن الهدف من إصدار وتطبيق هذه المعايير هو الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإفصاح والجودة في القوائم المالية ذلك بتطبيق والإلتزام بقواعد الإفصاح المحاسبي.

إن تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي له إنعكاسات إيجابية على المؤسسات الجزائرية تشمل في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ويقدم شفافية وثقة أكبر من المعلومات المالية والمحاسبية، مما يؤدي إلى تقوية مصداقية المؤسسة بين المستثمرين، ويمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسن تنظيمها الداخلي وجودة إتصالاتها من الأطراف المعنية بالقوائم المالية.

ومن خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري والتطبيقي لمختلف الجوانب المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات المالية، حاولنا إختبار الفرضيات التي تم طرحها في البداية وتم التوصل إلى النتائج التالية

بالنسبة للفرضية الأولى "تبنت مؤسسة سونلغاز المعايير المحاسبية دولية" فقد تم إثبات هذه الفرضية، حيث أن المؤسسة تسعى إلى توفير الإجراءات والخطوات اللازمة لتقديم معلومات محاسبية ومالية مضبوطة وموثقة عن الوضعية المالية للمؤسسة ما يساعد بشكل كبير أصحابها أو المستثمرين في إتخاذ القرارات المناسبة، والرغبة في التوسع أكثر في النشاط المحاسبي ودخول عالم الشراكة.

أما الفرضية الثانية " بعد تطبيق النظام المالي الجزائري، أصبحت المؤسسات الإقتصادية تلتزم بالآليات الإفصاح لتقديم القوائم المالية " فقد تم إثبات هذه الفرضية حيث يعتبر النظام المحاسبي تقنية تستخدم في المؤسسة من أجل ترجمة مختلف العمليات إلى قوائم مالية تفيد متخذي القرار وتحقق أهداف المؤسسة بإعتبارها تطبق معايير المحاسبية الدولية المترجمة في تقارير مالية يستفيد منها العديد من المستخدمين في معرفة مستوى المؤسسة وإتخاذ القرارات وبالتالي تحقق أهداف المؤسسة في زيادة المساهمين وكسب ثقة المستخدمين لقوائمها.

وفيما يخص الفرضية الثالثة "إن تبني معايير المحاسبية الدولية يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات ورفع من جودة المعلومات المالية" فقد تم إثبات هذه الفرضية، فالإفصاح المالي هو أهم آلية لمعرفة مستوى المؤسسة، بما أن القوائم المالية تكون مطبقة على أساس مبادئ محاسبية دولية فإنها تكون على مستوى عال من الشفافية وأكثر دقة وموثوقية، وبالتالي يكون الإفصاح شامل في القوائم المالية مما يزيد من معرفة مستوى المؤسسة وأداءها المالي.

فمن خلال نتائج الإستبيان، نجد أن المؤسسة تقوم بتطبيق المعيار الدولي رقم (1) الخاص بالإفصاح عن القوائم المالية وهذا يدل على مواكبة العصر والتطورات الحاصلة على مستوى المحاسبة والمالية الدولية وبالتالي تطبق معايير محاسبية دولية.

يرجع الإفصاح المحاسبي أولا إلى الضمير المهني وثانيا إلى طبيعة النظام المحاسبي الجديد والقدرة الكافية على تنفيذه. فمن خلال الدراسات التطبيقية للإستبانة الموزعة، تبين أن معظم أراء موظفين المؤسسة يميلون إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وجعل الإفصاح يكون شامل في جميع قوائم المؤسسة ورفع درجة الموثوقية في قوائمها المالية.

- **التوصيات**

- على المؤسسات تقديم دورات تدريبية على المعايير المحاسبية الدولية بغية تأهيل مواردها البشرية بما يضمن مزيدا من حسن تطبيق المعايير وتحقيق الرفع المستمر في شفافية المعلومات المفصح عنها.
- على المؤسسات العمومية والخاصة بذل جهد كبير في توصيل المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لمستخدميها سواء كانوا مستثمرين أو طلاب جامعات من أجل الإعتماد عليها في البحوث والدراسات العليا أو الدولة المتمثلة في مصلحة الضرائب.
- ضرورة إعطاء إهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومات عما له من فوائد كثيرة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم نور رحوغاري. (2001). نظم المعلومات المحاسبية . عمان: دار المناهج، المجلد ط2 .
2. بالعيد محمد الكمال. (2011/2010). دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها. مذكرة ماجستير ، ورقلة: كلية العلوم الإقتصادية، تخصص دراسة محاسبية وجبائية معمقة، جامعة ورقلة.
3. حلوة حنان رضوان. (2009). تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة. الجزائر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، (المجلد الطبعة الأولى).
4. رحمون هلال. (2005). نظام معلومات للتسيير ومساعد على إتخاذ القرار في المؤسسة الإقتصادية. الجزائر: جامعة يوسف بن خدة.
5. شنوف شعيب. (2009). *محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية*. الجزائر: الشركة الجزائرية بوداود، ج1 .
6. عبدالقادر بكيحل. (2017). النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر. (أطروحة دكتوره، تخصص مالية ومحاسبة)، شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. لطيف زيود وآخرون. (2007). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار. سوريا: مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد الأول.
8. مجموعة طلال أبو غزالة .(2012) .المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .*إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير المالية* .*جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين* .عمان، الأردن.
9. محمد سامي مجدي . (جويلية, 2009). دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية.
10. مصطفى الدهراوب كمال الدين. (بلا تاريخ). المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية . الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، (المجلد الطبعة الثانية).
11. نبيل حمادي. (2012). أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية - دراسة حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

دور الإفصاح المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، التقارب والاختلافات بين المعايير المحاسبية IFRS وAAOIFI

The role of the reporting in improving the quality of the financial statements, the convergence and differences between the accounting standards IFRS and AAOIFI.

طالبة دكتوراه. حمودي فلاح / مخبر COFIFAS، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي / الجزائر
ا.د. عيساوي نصرالدين / جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي / الجزائر
Phd student. Falleh Hammoudi /University of Oum El bouagui/Algeria
Pr. Nasreddine Aissaoui /University of Oum El bouagui/Algeria

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالدور الهام للإفصاح المحاسبي ومدى تأثيره على جودة القوائم المالية للمؤسسات المالية الاسلامية، وذلك وفقا لمرجعيات دولية المتمثلة في المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 1 الصادر عن هيئة "الأيوفي"، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 1IAS، ودراسة مدى توافق او اختلاف المعيارين في تناول الإفصاح المحاسبي باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: الافصاح المحاسبي القوائم المالية، المعايير المحاسبية الإسلامية، المعايير المحاسبية الدولية،

Abstract:

This study aimed to define the important role of accounting reporting and the extent of its impact on the quality of the financial statements of Islamic financial institutions, according to international references represented in the Islamic Accounting Standard FAS1, And the International Accounting Standard IAS1, and to study the compatibility between the two standards in dealing with accounting reporting, by following the descriptive analysis approach.

Keywords: Accounting reporting; Financial statements; International accounting standards; Islamic accounting standards.

مقدمة:

بعد تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة الكساد العظيم سنة 1929م، والذي صاحبه إعلان الكثير من الشركات عن معلومات مغلوطة عن نتائجها السنوية، والتي كانت لا تعكس البتة واقع الأزمة... وهو الأمر الذي أدى إلى توجه المجتمع المالي الدولي بطلب تدخل السلطات المالية المحلية بتنظيم البيانات المنشورة، كما توالت بعدها التطورات والتغيرات التي مست بيئة الأعمال وأسواق رؤوس الأموال، والتي دفعت الهيئات المحاسبية الدولية بالاجتهاد لإصدار معايير دولية مقبولة لدى الجميع. وقد تمخض عن ذلك استصدار أول معيار محاسبي دولي بعنوان" العرض والإفصاح العام في القوائم المالية"، وذلك لضمان عرض للقوائم المالية واضحة وموحدة في مضمونها وأهدافها، وذلك لتعزيز جودة المعلومة المالية لدى الأطراف المستخدمة لها

ومع بروز المصارف الإسلامية والمعاملات الإسلامية كمنتجات مالية في الدول الإسلامية أو غير الإسلامية، ظهرت محاولات لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة المالية الإسلامية، الشيء الذي أدى إلى تجلي نوع من الخلاف والاختلاف حول مدى ملائمة هذا المعيار المعاملات المالية الإسلامية. وقد دفعت هذه الخلافات والاختلافات بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية إلى إصدار المعيار المحاسبي 1: "العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمؤسسات الإسلامية" بغرض موائمتها مع المعاملات الإسلامية.

مشكلة الدراسة: وفقا لما سبق فان إشكالية الدراسة تتمحور في السؤال التالي:

ما هي نقاط التقارب والاختلاف في تطبيق الإفصاح المحاسبي حسب معايير IFRS وAAOIFI؟ وما هو أثرها على جودة القوائم المالية؟ ومن اجل الاجابة على هذه الاشكالية تم طرح هذه التساؤلات الفرعية:

- إلى أي مدى تنطبق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وAAOIFI؟
- ما هو أثر تطبيق معيار الافصاح المحاسبي على القوائم المالية؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية الى:

- التطرق إلى أسس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي.
- معرفة أوجه التشابه والاختلاف في تطبيق الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الدولية IFRSوAAOIFI.
- تسليط الضوء على معايير الهيئات الدولية، وكيفية تبنيها في الجزائر من أجل تحسين جودة الإفصاح المحاسبي

أهمية الدراسة:

تعتمد هذه الورقة البحثية على تسليط الضوء على أهمية تطبيق الإفصاح المحاسبي في الجزائر، على القوائم المالية وفق للمعايير الدولية للمحاسبة، وذلك عن طريق ارتكازها على محورين أساسيين؛ المحور الأول: وهو كل ما يتعلق بالافصاح المحاسبي تعريفه، انواعه... أما المحور الثاني: فيبين دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عنAAOIFI .

فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها يمكن صياغة فروض الدراسة الحالية على النحو التالي:

- تتقارب معايير IFRS وAAOIFI الى حد كبير في تناولها لمعيار الإفصاح المحاسبي،
- الافصاح المحاسبي يعكس حقيقة القوائم المالية دون تضليل، للاعتماد عليها فمن اجل اتخاذ القرار السليم.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي المقارن؛ حيث إنه أكثر ملاءمة لأهداف الدراسة الحالية،

أولا: الإفصاح المحاسبي

1. نبذة عن ظهور الإفصاح المحاسبي:

بعد تعرض الاقتصاد العالمي لازمة الكساد العظيم سنة 1929م، والذي صاحبه اظهار الكثير من الشركات أرباحاً خيالية عكس الواقع، الأمر الذي أدى إلى فزع المجتمع المالي بحيث طالب الكثير من الأطراف بتدخل السلطات المشرفة على هذه الشركات، من اجل تنظيم البيانات المنشورة، الامر الذي أدى الى ظهور أول معيار محاسبي رقم1: العرض والإفصاح العام في القوائم المالية.

كما ان ظهور شركات المساهمة وتعدد الأنشطة والعمليات التي تقوم بها، أدت إلى انفصال الملكية عن الإدارة (بسبب ان الملكية غائبة)، فأصبح المالكون بحاجة إلى الإفصاح وإرفاق كشوفات وإيضاحات متممة للقوائم المالية.

ونتيجة لتطور وعي المجتمعات بأهمية دور الشركات الدولية التي أصبحت تؤثر على اقتصاديات الدول، قامت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة الإبلاغ المالي.

2. تعريف الإفصاح المحاسبي:

يقصد بالإفصاح بصفة عامة العلانية الكاملة، أما في الجانب المحاسبي فيقصد به اظهار جميع المعلومات الرئيسية في القوائم المالية بطريقة سليمة، حيث تعددت المفاهيم الخاصة بالإفصاح المحاسبي وقد عرف على انه:

"بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها" (الصبان محمد سمير، 1991،ص245).

وقد عرفه رضوان حلوة (2009)على انه:" تقديم البيانات والمعلومات الى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في ان واحد".(رضوان حلوة، 2009، ص298).

لقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين AAA الإفصاح بانه: "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملاءمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم ."

وعليه فان الإفصاح المحاسبي يمثل أحد مهام الوظيفة المحاسبية، ويحرص على ضرورة اعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية.

انطلاقا من التعاريف السابقة نلاحظ انها أجمعت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل صحيح وفقا للمبادئ المحاسبية، بحيث يعكس وضعية المؤسسة دون تضليل، للاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، من طرف المستخدمين الداخليين والخارجيين.

3. أنواع الإفصاح المحاسبي:

باعتبار ان الإفصاح المحاسبي من أهم المواضيع المتداولة بين المحاسبين، إدارة المؤسسة، ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، كل يصنفه حسب زاوية نظره (ماجد إسماعيل أبو حمام ، 2009، ص49) وله عدة أنواع نصنفها حسب:

تصنيف حسب الهدف:

1. **الإفصاح الكافي** :يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداما ويتضمن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.
2. **الإفصاح العادل** :هو أن تقدم المعلومات بشكل ينصف احتياجات جميع الأطراف، وأن تكون صياغة وعرض المعلومات بدون تحيز لطرف على حساب أطراف أخرى.
3. **الإفصاح الشامل** :يتمثل في عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر على سلوك مستخدمي القوائم المالية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة اساسية، كما أنه لا يقتصر على حقائق متعلقة بفترات محاسبة منتهية بل يشمل حتى الوقائع اللاحقة .
4. **الإفصاح التثقيفي او الإعلامي** :هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله .
5. **الإفصاح الملائم** :هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها.
6. **الإفصاح الوقائي** :ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية .

تصنيف حسب درجة الإلزام:

1. **الإفصاح الإلزامي** :ويتم الإفصاح هنا وفقا لما نصت عليه القوانين المختصة، وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة، إلا أن القوانين المختصة لم تول الاهتمام الكافي لإظهارها.
2. **الإفصاح اختياري** :يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشاة عن كافة المعلومات للمستثمرين، بدون وجود مطلب قانوني .

ثانيا: الإفصاح المحاسبي وفق مرجعيات الدولية

يتم تناول الإفصاح المحاسبي في هذا الجزء من وجهة نظر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و من مجلس معايير المحاسبة الدولية.

1. الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS (1):

المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية، هو اول معيار صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB .

✓ **تقديم حول مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB :**

تشكلت في 1973 تحت تسمية لجنة المعايير المحاسبة الدولية IASCاسابقا، كهيئة خاصة لوضع المعايير من خلال عقد اتفاق بين هيئات محاسبية مهنية دولية في كل من استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايرلندا، اليابان، الميكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

في 2001 اصبحت تسمى حاليا بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وهي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن اصدار المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، مقرها بلندن، هدفها توحيد المعايير المحاسبية على النطاق الدولي، وتشجيع استخدامها والتطبيق الصارم لها.

✓ **نبذة عن المعايير المحاسبية الصادرة:**

تتمثل معايير المحاسبة الدولية في كل من معايير التقارير المالية الدولية IFRS، ومعايير المحاسبة الدوليةIAS .

ويكمن ترجمة التغيير الاصطلاحي الذي أدخله مجلس المعايير المحاسبية في سنة2002 من IASالى IFRS، بحيث أن مرجعية معايير التقارير لمالية الدولية المحاسبة لا تقتصر على كونها نظاما لجمع، تخزين، ومعالجة المعلومة بما يسمح بتسوية النزاعات المحتملة، بل نظاما للتقرير المالي للمستثمر يخدم أصحاب المصالح ويؤثر على اصدار القرارات (Charlotte Disle et Christine Noël، 2007،P19)

الجدول الموالي يبين معايير التقارير المالية الدوليةIFRS السارية المفعول حتى2013:

الجدول رقم1: معايير التقارير المالية الدوليةIFRS

المعيار	الرمز	اسم المعيار	تاريخ الإصدار
1	IFRS 1	اعتماد معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة	2008
2	IFRS 2	المدفوعات على أساس الأسهم	2004
3	IFRS 3	اندماجات الأعمال	2008
4	IFRS 4	عقود التأمين	2004
5	IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ للبيع والعمليات المتوقفة	2004
6	IFRS 6	الكشف عن المصادر المعدنية وتقييمها	2004
7	IFRS 7	الأدوات المالية: الإفصاحات	2005
8	IFRS 8	القطاعات التشغيلية	2006
9	IFRS 9	الأدوات المالية	2010
10	IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	2011
11	IFRS 11	الترتيبات المشتركة	2011
12	IFRS 12	الإفصاح عن الحصص في الكيانات أخرى	2011
13	IFRS 13	قياس القيمة العادلة	2011

المصدر: http://www.iasplus.com/en/standards

الجدول الموالي يبين ومعايير المحاسبة الدولية IASالسارية المفعول حتى2013:

الجدول رقم2: معايير المحاسبة الدولية IAS

المعيار	الرمز	اسم المعيار	تاريخ الإصدار
14	IAS 1	عرض القوائم المالية	2007
15	IAS 2	المخزون	2005
16	IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	1992
17	IAS 8	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء	2003
18	IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	2003
19	IAS 11	عقود الإنشاء	1993
20	IAS 12	ضرائب الدخل	1996
21	IAS 16	الممتلكات والمصانع والمعدات	2003
22	IAS 17	عقود الإيجار	2003
23	IAS 18	الإيراد	1993
24	IAS 19	منافع الموظفين	2011
25	IAS 20	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1983
26	IAS 21	آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	2003
27	IAS 23	تكاليف الاقتراض	2007
28	IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	2009
29	IAS 26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	1987
30	IAS 27	القوائم المالية المنفصلة	2011
31	IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	2011
32	IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع	1989
33	IAS 32	الأدوات المالية العرض	2003
34	IAS 33	ربحية السهم	2003
35	IAS 34	التقارير المالية المرحلية	1998
36	IAS 36	الانخفاض في قيمة الأصول	2004
37	IAS 37	المخصصات، الأصول والالتزامات المحتملة	1998
38	IAS 38	الأصول غير الملموسة	2004
39	IAS 39	الأدوات المالية الاعتراف والقياس	2003
40	IAS 40	العقارات الاستثمارية	2003
41	IAS 41	الزراعة	2001

المصدر:http://www.iasplus.com/en/standards

✓ **تقديم المعيار المحاسبي الدولي IAS (1):**

يندرج هذا المعيار تحت اسم IAS (1):عرض القوائم المالية، ينطبق هذا المعيار على جميع القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية والبنوك وغيرها، والتي حددها كالاتي:

- قائمة المركز المالي،
- قائمة الدخل،

- قائمة التغيرات في حقوق الملكية،
- وقائمة التدفقات النقدية،
- الإيضاحات،

تضمن هذا المعيار ضرورة الإفصاح عن مجموعة القوائم المالية الأساسية للمؤسسات وفقا لمتطلبات ومعايير معينة المتمثلة في الاتي:

1) المتطلبات الخاصة بالعرض في قائمة المركز المالي:

- يبين هذا المعيار المعلومات الواجب الإفصاح عنها بقائمة المركز المالي، عن تلك التي ينبغي عرضها في القوائم الاخرى،
- عرض قائمة المركز المالي يجب ان يكون في شكل تقرير مالي يوضح ويبين التزامات وأصول المؤسسة كل بشكل منفصل (متداولة وغير متداولة)، بشكل يساعد على دقة التحليل المالي.

2) المتطلبات الخاصة بالعرض في قائمة الدخل:

- هذا المعيار لا يشترط شكل معين لها او أسلوب عرض خاص، وانما يجب ان تتضمن بنود الدخل والمصاريف حسب طبيعتها ووظيفتها،
- كما الغي هذا المعيار مفهوم البنود الغير عادية عند عرض قائمة الدخل واعتماد مفهوم النشاط التجاري.
- وجوب الإفصاح في قائمة الدخل الشامل عن تخفيضات الربح او الخسارة للفترة الخاصة بحقوق الغير المسيطر عليها وبمالكي الشركة الام، وعن مبلغ ضريبة الدخل والتعديلات المتعلقة بها.

3) المتطلبات الخاصة بالعرض في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

- توضح هذه القائمة تغيرات في مكونات راس المال المدفوع وتغيرات رقم الأرباح المحتجزة، أي بهدف توضيح مكونات استثمارات المساهمين ومصادر تغيرات حقوقهم.
- ولكن بعد تعديل سنة 2009 أصبحت القائمة لا تعرض الا التغيرات النقدية، اما الغير نقدية تظهر في قائمة الدخل الشامل.

4) المتطلبات الخاصة بقائمة التدفقات النقدية:

وهي القائمة التي تثبت المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال فترة معينة ويتم تصنيفها حسب نوع الأنشطة الى: تشغيلية، استثمارية، تمويلية، والتي فصل فيها بدقة المعيار المحاسبي **IAS7** .

2. الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الإسلامي FAS (1):

المعيار المحاسبي الإسلامي الاول هو اول معيار تصدره منظمة دولية تعرف بـ هيئة "الأيوفي" او "AAOIFI" وهي اختصار لاسم "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، وباللغة الإنجليزية: Accounting and Auditing Organisation for Financial Istitutions.

✓ **تقديم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:**

وهي منظمة غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية تأسست عام 1991، مقرها البحرين باسم "هيئة المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية" ليتم تغيير هذه التسمية إلى ما هي عليه اليوم، وذلك عام 1995 مع إعادة هيكلة المنظمة وتعديل نظامها الأساسي والشروع في إصدار المعايير المحاسبية، في مجالات المحاسبة والمراجعة واخلاقيات العمل والحوكمة. تطبق هذه المعايير في المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة لأكثر من 45دولة. (هيئة الايوفي)

نبذة عن المعايير الصادرة: تنقسم معايير الأيوفي إلى ثلاثة أنواع من المعايير(Azzouz Elhamma, 2015 : P5) ، نذكرها كالاتي:

- **المعايير الشرعية:** وهي معايير متعلقة بالتشريع الإسلامي من حيث الضوابط وأحكام التحليل والتحريم. وتطبق بصفة إلزامية في الكثير من المراكز المالية الإسلامية، وتستخدم أيضا كأساس إرشادي في دول مثل الإمارات، المملكة المتحدة، لبنان .
- **معايير المحاسبة:** تسعى هيئة الأيوفي للالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة في المؤسسات المالية. وعليه، فإنه في بعض الحالات يتم الاعتماد على معايير خاصة، نظرا لوجود اختلافات بين المنتجات المالية التقليدية والمنتجات المالية الإسلامية .
- **معايير المراجعة والحوكمة والأخلاقيات:** هي معايير تسلط الضوء على توجيه المراجع على إبداء رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت وفقا لقواعد الشريعة، هذا بالنسبة لمعايير المراجعة. أما فيما يخص معايير الحوكمة فهي موجهة للرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. وتطبق هذه المعايير بصفة اختيارية في المراكز المالية الإسلامية .

✓ **تقديم المعيار المحاسبي الإسلامي FAS (1):**

المعيار المحاسبي الإسلامي رقم 1 يندرج تحت اسم العرض والإفصاح العام في القوائم المالية، ويمثل اول معيار أصدرته هيئة الايوفي. (اصدار ايوفي ،2015)

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية التي تنشرها جميع المصارف بمختلف أنواعها لخدمة أغراض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم، والتي حددها في مجموعة كاملة تتمثل في 8 عناصر المتمثلة في:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية.
- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات.
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.

- قائمة الايضاحات حول القوائم المالية.

نص هذا المعيار على ضرورة احترام الكشوف المالية لمجموعة من القواعد والمميزات الخاص بالعرض والإفصاح العام، نتخصص بذكر تلك المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات المالية، والمتمثلة فيما يلي:

- يجب الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي وذلك بالإفصاح مختلف العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية وطريقة تحويل ارصدتها الى العملات الاجنبية.
- يجب ترقيم جميع صفحات القوائم المالية بشكل متسلسل، مع الإفصاح عن السياسة المحاسبية العامة التي تعتمدها المصارف لإعداد ونشر وتوحيد القوائم المالية في شكل ايضاحات في نهاية كل صفحة.
- الإفصاح عن أي قيود استشرافية استثنائية فرضتها أحد الجهات المشرفة على نشاط البنك.
- يجب الإفصاح حول مبالغ الكسب او الصرف المخالفة للشريعة الإسلامية.
- وجب الإفصاح عن مصادر حسابات الاستثمارات المطلقة والحسابات الأخرى لدى البنك وطريقة توزيعها وفقا لمدة استحقاقها.
- الإفصاح عن تركيز وتوزيع و مخاطر الموجودات المصرفية وفقا لمدة استحقاقها.
- الإفصاح عن التغيرات المحاسبية الخاصة ب: السياسة المحاسبية، التقدير المحاسبي الغير معتاد، تصحيح الأخطاء الخاصة بالفترات السابقة، وتبيان أثرها على صافي الدخل.
- الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الغير مثبتة وعن الأرصدة التعويضية لدى الغير.
- الإفصاح عن الارتباطات المالية المبرمة الملزمة الغير منفذة.
- الإفصاح عن الاحداث الهامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي.
- الإفصاح عن طريقة توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب حسابات الاستثمار.

الاستنتاجات والتوصيات:

على ضوء ما ورد في هذه الورقة البحثية انطلاقا من القوانين والنصوص التشريعية في الجزائر، فان البنوك الجزائرية الإسلامية تطبق المعايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS) ، أي ملتزمة بتطبيق المعيار رقم 1 الخاص بالإفصاح المحاسبي، وبالتالي الغياب التام لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية ايوفي في الجزائر، وذلك راجع لنقص وغموض القوانين والنصوص التي تنظم مهنة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وخاصة تلك التي تخص وتحدد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن"AAOIFI" .

ومن أهم أوجه تشابه نصين المعيارين IAS1 وFAS1حول الإفصاح المحاسبي انه:

- ضرورة تطبيق الإفصاح المحاسبي على جميع القوائم المالية وفي جميع البنوك والمؤسسات من أجل خدمة المستخدمين الرئيسين.
- اجبارية توافق جميع القوائم المالية في الشكل والهيكل، لتسهيل مقارنتها و تبيان أهم التغيرات والتطورات.

اما من أهم أوجه اختلاف نصين المعيارين IAS1 وFAS1 حول الإفصاح المحاسبي:

- يتجلى الاختلاف بين المعيار المحاسبيIAS1 والمعيار المحاسبي الإسلامي FAS1 في بعض المسائل والمعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها خاصة بالنسبة للمؤسسات الإسلامية.
- هناك اختلاف آخر يتعلق بالقوائم الواجب الإفصاح عنها، فالمعيار المحاسبي الإسلاميFAS1 يدعو إلى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الخمسة، وكذا قائمة المصادر والاستخدامات لأموال الزكاة الصدقات، وقائمة المصادر والاستخدامات لأموال صندوق القروض.

في الأخير يمكن تقديم اقتراحات لتطبيق الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية الجزائرية خاصة باعتبار الصيرفة الإسلامية في تطور مستمر مؤخرا وذلك عن طريق:

- السعي لتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية ايوفي خاصة في البنوك الإسلامية الجزائرية، لضمان افصاح محاسبي يعكس جودة قوائمها المالية.
- محاولة البحث وتطوير الأطر القانونية الازمة التي تتلاءم مع طبيعة المالية الإسلامية في الجزائر.
- الاعتماد على الإفصاح المزدوج حسب معايير IFRS وAAOIFI لضمان جودة القوائم المالية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) الصبان محمد سمير، (1991)، أصول القياس والاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، ص245 .
2) بدرة بن تومي (2012/2013)، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRSعلى العرض والإفصاح بالقوائم المالية للمصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر
3) رشيدة أحطاش، (2015)، دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة الدولية الإسلامية المطبقة في المؤسسات الدولية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية التقليديةIAS/IFRS، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد37-77 - 98.
4) رضوان حلوة، (2009)، تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة، عمان الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع ط1، ص298.
5) ماجد إسماعيل أبو حمام، (2009)، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، ص49-48.
6) محمد بوسماحة، (2020/2019)، المعايير المحاسبية الدولية، مطبوعة، جامعة بشار، الجزائر.
7) نعيمة زعرور، وسيلة السبتي، (2020)، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، الجزائر.
8) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2015)، كتاب معايير المحاسبة الصادرة، نسخة 2015،

المراجع باللغة الأجنبية:

9) Azzouz Elhamma. (2015). La comptabilité des produits financiers islamiques : Normes AAOIFI vs IFRS, Revue de Management et de Stratégie.
10) Charlotte Disle et Christine Noël. (2007). "LA Révolution Des Normes IFRS : Une convergence de la comptabilité vers la finance ? ". La Revue des Sciences de Gestion. N.o224-225, p :19.
11) www.aaoifi.com (Consulté le 28/1/2023 a 6.50)
12) www.iasplus.com/en/standards(Consulté le 8/1/2023 a 11.50)

مساهمة رأس المال البشري بالقوائم المالية في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي– دراسة حالة مصنع الإسمنت GICA بعين التوتة - باتنة -

The contribution of human capital in the financial statements to enhance the quality of accounting disclosure - a case study of the GICA Cement Manufactoryin Ain Touta - Batna -

ط.د.مروان أولاد عبد النبي /جامعة تيسمسيلت/ الجزائر
PHD.S.OULED ABDENNEBI MEROUANE/University of Tissemsilt/Algeria
ط.د.رونق بوزيد /جامعة باتنة 1/ الجزائر
PHD.S.BOUZID Raounak/University of Batna 1 /Algeria

ملخص الدراسة:

يعتبر الإفصاح مهمة رئيسية وضمنية من المهام الوظيفية للمحاسبة المالية، خاصة إذا شمل مختلف الإمكانات والموارد المستخدمة في الوحدة الاقتصادية، حيث أن الإفصاح عن الموارد البشرية في الجزائر يعطي مجالا من التطور والتميز في مهنة المحاسبة، باعتبار أنه يعزز مستوى الإفصاح عن بياناتها المالية من خلال تضمين مواردها البشرية التي تعد المحرك الرئيسي لنجاح واستمرارية المؤسسة الاقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نموذج قياس المورد البشري بمصنع الإسمنت GICA على أساس التكلفة التاريخية للتعرف على القيمة التي يضفيها هذا النموذج على القوائم المالية لتزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة في اتخاذ القرارات لاسيما المالية والإدارية المتعلقة بالعنصر البشري ضمن إطار قابل للقياس والتقييم بدقة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن إدراج رأس المال البشري بالمؤسسة محل الدراسة قد أسهم في إعطاء صورة موضوعية بالقوائم المالية على قيمة الموارد البشرية بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: محاسبة مالية، إفصاح، رأس مال، موارد بشرية، إتخاذ قرار، تكلفة تاريخية.

Abstract:

Disclosure is considered a major and implicit task of financial accounting, especially if it includes the various capabilities and resources used in the economic unit, as the disclosure of human resources in Algeria gives room for development and distinction in the accounting profession, as it enhances the level of disclosure of its financial statements by including its human resources, which are the main driver for the success and continuity of the economic enterprise, this study aimed to shed light on the human Resource messung model in the GICA Cement manufactory on the basis of the historical cost to identify the value that this model confers on the financial statements to provide management with appropriate information in decision-making, especially financial and administrative related to the human element within a

framework that can be accurately measured and evaluated. The results of the study concluded that the inclusion of human capital in the institution under study contributed to giving an objective picture in the financial statements of the value of human resources in the institution.

Keywords: Financial Accounting, Disclosure, Capital, Human Resources, Decision-Making, Historical Cost.

مقدمة:

المحاسبة المالية هي عنصر حاسم في أي نظام اقتصادي، لأنها تمكن المؤسسات من الإبلاغ بدقة عن أنشطتها المالية ووضعها المالي لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والدائنين والسلطات التنظيمية، تتطلب المحاسبة المالية الفعالة الكشف عن مختلف القدرات والموارد المستخدمة في الوحدة الاقتصادية، مثل الأصول المادية والأصول غير الملموسة والخصوم، ومع ذلك غالبًا ما يتم إهمال الإفصاح عن الموارد البشرية، على الرغم من كونه المحرك الرئيسي لنجاح واستمرارية المؤسسة الاقتصادية، تشمل الموارد البشرية المعرفة والمهارات والخبرة وإمكانات موظفي المنظمة، وتلعب دورًا حاسمًا في نجاح واستدامة المنظمات(Fatma Bulut, Arzu , & Emel , 2020, p.2) "إن إدراجها في البيانات المالية يعزز مستوى الإفصاح، ويزود الإدارة بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرار، لا سيما في الجوانب المالية والإدارية المتعلقة بالعنصر البشري ضمن إطار يمكن قياسه وتقييمه بدقة.

في الجزائر، أصبح إدراج الموارد البشرية في البيانات المالية موضوع اهتمام في مهنة المحاسبة، حيث يتسم اقتصادها بالاعتماد الكبير على رأس المال البشري، وتشكل القوى العاملة في البلاد القوة الدافعة وراء نموها الاقتصادي، وفقًا للبنك الدولي يقدر معدل مشاركة القوى العاملة في الجزائر بنحو 42.7٪ مما يشير إلى أهمية الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية للبلاد(The world bank, 2021) الإدارة الفعالة للموارد البشرية ضرورية لنمو وازدهار الوحدات الاقتصادية في الجزائر، حيث "يعتمد نجاح أي مؤسسة على إدارة مواردها البشرية , Govand & Nabaz) (2021, p36ومع ذلك على الرغم من أهمية الإفصاح عن الموارد البشرية، هناك نقص في الوضوح بشأن الأساليب المناسبة لقياس وتقييم الموارد البشرية لإدراجها في البيانات المالية.

لذا فقد تطلب الأمر من مسيري ومديري المؤسسات الإقتصادية ضرورة الإهتمام برأس المال البشري وقياسه بإستخدام النماذج المعتمدة لهذا الغرض، ناهيك عن نموذج التكلفة التاريخية والذي يعد من أشهر النماذج المطبقة في المؤسسات للقياس نظرا لبساطاته وسهولة تطبيقه في حساب مختلف المصاريف الموجهة للمورد البشري سواء على المدى الطويل أو المدى القصير، بالإعتماد على نظام محاسبة مالية مرن والإفصاح بذلك من خلال التقرير عنه بالقوائم المالية لإعطاء صورة صادقة وموثوقة عن هذا المورد لتضييق الفجوة بين القيمة الدفترية للمؤسسة وقيمتها الحقيقية، وهذا ما يساعد مستخدمي القوائم المالية بترشيد قراراتهم.

مشكلة الدراسة:

تقدم العديد من القوائم المالية المعلومات والبيانات المالية بصورة صادقة وموثوقة ، إلا أن هاته المعلومات قد لاتكون ملائمة وكافية لبعض مستخدمي هاته القوائم ، وذلك لإقتصارها على عرض جزء من البيانات التي تخص

الشركة ، والإستغناء عن الجزء الآخر ، هذا ما يصعب من عملية إتخاذ بعض القرارات ، خاصة مايتعلق بالجوانب التي تخص الموارد البشرية فضلا عن رأس المال البشري بإعتباره أحد أنواع رؤوس الأموال التي لايمكن الإستغناء عنها ، وإعطائه حيزا كبيرا من الاهتمام والمعلومات المتعلقة به للحصول على معلومة متكاملة ذات جودة ، ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية الدراسة من خلال السؤال التالي:

كيف يساهم إدراج رأس المال البشري بالقوائم المالية في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي لمصنع الإسمنت GICA بعين التوتة -باتنة-؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم إرشادات للمؤسسات لتعزيز مستوى الإفصاح في البيانات المالية من خلال تضمين الموارد البشرية التي يمكن أن تزود الإدارة بالمعلومات المناسبة لاتخاذ القرار، خاصة في الجوانب المالية والإدارية المتعلقة بالعنصر البشري، بالإضافة إلى معالجة الفجوة في الأدبيات المتعلقة بإدراج الموارد البشرية في البيانات المالية، لا سيما في سياق الوحدات الاقتصادية الجزائرية ستساهم نتائج هذه الدراسة في تطوير ممارسات محاسبية فعالة لقياس الموارد البشرية والإبلاغ عنها، وتقديم رؤى حول التأثير المحتمل للإفصاح عن الموارد البشرية على صنع القرار بالمؤسسة.

أهمية الدراسة:

تعتبر دراسة إدراج الموارد البشرية في القوائم المالية ذات أهمية كبيرة للوحدات الاقتصادية، وخاصة في الجزائر حيث يعتبر رأس المال البشري قوة دافعة للنمو الاقتصادي كما أن الإدارة الفعالة للموارد البشرية ضرورية لنمو وازدهار الوحدات الاقتصادية في الجزائر، ومع ذلك فإن عدم الوضوح بشأن الأساليب المناسبة لقياس وتقييم الموارد البشرية لإدراجها في البيانات المالية يشكل تحديًا كبيرًا للوحدات الاقتصادية في الدولة، لذلك ستساهم الدراسة في تقديم إرشادات حول الأساليب المناسبة لقياس وتقييم الموارد البشرية لإدراجها في البيانات المالية، بالإضافة إلى ذلك ستضيف الدراسة إلى الأدبيات الموجودة حول هذا الموضوع ويمكن أن تكون نقطة مرجعية للباحثين المستقبليين المهتمين بإدراج الموارد البشرية في البيانات المالية، ستكون نتائج الدراسة ذات صلة بمختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المديرين والمستثمرين والهيئات التنظيمية والموظفين، حيث ستعزز مستوى الإفصاح وتوفر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار في الجوانب المالية والإدارية المتعلقة بالعنصر البشري داخل إطار عمل يمكن قياسه وتقييمه بدقة، قد يكون لتوصيات الدراسة آثار عملية على الوحدات الاقتصادية في الجزائر، مثل توجيه تطوير السياسات والمبادئ التوجيهية لإدراج الموارد البشرية في البيانات المالية.

أولًا: مفهوم رأس المال البشري والإفصاح المحاسبي

1. تعريف رأس المال البشري Human capital:

يعرف بأنه أحد أنواع رأس مال المؤسسة وهو أصل غير ملموس ويعزز الإنتاجية والإبداع والإبتكار ويختلف من مؤسسة لأخرى، ويمكن القول أن رأس المال البشري هو نوع من أنواع رؤوس أموال المؤسسة وعنصر رأس المال الفكري ويعكس فاعلية المؤسسة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة للحصول على خبرة والثقافة والمعرفة

اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية، بحيث يشير رأس المال البشري إلى كل الأفراد العاملون بالمنظمة، وتوجد من بينهم الأصول الفكرية التي تخلق الإبتكارات الممكن تحويلها إلى أرباح، والتي لابد من تمييزها عن الآخرين لأنها الأساس في وجود المنتجات والخدمات للمنظمة، وابداعاتها، ممايحقق لها المزيد من القيمة من خلال الميزة التنافسية. **(الجمل، 2021، ص266).**

ويتم اعتباره على أنه مجموعة من الميزات، والمعرفة، والإبداع، والابتكار، والطاقة، التي يستثمرها الناس في عملهم يتم توفير تكاليف هذا الاستثمار للاستخدام المستقبلي. **(Mohammad & Sadegheh , 2016, p2)**

بشكل عام رأس المال البشري هو مجموعة متماسكة من السمات النوعية، بما في ذلك التعليمية والمهارية والثقافية، والتي يخلق قيمة مضافة للمؤسسة.

ومن خلال التعاريف المقدمة حول رأس المال البشري تنحصر العناصر الخاصة به كما في النقاط الموالية :**(بوحديد ، 2016، ص 104- 105)**

- **المعارف**: هي مجموع المعلومات المحصل عليها، سواءأكانت نظرية أم تطبيقية؛
- **المهارات**: هي القدرات الذهنية أو العقلية سواءأكانت مكتسبة أم طبيعية؛
- **الكفاءات**: هي مجموع المعارف والمهارات.

يصنف رأس المال البشري إلى رأس المال البشري العام ورأس المال البشري الخاص كما يلي: **(إيمان وصبري، 2019، ص 131)**

- رأس المال البشري العام: يتوافق مع المعرفة التي ليست خاصة بالشركة ولا بوظيفة أو مهمة محددة، هذه المعرفة والمهارات العامة المتراكمة بشكل أساسي من خلال الخبرة المهنية والتعليم.
- رأس المال البشري الخاص: يتوافق مع المهارات والمعرفة التي يتقنها الموظف بناءا على مجموعة من المعرفة والمعرفة الجماعية الخاصة بشركة معينة، ويمنح رأس المال البشري الخاص بالشركة الموظف قدرات مرتبطة إرتباطا مباشرا بالإحتياجات المحددة لشركة معينة، كما يتم بناء رأس المال البشري الخاص بالوظيفة في المقام الأول من خلال التدريب المهني والخبرة العملية.

2. الإفصاح المحاسبيAccounting disclosure:

الإفصاح في المحاسبة هو مصطلح يستخدم ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك المؤسسات الاقتصادية، وهذا يعني أيضاً أن تعرض المعلومات بالتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لُبس أو تظليل. **(المبروك، 2011، ص479).**

فهو عملية توفير المعلومات المالية وغير المالية حول منظمة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين والدائنين، إنه يمكّن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات رشيدة بشأن المركز المالي للمؤسسة وأدائها وآفاقها المستقبلية، ويساعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية أيضًا على تحسين الشفافية والمساءلة في المؤسسة.

3. الإفصاح عن البشري Disclosure of human capital رأس المال

يشير الإفصاح المحاسبي عن رأس المال البشري إلى ممارسة الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية للمؤسسة في بياناتها المالية، بهدف تزويد أصحاب المصلحة بفهم أفضل لقيمة وأهمية رأس المال البشري للمؤسسة، يتضمن الكشف عن معلومات حول المعرفة والمهارات والخبرة وإمكانيات موظفي المنظمة، بالإضافة إلى البرامج والمبادرات المختلفة التي تهدف إلى تطوير هؤلاء الموظفين والاحتفاظ بهم، هذا النوع من الإفصاح أصبح ذا أهمية متزايدة، حيث تدرك المؤسسات الأهمية الإستراتيجية لرأس مالها البشري في تحقيق النجاح على المدى الطويل والنمو المستدام.

العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والإفصاح عن رأس المال البشري هي أن هذا الأخير هو مجموعة فرعية من الأول، ويعد نوعًا محددًا من الإفصاح المحاسبي الذي يركز على العنصر البشري في المؤسسة، وإدراجه في البيانات المالية يعزز مستوى الإفصاح المتعلق بالعنصر البشري ضمن إطار يمكن قياسه وتقييمه بدقة.

4. نموذج التكلفة التاريخية Historical cost model:

عرف Flamholtz التكلفة التاريخية للموارد البشرية على أنها تكاليف الحصول على الموارد البشرية وتنميتهم (Eric, 1974,p.5) وقد تم تطوير هذه الطريقة من قبل Flamholtz, Brummet & pyle سنة 1969 **(Pekin, 1976, P. 195)**، بموجب هذا النموذج فإن تكلفة الموارد البشرية تنقسم إلى قسمين:

قسم يعامل كمصروفات جارية كالرواتب والأجور .... إلخ.

والقسم الآخر يعامل كمصروفات رأسمالية وتشتمل على تلك المصاريف التي تؤدي إلى زيادة النفقات المستقبلية كنفقات التدريب والإختيار والتعيين والتنمية التي يتم إطفاؤها على مدى العمر الإنتاجي للمورد البشري لتحديد نصيب كل فترة منها، ويمثل الجزء المستنفذ منها بقسط الإطفاء السنوي، أما الجزء غير المستنفذ فيتمثل بالجزء المتبقي من التكلفة الأصلية التي تظهره الميزانية مطروحا منه الجزء المستنفذ، ويتم وفق هذا النموذج رسملة هذه المصاريف فهي تعمل على توليد قيمة إقتصادية مستقبلية بعدما كانت تعالج كمصاريف.

وتم تقسيم هذه التكاليف إلى مباشرة وغير مباشرة والتي يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مكونات التكلفة التاريخية للمورد البشري

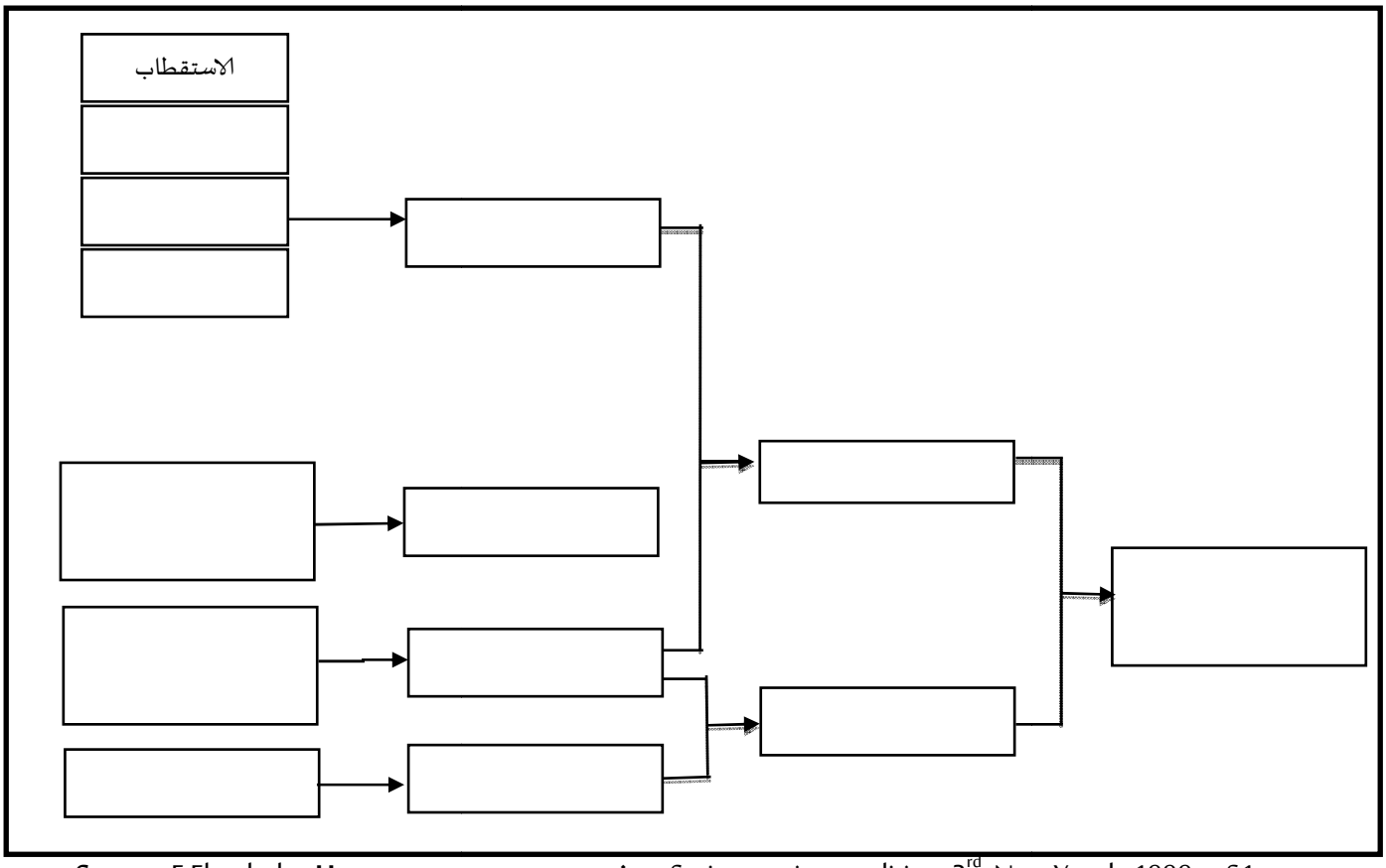

Source: E.Flamholtz, **Human resource accounting**, Springer science edition, 3rd, New Yourk, 1999, p.61.

ثانيًا: دراسة حالة شركة الإسمنت GICA بعين التوتة (تطبيق نموذج التكلفة التاريخية للموارد البشرية)

أولاً: تعريف الشركة محل الدراسة:

شركة الإسمنت عين التوتة بباتنة واحدة من أكبر الإنجازات الصناعية بالجزائر، وهي شركة تابعة للمجمع الصناعي لاسمنت الجزائر «جيكا»، تأسست سنة 1986م، ذات أسهم و برأس مال، تسيير من طرف مجلس إدارة تكون من إطارات لها كفاءة عالية، حيث يصّنف المصنع من أكبر المعامل لصنع الإسمنت بالجزائر، حيث يتربع على مساحة هائلة ببلدية تيلاطو بدائرة سقانة، و تتكون الشركة حسب رحيم نبيل، الرئيس المدير العام للشركة من مقر المديرية العامة الكائن بباتنة وحدة إنتاج الإسمنت ووحدة إنتاج الحصى ببلدية تيلاطو، يضاف لها وحدة توزيع الإسمنت ببسكرة و وحدة توزيع الإسمنت بتقرت بولاية ورقلة، والعديد من المستودعات على غرار مستودع سقانة، عين التوتة، أولاد جلال، لوطاية، وهناك نقاط بيع جديدة على مستوى الولايات الجنوبية، خاصة بولاية إليزي من بينها الدبداب.

كما ينتج المصنع 1 مليون طن من الإسمنت سنويا، تصنع في 5 خزانات، سعة الواحد 8 ألاف طن، و 300 ألف طن من الحصى، يموّن 6 ولايات هي: باتنة، بسكرة، ورقلة، إليزي الوادي، المسيلة، أم البواقي، و غيرها من الولايات، ويتكفل المصنع بنسبة 25 بالمائة من السوق الوطنية، سواء كانت مؤسسات وطنية عامة أو خاصة، زبائن عاديين ومستثمرين.

بخصوص الأسعار التي يباع بها إسمنت عين التوتة، فهي في متناول الجميع، يتم تحديدها من طرف وزارة التجارة، باعتبارها الجهة المعنية قانونا بمراقبة الأسعار وطنيا، غير أن سعر إسمنت هذه الشركة هو الأقل على المستوى الوطني مقارنة بأسعار بعض شركات الإسمنت الأخرى العمومية والخاصة، غير أن الفرق الوحيد، يضيف المتحدث لجريدة «الشعب»، يكمن في الجودة العالية والنوعية الجيدة لإسمنت عين التوتة، الأمر الذي جعل من المصنع قبلة وطنية لكل المستثمرين والزبائن، يضيف المتحدث.

تستقبل دائرة التجارة بالشركة سنويا أكثر من 1000 زبون سنويا و600 زبون من فئة المصّنعين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف ولايات الوطن، غير أن عملية التموين تحظى بأولويات هامة لقطاعات معينة ذات منفعة عامة، تحدّدها السياسة العامة للمجمع على غرار قطاعات السكن، الصّحة، التربية وغيرها ذات الصلة المباشرة بانشغالات المواطن.

تركز الشركة على تثمين الموارد البشرية والمرافقة المستمرة للعمال وتكوينهم مع مستجدات العصر والتكنولوجيا، من خلال التربّصات الدائمة النظرية والميدانية والتبادلات الدورية مع الشركاء في قطاعات مختلفة، كالتكوين المهني وجامعة باتنة، ومركز التكوين بالمجمع الأم، تتم بحسب بلحمادي الذي شغل لوحده 14 منصب منذ تأسيس الشركة، على أساس اختيار النخب العاملة وترقيتها لقيادة المصنع ومختلف مصالحه وفق مردودية العامل وقدرته في إطار إستراتيجية المدير رحيم نبيل، القاضية بتشبيب هرم المسؤوليات.

تطبق الشركة برامج حديثة لتثمين الموارد البشرية من خلال اتفاقيات مشاريع تكوين الكفاءات في مناصب المسؤولية المستهدفة والهامة بالمصنع، ولا تستثني هذه البرامج عمال الورشات، يعتمد المصنع بحسب الشريف

بلحمادي في تسييره على قواعد الصحة والسلامة العالمية لعماله وموظفيه، إلى درجة لا يمكن فيها العبث بقواعد الصحة والسلامة، كما يعتمد المجمع على رؤية أساسية فحواها أن يكون العمال نموذجين من حيث تنفيذ التزاماتهم وتطبيق قواعد السلامة التي من الضروري عدم اختراقها عبر مختلف وحداته الإنتاجية، وتنفذ في ذلك حصص تدريبية للعمال بغرض تحقيق صفر من حوادث العمل وضمان سلامة العمال صحيا وجسديا.

ثانياً: أسباب اختيار تطبيق نموذج التكلفة التاريخية:

حسب النظام المحاسبي المالي فان تحديد طريقة تقييم التثبيتات المعنوية تتم وفق التكلفة التاريخية وباعتبار شركة GICA لا تطبق محاسبة رأس المال البشري وخلو قوائمها المالية من بنود الأصول البشرية فاخترنا تطبيق نموذج التكلفة التاريخية للأسباب التالية:

- تعتبر الأصول البشرية من التثبيتات المعنوية وتطبيقا بما نص به النظام المحاسبي المالي فان تقييمها يكون بطريقة التكلفة التاريخية؛
- سهولة التطبيق نظرا لكون المعالجة المحاسبية تتطابق مع تلك المتبعة في معالجة التثبيتات المادية؛
- إن الاعتماد على بيانات التكلفة التاريخية لقياس الموارد البشرية يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛
- يعتبر نموذج التكلفة هو الأنسب مع الوضع الجزائري بسبب صعوبة تطبيق طرق نموذج القيمة الذي يعتمد على التقديرات والاحتمالات ومعدلات الخصم افتراضية بسبب غياب أسواق نشطة.

ثالثًا: قياس تكاليف الموارد البشرية للشركة باستخدام نموذج التكلفة التاريخية:

إن التكاليف التي تتعلق بالموارد البشرية التي تتحملها شركة GICA في اطار الحصول على مواردها البشرية تتمثل في مصاريف التدريب، التكوين والتعيين باعتبارها المصاريف التي تنفقها على مواردها البشرية، ومن أجل إبراز القيمة الحقيقة للمؤسسة يجب رسملة أعباء جميع الفئات الوظيفية والمهنية في المؤسسة، ولكن عمليا وفي الوقت الحالي في الجزائر لا يمكن ذلك بسبب غياب الإمكانيات المادية وكذلك إشكاليات التحكم المعرفي لمختلف المشرفين على العمل المحاسبي في المؤسسات نتيجة غياب التكوين في هذا المجال ونتيجة غياب نماذج علمية يمكن محاكتها وإسقاطها على مختلف المؤسسات، وعليه استنادا الى نموذج LIKERT في التقييم تحت عنوان السبب والتدخل والنتيجة نقترح رسملة أعباء الإدارة العليا أي مجموعة السبب فقط، وهو ما يتوافق كذلك مع الاطار العام للاتفاقيات الجماعية للعمل أين يحاسب كل مسؤول على مدى تحقيق الأهداف المسطرة في عقده ويحاسب على ذلك، مما يتيح فرصة للتقييم والقياس.(لخضر، 2021، ص ص. 330-331).

وهنا في المؤسسة محل الدراسة فان العدد الإجمالي للموظفين بلغ 95 موظف، أما بالنسبة للإطارات فقط بلغ عددهم 15 إطار.

✓ **رسملة تكاليف الموارد البشرية لسنة 2018:**

وفق هذا النموذج فانه يتم رسملة تكاليف الموارد البشرية بفتح حساب جديد خاص بالاصول البشرية

ضمن الصنف 2 باقتراح حساب 208 (أصول بشرية) وسيكون القيد المحاسبي كالتالي:

ر.ح.م	ر.ح.د	البيان	م.م	م.د
208		أصول بشرية	57340689	
	63×	تكاليف التدريب		20069241
	63×	تكاليف التكوين		14335172
	63×	تكاليف التعيين		8601103
		"رسملة تكاليف الموارد البشرية سنة 2018"		

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الشركة لسنة 2019.

✓ **تسجيل مصاريف إطفاء التكاليف المرسملة لسنة 2018**

يتم تسجيل اهتلاك الموارد البشرية بالاعتماد على التكلفة المرسملة كقيمة أصلية، والعمر الإنتاجي هي الفترة التي تفصل بين تاريخ التعيين وتاريخ التقاعد وذلك بموجب القانون رقم 15/16 المؤرخ في 2016/12/31 الذي ينص على السن القانوني للتقاعد والمتمثل في 55 سنة بالنسبة للمرأة و60 بالنسبة للرجل، ومن أجل معرفة العمر الإنتاجي يجب معرفة تاريخ ميلاد المورد البشري وتاريخ توظيفه وجنسه ومن ثم تطبيق العلاقة التالية:

- بالنسبة للرجل: العمر الإنتاجي= [60 سنة – (سنة التوظيف – سنة الميلاد)]
- بالنسبة للمرأة: العمر الإنتاجي= [55 سنة – (سنة التوظيف – سنة الميلاد)]

أما بالنسبة لتكلفة الأصل البشري الواحد فإنها تحدد بقيمة القيمة الإجمالية للتكاليف المرسملة على عدد الإطارات والتي تساوي 15 إطار وستكون كالتالي:

قيمة الأصل البشري الواحد= 57340689 /15= 3822712.6

والجدول التالي يوضح كيفية حساب العمر الإنتاجي وأقساط الإطفاء:

جدول رقم (01): يوضح حساب العمر الإنتاجي وأقساط الإطفاء

الرقم	سن التقاعد	سنة التوظيف	سنة الميلاد	العمر الإنتاجي للمورد البشري	قاعدة الإطفاء	قسط الإطفاء
01	60	2018	1983	25	3822712.6	152908,50
02	60	2018	1976	18	3822712.6	212372,92
03	60	2018	1986	28	3822712.6	136525,45
04	60	2018	1991	33	3822712.6	115839,78
05	60	2018	1984	26	3822712.6	147027,41
06	60	2018	1982	24	3822712.6	159279,69
07	60	2018	1979	21	3822712.6	182033,93
08	60	2018	1990	32	3822712.6	119459,77
09	60	2018	1986	28	3822712.6	136525,45
10	60	2018	1993	35	3822712.6	109220,36
11	60	2018	1983	25	3822712.6	152908,50
12	60	2018	1984	26	3822712.6	147027,41
13	60	2018	1981	23	3822712.6	166204,90

14	60	2018	1987	29	3822712.6	131817,68
15	60	2018	1980	22	3822712.6	173759,66
المجموع						2242911,41

المصدر : من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الشركة لسنة 2019.

ويكون التسجيل المحاسبي من خلال القيد التالي:

ر.ج.م	ر.ج.د	البيان	م.م	م.د
681		مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيم	2242911.41	
	2808	إهتلاك الأصول البشرية		2242911.41
		"تسجيل قسط الإطفاء لسنة 2018"		

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الشركة لسنة 2019.

رابعاً: التغير في قيم عناصر القوائم المالية للشركة بعد تطبيق نموذج التكلفة التاريخية:

إن تطبيق نموذج التكلفة التاريخية على شركة GICA باعتبار التكاليف المرتبطة للموارد البشرية مصاريف رأسمالية تطفئ على السنوات المتوقع الاستفادة من هذه الموارد البشرية، وليست جارية تحمل في نفس السنة التي اتفقت فيها هذه التكاليف يؤدي حتما الي تغيير في طبيعة وقيم عناصر القوائم المالية للمجمع، وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال تتبع هذا التغير.

1- التغير في قائمة المركز المالي:

من خلال الجدول أدناه يتضح جليا التغير في عناصر قائمة المركز المالي من خلال ادراج بند جديد فيها، الذي يعبر عن التكاليف الخاصة بالموارد البشرية تحت اسم " الأصول البشرية" والمقدرة بـ: 57340689 دج أي بنسبة 100% وذلك لعدم وجود أصول معنوية في الشركة قيل تطبيق محاسبة الراس البشري، هذا مادى الى ارتفاع في مجموع الأصول الى 356081818.1 بنسبة 19.2%.

أما بالنسبة لجزء الخصوم فان إدراج الأصول البشرية أدى الى زيادة قيمة الأموال الخاصة بقيمة 57340689 دج، هذا بعد إدراج حساب صافي الاستثمار في الأصول البشرية (الأصول البشرية – اهتلاك الأصول البشرية).

جدول رقم (02): قائمة المركز المالي للأصول قبل وبعد إدراج محاسبة الموارد البشري

الوحدة: (1) دج

الأصول	المبلغ الصافي قبل إدراج محاسبة الموارد البشرية	المبلغ الصافي بعد إدراج محاسبة الموارد البشرية	الفوارق	%
الأصول غير الجارية				
فارق الاقتناء	0.00	0.00		
أصول بشرية	-----	57340689	+57340689	+100%
التثبيتات المعنوية	8 166,67	8 166,67		
التثبيتات العينية	234 212 864,94	234 212 864,94		
تثبيتات مالية	9 272 919,17	9 272 919,17		عدم وجود أثر
مجموع الأصول غير الجارية	243 493 950,78	300834639.7	+57340689	+23.5%
الأصول الجارية				
المخزونات والجاري إنجازها	42 320 288,36	42 320 288,36		
الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	0.00	0.00		
المدينون الآخرون	9 773 641,24	9 773 641,24		
الضرائب وما شابهها	0.00	0.00		
ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	0.00	0.00		عدم وجود أثر
الموجودات وما يماثلها				
توظيفات وأصول مالية جارية	0.00	0.00		
الخزينة	3 153 248,75	3 153 248,75		عدم وجود أثر
مجموع الأصول الجارية	55 247 178,35	55 247 178,35		
المجموع العام للأصول	298 741 129,13	356081818.1	+57340689	+19.2%

المصدر: بناء على معلومات من مديرية المحاسبة والمالية للشركة- سنة 2019

الجدول رقم (03): الميزانية العامة للخصوم قبل وبعد إدراج محاسبة الموارد البشرية

الوحدة: (1) دج

الخصوم	المبلغ الصافي قبل إدراج محاسبة الموارد البشرية	المبلغ الصافي بعد إدراج محاسبة الموارد البشرية	الفوارق	%
رؤوس الأموال الخاصة				
صافي الاستثمار في الموارد البشرية	----	55097777.6	+55097777.6	%100
رأس المال الصادر	120 516 000,00	120 516 000,00		عدم وجود أثر
راس المال غير المطلوب	0.00	0.00		
العلاوات والاحتياطات	1 305 309,11	1 305 309,11		
النتيجة الصافية	7 548 945,34	7 548 945,34		
الترحيل من جديد	16 932 654,42	16 932 654,42		
المجموع	146 302 908,87	201400686.4	+55097777.6	%37.6
الخصوم غير الجارية				
قروض وديون مالية	100 254 163,55	100 254 163,55		عدم وجود أثر
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	0.00	0.00		
ديون أخرى غير جارية	0.00	0.00		
مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا	0.00	0.00		
المجموع	100 254 163,55	100 254 163,55		
الخصوم الجارية				
موردون وحسابات ملحقة	2 057 806,89	2 057 806,89		عدم وجود أثر
الضرائب	11 789 941,37	11 789 941,37		
ديون أخرى	22 663 072,26	22 663 072,26		
خزينة الخصوم	15 673 236,19	15 673 236,19		
المجموع	52 184 056,71	52 184 056,71		
المجموع العام للخصوم	298 741 129,13	353838906.7	+55097777.6	%18.4

المصدر: بناء على معلومات من مديرية المحاسبة والمالية للشركة - سنة 2019

2- التغير في قائمة الدخل (حسابات النتائج)

من خلال الجدول أسفله نلاحظ التغير واضح في هذه القائمة من خلال إدراج بند جديد حول الأصول البشرية وذلك من ناحية نقصان التكاليف المتعلقة بالموارد البشرية والمقدرة بـ: 573406.89 دج من أعباء المستخدمين، كما يتم إطفاء حساب اهتلاك الأصول البشرية بالقسط السنوي هذا ما يؤدي الى انخفاض في التكاليف الإجمالية وبالتالي زيادة النتيجة النهائية.

الجدول رقم (04): جدول قائمة الدخل قبل وبعد إدراج محاسبة الموارد البشرية

الوحدة: (1) دج

الحساب	المبلغ الصافي قبل إدراج محاسبة الموارد البشرية	المبلغ الصافي بعد إدراج محاسبة الموارد البشرية	الفوارق
المبيعات والمنتجات الملحقة	103663448,58	103663448,58	
إنتاج الدورة	103663448,58	103663448,58	
مشتريات مستهلكة	37769866,84	37769866,84	
خدمات خارجية وخدمات خارجية أخرى	3542946,14	3542946,14	
استهلاكات الدورة	41312812,98	41312812,98	
القيمة المضافة للاستغلال	62350635,60	62350635,60	عدم وجود فوارق
أعباء المستخدمين	57340688,94		
الضرائب والرسوم	2458331,00		
إجمالي فائض الاستغلال	2551615.66	1978208.77	573406.89-
المنتجات العملياتية الأخرى	7087667,51	7087667,51	
الأعباء العملياتية الأخرى	6024,62	6024,62	
مصاريف الإهتلاكات والمؤونات	1330857.97	1308427.89	22429.11-
النتيجة العملياتية	8302400.58	77289936.69	573406.89-
منتوجات مالية	0,00	0,00	
أعباء مالية	63365,24	63365,24	
النتيجة المالية	8239035,34	8239035,34	
النتيجة العادية قبل الضرائب	8239035,34	7665628.45	573406.89-
الضرائب المدفوعة على النتيجة العادية	690090,00		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	7548945,34		
النتيجة الصافية للدورة	7548945,34	8122352.23	573406.89

المصدر: بناء على معلومات من مديرية المحاسبة والمالية للشركة - سنة 2019

النتائج والتوصيات:

من خلال هذه الدراسة قمنا بتطبيق محاسبة رأس المال البشري على مصنع الإسمنت GICA بعين التوتة باتنة وذلك بالاستعانة بنموذج التكلفة التاريخية ولقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات نوضحها كالتالي

النتائج :

خلصت الدراسة إلى نتائج التالية :

- سيسهم تضمين معلومات حول قيمة رأس المال البشري في القوائم المالية في الحصول على قوائم مالية صادقة وموثوقة، والتي تمكّن المؤسسة من تقديم معلومات دقيقة حول وضعيتها المالية ونتائج أعمالها بشكل صحيح وموثوق، مما يمكّن جميع الأطراف المعنية من الاعتماد عليها؛
- من الضروري وجود نموذج قياس يأخذ بعين الاعتبار الجوانب القانونية والمحاسبية فيما يتعلق بكيفية الإبلاغ والكشف عن قيمة رأس المال البشري؛
- إن تطبيق محاسبة رأس المال البشري في مصنع الإسمنت GICA بعين التوتة من خلال القياس المحاسبي لهذه الموارد وفق نموذج التكلفة التاريخية احدث تغيرات جوهرية وإيجابية في القوائم المالية اذ أدت الى زيادة أصول الشركة، كما أن رسملة التكاليف المرتبطة بالموارد البشرية أدت الى تخفيض التكاليف المحملة؛
- إن محاسبة راس المال البشري تضفي القيمة الحقيقية للمؤسسات، فهي تحقق مبدأ الإفصاح القائم على ضرورة توفر القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية والتي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية.

التوصيات :

في ضوء النتائج المتوصل إليها من هاته الدراسة فإنه يمكن تقديم المقترحات التالية:

- ضرورة إنشاء وإعتماد معايير جزائرية للمحاسبة والتدقيق في مجال محاسبة رأس المال البشري للمؤسسات الاقتصادية؛
- على الجهات الوصية في الجزائر لاسيما المجلس الوطني للمحاسبة الاطلاع على تجارب الدول السابقة في تحقيق متطلبات إدراج رأس المال البشري في القوائم المالية السنوية وتكييف البيئة الجزائرية لذلك؛
- ينبغي لمسيري المؤسسات الاقتصادية الاهتمام بالمورد البشري ونشر ثقافة الإبداع والابتكار للإستفادة من هذا المورد الثمين ورفع قيمة المؤسسة؛
- ضرورة إستغلال توصيات البحوث الأكاديمية التي تناولت محاسبة رأس المال البشري.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. بوحديد ليلى. (2016)، **دور محاسبة الموارد البشرية في قياس عائد الاستثمار في تدريب رأس المال البشري بالمؤسسة الصناعية - دراسة حالة**، مجلة أبعاد إقتصادية، 6(1). جامعة بومرداس، الجزائر، ص ص 104- 105.
2. سمير سليمان عبد الجمل.(2021) ، **رأس المال البشري ودوره في تحقيق التميز المؤسسي في البنوك العاملة في مدينة دورا**، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 4 (1) ، جامعة جيجل ، الجزائر، ص266.
3. سي محمد لخضر. (2021). **تصور نظري لقياس قيمة الموارد البشرية في ظل توجه الفكري نحو الرسملة**. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 5(2).
4. المبروك، ا. ز. (2011). **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**. الرياض: دار المريخ للنشر.
5. هرموش إيمان ، و مقيمح صبري . (2019). **أثر رأس المال الفكري على تنمية الابداع في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة كوندور الكترونيك**-. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 5(1).

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Eric, F. (1974). Human resource accounting: A review of theory and research. journal of management studies, 11.(1)
2. Fatma Bulut, S. B., Arzu , Ç. Ö., & Emel , E. (2020). Human Resource Disclosures in Corporate Annual Reports of Insurance Companies: A Case of Developing Country. Sustainability, 1-20.
3. Govand , A., & Nabaz , A. N. (2021). The impact of Human resource management practice on Organizational performance. International journal of Engineering, Business and Management (IJEBM), 5(1), 35-47.
4. Jalal, Z. K., abdelrazak, A. m., & Adil, H. M. (2020). detention and evaluation of effective digital communication of drug on human body. Cihan university erbil scientific journal, 04.(01)
5. Mohammad , P., & Sadegheh , N. H. (2016). A Review of the Role of Human Capital in the Organization. 3rd International Conference on New Challenges in Management and Organization: Organizationand Leadership. Dubai: Elsevier Ltd.
6. Pekin, O. (1976). Application of human resource value model: A field study. accounting organizations and society,

اهتمام مهني المحاسبة في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية IFRSفي ظل إعتمادها في النظام المحاسبي المالي(SCF)– دراسة ميدانية لعينة من مهني المحاسبة و التدقيق بولايتي سطيف و جيجل.

د.كبيش محمود. أستاذ -محاضر أ- جامعة جيجل- مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة-
ط/د بومخلوف عبد العزيز. جامعة–جيجل- مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة-

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر بمستجدات بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي بعد أكثر من 10 سنوات من تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي(SCF) المستمد في جوهره من المعايير الدولية للإبلاغ الماليIAS/IFRS، بالإضافة إلى معرفة أراء المهنيين بخصوص توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري. لتحقيق أهداف الدراسة تم إجراء دراسة ميدانية على عينة قدرها 46 من مهني المحاسبة والتدقيق بولايتي سطيفو جيجل- باستعمال الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية. تم استخدام برنامج(SPSS22) لمعالجة البيانات المتحصل عليها. لتحليل النتائج تم الاعتماد على المتوسطات و الانحرافات المعيارية لمعرفة إتجاه الاستجابة.كما تم استخدام اختبار T للعينة الوحيدة (One Sample T Test)-للتأكد من صحة الفرضيات المصاغة. خلصت الدراسة إلى أن مهني المحاسبة في الجزائر ليس لديهم اهتمام معتبر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بالإضافة إلى أنهم يعتبرون ان النظام المحاسبي المالي لا يتوافق تماما مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS.

الكلمات المفتاحية:(SCF)، مستجدات .IAS/IFRS. مهنيو المحاسبة في الجزائر.

Abstract:

The aim of this study is to identify the extent to which the Algerian Accounting Professionals are interested in Knowing the new About IFRS, and to what extent the SCF is Compatible with IFRS according to the Algerian Accounting Professionals (After more than 10 years adopting the financial accounting system (SCF), which is essentially derived from the International Financial Reporting Standards IAS / IFRS. To achieve the objectives of the study, an empirical study was conducted on a sample of 46 accounting and auditing professionals in the state of Sétif - using the questionnaire as a tool for collecting primary data. The Software (SPSS22) was used to process the obtained data. We used, mean and standard deviations to find out the direction of the responses. The (One Sample T Test) was also used to test the validity of the formulated hypotheses. The study found that the Algerian Accounting Professionals are not really interested in Knowing news about IFRS, the study also find that the Algerian Accounting Professionals consider that SCF is Not really Compatible with IFRS

Keys words:Algerian Accounting Professionals, SCF, Updates, IAS/IFRS.

أولا : المقدمة و الدراسات السابقة:

1- المقدمة

لقد عرفت المحاسبة في الجزائر منذ استقلالها حالة من عدم الاستقرار، نتيجة التغيرات التي ميزت المناخ السياسي و الاقتصادي في البلاد، حيث عرفت المحاسبة تاريخيا في الجزائر ثلاثة مراحل أساسية[1]، بداية بمرحلة ما بعد الاستقلال و في سنة 1962 تم اصدار 157-62 في 31 ديسمبر 1962 و التي تنص على السماح باستعمال القوانين المطبقة خلال الحقبة الفرنسية إلا القوانين التي يمكن أن تؤثر على السيادة الوطنية، و على هذا الأساس تم الإبقاء على القوانين المنظمة للحياة الاقتصادية بما فيها المخطط المحاسبي الشامل الجزائرو الذي تم اعتباره الإطار المحاسبي في 1957 (PCG). وعليه فالحكومة الجزائرية قررت الحفاظ على المخطط المحاسبي الموروث من الحقبة الاستعمارية و ذلك حفاظا على الاستقرار الاقتصادي.

بعد ذلك، قامت الحكومة الجزائرية بتبني نظام اقتصادي موجه ، مما جعل PCG عاجز و غير فعال من حيث توفير المعلومة بمختلف القطاعات و مستعملي المحاسبة في الجزائر، و على هذا الأساس تم اتخاذ قرار بضرورة استحداث نظام محاسبي جديد مكان PCG يتماشى و متطلبات السنة الاقتصادية الجديدة[2]، كانت أولى المحاولات سنة 1969 و ذلك بتشكيل لجنة مهمتها تنحصر في إعداد مخطط محاسبي جديد، أعمال هذه اللجنة لم تر النور مثلما كان متوقعا ظهور أعمالها في قانون المالية 1970 الذي أعطى تصور لانطلاق التطبيق سنة 1971 غير أن أعمال هذه اللجنة توقفت قبل انطلاق أجال 1971 .[3]

بعدها قامت الجزائر بفتح ورشات عمل بالتنسيق مع خبراء دوليين، حيث توجت هذه المجهودات باستحداث المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، [4] أي بعد سنتين من انشاء اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASC) ، بحيث ان الهدف الأساسي للمخطط المحاسبي الوطني هو توفير المعلومة المحاسبية خدمة للاقتصاد الاشتراكي الذي ميز تلك الحقبة و هو ما اعطى الصفة الكلية للمعلومة المحاسبية خلال هذه الفترة (1971-1992) و هي المرحلة الثانية من مراحل تطور المحاسبة في الجزائر[5]، مرة أخرى الجزائر تجد نفسها امام تغيرات اقتصادية سوف تلقى بآثارها على مجال المحاسبة، و هذه المرة التغيير الجدري الذي سوف تعرفه الفلسفة الاقتصادية في البلاد و ذلك بتبني النهج الرأسمالي او الحرية الاقتصادية، حيث ان طبيعة PCN تجعل منه غير قادر على تأدية دوره في الاقتصاد بتوفير المعلومات المحاسبية و المالية المساعدة في عملية اتخاذ القرار، و هنا انطلقت المرحلة الثالثة في

[1] www.ifac.org/Mr laminehamdigeneralisateurla profession comptableenalgerie ,consulter le 30 juin 2011

[2] Samir marouani,(**le projet du nouveau système comptable financier algérien**, mémoire de magister, école supérieur de commerce-Alger- 2007) p 57

[3] Samir marouani, **op-cit**, p 58

[4] A.kadouri, A.mimech **; cours de comptabilité financière** ,Edition ENAG,2009;p 47

[5] Imane ben yakhlef, (2010), **le système comptable algérien, étude comparative avec les pays de l'Europe de l'est les organismes de normalisation comptable internationale**, revue de recherche n° 08, p27

مجال تطوير المحاسبة في الجزائر و ذلك سنة 2001 (المرحلة الثالثة) ، حيث بدأ التفكير في وضع نظام محاسبي يتماشى مع طموحات الحكومة الجزائرية، خاصة ما صارت تعرفه الجزائر من ديناميكية و انفتاح اقتصادي، صار وجود نظام محاسبي يتماشى مع هذه التغيرات اكثر من ضروري، حيث عملت الحكومة على توفير المناخ المناسب لتهيئة المحيط المحاسبي و الانتقال الى المحاسبة الدولية من اجل مساعدة المؤسسات الجزائرية على الولوج الى الأسواق الدولية، و كذلك تحفيز الاستثمارات الدولية في الجزائر،بحيث عملت الحكومة الجزائرية عن طريق الوزارة المكلفة بالمالية على تأسيس المجلس الوطني للمحاسبة CNC سنة 1996،[1] هذا المجلس اخد على عاتقة مهمة اصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر، و كذلك اعداد مشروع المخطط المحاسبي المالي سنة 2007. بحيث ان هذا الأخير في 05 سبتمبر 2001 قام بتحديد الأهداف العامة للنظام المحاسبي المالي، وقد توجت هذه العملية بالموافقة على مشروع النظام المحاسبي المالي على مجلس الحكومة بتاريخ 12 جويلية 2006، و عرضه على أعضاء المجلس الوطني الشعبي من اجل تدارسه و الموافقة على تبنيه، و هو ما تم فعلا حيث صادق عليه وفق القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.[2]

حيث ان النظام المحاسبي المالي SCF عمل على تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر مع المعايير المحاسبة الدولية، حيث قام بتبني مجموعة من القواعد التقنية و المفاهمية،[3] ترتبط بالمبادئ و القواعد المحاسبية و ذلك من اجل سد القصور الذي كان يميز المخطط المحاسبي الوطني[4]، و إعطاء دفع اكبر لوظيفة المحاسبة في المنشآت الجزائرية، بحيث صار النظام المعلومات المحاسبي يتصدر المشهد في عملية اتخاد القرار، بفضل التحديثات و كذلك الشروط الصارمة التي تفرضها المعايير المحاسبة الدولية، خاصة ما تعلق بجودة نظام المعلومات المحاسبي و أهدافه العامة، و كذلك الخصائص النوعية و طرق القياس و الإفصاح، حيث ان المعايير المحاسبة الدولية و في اذار برنامج يقظة خاص، تعمل دوريا على تحديث نظم المحاسبة بما يخدم جمهور مستعملي القوائم المالية، و كذلك ممارسي مهنة المحاسبة بما يصادفونه يوميا من إشكاليات متعلقة بالإفصاح والقياس المحاسبي، حيث ان هذه الهيئة المحاسبية الدولية لم تتوقف عن تطوير نظام المعايير منذ نشأتها سواء كان ذلك هيكليا (التنظيم الداخلي للمكتب، كيفيات و مراحل اعداد مشروع المعيار المحاسبي) او من حيث المعايير المحاسبية نفسها، سواء كانت معايير المحاسبة الدولية او معايير الإبلاغ المالي (حذف بعض المعايير و استحداثها بأخرى و وضع معايير جديدة)، و علية فان المنشآت الجزائرية امام حتمية التكيف مع مختلف التغيرات التي تحدث في مجال المعايير المحاسبة الدولية. وفي ظل هذه المعطيات نطرح **الإشكالية الرئيسة التالية:**

[1] المرسوم التنفيدي 96-318 المتعلق باشاء مجلس المحاسبة

[2] Samir marouani .**op-cit**.p 70

[3] Samir marouani , op-cit, p 92

[4] عقاري مصطفى, (2005)، **مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة**، أطروحة دكتوراه،غير منشورة جامعة سطيف، ص-ص 69-76

- **إلى أي مدى يهتم مهنيو المحاسبة والتدقيق في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRSفي ظل اعتمادها في النظامالمحاسبي؟**

الفرضية الأساسية

- **مهنة المحاسبة في الجزائر وبمختلف مكوناتها تواكب بشكل مستمر مختلف التحديثات والتغيرات التي تطرأ على البيئة المحاسبية في محيطها الدولي.**

1-1- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة ان مختلف مهنيو المحاسبة في أي نظام اقتصادي امام الزامية التكيف مع التغيرات التي تحدث في المجال المحاسبي خاصة ما تعلق بتوفير المعلومات الضرورية لعملية اتخاذ القرار، فالتطور الذي عرف مجال المعلومات، جعلت من مهمة المحاسبة المورد الأساسي لهذه الأخيرة ليس من حيث الكم وانما من حيث الكيف وفق الشروط الصارمة التي صارت تطبقها الأسواق المالية.

2-1- اهداف الدراسة

إن ما يميز المعايير المحاسبة الدولية، هو سرعة التكيف مع التطور و المتغيرات التي تعرفها خاصة الأسواق المالية و أسواق رؤوس الأموال، بحث ان هذه الأخير ظهرت في بداية الامر في بيئة مالية متطورة و سريعة التغير و متطورة، و هو ما اثر على وجودها ، بحيث اهنها صارت تعمل و باستمرار على التكيف مع المستجدات التي تحدث في بيئتها خدمة لوظيفة توفير المعلومة، حيث تعمل من خلال وظيفتها على تقديم معلومات مالية ذات جودة تخضع لخصائص و شروط معينة، من اجل تشجيع انتقال رؤوس الأموال و الاستثمارات خدمة لتطوير الاقتصاد العالمي، و لهذا نجد ان اغلب دول العلم قد توجهت نحو تبني معايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي الدولي.

3-1- الدراسات السابقة

أ- **دراسة " خالد جفال"**،أطروحة دكتوراه تحت عنوان **" تأثير اتجاهات وظيفة الاعلام المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على قواعد وأساليب القياس المحاسبي للبيانات المالي –دراسة مقارنة بين SCFو IFRS "**بجامعة **" فرحات عباس –سطيف"**، بحيث توصل الباحث الى ان الدول التي تبنت المعايير المحاسبة الدولية و معايير الإبلاغ المالي الدولية تعرف مجموعة من الصعوبات خاصة ما تعلق بمسايرة الاتجاهات الحديثة في مجال الإعلام المحاسبي و العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية المؤثرة فيه.

ب-دراسة " Ali Uyar و Ali HaydarGungormus " سنة 2013، بتركيا، تحت عنوان: Perception and Knowledge of AccounitngProfessionals on IFRS for SME : Evidence fromTurkey"حيث عالجت الدراسة مدى معرفة المحاسبين المهنيين و اطلاعهم على المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال توزيع استبيان صمم لذات الغرض، حيث تم الحصول على 128 استجابة قابلة لتحليل، و خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن قلة الدورات التدريبية و التكوينية المنظمة من طرف الهيئات المهنية بغرض تأهيل مهنيالمحاسبة،كانت عائقا مهما في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بصفة عامة، بالإضافة إلى عدم تمييز الغالبية بين المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS و المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS for SMEs.

ج- دراسة " **Sharadsharma Mahesh Joshi Monika Kansal** " أجريت بالهند سنة 2017 تحت عنوان " **IFRS adoption challenges in developing economies: an Indian perspective** " حيث هدفت الدراسة إلى معرفة تصور مهني المحاسبة (معدي القوائم المالية) و الموظفين في القطاع المصرفي (متخذي القرارات) في الهند بخصوص تحديات و آفاق اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS من خلال استخدام استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الاولية، حيث تم جمع 192 اجابة قابلة للتحليل، خلصت الدراسة إلى تثمين المهنيين للمجهودات المبذولة من طرف المنظمات المهنية، فيما تحفظت على كفاية التكوين و التأطير ، التكلفة، و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، في حين أشارت الدراسة إلى الوعي الكبير من طرف مهني المحاسبة و المصرفيين بتحديات اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

د- دراسة : " **Mohammad Nurunnabi** " أجريت بالسعودية سنة 2018 تحت عنوان " **PerceivedCosts and Benifits of IFRS adoption in SaoudiArabia : and ExploratoryStudy** " حيث تم استخدام المقابلة و تحليل الوثائق كأداة لجمع و تحليل البيانات من خلال تنظيم حوارات مع العاملين في مجال المحاسبة في المؤسسات المدرجة في البورصة، المدققين العاملين في أربع أكبر شركات التدقيق المحلية في السعودية، و الأكاديميين الجامعيين المختصين،

خلصت الدراسة إلى أهمية اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي رغم تكاليف اعتمادها، كما أشارت الدراسة إلى نقص تكوين المهنيين المحاسبين في مجال IFRS ، بالإضافة إلى ذلك، خلصت الدراسة إلى أن قلة الأبحاث التي تعنى بموضوع تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي يعتبر عائقا كبيرا أمام التطبيق الفعال للمعايير.

ثانيا- الدراسة الميدانية

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم إجراء الدراسة الميدانية من خلال توزيع الاستبيان(أداة الدراسة) على عينة من مهني المحاسبة على مستوى مكاتب الدراسات المحاسبية و مكاتب التدقيق بولايتي سطيف و جيجل، حيث سيتم تجزئة التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ إلى أي مدى يهتم مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS؟
- ✓ إلى أي مدى يقر مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر بتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية IFRS؟

فرضياتالبحث: للإجابة علىالتساؤلاتالمذكورة أعلاهسيتم صياغةفرضياتالبحثالتالية:

- ✓ يهتم مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS بدرجة مهمة.
- ✓ يقر مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر بتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية IFRSبدرجة معتبرة.

1-**مجتمع و عينة الدراسة** : يتمثل مجتمع الدراسة في مهني المحاسبة(محاسبين معتمدين، محافظي حسابات و خبراء محاسبين، مستشارين جبائيين، متربصين أو موظفين لدى مكاتب المحاسبة و التدقيق) بولايتي سطيف و جيجل .تم اختيار العينة بطريقة عشوائية ، من خلالتوزيع 80 استمارة، على مستوى مكاتب المحاسبة و التدقيق بولايتي سطيف و جيجل، تم استرجاع 48 استمارة ، و من بين الاستمارات التي تم استرجاعها تم الاستغناء عن أثنتين لعدم صلاحيتها للتحليل .

2- **أدة الدراسة:**لقد تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بدراسة مدى تأثير النظام المحاسبي المالي على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في ظل تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي، حيت تم اعتماد مقياس ليكرت اخماسي لقياس إجابات المستجوبين (غير موافق بشدة، موافق، موافق بدرجة أقل، موافق، موافق بشدة) وقمنا بتقسيم الاستبيان إلى 03 أجزاء

-**الجزء الأول:** يتعلق بالمعلومات الشخصية للمبحوثين (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الصفة المهنية، عدد سنوات الخبرة)

- **الجزء الثاني يتعلق بمتغيرات الدراسة:** و ينقسم إلى محورين.

أ- **المحور الاول :** و يتعلق بقياس مدى اهتمام مهنيي المحاسبة في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، من خلال صياغة 05 عبارات

ب- **المحور الثاني :**تقيس عبارات المحور آراء مهنيي المحاسبة في الجزائر حول مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS من خلال أربع عبارات.

03-عرض المتغيرات الشخصية للمبحوثين:

جدول رقم : (01) توزيع العينة حسب مختلف المتغيرات

متغير الجنس		
الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	36	%78.3
أنثى	10	%21.7
المجموع	46	100%
توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر		
مابين 25 و 30سنة	09	19.60%
مابين 31 و 40سنة	15	32.6%
مابين 41 و 50 سنة	15	32.60%
أكبر من 50	07	%15.20
المجموع	46	100%
توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الدراسي و التكوين		
ليسانس	14	30.40%
ماستر	16	34.80%
ماجيستير	03	6.50%
دكتوراه	08	17.40%
تكوين متخصص	05	10.90%
المجموع	46	100%
توزيع أفراد العينة حسب متغير' عدد سنوات الخبرة المهنية		
أقل من 05 سنوات	10	%21.70
من 05 إلى 10 سنوات	15	%32.60
من 11 إلى 20 سنة	13	%28.30
أكثر من 20 سنة	08	%17.40
المجموع	46	%100

توزيع أفراد العينة حسب متغير الصفة المهنية		
محاسب معتمد	07	%15.20
محافظ حسابات	15	%32.60
خبير محاسبي	05	%10.90
موظف بمكتب محاسبة	14	%30.40
متربص بمكتب محاسبة	04	%08.70
مكتب خبير و مستشار جبائي	01	%02.20
المجموع	46	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات الـ SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الذكور بلغت 78.3% في حين نسبة الإناث 21.7%. كما يتضح أيضا أن أعلى نسبة هي للفئة العمرية (31- 40 سنة) و الفئة (41- 50 سنة) ب 15% لكل منها ، تليها الفئة (25-31 سنة) ب 09 % في الأخير الفئة (أكبر من 50 سنة) بـ 07%. أما بانسبة لمتغير المستوى فيتضح أن معظم المستجوبين حاصلين على مستوى الماستر أو الليسانس (بنسب 34.80 و 30.40 %) على التوالي، ثم حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة 17.40% يليها أصحاب التكوين المتخصص بـ 05%. إن حصولنا على عينة متنوعة التكوين الأكاديمي إلى غاية مستوى الدكتوراه يعطي أهمية أكبر للدراسة من حيث الفهم العميق لعبارات الاستبيان و المساهمة الفعالة و الجادة في الاستجابة.من الجدول أعلاه دائما ، يتبين أن أغلبية المستجوبين لديهم خبرة تفوق 05 سنوات و هو ما يعزز معرفة أكثر بالنظم المحاسبية و بالتالي جودة الاستجابات، كما أن نسبة الذين خبرتهم تقل عن 05 سنوات ستكون مساهمتهم فعالة خاصة من خلال ربطهم للتكوين النظري مع بداية العمل الميداني بغية فهم آليات عمل نظام المعلومات المحاسبي. بالنسبة لمتغير الصفة المهنية فقد جاءت النتائج علىالنحو التالي: محافظي الحسابات الأكثر مشاركة بـ نسبة 32.60 %، تليها فئة الموظفين بالمكاتب المهنية بنسبة 30.40 %، لتليها فئة المحاسبين المعتمدين ب نسبة 15.20 % ، فيما احتلت فئة الخبراء المحاسبين المركز االرابع ب 10.90% قبل فئة المتربصين بـ نسبة 8.70 %، فيما شارك مستشار جبائي واحد بنسبة 2.20 % .

4- صدق و ثبات أداة الدراسة : للتأكد من مدى صلاحية الاستبيان للدراسة، تم تقديم الاستبيان للتحكيم قبل مباشرة العمل على ثلاث محكمين و بعد الأخذ بعين الاعتبار كل التوجيهات تم إعداد الاستبيان ، و إرسالة إلى المهنيين الذين تم اختيارهم (تم الإشارة سابقا لذلك)، أما التأكد من ثبات أداة الدراسة فتم باستخدام معامل ألفا كرونباخ و كانت النتائج حسب الجدول التالي:

الجدول رقم : (02) معاملات الثبات ألفا كرونباخ بالنسبة لكل محور و بالنسبة للاستمارة ككل

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات لكل محور
اهتمام مهني المحاسبة في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية IFRS	05	0.754
مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية IFRSحسب مهني	04	0.899
الاستبيان ككل	09	0.830

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الـ SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل **الثبات ألفاكرونباخ** لكل محور و للاستبيان ككل كان أكبر من 62%و هذه النتيجة تعتبر كمؤشر لصلاحية أداة الدراسة أي (الاستبيان) ، أي في حالة ما إذا تم استجواب نفس أفراد العينة و في نفس الظروف فإن83% من أفراد العينة المدروسة ستكون لهم نفس الإجابة.

5-اختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة نوع الإختبارات التي يتم إجراؤها على البيانات، يتم اختبرا التوزيع الطبيعي، و بما ان العينة أقل من 50، فإن الاختبار الذي يتم الإعتماد عليه هو اختبار: Shapiro-Wilk ، بعد إجراءالإختبار على عبارات الاستبيان تم الحصول على قيمةSig : 0.318 ، مستوى المعنوية المفترض 0.05، و بالتالي فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، و عليه يتم الإعتماد على الاختبارات المعلمية في في اختبار الفرضيات

06-عرض النتائج الوصفية: بغرض معرفة اتجاهات المستجوبين قمنا بحساب المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل عبارة عن طريق معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS22 و قمنا بتفرغها في الجدول التالي:

جدول رقم (03) قيم المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاجابة
المحور الأول : اهتمام مهني المحاسبة في الجزائر بمستجادت المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS				
01	يهتممسؤولالمكتبالمهنيبالإطلاعوتجديدالمعلوماتبخصوصالمعاييرالدوليةللإبلاغالمالي	3.17	1.08	موافق بدرجة أقل
02	يهتممسؤولالمكتبالمحاسبيبالدوراتالتكوينيةالتيتنظمبهدفالتحكمفيالفهموالتطبيقالجيدللمعاييرالدوليةللإبلاغالمالي	3.24	1.09	موافق بدرجة أقل
03	يهتممسؤولالمكتبالمهنيبالمشاركةفيالملتقياتالوطنيةوالدوليةالتيتهدفإلىالدراسةومناقشةمستجداتالمعاييرالدوليةللإبلاغالمالي	3.13	1.04	موافق بدرجة أقل
04	يتلقىموظفوالمكتبدوراتتكوينيةتهدفإلىتطويرمهاراتهمفيفهمالمعاييرالدوليةللإبلاغالماليبطريقةسليمة	2.60	0.90	موافق بدرجة أقل
05	تزدادثقةمستخدميالمعلوماتالمحاسبيةفيجودةالخدماتالمهنيةالتييقدمهاالمحاسبونعندالتحكموالاهتمامبالمعاييرالدوليةللإبلاغالمالي.	3.7	1.00	موافق بدرجة أقل
	المحور الأول:	**3.17**	**0.73**	موافق بدرجة أقل
المحورالثاني : مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS حسب مهني المحاسبة في الجزائر				
06	تنسجمبدائلالقياسالمتاحةفيالنظاماالمحاسبياليالجزائريمعتلكالمعتمدةفيمعاييرالمحاسبةالدولية	3.09	0.94	موافق بدرجة أقل

07	تتوافققواعدالتقييموالإدراجالواردةفيالنظاماالمحاسبياالماليالجزائريالخاصةبعناصرالأصولا لمختلفة،معالمعاييرالدوليةللإبلاغالمالي	3.15	0.0.79	موافق بدرجة أقل
08	تتوافققواعدالتقييموالإدراجالواردةفيالنظاماالمحاسبياالماليالجزائريالخاصةبعناصرالخصو مالمختلفة،معتلكالواردةفيالمعاييرالدوليةللإبلاغالمالي	3.21	0.87	موافق بدرجة أقل
09	تتوافقالقوائماالماليةالمعدةوفقالنظاماالمحاسبياالمالي،معماتقتضيهاالمعاييرالدوليةللإبلاغالمالي	3.28	0.75	موافق بدرجة أقل
المحور الثاني		**3.18**	**0.73**	موافق بدرجة أقل

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات الـSPSS

7- : التعليق على النتائج الوصفية .

7-1- المحور الأول : اهتمام مهنيي المحاسبية في الجزائر بمستجادت المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، من خلال الجدول اعلاه يلاحظ ان متوسط المحو الاول هو 3.17 و بمقدار تشتت صغير قدره 0.74، و هو ما يعني أن مهنيي المحاسبة يقرون باهتمامهم بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS بدرجة محتشمة، و بمتوسط ينتمي إلى الفئة "موافق بدرجة أقل 2.60-3.39).

7-2- المحور الثاني: مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS، من خلال الجدول اعلاه يلاحظ ان متوسط المحو الثاني هو 3.18 و بمقدار تشتت صغير قدره 0.73، و هو ما يعني أن مهنيي المحاسبة موافقون على ان النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعايير الدو لية للإبلاغ المالي IFRS و لكن كذلك بدرجة محتشمةو بمتوسط ينتمي إلى الفئة "موافق بدرجة أقل 2.60-3.39).

8- إختبار الفرضيات:لاختبار صحة الفرضيات، نقوم بصياغة الفرضيات بالنسبة لكل محور على أساس فرضية صفرية و فرضية بديلة أي:

H0 : ليس هناك معنوية إحصائية للفرق بين المتوسط الافتراضي للمجتمع و متوسط استجابات العينة : **H1**:هناك معنوية للفرق بين المتوسط الافتراضي للمجتمع و متوسط استجابات العينة. الإختبار المناسب في هذهالحالة هو اختبار (T test pour échantillon unique) إختباراللعينةالوحيدة للفرق بين متوسط المحور و القيمة المتوسطة الافتراضية للمجتمع التي تمثل الدرجة المتوسطة لسلم ليكرت، و بما أنه تم استخدام سلم ليكرت الخماسي فإن المتوسط هو 03

8-1-إختبار الفرضية الأولى :يهتم مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS بنفس الطريقة السابقة و باستعمال اختبار t للعينة الواحدة نأخذ :**H0:**لا يهتم مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي .IFRSبالقدر الكافي.

H1 : يهتم مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS بقدر مهم.

بعد المعالجة على برنامج SPSS نحصل على الجدول الموالي

جدول رقم(04) اختبار t للعينة الواحدة- المحور الأول

Statistiques sur échantillonuniques				
	N	Moyenne	Ecart Type	MoyenneErreur Standard
المحورالأول	46	3,1739	0,73104	0,10779

Test Sur Echantillon Unique						
	Valeur de test=3					
	t	ddl	Sig.(bilateral)	Difference Moyenne	Intervalle de Confiance de la différence à 95%	
					Inferieur	superieur
المحور الأول	1.614	45	0.114	1.7391	0.0432-	0.3910

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه، و بما أن**sigأكبر 5%**فإنهلا توجد دلالة معنوية للفرق بين المتوسط الافتراضي للمجتمع و متوسط الاستجابات لعينة الدراسة بخصوص عبارات المحور ،و بالتالي رفض الفرضية البديلة(H1) و قبول الفرضية الصفرية (لا يهتم مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي .IFRS، بقدر كاف) فمن خلال المتوسط الحسابي لاهتمام مهنيي المحاسبة و التدقيق في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRSيساوي 3.17 و هو قريب جدا من المتوسط الافتراضي حسب سلم ليكرت الخماسي الذي يساوي 3 ، وهذا يدل على أن مهنيي المحاسبة يقرون باهتمامهمبمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRSو لكن بدرجة محدودة، من خلال العبارات التي تمت الإجابة عليها و التي تعبر عن مختلف أوجه الإهتمام بمستجدات هذه المعايير.

8-2-إختبار الفرضية الثانية : يرى مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ الماليIFRS

H0: لا يرى مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي بدرجة معتبرة

H1:يرى مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ الماليبدرجة معتبرة

جدول رقم(05) اختبار t للعينة الواحدة- المحور االثاني

Statistiques sur échantillonuniques				
	N	Moyenne	Ecart Type	MoyenneErreur Standard
المحور الثاني	46	3.1848	0.7391	0.10836

Test Sur Echantillon Unique						
		Valeur de test=3				
				Difference Moyenne	Intervalle de Confiance de la différence à 95%	
	t	ddl	Sig.(bilateral)		Inferieur	superieur
المحور الثاني	1.705	45	0.095	0.18478	0.0335-	0.4030

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه، و بما أن**sigأكبر من 5%**فإنه لا توجد دلالة معنوية للفرق بين المتوسط الافتراضي للمجتمع و متوسط الاستجابات لعينة الدراسة بخصوص عبارات المحور،و بالتالي رفض الفرضية البديلة(H1)) و قبول الفرضية الصفرية(H0)(لا يرى مهنيو المحاسبة و التدقيق في الجزائر أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي بقدر معتبر)، فمن خلال المتوسط الحسابي لقياس آراء مهنيي المحاسبة حول مدى توافقالنظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي 3.18IFRS و هو منخفض مقارنة بالمتوسط الافتراضي (قريب جدا منه)حسب سلم ليكرت الخماسي الذي يساوي 3 ، وهذا يدل على أن مهنيي المحاسبة يرونان النظام المحاسبي المالي يتوافق مع النظام المحاسبي الماليو لكن بدرجة محدودة، و ذلك بناءا على العبارات الواردة في المحور الثاني.

الخاتمة :

من خلال القراءة المتأنية لنتائج التحليل الإحصائي و بعد اختبار الفرضيات التي تم صياغتها للإجابة على الإشكالية المطروحة فإنه يمكن القول ان أن نتائج التحليل معبرة عناهتمام أقل لمهنيي المحاسبة و التدقيق في الجزائر بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS(متوسط حاسابي قدره3.17)و هي تقع في المجال " موافق بدرجة أقل"، و هو ما يمكن تفسيره بناءا بعض الملاحظات التي تم جمعها من خلال السؤال المفتوح في آخر الاستبيان الذي كان مخصصا لإبداء المهنيين لمختلف آرائهم بخصوص الموضوع، حيث عبر بعض المهنيين عن عدم وجود بيئة مناسبة تماما لتطبيق النظام المحاسبي المالي، خاصة ما يتعلق بقواعد القياس المتاحة في النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى قصر المدة (حوالي 10 سنوات) منذ البداية الفعلية لتطبيق النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى ذلك فقد أشار بعض المهنيين إلى ان النظام المحاسبي المالي لم يتم تحيينه ليواكب المستجدات الحاصلة في المعايير الدولية للإيلاغ المالي IFRS.

من خلال النقاط المذكورة أعلاه يمكن إدراج بعض التوصيات :

ضرورة الاهتمام أكثر بمعرفة أسباب و خلفيات عدم اهتمام مهنيي المحاسبة و التدقيق بمعايير IFRS ، و ذلك من خلال فتح نقاش مهني من خلال التنسيق بين الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة المحاسبة المتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبة بمختلف اللجان المشكلة له، ;و المنظمات المهنية المختلفة في ميدان المحاسبة و التدقيق بهدف تشجيع المهنيين على المشاركة في الدورات التكوينية و الملتقيات و تنظيمها، لفتح نقاشات مختلفة بخصوص توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بالإضافة إلى تحيينه و إيجاد سبل قانونية لإضفاء المزيد من المرونة عليه و إخضاعه للتحيين بصفة دورية مثل ما يحدث مع معايير .IFRS. في الأخير، و نظرا لكون الدراسة شملت عينة مصغرة من مهنيي المحاسبة، فإن هذا يجعل من ذات الموضوع قابلا للدراسة على عينة اوسع ، كما يمكن أن تكون النتائج المتوصل إليها منطلقا لإجراء دراسات للتعرف على خلفيات قلة اهتمام مهنيي المحاسبة و التدقيق بمستجدات المعايير الدولية للإبلاغ المالي.IFRS.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- المرسوم التنفيذي 96-318 المتعلق باشاء مجلس المحاسبة-1996 -
- عقاري مصطفى, **مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني للمحاسبة**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة سطيف،2005

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية:

- A.kadouri, A.mimech **; op-cit** ;**cours de comptabilité financière** ,Edition ENAG,2009p 47
- Imane ben yakhlef, **le système comptable algérienétude comparative avec les pays de l'Europe de l'est les organismes de normalisation comptable internationale**,*revue de recherche* n° 08/2010.
- laminehamd, generalisateurla profession comptableenalgerie , www.ifac.org,consulter le 30 juin 2011
- Nurunnabi, Mohammad. "Perceived costs and benefits of IFRS adoption in Saudi Arabia: An exploratory study." *Research in Accounting Regulation* 30.2 (2018): 166-175.
- Samir marouani, **le projet du nouveau système comptable financier algérien**, mémoire de magister, école supérieur de commerce-Alger- soutenu en 2007.
- Sharma, Sharad, Mahesh Joshi, and Monika Kansal. "IFRS adoption challenges in developing economies: an Indian perspective." *Managerial Auditing Journal* (2017).

  Uyar, Ali, and Ali HaydarGüngörmüş. "Perceptions and knowledge of accounting professionals on IFRS for SMEs: Evidence from Turkey." *Research in Accounting Regulation* 25.1 (2013): 77-87.

النظام المحاسبي الماليSCF و المعايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS/IAS من فجوة الاختلاف الى آفاق التحيين

Financial Accounting System SCF and International Financial Reporting Standards IAS/IFRS : From the gap of differences to the horizons of updates

طالبة دكتوراه. ارزقي مريم/ المدرسة العليا للتجارة/ الجزائر
PhD student.Arezki meriem/ the higher school of commerce / Algeria
أستاذ محاضر ا. هامل عبد المالك /المدرسة العليا للتجارة/ الجزائر
Dr.Hamel abdelmalek /the higher school of commerce /Algeria

ملخص الدراسة:

سعت الجزائر إلى الإنفتاح على العالم من خلال تبني النظام المحاسبي المالي SCF في إطارإصلاح نظامها المحاسبي الا انه بعد أكثر من 10 سنوات من التطبيق لم يتم تحديثه على عكس المعايير الدولية، النظام المحاسبي المالي الجزائري استوحي من المعايير الدولية IFRS رغم ذلك هناك اختلافات بين هاذين المرجعين

وفي صدد تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري ليواكب المعايير الدولية، تهدف هاته الدراسة الى اجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير IAS/IFRS وتحديد أوجه الاختلاف بينهما لنتمكن من استخراج آفاق تحيين هذا النظام

يسعى هذا البحث الى الإجابة على إشكالية ما مدى اختلاف النظام المحاسبي المالي SCFومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS؟ وماهي افاق تحيين SCF؟

إعتمدنا في هاته الدراسة على منهج وصفي لتعريف المفاهيم الأساسية ومنهج إستقرائي متعلق بدراسة المقارنة

لقد اشارت نتائج الدراسة الى وجود فجوة عميقة بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير الابلاغ الدولية IFRS حيث كان السبب الرئيسي هو عدم التحيين في كل مرة مما دفع بنا الى ذكر افاق التحيين حتى نتمكن من تقليص هاته الفجوة ونواكب المعايير الدولية

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي SCF، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS, الإختلاف المحاسبي، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

Abstract:

Algeria had endeavoured to Opening up to the world through the adoption of the financial accounting system SCF as part of accounting system reforms, and after more than 10 years of application; it has not been update in contrast to the international standards. In fact, the international financial reporting standards IAS/IFRS inspire this system, despite this; there are differences between these two references.

In the process of updating the Algerian financial accounting system to keep up with the international standards, this comparative study aims to clarify the differences between the two references in order to indicate the horizons of updating this system

The present study attempt to response the problematic of what are the key differences between the SCF and the international standards IAS/IFRS? Which opportunities of updating the SCF?

This research relied on the descriptive approach in presenting the concepts and inductive approach in issuing the comparative study

The results of the study indicated that there is a deep gap between the Algerian financial accounting system and the International Financial Reporting Standards (IFRS), where the main reason was the lack of update each time, which prompted us to mention the update horizons so that we can reduce this gap and keep pace with the international standards

Keywords: The Algerian financial system SCF, the international accounting standards IAS/IFRS, accounting differences, International Accounting Standards Board IASB

Introduction:

The objective of international accounting standards has always been to make the world a small village to facilitate economic transactions between all countries, and on this basis, countries began to adopt these international standards, the adoption of IFRS by the European Union in 2005 represented a strategic shift

The Algerian financial accounting system joined these countries, as it took the first initiative to comply with international standards in 2010, but this step was not sufficient as the International Accounting Standards Board made several updates, which the Algerian financial accounting system did not.

The study problematic:

In order for the Algerian financial accounting system to be fully compatible with Algerian accounting standards, the problem of the study is to try to answer the following two questions:

- ✓ What are the differences that have created a gap between the Algerian financial accounting system and international accounting standards?
- ✓ What are the perspectives that lead to updates of this system?

The Study objectives:

This study aims to identify the points of divergence between international reporting standards and the Algerian financial accounting system as well as to give the necessary perspectives to update this system.

The importance of the study:

The importance of this study stems firstly from the need to modernize the financial accounting system, which has widened the gap between it and international accounting standards.

Second, the recent crises have proven the need for globalization in all areas to facilitate solidarity and cooperation among countries

Study hypotheses:

In light of the study problem, its objectives and its importance, the hypotheses of the present study can be formulated as follows:

- Since the financial accounting system was issued in 2007, it was based on the International Accounting Standards for the year 2004, so it has not adopted the International Standards for Financial Reporting
- One of the highlights of the modernization of the financial accounting system is the creation of a special committee to undertake this process

Study approach:

The comparative descriptive approach was used. As it is more suitable for the objectives of the present study,

I. Definition of basic concepts of study :

1. the concept of SCF

- **In economic terms:**

It is a system for regulating financial information that allows the storage, classification, evaluation and recording of numerical data base and display statements that reflect an honest picture of the financial situation and the entity's property, Effectiveness and the status of his treasury at the end of the fiscal year. (الجريدة الرسمية للجمهورية الدمقراطية الشعبية الجزائرية، 2007)

- **In legal terms:**

It's a combination of procedures and regulatory texts That regulates financial and accounting work for Institutions obliged to apply it in accordance with the provisions of the law and according to agreed international accounting standards, The new accounting law aims to define a defective financial accounting system is called at the heart of the legal text "financial accounting"as well as conditions and how to apply it. (سعيداني محمد السعيد، 2018)

- **Conceptual framework for the financial accounting system:**

Article 06 of Act No. 07-11 of 25 November 2007 stipulates that: The financial accounting system **SCF** contains a conceptual framework for financial accounting, accounting standards and a code of accounts allows for the preparation of financial statements based on generally recognized accounting principles

(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقرطية الشعبية,2007)

Article 8 of the same Act stipulates that: Accounting standards determined at two points:

- Rules for the valuation and calculation of assets, liabilities, burdens and products
- Content and presentation of financial statements

(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقرطية الشعبية,2007)

Article 30 of Executive Decree 08-156 presenting the accounting standards of the financial accounting system in the form of four blocks; althought, the manner in which it is applied will be determined by another executive decision.

(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقرطية الشعبية,2008)

Decision No. 71 dated July 20, 2008 and issued on 25/03/2009, Came to determine how to apply article 30 of Executive Decree No. 08-156

(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقرطية الشعبية,2009)

Figure N° 01: Assignments received in SCF's accounting system that concern accounting standards (Prepared by the researcher)

- **Financial Accounting System Regulatory Framework:**

In the following, we show the most important of what has been Issued by the Ministry of Finance and the National Council of Accounting for the Regulatory Framework

(مرحوم، 2020،)

- Ministry of Finance instruction No. 02 dated 29/10/2009 : Supported by the National Accounting Scheme's Account Approach Schedule to Financial Accounting System Accounts
- National Accounting Council 's methodological note CNC : 9 methodological notes issued by the National Accounting Council for the first application of the financial accounting system

Bellow a table showing the National Accounting Council's methodological notes

Table N°0 1: methodological notes of the National Accounting Council (2020 ,شنايت بلال)

The year	The date of issue	The number	The title of the note
2011	28/12/2011	02	Note of methodology for the first application of the financial accounting system: intangible fixed assets
	07/06/2011	08	Note of methodology for the first application of the financial accounting system: financial assets and liabilities
	05/05/2011	06	Note of methodology for the first application of the financial accounting system: non-operating expenses and income, the transfer of PCN expense accounts.
	26/03/2011	05	Note of methodology for the first application of the financial accounting system: employee benefits
	20/03/2011	04	Note of methodology for the first application of the financial accounting system: tangible fixed assets

2010	28/12/2010	03	Note of methodology for the first application of the financial accounting system: stocks
	23/12/2010	1-1	Note of methodology for the first application of the financial accounting system: in Arabic language
	09/10/2010	01	Note of methodology for the first application of the financial accounting system
	04/05/2010	07	Note of methodology for the first application of the financial accounting system: long-term contracts

- Opinions of the National Accounting Council: The National Council of Accounting issued 45 texts, all of which it called opinions, by studying the content of those texts, it is clear that most of them are just answers. Issued by the Accounting and Professional Standards Committee, To answer questions and concerns of users of financial statements , Only five texts can be considered to have risen to the point of opinion That they have created solutions for some accounting treatments or interpreted some important treatments.

These opinions are shown in the following table:

Table N°02: National Accounting Council's texts adapted as opinions (2020 ,مرحوم)

The number	The date of issue	The subject of opinion
89	10/03/2011	Plan and Rules for the Conduct of Accounts and Presentation of Financial Statements of Insurance and Reinsurance Entities
17042013	17/04/2013	Accounting registration of Tax on the combined result
23042013	23/04/2013	employee benefits
10062014	10/06/2014	Deferred taxes
04012017	04/01/2017	long-term contracts

2. What are the International accounting Standards for Financial Reporting:

- **Concept of international financial reporting standards (IAS/IFRS):**

✓ Defenition of IAS Accounting Standard:

IAS are accounting principles that have become internationally accepted, it Improve and harmonize systems, accounting standards and procedures relating to the ways in which an enterprise present its financial statements (2008,سيد عطا الله السيد)

The following table show the list of IAS valid to date:

Table N°03: List of international accounting standards IAS in force (IFRS Foundation,https://eifrs.ifrs.org/eifrs/Menu)

The standard	the title of the standard
IAS1	Presentation of financial statements
IAS2	Statements of Cash flows
IAS8	Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors
IAS10	Events after the Reporting Period
IAS12	Income Taxes
IAS16	Property, Plant and Equipment
IAS19	Employee Benefits
IAS20	Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance
IAS21	The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates
IAS23	Borrowing Costs
IAS24	Related patry disclosures
IAS26	Accounting and Reporting by Retitrement Benefit Plans
IAS27	Separate Financial Statements
IAS28	Investments in Associates and Joint Ventures
IAS29	Financial Reporting in Hyperinflatuionary Economies
IAS32	Financial instruments: presentation
IAS33	Earning per shre
IAS34	Interim Financial Reporting
IAS36	Impairment of Assets
IAS37	Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets
IAS38	Intangible assets
IAS40	Investment Property
IAS41	Agriculture

✓ Defenition of IFRS International Financial Reporting Standards :

International Financial Reporting Standards are standards previously called Internation accounting standards, Criteria defining the method of accounting treatment and the disclosure of each element of the financial statements as the standard is th e best way to do something (طلال محمد الجحاوي وآخرون, 2009)

The table below clarify the list of IFRS in force:

Table N°04 List of International Financial Reporting Standards IFRS in force (IFRS Foundation, https://eifrs.ifrs.org/eifrs/Menu)

The standard	the title of the standard
IFRS 1	First-time adoption of international financial reporting standards
IFRS 2	Share-based payment
IFRS 3	Bussines combination
IFRS 4	Insurance Contracts
IFRS 5	Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations
IFRS 6	Exploration and Evaluation of Mineral Resources
IFRS 7	Financial Instruments : disclosure
IFRS 8	Operating Segments
IFRS 9	Financial Intruments
IFRS 10	Consolidated Financial Statements
IFRS 11	Joint Arrangements
IFRS 12	Disclosure of Interests in Other Entities
IFRS 13	Fair Value Measurment
IFRS 14	Regulatory Deferral Accounts
IFRS 15	Revenue from contracts with customers
IFRS 16	Leases
IFRS 17	Insurance contracts

3. Definition of international accounting standards bored IASB :

The IASB is an independent group of experts with an appropriate mix of recent practical experience in setting accounting standards, in preparing, auditing, or using financial reports, and in accounting education. Broad geographical diversity is also required. The IFRS Foundation *Constitution* outlines the full criteria for the composition of the IASB (IFRS Foundation,https://eifrs.ifrs.org/eifrs/Menu)

II. The gap between the IAS /IFRS standards and the Financial Accounting System:

In this section, we will determine the points of divergence between the SCF and IAS/IFRS by comparing them and highlighting the gape that emerged after 2010

Table N°05 the the gap of differences between the Algerian financial system SCF and International Financial Reporting Standards IFRS (prepared by the researcher)

IFRS	*SCF*
- IFRS1 The International Accounting Standards Board (IASB) has issued the IFRS1 "the Adoption of international reporting standards for the first time" It determines how to move from current standards to international standards	- Ministerial Instruction No. 02 dated 29 October 2009 identified Qualifications and procedures for implementing the transition from the national accounting paln to the financial accounting system; we find this last relatively adhered to this standard ; However, IFRS1 has been amended several times, which is considered absent under the financial accounting system.
- IFRS 2 This standard has come to recognize and measure payment on stocks	- The Financial Accounting System (SCF) did not meet this criterion except for simple parts measuring the subject matter and referring to it under IAS33 Or in terms of financial instruments without any update after 2004
- IFRS 3" Bussines combination " concerning the merger-related operations it Includes both merger and union and control, This standard does not recognize negative goodwill « Badwill »	- The financial accounting system dealt with the grouping of establishments in the event of control using the full consolidation method , For the difference in acquisition or goodwill the SCF Consider it as an amortizable intangible ass The financial accounting system stipulates that badwill shall be recorded in non-current assets under a separate heading in asset depreciaition ; Although this standard was issued in 2014, the financial accounting system implicitly referenced it narrowly, which contributed to the emergence of a gap
- IFRS 4 "Insurance Contracts" This standard requires any entity that issues insurance contracts to disclose data relating to those contracts,	- The Algerian legislator has issued Notice No. 89 of March 10, 2011 on the presentation of financial statements of insurance companies, It showed a significant gap in the area of disclosure of insurance contracts

- IFRS 5 "Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations" This standard has devoted sufficient detail to all cases of this type of asset	- The SCF It did not stipulate the need to include them as separate items in the balance sheet and income statement. As for assets that are disposed of, they are removed from the balance sheet. In addition, the financial accounting system did not include the recognition, measurement and disclosure of non-current assets.
- IFRS 6 "Exploration and Evaluation of Mineral Resources" This standard came about because mineral rights and resources such as oil and natural gas are excluded from the scope of IAS 16	- The financial accounting system implicitly referred to these activities in the paragraphs dealing with the subject of intangible assets, It has not provided an adequate framework for this type of asset
- IFRS7 " Financial Instruments : disclosure" In this standard, disclosures are separated from the presentation of financial instruments	- On the other hand, the financial accounting system dealt with disclosure in the financial statements of banks , In addition to issuing Several accounting-related laws specific to banks and relating to the accounting journal, preparation and publication of financial statements and even internal control, but the updates included in IFRS7 were not addressed.
- IFRS 8"Operating Segments" This standard requires institutions to provide disclosures that enable users of its financial statements to evaluate the nature of their economic activities	- Whereas, the financial accounting system has indicated, by the decision of July 26, 2008, the additional information necessary for a better understanding of the financial statements, And to the sectorial importance ; However, it did not specify the conditions and how to do it
- IFRS 9 " Financial Intruments" Its purpose is to establish principles for the preparation of financial reports for financial assets and liabilities	- The financial accounting system has not taken into account the changes in this standard and is still based on the previous provisions
- IFRS 10 Consolidated Financial Statements The objective of this standard is to issue a single standard on consolidation in order to remove inconsistencies and certain complexities for special cases	- The financial accounting system has partially adopted this standard, and the difference is that it relies on book value measurement for business combinations by acquisition, unlike international standards which adopt fair value measurement for these activities.
- IFRS 11 " Joint Arrangements " This standard sets out the rights and obligations of the parties to joint agreements	- The financial accounting system has issued paragraphs that meet some of the requirements of this standard, but it has not met all of the implementation requirements of this standard

- IFRS 12 "Disclosure of Interests in Other Entities" The purpose of this standard is to consolidate into a single standard the disclosure of all information that must be provided about participation in branches, partnerships and associated institutions.	- SCF Since the application until now, no paragraph or rule has been published that refers to what is indicated in the core of this standard, or that is at least complementary to the paragraphs related to disclosure in the same area.
- IFRS 13 "Fair Value Measurment" This is a special standard on how to measure fair value to establish a unified framework for measuring fair value and provides guidance on measuring fair value	- SCF The financial accounting system has incorporated the concept of fair value allocated to paragraphs without adjusting its provisions or conditions of application or a standard of its own.
- IFRS 14 "Regulatory Deferral Accounts This is an interim voluntary standard intended to improve the comparability of financial statements of institutions engaged in modified regulatory activities	- We note that the financial accounting system is still experiencing difficulties in applying the 2004 version and has not yet reached the new update
- IFRS 15 "Revenue from contracts with customers" This standard specifies a five-step process for recognizing revenue from contracts with customers	- There was no new version in the SCF that complied with what was stated in this standard
- IFRS 16 "Leases" This is one of the latest standards published in the list of international reporting standards aimed at developing a single approach to lease accounting	- The financial accounting system was relatively compliant with the requirements and guidance contained in the standard, but was not compliant with the new updates
- IFRS 17 Insurance contracts This criterion came as a second step for the development of insurance contracts, after checking all the issues related to the concepts	- The financial accounting system has not received any corresponding publication or amendment to the preceding paragraphs that serve the subject

III.The horizons of updates:

Based on what has been presented above, and to ensure compatibility between the financial accounting system and developments in the international accounting environment, the following elements must be available: (عنون فؤاد,2021)

- open channels of communication with relevant and effective international bodies through a program of support and technical assistance and cooperation.With countries that have previous experiences and take advantage of them, thus reducing costs, efforts and time
- Set up a committee to monitor developments and participate in the development of comments on the draft amendments or new standards. Especially since the IASB opens the discussion to interested parties, in addition to studying the expected impact of these amendments and the possibility of application.

and potential impacts

- Initiate a study of the applicability, and this is done by developing a plan that includes minimizing the potential damage at each level and The quality of financial statements, accounting and auditing services, and the economic effects on stakeholders;
- Upstream work on involving all stakeholders through meetings and training sessions, and integrating change into Education and professional training programs
- The development of a plan for the integration of these changes or new standards begins with the awareness of the objectives of this change and training and ends With support during the application process, with a guarantee of assistance and advice according to clear communication modalities
- The need to review and update the financial accounting system: The main objective of the adoption of the financial accounting system was to harmonize accounting practices in Algeria with international accounting standards, and on the basis of the above, subjecting international standards to regular updates. permanent, which makes it imperative to carry out updates at the same pace and format for the financial accounting system.
- Urge companies implementing accounting programs to take into account and embody the various new concepts introduced by the financial accounting system, and to develop mechanisms for monitoring and evaluating the compatibility of accounting programs in the market with the financial accounting system

Conclusions and Recommendations:

At the end of this study, it was clear that

- the financial accounting system had many shortcomings in relation to international reporting standards, for example, IFRS1 showed us that the accounting system was partially compliant with what was stated there, as it was only at the stage of transition to international standards, but it had not been updatedThe same is true for other standards.
- The problem was not keeping up with the evolution, and that's why the Ministry of Finance had to update it and take serious measures, including opening networks to communicate with international bodies to get the necessary and required assistance to reach the degree of compatibility with international standards and openness to the world.
- A process of updating the financial accounting system must be conducted in order to Compatibility with the evolution of International Financial Reporting Standards.

Hypothesis tests:

- As for the first hypothes , which states that Since the financial accounting system was issued in 2007, it was based on the International Accounting Standards for the year 2004, so it has not adopted the International Standards for Financial Reporting **it is false**, because through a comparative study, it was found that some accounting standards are partially or almost completely identical to the financial accounting system,
- As for the second hpothes, which states one of the highlights of the modernization of the financial accounting system is the creation of a special committee to undertake this process **it is a correct hpothes**, because it will help to allocate experienced tires abroad that will help us to accelerate the modernization process.

Reference list:

List of Arabic references:

1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(2007). القانون رقم 11-07 يتضمن النظام المحاسبي المالي، المطبعة الرسمية، الجزائر،74 , 3-6.
2) سعيداني احمد السعيد، رزيقات بوبكر. (2018). مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS. دراسة تحليلية تقييمية (مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية بجامعة الاغواط)، جامعة المسيلة، الجزائر، 03.
3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(2008). المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 27، 11-05.
4) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .(2009). القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، المطبعة الرسمية، الجزائر، 19، 03-91.
5) محمد الحبيب مرحوم. (2020). الإطار الفكري للنظام المحاسبي المالي الجزائري، النشر الجامعي الجديد بتلمسان، الجزائر
6) شنايت بالل، حبيش علي. (2022). مقارنة النظام المحاسبي المالي SCFبالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS.دراسة مقارنة(مجلة الاكادمية للدرسات الجتماعية و الإنسانية)، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر14،,25-3
7) السيد عطا الله السيد. (2008). المفاهيم المحاسبية الحديثة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
8) طلال محمد الجحاوي واخرون. (2009). اساسيات المعرفة المحاسبية، دار اليازوري، الأردن.
9) عنون فؤاد، ضويفي حمزة. (2021). توجه الجزائر نحو تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية. (مجلة البشائر الاقتصادية)، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 02.

List of French references:

10) **https://eifrs.ifrs.org/eifrs/Menu**
11) **/http://www.cnc.dz**

آليات تحيين بيئة المحاسبة العمومية في الجزائر لتحقيق جودة الافصاح المحاسبي في القطاع العام

Mechanisms to revitalize the public accounting environment in Algeria to achieve the quality of accounting disclosure in the public sector

د.العايب سهام/ جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل/ الجزائر
ط.د.العايب فارس /المركز الجامعي أفلو/ الجزائر

ملخص الدراسة:

لقد زاد الاهتمام بموضوع الإفصاح المحاسبي في السنوات الأخيرة من قبل الجهات العلمية والمهنية المحاسبية لتوفير بيانات، معلومات وأسس قياس يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف القرارات وتحقيق المزيد من الملائمة والثقة في القوائم المالية. وشمل الافصاح المحاسبي القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات والمعدة وفق أسس النظام المحاسبي المالي (SCF)، وكذا القوائم المالية الخاصة بالدولة والتي يجب أن تعد وفق معايير المحاسبة العمومية في القطاع العام (IPSAS).

وعليه فقد جاءت مساعي الحكومة الجزائرية نحو الإصلاح المحاسبي والموازني العمومي بتوافق كبير مع ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مما يحتم عليها مراعاة المتطلبات الضرورية واللازمة الواجب توفيرها، وتذليل كل المعوقات التي قد تعترضها محليا من أجل اعتمادها وتبنيها، بما يضمن نجاحا ملموسا حيال التجسيد الفعلي لهذه الاستراتيجيات الكبيرة والمدروسة نحو الإصلاح المالي الحكومي، وتجلت هذه المساعي بالدرجة الأولى في مشروع اصلاح نظام المحاسبة العمومية، وكذا الاصلاح العضوي لقوانين المالية (LOLF).

الكلمات المفتاحية: المحاسبة العمومية،الإفصاح المحاسبي، القانون العضوي 15/18، معايير المحاسبة الدولية.

Abstract:

Interest in the issue of accounting disclosure has increased in recent years by scientific and professional accounting bodies to provide reliable data, information and measurement bases in making various decisions and achieving more relevance and confidence in the financial statements. The accounting disclosure included the financial statements issued by the institutions and prepared according to the principles of the financial accounting system (SCF), as well as the financial statements of the state, which must be prepared according to the public accounting standards in the public sector (IPSAS).

Accordingly, the Algerian government's endeavors towards accounting and public budget reform came in great agreement with what was stated in the International Public Sector Accounting Standards, which requires it to take into account the necessary and necessary requirements that must be provided, and to

overcome all obstacles that it may encounter locally in order to adopt and adopt them, in a way that guarantees tangible success in the face of The actual embodiment of these large and well-studied strategies towards governmental financial reform. These endeavors were manifested primarily in the project to reform the public accounting system, as well as the organic reform of the laws of finance (LOLF).
Keywords: public accounting, accounting disclosure, organic law 15/18, international accounting standards.

مقدمة:

تعد المحاسبة العمومية القناة الرئيسية التي تمر عبرها كل السياسات المالية للدولة، فهي تكتسي أهمية بالغة في تنفيذ برامج التنمية للدولة، حسب آراء كل الخبراء المختصين في هذا الميدان، ومنهم خبراء الأمم المتحدة الذين لازالوا يؤكدون على ضرورة فعالية نظام المحاسبة العمومية كعنصر أساسي في التنظيم الإداري للدولة، وعليه فإنه من الواجب أن يكون نظام المحاسبة الحكومية نظاما ديناميكيا حتى يتلاءم مع ما يتطلب منه ليكون قادرا على إنتاج بيانات محاسبية ذات مصداقية وموثوقية، ولذلك فإنه من الضروري أن يعتمد النظام المحاسبي العمومي في الوحدات الحكومية على التبويب المحاسبي للميزانية (الموازنة) العامة كأساس لترجمة العمليات الخاصة بنشاط وحدات القطاع العمومي (الحكومي،) وبالتالي يقع عليه عبء تقديم التقارير والمعلومات المالية التي تعكس أثر تنفيذ هذا النشاط، ومنه يمكن القول أن الإدارة المالية العمومية ترتكز على نظامين أساسيين لها، الأول يتمثل في النظام المحاسبي العمومي والثاني ممثلا في الميزانية العمومية، وتكمل وظيفة كل واحد منهما وظيفة الآخر، وهذا ما يتطلب وجود علاقة وثيقة ومترابطة بينهما.

الجزائر أصبحت معنية كغيرها من الدول بتبنِّي نظام محاسبي عمومي فعّال يضمن تسييرا راشدًا للمداخيل، ويلبي حاجيات عدة مستعملين من معلومات مالية في ظل مبادئ الحوكمة ويوفر قوائم مالية ذات مصداقية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية لكافة الهيئات العمومية ومختلف وزارات الدولة، كما يبرز قدرتها على التحكم في موازنتها العامة. وعليه فقد شرعت في جملة من الاصلاحات من أجل تحيين بيئة محاسبتها العمومية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ابتداء من سنة 2006، وكان صدور القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية ثمرة هاته الاصلاحات .

الاشكالية :

بناءا على ما سبق ذكره سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الآليات والإجراءات التي اعتمدتها الجزائر من أجل تهيئة بيئة محاسبتها العمومية من أجل تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام؟

الأسئلة الفرعية: تندرج تحت السؤال الرئيسي السابق مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ما هو واقع المحاسبة العمومية في الجزائر؟ وكيف يتم الافصاح المحاسبي في القطاع العام؟
- ما هي أهم الاصلاحات التي عرفها نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ؟
- هل بيئة المحاسبة العمومية في الجزائر كفيلة بتحقيق جودة الافصاح المحاسبي بما يتوافق مع معايير IPSAS؟

تقسيم الدراسة: من أجل الاجابة على الاسئلة السابقة وتبيان الأهداف المذكورة أعلاه سنتناول في ورقتنا البحثية هاته النقاط التالية:

- أولا: الاطار النظري للمحاسبة العمومية والافصاح المحاسبي في القطاع العام
- ثانيا: إصلاحات نظام المحاسبة العمومية في الجزائر
- ثالثا: آليات تحقيق جودة الافصاح المحاسبي في ظل اصلاحات نظام المحاسبة العمومية

أولا: الإطار النظري للمحاسبة العمومية والافصاح المحاسبي في القطاع العام

1- مفهوم المحاسبة العمومية : تعددت تعاريف المحاسبة العمومية وهذا بتعدد المدارس الفكرية ومنها نذكر ما يلي:

" هي إحدى فروع المحاسبة تهتم بدراسة المبادئ التي تحكم عمليات التقدير والتسجيل والتقرير المحاسبي عن الأنشطة التي تقوم بها الحكومات" (مسعى، 2012، ص 25)

يعرفها القانون الجزائري رقم 90.21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، في مادتيه الأولى والثانية على أنها:" تلك الأحكام التنفيذية العامة التي تطبق على الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات طابع الإداري. كما يحدد هذا القانون التزامات الآمرين بالصرف و المحاسبين العموميين كل فيما يخصه و كذا مسؤولياتهم و تطبق هده الأحكام كذلك على تنفيذ و تحقيق الإيرادات و النفقات العمومية و عمليات الخزينة و كدا نظام محاسبتها"

.تعرف أيضا على أنها: " المحاسبة العمومية هي إحدى فروع المحاسبة التي تقوم على مجموعة من القواعد والأسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بأنشطة بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة ونفقاتها والمساعدة في اتخاذ القرار"؛ (دنيني، 2014، ص75)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهم أهداف المحاسبة العمومية وهي: (خبيطي، مونة، 2016، ص 6)

- التنظيم المحاسبي، من خلال تبيان مهام والتزامات أعوان المحاسبة العمومية؛
- تسجيل، تبويب وتجميع العمليات المالية للدولة؛
- فرض الرقابة القانونية والمالية للعمليات المالية (إيرادات، نفقات) من طرف الجهات المعنية (المراقب المالي، مجلس المحاسبة) وهذا من أجل الحفاظ على المال العام و مكافحة الفساد المالي ؛
- إظهار المركز المالي الفعلي للمؤسسات العمومية، ولاسيما مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط؛
- توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب.

2- مستخدمو المعلومات المحاسبية والملامح الرئيسية للمحاسبة العمومية

أ- الملامح الرئيسية للمحاسبة العمومية

تتلخص الملامح الرئيسية للمحاسبة العمومية في غرضين رئيسيين هما الأغراض الرقابية والأغراض الإدارية.

الأغراض الرقابية: (يحياوي، 2010، ص 35)

✓يجب أن تصمم نظم الحسابات بحيث ترى مدى التقيد بالقوانين واللوائح والتعليمات السائدة؛

✓يجب أن يتواجد الربط بين الحسابات المفتوحة بالدفاتر الحكومية وبين المبالغ المعتمدة من السلطة التشريعية، وهذا يعني أن المحاسبة والموازنة العامة للدولة لابد وأن يكونا عنصرين متلازمين من نظام متكامل للرقابة المالية؛

✓يجب أن تصمم الحسابات بطريقة تسمح بالتحقق في كفاية الاحتفاظ بالأموال والأصول العامة التي تودع في عهدة الموظفين الإداريين؛

✓لابد وأن تتضمن النظم المحاسبية إجراءات فعالة للمراقبة الداخلية والمراجعة الداخلية لمختلف العمليات والبرامج؛

✓ يجب أن يصمم نظام الحسابات بحيث يسهل مهمة الم ارجعة المستقلة التي تجري عليه والتي تستند إلى جميع المستندات والسجلات والأموال والممتلكات .

الأغراض الإدارية: (بن يوسف، 2017، ص 08)

✓يجب أن تصمم حسابات الوحدات الحكومية بحيث تعطي المعلومات التي تمكن المسئولين في الوحدة وفي الجهات المركزية من الحكم على ما إذا كانت أي خدمة تؤدي بكفاية وبأقل تكلفة تكلفة؛

✓يجب أن تكون الحسابات المنشورة بسرعة ووضوح الحقائق الأساسية عن المالية العامة للدولة والحسابات القومية وقد زادت أهمية هذا الهدف حديثا ولكن صعب التحقيق نظرا لأن البساطة في الحسابات النهائية غير متيسرة مع تمثيلها لعدد من العمليات المعقدة؛

✓لابد أن تصمم الحسابات الحكومية بطريقة تعطي المعلومات اللازمة للتحليل والتخطيط الاقتصادي للنشاط الحكومي؛

✓إن تحمل الحكومة المسؤولية بقاء الاقتصاد القومي في حالة جيدة يجعل من الضروري متابعة آثار الإنفاق الحكومي وجباية الواردات والاقتراض. ويساعد على هذه المتابعة إلى درجة كبيرة تحليل الحسابات الحكومية، ويجب أن تحتوي هذه الحسابات على مادة كافية لتحليل الوقائع الماضية والاتجاهات الحالية وإجراء تقديرات المستقبل؛

هذه هي الأغراض الرقابية والإدارية للمحاسبة الحكومية، وفي الماضي تركز اهتمام معظم الحكومات على الوظائف الرقابية فقط، بينما يتزايد الاهتمام حاليا بالوظائف الإدارية أيضا، فالناحية الرقابية تعني المسائل القانونية بإنشاء نموذج للرقابة على الإيرادات والمصروفات يسمح بالتحقق من جانب السلطة التنفيذية والتشريعية من أن الأموال العامة استخدمت لأغراض عامة وفي حدود القوانين واللوائح، أما الاعتبارات الإدارية فتتطلب أن تمسك الحسابات على أساس يسمح بالقياس والتحليل المستمر للبرامج الحكومية ودرجة الكفاءة التي تنفذها .

ب- مستخدمو المعلومات المحاسبية

1-الإداريون : وهم المسئولون عن الإدارة اليومية للأعمال الحكومية وتحديد مراكزها المالية.

2-**مجلس الشعب** :الذي توفر له المعلومات من قبل بعض الجهات الرقابية للتأكد من تنفيذ السياسات وأن الأموال العامة تنفق في الأوجه المخصصة لها، كما تساعد تلك المعلومات في رسم السياسات المستقبلية

3-**الدول الدائنة والبنوك الدولية وصندوق النقد الدولي** :حيث يهتمون بدراسة الأحوال المالية للحكومة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وخدمة ديونها.

4-المواطنون :أفراد الجمهور بصفة عامة كمجموعة خاصة لها بعض الاهتمامات بالأحوال المالية والإدارة المالية لحكوماتهم

5-المستثمرون ورجال الأعمال :يستند المستثمرون إلى بيانات المحاسبة ضمن معلومات أخرى لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، تتضمن البيانات المحاسبية معلومات قوة مركز الحكومة المالي، ونسبة النمو الاقتصادي، وحجم المديونية، وقدرة الدولة على السداد، وتتضمن البيانات الأخرى معلومات عن قوانين الاستثمار، واستقرار البلد .

6-الباحثون والدارسون :تساعد تحليلات الباحثين والدارسين، للبيانات المحاسبية الحكومية، ذوي العلاقة، في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وتهدف الأبحاث والدراسات للبيانات المحاسبية الحكومية إلى تقييم الأداء وتحسين التخطيط

3-أعوان المحاسبة العمومية في الجزائر:

لقد حدد المشرع الجزائري صراحة الأعوان العموميين المكلفين بالسهر على تطبيق المحاسبة العمومية، وحصرهم في كل من الآمر بالصرف، المراقب المالي والمحاسب العمومي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مهام ومسؤوليات كل واحد منهم على حدي.

أ- الآمرون بالصرف: حسب القانون 90/21 يمكن تعريف الأمر بالصرف على أنه كل شخص يؤهل سواء بالتعيين أو الانتخاب لتنفيذ عمليات الالتزام والتصفية والأمر بالصرف من جانب النفقات، وعمليات الإثبات والتصفية وإصدار سند الأمر بالتحصيل من جانب الإيرادات ويتم اعتماد لدى المحاسب العمومي من أجل انجاز عمليات الإيرادات والنفقات ويعرف أيضا على أنه "يعتبر أمرا بالصرف عمومي للموارد والنفقات كل شخص له صفة باسم الدولة أو مجموعة محلية أو هيئة عمومية في إبرام تصرف وتثبيته وتصفية ديون أو الأمر بتغطية دين أو تسديده" (القانون رقم 21/90، 1990، ص07).

ب- المحاسب العمومي: هو كل موظف أو عون له الصفة القانونية لممارسة باسم الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية عمليات الإيرادات والنفقات وحيازة وتداول الأموال والقيم العمومية (Lascombe, 2003, p135).

أما المادة33 من القانون 21/90 فعرفته حسب المهام المنوطة إليه كما يلي: «يعد محاسبا عموميا في مفهوم هذه الأحكام كل شخص يعين قانونا للقيام فضلا عن العمليات المشار إليها في المادتين 18 و22 (التحصيل والدفع) بالعمليات التالية (القانون رقم 21/90، 1990، ص08):

-تحصيل الإيرادات ودفع النفقات؛

-ضمان حراسة الأموال والسندات أو القيم أو الأشياء او المواد المكلف بها وحفظها؛

-تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والمواد؛

-حركة حسابات الموجودات.

ج- **المراقب المالي:** هو ممثل لوزارة المالية يختار من بين موظفيها ويعين بواسطة قرار وزاري، يكون مقر عمله في المديرية المالية لدى الولاية المعين فيها، تسمح له بالتنقل إلى المؤسسات المعنية أو الاستقرار في إحداها إذا اقتضت الضرورة المهنية(مسعى، 2012، ص 78).

فهو يعتبر العون المؤهل قانونيا لمراقبة إجراءات الالتزام للنفقات العمومية المرخصة في الميزانية العامة للدولة. يمكن لوزير المالية أن يعين مراقبا ماليا أو أكثر لمساعدة المراقب المالي على تأدية مهامه (بن داود، 2009، ص 129).

4- مفهوم الافصاح المحاسبي وطبيعته:

يعد الافصاح المحاسبي من المعايير والمبادئ المحاسبية المهمة التي تؤدي دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية التي تستخدم لأغراض عدة أهمها اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المؤسسات .كما يعتبر الافصاح المحاسبي أساس نجاح الاسواق المالية، فهو يحقق جو الثقة بين المتعاملين، ولقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الافصاح المحاسبي فقد عرفه البعض بأنه الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية. كما عرف على أنه تقديم المعلومات المحاسبية الى المهتمين في شكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الاطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم حقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى .

كما عرف الافصاح المحاسبي أيضا بأنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالمؤسسة وهذا يعني أن تظهر المعلومات في التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل .وعرف بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الادارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة. ويشمل الافصاح أية معلومة محاسبية أو غير محاسبية تاريخية ومستقبلية تصرح عنها الادارة وتضمنها التقارير المالية ، كما يعني إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الاساسية التي تهم الفئات الخارجية، عن المؤسسة، بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة .

5- مفهوم معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وأهميتها في تحسين جودة الافصاح المحاسبي

إن معايير المحاسبة في القطاع العام الدولية عبارة عن معايير ذات صبغة إعلامية تطبق في كامل الوحدات الحكومية سواء كانت اقليمية أو محلية وفي الهيئات والمنظمات العامة الدولية. (بن يوسف، معاش، 2017، ص 11)، وقد صدرت تلك المعايير بدءا من سنة 1987، وبذلك ظهرت النظرية الحديثة لمحاسبة الاعتمادات المتخصصة، ولقيت هذه المعايير تجاوبا كبيرا من مختلف الدول.

ويجب أن تتميز المعلومة المالية المعدة حسب هذه المعايير الدولية بالخصائص التالية: (عبود ، 2020، ص 175)

- الملائمة: ونعني بها كل معلومة تؤثر على اتخاذ القرارات؛
- قابلية الفهم: يجب أن تكون المعلومة خالية من التعقيد ليفهمها الجميع؛
- التمثيل الصادق: وتعني خلوها من الأخطاء ووصفها للظاهرة الاقتصادية كما هي؛

- التوقيت المناسب: يجب أن تقدم المعلومة في وقتها حتى لا تفقد دلالتها؛
- قابلية المقارنة: يجب أن تعرض المعلومة بشكل يتيح مقارنتها؛
- قابلية التحقق: إمكانية قياس وتقييم المعلومات المالية.

أما القيود المفروضة على هذه الخصائص فهي التكاليف والمنافع، الأهمية النسبية والتوازن بين كل الخصائص.

ثانيا: اصلاحات نظام المحاسبة العمومية في الجزائر

1- **مراحل تطور نظام المحاسبة العمومية:** مر نظام المحاسبة العمومية بعدة مراحل مختلفة منذ الاستعمار إلى غاية وقتنا الحالي وشملت هذه المراحل ما يلي: (التيجاني، 2011، ص ص 78-85)

أ- **مرحلة الاحتلال 1862الى غاية 1962:** كانت الجزائر تطبق نظام المحاسبة العمومية مثل ذلك المعمول به في فرنسا حيث استمر العمل بمعظم النصوص التشريعية والتنظيمية التي كانت تحكم نظام المحاسبة العمومية في فرنسا لاسيما المرسوم الامبراطوري المؤرخ في 31مايوا 1862المتضمن تنظيم المحاسبة العمومية بالإضافة إلى المرسوم 50-1413المؤرخ في 13 نوفمبر1950المتعلق بالنظام المالي للجزائر المستعمرة .

ب- **مرحلة بعد الاستقلال 1962الى غاية 1975:** في هذه المرحلة قامت الجزائر بتكييف بعض النصوص الفرنسية المطبقة في مختلف الجوانب من مجال المحاسبة العمومية مع الواقع الجزائري، ولعل أهم نص تنظيمي يمكن ذكره في هذا السياق هو المرسوم رقم 69-259المؤرخ في 14 أكتوبر 1965 والمحدد لالتزامات ومسؤوليات المحاسبين المنتمين إلى القطاع العام

ج- **مرحلة إلغاء القوانين الفرنسية واصدار إحكام تشريعية 1975الى غاية 1990:** في هذه المرحلة تم إبطال كل النصوص والقوانين والأنظمة العائدة للحقبة الاستعمارية الفرنسية ،وفق إحكام الأمر رقم 29/73 الصادر في 5جويلية 1984المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية، وفي مختلف قوانين المالية السنوية فقد تميزت هذه المرحلة بوجود ما يسمى بالفراغ القانوني لنظام المحاسبة العمومية .

د-**مرحلة إصدار قانون نظام المحاسبة العمومية من 1990 إلى 1995:** تعد هذه المرحلة بمثابة ظهور الإطار القانوني الذي يحكم المحاسبة العمومية وينظمها ويحدد مجال ونطاق تطبيقها بإصدار القانون 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990والمتعلق بالمحاسبة العمومية ،والمراسيم التنفيذية الخاصة بتطبيقه المصدر الأساسي للقواعد القانونية للمحاسبة العمومية في الجزائر ، فهذه المرحلة سمحت بظهور القيد المزدوج للعمليات المحاسبية للدولة بصدور التعليمة رقم 078 في أوت 1991من أجل تسهيل دورة العمليات المحاسبية والرقابة على المال العام، حيث أن كل عملية تضم حساب دائن وحساب مدين، كما حددت نطاق المحاسبين العموميين والأمرين بالصرف ومسؤولياتهم ونطاق عملهم والعقوبات جراء تقصيرهم في أداء عملهم .

هـ- **مرحلة إصلاح الإطار المحاسبي من 1995 إلى غاية 2006** :شرعت السلطات المختصة في التحضير لمشروع الإطار المحاسبي الجديد فجندت المديرية العامة للمحاسبة منذ سبتمبر 1995 فوج عمل المكون من إطارات المديرية ، لإعداد مشروع محاسبي يسمح بالانتقال من نظام محاسبة الصندوق الذي يعتمد فقط على التسجيل المحاسبي لما تم إنفاقه إلى محاسبة الذمة والتي تم أيضا بالتقييد المحاسبي لموارد الدولة العقارية والمنقولة ، حيث قام هذا الفوج

بعدها بالاتصال بالمديرية العامة للمحاسبة العمومية(DGCP(التابعة لوزارة الميزانية الفرنسية للاستفادة من التجربة الفرنسية ،أين تم انجاز المشروع والمصادقة عليه في 23 أفريل 1997 وبالموازاة مع إعداد هذا المشروع قامت وزارة المالية ببعض الإجراءات لضمان تطبيق فعال للمخطط المحاسبي للدولة، وتجدر الإشارة إلى إن هذا المخطط المحاسبي للدولة تم استلهامه من المخطط المحاسبي الوطني (PCN(المطبق في المؤسسات الاقتصادية لكن هذا المشروع تم تجميده في 2007.

و- مشروع عصرنة النظام الميزانياتي سنة 2006:

تم البدء في مشروع عصرنة أنظمة الميزانية في سنة 2005 أين أبرمت وزارة المالية (ممثلة في المديرية العامة للميزانية) عقدا مع مكتب استشارات كندي CRC SOGEMA من أجل وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية وذلك في إطار القرض المقدم من طرف البنك العالمي crédit N° 7047- AL لتنتهي الأشغال بإعداد مجموعة من التقارير مكنت من صياغة أهم محاور هذا المشروع. ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق جملة من الاهداف الطموحة أهمها:

-معالجة الاختلالات المالية، وترقية التخصيص الاستراتيجي للموارد؛

-اعتماد منهجية تكريس التسيير الاقتصادي للمال العام وتتماشى مع مقتضيات اقتصاد السوق وتمكن الدولة من إنجاز أدوارها ووظائفها بفعالية أكبر؛

-اعتماد نظام معلومات واضح وموجه نحو النتائج، من شأنه أن يساهم في ترشيد التسيير المالي ويضمن تحكما أكبر في النفقات العامة؛

-دعم قدرات التقدير والتحليل لدى الإطارات المالية بما يضمن فعالية أكبر للقرارات المالية؛

-ضمان قدر أكبر من الشفافية في تسيير المال العام؛

-تحميل المسير العمومي المسؤولية عن نتائج القرارات المالية؛

-تحسين أساليب وأنماط إعداد الميزانية وصياغة الوثائق بشكل شفاف وواضح؛

ي- اصدار القانون العضوي رقم 15/18 المتعلق بقوانين المالية:

عرف هذا القانون مخاضا عسيرا استمر اكثر من 12 سنة حيث تم الشروع في إعداده منذ سنة 2006 أين تم إيداعه على مستوى الأمانة العامة للحكومة حيث درس ضمن مجلس الوزراء، لكن تم سحبه في أخر لحظة قبل إيداعه للمناقشة لدى غرفتي البرلمان ، وذلك نتيجة وجود تردد لدى السلطات العمومية في تبني الإصلاح الجديد للمالية العامة الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2005. وتضمن ثلاثة محاور رئيسية للاصلاح تتمثل في:

- **الجوانب المتعلقة بالميزانية: Budgétisation** : يهدف هذا المحور إلى وضع نظام جديد لتسيير النفقات يشمل كل من إعداد الميزانية، المحاسبة، و الرقابة على النفقات العمومية، و قد تمت صياغة كل ذلك في :

-**اعتماد ميزانية البرامج المبنية على النتائج** : تعتبر مقاربة الإدارة بالنتائج من الأساليب الحديثة التي يتم اعتمادها في وضع الميزانيات للدول والتي تحظى بقبول دولي، حيث يتم تقدير الاعتمادات على أساس أهداف محددة والتي كرسها القانون العضوي للوصول إلى النتائج المسطرة، ونجد أن الإصلاحات الميزانياتية في الجزائر قد أخذت بهذه المقاربة من

خلال الإقرار بضرورة وضع ميزانية برامج مبنية على النتائج بدل اعتماد الأسلوب التقليدي للميزانية على الوسائل، ويرتكز هذا التسيير الحديث على :

- ✓ التسيير عن طريق تحديد البرامج .
- ✓ استعمال مؤشرات لقياس الأداء وتقييم النتائج المحققة ومقارنتها مع المسطرة .

-**وضع ميزانية متكاملة وفق الإطار متعدد السنوات:** يعتبر هذا الإطار أداة لتسيير الموارد العامة على المدى المتوسط، حيث تحدد ميزانية الدولة السنوية حسب هذا التوجه تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد الميزانية، وكذا مديونية الدولة عند الاقتضاء للسنة المقبلة والسنتين المواليتين، ومنه فالإطار المتعدد السنوات يحافظ على الطابع السنوي للميزانية المتضمنة التقديرات حسب كل قطاع وبرنامج، بالإضافة على تقديرات السنتين المواليتين.

- **تحسين عرض ونشر الميزانية:** بغرض فتح الباب لنقاش أكثر انفتاحا وأكثر إعلاما حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية يتم من خلال تطبيق اصلاح إعداد مستندات جديدة ووضع نظام معلومات فعال يساهم في عملية إعداد وثائق الميزانية ومختلف التقارير المرفقة بها بكل دقة وشفافية، وتوضح المادة 75 من القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية أن الميزانية العامة للدولة يجب أن ترفق بثالثة أجزاء تفصيلية تتمثل في :

- ✓ الميزانية التي تعطي عرض مبسط لميزانية كل وزارة حسب كل برنامج.
- ✓ تقرير عن الأولويات والتخطيط الذي يكلف بتحضيره كل وزير أو المسؤول المكلف بتسيير محفظة البرامج .
- ✓ ميزانية مقسمة حسب التوزيع الإقليمي لكل برنامج والمتمحورة على النتائج .

-**وضع تصنيفات جديدة للنفقات العمومية:** بهدف تحسين عرض ونشر الميزانية والتنسيق بين حسابات مدونة الميزانية وحسابات مدونة المحاسبة، تم وضع تصنيفات جديدة للنفقات على أساس النشاط، القطاعات الكبرى للدولة...

-**تحديث مسار التنفيذ والرقابة على عمليات الميزانية:** تضمن مشروع عصرنة النظام الميزانياتي إعادة هيكلة الإجراءات الإدارية المرتبطة بمسار تنفيذ عمليات الميزانية، وهو القسم الذي أوكل إلى مكتب الاستشارات الفرنسي ADTETEF-GIPبمراعاة إعداده بما يتلاءم وميزانية البرامج المرتكزة على النتائج، بهدف الوصول إلى وضع إطار ينظم مسار تنفيذ عمليات الميزانية والرقابة عليها بصورة مبسطة.

ورغم صدور القانون العضوي 15/18 المتعلق بقوانين المالية نجد أن هذا الجزء من الإصلاحات لا يزال قيد التصميم، حيث أن المادة 82 من هذا القانون نصت على أن شروط تسجيل البرامج وكيفيات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية تحدد عن طريق التنظيم، ذلك أنه يجب أن يرتبط بإصلاح نظام المحاسبة العمومية الذي لم يصدر بعد إطاره التنظيمي بالإضافة إلى عدم وضع الاطار التصوري لإصلاح نظام الرقابة– .

- **تعزيز وظيفة الإرشاد الاقتصادي لوزارة المالية:** وذلك من خلال رفع قدرات تقييم ومراقبة تكاليف الاستثمارات والسياسات والبرامج التي على أساسها تحدد اعتمادات مختلف الوزارات.

II-2- الجوانب المتعلقة بالإصلاح المحاسبي :

بصفة عامة، يهدف إصلاح محاسبة الدولة (الذي يأتي في مصب الإصلاح الميزانياتي) أساسا إلى المرور تدريجيا من محاسبة الصندوق comptabilité de caisse المؤسسة على القبض والدفع الفعليين للإيرادات والنفقات على التوالي (المعمول بها حاليا)، إلى المحاسبة بالاستحقاق ، comptabilité en droits constatés المؤسسة على مبدأ معاينة الحقوق والالتزامات، أي التكفل محاسبيا بكل حقوق الدولة والتزاماتها ، وكذا تثبيتاتها أو ما يسمى بمحاسبة الذمة المالية الحقيقية، comptabilité patrimonialeمما يسمح (نظريا على الأقل) بإعطاء صورة إجمالية وكاملة عن ممتلكات الدولة في أي لحظة. إضافة إلى الأخذ في الحسبان مختلف التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، يتوخى هذا النظام المحاسبي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العمومي المعروفة بـ (International Public Sector Accounting Standards- IPSAS) ، والتي تهدف إلى تحسين الشفافية والفعالية في التسيير العمومي، عبر تطبيق قواعد تقترب من تلك المطبقة في المؤسسات الاقتصادية (كون IPSAS مستوحاة من نفس المبادئ المتعلقة بمعايير IFRS،وتوحيد مناهج العمل بين الهيئات العمومية. وسوف يسمح التطبيق الفعلي لهذا النظام بقياس الأداء للنشاط العمومي، وتقديم معلومات شفافة للبرلمان وللمواطنين حول المالية العمومية وممتلكات الدولة .

لكن يجب ملاحظة أن هذا النظام المحاسبي الجديد لا يتعلق سوى بالمحاسبة العامة للدولة الممسوكة من طرف المحاسبين العموميين). أما ما يسمى بالمحاسبة الإدارية أو المحاسبة الميزانياتية (محاسبة الالتزامات ومحاسبة إيرادات الميزانية ونفقاتها) فإنها تبقى قائمة على مبدأ محاسبة الصندوق.

II-3- إصلاح النظام المعلوماتي والإعلام الآلي: يهدف هذا الجزء من الإصلاحات إلى تطوير نظام التسيير المعلوماتي الميزانياتي بما يسمح لكافة الأعوان المرتبطين بمسار الميزانية بتبادل المعطيات والحصول بصفة آنية على جداول الميزانية والنفقات على كل المستويات المركزية الجهوية والولائية، وهو ما يساهم في متابعة تنفيذ الميزانية خلال كل مراحلها وتسريع وتسهيل وتيرة معالجة عمليات النفقات .كما يتضمن هذا المحور وضع نظام مدمج لعملية التسيير الميزانياتي SIGB ،والذي يشمل برامج إدارة الميزانية والخزينة، بما في ذلك:

- ✓ التسيير والرقابة الجيد لمخصصات الميزانية
- ✓ التأكد من صحة تنفيذ العمليات المالية والتواقيع الإلكترونية
- ✓ إدارة وسائل الدفع الآلية واليدوية
- ✓ تسهيل عملية اعتماد محاسبة الاستحقاق
- ✓ مراقبة مستويات الإنفاق والنتائج ومقارنتها مع ما هو مخطط

ثالثا: آليات تحقيق جودة الافصاح المحاسبي في ظل اصلاحات نظام المحاسبة العمومية

في إطار سياسة الدولة الإستراتيجية لاعتماد المعايير الدولية للقطاع العام تحاول كخطوة أولى بالتركيز على المعايير التي تتوافق مع البيئة الداخلية للدولة وتستطيع تطبيقها حاليا، في انتظار تهيئة المناخ لتطبيق المعايير الأخرى. واهتمت الجزائر بالمعايير العامة التي تحدد التزامات الإبلاغ أو التعامل مع العمليات السيادية في الحسابات الرئيسية ونوعية الاستحقاق

1- الترتيبات المرافقة لتحيين بيئة المحاسبة العمومية في الجزائر:

يتطلب تطبيق مشروع تحديث وعصرنة النظام المحاسبي في الجزائر القيام ببعض الإجراءات التي تساهم في تسهيل عملية التطبيق، لذا قامت وزارة المالية في إطار خطتها الاستراتيجية على عصرنة نظام الموازنة العامة للدولة، وإعداد مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية.

أ- تبني مشروع القانون العضوي رقم 18/15 المتعلق بقوانين المالية الصادر سنة 2018 ودخوله حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2023، والذي نص على أهم اجراءات اعداد الموازنة العامة للدولة وكذا اجراءات اعداد حسابات النظام المحاسبي للدولة والتي تتلخص في:

✓الاعتماد على مبدأ تعدد السنوات والاعتماد على الموازنة حسب النتائج للمساهمة في تحقيق الأهداف؛

✓تحديد طبيعة ومقدار القوانين المالية لمدة سنة، توزيع موارد ونفقات الدولة في حدود موازنة متوازنة النتائج المالية؛

✓تقييم موارد ونفقات الدولة لقانون المالية السنوي في نهاية كل سنة من أجل تنفيذ البرامج وفقا لأهداف ونتائج متوقعة؛

✓تحديد خطط العمل في الأجل القصير والمتوسط من خلال البرامج الحكومية والسياسات المتعلقة بالموازنة السنوية، والقيام بها في حدود الاعتمادات المخصصة والمرخص بها.

✓الاحتفاظ بالأساس النقدي في معالجة العمليات المالية لإيرادات ونفقات الدولة؛

✓الاعتماد على مبدأ تحديد الحقوق والالتزامات، والمعاملات التي تأخذ بعين الاعتبار الفترة المتعلقة بها؛

✓إيرادات ونفقات الموازنة تأخذ بعين الاعتبار الميزانية للسنة التي يتم تحصيلها ودفعها من قبل المحاسب العمومي؛

✓تتحدد كل النفقات حسب الاعتمادات المخصصة بصرف النظر عن تاريخ إنشاء الدين؛

✓محاسبة المسئولين عن الحفاظ على حسابات الدولة من حيث دقة السجلات المحاسبية وإجراءات الامتثال وفقا لقواعد المحاسبة العمومية .

ب- استراتيجية إصلاح قانون المحاسبة العمومية

يعمل هذا القانون على تحديد تنفيذ الموازنات والعمليات المالية والجهات المكلفة بدائرة الإنفاق العام، ويصف الضوابط الأساسية التي تتم مسبقا من قبل مراجعي الحسابات والمحاسبين العموميين، وبعد ذلك من قبل مجلس المحاسبة.

1-إنشاء وتخصيص خدمات جديدة لنظام المحاسبة العمومية

إنشاء أربعة هياكل متخصصة للمحاسبة فيما يتعلق بما يلي :

✓الدين العام (خزينة متعلقة بالدين العام)؛

✓المعاشات (معاشات الوكالة المحاسبية للمعاشات)؛

✓رواتب الدولة (الوكالة المحاسبية للأجور)؛

✓النفقات في الخارج (مناصب العمل في ميدان المحاسبة للبعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية(.

2-المهام الجديدة للمكلفين بنظام المحاسبة العمومية

تعتمد المهام الجديدة بالموازاة مع عصرنة الأطر القانونية والإطار العام للنظام المحاسبي للدولة من أجل إنشاء نظام متكامل يسمح بإنجاح هذا المشروع، على توزيعها حسب الاختصاص كما يلي : (عبود ، 2020، ص 195)

2-1-الآمر بالصرف: تتحدد المهام الجديدة للآمر بالصرف في محاسبة الميزانية العامة للدولة في عملية الالتزام والأمر بالصرف عن طريق تسيير وتسجيل وتقييم وضعية الميزانية العامة من خلال البرامج في نهاية كل سنة، وتنفيذ الحسابات الإدارية وإرسالها إلى مجلس المحاسبة. يأخذ هذا الحساب الاعتمادات المخصصة، مبلغ الالتزام للاعتمادات ممضاة من طرف الآمر بالصرف، المحاسب العمومي، المراقب المالي.

2-2- المحاسب العمومي: تتحدد المهام الجديدة للمحاسب العمومي في محاسبة الاعتمادات المخصصة لحساب التسيير، ويرسل إلى الإدارة الجهوية للخزينة العمومية مرفقا بالوثائق والمستندات الإثباتية، التي تشمل نفقات وإيرادات الدولة وحسابات الخزينة لاختباره من طرف الإدارة العامة للمحاسبة، بالإضافة إلى إثبات حقوق الدولة، ومجهوداتها في حسابات ودفاتر خاصة، ويرسل هذا الحساب بعد مراقبته من طرف الإدارة العامة للمحاسبة، إلى مجلس المحاسبة للمصادقة على الحسابات وهذا بغرض تدعيم المساءلة والرقابة على المال العام وتحقيق أفضل للخدمات التي تقوم بها الخزينة العمومية. (الجيلالي، 2019، ص 10)

ج- تطوير نظام المعلومات المحاسبي للدولة

يشمل تطوير نظام المعلومات المحاسبي للدولة من أجل تطبق المعايير بالاعتماد على تطوير الوثائق الإدارية والمحاسبية والمهام التي يقوم بها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون في تسجيل العمليات وتنفيذ الميزانية العامة للدولة حسب تحديث نظام المحاسبة العمومية تبعا للمهام والهياكل الإدارية التابعة لكل وزارة أو مصلحة إدارية عمومية كما تتحدد المهام وفقا للاختيارات وطبيعة النفقات العمومية، الإيرادات وطبيعة كل إيراد كما يلي1:

- تحديد أنواع محاسبة الدولة
- تحديد الوثائق والمستندات الإدارية
- تحديد العمليات المالية لتنفيذ النفقات،
- تحديد أنظمة تسيير نظام المحاسبة العمومية
- المساءلة حول الحسابات

إن ما يمكن استنتاجه من خلال تطوير نظام المعلومات المحاسبي للدولة، أنه يركز على تهيئة المناخ الملائم لعمل المعايير وهذا بإعادة تنظيم العمل المحاسبي داخل الوحدات الحكومية بتغيير كل النظام المعمول انطلاقا من الوثائق والسجلات المحاسبية واستخدام المالية التي تهدف إلى عرض الوضعية المالية للدولة وتقييم الأداء باستخدام محاسبة التكاليف، كما تم إعادة مهام الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وفق هذا التنظيم الجديد، كما تم إعادة تصنيف العملية حسب وقوعها وليس حسب تدفقها النقدي، كما تم التركيز على المساءلة على الحسابات وهذا بتفعيل عمل مجلس المحاسبة من أجل المصادقة على مشروعية وصدق الحسابات

د- تطوير تسوية حسابات الميزانية:

إن تطوير المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة العمومية حول الموازنة العامة للدولة، يعمل على تقديم معلومات في شكل جداول توضح حركة الحسابات خلال الدورة، وقد ركزت على العناصر التالية :

✓حجم الإيرادات النهائية لحسابات الموازنة؛

✓حجم النفقات النهائية لحسابات الموازنة المرتبطة بالتسيير والتجهيز؛

✓حجم النفقات النهائية لحسابات الموازنة حسب كل وزارة؛

✓حجم الخسائر والأرباح النهائية المتعلقة بالحسابات الخاصة للخزينة؛

✓حجم الخسائر والأرباح النهائية المتعلقة بتسيير ديون الدولة؛

✓صافي التغيرات في أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة والقروض والمساهمات؛

✓النتيجة الإجمالية المقدمة إلى البرلمان للنظر فيها واعتمادها؛

✓عرض هذه المعلومات المرتبطة بالتسوية في الجريدة الرسمية.

إن هذه الإجراءات تسمح بتحسين عملية وضع متابعة تقديرات الموازنة، وتقييم أداء مختلفة الوحدات الحكومية، وكذا توفير معلومات تتعلق بتنفيذ إيرادات ونفقات الموازنة، كما تساعد على الانتقال من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.

2- متطلبات تحقيق جودة الافصاح المحاسبي في القطاع العمومي بما يتوافق مع معايير IPSAS :

أ- **التعجيل بإصدار مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية** :نظرا لما يعاني منه نظام المحاسبي العمومي الجزائري من عدة أوجه القصور في مختلف جوانبه (عدم إعطاء نظرة شاملة حول ذمة الدولة، طريقة ترقيم حسابات المدونة، عدم توفر قيود محاسبية لمتابعة استهلاك الاعتمادات المالية،...إلخ) ، لذا يجب على الدولة (وزارة المالية) إيجاد نظام محاسبي جديد، وإصداره في أقرب وقت.

ب- **تغيير أساس القياس المحاسبي** :نظرا لاعتماد نظام المحاسبة العمومية الحالي على أساس النقدي، حيث أن هذا الأساس لا يساعد على تحقيق الإفصاح الكامل عن التزامات وحقوق الوحدات الحكومية هذا من جهة، لا يوفر بيانات حول تطور أو توزيع عناصر الذمة المالية للوحدات الحكومية، بتقييم الأصول والاهتلاكات ومتابعة المخزونات من جهة أخرى، لذا يتوجب تعديل أساس القياس بالتحول إلى الاستحقاق المحاسبي .وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأساس يعطي السنة المالية شخصية معنوية لها ذمة مالية خاصة حيث يتم تحميلها بكل ما يخصها من إيرادات ومصاريف بغض النظر عن الموعد المتوقع للتحصيل أو الصرف، إضافة إلى تقييم الأصول العينية ومتابعة إهتلاكها.

ج- **تخفيف مركزية السلطة** : شهدت مؤسسات الدولة في العقود السابقة مركزية السلطة، حيث تتولى الحكومة جميع شؤون المستويات الإدارية الأخرى من تخطيط ورقابة، ونتج عن هذا الوضع تنميط نظم المعلومات المحاسبية في كل الوحدات الحكومية دون منح أي من هذه الوحدات سلطة تطوير هذه النظم، ونظرا لاختلاف الهدف بين كل وحدة حكومية وأخرى فإن تصميم البرامج والأنشطة ووحدات الأداء سيختلف في كل منها.

د- تأهيل و تدريب العاملين في القطاع العام : يتوجب على الجهات المعنية (وزارة المالية، وزارة التعليم العالي...) تأهيل أعوان المحاسبة العمومية علميا و عمليا من أجل ضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المتوافق مع المعايير من خلال عقد دورات تدريبية بمشاركة الأكادميين و المهنيين خاصة بتبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام .

هـ- الدعم والمساندة السياسية من متخذي القرارات : أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الجزائر لا يتم إلا من خلال دعم ومساندة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية...) لأن تبني هذه المعايير ضمن نظام المحاسبية العمومية يلزم توفير اعتمادات مالية كبيرة و كفاءات عالية من أجل نجاحه .

و-تبني تقنيات وتكنولوجيا حديثة في المؤسسات العمومية :من أجل تسهيل عملية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتوجب توفير تكنولوجيا كافية وفعالة، لإن استخدام النظم المحاسبية الإلكترونية يزيد من سرعة الإنجاز فيما يتعلق بالعمل المحاسبي ويتيح فرصة الحصول على معلومات محاسبية أكثر دقة مما يكون له أثر إيجابي على التقارير المالية.

الاستنتاجات والتوصيات

تناولنا في ورقتنا البحثية هذه الإطار التشريعي والتقني للنظام المحاسبي العمومي بالجزائر، وفيما تكمن مسببات ومستلزمات إصلاحه وعصرنته، بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العمومي IPSAS، من أجل الوصول إلى مستوى جودة عالي في الافصاح عن القوائم المالية العمومية، وتوصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- تسعى معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASإلى تقريب المحاسبة العمومية بالمحاسبة المالية، وتجعلها متميزة بعدة ميزات منها منطق الأداء، والانتقال إلى محاسبة الذمة المالية، والشفافية والدقة في المعلومات المحاسبية، والاتساق المنطقي الداخلي والخارجي، والملائمة والواقعية، والمفهومية؛
- من أبرز عيوب ونقائص النظام المحاسبي العمومي الجزائري الحالي هو عدم إبرازه جوانب الذمم المالية والحقوق المثبتة للدولة، وفقدان المعلومة أو تأخرها في الوصول، مع انعدام المرونة في مدونة الحسابات الخاصة بالدولة، والافتقاد لأسلوب تقييم الأداء ومحاسبة التكاليف؛
- يرتكز مشروع الإصلاح المحاسبي العمومي الجديد الذي جاء متماشيا مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS، والذي تتجه الجزائر نحو تطبيقه على ركيزتين أساسيتين، أولهما مشروع عصرنة الميزانية العامة، الذي يعتمد على الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم وفق النتائج في تسيير الإنفاق العمومي، ومستعملا مؤشرات النجاعة وتقييم الأداء ومتعدد السنوات، وإعادة الهيكلة في مسار النفقة العامة، أما الركيزة الثانية فتمثلت في تصور ورسم المخطط المحاسبي الجديد الذي جاء في تصوره مطابقا لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وجاء من أهم مبادئه إعداد الحسابات المستقبلية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تطبيق مبدأ الاستحقاق، الربط بين الميزانية والنظام المحاسبي للدولة، إعادة تنظيم شبكات المحاسبة في تحصيل الضرائب؛

- إن من أهم الصعوبات التي عرقلت عملية الإصلاح المالي والمحاسبي العمومي هو، ميل السلطة السياسية في الجزائر نحو المركزية ورئاستها القوية، أي احتكار السلطة المالية من قبل السلطة التنفيذية
- الاصلاحات التي جاء بها القانون العضوي 15/18 هيئت البيئة المحاسبية لتبنى معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام مما يزيد من جودة الافصاح المحاسبي عن القوائم المالية العمومية.

التوصيات:

- العمل على عصرنة أجهزة وهيئات الرقابة المالية للدولة في ظل هذا الإصلاح المحاسبي والمالي لكي تتماشى معه، ولا تتنافى وإياه، وهذا من أجل النجاح في مراقبة وضبط المسار الرقابي الذي تصبو له ورفع الضغوط عليها من طرف الإدارات المستخدمة لها؛
- تفعيل دور كل من السلطتين التشريعية والقضائية نحو مزيد من الشفافية والمسائلة ومحاربة الفساد المالي العمومي، ورفع جميع المخالفات المالية المكتشفة من طرف هيئات الرقابة المالية لدى الهيئات القضائية؛
- الاقتداء بالتجارب السابقة للدول والمنظمات في مجال الإصلاح المحاسبي العمومي، والتي نجحت عملية إصلاح وعصرنة أنظمتها المالية العمومية وأصبحت رائدة في ذلك؛
- التنسيق بين وزارة المالية وجميع مديرياتها في مجال العصرنة المحاسبية لغرض التشاور، وتبادل الآراء، والعمل التشاركي في هذا الموضوع كل حسب وجهته ومنظوره له؛
- استعمال وسائل التكنولوجيا والإعلام الآلي في إدارات جميع الهيئات العمومية التي تخضع عملياتها المالية للمحاسبة العمومية، بغرض تطبيق نظام رقابة داخلية وآنية، وكذلك الوصول لنظام محاسبي عمومي فعال.

قائمة المراجع:

الكتب :

- بلعروسي أحمد التيجاني، (2011)، **قانون المحاسبة العمومية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر.
- بن داود إبراهيم،(2009)، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر.
- حمد مسعي،(2012)، **المحاسبة العمومية**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عين مليلة، الجزائر.
- دنيدني يحي، (2014)، المالية العمومية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،الجزائر.
- لعمارة جمال،(2004)، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، .الجزائر.
- محرزي محمد عباس،(2015)، إقتصاديات المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر.
- يحياوي أعمر ، (2010)، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، .الجزائر.
- يزيد محمد أمين، (2015)، الرقابة السابقة على النفقات الملتزم بها في الجزائر، المراقب المالي نموذجا، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزئر.

المقالات:

- بن يوسف خلف الله، معاش قويدر، (2017)،متطلبات تطبيق المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ،IPSASمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 31_)2(جامعة زيان عاشور بالجلفة.
- خبيطي خضير، مونة يونس،(2016)، آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العامIPSAS)) ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد:.2016/02.
- يوسف جيلالي، (2019)، **الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد11، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

القوانين:

- القانون رقم 90-21مؤرخ في 24محرم عام 1411الموافق ل 15أوت 1990المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، العدد .35
- القانون العضوي رقم 18-15المؤرخ في 22ذي الحجة عام 1439الموافق ل 02سبتمبر سنة ،2018المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد.5

الاطروحات:

- عبود ميلود، (2020)، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة أدرار، الجزائر.
- نعيجة فهيم،(2011)، **نظام المحاسبة العمومية كأداة فعالة في تسيير ورقابة الجماعات المحلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية والمالية، جامعة سعد دحلب البليدة.

حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز جودة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية

Corporate Governance As Mechanism To Enhance The Quality Of Accounting Disclosure Of The Financial Statements

ط.د. تومي نور الهدى/ مخبر تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس- الجزائر
Ph.D. Student. Toumi Nour El Houda / Entreprises Management Laboratory- Djillali Liabes University -Sidi Bel Abbes- ALGERIA
د. عدة بن عطية محمد شريف / مخبر النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA ، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- الجزائر
Dr. Adda Ben Atia Mohamed Cherif / Money And Financial Institutions In The Maghreb / Countries Laboratory- Abou Baker Belkaid University - Tlemcen- ALGERIA

ملخص الدراسة:

حوكمة المؤسسات أو ما يعرف بأسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة ظهرت عام 1932 غير أنها لم تكن بالأهمية التي تكتسيها اليوم خاصة بعد ظهور الأزمات المالية وانهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية، و قد أجمع الباحثون على أن هذا الأمر راجع إلى غموض و عدم كفاية المعلومات المالية و المحاسبية المفصح عنها، بالإضافة إلى التحريفات الجوهرية التي تشوب بنود القوائم المالية، ما جعل من الصعب التعرف على واقع أداء المؤسسة و بالتالي استحال على الأطراف ذات العلاقة اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

في هذا السياق كان على المنظمات الدولية إيجاد حلول، حيث في سنة 2004 قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع مجموعة من المبادئ التي تجسد الحوكمة التي من أبرزها مبدأ الإفصاح والشفافية الذي ينص على ضرورة مشاركة المعلومات المتعلقة بالنظام الأساسي، السياسة المحاسبية المطبقة، والوضعية المالية مع مجلس الإدارة و ذوي المصلحة، كما شجعت على تبني معايير المحاسبة و التدقيق المقبولة عموما من أجل ضمان إصدار تقارير موثوقة و قابلة للمقارنة.

و قد أثيرت إشكالية الدراسة حول الكيفية التي يمكن من خلالها أن يساهم تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية.

و للإجابة على الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، و توصلنا إلى نتائج مفادها أن الانضباط في أداء الأعمال، المصداقية في عرض المعلومات، و كذا الرقابة و المساءلة تعتبر بمثابة قواعد لحوكمة المؤسسات فمن خلالها يمكن ضمان قدر كاف من الطمأنينة لدى المستثمرين و الأطراف الأخرى، توفير مصادر تمويل، تعظيم الأرباح و منه تعزيز القدرة التنافسية في السوق.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات، إفصاح محاسبي، قوائم مالية، جودة، مؤسسات جزائرية.

Abstract:

Corporat governance, or what is known as the method of practicing good management, appeared in 1932, but it was not as important as it is today, especially after the emergence of financial crises and the collapse of many economic institutions. Researchers unanimously agreed that the matter is due to the ambiguity and inadequacy of the disclosed financial and accounting information, in addition to the material distortions that afflict the items of the financial statements, which made it difficult to identify the reality of the institution's performance, and therefore it was impossible for the relevant parties to take the timely necessary measures.

In this context, international organizations had to find solutions. Thus, in 2004, the Organization for Economic Co-operation and Development developed a set of principles that embody governance, the most prominent of which is the principle of disclosure and transparency, which stipulates the need to share information related to the statute, the applied accounting policy, and the financial situation with the Board of Directors and stakeholders. Moreover, it encouraged the adoption of generally accepted accounting and auditing standards in order to ensure the issuance of reliable and comparable reports.

The problematic of the study is about how the application of corporate governance rules can contribute to raising the quality of accounting disclosure of the financial statements.

In order to answer the problem, we relied on the analytical descriptive approach, and we reached some results among which that the discipline in doing business, the credibility in presenting information, as well as control and accountability are considered as rules for the governance of institutions, through which it is possible to ensure a sufficient amount of reassurance for investors and other parties, providing financing sources, maximizing profits and thereby enhancing competitiveness in the market.

Keywords: Corporate Governance, Accounting Disclosure, Financial Statements, Quality, Algerian Institutions.

مقدمة:

المحاسبة هي ذلك النظام المكلف بجمع البيانات المتعلقة بالأحداث الاقتصادية التي تجري في المؤسسة، هذه الأخيرة يقوم بمعالجتها و تحليلها للحصول على معلومات تترجم في شكل قوائم و تقارير مالية توضح ما للمنشأة من ممتلكات، النتيجة التي حققتها خلال السنة المالية و ما عليها من التزامات ينبغي الوفاء بها، كل هذه التفاصيل الإفصاح عنها يعتبر مهما للأطراف الخارجية عن المؤسسة و كذا الأطراف الداخلية من أجل تقييم مستوى الأداء و اتخاذ القرارات الاستثمارية.

و في ظل الانفتاح الاقتصادي و التبادل التجاري بين دول العالم، حاولت المنظمات الدولية توحيد المنظومة المحاسبية على المستوى العالمي بهدف جعل القوائم المالية موحدة، مفهومة و قابلة للمقارنة مهما كان نوع المؤسسة التي أفصحت عنها أو موقعها الجغرافي، و هذا ما أدى إلى إنشاء معايير IAS/IFRS.

لذلك قامت الدولة الجزائرية سنة 2010 بعصرنة نظامها المحاسبي و الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى النظام المحاسبي المالي SCF من أجل الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد المعاصر، غير أن عملية العصرنة و تبني المعايير المحاسبية لم تكن كافية للوصول إلى المستوى المطلوب من الجودة في التقارير المالية، نتيجة غياب تطبيق قواعد و مبادئ حوكمة المؤسسات التي اتفق الباحثون على أنها تساهم في تعزيز الشفافية، المصداقية و الموثوقية في المعلومات المفصح عنها، و من هنا تبلورت إشكالية الدراسة التي تتمحور حول:

كيف يمكن لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات أن تساهم في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتجزئتها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي قواعد حوكمة المؤسسات؟
- هل لقواعد حوكمة المؤسسات علاقة بجودة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية؟

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الكيفية التي من خلالها يمكن لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات أن تساهم في تعزيز جودة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية.

أهمية الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الحوكمة، الغرض منها، و قواعدها، باعتبارها موضوع حديث، و كذلك فهم العلاقة التي تربطها بجودة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية و المحاسبية المحتوات في القوائم المالية.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي رأينا أنه مناسب للإحاطة بالجانب النظري لكل من حوكمة المؤسسات و جودة الإفصاح المحاسبي، و كذلك لتوضيح العلاقة التي تربط بين المتغيرين.

محاور الدراسة:

- طبيعة حوكمة المؤسسات؛
- الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية؛
- تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات و علاقتها بجودة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية.

أولا: طبيعة حوكمة المؤسسات

1. مفهوم حوكمة المؤسسات:

اختلفت التعريفات التي تناولت مفهوم حوكمة المؤسسات و ذلك نظرا لارتباطها بعدت مجالات منها الاقتصادية، و المالية، و حتى الاجتماعية، و التي يمكننا ذكر أبرزها فيما يلي: (عبد الغني اللايذ.ع، عليان الشوبكي.ي، نيسان الحمدان.ي، 2013، صفحة 99)

حوكمة المؤسسات "هي مجموعة من القوانين و القواعد، النظم و القرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة و التميز في الأداء، و ذلك عن طريق اختيار الأساليب المناسبة و الفعالة لتحقيق أهداف المنشأة".

"هي نظام متكامل للرقابة المالية و غير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة عمليات المؤسسة و الرقابة عليها ".

"هي مجموعة من القوانين و القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، و حملة الأسهم و أصحاب المصالح من ناحية أخرى".

و بتعريف شامل، حوكمة المؤسسات هي الآلية التي من خلالها يمكن تفعيل الرقابة على سير العمليات المالية و الغير مالية داخل المؤسسة، و كذا تقييم أدائها، كما أنها تساهم في تعزيز العلاقة بين مجلس الإدارة، المساهمين و أصحاب المصلحة الآخرين.

و بذلك نجد أن تطبيق الحوكمة في المؤسسات تحقق لهذه الأخيرة العديد من المزايا، هي كالتالي:

- التخفيض من حدة المخاطر المرتبطة بالفساد المالي و الإداري في المؤسسات؛
- رفع مستوى الأداء؛
- جذب الإستثمارات المحلية و الأجنبية؛
- الرفع من القدرة التنافسية للشركات؛
- تمكن المؤسسة من الإفصاح عن قوائم مالية تتميز بالدقة و الشفافية؛
- تساهم في زيادة توسع و نمو المؤسسات، و هذا ما يؤدي إلى توفير فرص عمل جديدة و بالتالي خفض معدلات البطالة.

2. قواعد حوكمة الشركات حسب مؤسسة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD:

أصدرت مؤسسة التعاون الاقتصادي و التنمية مجموعة من القواعد سمتها بمبادئ حوكمة المؤسسات أو الأساليب المشتركة للحوكمة و ذلك لأول مرة سنة 1999، غير أنها طرأت عليها تعديلات سنة 2004 و أخرى سنة 2015 اعتمادا

على نتائج تجارب بعض المؤسسات الموجودة في الدول الأعضاء (بن يوسف مريم، بن مسعود آدم، 2021، صفحة 16)، و تتمثل هذه القواعد و مضمونها فيما يلي:

- **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:** حيث ينبغي أن يتضمن هذا الإطار تعزيز شفافية الأسواق، أن يكون في إطار أحكام القانون، أن يتم و بوضوح تقسيم المسؤوليات بين السلطات العليا الإشرافية، التنظيمية و التنفيذية (عبد الغني اللايذ.ع، عليان الشوبكي.ي، نيسان الحمدان.ي، 2013، صفحة 100)؛
- **حفظ حقوق المساهمين و ضمان المساوات بينهم:** حيث ينبغي تسهيل على المساهمين أداء مهامهم و حماية حقوقهم المتمثلة في: تسجيل الملكية، إرسال الأسهم أو تحويلها، الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب كالمعلومات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي أو الوضعية المالية للمؤسسة و الإجابة على تساؤلاتهم، الحق في الحصول على حصصهم من الأرباح، و كذلك حقهم في الانتخاب و التصويت (بن يوسف مريم، بن مسعود آدم، 2021، صفحة 17)؛
- **أصحاب المصالح:** يتمثل أصحاب المصلحة في البنوك، الزبائن، الموردين، حملة السندات، المراجعين الخارجيين و غيرهم، هؤلاء يجب احترام حقوقهم القانونية، و التعويض عن أي انتهاك أو خطأ يتعرضون له، بالإضافة إلى إشراكهم في الرقابة على الشركة و تزويدهم بالمعلومات الضرورية في الإطار المسموح به (عبد الغني اللايذ.ع، عليان الشوبكي.ي، نيسان الحمدان.ي، 2013، صفحة 100)؛
- **الإفصاح و الشفافية:** يقصد بالإفصاح تزويد متخذي القرارات و في الوقت المناسب بالمعلومات الضرورية لترشيد قراراتهم و ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، و يمكن أن تشمل هذه المعلومات كل من: أهداف المؤسسة، نتيجة نشاطها، أملاكها، الامتيازات و المرتبات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة و المدراء، المخاطر الممكن أن تتعرض لها (بن يوسف مريم، بن مسعود آدم، 2021، صفحة 18)؛
- **مسؤولية مجلس الإدارة:** تتمثل مسؤوليات مجلس الإدارة في وضع القوانين و الإجراءات اللازمة التي تنظم سير العمليات داخل المؤسسة، توجيه استراتيجية الشركة و وضع الموازنات السنوية، مراجعة الأداء، تقييم المخاطر، الحرص على سلامة التقارير المالية المفصح عنها، تحقيق المساوات بين ذوي المصلحة (قاضي فاطمة الزهراء، 2020، صفحة 05).
- **دور التدقيق الداخلي:** خلية التدقيق الداخلي التي تعتبر مستقلة عن مجلس الإدارة تعتبر من الأطراف المسؤولة عن الحرص على تنفيذ قواعد الحوكمة، و تقديم خدمات الإستشارة في المواضيع المتعلقة بالمؤسسة، هذا من جهة، و من جهة أخرى هي مكلفة بمتابعة و تحليل المخاطر، و تقييم مدى فعالية إجراءات نظام الرقابة الداخلي و درجة الإلتزام بها (محمد لمين علون، 2019، صفحة 55)؛
- **دور التدقيق الخارجي:** إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية و خلوها من الغش و التحريفات الجوهرية و المصادقة عليها عند ثبات صحتها، و من جانب آخر الرقابة على العلاقة التعاقدية بين الإدارة و المساهمين أو الملاك و منع التصرفات الغير لائقة لأحد الطرفين و الهادفة إلى تحقيق المصالح الشخصية على حساب الطرف الآخر (محمد لمين علون، 2019، الصفحات 55-56).

3. واقع تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات الجزائرية:

من خلال الدراسة التي أجراها الباحثان (عدة بن عطية محمد شريف، بوغرارة بومدين، 2022) على عينة مكونة من محاسبين، مدققين داخليين، أعضاء مجلس الإدارة، موظفي مصلحة المحاسبة و المالية في بعض الشركات الاقتصادية المتواجدة على مستوى ولايات الغرب الجزائري، بالإضافة إلى بعض الخبراء المحاسبيين و محافظي الحسابات، ثبت أن أبعاد الحوكمة مطبقة في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة، بالإضافة إلى وجود إطار محاسبي فعال لحوكمة الشركات، كما أن هذه المؤسسات تطبق قواعد الحوكمة المتمثلة في حماية حقوق المساهمين باعتبارهم الطرف الفاعل في استمرارية المؤسسة، و هي توفر معلومات مالية و محاسبية ذات شفافية و مصداقية و تلتزم بالإفصاح عنها، أما مجالس الإدارة في المؤسسات المدروسة فهي تقوم بأداء المهام المكلفة بها من وضع القانون الداخلي الذي يوضح طريقة سير العمليات في المؤسسة، إلى مراجعة الأداء و تقييم المخاطر، ثم الحرص على سلامة المعلومات التي يتم التصريح بها.

ثانيا: الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية

1. ماهية الإفصاح المحاسبي:

يعرف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية عرض و مشاركة المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية و الجداول المكملة في الوقت المناسب و دون تحريف أو تضليل، و ذلك في إطار المعايير المحاسبية الدولية المقبولة عموما و النظام المحاسبي المالي، لكي تكون مفهومة و ملائمة لمستخدميها سواء كانوا أطراف داخليين أو خارجيين (قاضي فاطمة الزهراء، 2020، صفحة 08).

2. مقومات الإفصاح المحاسبي:

قبل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ينبغي الأخذ بعين الاعتبار ما يلي: (عدة بن عطية محمد شريف، 2022، الصفحات 56-57)

- **مستخدمي المعلومات المحاسبية:** حيث أن تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية يساعد في تحديد الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المفصح عنها سواء من ناحية الشكل أو المضمون، فبعض البيانات و الوثائق يحتاجها طرف ما لكن طرف آخر لا يحتاجها أو لا يفهم محتواها، كما هو الحال بالنسبة للقوائم المالية، المعلومات التي تحتويها تعتبر ضرورية و مفهومة للمهنيين بينما بعض المسيرين لا يفهمون لغة المال و يحتاجون إلى تقارير وصفية تتضمن إحصائيات و تحليلات؛
- **الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية:** حيث أن معرفة الغرض من استخدام المعلومة المحاسبية يساعد على التعرف على حجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها و الكيفية التي يتم بها ذلك؛
- **طبيعة و نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها:** حيث تتمثل هذه الأخيرة في القوائم المالية الخمسة من ميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الملاحق ؛

- **أساليب و طرق الإفصاح عن القوائم المالية:** هذه الأخيرة يجب أن تكون مرتبة و منظمة بصورة منطقية، فالمعلومات ذات الأهمية النسبية يتم الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية، بينما التفسيرات و التوضيحات و حتى الإثباتات المرفقة تعرض في الملاحق.

3. **خصائص المعلومات ذات جودة المحتوات في القوائم المالية:**

ورد في الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و في المادة 06 من القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي SCF مجموعة من الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية و المالية لكي تكون مفهومة و قابلة لاستخدام، نذكرها في الجدول التالي:

الجدول (01): الخصائص النوعية للمعلومات ذات جودة المحتوات في القوائم المالية

الخصائص	تعريفها	الخصائص	تعريفها
الملائمة	و هي وجود علاقة بين المعلومة المحاسبية و الهدف من إنتاجها، أي أن هذه المعلومات تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات.	**التوقيت الملائم**	و هو توفير المعلومات المحاسبية لمن يحتاجها في التوقيت المناسب، على اعتبار أن هذا النوع من المعلومات يفقد أهميته إذا لم يتوفر عند الحاجة لاستخدامه و بذلك لا يحقق المنفعة التي وجد من أجلها.
الموثوقية	يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية للاستخدام، نظرا لأن أساليب القياس و الإفصاح المستخدمة في إنتاجها تتميز بالموضوعية، و لكي نقول أن هذه المعلومات موثوقة لابد من توفر خاصيتين: – الصدق في التمثيل: أي أن المعلومات المستمدة من القوائم المالية تمثل ما هو موجود حقيقة في الواقع؛ – القابلية للمراجعة و التحقيق: إمكانية وصول شخصين مستقلين لنفس النتائج باستخدام نفس أساليب القياس.	**قابلية المعلومات للفهم**	يتوقف وضوح المعلومة المحاسبية على طبيعة البيانات المحتوات في القوائم المالية و طريقة عرضها، و على كفاءة من يستخدمها، لذلك ينبغي على معدي المعايير المحاسبية و المكلفين بإعداد القوائم المالية مراعات ذلك من أجل تحقيق التواصل الفعال الذي يضمن الإبلاغ المحاسبي.
حيادية المعلومات	أي عدم وجود أي تحيز في عملية قياس حدث ما على حساب الآخر، كذا عدم تحيز الشخص القائم بالقياس، حيث ينبغي توفر مبدئ النزاهة، و هذا ما وضعت من أجله معايير المحاسبة.	**الأهمية النسبية و الإفصاح الأمثل**	تكون المعلومة ذات أهمية نسبية إذا أدى حذفها أو عدم الإفصاح عنها أو عرضها بشكل غير صحيح إلى الإخلال بخاصيتي الملاءمة و أمانة المعلومات المحتوات في القوائم المالية، و هذا ما يؤثر سلبا على القرارات المتخذة بالاعتماد عليها، لذلك ينبغي على المنظمات المكلفة بإصدار المعايير المحاسبية و حتى المؤسسات التي تقدم المعلومات المالية الخاصة بها التركيز على البنود ذات الأهمية القصوى و التي ينبغي الإفصاح عنها.
قابلية المعلومات للمقارنة	إن القدرة على مقارنة أداء شركة و شركات أخرى في السوق خلال فترة زمنية معينة، و كذا مقارنة أداء الشركة ذاتها بين فترة و أخرى.		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على دراسة (عبد الغني اللايذ.ع، عليان الشوبكي.ي، نيسان الحمدان.ي، 2013، الصفحات 103-104)

4. واقع الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحتوات في القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية:

كشفت الدراسة التي أجرتها الباحثة (حنان قسوم، 2018) على عينة مكونة من 21 مؤسسة اقتصادية مساهمة خلال الفترة من 2010 إلى 2013 و هي الفترة التي تلي بداية تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي، توصلت إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية و غير المالية، و المعلومات الأخرى المرتبطة بالسياسات و التغيرات في التقديرات المحاسبية في المؤسسات محل الدراسة بلغ 72% و هي نسبة مقبولة توحي بإمكانية تحسنها في السنوات اللاحقة و بلوغ مستوى الإفصاح الكامل.

أما الدراسة التي أجراها الباحث (سليماني عبد الحكيم، 2020) على مجمع صيدال باعتباره شركة ذات أسهم مدرجة في بورصة الجزائر، و من أجل التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي فيها في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، توصل إلى أن المجمع يقوم بالإفصاح عن قوائمه المالية المعدة في إطار أحكام النظام المحاسبي المالي و وفقا لما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية، كما أن المؤسسة تقوم كذلك بالإفصاح عن معلومات محاسبية محتوات في تقارير مالية أخرى تتضمن معلومات حول نشاط المجمع، و قدرت نسبة المعلومات المطلوبة المفصح عنها بحوالي 64.50 % و هي نسبة مقبولة يمكن أن تلبي حاجيات مستخدميها المهتمين بنشاط المجمع، غير أنه و باعتبار هذا الأخير مدرج في البورصة ينبغي عليه رفع مستوى الإفصاح المحاسبي أكثر لما لذلك من فائدة على المؤسسة خاصة في استقطاب الاستثمارات و مصادر التمويل الأجنبية، و الانفتاح أكثر على الأسواق العالمية ولما لا المنافسة، حيث أن هذا الأمر سوف يكون له نتائج إيجابية على الاقتصاد الجزائري ككل.

ثالثا: تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات و علاقتها بجودة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية

تتعلق جودة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية المحتوات في القوائم المالية بمدى تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، حيث أن لهذه الأخيرة دور مهم في حسن سير العمليات داخل المؤسسة، و الحد من مختلف أشكال الفساد المالي و الإداري، و لا يتحقق ذلك إلا من خلال تظافر جهود مختلف الفاعلين في المؤسسة و ارتفاع مستوى وعيهم بمسؤوليتهم في تجسيد قواعد الحوكمة، و يمكن توضيح ذلك فيما يلي: (عبد الغني اللايذ.ع، عليان الشوبكي.ي، نيسان الحمدان.ي، 2013، صفحة 105) (طالب عبد العزيز، بلمداني محمد، 2020، الصفحات 105-106)

- يقع على عاتق مجلس الإدارة وضع الإجراءات القانونية الرامية إلى حماية حقوق المساهمين التي من بينها توفير معلومات جيدة لهم و بالقدر المطلوب، و كذلك الحرص على سلامة العلاقة بينها و بين جميع أصحاب المصلحة و الموظفين، من أجل ضمان تدفق المعلومات بشكل صحيح عبر مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة؛
- يقع كذلك على عاتق المساهمين مسؤولية مساءلة أعضاء مجلس الإدارة حول أي بيانات غير واضحة أو سياسات جديدة مراد تبنيها، و كذلك المشاركة في كل القرارات الأساسية للشركة؛
- ينبغي على إدارة المؤسسة التأكد من التزام الموظفين بتطبيق الإجراءات التي ينص عليها القانون الداخلي، و كذلك الحرص على التطبيق السليم لكل من معايير المحاسبة و معايير التدقيق الدولية، و ذلك من خلال تفعيل وظيفة كل من خلية التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية؛

- ❖ يجب الحرص على الإفصاح الدقيق و في الوقت المحدد على كافة المعلومات المتعلقة بالمؤسسة كنتيجة النشاط، مستوى الأداء، المخاطر التي تواجهها، و غيرها من المعلومات الأخرى المتعلقة بسياسة التوظيف مثلا، الرواتب و الأجور، تدريب العمال و غيرها، باعتبارها مهمة للأطراف الداخلية و الخارجية عن المؤسسة؛

إذا تحقق ما سبق يمكن للمؤسسة بلوغ مستوى الإفصاح الأمثل من ناحية كفاية المعلومات و جودتها.

خاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الكيفية التي من خلالها يمكن لتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات أن تعزز من جودة الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية، بالإضافة إلى التعرف على واقع تطبيق قواعد الحوكمة و كذا واقع الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية و المحاسبية في المؤسسات الجزائرية التي تطرقت إليها الدراسات السابقة، و توصلنا في النهاية إلى نتائج مفادها أن:

- ✓ حوكمة المؤسسات هي مجموعة من القواعد الهدف منها تنظيم الجانب الاقتصادي، المالي و حتى الاجتماعي داخل المؤسسة؛
- ✓ تتمحور قواعد حوكمة المؤسسات حول حماية حقوق الملاك و أصحاب المصلحة الآخرين، ضمان التوزيع الملائم للصلاحيات و المسؤوليات من قبل الإدارة و الحرص على التطبيق الصحيح للمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى تحقيق مستوى جيد من الإفصاح و الشفافية عن المعلومات المحاسبية و في الوقت المناسب؛
- ✓ بالإضافة إلى مسؤولية الإدارة، يقع على عاتق المساهمين مسؤولية المشاركة في وضع الأهداف و الاستراتيجيات المتعلقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى مساءلة مجلس الإدارة عن أي بيانات غير واضحة أو أي سياسات مراد تبنيها؛
- ✓ إن تطبيق قواعد الحوكمة السابقة الذكر يخلق نوعا من الطمأنينة و الثقة بين الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة و حتى الأطراف الخارجيين حول سلامة و جودة المعلومات المحاسبية و المالية المفصح عنها، و بالتالي إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية؛
- ✓ إن لحوكمة المؤسسات دور مهم في الكشف عن أشكال الفساد المالي و الإداري و الحد من المخاطر المرتبطة بها، و بالتالي تحسين مستوى الأداء؛
- ✓ جودة الإفصاح المحاسبي عن المعلومات في القوائم و التقارير المالية تسمح بجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

أما التوصيات التي نراها مناسبة، فهي كالتالي:

- ينبغي نشر ثقافة الوعي بأهمية و كيفية تطبيق قواعد الحوكمة في المؤسسات الخاصة و حتى المؤسسات العمومية؛
- ينبغي تدريب أعضاء مجلس الإدارة و كل الموظفين في المؤسسة من أجل ضمان حسن أداء مهامهم و الوفاء بمسؤولياتهم في إطار الحوكمة؛
- يجب إقناع مدراء المؤسسات بأهمية الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية و بالجودة المطلوبة و دورها في تعزيز مكانتها في السوق.

قائمة المراجع:

1. بن يوسف مريم، بن مسعود آدم. (09 جانفي, 2021). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي -دراسة تطبيقية-. مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة، 04(01).
2. حنان قسوم. (30 سبتمبر, 2018). قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية -دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-. مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون، 25(03).
3. سليماني عبد الحكيم. (31 ديسمبر, 2020). تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة: مجمع صيدال 2019. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 03(02).
4. طالب عبد العزيز، بلمداني محمد. (30 أكتوبر, 2020). مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية. مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، 04(02).
5. عبد الغني اللايذ.ع، عليان الشوبكي.ي، نيسان الحمدان.ي. (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية). مجلة التقني، 26(04).
6. عدة بن عطية محمد شريف. (2022). أثر الحوكمة المحاسبية على جودة القوائم الماليةفي إطار النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية بالغرب الجزائري. أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة و تدقيق. تلمسان، الجزائر.
7. عدة بن عطية محمد شريف، بوغرارة بومدين. (10 ماي, 2022). مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية لأبعاد الحوكمة المحاسبية - دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. مجلة المنهل الاقتصادي، 05(01).
8. قاضي فاطمة الزهراء. (30 أكتوبر , 2020). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي. مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة، 04(02).
9. محمد لمين علون. (جوان, 2019). مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية -دراسة عينة من الشركات بولاية بسكرة. مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 05(08).

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر الدولي العلمي:

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق الإفصاح المحاسبي

الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

التنسيق والنشر: د.حنان طرشان

رقم تسجيل الكتاب

VR .3383-6800. B

أفريل/أبريل2023

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر الدولي العلمي:

متطلبات تحيين المنظومة المحاسبية لتحقيق الإفصاح المحاسبي

الأطر المقترحة والآفاق الواعدة

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

التنسيق والنشر: د.حنان طرشان

رقم تسجيل الكتاب

VR .3383-6800. B

أفريل/أبريل2023